

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1527

[١ آب/أغسطس ٢٠١٥]

المحتويات

الصفحة	الفصل
٨	تصدير
١٠	الأول - تعليقات عامة، وملاحظات وتوصيات
٢٠	ألف - منهجية وضع الميزانية وشكلها وعرض البيانات فيها
٣٢	باء - مستوى الموارد المقترحة
٤٢	جيم - المسائل المتعلقة بالوظائف والموظفين
٤٨	دال - أوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف
٥٤	هاء - الموارد الخارجة عن الميزانية
٥٦	واو - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى
٥٦	زاي - موجز التعديلات على أساس توصيات اللجنة الاستشارية
٥٨	الثاني - توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة
٥٨	تقديرات النفقات
	الجزء الأول
٥٨	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٥٨	الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٧٦	الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
	الجزء الثاني
٩٥	الشؤون السياسية

٩٥ الشؤون السياسية	الباب ٣ -
١٠٥ نزع السلاح	الباب ٤ -
١١١ عمليات حفظ السلام	الباب ٥ -
١٢١ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	الباب ٦ -
الجزء الثالث		
١٢٦ العدل والقانون الدوليان	
١٢٦ محكمة العدل الدولية	الباب ٧ -
١٨٤ الشؤون القانونية	الباب ٨ -
الجزء الرابع		
١٤١ التعاون الدولي من أجل التنمية	
١٤١ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	الباب ٩ -
١٥٥	أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	الباب ١٠ -
١٦١ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	الباب ١١ -
١٦٧ التجارة والتنمية	الباب ١٢ -
١٧٧ مركز التجارة الدولية	الباب ١٣ -
١٨١ البيئة	الباب ١٤ -
١٩١ المستوطنات البشرية	الباب ١٥ -
١٩٨ المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	الباب ١٦ -
٢٠٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة	الباب ١٧ -
الجزء الخامس		
٢١٦ التعاون الإقليمي لأغراض التنمية	
٢١٦ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	الباب ١٨ -
٢١٦ اللجان الإقليمية	الباب ١٨ ألف -
٢٢٤ مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك	الباب ١٨ باء -

٢٢٦	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	الباب ١٩ -
٢٣٣	التنمية الاقتصادية في أوروبا	الباب ٢٠ -
٢٣٨	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الباب ٢١ -
٢٤٤	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	الباب ٢٢ -
٢٥١	البرنامج العادي للتعاون التقني	الباب ٢٣ -
الجزء السادس			
٢٥٨	حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية	
٢٥٨	حقوق الإنسان	الباب ٢٤ -
٢٧٠	توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	الباب ٢٥ -
٢٧٣	اللاجئون الفلسطينيون	الباب ٢٦ -
٢٧٩	المساعدة الإنسانية	الباب ٢٧ -
الجزء السابع			
٢٨٦	الإعلام	
٢٨٦	الإعلام	الباب ٢٨ -
الجزء الثامن			
٢٩٨	خدمات الدعم المشتركة	
٢٩٨	خدمات الإدارة والدعم	الباب ٢٩ -
٢٩٩	مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	الباب ٢٩ ألف -
٣٠٨	مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	الباب ٢٩ باء -
٣١٦	مكتب إدارة الموارد البشرية	الباب ٢٩ جيم -
٣٢٨	مكتب خدمات الدعم المركزية	الباب ٢٩ دال -
٣٤١	مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الباب ٢٩ هاء -
٣٦٠	الإدارة، جنيف	الباب ٢٩ واو -
٣٧٠	الإدارة، فيينا	الباب ٢٩ زاي -

٣٧٦ الباب ٢٩ حاء - الإدارة، نيروي
	الجزء التاسع
٣٨٢ الرقابة الداخلية
٣٨٢ الباب ٣٠ - الرقابة الداخلية
	الجزء العاشر
٣٩٦ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة
٣٩٦ الباب ٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
٤٠٨ الباب ٣٢ - المصروفات الخاصة
	الجزء الحادي عشر
٤١٨ النفقات الرأسمالية
٤١٨ الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
	الجزء الثاني عشر
٤٤٠ السلامة والأمن
٤٤٠ الباب ٣٤ - السلامة والأمن
	الجزء الثالث عشر
٤٥٠ حساب التنمية
٤٥٠ الباب ٣٥ - حساب التنمية
	الجزء الرابع عشر
٤٥٩ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٤٥٩ الباب ٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

المرفقات

٤٧٠ الأول - موجز الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
	الثاني - تقديرات الأموال الخارجة عن الميزانية وغيرها من الأموال المقررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٤٧٣ والنسبة المقدرة من مجموع الاحتياجات من الموارد بحسب أبواب الميزانية البرنامجية

- الثالث - الجدول الموحد للتخفيضات المقترحة في إطار تحقيق الكفاءة والتخفيضات الأخرى بحسب فئة الإنفاق ٤٧٦
- الرابع - قائمة أولية بالوظائف التي حددها الأمين العام لتجديدها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ .. ٤٩٠
- الخامس - الوظائف الثابتة والمؤقتة المدرجة في الميزانية العادية المقترحة، موزعة حسب أجزاء الميزانية البرنامجية ٤٩٥
- السادس - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب أبواب الميزانية ٤٩٧
- السابع - تكاليف الموظفين الأخرى بحسب الباب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف) ٥١٠
- الثامن - تقرير عن الامتثال لسياسة الشراء المسبق في عام ٢٠١٤ ٥١١
- التاسع - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ٥١٤
- العاشر - استعراض طرائق تمويل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم نظام المنسق المقيم ٥١٨
- الحادي عشر - تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بنظام المنسق المقيم ٥٢٣

تصدير

١ - حددت الجمعية العامة، في قرارها ١٤ (د-١)، المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦، المهام الرئيسية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ما يلي:

(أ) دراسة الميزانية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وتقديم تقرير عنها؛
(ب) تقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن أي مسائل محالة إليها تتعلق بالإدارة والميزانية؛

(ج) القيام، بالإنباء عن الجمعية العامة، بدراسة الميزانيات الإدارية للوكالات المتخصصة والمقترحات المتعلقة بالترتيبات المالية مع تلك الوكالات؛

(د) النظر في تقارير مراجعي الحسابات عن حسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقديم تقارير عنها إلى الجمعية العامة.

وتقدّم اللجنة الاستشارية أيضا تقارير عن تمويل عمليات حفظ السلام والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إضافة إلى ذلك، تقدّم اللجنة تقارير عن الميزانيات الإدارية والمسائل الأخرى إلى مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (صناديق التبرعات)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (صندوق البيئة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٢ - وتقضي المادة ١٥٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة، وبألا يكون اثنان من أعضائها من مواطني دولة واحدة.

٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، كانت اللجنة الاستشارية تتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

كارلوس رويز ماسيو (رئيسا)

بابو سيبي (نائبا للرئيس)

توشيهيرو آيكي

مهند الموسوي

بافيل تشيرنيكوف

ياسمينكا دينيتش

كونرود هانت

علي ع. علي كرير

ديتريش لينغثال

ريتشارد مون

فرناندو دي أوليفيرا سينا

تيسفا آلم سيوم

ديفيد تريستمان

ديفيس أوتام

كاترين فوندا

شوينونغ بي

٤ - ويتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية استنادا إلى مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، معززة، قدر الإمكان، بمعلومات إضافية قدّمها ممثلو الأمين العام شفويا أو كتابة.

(توقيع) كارلوس غ. رويز ماسيو

الرئيس

الفصل الأول

تعليقات عامة، وملاحظات وتوصيات

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6)^(١)، مع الأمين العام وممثليه في جلسات استماع عقدت خلال الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقدمت الأمانة العامة معلومات وتوضيحات إضافية بشأن جميع أبواب الميزانية، تُوجت بردودٍ كتابيةٍ وردت في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة دعت الأمين العام، في الفقرتين ٧ و ٨ من قرارها ٢٦٤/٦٩، إلى أن يعد ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ استناداً إلى تقدير أولي قدره ٦٠٠٥ ٣٩٣ ٥٥٨ دولار بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي القرار نفسه، قررت الجمعية أن تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة اعتمادات لأغراض إعادة تقدير التكاليف على أساس المنهجية القائمة.

٣ - وأقرت الجمعية العامة أيضاً الأولويات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وطلبت إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار هذه الأولويات عند تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لتلك الفترة. وهذه الأولويات هي كما يلي (القرار ٢٦٤/٦٩، الفقرتان ٩ و ١٠):

(أ) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدها الأمم المتحدة مؤخراً؛

(ب) صون السلام والأمن الدوليين؛

(ج) تنمية أفريقيا؛

(د) تعزيز حقوق الإنسان؛

(هـ) التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛

(١) A/70/6 (المقدمة)، (Sect. 1)، و (Sect. 2 و Corr.1)، و (Sect. 3 و Corr.1)، و (Sect. 4-7)، و (Sect. 8) و (Sect. 9-13)، و (Sect. 14 و Corr.1)، و (Sect. 15)، و (Sect. 16)، و (Sect. 17) و (Sect. 18 و Corr.1)، و (Sect. 19-23)، و (Sect. 24 و Corr.1)، و (Sect. 25-27)، و (Sect. 28 و Corr. 1 و ٢)، و (Sect. 29 و Corr.1)، و (Sect. 29 ألف و Corr.1)، و (Sect. 29 بـ)، و (Sect. 29 جـ و Corr.1)، و (Sect. 29 دال)، و (Sect. 29 هـ)، و (Sect. 29 واو و Corr.1)، و (Sect. 29 زاي) و (Sect. 29 حاء) و (Sect. 30-36)، وأبواب الإيرادات (Income Sects. 1-3).

(و) تعزيز العدالة والقانون الدولي؛

(ز) نزع السلاح؛

(ح) مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

٤ - وفي القرار ٢٦٤/٦٩ أيضا، أعادت الجمعية العامة تأكيد ضرورة أن يتناسب حجم الموارد المقترح رصدها في الميزانية المقدمة من الأمين العام مع الولايات، بما يضمن تنفيذ تلك الولايات بالكامل وبكفاءة وفعالية (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

٥ - وأعادت الجمعية العامة أيضا تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يقترح، في مشاريع الميزانية المقبلة، تدابير لتعويض الزيادات في الميزانية، حيثما أمكن، دون المساس بتنفيذ أنشطة البرامج المقررة، لا سيما من خلال زيادة كفاءة أنشطة مكاتب الدعم وخدماتها ومهامها وهياكلها (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

٦ - وأخيرا، قررت الجمعية العامة أن يحدد حجم صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بما نسبته ٠,٧٥ في المائة من التقدير الأولي، أي بمبلغ ٦٨٧ ٩٦٧ ٤١ دولارا، وأن يستخدم الصندوق وفقا لإجراءات استخدام صندوق الطوارئ وتشغيله (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

لحجة عامة عن الموارد

٧ - يقترح الأمين العام ميزانية برنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٢٠٠ ٥٠٨ ٦٩٣ ٥ دولار لأبواب النفقات (بمعدلات ٢٠١٦-٢٠١٧). ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للميزانية البرنامجية المقترحة بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. كما يبين المرفق الأول عدد الوظائف المقترحة موزعة حسب أبواب الميزانية.

٨ - ويبلغ مجموع التقديرات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تحت أبواب النفقات ما مقداره ٨٠٠ ٥٩٥ ٥٦٨ ٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة قدرها ٢,١٠ مليون دولار، أو ٠,٢ في المائة، بالمقارنة مع التقدير الأولي المحدد في المخطط المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6) (المقدمة)، الفقرة ١٥). ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة البالغة ٢,١٠ مليون دولار تعزى أساسا إلى: (أ) إدراج الاحتياجات اللازمة لتغطية التكاليف (بما فيها تكاليف التشغيل والصيانة/الدعم) الجاري تكبيدها في إطار مشروع

أوموجا (٤, ١٤ مليون دولار)؛ (ب) وإدراج احتياجات غير متوقعة فيما يتعلق بتعزيز محكمة العدل الدولية (١, ١ مليون دولار)؛ (ج) واستبعاد الاحتياجات المتعلقة بمرفق الشراكة (١, ١ مليون دولار)، وتعزيز إدارة الممتلكات في الأمانة العامة (٥, ٢ مليون دولار)، وإصلاح ترتيبات عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٣, ١ مليون دولار). وتجدر الإشارة إلى أن جميع الإشارات إلى موارد الميزانية الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة ما لم ينص على أنها معدلات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩ - وتبلغ تقديرات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ما مقداره ٩٠٠ ٦٠٢ ٥٥٥ دولار، بالمقارنة مع التقديرات البالغة ٩٠٠ ٢٤٥ ٥٣٥ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يعكس زيادة قدرها ٣٥٧ ٣٥٧ ٠٠٠ دولار (A/70/6) (المقدمة)، الفقرة ١٦). وتشمل هذه التقديرات الإيرادات العامة والإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات للجمهور بما مقداره ٥٠٠ ٣٧٨ ٤٢ دولار.

١٠ - وفي الجدول ١، تقارن الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها المنبثقة من الجزء الرئيسي والجزء المستأنف الأول من دورتها التاسعة والسنتين، وبالنفقات النهائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وبالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تعكس الميزانية المقترحة نقصانا صافيا قدره ٨, ٩٠ مليون دولار، أو ٦, ١ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ١).

١١ - ويشير الأمين العام في مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة إلى أن التخفيض المقترح البالغ صافيه ٨, ٩٠ مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف لن يؤثر في تنفيذ الولايات على نحو كامل وفعال (المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

١٢ - وبعد إدراج تقديرات إعادة التقدير الأولية للتكاليف، يمثل مستوى الموارد المقترح البالغ ٥ ٦٩٣,٥ مليون دولار زيادة بنسبة ١, ٣٤ مليون دولار، أو ٦, ٠ في المائة، على الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤).

الجدول ١

مقارنة الاحتياجات من الموارد لفترات السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٢٠١٤-٢٠١٥،
و ٢٠١٦-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٥ ٥٢٤,٨	نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
٥ ٦٥٩,٤	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (القراران ٢٦٣/٦٩ ألف و ٢٧٤/٦٩)
٥ ٥٥٨,٤	المخطط المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٥ ٥٦٨,٦	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
٥ ٦٩٣,٥	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف حسب معدلات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧)

١٣ - وموجب المنهجية المتبعة لإعداد الميزانية، تستخدم الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين الحالية كنقطة الانطلاق التي تحسب على أساسها التغييرات في الموارد، وتطلب الموارد لفترة السنتين الجديدة. ويبين الجدول ٢ من مقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة أنه، وفقا لهذه المنهجية، فإن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (٥ ٦٥٩,٤ مليون دولار) يشكل أساس الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٤ - ويشير الأمين العام إلى أن اقتراحه يشمل ما يلي: (أ) الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات الجديدة والموسعة التي وافقت عليها الجمعية العامة في الجزأين الرئيسي والمستأنف الأول من دورتها التاسعة والسنتين، وللإحتياجات غير المتوقعة المتعلقة بتعزيز محكمة العدل الدولية، بما تنجم عنه زيادة صافية بمبلغ ٩٤,٠ مليون دولار؛ و (ب) نقل الموارد، الذي لا يكبد أي تكاليف، فيما بين العناصر المدرجة ضمن الباب نفسه وفيما بين أبواب مختلفة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥). ويرد في الجدول الثاني من هذا التقرير الآثار الناشئة عن الولايات الجديدة والموسعة المترتبة على الموارد الأساسية المقترحة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦). وترد الملاحظات والتوصيات التفصيلية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الموارد المقترحة فيما يتعلق بالولايات الجديدة أو الموسعة في الفروع ذات الصلة من الفصل الثاني لهذا التقرير.

الجدول ٢

موارد مقترحة ناشئة عن ولايات جديدة أو موسعة*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الولاية
١٣,٠	مساهمات في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين
١١,٠	تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١١,٠	أنشطة الإعلام (التكافؤ بين اللغات الرسمية)
٥,٤	تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان ممثلاً بمفوضية الأمم المتحدة وقرارات مجلس حقوق الإنسان، المعتمدة في قرارات الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ و ٢٤٧/٦٨ ألف و ٢٦٢/٦٩
١٤,٤	حصة نظام أوموجا في الميزانية العادية والتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٣,٠	الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٢,٧	تجديد مبنى قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٩,٠	مشروع التخفيف من آثار الزلازل في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
١,٧	استمرار تعيين ثلاثة قضاة محصنين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في عام ٢٠١٦
١,٨	دورات دراسية في القانون الدولي والمؤتمر الاستعراضي؛ وتقرير بشأن الصيد في قاع البحار
١,٤	تقديم الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦
١,٢	احتياجات محكمة العدل الدولية
١,٨	نقل مهام مراجعة الحسابات من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

* هناك موارد إضافية مقترحة تتعلق بالنمو في التكاليف القياسية لإنشاء وظيفتين جديدتين (٢ مليون دولار)، واحتياجات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتعلقة بالتغيرات في الوظائف (٢,١ مليون دولار)، وولايات أخرى جديدة (٢,٥ مليون دولار).

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن مستويات الموارد عدلت لتشمل مخصصات فترة السنتين لتمويل الوظائف الجديدة المنشأة في عام ٢٠١٥ فقط، والتعديلات تحت بند البعثات السياسية الخاصة، وشطب التكاليف غير المتكررة المعتمدة خصيصاً لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي سينجم عنها نقصان يبلغ مجموع صافيه ١٣٧,٩ مليون دولار. ويشير الأمين العام إلى هذه التعديلات باعتبارها "تعديلات فنية" ترد تفاصيلها في الفقرات ٢١-٢٤ من مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة. ويرد في الفرع ألف أدناه مزيد من المناقشة بشأن تصنيف وعرض هذه التعديلات.

١٦ - ويصف الأمين العام أيضاً، في مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة، التخفيضات المقترحة المصنفة تحت "تحقيق أوجه الكفاءة" و "تخفيضات أخرى"، والتي تبلغ ٣٠,٠ مليون دولار و ١٦,٨ مليون دولار، على التوالي، ويذكر أنها "تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩"، من المقرر توزيعها على مختلف أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٧-٣٣). ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن الاعتمادات المخصصة لتحقيق أوجه الكفاءة، ومقدارها ٣٠ مليون دولار، موزعة على عناصر الدعم البرنامجي لكل باب، وعلى الميزانية العامة للأبواب في إطار الجزء الثامن، خدمات الدعم المشتركة، وعلى البعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة ٣١)، في حين أن الاعتمادات المخصصة تحت بند "تخفيضات أخرى"، ومقدارها ١٦,٨ مليون دولار، فهي موزعة أساساً فيما بين العناصر البرنامجية للإدارات المعنية، وتحت بند الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين في جميع الأبواب (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨).

١٧ - ويورد الجدول ٣ الأثر الصافي للتغييرات المقترحة المبينة في الفقرات من ١٠ إلى ١٦ أعلاه والتوزيع العام للموارد حسب أجزاء الميزانية.

الجدول ٣

توزيع الموارد حسب أجزاء الميزانية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

موارد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	التغيير		النسبة المئوية	موارد الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	موارد الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
	المبلغ	النسبة				
٧٩٢٧٣٩,٥	(٢٨٩٥١,٩)	(٣,٧)	٧٦٣٧٨٧,٦	١٣١٠٩,٩	٧٧٦٨٩٧,٥	أولاً - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
١٣٧٩١٥٥,٢	٦٣٢٧,٩	٠,٥	١٣٨٥٤٨٣,١	٧٩٧١,٣	١٣٩٣٤٥٤,٤	ثانياً - الشؤون السياسية
٩٩٣٩٠,٠	٢٦٦٨,٥	٢,٧	١٠٢٠٥٨,٥	١٥٣٤,٨	١٠٣٥٩٣,٣	ثالثاً - العدالة والقانون الدوليان
٤٩٦٦٨٤,٥	١٣٨١٨,٩	٢,٨	٥١٠٥٠٣,٤	٧٢٢٧,١	٥١٧٧٣٠,٥	رابعاً - التعاون الدولي من أجل التنمية
٥٦٩٩١٦,٢	(٩٠٢٩,٥)	(١,٦)	٥٦٠٨٨٦,٧	٢٥١٤٣,٥	٥٨٦٠٣٠,٢	خامساً - التعاون الإقليمي من أجل التنمية
٣٨٩٧٩١,٢	(١٤٦١٣,٤)	(٣,٧)	٣٧٥١٧٧,٨	١٦٠١,٦	٣٧٦٧٧٩,٤	سادساً - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
١٩٠٠٧٩,٩	٩٦٧٠,٣	٥,١	١٩٩٧٥٠,٢	٦٧١٠,٢	٢٠٦٤٦٠,٤	سابعاً - الإعلام
٦٦٦٠٤٦,٠	(٣٨٦٧٨,٨)	(٥,٨)	٦٢٧٣٦٧,٢	٢١٩٥٦,٥	٦٤٩٣٢٣,٧	ثامناً - خدمات الدعم المشتركة
٤٠٦٣٢,١	٨٥٠,٥	٢,١	٤١٤٨٢,٦	١٠٣٧,٤	٤٢٥٢٠,٠	تاسعاً - الرقابة الداخلية
١٥٥٠٧١,٦	٤٧٨,٤	٠,٣	١٥٥٥٥٠,٠	٩٧٨٤,٨	١٦٥٣٣٤,٨	عاشراً - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	موارد الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	موارد الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	التغيير		موارد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	
(بعد إعادة تقدير التكاليف)	بعد إعادة تقدير التكاليف	(قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المبلغ	بالمعدلات المنقحة	
٨٥٠٢٣,٣	٥٧٠٤,٧	٧٩٣١٨,٦	(٢٧,٨)	(٣٠٥٤٥,٩)	١٠٩٨٦٤,٥	حادي عشر - النفقات الرأسمالية
٢٥٣٤٠٣,٥	١٠٦٤٢,٢	٢٤٢٧٦١,٣	(٠,٤)	(٩٨٩,٩)	٢٤٣٧٥١,٢	ثاني عشر - السلامة والأمن
٢٨٣٩٨,٨	-	٢٨٣٩٨,٨	-	-	٢٨٣٩٨,٨	ثالث عشر - حساب التنمية
٥٠٨٥٥٨,٤	١٢٤٨٨,٤	٤٩٦٠٧٠,٠	(٠,٤)	(١٧٧٠,٨)	٤٩٧٨٤٠,٨	رابع عشر - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٥٦٩٣٥٠٨,٢	١٢٤٩١٢,٤	٥٥٦٨٥٩٥,٨	(١,٦)	(٩٠٧٦٥,٧)	٥٦٥٩٣٦١,٥	المجموع

١٨ - ويشير الأمين العام إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ أعدت وفقا للإطار المعتمد لإعداد الخطة البرنامجية لفترة السنتين وللأولويات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ١٧/٦٩ و ٢٦٤/٦٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١). ويعكس الأمين العام توزيع التغييرات في الموارد المقترحة على أساس الأولوية وحسب أجزاء وأبواب الميزانية المبينة في الجدول ١ من مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة (المرجع نفسه، الجدول ١).

١٩ - ويذكر الأمين العام أيضا أن الميزانية تتضمن موارد تبلغ قيمتها ١٢٤,٤ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار الجزء الثاني، الباب ٣، من ميزانيته المقترحة. وستعرض مقترحات الميزانية المفصلة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٦ على الجمعية العامة للنظر فيها في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ١٧). ويشير أيضا إلى أن هذا الرقم يشمل التعديل الفني البالغ ١٤,٥ مليون دولار. مما يعكس الفرق بين اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. بما مقداره ٤,٤ مليون دولار، حسبما وافقت على ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣). ويذكر الأمين العام أيضا أن خفضا لاحقا مقداره ٦,٠ مليون دولار والمدرج ضمن مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه، أدمج ضمن التقديرات الأولية للبعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة ٣١).

٢٠ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يبلغ مجموع ملاك الوظائف المقترح وهي ١٠١٩٨ وظيفة، مما يمثل زيادة صافية قدرها ١٢ وظيفة بالمقارنة مع مستوى الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعكس هذا الاقتراح إنشاء ٥٦ وظيفة جديدة، وتحويل ٣٨ وظيفة من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، وإلغاء ٨٢ وظيفة (المرجع نفسه، الجداول ٦-٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتمادات مالية يبلغ مجموعها ١٥,٨ مليون دولار

لم تدرج في الموارد المتعلقة بما مجموعه ٨١ من الوظائف الثابتة التي يتعين تجميدها لفترة تتراوح بين ٥ أشهر و ٢٤ شهرا خلال فترة السنتين^(٢) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩؛ انظر أيضا الفقرات ٧٢-٧٩ أدناه للاطلاع على مناقشة مفصلة بشأن عمليات تجميد الوظائف).

٢١ - وتذكر اللجنة الاستشارية بالرأي الذي أبدته بما مفاده أن إنجاز الولايات بفعالية وكفاءة يجب أن يكون على الدوام هو العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد وهيكلها الوظيفي العام (A/68/7)، الفقرة ١٩). وتشير أيضا إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩، وتوقع أن مستويات الموارد ينبغي أن تكون متناسبة مع الولايات من أجل ضمان تنفيذها بشكل تام وعلى نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

٢٢ - وترد في الجدول ٨ من مقدمة الأمين العام التقديرات تحت فئة "الموارد المقررة الأخرى"، التي تبلغ ٦٤٠ ٨٩٩ ٩٠٠ دولار والمكونة من التكاليف الإدارية والفنية المتكبدة في إطار تنفيذ البرامج والمشاريع الممولة من الموارد المقررة الأخرى المتصلة بعمليات حفظ السلام، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويمثل هذا المبلغ انخفاضا قدره ٢٠,٩ مليون دولار، أو ٣,٢ في المائة، فيما يتعلق بمستوى الموارد المقدرة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى أن هذا الانخفاض يتصل أساسا بانخفاض الاحتياجات المقدرة في إطار حصة حساب دعم عمليات حفظ السلام في تمويل مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، وبوقف أعمال المخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديرات عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ومن ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي لها فترة مالية مختلفة، يصل مجموعها إلى قرابة ١٦,٧ بليون دولار.

٢٣ - ويتوقع أن يصل مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢٠١٧ ٣٠٠ ٩٦٨ ١٨ ٩٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٦٢٤ ٣٥٣ دولار، أو ١,٩ في المائة، عن مستوى الموارد المقدرة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الجدول ٩، والفقرة ٤٧).

٢٤ - وعلى النحو المبين في الجدول ٤ من هذا التقرير، فإن مجموع التقديرات للأنشطة الممولة من الميزانية العادية، والموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية لفترة

(٢) يمثل هذا ما يعادل ٦٨ وظيفة بدوام كامل في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ ما مقداره ٥٠٠ ٧٧٣ ٦٧٩ ٢٤ دولار، أو ١,٤ في المائة فوق مستوى الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول ٤

مجموع الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة (التقصان)		موارد ٢٠١٤-	
المبلغ	نسبة مئوية	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٥
الميزانية العادية			
٠,٦	٣٤ ١٤٦,٧	٥ ٦٩٣ ٥٠٨,٢	٥ ٦٥٩ ٣٦١,٥
٢٨,٦	٩ ٤٣٥,٩	٤٢ ٣٧٨,٥	٣٢ ٩٤٢,٦
الإيرادات العامة			
٠,٤	٢٤ ٧١٠,٨	٥ ٦٥١ ١٢٩,٧	٥ ٦٢٦ ٤١٨,٩
المجموع الفرعي			
٢,٢	١٠ ٩٢١,١	٥ ١٣ ٢٢٤,٤	٥ ٠٢٣ ٠٣,٣
إيرادات متأخرة من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين			
٠,٣	١٣ ٧٨٩,٧	٥ ١٣٧ ٩٠٥,٣	٥ ١٢٤ ١١٥,٦
صافي الميزانية العادية			
(٣,٢)	(٢٠ ٩٢٥,١)	٦٤٠ ٨٩٩,٩ ^(١)	٦٦١ ٨٢٥,٠
الموارد المقررة الأخرى			
(٣,٢)	(٢٠ ٩٢٥,١)	٦٤٠ ٨٩٩,٩	٦٦١ ٨٢٥,٠
المجموع الفرعي			
الموارد الخارجة عن الميزانية			
٣,٠	١٦ ٣٦٢,٥	٥٦٠ ٨٢٥,٢	٥٤٤ ٤٦٢,٧
أنشطة الدعم			
٦,٩	١٩٩ ٥٤١,٩	٣ ٠٧٧ ٧١٧,٩	٢ ٨٧٨ ١٧٦,٠
الأنشطة الفنية			
٠,٩	١٣٧ ٧٢٠,٠	١٥ ٢٦٢ ٤٢٥,٢	١٥ ١٢٤ ٧٠٥,٢
الأنشطة التنفيذية			
١,٩	٣٥٣ ٦٢٤,٤	١٨ ٩٠٠ ٩٦٨,٣	١٨ ٥٤٧ ٣٤٣,٩
المجموع الفرعي			
١,٤	٣٤٦ ٤٨٩,٠	٢٤ ٦٧٩ ٧٧٣,٥	٢٤ ٣٣٣ ٢٨٤,٥
المجموع، صافي الميزانية			

(أ) لا تعكس المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ فيما يتعلق بحساب دعم عمليات حفظ السلام.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تمويل الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية لا يزال يستأثر بجزء كبير من الدعم المقدم من أجل برنامج عمل الأمم المتحدة. ويبين المرفق الثاني من هذا التقرير التوزيع حسب أبواب الميزانية والحصص المخصصة من التمويل الإجمالي حسب مصدر التمويل. ويبين المرفق الثاني أيضاً أن الجزء الأكبر من الموارد الخارجة عن الميزانية يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويرد في الفرع هاء أدناه المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة فيما يتصل بالأنشطة الممولة من التبرعات وبالوظائف.

التقارير الإضافية التي ستقدم إلى الجمعية العامة

٢٦ - يذكر الأمين العام إنه بالإضافة إلى الميزانية البرنامجية المقترحة، هناك عدد من المسائل الناشئة التي ستنتظر فيها الجمعية العامة بشكل متزامن. وتشمل هذه المسائل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والاتفاق المتعلق بتغير المناخ، والمسائل التي يمكن أن تنشأ عن مداولات اللجان الرئيسية للجمعية العامة في دورتها السبعين. ويشير الأمين العام إلى أن أي مقترحات ذات صلة بالموضوع ستعرض على الجمعية العامة في تقارير منفصلة، حسب الاقتضاء، وستؤثر، حال الموافقة عليها، في المستوى المقترح للميزانية البرنامجية (المرجع نفسه، الفقرة ١٩).

٢٧ - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بقائمة أولية بالتقارير والمسائل الإضافية المتوقع أن تنشأ لدى نظرها في مقترحات الميزانية، وهي ترد في الجدول ٥ من هذا التقرير، وقد تؤدي إلى إدراج احتياجات إضافية من الموارد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ٥

المسائل الإضافية التي يمكن أن تترتب عليها آثار في الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥

تقرير الأمين العام عن الدراسة المتعلقة بالاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة
تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٥

البيان المقدم من الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة
تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الاحتياجات من الموارد الناشئة عن النظر في التقرير بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وهو مشروع تحديد مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من المتوقع أن يقترح توفيرها من خارج إطار الميزانية العادية. وترد ملاحظات

وتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية المقترحة الأخرى، التي سيتم النظر في بعضها بعد تقديم التقارير الإضافية، في الجزء الحادي عشر من الفصل الثاني من هذا التقرير.

٢٩- ومن حيث الاتجاهات العامة في التمويل المعتمد للميزانية العادية وما يتصل بها من نفقات في الفترات السابقة، تشير اللجنة الاستشارية إلى المعلومات المقدمة إليها في سياق أحدث استعراض أجرته لتقارير مجلس مراجعي الحسابات، والواردة في الجدول ٦. وتلاحظ اللجنة أن هذه المعلومات تعكس الاتجاه التصاعدي في مستوى التمويل المعتمد على مدى فترات السنتين الخمس الماضية وأن هذا الاتجاه لا يزال مستمرا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حيث بلغت الاعتمادات المنقحة ما مقداره ٦٥٩,٤ ٥ مليون دولار.

الجدول ٦

اتجاهات التمويل المعتمد في الميزانية العادية وما يتصل بها من نفقات في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

الميزانية العادية		
فترة السنتين	الاعتماد النهائي	الإنفاق النهائي
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣ ٦٥٥ ٨٠٠ ٦٠٠	٣ ٦١٢ ٢١٦ ٠٠٠
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٤ ١٩٣ ٧٧٢ ٤٠٠	٤ ١٤٦ ٢٧٨ ٠٠٠
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤ ٧٩٩ ٩١٤ ٥٠٠	٤ ٧٤٩ ٤٢١ ٠٠٠
٢٠١٠-٢٠١١	٥ ٤١٦ ٤٣٣ ٧٠٠	٥ ٤١٤ ١٥٢ ٠٠٠
٢٠١٢-٢٠١٣	٥ ٥٦٥ ٠٦٧ ٨٠٠	٥ ٥٢٤ ٨٢٩ ٠٠٠

ألف - منهجية وضع الميزانية وشكلها وعرض البيانات فيها

٣٠- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٨ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قد أكدت من جديد الإجراءات والمنهجيات المعتمدة في وضع الميزانية استنادا إلى قرارها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢. وأعدت الجمعية العامة التأكيد أنه لا يجوز إدخال أية تغييرات على المنهجية المتبعة في وضع الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية أو على النظام المالي بدون استعراض الجمعية العامة لها وموافقتها عليها مسبقا، طبقا للإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية (الفقرتان ٤ و ٥ من القرار ٢٤٦/٦٨).

٣١- ويشير الأمين العام في مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، إلى أن المنهجية المستخدمة في إعداد الاحتياجات من الموارد للميزانية المقترحة تستند

إلى المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧، والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (الفقرة ٣ من الوثيقة A/70/6 (المقدمة)). ويذكر الأمين العام أيضا في ميزانيته المقترحة أنه، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٧، تشمل الميزانية البرنامجية المقترحة اعتمادا أوليا لإعادة تقدير التكاليف استنادا إلى المنهجية القائمة (الفقرة ٤ من المرجع نفسه). وترد في الفقرات ٤٦ إلى ٥٠ أدناه معلومات أكثر تفصيلا عن إعادة تقدير التكاليف.

التغييرات المقترحة إدخالها على طريقة عرض مقاييس الأداء والنواتج

٣٢ - يشير الأمين العام إلى أن كل ملزمة من ملزمات الميزانية تشمل عناصر الإطار المنطقي التي تتضمن أهداف المنظمة والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٧/٦٩ والواردة في الخطة البرنامجية والأولويات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6/Rev.1). وقد قُدمت التغييرات المقترحة الناشئة عن الولايات الجديدة و/أو المنقحة إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والخمسين. وترد استنتاجات اللجنة وتوصياتها بهذا الخصوص في تقريرها الوارد في الوثيقة A/70/16.

٣٣ - ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه، بناء على تحليل طريقة عرض الإطار المنطقي الحالية، يقترح إدخال تغييرين متعلقين بطريقة عرض مقاييس الأداء لمؤشرات الإنجاز والنواتج. وفي ما يتعلق بمقاييس الأداء يقترح تجميع الأهداف والتقديرات والأداء الفعلي للفتحات الماضية والحاضرة والمستقبلية. ويشار إلى أن هذه البيانات، وإن لم تكن جديدة، كانت في السابق مشتتة في وثائق مختلفة وسيتم تجميعها من إجراء مقارنة جنباً إلى جنب في وثيقة واحدة (الفقرة ١٠ من الوثيقة A/70/6 (المقدمة)). ويبيّن الشكل ١ في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة طريقة العرض الجديدة المقترحة. وفيما يتعلق بطريقة عرض النواتج، يبيّن الشكل ٢ الوارد في المقدمة مقارنة بين طريقة العرض الحالية وطريقة العرض المقترحة، مع نموذج أولي، على النحو المطبق على مختلف أبواب الميزانية (الأبواب ٦ و ١٢ و ١٩ و ٢٩ باء)، الواردة في الجدول ١٨ من مرفق المقدمة. ويذكر الأمين العام أن من شأن هذا التغيير المقترح أن يزيد من اتساق عرض النواتج عبر أبواب الميزانية والحد من حالات التكرار، ليصبح وصف النواتج أدق وأوضح (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

٣٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التغيير الذي طرأ على طريقة عرض مقاييس الأداء قد أدرج بالفعل في ملزمات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وترى اللجنة الاستشارية أن هذه التغييرات المحددة، على العموم، ستحسن وضوح وثائق الميزانية وتيسر على الدول الأعضاء استعراضها والمقارنة بينها، وبالتالي، ستتسق مع طريقة العرض الجديدة

المقترحة لوثائق الميزانية في المستقبل. ومع ذلك، تعتبر اللجنة أن طريقة العرض هذه قد تفيد أيضا من إدراج معلومات عن الأداء الفعلي من فترات السنتين السابقة ليتمكن القارئ من مقارنة الاتجاهات الفعلية على مر الزمن بشكل أفضل.

التغييرات في الموارد

٣٥ - خلال استعراض مقترحات الميزانية، طلبت اللجنة الاستشارية بعض التوضيحات فيما يتعلق بمصدر مختلف التغييرات في الموارد وأساسها المنطقي وتصنيفها. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أنه قبل فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كانت جميع الفروق في الموارد، بين الاعتمادات لفترة السنتين الحالية ومستوى الموارد المقترح لفترة السنتين اللاحقة، تُقدّم في عمود واحد ك مبلغ واحد في ملزمة الميزانية البرنامجية المقترحة. ووُزّع عرض التغييرات المدخلة على الموارد لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ في أربع فئات^(٣)، تمشيا مع القرار ٢١٢/٤٧، التي دعت فيه الجمعية العامة الأمين العام إلى مواصلة تحسين عرض الميزانية البرنامجية (القرار ٢١٢/٤٧، الجزء الثالث، الفقرة ١). وأبلغت اللجنة كذلك بأن التغييرات في الموارد عرضت بهذه الطريقة في الوثيقة ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بهدف توفير المزيد من الشفافية والفهم بخصوص شتى عناصر التغييرات المقترحة من الموارد ومن أجل تيسير استعراض المقترحات المقدمة من الهيئات التشريعية وتحليلها.

٣٦ - وفيما يتعلق بعرض التغييرات المقترحة من الموارد في وثيقة الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يميّز ما بين: (أ) التعديلات الفنية التي تشمل إزالة الاحتياجات غير المتكررة واعتمادات الوظائف المنشأة في عام ٢٠١٥ فقط لفترة السنتين؛ (ب) والتغييرات في الموارد المتعلقة بولايات جديدة وتغيّر التوزيع فيما بين العناصر. وبالإضافة إلى ذلك، يميّز الأمين العام بين مجموعتين إضافيتين من التغييرات في الموارد، يصنّفها كما يلي: (أ) أوجه كفاءة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩؛ (ب) والمزيد من التخفيضات تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩. وفي الميزانية البرنامجية المقترحة، يميّز الأمين العام بين هذين العنصرين، وهما أوجه الكفاءة التي حُدّدت بداية في مقترح مخطط الميزانية الأصلي (A/69/416) (٣٠ مليون دولار) وتلك المشمولة لاحقا ضمن التقدير الأولي المعتمد للموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (١٦,٨ مليون دولار). ويرد

(٣) أما الفئات الأربع من التغييرات في الموارد المبينة في تقرير الأمين العام للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فهي التعديلات الفنية؛ والولايات جديدة والتغييرات في التوزيع فيما بين العناصر؛ والتغييرات المدخلة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧؛ والتغييرات الواردة في مخطط الميزانية. (انظر الوثيقة A/68/6).

في الجدول ٢ من مقدمة تقرير الأمين العام إلى الميزانية البرنامجية المقترحة توزيع فئات التعديلات الأربع، موزعة حسب أجزاء الميزانية.

٣٧ - وفيما يتعلق بمختلف فئات التغييرات في الموارد قيد النظر لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى وجه الخصوص، التغييرات المقترحة في إطار فئة التعديلات الفنية، يشير الأمين العام إلى أن هذه التغييرات سوف تؤدي إلى انخفاض صاف مجموعه ٩,١٣٧ مليون دولار. وتشمل إلغاء التكاليف غير المتكررة المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (مبلغ ٩,١٦١ مليون دولار)، مخصوما منها: (أ) اعتماد فترة السنتين لـ ٦٨ وظيفة تمت الموافقة على إنشائها عام ٢٠١٥ فقط (٩,٥ مليون دولار)؛ (ب) ومبلغ إضافي قدره ٥,١٤٤ مليون دولار تحت بند البعثات السياسية الخاصة يبيّن الفرق بين اعتمادات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والاعتماد المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على النحو المبين في قرار الجمعية العامة بشأن مخطط الميزانية (القرار ٦٩/٢٦٤). وتتضمن الفقرات ٢٢ إلى ٢٤ من مقدمة الأمين العام إلى الميزانية المقترحة مزيدا من التفاصيل عن تكوين تلك التعديلات.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتغييرات في الموارد الناشئة عن الولايات الجديدة و/أو الموسعة والتغييرات المشتركة بين العناصر، تتضمن الميزانية المقترحة موارد بقيمة إجمالية قدرها ٩٤ مليون دولار استنادا إلى ولايات وافقت عليها الجمعية العامة في الجزئين الرئيسيين والمستأنف من دورتها التاسعة والستين والاحتياجات غير المتوقعة المتصلة بتعزيز محكمة العدل الدولية، تمشيا مع البند ٢-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية (A/70/6) (المقدمة)، الفقرة ٢٥). وترد التفاصيل في الجدول ٢ من هذا التقرير وفي الفقرة ٢٦ من مقدمة تقرير الأمين العام. وترد في الأبواب ذات الصلة في الفصل الثاني من هذا التقرير ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الاحتياجات المقترحة من الموارد للولايات الجديدة والموسعة، مثل اقتراح مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين، والموارد المتعلقة بمختلف مشاريع التشييد والتجديد والاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان.

٣٩ - والأمر الثاني المتعلق بالتغييرات فيما بين العناصر، فقد أبلغت اللجنة لدى استفسارها أنها تشير إلى التغييرات المقترحة المتعلقة بنقل الموارد إما داخل العناصر أو عبرها أو عمليات النقل المقترحة عبر أبواب الميزانية التي لا تُكبد تكاليف. وترد في الجدول ٧ قائمة بهذه التغييرات.

الجدول ٧

التحويلات المقترحة بين أبواب الميزانية

الباب	المبلغ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	البيان
٣- الشؤون السياسية	٣٢٤,٤	اقترح نقل موارد مرتبطة بنقل المسؤوليات من أجل عقد الاجتماعات الوزارية وغيرها من اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، من البرنامج الفرعي ١، من مكتب شؤون نزع السلاح إلى إدارة الشؤون السياسية بقيمة ٣٢٤ ٤٠٠ دولار.
٤- نزع السلاح	(٣٢٤,٤)	
٣- الشؤون السياسية	٥٦٤,٠	اقترح إعادة تصنيف ست وظائف لضباط الحماية المباشرة في خدمات الأمن إلى فئة الخدمة الميدانية في إطار منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تيسير الوصول إلى المنطقة لأن إمكانية وصول الموظفين المعيّنين محليا إلى أجزاء من المنطقة ضئيلة أو معدومة. يقابل هذه التكاليف تخفيضات مقترحة في إطار منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الباب ٥.
٥- عمليات حفظ السلام	(٥٦٤,٠)	
٢٩باء- مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	(١٦٤,٧)	نقل الموارد من الباب ٢٩ باء و جيم ودال إلى الباب ٢٩ هاء دعما لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملا بالجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩. ويبلغ الفرق بين مجموع المبلغ المقدم في مكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (٢٠٢٩٩,٤ دولارا) ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٦,٢٠٨,٢٠٨ دولارات) ٩٠,٨ دولارا وهو يتعلق بتكاليف أقل ناجمة عن النقل المقترح لبعض هذه الوظائف من نيويورك إلى بانكوك.
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	(٣٤٢٨,٣)	
٢٩دال- مكتب خدمات الدعم المركزية	(١٦٧٠٦,٤)	
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠٢٠٨,٦	
٣٠- الرقابة الداخلية	١٨٠٠	تظهر التغييرات في الموارد الزيادة المقترحة البالغة ١,٨ مليون دولار والمتصلة بنقل مهام مرابي الحسابات المقيمين من بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، إلى الباب ٣٠، الرقابة الداخلية. وقد أقرت اللجنة الخامسة، عند وضع مخطط الميزانية، اقتراح الأمين العام بتخفيض البعثات السياسية الخاصة (التي تشمل نقل موارد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتخفيض مستوى ميزانية البعثات السياسية الخاصة الأخرى بمبلغ ١٢٠ مليون دولار. غير أن اللجنة لم توافق على الزيادة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو الوارد في الفقرة ١٣ (ب) '٣' من مخطط الميزانية البرنامجية الذي اقترحه الأمين العام (A/69/416). ومن أجل تمويل نقل المهام، خصص مبلغ ١,٨ مليون دولار، وزّع بالتناسب بين عدد من الأبواب، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهو مشمول في المبالغ المبلغ عنها في إطار العمود المعنون "التخفيضات الإضافية" في الجدول ٢ من مقدمة تقرير الأمين العام (A/70/6) (المقدمة).
الأبواب ١-٦؛ و ٨-١٢؛ و ١٤-٢٨؛ (١٨٠٠)		
والأبواب ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦.		

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مختلف التغييرات في الموارد المدرجة في هذه الفئة من التغييرات في الموارد تشمل عددا من العناصر، التي، في رأيها، تتباين تباينا جوهريا. فالولايات الجديدة أو الموسعة تنتج أساسا عن قرارات الهيئات الحكومية الدولية، فيما يرتبط تغيير التوزيع فيما بين العناصر غالبا بإجراءات تُتخذ بمبادرة من الأمين العام. وقد يُعزى بعض التوزيع فيما بين العناصر أيضا بشكل أكبر إلى إعادة ترتيب أولويات الأنشطة بدلا من نقل المهام بين أبواب الميزانية أو داخلها. فعلى وجه الخصوص، لا تبدو

الزيادة المقترحة في موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة باقتراح نقل مهام مراجعي الحسابات المقيمين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في إطار الباب ٣، والممولة من خلال تخفيض في الموارد وُزِعَ بالتناسب بين أبواب الميزانية الأخرى، ولاية جديدة ولا ولاية موسّعة ولا حتى نقل موارد بالمعنى الدقيق (انظر الفقرتين ٨٤ و ٨٥ أدناه).

٤١ - وكبدأ عام، تؤيد اللجنة الاستشارية الجهود الرامية إلى تحسين شفافية المعلومات الواردة في وثائق الميزانية المقترحة، ولا سيما فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد من فترة سنتين إلى فترة سنتين أخرى. وترى اللجنة في هذا الصدد ضرورة أن تتضمن عروض الميزانية في المستقبل تحليلاً أكثر تفصيلاً للتغييرات في الموارد الناشئة من: (أ) الولايات الجديدة والموسّعة؛ (ب) والنقل أو عمليات إعادة التوزيع فيما بين العناصر؛ (ج) والتغييرات المقترحة الأخرى في تخصيص الموارد.

٤٢ - وأخيراً، وكما هو مبين في الفقرة ١٦ أعلاه، تتضمن مقترحات الميزانية التي يقدمها الأمين العام أيضاً تخفيضات مقترحة بمبلغ ٣٠ مليون دولار و ١٦,٨ مليون دولار على التوالي، ويذكر أن المبلغين "يتمشيان مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩". ففي ما يتعلق بالمبلغ الأول، يشير إلى أن التخفيضات البالغ إجماليها ٢٤ مليون دولار، هي نتيجة تحقق "أوجه الكفاءة" المقترحة المتصلة بعناصر دعم البرامج في كل باب وكذلك في الجزء الثامن من الميزانية (خدمات الدعم المشتركة) بالإضافة إلى تخفيض تبلغ قيمته ٦ ملايين دولار تحت بند الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن مديري البرامج زوّدوا بمستويات مستهدفة للميزانية، شملت، حيثما انطبق ذلك، تخفيضات بمبالغ محددة في عناصر دعم البرامج^(٤). أما فيما يتعلق بالمبلغ الثاني، فيشير الأمين العام إلى أن "التخفيضات الإضافية" هي تخفيض عام نسبته ١٠ في المائة على أساس مُعدّل، يتصل بالموارد المخصصة لسفر الموظفين، بمبلغ إجمالي قدره ٤,٤ مليون دولار، وتخفيضات بقيمة ١٢,٤ مليون دولار في المجالات البرنامجية، ناشئة عن فرض تخفيض مستهدف نسبته ٥,٥ في المائة في معظم أبواب الميزانية. وقد حدّد الأمين العام الوظائف التي ينبغي تجميدها بموجب "أوجه الكفاءة" و "التخفيضات الإضافية". وزوّدت اللجنة، بناءً على طلبها، بمعلومات عن توزيع التخفيضات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف البالغة ٤٦,٨ مليون دولار الناشئة عن هاتين المجموعتين من التغييرات في الموارد على نطاق مختلف

(٤) بلغت نسبة التخفيضات المستهدفة في هذا الباب ٣,٦ في المائة من عناصر دعم البرامج بالنسبة لكل باب من أبواب الميزانية و ٣,٧ في المائة من الاعتمادات المخصصة لخدمات الدعم المشتركة في إطار الباب ٢٩.

أبواب الميزانية، ويرد هذا التوزيع في المرفق الثالث لهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يرد التوزيع المتعلق بكل باب من أبواب الميزانية في الفرع ذي الصلة من الفصل الثاني أدناه.

٤٣ - وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، توضيحات بشأن تفصيل أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية، وتوزعها على مختلف أبواب الميزانية والأساس المستخدم للاستبعاد في أي من فئتي تعديلات الموارد المالية. وأبلغت اللجنة بأن تعريف مصطلح "أوجه الكفاءة" بالنسبة إلى الأمانة العامة يرتبط بمدى حسن تحويل المدخلات إلى نواتج. وعندما التمسّت اللجنة توضيحات إضافية بشأن التمييز بين هاتين الفئتين، أُبلغت أن أوجه الكفاءة قد تنطبق أيضا على بعض التغييرات في الموارد المصنفة تحت بند "التخفيضات الإضافية". وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن التعديلات المقترحة المبينة في إطار هاتين الفئتين تقوم على نتائج الاستعراضات التي اضطلع بها مديرو البرامج من أجل تحديد أفضل مزيج من الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات تنفيذًا فعالًا.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تخفيضا. مبلغ ٣٠ مليون دولار يتسق مع المبلغ الذي اقترحه الأمين العام في تقريره الأولي عن مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد عُزّي، في ذلك الوقت، إلى تحقيق منافع قابلة للقياس الكمي ناجمة من نظام أوموجا. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن أوجه الكفاءة هذه والمبلغ الإضافي البالغ ١٦,٨ مليون دولار الناجم عن تخفيضات أخرى نتجت من مداورات اللجنة الخامسة لتعديل آخر التقديرات الأولية التي وافقت عليها الجمعية العامة في الوثيقة الختامية عن مخطط الميزانية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة في قرارها بهذا الشأن (القرار ٦٩/٢٦٤) لم تحافظ على هذا التمييز بين هاتين المجموعتين من التخفيضات في الموارد، ولكنها ببساطة دعت الأمين العام إلى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة استنادا إلى تقدير أولي لمستوى الميزانية العام، من دون الإشارة صراحة إلى أي من فئتي التخفيضات.

٤٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن التمييز بين التغييرات في الموارد التي اقترحتها الأمين العام في مخطط الميزانية المقترحة وتلك التي تُعزّي إلى الجمعية العامة بعد تحديد مخطط الميزانية (أي "أوجه الكفاءة" و"التخفيضات الأخرى")، قد لا يكون ملائما، ولا سيما بالنظر إلى أن التقدير الأولي ذو الطابع الإرشادي المبين في المخطط. وترى اللجنة أيضا أن تصنيفها في أعمدة منفصلة في عرض الأمين العام للميزانية ليس تمييزا مفيدا. وترد في الفرع بآء أدناه مناقشة إضافية عن مستوى هذه التخفيضات وتكوينها وتوزيعها.

إعادة تقدير التكاليف

٤٦ - يشير مقترح الميزانية الذي قدّمه الأمين العام إلى أنه وفقا لمنهجية إعداد الميزانية الحالية وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩، تستند مقترحات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، قبل إعادة تقدير التكاليف، إلى معدلات الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي عرضت في سياق تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/69/612). ويخضع هذا المبلغ لإعادة تقدير التكاليف بما يراعي مستويات التضخم المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استنادا إلى مضاعفات تسوية المقر المتوقعة والتوقعات المتصلة بتسويات تكلفة المعيشة ومعدلات التضخم (الجدول ٧ من مرفق الوثيقة A/70/6 (المقدمة)). أما أسعار الصرف المستخدمة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، فهي نفس تلك المطبّقة خلال عام ٢٠١٥، على النحو المبين في تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/69/612). وتبلغ التقديرات الأولية لإعادة تقدير التكاليف ٩,١٢٤ مليون دولار، أي ٨,٢ في المائة من الميزانية العادية (باستثناء البعثات السياسية الخاصة).

٤٧ - وفي هذا الصدد تذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أذنت للأمين العام، أن يقوم، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بإبرام عقود الشراء الآجل لحماية الأمم المتحدة من تقلبات أسعار الصرف (القرار ٦٧/٢٤٦، الجزء العاشر، الفقرة ٨). وقد استتبع ذلك وضع برنامج تحوطي يستند إلى آلية لشراء العملات كوسيلة لحماية المنظمة من تقلبات أسعار الصرف. وخلال نظر اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة السابقة، أُبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة شرعت في استخدام عقود الشراء الآجل بالفرنك السويسري على نطاق ضيق في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، لاكتساب الخبرة في الآلية والإجراءات المحاسبية ذات الصلة. وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٤٥ ألف، بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، توصية اللجنة الاستشارية بأن يجري الأمين العام تقييما أكثر شمولا عن تجربة الشراء الآجل في تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي الاستعراض التالي لتقرير الأداء الأول، لاحظت اللجنة أن التقرير لا يتضمن أي تفاصيل من هذا القبيل وهي تتطلع إلى تقديم ذلك التقييم في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/69/661، الفقرة ١٨).

٤٨ - وفي سياق استعراض الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بعد نظرها في دراسة مستقلة عن إعادة تقدير التكاليف وخيارات المنظمة في التعامل مع تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم، قررت الجمعية العامة استخدام أسعار الصرف الآجلة عند إعداد تقديرات الميزانية، بدءا من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر القرار ٢٧٤/٦٩ ألف، الجزء التاسع، الفقرة ٣). وتلاحظ اللجنة من تصدير الأمين العام ومقدمته للميزانية المقترحة أنه يعتزم إدماج قرار الجمعية العامة في تقرير التقديرات المنقحة عن أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم، الذي سيقدمه لتستعرضه الجمعية العامة في نهاية العام ٢٠١٥، قبل اعتماد الاعتماد الأولي (A/70/6) (المقدمة)، الفقرة ٤٣). وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد طلبت من الأمين العام في القرار نفسه، أن يقدم تقريراً عن أثر استخدام أسعار الصرف الآجلة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وطلبت أيضاً تقديم تقييم أكثر شمولاً عن تجربة الشراء الآجل، في تقرير الأداء الأول والثاني عن الميزانية البرنامجية اللذين يقدمهما الأمين العام (القرار ٢٧٤/٦٩ ألف، الجزء التاسع، الفقرتان ٤ و ٥).

٤٩ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أن التقييم الشامل لتجربة الأمين العام بشأن استخدام الشراء الآجل في الأمم المتحدة إزاء تقلبات أسعار الصرف قد تأخر عن موعده وتوقع أن يُدرج في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر أيضاً الوثيقة A/69/661، الفقرة ١٨).

٥٠ - وتتطلع اللجنة أيضاً إلى التفاصيل المتعلقة بالآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة باستخدام أسعار الصرف الآجلة في إعداد تقديرات الميزانية في تقرير الأمين العام المقبل عن أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم.

معدلات الشغور

٥١ - فيما يتعلق بمعدلات الشغور، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح معدل شغور فعلي واحد بنسبة ٩ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٥ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6) (المقدمة) الفقرة ٤٥). وتعكس هذه المعدلات متوسط أسعار الصرف للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على النحو المبين في التقرير الأول للأمين العام عن أداء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/69/612، الفقرة ٣٠). ويقابل ذلك متوسط معدل شغور للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ قدره ٨,٩ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٥,٤ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة. وستقدم البيانات المستجدة عن معدل الشغور استناداً إلى التجربة الفعلية في سياق تقرير الأداء الأول عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٢ - وعند نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أشار الأمين العام إلى أن استخدام معدل شغور فعلي واحد قد اقترح من أجل تحسين مواءمة

الاحتياجات من الوظائف مع النفقات الفعلية، والقضاء على التقلبات التي حدثت في ممارسات الميزنة السابقة في ما يتعلق بالوظائف الجديدة، حيث يطبق تقليدياً عامل تأخر في استقدام الموظفين. وأبلغت اللجنة آنذاك أن هذا التدبير سيزيل تقلبات الميزانية الناشئة عن الاختلافات في معدلات الشغور الجديدة والمستمرة والأثر المرجحاً لتقدير كامل تكاليف الوظائف الجديدة. ولئن كانت اللجنة لا تعترض على تطبيق معدل شغور موحد على أساس تجريبي في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فقد أشارت إلى أنها غير مقتنعة تماماً بالأساس المنطقي المقدم، وأنها تعترض تناول هذه المسألة من جديد عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي وقت لاحق، أوصت اللجنة، في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بإدراج معلومات مفصلة عن الخبرة المكتسبة في تطبيق معدل شغور فعلي واحد في الميزانية التي اقترحها الأمين العام. وأقرت الجمعية العامة هذه التوصية لاحقاً في قرارها ٦٦/٢٦٤.

٥٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لا تتضمن معلومات مفصلة عن تطبيق معدل الشغور الواحد. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها عن أثر هذا التدبير، أن المعدل المركب يسهم على ما يبدو في تحسين الموازنة بين المعدلات المستخدمة في الاحتياجات المقترحة من الوظائف والتجربة الفعلية. وأبلغت اللجنة أيضاً أن هذا التدبير أدى إلى الحد من التقلبات في الميزانية بسبب وقف النمو المتعلق بالأثر المرجحاً للوظائف الجديدة وأن معدل الشغور الواحد يسمح بتحسين المقارنة بين التغييرات المقترحة في موارد الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي سياق عمليات الاستعراض المتتالية للمساءل المتصلة بإدارة الموارد البشرية، لاحظت اللجنة أيضاً أن الجداول الزمنية للتعيين في الوظائف الشاغرة (الجديدة أو القائمة) طويلة دائماً.

٥٤ - وعند الاستفسار، زودت اللجنة بمعدلات الشغور الفعلية للوظائف الجديدة والمستمرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، التي ترد في الجدول ٨.

الجدول ٨

معدلات الشغور الفعلية للوظائف الجديدة والمستمرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

المجموع	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	الوظائف المستمرة	الوظائف الجديدة
١٠.٥٥٠	٤ ٦٢٨	٥ ٤٢٢	
١٣٦	١٠٨	٢٨	
١٠ ١٨٦	٤ ٧٣٦	٥ ٤٥٠	

الفئة الفنية		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها المجموع	
الوظائف الشاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥			
٣٢٩	٣٢٧	٦٥٦	الوظائف المستمرة
٣٦	٧	٤٣	الوظائف الجديدة
٣٦٥	٣٣٤	٦٩٩	المجموع
معدل الشغور (النسبة المئوية)			
٧,١	٦,٠	٦,٥	الوظائف المستمرة
٣٣,٣	٢٥,٠	٣١,٦	الوظائف الجديدة
٧,٧	٦,١	٦,٩	المجموع

٥٥ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور في الوظائف الجديدة المنشأة في فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ على التوالي، ولكنها لم تزود بهذه المعلومات أثناء نظرها في الميزانية المقترحة. وتأمل اللجنة أن تقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٦ - وفي غياب أي تحليل لأثر معدل الشغور الواحد للوظائف الجديدة والمستمرة، لا يتضح للجنة الاستشارية ما إذا كان تطبيقه قد أدى إلى انخفاض التقلبات في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتأسف اللجنة لعدم وجود بيانات كاملة عن ذلك، وتأمل أن تقدم هذه المعلومات أيضا إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٧ - ونظرا لاستمرار طول الجداول الزمنية لاستقدام الموظفين فيما يتعلق بشغل الوظائف المنشأة حديثا، ترى اللجنة أن هناك مزية في استمرار معاملة الوظائف الجديدة والمستمرة معاملة مختلفة في الميزانية، ولا تزال غير مقتنعة بفوائد تطبيق معدل شغور واحد. ومن ثم، توصي بأن تطبق الجمعية العامة معدل شغور قدره ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من فئة الخدمات العامة في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. أما بالنسبة للوظائف المستمرة، فتوصي اللجنة باستعمال معدل شغور قدره ٩ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٥ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة كأساس لحساب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

النواتج التي توقف إنجازها

٥٨ - وفقا للمادة ٥-٦ من النظام المالي والمادة ١٠٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، يذكر الأمين العام أن إنجاز ما مجموعه ٥٩٦ من النواتج المنجزة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ سيتوقف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبلغ عن توقف إنجاز النواتج في الأبواب ذات الصلة من الميزانية ويرد في الجدول ١٠ من مقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة.

الرصد والتقييم

٥٩ - تحدد الميزانية البرنامجية المقترحة الموارد المتصلة بالرصد والتقييم داخل كل باب، عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩. ويرد في الفقرات ٤٩-٥٢ من مقدمة الأمين العام موجز الموارد اللازمة لأنشطة الرصد والتقييم، التي تشمل التقييمات الذاتية الإلزامية والتقييمات الذاتية الخاضعة للسلطة التقديرية.

٦٠ - ويشير الأمين العام إلى أن الموارد المخصصة للرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تبلغ ٦١,٢ مليون دولار، وهو مبلغ يمثل زيادة إجمالية قدرها ١٠,٤ مليون دولار، أي نحو ٢٠,٥ في المائة، عن تقديرات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/6) (المقدمة)، الفقرة ٥٠). وتبلغ اعتمادات الميزانية العادية ٢٩,٢ مليون دولار، بزيادة قدرها ١,٥ مليون دولار مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، في حين أن الاعتمادات الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية تمثل مبلغ ٤,٨ ملايين دولار و ٢٧,٢ مليون دولار على التوالي.

٦١ - وطلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها عن الميزانية المقترحة، مزيدا من المعلومات عن أنشطة التقييم الرئيسية المقررة في كل إدارة، ومعلومات عن أنشطة التقييم الرئيسية التي يُضطلع بها وعن كيفية الانتفاع من الدروس المستفادة (A/68/7، الفقرات ٦٤-٦٧). وتلاحظ اللجنة أن الميزانية البرنامجية التي اقترحتها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تتضمن معلومات إضافية، وترد في كل واحدة من ملزمات الميزانية معلومات موجزة عن الموارد التي حددتها كل إدارة لأنشطة الرصد والتقييم التي تضطلع بها. وإضافة إلى ذلك، يورد الأمين العام أمثلة ساعدت فيها نتائج التقييمات السابقة والتعليقات الواردة من المستفيدين على تحديد التحسينات البرنامجية (A/70/6) (المقدمة)، الفقرة ٥٢). ورغم الإقرار بتحسين مستوى وكمية المعلومات المتعلقة بأنشطة الرصد والتقييم الواردة في ملزمات الميزانية، لا تزال اللجنة الاستشارية تلاحظ اختلافات في مستوى التفاصيل المبينة في هذا الصدد (انظر الوثيقة A/68/7، الفقرة ٦٧). كما تلاحظ

اختلافات بين أبواب الميزانية فيما يتعلق بتمويل هذه الأنشطة. وتؤكد اللجنة أنه لا بد من بذل جهود إضافية لإثبات أن التوصيات المنبثقة عن هذه الأنشطة قد نُفذت لتحسين إنجاز البرامج، وما كان لها من أثر على التوزيع المقترح للموارد، عند الاقتضاء. وفضلا عن ذلك، بالنظر إلى مستوى الموارد المخصصة لأنشطة الرصد والتقييم، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء تقييم شامل لأثر هذه الأنشطة على تصميم البرامج وتوزيع الموارد بين مختلف أبواب الميزانية.

باء - مستوى الموارد المقترحة

٦٢ - كما ورد في الفقرة ٧ أعلاه، تعكس الميزانية البرنامجية التي اقترحتها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ زيادة قدرها ٠,٢ في المائة مقارنة بالرقم الإرشادي المحدد في مخطط الميزانية المعتمد. وتقر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام عرض ميزانية مقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تتسق عموما مع المستوى الإرشادي الذي حددته الجمعية العامة في مقررها بشأن مخطط ميزانية الفترة نفسها (القرار ٦٩/٢٦٤، الفقرة ٧).

مبشرات الميزانية المقترحة وأساسها المنطقي

٦٣ - زُودت اللجنة الاستشارية، في إطار استعراضها لمقترحات الميزانية، بمعلومات عن تفاصيل النفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وللفترة الجارية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، حسب رمز المادة وحسب البرنامج الفرعي. وطلبت اللجنة إيضاحات إضافية أيضا فيما يتصل بالنفقات السابقة، لا سيما للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وآخر فترة تتوافر عنها بيانات كاملة عن النفقات الفعلية عند استعراض اللجنة، بغية التحقق من مدى مراعاة أنماط الإنفاق بشكل كامل عند تحديد الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. غير أنه لم يتسن تزويد اللجنة إلا بمعلومات جزئية وناقصة في هذا الصدد وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن تقديم معلومات مفصلة متعلقة بالعوامل المحددة التي تؤثر على مستوى النفقات السابقة سيتطلب قدرا كبيرا من الوقت الإضافي. وبهذا الخصوص، ترى اللجنة أن تنفيذ نظام أوموجا، بقدراته المعززة في مجال الإبلاغ المالي، يساعد في الاستجابة لهذه الطلبات بشكل أحسن توقيتا في المستقبل.

٦٤ - وإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار أنه، من حيث المبدأ، يلزم على مديري البرامج، عند إعداد مشاريع الميزانيات لمكاتبهم أو إدارتهم، تبرير الحاجة إلى مجموع الموارد، بما في ذلك أي تغييرات تطرأ عليها مقارنة بفترة السنتين السابقة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أنماط الإنفاق السابقة ليست هي العامل الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار

في تحديد الاحتياجات من الموارد عند وضع الميزانية، وأن الميزانية المقترحة ستعكس أيضا أثر عوامل أخرى، بما فيها المعايير التقنية مثل أسعار الصرف ومعدلات التضخم والتكاليف القياسية ومعدلات الشغور، التي تختلف من فترة سنتين إلى الفترة التالية.

٦٥ - وعلى الرغم من التفسير الوارد أعلاه، لاحظت اللجنة في سياق استعراضها لملزمات معينة للميزانية عددا من الحالات كانت فيها الاحتياجات المقترحة من الموارد في بعض أوجه الإنفاق مماثلة، إن لم تكن مطابقة، للمخصصات من فترات ميزانية سابقة، بصرف النظر عن أنماط الإنفاق الفعلي. ويبدو أن الطلبات تستند إلى افتراضات موجودة منذ وقت طويل، وليس إلى توزيع مفصل للاحتياجات المتوقعة. ومن أمثلة ذلك الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى (المساعدة المؤقتة العامة، والعمل الإضافي، والاستعاضة عن الموظفين أثناء فترات الإجازة المرضية)، والخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات في عدد من أبواب الميزانية المختلفة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن مستويات ملاك الموظفين ومجموعة الموارد لا تختلف في معظم الحالات إلا اختلافا طفيفا من فترة سنتين إلى الفترة التالية، مما يعني ضمنا أن الاحتياجات من الموارد لضمان الفعالية والكفاءة في إنجاز المهام الموكلة ثابتة إلى حد كبير على مر الزمن.

٦٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك درجة عالية من التلقائية على ما يبدو في الموارد المقترحة المتعلقة منها بالوظائف وغير المتعلقة بها، التي هي مجرد اقتراحات تتكرر من فترة ميزانية إلى الفترة التالية. وتميل المبررات في مختلف ملزمات الميزانية إلى التركيز على التغييرات المتمثلة في زيادة الموارد بين فترتي السنتين وليس على مجموع الطلب لأي فترة معينة من فترات الميزانية، ولا على الكيفية التي ستكفل بها مجموعة الموارد المقترحة الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات خلال الفترة المعنية. وتؤكد اللجنة مجددا على ضرورة تجاوز الميزنة التراكمية، وتقييم وبحث جملة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي اعتمدها الجمعية العامة والأجهزة الأخرى (انظر الوثيقتين A/67/625، الفقرة ١١ و A/69/556، الفقرة ١٩).

٦٧ - وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات إضافية عن تنفيذ ميزانية آخر فترة مالية منتهية، بما في ذلك تحليل الفرق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية في أوجه الإنفاق كلها في جميع أبواب الميزانية. وترى اللجنة أن هذه المعلومات ستؤدي إلى تحسين إثبات الاحتياجات من الموارد لفترة الميزانية اللاحقة والسماح باتخاذ قرارات تستند إلى مزيد من المعلومات بشأن توزيع الموارد. وتشدد اللجنة أيضا على أن من أهم فوائده مشروع أو موحا أنه

سيزود مديري البرامج بمعلومات مفصلة في الوقت المناسب، فيتيح بذلك تحليلاً فيما يتعلق بالأداء السابق سيفيد بدوره في إعداد مقترحات الميزانية للفترات اللاحقة.

التسويات التنزلية المقترحة في الاحتياجات من الموارد

٦٨ - توضح الفقرة ٤٢ أعلاه تشكيل مبلغ ٤٦,٨ مليون دولار للتخفيضات التي اقترحتها الأمين العام في الموارد والتي تعزى إلى أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفيما يتعلق بالتوجيهات المقدمة إلى مديري البرامج في تحديد هذه التخفيضات، أبلغت اللجنة عند الاستفسار أنه بناء على تعليمات صادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يشجّع رؤساء الإدارات على استغلال الفرص المتاحة لتحسين عملياتهم وتوخي مزيد من الكفاءة في تنفيذ الولايات. وإضافة إلى ذلك، أشار الأمين العام، في مذكرة داخلية موجهة إلى رؤساء الإدارات والمكاتب واللجان الإقليمية، إلى أن تنفيذ نظام أوموجا سيكون عاملاً أساسياً في تمكين هذه العملية، يتيح للمنظمة تنفيذ ولاياتها وفقاً لأعلى المعايير مع تقليل تكاليف الإدارة والدعم. وأبلغت اللجنة كذلك أن المراقب المالي قدم مزيداً من التوجيهات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن النهج الذي سيُتبع لتخفيض مستوى الميزانية إلى التقديرات الأولية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها المتعلقة بمخطط الميزانية. وكما سبق أن أشير إليه، حُددت الأهداف فيما يتعلق بالتخفيضات المتوقعة في جميع عناصر الدعم البرنامجي، والمجالات البرنامجية، والاحتياجات من الموارد لسفر الموظفين.

٦٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة، بخلاف توجيهاتها بشأن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (القرار ٦٧/٢٤٨)، لا تطلب صراحة إلى الأمين العام، في قرارها ٦٩/٢٦٤ بشأن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أن يكفل توزيع التخفيضات المقترحة في الاحتياجات من الموارد بالتساوي على جميع أبواب الميزانية أو يطلب استهداف مجالات معينة أو استبعادها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن بإمكان المكاتب والإدارات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتوزيع المقترح للموارد بين أوجه الإنفاق في المكاتب والإدارات المعنية، رغم أنها أبلغت أيضاً بأن مكتب المراقب المالي لن يؤيد أي اقتراح لنقل الموارد من الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف إلى الاحتياجات المتصلة بالوظائف.

٧٠ - وفيما يتعلق بمبلغ ٣٠ مليون دولار الذي يمثل "أوجه الكفاءة" المحددة أولاً في بداية عملية إعداد الميزانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أبلغت اللجنة عند الاستفسار أنه قُدمت لمديري البرامج مستويات مستهدفة للميزانية تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيض عناصر الدعم البرنامجي والميزانية العامة بمبالغ محددة بالنسبة للباب ٢٩ في بند خدمات الدعم

المشتركة (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه). والخط الأساس المستخدم لحساب التخفيضات المستهدفة هو الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مخصوما منها التعديلات التقنية، إضافة إلى اعتماد فترة السنتين للوظائف. وطُبقت استثناءات على المجالات التالية: (أ) الأقسام التي لا تتضمن عناصر دعم برنامجي أو التي لا ينشر فيها نظام أوموجا؛ و (ب) خدمات المؤتمرات؛ وخدمات مراقبة التحرير والوثائق والمنشورات والمكتبة؛ و (ج) مكتب تنمية القدرات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ و (د) خدمات التعاون التقني أو خدمات دعم الهيئات الحكومية الدولية؛ و (د) إيجار المباني وصيانتها؛ و (و) المرافق العامة؛ و (ز) المساهمات في الخدمات الإدارية المشتركة.

٧١ - وفيما يتعلق بمبلغ ١٦,٨ مليون دولار الذي يمثل "التخفيضات الأخرى"، أبلغت اللجنة الاستشارية أن التخفيض البالغ ١٠ في المائة المطبق على سفر الموظفين يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة في تحديد درجات السفر بالطائرة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف (انظر أيضا الفقرات ١٠٤-١١٤ أدناه). وكان خط الأساس يتمثل في الاعتمادات المنقحة مخصوما منها التعديلات التقنية المتعلقة بسفر الموظفين (إلغاء التكاليف غير المتكررة). وطُبقت استثناءات على سفر المراقبين العسكريين والموظفين الآخرين؛ وسفر موظفي محكمة العدل الدولية؛ والأقسام التي لا تتضمن ميزانيتها احتياجات لسفر الموظفين. وإضافة إلى ذلك، جرى تخفيض نسبته ٥,٠ في المائة في جميع المجالات البرنامجية، مع استثناءات في أجهزة تقرير السياسات؛ ومحكمة العدل الدولية؛ والبعثات السياسية الخاصة؛ والكيانات التي يتم فيها التمويل بشكل مشترك (مثل مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومركز التجارة الدولية)؛ والإعانة المقدمة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، النفقات الخاصة؛ وحساب التنمية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث إن المبلغ المحسوب هامشي؛ وجميع المجالات التي تم فيها التخفيض ضمن مبلغ ٣٠ مليون دولار المبين في الفقرة ٧٠ أعلاه.

تجميد الوظائف

٧٢ - تشمل المقترحات المقدمة في إطار التخفيضات المحققة في "أوجه الكفاءة" و "التخفيضات الأخرى" مبادرة تتمثل في "تجميد" التعيين في ٨١ وظيفة ثابتة لفترات تتراوح بين ٥ أشهر و ٢٤ شهرا من فترة السنتين من إجمالي الملاك المقترح البالغ ١٠ ١٩٨

وظيفة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧^(٥). وسيؤدي هذا التدبير إلى إلغاء ٦٣٤ ١ شهر عمل للعدد الإجمالي للموظفين في الأمانة العامة خلال هذه الفترة A/70/6 (المقدمة)، الفقرة ٣٩). ويؤكد الأمين العام أن جميع الوظائف المحمّدة ستظل معطلة ولن تُستخدم لتعيين موظفين جدد أو موجودين خلال فترة تجميدها (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨). وتشمل التخفيضات وأوجه الكفاءة المقترحة المبينة في الفقرتين ٧٠ و ٧١ أعلاه والبالغة ٤٦,٨ مليون دولار، موارد يبلغ قدرها ١٥,٨ مليون دولار تعكس الأثر المالي المترتب على تجميد الوظائف.

٧٣ - وأفاد الأمين العام بأن اقتراح تجميد هذه الوظائف ينبغي أن يكون تدبيراً مؤقتاً يرتبط بأثر اعتماد نظام أو موجه لتخطيط موارد المؤسسة في المنظمة. ويؤكد أن نظام أو موجه ينطوي على تحول كبير عن الطريقة السابقة التي كانت المنظمة تؤدي بها عملها، مع الإقرار بأنه كان من السابق لأوانه، وقت إعداد الميزانية، تحديد أثره المحدد من حيث التغييرات في ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، لدى استفسارها، أنه بالتالي يمنح للمديرين في المجالين الإداري والبرنامجي خيار تجميد الوظائف، حيث إن نظام أو موجه سيؤثر على طريقة سير العمل في كلا هذين المجالين. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أن الوظائف التي حددها بعض مديري البرامج تتعلق بالشواغر أو بحالات تقاعد قادمة ولكن هذه الوظائف قد لا تكون بالضرورة الوظائف التي ستحدد للإلغاء النهائي في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الوظائف المحمّدة ستظل جزءاً من ملاك الموظفين المأذون به، ولكنها لن تمول في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للفترة التي تجمدها خلالها. ويذكر الأمين العام أيضاً أنه في حين أن التخفيض الناجم عن تجميد الوظائف مؤكد من الناحية المالية، فإن تشكيل الوظائف المحمّدة سينتهي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، عندما يتضح أثر تنفيذ نظام أو موجه بصورة أكبر (المرجع السابق، الفقرة ٣٨).

٧٤ - ويرد في الجدول ٩ من مقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة توزيع العدد المماثل من الوظائف المحمّدة في مختلف أبواب الميزانية، وأثر التجميد من حيث تخفيض أشهر العمل، وما يرتبط بذلك من تخفيضات في الموارد. وعند الاستفسار، زودت اللجنة أيضاً بقائمة مفصلة تتضمن ٨١ وظيفة محددة لتجميدها كلياً أو جزئياً خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ترد في المرفق الرابع لهذا التقرير. وترد تفاصيل الوظائف المقرر تجميدها في الفصل الثاني أدناه. ويبين الجدول ٩ من هذا التقرير توزيع الوظائف المحمّدة حسب أجزاء الميزانية.

(٥) يعادل ذلك ٦٨ وظيفة بدوام كامل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ٩

توزيع الوظائف المحمّدة حسب أجزاء الميزانية

عدد الوظائف المزمع تحميدها نسبة إلى أوجه الكفاءة	عدد الوظائف المزمع تحميدها نسبة إلى التخفيضات الأخرى	عدد الوظائف المزمع تحميدها نسبة إلى المجموع	
٢	٢	٤	ثانياً - الشؤون السياسية
١	١	٢	ثالثاً - العدل والقانون الدوليان
٤	٣	٧	رابعاً - التعاون الدولي لأغراض التنمية
١٧	٨	٢٥	خامساً - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية
١	٢	٣	سادساً - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
١	٤	٥	سابعاً - الإعلام
٣١		٣١	ثامناً - خدمات الدعم المشتركة
١	٣	٤	ثاني عشر - السلامة والأمن
٥٨	٢٣	٨١	المجموع

٧٥ - بالإضافة إلى ذلك، تشير الميزانية المقترحة إلى أن مديري البرامج ستتاح لهم الفرصة لتغيير تشكيلة الوظائف المحمّدة ما دام سيترتب على التشكيلة الجديدة نفس التكاليف التي أقرتها الجمعية العامة، ودون التأثير على إنجاز المشاريع. وأفاد الأمين العام أيضاً بأن الوظائف المحمّدة الفعلية خلال فترة السنتين سوف يُبلّغ عنها في سياق تقريرَي الأداء الأول والثاني لغرض العلم (المرجع السابق، الفقرة ٤٠). واستفسرت اللجنة عن كيفية التطبيق الفعلي لعملية الاستعاضة المحتملة لوظائف مختلفة، وأُخبرت أنه في حال رغب مديرو البرامج في إلغاء التجميد أو الحجز عن وظيفة معينة، فسيكونون ملزمين بتقديم طلب إلى المراقب المالي يتضمن تبريرات ذات صلة. وأُخبرت اللجنة أيضاً أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فإن الوظائف المحمّدة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سيجري إما اقتراح إلغائها أو إلغاء تحميدها وسيجري اقتراح وظائف مكافئة لتلك الملغاة في الميزانية المقترحة. وبناء على ذلك، فإن خيار تحميد الوظائف لن يستمر إلى فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، إذ سيتضح حينها الأثر الناتج عن تنفيذ نظام أوموجا.

٧٦ - وأعربت اللجنة الاستشارية عن عدم اقتناعها بأن وظائف معينة تُقرر تحميدها تتوافق دائماً مع التوجيهات التي وضعتها الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها بشأن مخطط الميزانية (القرار ٦٩/٢٦٤)، أو أنها يمكن أن تُعزى إلى تنفيذ نظام أوموجا في كل حالة (انظر أيضاً الفقرات ٨٠-٨٢ أدناه). وهي تشمل اقتراحات متعلقة بالوظائف في إدارة الشؤون

السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن قلة قليلة جداً من الوظائف المقرر تجميدها (وهي سبعة) ترتبط بوظائف توجد حالياً في المكاتب التنفيذية للإدارات والمكاتب المتواجدة في المقر، وإن كانت هذه المكاتب، في نظر اللجنة، ستكون الأكثر انخراطاً في "أنشطة مكاتب الدعم وخدماتها ومهامها وهياكلها" التي ذُكرت في القرار ٢٦٤/٦٩ (انظر أيضاً ملاحظات وتوصيات اللجنة ذات الصلة بشأن الفرع ٢٩ ألف في الفصل الثاني). ويرد بيان مفصل بملاحظات وتوصيات اللجنة في الفروع ذات الصلة من الفصل الثاني أدناه.

٧٧ - كملاحظة عامة، يبدو للجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة تُركز بشكل أكبر على تحقيق أهداف تخفيض الموارد بالمقارنة مع الأثر المتوقع للتخفيضات المقترحة على البرامج كل على حدة. وترى اللجنة أن طلب الأمين العام بشأن الميزانية يحتاج إلى تحليل أفضل للمزايا النسبية لفرادى الاقتراحات الواردة من مختلف المكاتب والإدارات. واللجنة على ثقة بأن مكتب المراقب المالي سينفذ قدرًا أكبر من الرقابة والمراقبة في المستقبل، ليشمل ذلك الطلبات على الموارد المقدمة من مديري البرامج. ويرد بيان مفصل بملاحظات وتوصيات اللجنة المتعلقة بالاحتياجات من الموارد لمختلف أبواب الميزانية في الفروع ذات الصلة من الفصل الثاني أدناه.

٧٨ - وفيما يتعلق بتجميد الوظائف، تدرك اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ليس بعد في وضع يتيح له تأكيد أوجه محددة من الكفاءة والفوائد الناجمة عن نظام أوموجا، وأن هذا هو الأساس المنطقي للتجميد الكلي أو الجزئي لـ ٨١ وظيفة ثابتة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، عوض اقتراحات إلغاء الوظائف. ومع ذلك، ترى اللجنة أن اقتراح الأمين العام، الذي يعكس إمكانية تغيير تكوين الوظائف المقرر تجميدها، قد يؤثر على سلطة الجمعية العامة في تحديد تشكيل الملاك الوظيفي المناسب لتنفيذ الولايات على النحو المطلوب من الفعالية والكفاءة.

٧٩ - وبناء عليه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على قائمة الوظائف المقرر تجميدها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على النحو الذي ذكره الأمين العام، بما في ذلك فترات التجميد والتخفيضات في الموارد المتصلة بها، وذلك رهناً بالتغييرات التي أوصت بها اللجنة في أبواب الميزانية المحددة التي لم يُسَنح إثبات الصلة بينها وبين تنفيذ نظام أوموجا على نحو ملائم. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تُرفع أي تعديلات على هذه القائمة إلى الجمعية العامة للحصول على موافقتها المسبقة. ويمكن للجمعية

العامة أن تنظر في إمكانية منح اللجنة سلطة استثنائية لاستعراض التغييرات المحددة التي أُدخلت على قائمة الوظائف تلك والموافقة عليها، عند الاقتضاء، بالنيابة عن الجمعية العامة خلال فترة الميزانية حين لا تكون اللجنة الخامسة في حالة انعقاد.

الأثر من تنفيذ نظام أوموجا

٨٠ - فيما يتعلق بأوجه الكفاءة والفوائد الناجمة عن تنفيذ نظام أوموجا والنقص الحالي في الوضوح من حيث الأثر المحدد على التوظيف والموارد، تُذكر اللجنة بالشواغل التي أعربت عنها أثناء نظرها في اقتراح الأمين العام بشأن مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في ما يتعلق بعدم إحراز تقدم في وضع خطط تحقيق الفوائد ذات الصلة لنظام أوموجا (A/69/556، الفقرة ١٨). وأُخبرت اللجنة، عند الاستفسار، بأن نظام أوموجا، وفقاً لما ذكره الأمين العام، سوف يُسهم في ترشيد وإعادة تصميم العمليات في المهام الإدارية والمعاملات وغيرها من مهام مكاتب الدعم الإداري على نطاق الأمانة العامة، وأن بعض هذه المهام قد أُنجزت في المكاتب الفنية، وشملت الوقت والحضور، وطلبات توريد أصناف المخزون، وتجهيز طلبات السفر، والتدريب، وإدارة المنح.

٨١ - وفي تقريرها عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/556)، ذكرت اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام، في القرار ٢٤٦/٦٧، أن يضع خططا واضحة لتحقيق الفوائد. وفي تقريرها الأخير عن تنفيذ مشروع أوموجا (A/69/418)، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في وضع خطط تحقيق الفوائد، وإزاء حالات التأخير في توفير المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة. وشددت اللجنة أيضاً على أن المعلومات المحددة عن الفوائد المتوقعة في كل مجال من المجالات ينبغي عرضها على الجمعية العامة قبل نظرها في أثر تحقيق الفوائد على الميزانية، من أجل إتاحة الوقت الكافي لإجراء مداولاتها ومن أجل دعم اتخاذ قرارات مستنيرة في هذا الصدد. وتلاحظ اللجنة أن خطط تحقيق الفوائد المطلوب وضعها لم يجر إعدادها مسبقاً قبل تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن أوجه الكفاءة المرتبطة بنظام أوموجا المتوقع إنجازها في عام ٢٠١٧ تستند على تدابير مؤقتة من قبيل تجميد التعيين في وظائف معينة.

٨٢ - تتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي التقرير المرحلي السنوي المقبل عن تنفيذ نظام أوموجا، وتتوقع أن يتضمن هذا التقرير معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتحقيق الفوائد النوعية والكمية، بما في ذلك أثرها على احتياجات فرادى المكاتب والإدارات من التوظيف والموارد.

اقترح نقل الموارد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٨٣ - مع الإشارة بصفة خاصة إلى اقتراح تخفيض ١,٨ مليون دولار من الموارد من مختلف أبواب الميزانية لتمويل نقل مهام مراجعي الحسابات المقيمين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية A/70/6 (المقدمة)، الفقرة ٢٧)، أُخبرت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن ذلك قد نشأ عقب قرار الجمعية العامة تخفيض المستوى المقترح للبعثات السياسية الخاصة بمبلغ ١٢٠ مليون دولار في قرارها الصادر عن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وشمل التخفيض النقل المقترح للموارد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقرر لاحقاً تعويض كلفة هذا النقل من التخفيضات المقترحة في أبواب أخرى من الميزانية. وعند الاستفسار، تلقت اللجنة تفصيلاً عن توزيع المبلغ المنقوص من موارد مختلف أبواب الميزانية لتمويل هذا الاقتراح، والذي يرد في الجدول ١٠. وأخبرت اللجنة أيضاً أن المبالغ المخصصة لفرادى أبواب الميزانية قد جرى على أساس التناسبية استناداً إلى النسبة المئوية لحصة كل باب في إجمالي "التخفيضات الإضافية" البالغ ١٦,٨ مليون دولار.

الجدول ١٠

تفصيل توزيع التخفيضات المقترحة في فرادى أبواب الميزانية الناجمة عن نقل الموارد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(بالآلاف دولار الولايات المتحدة)

الباب في الميزانية	مبلغ التخفيض
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	(٧٤,٠)
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	(٢٩٥,٣)
٣ - الشؤون السياسية	(٨٣,٧)
٤ - نزع السلاح	(١٥,٢)
٥ - عمليات حفظ السلام	(٦٢,١)
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	(٦,٢)
٨ - الشؤون القانونية	(٣٠,٥)
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	(٨٩,٢)
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	(٨,٣)
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	(١٦,٦)
١٢ - التجارة والتنمية	(٦٤,٠)
١٤ - البيئة	(٢٣,٦)

مبلغ التخفيض	الباب في الميزانية
(١٣,٨)	١٥ - المستوطنات البشرية
(٢٧,٩)	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
(٨,٦)	١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة
(٧٩,٥)	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
(٤٠,٨)	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
(٣٦,٥)	٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
(٥٢,٠)	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(٢٤,٨)	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
(٩١,٧)	٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني
(١٢٤,٥)	٢٤ - حقوق الإنسان
(٢٥,٨)	٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون
(٢٥,٥)	٢٧ - المساعدة الإنسانية
(٩٥,٠)	٢٨ - الإعلام
(٠,٧)	٢٩ - ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
(٢,٣)	باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
(٨,٢)	جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
(١,٤)	دال - مكتب خدمات الدعم المركزية
(٤,٩)	هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
(١,٤)	واو - الإدارة، حنيف
(٠,٨)	زاي - الإدارة، فيينا
(٠,٣)	حاء - الإدارة، نيروبي
(٣٤,٢)	٣٠ - الرقابة الداخلية
(٣٠,٢)	٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
(١٣٥,٤)	٣٤ - السلامة والأمن
(١٦٥,٣)	٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(١ ٨٠٠,٠)	المجموع، الميزانية العادية

٨٤ - تتساءل اللجنة الاستشارية عن النهج المتبع في تمويل تكاليف نقل مهام مراجعي الحسابات المقيمين من بعثتي تقديم المساعدة إلى أفغانستان والعراق إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتطبيق تخفيض قدره ١,٨ مليون دولار على أبواب مختلفة من الميزانية في ما يشبه تغييراً فيما بين العناصر داخل الميزانية البرنامجية المقترحة. ويرد المزيد من ملاحظات وتوصيات اللجنة بشأن هذا الاقتراح في تعليقاتها المتصلة بالبواب ٣٠ من الميزانية في الفصل الثاني من هذا التقرير.

جيم - المسائل المتعلقة بالوظائف والموظفين

الجدول ١١

الاحتياجات من الوظائف

الوظائف	الفئة الفنية وما فوقها		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		المجموع	
	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٦
ثابتة	٤٧٠٢	٤٧٦٠	٥٤٤٨	٥٤٠٥	١٠١٥٠	١٠١٦٥
مؤقتة	٤٧	٤٥	٦٩	٦٨	١١٦	١١٣
المجموع	٤٧٤٩	٤٨٠٥	٥٥١٧	٥٤٧٣	١٠٢٦٦	١٠٢٧٨ ^١

(أ) تشمل ٨٠ وظيفة في باب الإيرادات ٣.

٨٥ - يُلخص الجدول ١١ الاحتياجات العادية من الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمقارنة مع جدول ملاك الموظفين المأذون به خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُقترح ملاك موظفين بمجموع ١٠ ١٩٨ من الوظائف الثابتة والمؤقتة في إطار أبواب المصروفات في الميزانية العادية، تمثل زيادة صافية من ١٢ وظيفة بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وإجمالاً، تتصل هذه الزيادة باقتراح إنشاء ٥٦ وظيفة، وتحويل ٣٨ وظيفة، واقتراح إلغاء ٨٢ وظيفة (A/70/6) (المقدمة)، الفقرتان ٣٦ و ٣٧). ويُقترح إنشاء ٨٠ وظيفة إضافية في إطار أبواب الإيرادات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من دون اقتراح أي تغيير على فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الجدول ٤ في مقدمة الأمين العام للميزانية المقترحة إلى أن التقديرات المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (كما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) من المتوقع أن تمثل ٦٨,٦ في المائة من الميزانية الإجمالية، بالمقارنة مع ٦٧,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٦ - ومن بين ٥٦ وظيفة جديدة، اقترحت ٣٥ منها لدعم ولايات جديدة أو موسعة لها صلة بما يلي: (أ) أنشطة الإعلام ومبدأ المساواة بين جميع اللغات الرسمية الست (٢٩ وظيفة)؛ (ب) والوظائف المقترح إنشاؤها لدعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنقحة (٥ وظائف)؛ ووظيفة واحدة جديدة لدعم إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح تحويل ٣٧ وظيفة من الموارد الخارجة عن الميزانية لثُرصد للمرحلة الثانية من مشروع تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتطويره. وفيما يخص التغييرات في توزيع الموارد بين العناصر، يُقترح إنشاء ٢٢ وظيفة جديدة تشمل وظيفة واحدة محولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويقابل تكاليف إنشاء الوظائف الجديدة

وإعادة تصنيف ٢٠ وظيفةً اقترح إلغاء ٤٤ وظيفة (المرجع السابق، الفقرة ٣٧). وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إلغاء ٣٨ وظيفة نتيجة لتحقيق أوجه كفاءة وتخفيضات إضافية تمسها مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (انظر المناقشة ذات الصلة في الفقرتين ٧٠ و ٧١ أعلاه). ويرد في الجدولين ٦ و ٧ من مقدمة الأمين العام توزيع مستوى ملاك الموظفين المقترح، حسب أجزاء الميزانية، مع التغييرات في الوظائف حسب نوع التغيير ومصدره.

٨٧ - ويرد في الجدول ٤ من مقدمة الأمين العام تفاصيل الوظائف الثابتة والمؤقتة المأذون بها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب باب الميزانية ورتبة الوظيفة. ويرد في المرفقين الخامس والسادس من هذا التقرير توزيع عدد الوظائف في الميزانية العادية حسب جزء الميزانية وموجزٌ للتغييرات حسب باب الميزانية. وزُودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بعدد الوظائف وتوزيعها حسب الرتبة للفترتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧، كما هو مبين في الجدول ١٢. ويرد في الفروع ذات الصلة من الفصل الثاني أدناه تفاصيل محددة عن المستوى المقترح للتوظيف.

الجدول ١٢

عدد الوظائف وتوزيعها حسب الرتبة لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧

الرتبة	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧	الزيادة (النقصان)
الفرقة الفنية والفئات العليا			
نائب الأمين العام	١	١	صفر
وكيل الأمين العام	٣٣	٣٤	١
الأمين العام المساعد	٣١	٣٠	(١)
المجموع الفرعي	٦٥	٦٥	صفر
مد-٢	١١٠	١١٢	٢
مد-١	٢٨٩	٢٩٨	٩
المجموع الفرعي	٣٩٩	٤١٠	١١
ف-٥	٨٦٤	٨٥٧	(٧)
ف-٤	١٤٦٠	١٤٨٨	٢٨
ف-٣	١٤٢٦	١٤٤٢	١٦
ف-١/٢	٥٢٢	٥٣٠	٨
المجموع الفرعي	٤٢٧٢	٤٣١٧	٤٥
المجموع، الفرقة الفنية والفئات العليا	٤٧٣٦	٤٧٩٢	٥٦

الرتبة	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧	الزيادة (النقصان)
فئة الخدمة العامة والفئات ذات الصلة			
الرتبة الرئيسية	٢٧٣	٢٧٥	٢
الرتب الأخرى	٢٥٨٤	٢٥٥٦	(٢٨)
خدمات الأمن	٣١٤	٣٠٨	(٦)
الرتبة المحلية	١٩٨١	١٩٧١	(١٠)
الخدمة الميدانية	١١٦	١١٤	(٢)
الرتبة الوطنية	٨٥	٨٥	صفر
المهن والحرف	٩٧	٩٧	صفر
مجموع فئة الخدمة العامة والفئات ذات الصلة	٥٤٥٠	٥٤٠٦	(٤٤)
المجموع الكلي	١٠١٨٦	١٠١٩٨	١٢

٨٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن توزيع الوظائف يعكس حقيقة أن معظم التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تؤثر على فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، في حين لا يزال النمو مستمراً في عدد الوظائف المقترحة في الرتبة مد-١ وما فوقها. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أيضاً أن الشكل الرابع في مقدمة الأمين العام لميزانيته المقترحة يبين انخفاضاً تدريجياً في نسبة موظفي فئة الخدمات العامة في ملاك موظفي العام منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انخفاض من ثلاث نقاط مئوية على مدى هذه الفترة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملاك الموظفين المقترح للأمانة العامة الوارد في الميزانية المقترحة يُظهر مرة أخرى زيادة في عدد الوظائف العليا من رتبة مد-١ وما فوقها (انظر أيضاً A/68/7، الفقرة ١٠٢؛ و A/69/572، الفقرة ١٣٤). ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من هذا الاتجاه وتشدد على أنه ينبغي لدى إعداد مقترحات التوظيف في المستقبل الأخذ بالاعتبار الأثر الكلي لملاك الموظفين المقترح على هيكل الأمانة العامة والاتجاهات العامة على مر الزمن. وستعود اللجنة إلى مسألة مجموع ملاك الموظفين والزيادة في الوظائف العليا في سياق الاستعراض المقبل الذي ستجريه بشأن المسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية.

٨٩ - وفي ما يتعلق بالوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية ومن المصادر المقررة الأخرى، زُودت اللجنة الاستشارية ببيان مفصل لتوزيع الوظائف حسب الرتب وأبواب الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المقرر تمويل ما يقدر مجموعه ١٣٦٩ وظيفة من الأنصبه المقررة الأخرى (بالمقارنة مع ١٣٣٤ وظيفة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥)^(٦). وفيما يتعلق بالوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة

(٦) هذا لا يعكس نتائج قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

من المصادر الخارجة عن الميزانية، يُتوقع أن يكون من هذه الوظائف ٦٦٩ ١٦ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ موزعة على مختلف أبواب الميزانية بالمقارنة مع ٧١٨ ١٦ وظيفة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الوظائف الشاغرة لفترات طويلة

٩٠ - في سياق المناقشات السابقة بشأن مقترحات الميزانية وإدارة الموارد البشرية، أعربت اللجنة الاستشارية عن رأيي مفاده أنه ينبغي إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى أي وظائف تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر وينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة. وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها. وفي تطور إيجابي، تسلم اللجنة بأنه، على خلاف مقترحات الميزانية السابقة، اشتمل اقتراح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على بعض المعلومات عن هذه الوظائف في الجدول ١٤ من المقدمة. ومع ذلك، طلبت اللجنة خلال استعراضها تزويدها بالمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، بما في ذلك إحصائيات مستكملة عن الوظائف الشاغرة المرتبطة بالوظائف الثابتة والمؤقتة المأذون بها الممولة من الميزانية العادية في جميع أبواب الميزانية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وكذلك بإيضاحات عن طول مدة كل وظيفة شاغرة ووضع جهود التوظيف ذات الصلة بها. وترد التفاصيل المرتبطة بذلك في ملاحظات اللجنة على فرادى أبواب الميزانية في الفصل الثاني أدناه.

مقاييس الأداء المتصلة بالتوظيف

٩١ - تتضمن الميزانية المقترحة للأمين العام في عرض الإطار المنطقي مقاييس أداء مختلفة لها صلة بالتوظيف. وفي هذا الصدد، تُذكر اللجنة الاستشارية بأن الأهداف الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عبر مجموع عدد الموظفين على نطاق المنظمة كانت قد حُددت منذ فترة ترجع إلى عام ١٩٩٥ (A/69/572، الفقرة ٣١). وبالمثل، هناك هدف طويل الأمد لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل وزيادة عدد البلدان غير الممتلئة والبلدان الممتلئة تمثيلاً ناقصاً في موظفي الأمانة العامة، حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة والذي ينفذ من خلال نظام النطاقات المستصوبة لوظائف معينة. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت هدفاً مدته ١٢٠ يوماً لملء الوظائف الشاغرة على نطاق الأمانة العامة. وفي سياق آخر استعراض أجرته اللجنة الاستشارية للمسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية، أُبلغت اللجنة بأن كل إدارة ومكتب يجري رصدتهم على حدة للتحقق مما إذا كانوا يمثلون لمختلف سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك تحقيق أهداف التوظيف على نطاق المنظمة (المرجع السابق، الفقرة ٣٦).

٩٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من خلال استعراضها لمقاييس الأداء الواردة في فرادى ملزمات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنه بالنسبة للعديد من المكاتب والإدارات، لا يزال يتعين تحقيق الأهداف على نطاق المنظمة، بينما تمكنت مكاتب وإدارات أخرى من إنجاز أهداف محددة. فعلى سبيل المثال، في حالة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، أظهر استعراض لمقاييس الأداء أن المكتب يحرز تقدماً منذ فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين (بهدف تحقيق نسبة ٤٦ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمقارنة مع فترة ٢٠١٢-٢٠١٣). وفيما يتعلق بالمواعيد الزمنية لاستقدام الموظفين، حدد المكتب هدفاً من ١١٠ أيام، وهو هدف يعد أكثر طموحاً بالمقارنة مع الهدف المحدد على نطاق المنظمة (انظر [A/70/6 \(Sect. 29H\)](#)، الجدول ٢٩ حاء-١١). وعلى النقيض من ذلك، وفي حالة مكتب إدارة الموارد البشرية، فإن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين قد أعرب عنه بطريقة مختلفة (بزيادة قدرها ٢ في المائة لكل فترة سنتين دون الإشارة، إلى الرقم الإجمالي الحالي أو الرقم المستهدف). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المواعيد الزمنية لا تزال دون تلك التي حددها الجمعية العامة (١٨٠ يوماً عوضاً عن الـ ١٢٠ يوماً المقررة)، ولم يُلاحظ وجود أي هدف لتحقيق التوازن الجغرافي قبل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/70/6 \(Sect. 29C\)](#)، الجدول ٢٩ جيم-١١). وفي حالات أخرى، مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، تلاحظ اللجنة غياب مقاييس الأداء المتعلقة بتحقيق الأهداف المتعلقة بالموارد البشرية.

٩٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك عدداً من أوجه عدم الاتساق و/أو الأهداف المشكوك فيها الواردة في ملزمات الميزانية المختلفة. وترى اللجنة الاستشارية أن هذا يعكس الحاجة إلى زيادة المراقبة في عملية إعداد الميزانية وفي رصد تحقيق الأهداف الهامة المرتبطة بالموارد البشرية التي صدر به تكليف. وترى اللجنة أنه ينبغي وضع نهج عام أكثر اتساقاً لتحديد ورصد تحقيق مقاييس الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، ومع التسليم بأن الأهداف المتصلة باستقدام الموظفين تنطبق على الأمانة العامة ككل، ينبغي تشجيع المكاتب والإدارات التي حققت بالفعل الأهداف على نطاق المنظمة على وضع أهداف أكثر طموحاً في المستقبل.

ممارسات ما بعد التصنيف

٩٤ - تتعلق مسألة أخرى من مسائل إدارة الموارد البشرية للأمانة العامة أثرت خلال نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بممارسات تصنيف الوظائف على نطاق الأمانة العامة. وتشير اللجنة إلى أنها سبق أن علقت على مسألة ذات صلة، وهي تحقيق أقصى قدر ممكن من الاتساق في التسميات التنظيمية على نطاق

الأمانة العامة (A/68/7)، الفقرات ١٣٨-١٤٠). وفي ذلك الوقت، أُبلغت اللجنة بأنه يجري تحديث التوجيهات السابقة، وستصدر نشرة جديدة بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنه اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٥ لم يوضع هذا التوجيه بعد في صيغته النهائية.

٩٥ - وزودت اللجنة الاستشارية أثناء استعراضها للميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمعلومات عامة متعلقة بالممارسات والإجراءات والمسؤوليات فيما يتصل بتصنيف الوظائف. وأبلغت اللجنة بأن طلبات التصنيف تمت، في جملة أمور، عندما أنشأت الوظائف حديثاً، وعندما تغيرت واجبات الوظيفة ومسؤولياتها تغيراً كبيراً نتيجة لعملية إعادة هيكلة داخلية و/أو بقرار من الجمعية العامة، قبل إصدار الإعلان عن الوظيفة الشاغرة، وعندما حدث تغيير كبير في مهام الوظيفة منذ التصنيف السابق. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن جميع الوظائف المعتمدة، بما في ذلك التغييرات في الوظائف الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كان سيتم تصنيفها في وقت ما. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن قسم التعويض والتصنيف في مكتب إدارة الموارد البشرية، وكذلك المكاتب الموجودة خارج المقر وإدارة الدعم الميداني، لديها سلطة تصنيف الوظائف عند المستويات المنصوص عليها.

٩٦ - ووفقاً للأمانة العامة، ليس لديها خاصية إدارة الوظائف أو نظام يجمع بين الميزانية وبيانات التصنيف المتعلقة بالوظائف. ومع ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يمكن التعامل مع هذه القيود المنهجية مع تشغيل نظام أوموجا بالكامل وتنفيذ خطة عمل تتضمن وضع سياسة تصنيفات جديدة، وتحديد بيانات الوظيفة وإدراجها في نظام أوموجا في وقت إنشاء الوظائف أو تعديلها وما يتصل بذلك من تغييرات في السياسة العامة فيما يتعلق بعمليات التوظيف والصلاحيات المفوضة. وأخيراً، أبلغت اللجنة بأن الاقتراحات المتعلقة بتعزيز إجراءات ووظائف التصنيف سوف تدرج في التقرير المقبل للأمين العام بشأن التصميم التنظيمي، وإدارة الوظائف، والحراك الوظيفي.

٩٧ - واستناداً إلى أحدث استعراض لمختلف كراسات الميزانية، ترى اللجنة الاستشارية أنه قد تكون هناك بعض أوجه عدم الاتساق والتناقض فيما يتعلق بتصنيفات الوظائف في مختلف المكاتب والمواقع. وتعتزم اللجنة الاستشارية أن تبقي مسألة تصنيف الوظائف قيد الاستعراض، وتتطلع إلى استعراض هذه التفاصيل فيما يتعلق بالمسائل الأخرى بشأن الهيكل التنظيمي، وإدارة الوظائف، والحراك الوظيفي في سياق الاستعراض المقبل للتقارير فيما يتعلق بالموارد البشرية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

دال - أوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف

تكاليف الموظفين الأخرى

٩٨ - تعكس المقترحات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغة ٣١٦,٥ مليون دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف، وباستثناء مخصصات البعثات السياسية الخاصة) انخفاضاً قدره ٤١,٦ مليون دولار، أو ١١,٦ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتوزع تكاليف الموظفين الأخرى فيما يلي: (أ) المساعدة المؤقتة للاجتماعات؛ (ب) والمساعدة المؤقتة العامة؛ (ج) والعمل الإضافي وبدل العمل الليلي؛ (د) وعقود الخدمات الشخصية؛ (هـ) والتكاليف الأخرى المتصلة بالموظفين؛ (و) والتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض العام يعود في المقام الأول إلى عدم تكرار الموارد للمساعدة المؤقتة في دعم الاجتماعات الحكومية الدولية المحددة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي لن تكون مطلوبة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد معلومات عن مكونات هذه الفئة من الإنفاق في المرفق السابع لهذا التقرير.

٩٩ - وفيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة، تم رصد اعتماد قدره ١٠٠,١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد قائمة من ٣٢٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الممولة، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، في الجدول ١٣ من مقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المساعدة المؤقتة العامة تستهدف تقديم الدعم الإضافي خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته، والاستعاضة عن الموظفين القائمين بإجازات أمومة أو إجازات مرضية طويلة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن المساعدة المؤقتة العامة تُقدم ككمية من الموارد التي تنشأ مقابلها الوظائف المتفاوتة الرتب والمدة على أساس الاحتياجات المحددة للمكاتب ذات الصلة. ولذلك، لا يوجد ملاك موظفين مرتبط بالوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المعلومات التي تصنف الاحتياجات من الموارد لإجازة الأمومة، والإجازة الممددة والعمل الإضافي ليست متاحة بسهولة إلكترونياً وتتطلب استعراضها وتجميعها يدوياً. وفي حالة باب واحد من أبواب الميزانية (التجارة والتنمية)، تقدر الأونكتاد أن حوالي ٨٠ في المائة من احتياجاتها من الموارد للمساعدة المؤقتة العامة متعلقة باحتياجات ذروة عبء العمل، وتبلغ ١٠ إلى ١٣ في المائة لإجازة الأمومة، و ٧ إلى ١٠ في المائة للموظفين العاملين للاستعاضة عن الموظفين الممنوحين إجازات مرضية (الفصل الثاني، الباب ١٢، أدناه).

١٠٠ - وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات أساسية مفصلة عن استحقاقات الإجازات المرضية للموظفين المعيّنين في وظائف مؤقتة ومحددة المدة ومستمرة،

كما تنظمها لجنة الخدمة المدنية الدولية وترد في القاعدة ٦-٢ (ب). وفيما يتعلق بكمية الأيام المرضية المستعملة فعلا، زودت اللجنة ببيانات عن العدد الكلي للأيام المرضية بدون شهادة وبشهادة المستعملة في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٣ وكذلك متوسط الأيام لكل موظف. وترد هذه البيانات في الجدول ١٣. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه لا توجد حاليا منهجية مستقرة متبعة في حساب تقديرات تكاليف الإجازات المرضية في المنظمة.

الجدول ١٣

الإجازات المرضية لموظفي الأمانة العامة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٣

متوسط أيام الإجازات المرضية بدون شهادة لكل موظف	أيام الإجازة المرضية بدون شهادة	متوسط أيام الإجازات المرضية بشهادة المرضية المستعملة	متوسط أيام الإجازة المرضية بدون شهادة لكل موظف
٣,٥	٥٦٧٧٥,٠٠	٦٤٩٠٧,٠٠	٤
٣,٨	٦٠٦٣٠,٥٠	٥٧٨٣٨,٠٠	٣,٧

(أ) تغطي الإجازة المرضية بدون شهادة حالات التغيب التي تصل إلى سبعة أيام عمل خلال دورة الإجازة السنوية التي لا تحتاج إلى شهادة طبيب. وتغطي الإجازة المرضية بشهادة التغيب لأكثر من سبعة أيام عمل خلال دورة الإجازة السنوية وتتطلب تصديق مكتب الموارد البشرية المعني و/أو الدائرة الطبية المعنية وفقا لطول فترة الإجازة (انظر القاعدة ٦-٢ و ST/AI/2005/3 والتعديل ١).

١٠١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدلات المتوسطة تعكس أن معظم موظفي الأمم المتحدة يستخدمون أيام إجازة مرضية أقل بكثير من الحدود المسموحة لهم. بموجب النظام الإداري للموظفين. ولم تخلص اللجنة إلى استنتاجات بشأن الآثار المالية ذات الصلة، في غياب معلومات محددة ذات صلة بالتكاليف.

١٠٢ - وزودت اللجنة الاستشارية، لدى استعراض احتياجات إدارة الشؤون السياسية من الموارد، على سبيل المثال، بتوزيع مفصل للنفقات بالنسبة لتكاليف الموظفين الأخرى، مما أظهر تقلبات كبيرة بين مختلف دورات الميزانية على مستوى الموارد المخصصة لتغطية الاستعاضة عن الموظفين الممنوحين إجازة مرضية ممتدة وإجازة أمومة. وبالمثل، في إطار باب الميزانية ١، أبلغت اللجنة لدى الاستفسار بأن الفروق الكبيرة في محصنات تكاليف الموظفين الأخرى في مكتب الأخلاقيات في الفترات ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

و ٢٠١٦-٢٠١٧ المتعلقة بتكاليف الاستعاضة عن الإجازات المرضية لموظف في إجازة مرضية ممتدة حالياً.

١٠٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن الأمانة العامة ليست لديها أي منهجية مستقرة متبعة في حساب تقديرات تكلفة الإجازات المرضية وإجازات الأمومة. وترى اللجنة أن هناك جدوى من القيام ببحث أوثق لمنهجية الميزنة المتبعة في تحديد الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالاستعاضة عن الموظفين في إجازة مرضية طويلة الأجل. وترى اللجنة أيضاً أنه، في ضوء التقلبات داخل فرادى المكاتب والإدارات من سنة إلى أخرى، يمكن أن تؤدي زيادة الإدارة المركزية لهذا البند من الميزانية، مع مراعاة الأنماط السابقة على نطاق المنظمة، إلى زيادة الدقة في عمليات الميزنة في المستقبل.

تكاليف السفر

١٠٤ - تبلغ الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بشأن سفر الموظفين ٤٣,١ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا عاما قدره ٧,٠ ملايين دولار، أو ١٣,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة تتضمن انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة يتعلق بسفر الموظفين، بمبلغ ٤,٤ ملايين دولار في جميع المكاتب والإدارات، وهو ما طُبّق في شباط/فبراير ٢٠١٥ بعد تقديم مقترحات الميزانية للإدارات بالفعل وعقب إنشاء المستوى الإرشادي للميزانية في قرار الجمعية العامة بشأن مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتضمن مقدمة الأمين العام للميزانية المقترحة توزيعاً للاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين حسب أبواب الميزانية في الجدول ١٥.

١٠٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن هذا الانخفاض جاء في إطار التدابير التي اتخذها الأمين العام لتلبية مستوى التقديرات الأولية الواردة في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن هذا التخفيض، وفقاً للأمانة العامة، يستند إلى الأثر المتوقع لمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٧٤ ألف، الذي حدد، في جملة أمور، استخدام استثناءات السفر وعزز الضوابط الداخلية، ووضع تعريفاً واضحاً ومجموعة مشتركة من المعايير التي تحدد مركز المسافر البارز، وشجع على استخدام الأساليب البديلة للاتصال والتمثيل، ووضع في الاعتبار تنفيذ نظام أوموجا.

إسناد تخفيضات السفر المقترحة إلى القرار ٢٧٤/٦٩ ألف

١٠٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مسألة سفر الموظفين ما برحت قيد الاستعراض منذ عدد من السنوات. وفي عام ٢٠١١، أقرت الجمعية العامة عددا من التدابير من أجل استعمال الموارد بفعالية وكفاءة في مجال السفر الجوي، بما في ذلك التوصية الواردة في القرار ٢٦٨/٦٥ (المرفق، الفقرة ٢ (هـ)) بضرورة أن يبذل الأمين العام الجهود للبدء بحجز تذاكر السفر أسبوعين على الأقل قبل السفر. وبعد مرور عامين، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٧ ألف، في جملة أمور، إلى الأمين العام ألا يألو جهدا للحد من السفر بإشعار قصير المدة وأن يكفل حجز الرحلات قبل موعد السفر بأطول وقت ممكن، وأن يكفل إبلاغ المديرين المعنيين بهذه الأحكام وامتثالهم لها (القرار ٢٥٤/٦٧ ألف، سادسا، الفقرة ٨). وقررت الجمعية العامة أيضا التعديلات على المعايير المطلوبة لتحديد درجات السفر فيما يتعلق بالسفر في درجة رجال الأعمال، واشترطت أن تتم الرحلات على أساس أكثر الطرق المتاحة اقتصادا (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣ و ١٤).

١٠٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية العامة في القرار ٢٥٤/٦٧ ألف عددا من التوصيات ذات الصلة المقدمة من اللجنة الاستشارية، بما في ذلك زيادة تواتر استخدام التداول بالهاتف أو التداول بالفيديو أو البث عبر الإنترنت؛ وتشديد الاعتماد على الموظفين المنتدبين في مراكز العمل المحلية أو المكاتب الإقليمية أو دون الإقليمية القريبة للوفاء بالمهام وتقديم الدعم بدلا من سفر الموظفين من مواقع خارجية؛ والحد من احتياجات الموظفين المرافقين في حالة احتياج مسؤول كبير إلى السفر (انظر A/66/7، و Corr.1، الفقرة ١٠٤).

١٠٨ - وتتساءل اللجنة الاستشارية عن إسناد التخفيضات الشاملة لعدة قطاعات لتنفيذ القرار ٢٧٤/٦٩ ألف، وتعتقد أن قدرا كبيرا من الوفورات ينبغي أن يتحقق قبل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بالنظر إلى أن التدابير الرامية إلى الحد من الاحتياجات إلى سفر الموظفين تعود إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وكررت اللجنة أيضا آراءها فيما يتعلق بالاستخدام الحصري لموارد السفر، وعلى وجه الخصوص الرأي القائل بأن الاعتبار الرئيسي في منح الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون مدى ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية (انظر أيضا A/66/739 و A/69/737).

بيانات عن أنماط السفر وأثر مختلف التدابير المتخذة

١٠٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء استعراضها للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بأن المعلومات عن الوفورات المتوقعة في تكاليف السفر الناجمة عن تطبيق

التدابير الناشئة عن قراري الجمعية العامة ٢٦٨/٦٥ و ٢٥٤/٦٧ ألف لم تكن متاحة بسهولة. وأكدت اللجنة أن البيانات الجيدة المتعلقة بحجم وتواتر رحلات السفر التي يقوم بها الموظفون، إضافة إلى التكاليف المقررة والفعالية حسب الوجهة المسجلة في الوقت المناسب ستساعد على استخدام موارد السفر على نحو يتسم بفعالية وكفاءة (A/68/7)، الفقرتان ١٢٠ و ١٢١). وفي غياب هذه المعلومات، أوصت اللجنة بإجراء تخفيض إجمالي قدره ٥ في المائة في التكلفة الإجمالية للسفر، بالنسبة للموظفين في جميع أبواب الميزانية، الذي أقرته الجمعية العامة فيما بعد في القرار ذي الصلة (A/68/7)، الفقرة ١٢٣، والقرار ٢٤٦/٦٨، الفقرة ١٨).

١١٠ - وزودت اللجنة الاستشارية، خلال استعراضها الأخير للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ببعض المعلومات الأساسية المتعلقة بالتغيرات المدخلة في سياسة السفر في السنوات الأخيرة. وأبلغت اللجنة بأن متوسط سعر التذكرة في المقر قد انخفض في عام ٢٠١٤ بنسبة ٨,٩ في المائة مقارنة بالسعر في عام ٢٠١٣، الأمر الذي يمكن أن يعزى في جزء منه إلى سياسة السفر المنقحة. ووفقاً للأمانة العامة، أعاد خبير استشاري مستقل تأكيد هذا الافتراض كذلك حيث جاء في تقييمه أن وفورات مرة واحدة نتيجة لسياسة السفر المنقحة سوف تكون في حدود ٨-١٣ في المائة. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن تلك المعلومات لم تُقدم بشأن السفر انطلاقاً من خارج المقر. وفيما يتعلق بالوفورات الناتجة عن زيادة استخدام التداول بالفيديو وغيره من وسائل الاتصال، أبلغت اللجنة بأن الإحصاءات المطلوبة عن الوفورات ذات الصلة لم تُسجل وتتاح إلكترونياً، نظراً لأن دراسة بدائل السفر الرسمي تمت قبل تقديم طلب السفر.

١١١ - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضاً تفاصيل إضافية متصلة بافتراضات الميزانية والأدلة الداعمة للموارد التي يطلبها فرادى المكاتب والإدارات في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلقت اللجنة معلومات جزئية وناقصة في هذا الصدد، وأبلغت بأن وجهة رحلات محددة ومدتها وتواريخها غير معروفة في معظم الحالات، نظراً لأن التقديرات تجهز في فترة ما بين ١٥ و ٣٩ شهراً قبل موعد السفر الفعلي.

١١٢ - وتأسف اللجنة الاستشارية لأن الأمين العام لم يتمكن في تقاريره المتتالية من تقديم معلومات عن أثر التدابير المتتالية المتصلة بالسفر التي وضعتها الجمعية العامة منذ عام ٢٠١١. وتؤكد اللجنة مرة أخرى أن البيانات الجيدة المتعلقة بأنماط السفر والتكاليف وأثر التغييرات في السياسات ستساعد في فعالية وكفاءة استعمال موارد السفر على مر الزمن.

١١٣ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أيضا أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للتأكد من أن الطلبات على موارد السفر لها ما يبررها على النحو الواجب، بما في ذلك سبب الرحلة، وعدد المسافرين، والتكاليف المتوقعة، بشرط يقضي بإقامة البرهان على أساس الطلب (انظر أيضا الفقرات ٦٣-٦٧ أعلاه المتعلقة باستخدام أنماط الإنفاق السابقة في تحديد طلبات الموارد في المستقبل).

معدلات الامتثال للحجز المسبق

١١٤ - في سياق آخر المداولات بشأن الميزانية المقترحة للأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، زودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات مفصلة عن معدلات الامتثال في عام ٢٠١٤ لاحتياجات الحجز المسبق، التي تختلف إلى حد كبير فيما بين المكاتب والمواقع وعلى مر الزمن، وهذه المعلومات مدرجة في المرفق الثامن لهذا التقرير. وتلاحظ اللجنة تسجيل معدلات امتثال أقل من ٥٠ في المائة في معظم المكاتب، مما يؤدي إلى تكاليف سفر أعلى بكثير من اللازم. ومع التسليم بأن طبيعة العمل المطلوب وما يتصل بذلك من احتياجات السفر يمكن أن تختلف في بعض الحالات بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بأنواع معينة من الرحلات، تتوقع اللجنة الاستشارية زيادة المستوى الإجمالي للامتثال في جميع أنحاء المنظمة، لا سيما وأن معظم السفر الرسمي لا يتصل بحالات طوارئ أو احتياجات غير متوقعة. وتوصي اللجنة لذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام كفالة تعزيز رصد متطلبات الحجز المسبق والامتثال لها، واتخاذ المزيد من الجهود لتحسين تخطيط الرحلات الرسمية، وما يتصل بذلك من استخدام موارد السفر.

الخبراء الاستشاريون

١١٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أعربت، في قرارها ٢٤٧/٦٥، عن القلق إزاء الزيادة في استخدام الخبراء الاستشاريين، وبخاصة في الأنشطة الأساسية للمنظمة. وطلبت إلى الأمين العام الاستعانة إلى أقصى حد ممكن بالقدرات الداخلية (القرار ٢٤٧/٦٥، الفقرة ٧٠). وتلاحظ اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة ككل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين البالغة ٢١,٨ مليون دولار تعكس تخفيضا قدره ٣ ملايين دولار، أو ١٢,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وزودت اللجنة، بناء على طلبها، بتحليل مفصل للخدمات الاستشارية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، إلى جانب شهور العمل المقدرة حسب العنصر الفرعي في كل من أبواب الميزانية. ومن حيث مستويات الأجر، أبلغت اللجنة بأن المعدلات محسوبة على

أساس أجور حددتها المنظمة مسبقاً (انظر الأمر الإداري ST/AI/2013/4) وأن مستويات الأجور استرشدت بأسعار السوق السارية بالنسبة لنوع وجودة وحجم الخدمات اللازمة. وترد تعليقات وتوصيات محددة على هذه الطلبات في أبواب الميزانية ذات الصلة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

١١٦ - ومع تسليم اللجنة الاستشارية بأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين قد تلزم لدى الحصول على الخبرات المتخصصة غير المتاحة بسهولة داخل المنظمة، فإنها تشدد على رأيها بأن الاعتماد على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ينبغي أن ينحصر في أدنى حد ممكن بصورة مطلقة، وأنه ينبغي للمنظمة استخدام القدرات القائمة داخلها لأداء الأنشطة الأساسية أو الوفاء بالمهام المتكررة على المدى الطويل. وتعتمزم اللجنة أن تبقى هذه المسألة قيد النظر في سياق النظر الدوري في المسائل ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية.

هاء - الموارد الخارجة عن الميزانية

١١٧ - كما نوقش في الفقرة ٢٥ أعلاه، ترد تفاصيل عن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقع أن تكون متاحة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بمبلغ مجموعه ١٨,٩ بليون دولار، في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١١٨ - وتستعرض اللجنة الاستشارية تقارير عن الميزانيات الإدارية أو ميزانيات الدعم وتقدمها إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومختلف البرامج المذكورة في المرفق التاسع لهذا التقرير. وفي معظم الحالات، تنظر اللجنة في الموارد الخارجة عن الميزانية التي يحتفظ بها في حسابات خاصة، في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة. وتتلقى اللجنة أيضاً معلومات كل سنتين عن حالة الصناديق الاستثمارية. ولدى النظر في تلك البرامج، تواصل اللجنة إيلاء اهتمام خاص للمبادرات المتخذة على نطاق المنظومة من قبيل الميزنة القائمة على النتائج وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١١٩ - وتستعرض اللجنة، بموجب أحكام الفقرة ٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥، المقترحات المتصلة بجميع الوظائف الجديدة برتبة مد-١ وما فوقها، الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، والتي لا تخضع بشكل آخر للفحص من هيئة حكومية دولية. وقد قامت اللجنة، منذ أن قدمت تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، باستعراض الطلبات المقدمة من الأمين العام لإنشاء أو تمديد الوظائف التالية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بالرتبة مد-١ وما فوقها، ووافقت عليها:

- (أ) وظيفة برتبة مد-١ لموظف أول في فريق الأمين العام لدعم تغير المناخ؛
- (ب) وظيفة برتبة مد-١ لموظف برامج أول/نائب مدير في مكتب الاتفاق العالمي؛
- (ج) وظيفتان برتبة مد-١ لرئيس المكتب في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛
- (د) وظيفة أمين عام مساعد/نائب مدير تنفيذي في منظمة الأمم المتحدة للطفولة مطلوبة في سياق مبادرة تنظيمية لتعزيز الإدارة الهادفة إلى تحقيق نتائج؛
- (هـ) وظيفة برتبة وكيل الأمين العام للممثل الخاص للأمين العام من أجل الطاقة المستدامة للجميع، ووظيفة برتبة مد-١ لموظف أول لقيادة الفريق الذي يدعم الممثل الخاص للأمين العام من أجل الطاقة المستدامة للجميع؛
- (و) وظيفة برتبة مد-١ في مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إدارة الشؤون السياسية؛
- (ز) وظيفة برتبة أمين عام مساعد للممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث لفترة خمس سنوات إضافية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢٠.
- ١٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٥ إلى مد-١ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منها وظيفة في فرع دعم البرامج في جنيف وأخرى في فرع خدمات المعلومات في نيويورك. ولم توافق اللجنة على طلب الأمين العام لإنشاء وظيفة برتبة مد-١ لرئيس المنشورات والاتصالات والدعوة الاستراتيجية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- ١٢١ - وتذكر اللجنة الاستشارية بالفقرات ٣٩ إلى ٤١ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، التي أكدت فيه الجمعية جملة أمور منها ضرورة أن تخضع الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية لنفس الصرامة في الإدارة والتنظيم التي تخضع لها الوظائف الممولة من الميزانية العادية، وضرورة استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية بما يتسق مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وأن يُدرج في مشاريع الميزانية معلومات واضحة ومحددة عن الموارد الخارجة عن الميزانية، كي يتسنى التمييز بين التبرعات والأنصبة المقررة وتكاليف دعم البرنامج. وما زالت اللجنة تشدد على أهمية التطبيق المتسق لأحكام ذلك القرار في جميع أبواب الميزانية.

واو - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى

١٢٢ - قدمت اللجنة الاستشارية، منذ أن أصدرت أول تقرير عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7)، ما مجموعه ٤٣ بلاغاً منفصلاً بشأن مسائل شتى تتعلق بشؤون الإدارة والميزانية، إلى هيئات الأمم المتحدة المذكورة في المرفق التاسع.

زاي - موجز التعديلات على أساس توصيات اللجنة الاستشارية

١٢٣ - ستفضي توصيات اللجنة الاستشارية إلى تخفيض إجمالي قدره ١٠٠ ٧٩٤ ٥٤ دولار من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قبل إعادة تقدير التكاليف. ويرد تصنيف حسب أبواب الميزانية في الجدول ١٤ أدناه. وتشمل هذه التوصيات تعديلاً في الموارد البالغ قدرها ٠٠٠ ٧٤٨ ١٢ دولار المقترحة لتجديد قاعة أفريقيا في إطار الباب ٣٣، إلى جانب ٤٠٠ ٨٢٤ دولار في شكل موارد في إطار الباب ١٨ ألف من أجل فريق ذي صلة بالمشروع، و ٥٠٠ ١٣٩ دولار في إطار الباب ٣٤ للنفقات المتصلة بالأمن. وتوصي اللجنة بعدم إدراج هذه الموارد، البالغة ٩٠٠ ٧١١ ١٣ دولار، ريثما يتم تقديم معلومات مفصلة فيما يتعلق بمجموع تقديرات تكاليف هذا المشروع في التقرير المرحلي السنوي المقبل حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٢.

الجدول ١٤

توزيع التعديلات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب	الآثار المالية قبل إعادة تقدير التكاليف
١ - صنع السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	(١٨٢,٧)
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	(١ ٣٨١,٥)
٣ - الشؤون السياسية	٢٠٣,٩
٤ - نزع السلاح	(١١,٩)
٥ - عمليات حفظ السلام	(٨٢,٠)
٧ - محكمة العدل الدولية	(١ ٦٦,٣)
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	(١٣ ٠٩٥,٧)

الباب	الآثار المالية قبل إعادة تقدير التكاليف
١٢ - التجارة والتنمية	٣٢٦,٩
١٤ - البيئة	(٥٣٨,٣)
١٥ - المستوطنات البشرية	(١٠٠,٠)
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	(٥٤١,٩)
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	(٧٣,٤)
٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني	١٨٨,١
٢٤ - حقوق الإنسان	(٨٢,٢)
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون	٢٤١,٧
٢٨ - الإعلام	(١ ٥٦٦,٤)
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	(٥,٦)
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	(٦٣,٧)
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	(٤٥٥,٠)
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(٢٧٤,٤)
٢٩ واو - الإدارة، جنيف	(٢٦٦,٠)
٣٠ - الرقابة الداخلية	(١ ٨٧٧,٤)
٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	(١٥٢,٤)
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	(٢٢ ٧٤٨,٨)
٣٤ - شبكة السلامة والأمن	(٤٤٠,٠)
٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	(٤٨١,٠)
المجموع الفرعي	(٤٣ ٦٢٦,٠)
باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة إلى الجمهور	(٣٦,٦)
تسوية اللجنة الاستشارية لمعدلات الشغور للوظائف الجديدة	(١١ ١٣١,٥)
المجموع	(٥٤ ٧٩٤,١)

الفصل الثاني

توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة تقديرات النفقات

الجزء الأول

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

الباب ١

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

(بدولارات الولايات المتحدة)

١١٩ ٢٢٩ ٣٠٠	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١١٦ ٠٢٤ ٦٠٠	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١١٩ ٧٠٧ ٧٠٠	المقترح المقدم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف
١٩ ٢٠٠ ١٠٠	الموارد المقررة الأخرى
٦٣ ٩٩٤ ٢٠٠	الموارد المتوقعة من خارج الميزانية
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس هذا الرقم المقرر الذي اعتمده الجمعية العامة في القرار ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

أولاً-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ١١٦ ٠٢٤ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً مقداره ٣ ٢٠٤ ٧٠٠ دولار، أي ما نسبته ٢,٧ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (A/70/6 (Sect. 1)، الجدول ١-٣).

أولاً-٢ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ٣ ٢٠٤ ٧٠٠ دولار إلى أربعة عوامل يرد بيانها أدناه:

(أ) نقصان قدره ٤ ١٢٧ ٤٠٠ دولار في إطار التعديلات التقنية، بما يعكس إزالة الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالقضاة المخصصين الثلاثة لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات وملاك الموظفين التكميلي التابع لهم؛ والتقييم المرحلي المستقل لنظام إقامة العدل؛ والتوقف عن تقديم المساعدة المؤقتة العامة في ظل إلغاء وظائف في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في مكتب المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك في مكتب الأخلاقيات؛

(ب) زيادة قدرها ٤٠٠ ٦٦٨ ١ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغيرات المتعلقة بتوزيع الموارد فيما بين العناصر بالنظر إلى استمرار مهام القضاة المخصصين الثلاثة لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات وملاك الموظفين التكميلي التابع لهم، المؤلف من ست وظائف (٣ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووظيفة من الرتبة المحلية) لعام ٢٠١٦؛

(ج) نقصان قدره ٥٥ ٠٠٠ دولار في إطار التغيرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة) تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف في المكتب التنفيذي للأمين العام، يتعلق بمصروفات التشغيل العامة ويراعي أوجه الكفاءة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(د) نقصان قدره ٧٠٠ ٦٩٠ دولار في إطار التغيرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (إجراء مزيد من التخفيضات) تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف، يتعلق في المقام الأول بتكاليف الموظفين الأخرى، وسفر الموظفين، والخبراء الاستشاريين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات، مع مراعاة الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة في تحديد درجات السفر بالطائرة وتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة على النحو المقرر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر المرجع نفسه، الفقرات ١-٥ و ١-٨ إلى ١-١١، والجدول ١-٣).

أولاً-٣ وترد تعليقات وملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

أولاً-٤ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين التوزيع، حسب وجه الإنفاق، للتغيرات الموحدة المدخلة على الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		
النسبة المئوية	المبلغ			
-	-	٦٩ ٣٧٥,٩		الوظائف
(١,٠)	(٤٨,٤)	٤ ٩٠٩,٣		تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٥ ٥٤٧,٣		التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
(١,٢)	(١٧,٨)	١ ٤٣٥,٨		الخبراء الاستشاريون

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ		
-	-	٩٧٥٦,٣	سفر الممثلين
(٩,٩) ^(أ)	(٤٢٩,٥)	٤٣١٩,٩	سفر الموظفين
(١,٠)	(٧٧,٩)	٨٠٥٧,٠	الخدمات التعاقدية
(٧,٧)	(١١٥,٢)	١٤٨٩,٢	مصروفات التشغيل العامة
(١,٩)	(١٠,٤)	٥٣٣,٩	الضيافة
(١,٩)	(٦,٠)	٣٢٠,١	اللوازم والمواد
(١٥,٤)	(٤٠,٥)	٢٦٢,٣	الأثاث والمعدات
-	-	١٣٢٢٢,٣	المنح والمساهمات
(٠,٦)	(٧٤٥,٧)	١١٩٢٢٩,٣	المجموع

(أ) تعكس التخفيض البالغ ١٠ في المائة المطبق على الاعتماد المنقح، مخصوماً منه التعديلات التقنيّة وبعض الاستثناءات.

أولاً-٥ ويرد في الجدول أولاً-١ أدناه موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد المتوقعة من خارج الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول أولاً-١ الموارد من الموظفين

الوظائف الرتب		
		الميزانية العادية
		اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
١١	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ خ ع (رر)، ٣ خ ع (رأ)	المتعمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١٠	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ خ ع (رر)، ٢ خ ع (رأ)	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
(١)	١ خ ع (رأ)	الملغاة
		مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
٦	١ مد-١، ١ ف-٣، ٤ خ ع (رأ)	المتعمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٦	١ مد-١، ١ ف-٣، ٤ خ ع (رأ)	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الوظائف	الرتب	
اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة		
	٢	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ ف-٥، ١ خ ع (رأ)		
	٢	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ ف-٥، ١ خ ع (رأ)		
المكتب التنفيذي للأمين العام		
	٨٠	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ ن أ ع، ١ و أ ع، ١ أ ع م، ٥ م-٢، ٧ م-١، ٨ ف-٥، ٩ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-٢، ٥ خ ع (رر)، ٣٦ خ ع (رأ)		
	٨٠	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ ن أ ع، ١ و أ ع، ١ أ ع م، ٥ م-٢، ٧ م-١، ٨ ف-٥، ٩ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-٢، ٥ خ ع (رر)، ٣٦ خ ع (رأ)		
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
	١٧	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ و أ ع، ٢ م-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (رر)، ٦ خ ع (رأ)		
	١٧	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ و أ ع، ٢ م-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (رر)، ٦ خ ع (رأ)		
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في فيينا		
	٩	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (رر)، ٤ خ ع (رأ)		
	٩	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (رر)، ٤ خ ع (رأ)		
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي		
	٧	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ و أ ع، ١ م-١، ٢ ف-٤، ٣ م		
	٧	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ و أ ع، ١ م-١، ٢ ف-٤، ٣ م		
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح		
	١٠	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ و أ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (رر)، ٢ خ ع (رأ)		
	١٠	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ و أ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (رر)، ٢ خ ع (رأ)		
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع		
	٨	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١ و أ ع، ١ م-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)		
	٨	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ و أ ع، ١ م-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)		

الوظائف		الرتب
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال		
المتعمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	١٠	١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (رر)، ١ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	١٠	١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ ع (رر)، ١ خ ع (رأ)
مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة		
المتعمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٢١	١ أ ع م، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٥ خ ع (رأ)، ٣ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٢١	١ أ ع م، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٥ خ ع (رأ)، ٣ ر م
مكتب إقامة العدل		
المتعمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٣٦	١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ٦ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١١ خ ع (رأ)، ٢ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٣٦	١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ٦ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١١ خ ع (رأ)، ٢ ر م
مكتب الأخلاقيات		
المتعمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٨	١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (رر)، ١ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٨	١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (رر)، ١ خ ع (رأ)
المجموع المقترح للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٢٢٤	١ ن أ ع، ٥ أ ع، ٣ أ ع م، ٨ مد-٢، ١٦ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٣٣ ف-٤، ٢٨ ف-٣، ٥ ف-٢، ١٢ خ ع (رر)، ٧٥ خ ع (رأ)، ٨ ر م
الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية ^(١)		
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة		
المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	١	١ خ ع (رأ)
المكتب التنفيذي للأمين العام		
المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٤١	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢٠ ف-٤/٣، ٢ ف-٢/١، ٩ خ ع (رأ)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٣	٣ خ ع (رأ)

الوظائف		الرتب
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	١	١-مد
المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		
مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة	٩	٣ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ م، ١ خ ع (رأ)
المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		
مكتب الأخلاقيات	٣	١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ خ ع (رأ)
المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		

(أ) تتألف من ١٧ وظيفة ممولة من الموارد المقررة الأخرى ومن ٤١ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

أولاً- ٦ تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف، يقترح الأمين العام تخصيص مبلغ ٢٠٠ ٢١١ ٦٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٧٠٠ ١٦٤ دولار، أي ما نسبته ٠,٢ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٩٠٠ ٣٧٥ ٦٩ دولار. ويعكس هذا النقصان اقتراح إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على النحو المبين في الفقرة أولاً-٧ الواردة أدناه. وستغطي الموارد المقترحة تكاليف ملاك الموظفين التكميلي لجميع الكيانات ضمن الباب ١، بما مجموعه ٢٢٤ وظيفة ممولة من الميزانية العادية مقابل ٢٢٥ وظيفة معتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الوظائف الملغاة

أولاً- ٧ على نحو المبين في الجدول أولاً-١ أعلاه، يُقترح إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في أمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن اقتراح إلغاء الوظيفة يُعزى إلى ترشيد كمية ونطاق الاحتياجات من الدعم الإداري، عن طريق زيادة التشغيل الآلي وأوجه الكفاءة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في أمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الوظائف الشاغرة

أولاً- ٨ زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تشير إلى أنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت هناك ثمان وظائف شاغرة في الباب ١. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يبين المرحلة التي بلغت، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، عملية استقدام موظفين لشغل هذه الوظائف الشاغرة. ويبين الجدول أيضاً عدم وجود أي وظائف شاغرة منذ سنتين أو أكثر.

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي لشغور الوظيفة	المرحلة التي بلغت عملية استقدام الموظفين
خ ع (رأ) مساعد إداري	أجهزة تقرير السياسات - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	١ آذار/مارس ٢٠١٤	يُقترح إلغاؤها وفقاً لما ورد في الفقرة ١-٣٠ من الوثيقة A/70/6 (Sect.1)	
خ ع (رأ) مساعد لشؤون الموظفين	مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح	٧ آذار/مارس ٢٠١٥	تم اختيار المرشح وقد باشر عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥	
خ ع (رر) مساعد إداري	مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح	١ شباط/فبراير ٢٠١٥	تم اختيار المرشح وهو سيباشر عمله في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	
ر م	مساعد إداري	مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	المرشحون قيد الاستعراض
ف-٣	موظف قانوني	مكتب إقامة العدل	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤	المرشحون قيد الاستعراض
ف-٣	موظف برامج	مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	جرت إعادة نشر الإعلان عن شغور الوظيفة
ف-٥	كبير الموظفين المعيّنين بتسوية التزاعات	مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة	١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	جرى شغل الوظيفة في أيار/مايو ٢٠١٥
ف-٥	رئيس مكتب	مكتب إقامة العدل	١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥	المرشحون قيد الاستعراض

أولاً- ٩ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام الوارد تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أولاً- ١٠ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للباب ١ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٠٠ ٨١٣ ٤٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصاً قدره ٣٠٤٠ ٠٠٠ دولار، أي ما نسبته ٦,١ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح

للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٤٠٠ ٨٥٣ ٤٩ دولار. ورهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات أولا-١٥ وأولا-٣٠ وأولا-٣٧، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

الجمعية العامة

أولا-١١ في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف المخصصة لرؤساء الجمعية العامة، جرت الإشارة في ملزمة الميزانية إلى أن الموارد المقترحة بمبلغ ١٠٠ ٦٤٥ دولار تُخصَّص وفقا لأحكام القرار ٢٤٩/٥٤ لاستخدامها حصرا من قِبَل رؤساء الجمعية العامة في دورتها السبعين المستأنفة (٢٠٠ ٢١٥ دولار)، ودورتها الواحدة والسبعين العادية والمستأنفة (٧٠٠ ٣٢١ دولار)، ودورها العادية الثانية والسبعين (٢٠٠ ١٠٨ دولار) ووفقا لتقديرهم الشخصي. وأشار أيضا إلى أن الموارد ستتاح لرؤساء الجمعية العامة وفقا لأحكام القرار ٢١٤/٥٣، من أجل إنجاز المسؤوليات الرسمية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١-٢٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه على الرغم من توافر السلطة الكاملة لدى رئيس الجمعية العامة باستخدام الأموال لإنجاز المسؤوليات الرسمية، فإن المكتب التنفيذي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات هو المسؤول عن التصديق على أن الالتزامات والتعهدات والنفقات تجري وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن النفقات ذات الصلة بهذا الموضوع ترد في البيانات المالية التي يراجعها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا-١٢ ترد الأحكام التي تستند إليها مهام اللجنة الاستشارية وتكوينها ومواردها من الميزانية في الفقرة أولا-٢٦ من ملزمة الميزانية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ يتضمن سردا أكثر تفصيلا لمهام ومسؤوليات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام (انظر A/69/750، الفقرات ٦٣٩ إلى ٦٥١).

أولا-١٣ وتبلغ الموارد المقترحة للجنة الاستشارية في إطار الميزانية العادية، بما يشمل أمانة اللجنة، ما قدره ٠٠٠ ٦٥٨ ٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٧ ١٠٠ دولار، أي ما نسبته ٠,١ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة

٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ١٠٠ ٦٦٥ ٨ دولار. ويشمل النقصان الصافي نقصانا تحت بند الوظائف (٧٠٠ ١٦٤ دولار) على النحو المبين في الفقرتين أولاً-٦ وأولاً-٧ أعلاه، وزيادة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٧٠٠ ١٩٧ دولار).

أولاً-١٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الموارد المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، البالغة ما مجموعه ٢٠٣ ٢٠٠ دولار، ستغطي تكاليف المساعدة المؤقتة العامة لمعالجة الزيادة في احتياجات صياغة التقارير (٢٠٠ ١٨٣ دولار) والعمل الإضافي (٢٠٠ ٠٠٠ دولار)، خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء عمل اللجنة ذروته، بالاستناد إلى أنماط عبء العمل في فترة السنتين الحالية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة ستغطي تكلفة موظف إداري برتبة ف-٤ لمدة ستة أشهر عن كل سنة من فترة السنتين، للمساعدة على صياغة تقارير اللجنة خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته، أي في دورتي أعمال الخريف والشتاء.

أولاً-١٥ وفي هذا السياق، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٣٠٨/٦٩ المتعلق بحساب دعم عمليات حفظ السلام، على إنشاء وظيفة جديدة من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لكبير موظفي التنظيم الإداري، برتبة ف-٥، في أمانة اللجنة الاستشارية، وذلك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتلاحظ اللجنة أن طلب إنشاء الوظيفة يستند جزئياً إلى ارتفاع عدد البنود الفردية المتعلقة بأنشطة حفظ السلام التي تقدم إلى اللجنة لاستعراضها، وقد باتت التقارير المتعلقة بعمليات حفظ السلام تمثل الآن حوالي ٣٠ في المائة من عبء عمل اللجنة (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٦٤٣ و ٦٤٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظيفة برتبة ف-٥ الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والتي جرت الموافقة عليها حديثاً في أمانة اللجنة الاستشارية، ستساعد على معالجة الزيادة في عبء عمل اللجنة وما يتصل بها من زيادة في احتياجات صياغة التقارير في أمانتها، بما في ذلك خلال الفترة التي يبلغ فيها عبء عمل اللجنة ذروته، أي الدورة الشتوية التي تتناول عمليات حفظ السلام. ومع مراعاة ما سبق، ترى اللجنة الاستشارية أن الوظيفة الجديدة برتبة ف-٥ ستتيح استيعاب بعض الاحتياجات المتزايدة لصياغة التقارير في إطار طلب الحصول على المساعدة المؤقتة العامة. ولذلك، توصي اللجنة بإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في طلب الحصول على المساعدة المؤقتة العامة، أي بمبلغ قدره ٦٠٠ ٩١ دولار.

مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

أولا-١٦ تبلغ الموارد المقترحة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إطار الميزانية العادية ما قدره ٧٠٠ ٤٨٤ ١٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو مبلغ لا يعكس أي تغيير بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المقترحة تتألف من مبلغ ٤٠٠ ٢٦٤ دولار لسفر الممثلين، ومبلغ ٣٠٠ ٢٢٠ ١٣ دولار تحت بند المنح والمساهمات. وتشير المعلومات أيضا إلى أن هذه الموارد ستغطي حصة مصروفات الأمانة المركزية لمجلس الصندوق المشترك في إطار الميزانية العادية، باستثناء المبالغ المتوقع استردادها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يبين توزيع المبلغ المقترح تحت بند المنح والمساهمات.

(بدولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية: المنح والمساهمات، الأمم المتحدة

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين، ٢٠١٦-٢٠١٧

٨٥٣٥٨٢٩	الوظائف
٥٨٢٤٣٦	تكاليف الموظفين الأخرى
٢٦٧٩٥٦	تكاليف مراجعة الحسابات
١٣٠٦١٠٧	الخدمات التعاقدية
٤٧٠٥٠٢	الأثاث والمعدات
٢٠٥٧٤٧٠	الإيجار وصيانة الأماكن
١٣٢٢٠٣٠٠	المجموع

المكتب التنفيذي للأمين العام

أولا-١٧ تبلغ الموارد المقترحة للمكتب التنفيذي للأمين العام في إطار الميزانية العادية ما قدره ٦٠٠ ٤٧٩ ٢٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٣٢٧ ٧٠٠ دولار، أي ما نسبته ١,٣ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٣٠٠ ٨٠٧ ٢٥ دولار. وتتألف الموارد المقترحة من مبلغ ٣٠٠ ٣٠٩ ٢٣ دولار لتغطية تكاليف ٨٠ وظيفة، ومبلغ ٣٠٠ ١٧٠ ٢ دولار للموارد

غير المتعلقة بالوظائف (انظر A/70/6 (Sect.1)، الفقرة ١-٧٤). ويبين الفرع ألف من مرفق ملزمة الميزانية الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف للأمين العام والمكتب التنفيذي للأمين العام.

أولا-١٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الهيكل التنظيمي أن مكتب رئيسة الديوان يشمل وظيفة ممولة من الميزانية العادية برتبة أمين عام مساعد. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام استخدم الوظيفة مؤخرا لأداء مهام المستشار الخاص للأمين العام وأمين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ثم أصبحت الوظيفة شاغرة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولم يصدر إعلان عن شغور الوظيفة وقت نظر اللجنة في ملزمة الميزانية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الوظيفة ترد في مكتب رئيسة الديوان لأنها كانت تُستخدم سابقا لأداء مهام نائب رئيس الديوان.

أولا-١٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظيفة الأمين العام المساعد قد استُخدمت لأداء مجموعة من المهام المختلفة منذ إنشائها، بدءا من استخدامها الأوّل لأداء مهام نائب رئيس الديوان وصولا إلى استخدامها مؤخرا لأداء مهام المستشار الخاص للأمين العام/أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي حين تسلّم اللجنة بأن الاحتياجات الإدارية الاستراتيجية للمكتب التنفيذي للأمين العام قد تتغير تبعا للأولويات السائدة لدى المنظمة، فإنها تؤكد أن الجمعية العامة تُنشئ الوظائف لأداء مهام محددة وأنه ينبغي استخدامها وفقا لذلك. وفي هذا السياق، تكرر اللجنة أيضا تعليقها المتعلقة بممارسة إدارة الشواغر التي يتم من خلالها استخدام الوظائف لأداء مهام غير المهام التي وافقت عليها الجمعية العامة (انظر A/66/7، الفقرة ٩٣ و A/68/7، الفقرات أولا-٣٧ إلى أولا-٣٩). وترى اللجنة الاستشارية أن إجراء استعراض بشأن غرض ومهام وظيفة الأمين العام المساعد قد يكون مفيدا.

أولا-٢٠ وزُودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بالجدول الوارد أدناه الذي يبين الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في المكتب التنفيذي للأمين العام.

الألقاب الوظيفية	خ ع (أ)	خ ع (رر)	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مد-١	مد-٢	أع م	وَأع أ ع م	
مدير تنفيذي (مد-٢)	٦		٢	٩	٧	٤	١	١			الوظائف الثابتة
نائب مدير (مد-١)											الاتفاق العالمي
كبار/رؤساء موظفي برامج (ف-٥)											
رؤساء/كبار موظفي الشبكات المحلية (ف-٥)											
رئيس، الاتصالات والمعلومات (ف-٤)											
موظفو برامج (ف-٤/٣-ف-٢)											
مساعد خاص وموظف برامج معاون (ف-٢)											
مساعدون إداريون/مساعدون لشؤون الموظفين/للأعمال المكتبية/لشؤون البرامج (خ ع (رأ))											
رئيس (ف-٥)	١			٢	٢	١					أمانة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري
موظف لشؤون تعبئة الموارد/موظف لشؤون الإعلام (ف-٤)											
موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٤)											
موظفو برامج (ف-٣)											
مساعد إداري (خ ع (رأ))											
موظفو برامج (ف-٣)				٢							وظائف المساعدة المؤقتة العامة
مستشار خاص معني بتغير المناخ (أ ع م)	٣			٣	٥	٥	١		١		الاتفاق العالمي
موظف أول (مد-١)											فريق تقديم الدعم في مجال تغير المناخ
كبار موظفي برامج (ف-٥)											
موظفو برامج (ف-٤/٣-ف-٣)											
مساعدون إداريون/مساعدون أفرقة (خ ع (رأ))											
كبير موظفي برامج (ف-٥)	١			١	١	١					كل امرأة، كل طفل
موظف برامج (ف-٤)											
موظف اتصالات (ف-٣)											
مساعد إداري (خ ع (رأ))											
مستشار خاص معني بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ (أ ع م)	٢			١	١	١	١		١		الوحدة المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥
موظف أول (مد-١)											
موظف أقدم (ف-٥)											
موظف برامج (ف-٤)											
موظف اتصالات (ف-٣)											
مساعدون إداريون/مساعدون أفرقة (خ ع (رأ))											

وَأَع أَع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ (رر) (أ) الألقاب الوظيفية	٢	١	١	١	١	١
مبادرة الطاقة المستدامة للجميع	ممثل خاص (و أ ع)					
	موظف أول (مد-١)					
	موظفو برامج (ف-٤/ف-٣-ف-٢)					
	مساعدون إداريون/مساعدو أفرقة (خ ع (رأ))					

مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أولا-٢١ تبلغ الموارد المقترحة لمكتب المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في إطار الميزانية العادية ما قدره ٢٠٠ ٥٢٤ ٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١٠٥ ٥٠٠ دولار، أي ما نسبته ١,٦ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٦ ٦٢٩ ٧٠٠ دولار. ويرد الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لمكتب المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفرع باء من مرفق ملزمة الميزانية.

أولا-٢٢ ويبين الهيكل التنظيمي أن دائرة المراسم والاتصال داخل مكتب المدير العام تضم موظفا برتبة مد-١، وموظفا من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وموظفا من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن رئيس دائرة المراسم والاتصال برتبة مد-١ لا يشرف إلا على اثنين من الموظفين الإداريين، وأن الولايتين التنظيميتين الأخرين، أي قسم الشؤون السياسية والشراكات وقسم الاتصال للشؤون القانونية في المكتب نفسه، يرأسهما موظفان برتبة ف-٥. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أيضا أن رئيس ديوان مكتب المدير العام يعمل برتبة مد-١. وعند الاستفسار عن رتبة الوظيفة، أبلغت اللجنة الاستشارية أن رئيس المراسم برتبة مد-١ في جنيف يتولى المسؤولية الرئيسية عن تقديم خدمات المراسم وإجراء الاتصالات الدبلوماسية مع البعثات الدائمة وبعثات المراقبة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف للحفاظ على العلاقات مع سلطات البلد المضيف وتنظيم زيارات كل من رؤساء الدول والحكومات والأمين العام ونائب الأمين العام إلى جنيف، كما أنه يقدم خدمات المراسم للمؤتمرات والاجتماعات الدولية الرئيسية المعقودة في قصر الأمم.

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح؛ مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

أولا- ٢٣ ترد ولايات كل من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في ملزمة الميزانية (انظر (A/70/6 (Sect. 1)، الفقرات ٨٨-١ إلى ٩١-١، و ١٠٢-١، و ١٠٣-١، و ١١٦-١ إلى ١١٩-١). وعند الاستفسار عن احتمال التداخل بين الولايات الثلاث، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ولاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح تستند إلى ستة انتهاكات خطيرة محددة ترتكبها الأطراف في النزاعات وهي: قتل الأطفال وتشويههم؛ وتجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود؛ والعنف الجنسي ضد الأطفال؛ والهجمات على المدارس أو المستشفيات؛ ورفض إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال؛ واحتطاف الأطفال. أما مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، فيركز على العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والرجال والأطفال في حالات النزاع. وأخيرا، يركز مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على العنف الموجه ضد الأطفال في سياقات مثل المدارس والمجتمعات المحلية وداخل الأسر، وأغلبية هذه الانتهاكات تُرتكب خارج نطاق النزاع المسلح. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المكاتب الثلاثة تُبقي على اتصال منتظم فيما بينها من أجل كفاءة التنسيق وتجنب التكرار في الجهود المبذولة، وهي تعمل كذلك على تنسيق أعمالها المتعلقة بالمبادرات المشتركة.

١- ٢٤ وفيما يتعلق بالسرد ومؤشرات الإنجاز لكل مكتب، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملزمة الميزانية تتضمن حالات عدم اتساق في اللغة بين السرد الوارد في الملزمة وولاية كل من المكاتب الثلاثة. وتشير الفقرة ٩٠-١ إلى ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح المتمثلة في "الاضطلاع بدور الصوت الأخلاقي والداعية المستقل لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح ورفاههم"، وهي لغة لا ترد ضمن الولاية المبينة في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١. ويشير مؤشر الإنجاز (ب) '١' في الجدول ٢٥-١ المتعلق بنفس المكتب إلى "النسبة المئوية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة"، في حين يشير مؤشرا الإنجاز (أ) و (ب) '١' و (ب) '٢' في الجدول ٢٩-١ المتعلق بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى التشريعات والاستراتيجيات الوطنية، التي يمكن تحسينها لكي تعكس بشكل أفضل الأنشطة التي يمكن إنجازها بصورة واقعية والتي يمكن أن تساهل عليها المكاتب.

٢٥-١ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح ٤٠٠ ٦٧٠ ٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٥٢ ٩٠٠ دولار، أو ١,٤ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٣ ٧٢٣ ٣٠٠ دولار. ويشمل النقصان الصافي خفضا في بند الخبراء الاستشاريين (٦٥ ٦٠٠ دولار) وزيادة في بند تكاليف الموظفين الأخرى (٥٠٠ ٦٤ دولار)، الذي يشمل المساعدة المؤقتة العامة والوقت الإضافي.

٢٦-١ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع ٣ ٢٩٧ ٣٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٤٧ ١٠٠ دولار، أو ١,٤ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٤٠٠ ٣٤٤ ٣ دولار. ويعزى النقصان الصافي أساسا إلى تخفيض أجري في بندي الخدمات التقاعدية (٥٩ ٠٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٨٠٠ ٣٠ دولار) وزيادة في بند مصروفات التشغيل العامة (٤٩ ٢٠٠ دولار).

٢٧-١ وفيما يتعلق بمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة ٤ ٨٦٢ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٦١ ٤٠٠ دولار، أو ١,٢ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٩٢٣ ٨٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها أن اعتمادا قدره ٤٦٨ ٤٠٠ دولار مدرج في بند الخبراء الاستشاريين. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار أن المبلغ المقترح يتوخى تكاليف تتعلق في المتوسط بستة خبراء استشاريين من المستوى جيم وقدرها ٣٢٤ ٠٠٠ دولار وبأربعة خبراء استشاريين من المستوى باء وقدرها ١٤٤ ٤٠٠ دولار. وسيقدم الخبراء الاستشاريون الستة من المستوى جيم خبرة تقنية متخصصة لمعالجة الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للعنف، بما في ذلك السفر لدعم المشاورات مع الشركاء في مناطق مختلفة، وتعزيز فهم الأسباب الجذرية للممارسات الضارة التي تتغاضى عن العنف، وتقديم المشورة بشأن إصلاحات التشريعات والسياسات القطرية المحددة لحماية الأطفال من العنف في مختلف النظم القانونية والسياقات الإقليمية. وسيقدم الخبراء الاستشاريون الأربعة من المستوى باء خبرة تقنية لإنتاج مواد للدعوة موجهة لفئات معينة، ووضع مواد وأدوات للاتصال الشبكي ملائمة للأطفال، بما في ذلك مواد للدعوة مصممة خصيصا للأطفال، وتحرير وإنتاج تقارير مواضيعية ومواد ملائمة للأطفال بلغات وطنية مختلفة. وأبلغت اللجنة أيضا أن المكتب استخدم الخدمات الاستشارية بصورة استراتيجية للنهوض ببرنامج عمله في المجالات التي لا تتوافر فيها خبرة

على درجة عالية من التخصص في المكتب أو داخل الأمم المتحدة والتصدي لثغرات المعارف وتوليد أدلة بشأن المجالات الاهتمام الناشئة من أجل تعزيز حماية الأطفال من العنف. وتقدم اللجنة الاستشارية ملاحظات تفصيلية عن الخدمات الاستشارية في الفرع دال من الفصل الأول أعلاه.

مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة

٢٨-١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة ٧ ٢٩٩ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ١٨ ٢٠٠ دولار، أو ٢,٠ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٧ ٣١٧ ٢٠٠ دولار. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن النقصان الصافي يشمل خفضا في بند سفر الموظفين (١٨ ٢٠٠ دولار) وزيادة في بند الأثاث والمعدات (٥ ٥٠٠ دولار).

٢٩-١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية أن الاقتراح يشمل طلبا في بند الخدمات التعاقدية لموارد قدرها ١٨٦ ٩٠٠ دولار لتغطية تكاليف الدعم المركزي لمعدات للتشغيل الآلي للمكاتب (٧١ ٩٠٠ دولار)، وخدمات تجهيز البيانات لتعهد قاعدة بيانات المكتبة وموقعه الشبكي (٦ ٨٠٠ دولار) والتدريب (١٠٨ ٢٠٠ دولار).

٣٠-١ وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن مقترح التدريب يشمل مبلغا قدره ٦٠ ٠٠٠ لتنظيم معتكف مدته خمسة أيام، يتألف من يومين في نيويورك في المقر وثلاثة أيام في غلين كوف حيث سيقود الخبراء الاستشاريون أنشطة التطوير المهني. وأبلغت اللجنة أيضا أن توزيع الاعتماد المقترح البالغ ٦٠ ٠٠٠ دولار سيكون على النحو التالي: سفر الموظفين خارج نيويورك (٢٣ ٠٠٠ دولار)؛ والخبراء الاستشاريون (١٧ ٠٠٠ دولار)؛ والإقامة والمرافق في غلين كوف (٢٠ ٠٠٠ دولار). وترى اللجنة الاستشارية أن مباني المنظمة ينبغي أن تستخدم لمعتكفات المكاتب متى أمكن، بدلا من تحمل مصروفات إضافية لاستخدام مرافق خارجية. ولذلك توصي اللجنة بإجراء تخفيض قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار في بند الخدمات التعاقدية يتعلق بالإقامة والمرافق في غلين كوف. وإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالمبلغ المقترح لسفر الموظفين، ترى اللجنة أن جميع الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين ينبغي أن تغطيها الموارد تحت بند الإنفاق المناسب "سفر الموظفين". وبالتالي، توصي اللجنة بإجراء تخفيض قدره ٢٣ ٠٠٠ دولار في بند الخدمات التعاقدية.

مكتب إقامة العدل

٣١-١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب إقامة العدل ١٧ ٦٨٥ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢ ٣٥٨ ٥٠٠ دولار، أو ١١,٨ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٢٠ ٠٤٣ ٥٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن النقصان يعزى أساسا إلى تخفيضات في البنود التالية:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى (٨٢٧ ٩٠٠ دولار)، وهو تخفيض يتعلق بوقف الاعتمادات غير المتكررة لفريق التقييم المؤقت المستقل ولموظفي الدعم للقضاة الثلاثة المخصصين (٣-ف٣)، وموظفان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وموظف من الرتبة المحلية) للسنة الثانية من فترة السنتين؛

(ب) تعويضات غير الموظفين (٨٥٧ ٣٠٠ دولار)، وهو تخفيض يعكس وقف الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالقضاة المخصصين في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يقابله جزئيا الاعتماد لتعويض ثلاثة قضاة مخصصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لفترة اثني عشر شهرا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بدلا من فترة سنتين كاملة؛

(ج) الخبراء الاستشاريون (١٠٠ ٥٨٨ دولار)، وهو تخفيض يعزى إلى وقف الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بفريق التقييم المؤقت المستقل المؤقت (انظر أيضا الفقرة ٢-١ (أ) أعلاه).

٣٢-١ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت بموجب قرارها ٦٨/٢٥٤ أن يُستكمل تمويل مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين باقتطاع طوعي من المرتبات لا تتجاوز نسبته ٠,٠٥ في المائة من المرتب الأساسي الصافي الشهري للموظف وأن تُنفذ هذه الآلية للتمويل على أساس تجريبي في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتتبع، على أساس شهري، معدل عدم المشاركة ومقدار الإيرادات المتأتية في إطار آلية التمويل التكميلي. وأذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات من هذه الإيرادات في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بمبلغ لا يتجاوز هذه الإيرادات، لتمويل أي موارد إضافية لمكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين أثناء المرحلة التجريبية لتلك الآلية.

٣٣-١ وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن الموارد الإضافية التي تمولها هذه الآلية تتألف من موظفين قانونيين من رتبة ف-٤ (موظف في نيروبي وموظف في نيويورك) وأربعة مساعدين إداريين (موظف من الرتبة المحلية في أديس أبابا، وموظف من الرتبة المحلية في بيروت، وموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في جنيف، وموظف من الرتبة المحلية في نيروبي)، إضافة إلى الموارد غير المتعلقة بالوظائف. وأبلغت اللجنة أيضا أن النفقات تبلغ حتى اليوم نحو ٦٠٠ ١٤٢ دولار للموظفين القانونيين من رتبة ف-٤ لمدة خمسة أشهر لكل منهما. وأبلغت اللجنة كذلك أن مجموع المساهمات في آلية التمويل التكميلي الطوعي في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥ تبلغ ١٤٦,٠٧ ٨٤٠ دولارا.

٣٤-١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن المقترح يشمل مبلغ ٢٠٠ ٨٠١ دولار لسفر الممثلين ومبلغ ٤٠٠ ٣٢٥ دولار لسفر الموظفين. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار أن قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات يحصلون على مكافآت تعادل المكافآت التي يحصل عليها موظف من رتبة مد-٢، الدرجة الرابعة؛ ومن ثم تنطبق قواعد السفر الجديدة عليهم، ولكن لا تنطبق على قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، الذين تنطبق عليهم معايير تحديد درجات السفر بالطائرة التي كانت تقدم سابقا للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة السابقة وفقا للوثيقة ST/SGB/107/Rev.6.

مكتب الأخلاقيات

٣٥-١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لمكتب الأخلاقيات ٤٠٠ ٦٢٥ ٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٥٠٠ ١٠٠ دولار، أو ٢,٧ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٩٠٠ ٧٢٥ ٣ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الموارد المقترحة تشمل اعتمادا للخبراء الاستشاريين قدره ٢٠٠ ٩٦ دولار، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٠٠٠ ١١٤ دولار في هذا البند من النفقات.

٣٦-١ وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية عن النفقات لفترة السنتين الحالية إلى أنه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، لم تسجّل أي نفقات في بند الخبراء الاستشاريين. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار أنه كان من المقرر في الأصل أن يستخدم الاعتماد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لما يلي: (أ) ترتيب تقاسم التكاليف مع مكتب إدارة الموارد البشرية لدعم مكتب الأخلاقيات في وضع مواد تدريبية؛ (ب) خبرة أحد الأخصائيين النفسانيين التنظيميين لدعم تقييم السلوك القيادي الأخلاقي. إلا أن مكتب الأخلاقيات نقح

نماذج التدريب المتاحة إلكترونياً عن الأخلاقيات من خلال استخدام القدرات الداخلية الموجودة، وشطب الاحتياج المتعلق بالمشاركة في تقييم السلوك القيادي الأخلاقي واستيعض عنه بنهج التقييم في جميع الاتجاهات (تقييم الـ ٣٦٠ درجة). وأبلغت اللجنة أيضاً أن مكتب الأخلاقيات يتوقع الآن استخدام معظم الأموال المتاحة في بند الخبراء الاستشاريين من أجل وضع تقييم شامل لاحتياجات التعلم في مجال الأخلاقيات لموظفي الأمانة العامة.

٣٧-١ وإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بالموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تشير المعلومات التكميلية إلى أن الموارد ستغطي تكاليف الخدمات المقدمة من خبير استشاري لدعم مكتب الأخلاقيات في تقييم أفضل الممارسات في مجال الأخلاقيات وفي أنشطة المكتب الأساسية مثل الإفصاح المالي والتواصل وتعزيز الوعي بشأن القيم الأساسية للمنظمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة في بند الخبراء الاستشاريين ستغطي تكاليف دعم الأنشطة الأساسية لمكتب الأخلاقيات وبشأن القيم الأساسية للمنظمة. وترى اللجنة أن الأنشطة الأساسية ينبغي أن يضطلع بها موظفو مكتب الأخلاقيات وليس خبراء استشاريون خارجيون. وبالتالي توصي اللجنة بإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في بند الخبراء الاستشاريين مقداره ٤٨ ١٠٠ دولار. وتقدم اللجنة الاستشارية ملاحظات مفصلة عن الخدمات الاستشارية في الفرع دال من الفصل الأول أعلاه.

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

بدولارات الولايات المتحدة

٦٧٣ ٥١٠ ٢٠٠	الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٦٤٧ ٧٦٣ ٠٠٠	الموارد المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٦٥٧ ١٨٩ ٨٠٠	الموارد المقترحة لفترة السنتين قبل إعادة تقدير التكاليف الأولية
٣٥ ١٠٥ ٧٠٠	الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

٣٨-١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة من الأمين العام للباب ٢ من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٦٤٧ ٧٦٣ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٢٥ ٧٤٧ ٢٠٠ دولار، أو ٣,٨ في المائة، عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect.2/A/70/6)، الجدول ٢-٣).

٣٩-١ ويعزى الأمين العام النقصان الكلي البالغ ٢٠٠ ٧٤٧ ٢٥ دولار إلى أربعة عوامل، بيّنها التفصيلي كالتالي:

(أ) نقصان قدره ٥٠٠ ١٦٩ ٢٢ دولار في بند التعديلات التقنية يتصل بشطب احتياجات غير متكررة في بند إدارة المؤتمرات في نيويورك وجنيف ونيروبي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٩)؛

(ب) نقصان صافي قدره ٧٠٠ ٦٨٤ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغيرات بين العناصر بما يعكس الأثر الصافي للتخفيضات التي أجريت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والتي تقابلها جزئياً زيادة في الاحتياجات تتصل بالولايات الجديدة لدعم إدارة المؤتمرات في نيويورك وجنيف، وبالتغيرات فيما بين العناصر المتصلة بنقل الموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من برنامج العمل إلى دعم البرامج عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩ (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢-١٠ و ٢-١١)؛

(ج) نقصان قدره ٨٠٠ ١٣٦ دولار في بند التغيرات التي أجريت في الموارد تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة). بما يعكس التأثير الصافي لتخفيض قدره ٧٠٠ ١٦٤ دولار يتعلق بالإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في بند دعم البرامج، تقابلها جزئياً احتياجات إضافية قدرها ٨٠٠ ٢٧ دولار في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل ضمان استمرارية الخدمات، ولا سيما خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-١٥)؛

(د) نقصان قدره ٢٠٠ ٧٥٦ ٢ دولار في إطار التغيرات التي أجريت في الموارد تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات أخرى) يتألف من مبلغ ٨٠٠ ٩٣٨ ١ دولار في بند الوظائف يتعلق بالإلغاء المقترح لسبع وظائف في نيويورك (وظيفة واحدة برتبة ف-٥ وست وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ووظيفتين في جنيف (٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ومبلغ ٤٠٠ ٨١٧ دولار في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف يتصل أساساً بتخفيضات أجريت في إطار المساعدة المؤقتة للاجتماعات (٨٠٠ ٥٧٥ دولار) وسفر الموظفين (٧٠٠ ٢٨ دولار)، ويراعى فيها الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة في تحديد درجات السفر بالطائرة، والمنح والمساهمات (٩٠٠ ٢١٢ دولار) فيما يتصل باقتراح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٤، فيينا (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢-١٢ إلى ٢-١٤).

٤٠-١ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

٤١-١ وزودت اللجنة لدى الاستفسار بالجدول أدناه الذي يبين حسب وجه الإنفاق توزيع التغييرات المجمعة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المذكورة أعلاه، التي تلاحظ اللجنة أنها تتضمن زيادة طفيفة في بند اللوازم والمواد.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الحفض المقترح لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٦		اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤		
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٤)	(٢١٠٣,٥)	٥١٥	٤٧١,٣	الوظائف
(٠,٨)	(٥٤٨,٠)	٦٨	٠٧٤,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٣٠٧,٢		سفر الممثلين
(٧,٩) ^(١)	(٢٨,٧)	٣٦٢,٤		سفر الموظفين
-	-	٣٠	٢٤٨,٣	الخدمات التعاقدية
-	-	٣٠	٥٠,١	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٧,٩		الضيافة
-	٠,١	٢	٤٤٥,٠	اللوازم والمواد
-	-	٣٠	٦٩,٦	الأثاث والمعدات
(٠,٤)	(٢١٢,٩)	٥٠	٤٧٣,٩	المنح والتبرعات
(٠,٤)	(٢٨٩٣,٠)	٦٧٣	٥١٠,٢	المجموع

(أ) تعكس خفضا مقداره ١٠ في المائة يطلق على الاعتمادات المنقحة مخصصا منها التعديلات التقنية وبعض البنود المستعدة.

٤٢-١ ومثلما هو مشار إليه في الفقرة ٢-١٦ من ملزمة الميزانية (انظر أيضا [A/70/6 \(Sect.2\)](#)، الجدول ٢-٣)، تُستكمل موارد الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار هذا الباب بموارد إضافية تقدر بمبلغ ٧٠٠ ١٠٥ ٣٥ دولار يستمد جزء كبير منها من رد نفقات الخدمات المقدمة لأنشطة خارجة عن الميزانية قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة وغيرهما من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك من المساهمات المقدمة لأنشطة معينة في مجال خدمات المؤتمرات.

٤٣-١ ويرد في الجدول ١-٢ أدناه موجز للوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والوظائف التي يقترحها الأمين العام في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الميزانية العادية	
المعمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	١ ٧٤١
المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٧٢٦
الوظائف الجديدة	٥
إعادة تصنيف الوظائف	٥
إلغاء الوظائف (٢٠)	٢

١ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ١٩ مد-١، ١٩١ ف-٥، ٣٩٠ ف-٤، ٣٨٣ ف-٣، ٩ ف-٢، ٨٠ خ ع (ر ر)، ٦٤٦ خ ع (ر أ)، ١٥ م

١ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ١٩ مد-١، ١٩٢ ف-٥، ٣٩١ ف-٤، ٣٨٦ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ٨٢ خ ع (ر ر)، ٦٢٥ خ ع (ر أ)، ١٤ م

١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣ (البرنامج الفرعي ٣، جنيف) ١ ف-٣ (البرنامج الفرعي ٤، جنيف)

وظيفتان من خ ع (ر أ) إلى خ ع (ر ر) (البرنامج الفرعي ٢، نيويورك) ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ (البرنامج الفرعي ٣، جنيف)

وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ (البرنامج الفرعي ٤، جنيف)

وظيفة واحدة من خ ع (ر م) إلى الرتبة ف-٣ (البرنامج الفرعي ٣، نيروبي)

٢ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٢، نيويورك)

١ ف-٥ و ٦ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٤، نيويورك)

١ خ ع (ر أ) (دعم البرامج، نيويورك)

٥ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٣، جنيف)

٥ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٤، جنيف)

الوظائف	الرتبة	
نقل الوظائف	٧٤	٢ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (نيويورك)
		١ خ ع (ر أ) من دعم البرامج إلى البرنامج الفرعي ١ (نيويورك)
		١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر)، ٢٧ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرنامج (نيويورك)
		١ ف-٤، ٢ ف-٢، ١ خ ع (ر)، ١٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرنامج (جنيف)
		١ خ ع (ر ر) من البرنامج الفرعي ٣ إلى دعم البرنامج (جنيف)
		١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣ (جنيف)
		٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (ر ر)، ٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢ (جنيف)
		٢ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٣ خ ع (ر ر)، ٥ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢ (جنيف)
		١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرنامج (نيروبي)
الميزانية المشتركة التمويل (فيينا) ^(أ)		
المعتمدة للفترة ٢٠١٤ - ١٧٥		١ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٤٣ ف-٤، ٢٤ ف-٣، ١ ف-٢، ٦ خ ع (ر)، ٨٠ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٦ - ١٧٤		١ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٤٣ ف-٤، ٢٥ ف-٣، ٦ خ ع (ر)، ٧٩ خ ع (ر أ)
إعادة تصنيف الوظائف	١	وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣ (البرنامج الفرعي ٢)
نقل الوظائف	٧	١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢ ٢ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤ ١ ف-٤، ٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرامج ١ خ ع (ر أ) (البرنامج الفرعي ٤)
إلغاء الوظائف		
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٨٧		١ مد-١، ٢ ف-٥، ٧ ف-٣/٤، ١ خ ع (ر)، ٤ خ ع (ر أ)، ٧٢ م

(أ) تمّول على أساس تقاسم التكاليف، بالإضافة إلى الميزانية البرنامجية، تحت بند إدارة المؤتمرات، فيينا، ١٧٥ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ١٧٤ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد تفاصيل تشكيل الوظائف في الجدولين ٢-٣٠ و ٢-٤٦ من ملزمة الميزانية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

٤٤-١ يقترح إنشاء ما مجموعه خمس وظائف (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ٣ ف-٣) في إطار إدارة المؤتمرات، فيينا، تتألف مما يلي:

(أ) وظيفة واحدة في إطار البرنامج الفرعي، ٣، خدمات الوثائق، لكبير مراجعين (ف-٥) معني بمراقبة جودة الترجمات التعاقدية، لرفع عدد الموظفين من الفئة ف-٥ المخصصين لمراقبة الجودة إلى ستة، واحد لكل لغة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٨٩ (أ) (١)؛

(ب) ثلاث وظائف في قسم الترجمة الإنكليزية في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الاجتماعات والنشر، لمراجع واحد (ف-٤) ومترجمان تحريريان/مدونا مدون محاضر موجزة (ف-٣)، لإنشاء فريق جديد لإعداد محاضر موجزة، نتيجة لإصلاح هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الذي أضاف ٢٠ أسبوعاً من الاجتماعات الإضافية يحق لها إصدار محاضر موجزة؛

(ج) وظيفة واحدة في إطار البرنامج الفرعي ٤، الاجتماعات وخدمات النشر، لموظف نشر رقمي (ف-٣) لتوفير القدرات اللازمة في وحدة جديدة لتصميم المحتوى لإنتاج المحتوى الإلكتروني لأجل الأجهزة المحمولة، استجابة للطلب المتزايد على النشر الرقمي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٩٦).

إعادة تصنيف الوظائف

٤٥-١ يقترح إعادة تصنيف ما مجموعه ست وظائف ثابتة إلى رتب أعلى على النحو التالي:

(أ) إدارة المؤتمرات، نيويورك - يقترح إعادة تصنيف وظيفتين لمساعد تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) في إطار البرنامج الفرعي ٢، تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٢)؛

(ب) إدارة المؤتمرات، جنيف - '١' يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمحور وثائق باللغة الإنكليزية من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق، من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة الناتجة عن ترايد عدد الوثائق في مجال

حقوق الإنسان (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٨٩ (ب))؛ '٢' يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لرئيس قسم التوزيع من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥. مسمى رئيس قسم التصحيح والإنتاج في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الاجتماعات والنشر، لتلبية الاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالمنشورات الإلكترونية من خلال الجمع بين وظائف التصميم التخطيطي والتنضيد والطباعة والتوزيع في إطار قسم جديد للتصميم والإنتاج، يضم قدرات في مجال إنتاج المحتوى الإلكتروني لأجل الأجهزة المحمولة ولأجل مهام الطباعة والتوزيع التقليدية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٩٦ (ب))؛

(ج) إدارة المؤتمرات، فيينا - يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف برامج معاون من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣. وتشير ملزمة الميزانية إلى أنه بعد إجراء استعراض للتصنيف، تقرر أن إعادة تصنيف الوظيفة في الرتبة ف-٣ متناسبة مع مهام الوظيفة. وسيكون موظف البرامج مسؤولاً عن الرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق الإحصائي من الأرقام، وعن توفير تحليل للأعمال المتعلقة بسير العمل الخاص بإدارة الوثائق والاجتماعات في الإدارة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-١١٠ (ج))؛

(د) إدارة المؤتمرات، نيروبي - يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لأخصائي مصطلحات من الرتبة المحلية إلى الرتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق. وتشير ملزمة الميزانية إلى أنه بعد إجراء استعراض تصنيف، تقرر أن الرتبة ف-٣ تعكس رتبة تتناسب مع مهام الوظيفة وتكفل أيضاً تحقيق المساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-١٤١).

الوظائف المنقولة

٤٦-١ يقترح نقل ما مجموعه ٨١ وظيفة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، منها سبع وظائف في إطار الميزانية المشتركة التمويل لفيينا، على النحو الموجز في الجدول ١-٣ أدناه، الذي يبين أن الوظائف المقترحة نقلها تتعلق في معظمها بعاملين: (أ) نقل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من برنامج العمل إلى برنامج الدعم امتثالاً لطلب الجمعية في الفقرة ٥٥ من قرارها ٢٥٠/٦٩؛ (ب) تنظيم إعارات عدد من الوظائف إلى الوحدات التنظيمية بخلاف الوحدات التي أنشئت في إطارها.

الجدول أولاً-٣
موجز الوظائف المقترح نقلها

من-إلى	الوظائف	ملاحظات
نيويورك		
من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرامج	٣١ وظيفة	نقل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى دعم البرامج (انظر (Sect. 2) A/70/6، الفقرتان ٢-٥٢ و ١-١٥٧ (ج)) ^(١)
من قسم دعم الاجتماعات (البرنامج الفرعي ٤) إلى دائرة المراسم والاتصال (التوجيه التنفيذي والإدارة) من المكتب التنفيذي (دعم البرامج) إلى فرع شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البرنامج الفرعي ١)	١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٢، و ١ خ ع (ر)، و ٢٧ خ ع (ر أ)	من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على تنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى (انظر الفقرتين ٢-٣٧ و ٢-٦٧)
	وظيفة واحدة لمساعد لخدمات الاجتماعات العامة (الرتب الأخرى)	من أجل إضفاء الصفة النظامية على الإعارات ومواءمة هيكل ملاك الموظفين مع ترتيبات العمل الحالية (انظر الفقرتين ٢-٤٦ و ٢-١٥٧ (أ))
جنيف		
من شعبة التخطيط المركزي والتنسيق (البرنامج الفرعي ٢) إلى دعم البرامج	١٧ وظيفة	نقل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى دعم البرامج (انظر الفقرتين ٢-٥٢ (أ) و ٢-١٥٧ (ج)) ^(١)
من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢	١ ف-٤، و ٢ ف-٢، و ١ خ ع (ر)، و ١٣ خ ع (ر أ)	من أجل إضفاء الصفة النظامية على إعارات الوظائف ومواءمة هيكل ملاك الموظفين مع ترتيبات العمل الحالية (انظر الفقرتين ٢-٨٠ (أ) و ٢-٨٩ (د))
من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢	١٢ وظيفة	من أجل إضفاء الصفة النظامية على إعارات الوظائف ومواءمة هيكل ملاك الموظفين مع ترتيبات العمل الحالية (انظر الفقرتين ٢-٨٠ (أ) و ٢-٩٦ (د))
من البرنامج الفرعي ٣ إلى دعم البرامج	٨ وظائف	من أجل إضفاء الصفة النظامية على إعارات الوظائف ومواءمة هيكل ملاك الموظفين مع ترتيبات العمل الحالية (انظر الفقرة ٢-٩٦ (د))
من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣	٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ خ ع (ر)، و ٣ خ ع (ر أ)	من أجل إضفاء الصفة النظامية على إعارات الوظائف ومواءمة هيكل ملاك الموظفين مع ترتيبات العمل الحالية (انظر الفقرة ٢-٩٦ (د))
من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣	١ خ ع (ر أ)	من أجل إضفاء الصفة النظامية على إعارات الوظائف ومواءمة هيكل ملاك الموظفين مع ترتيبات العمل الحالية (انظر الفقرة ٢-٩٦ (د))
نيروبي		
من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرامج	١ ف-٣	نقل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى دعم البرامج (انظر الفقرتين ٢-١٣٤ و ٢-١٥٧ (ج)) ^(١)
	وظيفة واحدة لمساعدين لإدارة الوثائق (خ ع (ر أ))	الميزانية المشتركة التمويل (فيينا)
	وظيفة واحدة لموظف لخدمات المؤتمرات (ف-٣)	من وحدة إدارة الوثائق (البرنامج الفرعي ٢) إلى وحدة الاستنساخ والتوزيع (البرنامج الفرعي ٤)
	١ ف-٤، و ٣ خ ع (ر أ) (الفقرة ١١٠-٢ (ب))	من وحدة مراقبة التحرير (البرنامج الفرعي ٣) إلى وحدة إدارة الاجتماعات (البرنامج الفرعي ٢)
من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرامج	١ ف-٤، و ٣ خ ع (ر أ) (الفقرة ١١٠-٢ (د)) ^(١)	نقل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى دعم البرامج (انظر الفقرة ٢-١١٠ (د)) ^(١)

(أ) عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩ (الفقرة ٥٥)، تم عزل الاحتياجات من الموارد المتعلقة بقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراكز العمل وتقتصر الآن في إطار دعم البرامج.

أولا-٤٧ تشيد اللجنة الاستشارية بالنهج المتبع استجابة للفقرة ٥٥ من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩، المتمثل في عزل جميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها من برنامج العمل إلى دعم البرامج. وتبدي المزيد من التعليقات على هذه المسألة في الفقرتين أولا-٥٨ وأولا-٥٩ أدناه.

أولا-٤٨ وطلبت اللجنة الاستشارية إيضاحات إضافية بشأن الوظائف المقترح نقلها فيما يتعلق بإضفاء الصفة النظامية على ترتيبات العمل الحالية، التي ترتبط أساسا بإدارة المؤتمرات، بجنيف، بما في ذلك النقل الداخلي لـ ٢٠ وظيفة إلى البرنامج الفرعي ٢، تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها من البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق (١٢ وظيفة) والبرنامج الفرعي ٤، خدمات الاجتماعات والنشر (٨ وظائف). وأبلغت اللجنة بأن الاقتراحات شكلها العاملان التاليان: (أ) وقوع تحول في حجم وطبيعة العمل الآتي من العملاء الرئيسيين الذين يتعين على شعبة إدارة المؤتمرات تقديم الخدمات إليهم، ويتعلق هذا التحول بالإصلاح الجاري للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، إذ أن الخدمات المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، والآليات المرتبطة به والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من عبء العمل المتعلق بالوثائق و ٣٠ في المائة من الاجتماعات التي تقدم لها الخدمات؛ (ب) ضرورة القيام بطريقة شفافة تماما بإظهار التحولات التي وقعت في السنوات الماضية للسماح للشعبة بالتكيف مع بيئة جديدة، وتكنولوجيات جديدة، وتحديات جديدة.

أولا-٤٩ تؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية ضمان أن يظل التوزيع الفعلي للوظائف والمهام مواءما مع هيكل ملاك الموظفين كما أقرته الجمعية العامة، ولذلك ترى أن إضفاء الصفة النظامية على الترتيبات الحالية خطوة ضرورية. ومع ذلك، تشدد اللجنة الاستشارية على أن اللجوء إلى إعارات الوظائف وأي ترتيبات مخصصة أخرى ينبغي النظر فيه في الحالات الاستثنائية فقط وبصورة مؤقتة تماما، إذا اقتضت الضرورة ذلك من أجل تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف. وعلاوة على ذلك، فإن أي اقتراحات من أجل إضفاء الصفة النظامية على ترتيبات التوظيف المخصصة ينبغي أن تعرض في الوقت المناسب على الجمعية العامة لتنظر فيها، وأن تدعم بقرارات تستند إلى أدلة وافية.

الوظائف الملغاة

أولا- ٥٠ يقترح إلغاء ما مجموعه ٢١ وظيفة، على النحو التالي:

(أ) إدارة المؤتمرات، نيويورك - يقترح إلغاء ما مجموعه عشر وظائف تشمل: '١' سبع وظائف في شعبة الاجتماعات والنشر (البرنامج الفرعي ٤): وظيفة واحدة لرئيس قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية (ف-٥)، ووظيفة واحدة لمساعد تحرير ونشر مكنتي من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في مكتب المدير؛ وخمس وظائف (ثلاث وظائف لمساعد تحرير ونشر مكنتي، ووظيفة واحدة لمساعد تحرير، ووظيفة واحدة لكاتب لشؤون الوثائق) (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في قسم دعم الاجتماعات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٦٧-ب)؛ وانظر أيضا الفقرة أولا-٣٩ (د) أعلاه؛ '٢' وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في المكتب التنفيذي (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢-١٥٧ و ٢-١٥؛ وانظر أيضا الفقرة أولا-٣٩ (ج) أعلاه؛ '٣' وظيفتان لمساعد تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، في وحدة مراقبة الوثائق في إطار البرنامج الفرعي ٢ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٢؛ وانظر أيضا الفقرة أولا-٣٩ (ج) أعلاه)؛

(ب) إدارة المؤتمرات، جنيف - يقترح إلغاء ما مجموعه عشر وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، تشمل: وظيفتان لمساعدين لتجهيز النصوص، ووظيفتان لمساعدين لشؤون المراجع، ووظيفة واحدة لكاتب لتجهيز النصوص (في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات الوثائق (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢-٨٩ (ج) و ٢-١٣؛ وانظر أيضا الفقرة أولا-٣٩ (د) أعلاه)؛ وثلاث وظائف لمساعد طباعة، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون التوزيع، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الوثائق في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الاجتماعات والنشر (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢-٩٦ (ج) و ٢-١٣؛ وانظر أيضا الفقرة أولا-٣٩ (د) أعلاه)؛

(ج) إدارة المؤتمرات، فيينا - يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الوثائق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الاجتماعات والنشر (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢-١٢٤ و ٢-١٤؛ وانظر أيضا الفقرة أولا-٣٩ (د) أعلاه).

الوظائف الشاغرة

أولا- ٥١ أثناء إجراء اللجنة الاستشارية للاستعراض، أُبلغت بأنه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ما مجموعه ١٣٢ وظيفة شاغرة، شملت ٧٣ وظيفة من الفئة

الفنية (١ مد-١، و ١٢ ف-٥، و ٣١ ف-٤، و ٢٩ ف-٣) و ٥٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن أصل ١٣٢ وظيفة شاغرة، تم ملء وظيفتين، وكان يجري القيام بعملية الإلحاق بالعمل فيما يتعلق بـ ٢٥ وظيفة، واختير مرشحون من أجل سبع وظائف، وكانت عشر وظائف بانتظار تعيين شاغليها من قائمة المرشحين المقبولين، فيما كان شاغلو ثماني وظائف منتدبين للقيام بمهام مؤقتة. وإضافة إلى ذلك، كانت سبع وظائف شاغرة من بين تلك الوظائف المقترحة إلغاؤها. ووصلت عمليات استقدام الموظفين لملء الوظائف الشاغرة المتبقية إلى مراحل مختلفة من الإنجاز.

أولا-٥٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ظلت أربع وظائف شاغرة لأكثر من عامين، على النحو التالي: (أ) وظيفتان لمراجعين (ف-٤) في خدمات الوثائق، البرنامج الفرعي ٣، في نيويورك، ظلتا شاغرتين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣ على التوالي؛ (ب) وظيفة واحدة لرئيس قسم لغات (ف-٥) في خدمات الوثائق، البرنامج الفرعي ٣، في نيروبي، ظلت شاغرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ (ج) وظيفة واحدة لمرجم إلى اللغة الروسية (ف-٣) في خدمات الوثائق، البرنامج الفرعي ٣، في نيروبي، ظلت شاغرة منذ أيار/مايو ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى رأيها القائل بضرورة استعراض مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وتقديم مبررات الإبقاء عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة أو اقتراح إلغائها. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بأن تلغي الجمعية العامة الوظائف الأربع المذكورة أعلاه التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين. وينبغي وفقا لذلك تعديل أي موارد غير متعلقة بالوظائف تكون لها صلة بذلك.

أولا-٥٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة أولا-٥٢ أعلاه.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أولا-٥٤ تصل الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٤٠٠ ٥٨٩ ١٣٤ دولار، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٥٠٠ ٤٤٩ ٢٣ دولار، أو بنسبة ١٤,٩ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشير المعلومات التكميلية إلى أن النقصان الصافي المقترح يعكس انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٤٠٠ ٦٩٧ ٢١ دولار أو ٣١,٩ في المائة)، وسفر الموظفين (٤٠٠ ١٠٥ ١٠٥ دولار أو ٢٩ في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ٦٦ ٦٦ دولار أو ٢,٢ في المائة)،

واللوازم والمواد (٤٠٠ ١٩٢ دولار أو ٧,٩ في المائة)، والمنح والتبرعات (٩٠٠ ٩٥٥ أو ٣,٩ في المائة) التي تغطي حصة الأمم المتحدة من الوظائف المشتركة التمويل في فيينا. وستقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (٩٠٠ ٣٧٥ دولار، أو ١,٢ في المائة)، والأثاث والمعدات (٥٠٠ ١٩٢ دولار أو ٧,٩ في المائة).
أولا-٥٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة أولا-٥٢ أعلاه.

تعليقات عامة وتوصيات

مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة

أولا-٥٦ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن نهج الإدارة الكلية المتكاملة في مجال خدمات المؤتمرات، الذي يقوم على أساس المبادرة الشاملة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات التي أطلقت في عام ٢٠٠٦ (انظر A/60/7، الفقرة أولا-٤٢)، قد اتبعته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على مدى سنوات عديدة باعتباره وسيلة لتحسين كفاءة أنشطتها وفعاليتها. وفي ملزمة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أنه سستتم الزيادة في توحيد السياسات والممارسات والإجراءات الإدارية والموضوعية الداخلة في إطار الإدارة الكلية في جميع مراكز العمل الأربعة التي تقدم فيها خدمات المؤتمرات وأن دجما أكمل لأنشطة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عملية عالمية واحدة، مع مراعاة الخصوصيات المحلية واحتياجات العملاء المحليين، سوف يزيد في تحسين توقيت خدمات الوثائق وفعاليتها من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، تشير ملزمة الميزانية إلى أن شعبة التخطيط المركزي والتنسيق (البرنامج الفرعي ٢، نيويورك) ستترأس فريقاً عاملاً مشتركاً بين مراكز العمل وستتقود الجهود الرامية إلى توحيد مؤشرات الأداء وطرق تقدير التكاليف على نطاق المنظومة؛ وتوفير التوجيه والدعم الفنيين لمواصلة تطوير المشروع العالمي لتكنولوجيا المعلومات ١ (النظام الإلكتروني الشامل للبيانات (gData)) على أساس مؤشرات الأداء الموحدة على نطاق شامل (انظر A/70/6 (Sect.2)، الفقرة ٤٩-٢ (ب) ('٤')).

أولا-٥٧ وترحب اللجنة الاستشارية بالنهج المتبع لوضع إطار موحد لإدارة الأداء من أجل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وترى أن جميع المبادرات الرئيسية الرامية إلى إحداث تحول في أسلوب العمل ينبغي أن تحدد بوضوح، في البداية، أهدافاً ونقاطاً مرجعية يمكن في ضوءها قياس التقدم المحرز، مع توفير معلومات أساسية عن مستويات الأنشطة ونوعية الخدمات، فضلاً عن التكاليف والاحتياجات من الموارد اللازمة لإنتاج

هذه الخدمات. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي مزيد من المعلومات المستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد في تقارير الأمين العام المقبلة عن خطة المؤتمرات، وهي على ثقة من أن نتيجة هذه العملية سوف تبين في مشروع ميزانيته المقبل.

أولاً-٥٨ ويشير الأمين العام كذلك إلى أن أدوات تكنولوجيا المعلومات الشاملة (النظام الإلكتروني الشامل لإدارة الاجتماعات (gMeets)، والنظام الإلكتروني الشامل لإدارة الوثائق (gDoc)، والنظام الإلكتروني الشامل للبيانات (gData)، من أجل الاجتماعات، وإدارة الوثائق، وتقديم التقارير الإحصائية) ستنتشر في جميع مراكز العمل من أجل تيسير الإدارة الكلية للاستخدام الكفء والفعال للموارد، وتوسيع نطاق استخدام الأدوات والعمليات الإلكترونية في عمليات تقديم خدمات المؤتمرات. وفي هذا الصدد، وكما ذكر أعلاه، وعملاً بالفقرة ٥٥ من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩، يقترح الأمين العام عزل جميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها من برنامج العمل إلى دعم البرامج في جميع مراكز العمل. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتفصيل للموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب وجه الإنفاق لكل مركز عمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ويرد موجز له في الجدول أولاً-٤ أدناه.

الجدول أولاً-٤

الموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب وجه الإنفاق ومركز العمل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نيويورك	جنيف	نيروبي	
٥ ٤٢٧,٢	٤ ٧٣٤,٩	٢ ٧٤٤,٦	الوظائف
-	-	١ ٦٩,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
٧ ٢٣٨,٦	١ ١٩١,٠	-	الخدمات التعاقدية
١ ٠٣٨,١	-	٢ ٢٣,٩	مصروفات التشغيل العامة
٣ ٩٩,٤	٨٨,٥	-	اللوازم والمواد
١ ٤٩٥,٨	١ ٠٨٤,٥	٥ ٦١,١	الأثاث والمعدات
١٥ ٥٩٩,١	٧ ٠٩٨,٩	١ ٢٢٨,٦	المجموع

أولا- ٥٩ ترحب اللجنة الاستشارية بالنهج المتبع، وهي واثقة من أن نقل جميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إطار دعم البرامج سيؤدي إلى تجميع القدرات وإتاحة فرص للقيام بالمزيد من التحسينات فيما يتعلق باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة ضمان أن يكون تنفيذ جميع كيانات الأمانة العامة لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديمها لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوافقين تماما مع الصيغة المنقحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أعدها الأمين العام (A/69/517)، وأيدت الجمعية العامة جميع عناصرها في قرارها ٢٦٢/٦٩.

أولا- ٦٠ وبالإشارة إلى الفقرة ٢-٢١ من ملزمة الميزانية (انظر أيضا A/68/7، الفقرة أولا-١١٥)، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن جميع الوثائق المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان تجهز بجميع اللغات الرسمية الست. وتشمل الوثائق الخاصة بدورات الفريق العامل وتقارير النتائج المقدمة بوصفها وثائق لما قبل الدورة كي ينظر فيها المجلس. وأبلغت اللجنة أيضا بأن شعبة إدارة المؤتمرات في جنيف أعطت أولوية عليا للوثائق المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. وفي عام ٢٠١٤، استطاعت الشعبة إصدار ٣١ من أصل ٤٥ وثيقة (أو ٩١ في المائة) قبل بدء الدورة ولكن، بالنظر إلى حجم قدرات الشعبة، لم يتم إصدار سوى ١١ وثيقة (أو ٢٤ في المائة) قبل ستة أسابيع من بدء الدورة كما تنص على ذلك قاعدة الأسابيع الستة. وتكرر اللجنة الاستشارية طلبها إلى الأمين العام أن يضمن تنفيذ ما قرره الجمعية العامة بشأن إصدار جميع التقارير التي يعتمدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان كوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في الوقت المناسب قبل أن ينظر فيها المجلس (انظر القرار ٢٣٧/٦٧، الجزء الرابع، الفقرة ٢).

التكاليف القياسية لتجهيز الوثائق

أولا- ٦١ عند الاستفسار، قدم للجنة الاستشارية الجدول أولا-٥ أدناه الذي يبين التكلفة القياسية المحدثة لوثيقة واحدة تتضمن ٨ ٥٠٠ كلمة باللغات الست في عام ٢٠١٥.

الجدول أولاً-٥

التكلفة القياسية لوثيقة واحدة حسب مراكز العمل

(بدولارات الولايات المتحدة)

تكاليف عام ٢٠١٥	تكاليف عام ٢٠١٤	
٥٠ ٩٠٠	٥٠ ٩٠٠	نيويورك
٣٠ ٦٠٠	٣٥ ١٠٠	جنيف ^(أ)
٢٩ ٦١٩	١٧ ٧٠٠	نيروبي
٣٣ ٤٨٥	٢٩ ٦٠٠	فيينا ^(ب)

(أ) على الرغم من أن معيار عبء العمل من أجل حساب تكلفة الوحدة يظل هو نفسه، فإن الفرق الكبير في التكلفة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ يعزى إلى الفرق في سعر الصرف. والتكاليف المحلية هي بالفرنك السويسري، وفي عام ٢٠١٤، كان سعر الصرف هو ٠,٨٩٤، مقارنة بـ ٠,٩٣٣ في عام ٢٠١٥.

(ب) تطابق الزيادة أساساً الانخفاض في عبء العمل.

أولاً-٦٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، بالتعاون مع جميع مراكز العمل ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، أنشئ فريق عامل معني بتقدير التكاليف في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ليضع منهجية موحدة وعملية منسقة لتحديث تقدير التكاليف في جميع مراكز العمل. ويتوقع أن تبلغ الجمعية العامة بنتائج واستنتاجات الفريق العامل المعني بتقدير التكاليف في الجزء الرئيسي من دورتها السبعين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإدارة بصدد النظر في اقتراح يدعو إلى نقل عدد من موظفي دائرة الترجمة التحريرية الفرنسية في المقر إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا للعمل هناك، الأمر الذي يمكن أن يقدم عدداً من المزايا، بما في ذلك انخفاض تكاليف الموظفين نتيجة انخفاض معدلات تسوية مقر العمل؛ والقيام بتجهيز الوثائق أثناء الليل، من خلال الاستفادة من فرق التوقيت بين نيويورك وفيينا؛ وزيادة الفرص المتاحة للتنقل الجغرافي للموظفين من الدائرة؛ وإتاحة فرصة للحصول على الخبرة الإدارية للمراجع الذي سيشرف على الموظفين المنقولين إلى فيينا.

أولاً-٦٣ وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرات المذكورتين أعلاه وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة تعكس تطور هاتين المبادرات واكمالهما. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة ما يبذله من جهود في هذا الصدد، والبحث عن أكثر الطرق كفاءة وفعالية لتوفير الخدمات المطلوبة.

عبء العمل حسب قسم اللغة

أولا-٦٤ عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول أولا-٦ أدناه الذي يحتوي على معلومات عن عبء عمل دوائر الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية حسب اللغة في نيويورك.

الجدول أولا-٦

عبء عمل دوائر الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية حسب اللغة في نيويورك

دائرة الترجمة الشفوية عدد مهام الترجمة الشفوية	دائرة الترجمة التحريرية عدد الكلمات المجهزة	
٦ ٨٨٧ ^(ب)	١٧٧٧٠ ٣٢٣	العربية
٦ ٩٣٣ ^(ب)	١٧٣٥٤ ٣٦٥	الصينية
٥ ٣٨١	٣ ٧١٠ ٥٠٩ ^(أ)	الإنكليزية
٥ ٣٠٢	١٦ ٥٣٦ ٥٩٠	الفرنسية
٤ ٨٧٤	١٦ ٥٧٨ ٢١١	الروسية
٥ ٠٧٣	١٧ ٠١٦ ٠٢٥	الإسبانية

(أ) معظم الوثائق مقدمة باللغة الإنكليزية.

(ب) يُخصص للغتين العربية والصينية ثلاثة مترجمين شفويين لكل اجتماع، وهو ما يؤدي إلى تحديد ثلاث مهام لكل لغة لكل اجتماع؛ فيما يُخصص للغات الأخرى مترجمان شفويان، وهو ما يفسر وجود مهمتين لكل لغة لكل اجتماع.

أولا-٦٥ وترى اللجنة الاستشارية أن الإحصاءات الشاملة والموثوقة بشأن أنشطة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أساسية لتيسير النظر في اقتراحات الأمين العام ودعم اتخاذ الجمعية العامة للقرارات. وتشجع اللجنة الاستشارية على مواصلة الجهود الرامية إلى إثراء وتحسين إحصاءات عبء العمل، وتطلب أن ينظر في إعداد إحصاءات تتعلق بمتوسط عبء العمل حسب الفرد (للمحرر الواحد أو المترجم الواحد، على سبيل المثال)، بهدف تحليل تطور الإنتاجية عبر الزمن وتيسير عمليات مقارنة النواتج في جميع مراكز العمل ودوائر اللغات.

مراقبة جودة الترجمات الخارجية

أولا-٦٦ طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة استجابة للفقرة ١١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩، التي تطلب الجمعية فيها أن يطبق الأمين العام معايير موحدة لمراقبة جودة الوثائق التي يجهزها مترجمون تحريريون خارجيون في جميع

مراكز العمل الأربعة التي توفر خدمات المؤتمرات. وأبلغت اللجنة أنه استجابة لذلك الطلب، وضعت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قائمة موحدة بأسماء المتعاقدين ستكون متاحة للمديرين في جميع مراكز العمل الأربعة التي تقدم فيها خدمات المؤتمرات. وقررت الإدارة أيضا استخدام أداة موحدة لإدارة جميع العمليات التعاقدية. والأداة المعنية، وهي التطبيق الحاسوبي المتعلق بإدارة شؤون المتعاقدين، تستخدم بالفعل في فيينا ونيروبي ونيويورك، ومن المقرر أن يشرع في العمل بها في جنيف في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ومن شأن التطبيق الحاسوبي لإدارة شؤون المتعاقدين أن ييسر استخدام معايير موحدة لمراقبة الجودة في جميع مراكز العمل الأربعة باستخدام مجموعة معايير التقييم نفسها ومعايير عبء العمل ذاتها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن فريقا عاملا تابعا للفريق التوجيهي للإدارة المعني بتحسين تسلسل سير العمل في تجهيز الوثائق يقوم بوضع معايير موحدة لمراقبة جودة الوثائق التي يجهزها المترجمون الخارجيون وأنه يتوقع أيضا الاتفاق بشأن المعايير الموحدة بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وستناقش اللجنة هذه المسألة مرة أخرى في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المقبل عن خطة المؤتمرات.

التخطيط لتعاقب الموظفين وأنشطة الاتصال

أولا-٦٧ أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من المقرر أن يتقاعد ما مجموعه ٢٧٥ من موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خلال السنوات الثلاث القادمة، بين ٢٠١٥ و ٢٠١٨، ويشمل العدد ما يلي: (أ) ١٤٩ موظفا في نيويورك (دائرة الترجمة الشفوية ودائرة تدوين المحاضر الحرفية: ٣٠ موظفا، وخدمات الوثائق: ٩٤ موظفا؛ وأجهزة أخرى: ٢٥ موظفا)؛ (ب) ٨١ موظفا في جنيف (دائرة الترجمة الشفوية: ١٧ موظفا، دائرة اللغات: ٤٧ موظفا، ودائرة الإنتاج والدعم: تسعة موظفين؛ وأجهزة أخرى: ثمانية موظفين)؛ (ج) ٣٢ موظفا في فيينا و ١٣ موظفا في نيروبي. ولا يؤخذ في الحسبان هنا أي دوران غير متوقع للموظفين نتيجة للاستقالات، أو عمليات النقل إلى الإدارات الأخرى، أو أوجه تنقل الموظفين الأخرى.

أولا-٦٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه، بالنظر إلى العدد الكبير لحالات التقاعد المتوقعة، تواجه الإدارة تحديا يتمثل في ضمان استمرارية الأعمال وسلاسة تعاقب الموظفين خلال فترة السنوات الثلاث القادمة، ويجري التعامل معه من خلال التخطيط بعناية، والتدريب، والتقييد الصارم بالجدول الزمني المحدد من أجل ملء الشواغر المتوقعة نتيجة حالات التقاعد. واتخذت دوائر الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في كل مركز من مراكز العمل مجموعة من التدابير مثل برامج الاتصال الفعالة بالجامعات؛ وبرامج

التدريب، بما في ذلك برنامج المنح التدريبية/التدريب الداخلي للطلاب في المهن اللغوية؛ وتشجيع التنقل بين مراكز العمل؛ وتوجيه الموظفين الجدد وإرشادهم؛ وملء قوائم المرشحين المقبولين وتوسيع مجموعة الموظفين العاملين لحسابهم الخاص. وإضافة إلى ذلك، يجري تبسيط الامتحانات التنافسية من أجل زيادة عدد المرشحين المؤهلين الذين يمكن استقدامهم. وللتصدي للتحديات التي يواجهها قسم اللغة العربية، قررت دائرة الترجمة الشفوية المضي في تنفيذ برنامج تدريب داخلي تجريبي للمرشحين المحتملين. ويجري إعداد برنامج مماثل، من المقرر أن يبدأ في شباط/فبراير ٢٠١٦، من أجل قسم اللغة الفرنسية، ويتوقع، بعد الانتهاء من وضعه، أن يغطي احتياجات القسم المتعلقة بتعاقب الموظفين في المستقبل المنظور.

أولا-٦٩ وفيما يتعلق ببرامج التدريب، أبلغت اللجنة الاستشارية أن دوائر الترجمة التحريرية ستحتاج إلى موارد إضافية للتدريب بالنظر ليس فقط إلى حالات التقاعد المقبلة ولكن أيضا إلى ضرورة أن يشمل التخطيط لتعاقب الموظفين إدخال مرشحين شباب في قوائم المراجعين العاملين لحسابهم الخاص/العاملين التعاقديين. وأبلغت اللجنة أيضا بأن قدرة الأقسام على تقديم تدريب منهجي مرتبطة بوجود قدرات دائمة كافية على المستوى المناسب في المقام الأول. ويمثل ذلك تحديا لجميع الأقسام، بالنظر إلى الاعتماد الكبير على العاملين لحسابهم الخاص من أجل تعزيز القدرات.

أولا-٧٠ وتثني اللجنة الاستشارية على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للنهج الاستباقي الذي تتبعه في التعامل مع احتياجاتها المتعلقة بالتخطيط لتعاقب الموظفين والتدابير المتخذة حتى الآن. وتؤكد اللجنة على الحاجة إلى إبقاء الحالة قيد الاستعراض ومواصلة بذل الجهود من أجل ضمان استمرارية الأعمال وسلاسة تعاقب الموظفين على مدى فترة السنوات الثلاث المقبلة فيما يتعلق بالاحتياجات من الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بالنسبة لجميع اللغات الرسمية الست في مراكز العمل الأربعة التي تقدم فيها خدمات المؤتمرات.

معدل استخدام مراكز المؤتمرات

أولا-٧١ لدى الاستفسار عن حالة وضع منهجية موحدة لقياس معدلات استخدام مراكز المؤتمرات في جميع مراكز العمل (انظر [A/70/6 \(sect. 2\)](#)، المرفق الثاني؛ وانظر أيضا [A/69/415](#)، الفقرة ٤٦)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنهجية لا تزال قيد الإعداد. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المقبل عن خطة المؤتمرات.

تجهيز الوثائق في مواعيدها المحددة

أولا-٧٢ فيما يتعلق بتجهيز الوثائق في مواعيدها المحددة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في عام ٢٠١٤، قامت إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، في الوقت المناسب، بتجهيز ٩٨ في المائة من الوثائق المقدمة في موعدها، وفي حدود عدد الكلمات المقررة. ونتيجة لذلك، استوفى ما نسبته ٧٥ في المائة من جميع الوثائق السابقة للدورة الصادرة في نيويورك المعايير المحددة لصدور الوثائق في مواعيدها، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع نسبة ٧١ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه في عام ٢٠١٤، بدأت الإدارة في اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة يشرك جميع العملاء المعنيين في التخطيط لتجهيز الوثائق. وعلاوة على ذلك، أخذت الإدارة، في إطار التخطيط لعملها لعام ٢٠١٤، في اعتبارها تحليلا لأنماط تجهيز الوثائق وجدوله الزمنية في السنة السابقة. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في تجهيز الوثائق في مواعيدها المحددة. واستطاعت اللجنة معاينة التحسينات التي تم القيام بها سواء فيما يتعلق بعملية التخطيط أو التقيد بالمواعيد في إصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية. وتثني اللجنة الاستشارية على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للنهج الاستباقي المتبع في إشراك عملائها والتشاور على نحو أوثق معهم منذ البداية وطيلة مرحلتي التخطيط والتجهيز، وتشجع الإدارة على مواصلة اتباع هذا النهج المركز على العملاء الذي أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية.

مسائل أخرى

أولا-٧٣ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٦٩ من قرارها ٢٥٠/٦٩ الذي اتخذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عين الأمين العام، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات منسقا جديدا لشؤون تعدد اللغات. وحدد دور المنسق في قرار الجمعية العامة ٦٤/٥٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٦٦/٦١ المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ والتقارير ذات الصلة، ولا سيما التقرير A/61/317 (الفقرة ١١)، الذي ينص على عدد من المهام التي ينبغي أن يقوم بها المنسق. وتخضع اللجنة الاستشارية هذه المسألة لمزيد من المناقشة في الفرع ٢٨ أدناه. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المقبل عن خطة المؤتمرات.

الجزء الثاني الشؤون السياسية

الباب ٣ الشؤون السياسية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	١ ٢٣٢ ٦٥٩ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٢٤١ ٠٣٢ ٥٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	١ ٢٤٣ ٩٦٧ ٤٠٠ دولار ^(١)
الموارد المقررة الأخرى	١٤ ١٩٩ ٠٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٧٩ ٥٩٣ ٤٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثانيا- ١- تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ١ ٢٤١ ٠٣٢ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٨ ٣٧٢ ٨٠٠ دولار، أو ٠,٧ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 (Sect. 3)، و Corr.1، والجدول ٣-٣).

ثانيا- ٢- وتشمل الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٣ الاحتياجات المتعلقة بإدارة الشؤون السياسية (٨٤ ٨٢٠ ٧٠٠ دولار)، والبعثات السياسية الخاصة (١ ١٢٤ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (١٧ ٨٦٠ ٣٠٠ دولار) ومكتب دعم بناء السلام (٥ ٩٣٧ ٣٠٠ دولار)، ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (٦ ٠٣٨ ٣٠٠ دولار) ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (١ ٩٧٥ ٩٠٠ دولار).

ثانيا- ٣- ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغ قدرها ٨ ٣٧٢ ٨٠٠ دولار إلى أربعة عوامل، تفاصيلها كما يلي:

(أ) زيادة صافية قدرها ١٤ ٤٨٩ ٨٠٠ دولار في إطار التسويات التقنية، تشمل ما يلي: '١' نقصان قدره ٤٥ ٨٠٠ دولار في إطار إدارة الشؤون السياسية بسبب

إلغاء الاعتماد المخصص لمرة واحدة البالغ قدره ٤٥ ٨٠٠ دولار المتصل بالإلغاء التدريجي لوظائف خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ '٢' زيادة قدرها ٦٠٠ ٥٣٥ ١٤ دولار في إطار البعثات السياسية الخاصة تعكس الفرق بين اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في نيسان/أبريل ٢٠١٥، والمبلغ المرصود لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٤ لصالح البعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة من ٣-١٢ إلى ٣-١٤)؛

(ب) زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٨٨٨ دولار في إطار التغييرات فيما بين العناصر/الإدارات فيما بين العناصر والإدارات، تشمل ما يلي: '١' زيادة صافية قدرها ٥٠٠ ٢٥٧ دولار في إطار إدارة الشؤون السياسية نتيجة زيادة قدرها ٤٠٠ ٣٢٤ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١ تتعلق بالنقل الداخلي لموارد من الباب ٤، نزع السلاح، ونقصان قدره ٩٠٠ ٦٦ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣ يعكس الانخفاض المرتبط بالإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) والذي يستوعب جزءاً منه رفع رتبة ووظيفة برتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ '٢' زيادة قدرها ٥٦٤ ٠٠٠ دولار في إطار مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تتصل باقتراح إعادة تصنيف ست وظائف لضباط الحماية المباشرة (من فئة الخدمات الأمنية) إلى فئة الخدمة الميدانية؛ '٣' زيادة قدرها ٩٠٠ ٦٦ دولار في إطار مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تعكس اقتراح رفع رتبة ووظيفة من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام، يقابلها بشكل كامل إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٣ في إدارة الشؤون السياسية (المرجع السابق، الفقرات من ٣-١٥ إلى ٣-١٨)؛

(ج) نقصان قدره ٩٠٠ ٢٢٣ ٦ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (مكاسب في الكفاءة)، يشمل مبلغاً قدره ٦٠٠ ٩١ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغاً قدره ٣٠٠ ١٣٢ ٦ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ويعكس النقصان البالغ قدره ٦٠٠ ٩١ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف اقتراح تجميد عملية التعيين في وظيفة ثابتة في إطار الدعم البرنامجي في إدارة الشؤون السياسية. ويشمل التخفيض المقترح البالغ قدره ٣٠٠ ١٣٢ ٦ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف ما يلي: '١' مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠٠ دولار يمثل المكاسب المتوقع تحقيقها على صعيد الكفاءة في إطار البعثات السياسية الخاصة؛ '٢' مبلغ ٣٠٠ ١٣٢ ٦ دولار يمثل المكاسب في الكفاءة في إدارة الشؤون السياسية (المرجع السابق، الفقرات من ٣-٢٣ إلى ٣-٢٥)؛

(د) نقصان قدره ٧٨١ ٥٠٠ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)، يتضمن مبلغا قدره ٤٠٩ ٠٠٠ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ ٣٧٢ ٥٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف (المرجع السابق، الفقرات من ٣-٢٠ إلى ٣-٢٢).

ثانيا- ٤ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التغييرات المقترحة في الموارد في الفصل الأول أعلاه.

ثانيا- ٥ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه، الذي يبين تصنيفا حسب وجه الإنفاق للتغييرات المجمعة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
(٠,٥)	(٥٠٠,٦)	١٠٤ ١٧١,٦	الوظائف
(٠,٠)	(٢٠,٨)	٦٥٣ ٤٦٧,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٢)	(١٥,٠)	٩ ٢٠٤,٢	الخبراء الاستشاريون
-	-	٣٢ ٥٤٠,٠	الخبراء
-	-	١ ٧٨٩,٩	سفر الممثلين
(٠,٦)*	(٣٠٣,٢)	٥١ ٢٨١,٣	سفر الموظفين
-	-	٢٩ ٤٠٩,٢	الخدمات التعاقدية
(٠,٠)	(٩٨,٢)	٢٣٧ ٦٧٧,٦	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٧٤١,٥	الضيافة
(٠,٢)	(٦٧,٦)	٣٥ ٤٧٦,٤	اللوازم والمواد
-	-	٥٠ ٢٣٧,٣	الأثاث والمعدات
-	-	٢٢ ٣٤٠,٩	تحسين المرافق
-	-	٤ ٣٢١,٩	المنح والمساهمات
	(٦ ٠٠٠,٠)	-	النفقات الأخرى
(٠,٦)	(٧ ٠٠٥,٤)	١ ٢٣٢ ٦٥٩,٧	المجموع

* يعكس تخفيضا بنسبة ١٠ في المائة طُبِق على الاعتمادات المنقحة محصوما منها التسويات التقنية وبعض الاستثناءات.

ثانيا- ٦ ويوجز الجدول ثانيا-١ وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يبين الوظائف في إطار الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدولان ٣-٢ و ٣-٤).

الجدول ثانيا-١

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
المعمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٣٧٠	٢ وأ ع، ٤ أ ع م، ١٢ مد-٢، ١٦ مد-١، ٤٧ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٥٠ ف-٣، ٢٢ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر ر)، ١٠١ خ ع (ر أ)، ٦ خ أ، ٧ خ م، ٥ م ف و، ٣١ م ر	
المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٦٩	٣ وأ ع، ٣ أ ع م، ١٢ مد-٢، ١٦ مد-١، ٤٦ ف-٥، ٦٣ ف-٤، ٥٠ ف-٣، ٢٢ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر ر)، ١٠٠ خ ع (ر أ)، ١٣ خ م، ٥ م ف و، ٣١ م ر	
الوظائف المعاد تصنيفها	٨	إعادة تصنيف وظيفة من فئة خدمات الأمن إلى فئة الخدمات الميدانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
		خفض رتبة وظيفة من ف-٥ إلى ف-٤ في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
		رفع رتبة وظيفة من أ ع م إلى أ ع ف-٥ إلى ف-٤ في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	
الوظائف الملغاة	(١)	١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٣ في إدارة الشؤون السياسية	
الموارد المقررة الأخرى			
المتوقعة لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٤	٢ ف-٥، ٢٣ ف-٣/٤، ١٩ م، ١٠ خ م	
الموارد الخارجة عن الميزانية			
المتوقعة لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٣	٣ مد-١، ٨ ف-٥، ٣٧ ف-٣/٤، ٤ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، ١٨ خ ع (ر أ)، ١٢ م ر	

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا- ٧ تبين المعلومات الإضافية التي قدمها الأمين العام أن الموارد المقترحة للوظائف، البالغ قدرها ٢٣٥ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، تعكس زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٦٣ دولار، أو ١,٠ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. وتعزى الزيادة الصافية أساسا إلى الزيادات الناتجة عن اقتراح رفع رتبة سبع وظائف، يقابلها جزئيا أوجه نقصان نتيجة اقتراح إلغاء وظيفة واحدة وخفض رتبة وظيفة واحدة وتجميد عملية التعيين في وظيفتين ثابتتين، على النحو المبين في الفقرات من ثانيا ٨- إلى ثانيا ١٦ أدناه.

تحميد التعيين

ثانيا- ٨ على النحو المبين في الفقرة ثانيا - ٣ (ج) و (د) أعلاه، يقترح الأمين العام تحميد عملية التعيين في وظائف ثابتة في إطار البرنامج الفرعي ٥ ودعم البرامج. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد اقترح تحميد التعيين في وظيفتين ثابتتين في إدارة الشؤون السياسية: وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) في إطار البرنامج الفرعي ٥، قضية فلسطين، لمدة ١٧ شهرا؛ ووظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار دعم البرامج، لمدة ١٤ شهرا.

ثانيا- ٩ وعلى النحو المبين في المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام، فإن الوظيفة برتبة ف-٤ التي اقترح الأمين العام تحميد عملية التعيين لشغلها منشأة في إطار البرنامج الفرعي ٥ في شعبة حقوق الفلسطينيين. وترد الإشارة أيضا إلى أن المسؤولية العامة للشعبة تشمل أداء المهام الفنية من قبيل تقديم الخدمات إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإعداد وثائق الهيئات التداولية، والعمل بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والتواصل معها، وتنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وغير ذلك من المناسبات الخاصة، وتنفيذ برنامج تدريب سنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين. وترى اللجنة الاستشارية أن مهام الوظيفة برتبة ف-٤ المذكورة أعلاه هي ذات طابع فني وتسهم في المهام الفنية العامة التي تؤديها شعبة حقوق الفلسطينيين في إطار البرنامج الفرعي ٥. وترى اللجنة أيضا أن مهام الوظيفة لا تتصل مباشرة بنظام أوموجا وأن تحميد التعيين قد يكون له أثر سلبي. وبالتالي، توصي اللجنة بعدم الموافقة على تحميد التعيين في وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) في إطار البرنامج الفرعي ٥ لمدة ١٧ شهرا في إدارة الشؤون السياسية، وما يتصل بها من تخفيضات في الموارد المتعلقة بالوظائف.

ثانيا- ١٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد التعيين في وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار دعم البرامج لمدة ١٤ شهرا وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي تسوية أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف وفقا لذلك.

الوظائف المعاد تصنيفها

ثانيا- ١١ يُقترح رفع رتبة ما مجموعه سبع وظائف (١ أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي و ٦ وظائف لموظفي الحماية الشخصية

(خدمات الأمن) إلى فئة الخدمة الميدانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط)، ويقترح خفض رتبة وظيفة (موظف اتصال من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤ في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط) (المرجع نفسه، الجدول ٣-٢).

ثانياً-١٢ ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (مساعد أمين عام) إلى رتبة وكيل أمين عام، على أساس ضرورة النهوض بالشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (المرجع السابق، الفقرة ٣-١٥٦). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن الشراكة قد تعززت في السنوات الأخيرة وأن هذا يتطلب مستوى من التمثيل يتناسب مع الدور الذي يُتوقع أن يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في إطار الشراكة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن رتبة مفوضي الاتحاد الأفريقي تعادل رتبة وكيل الأمين العام، وأن رفع تمثيل الأمم المتحدة للمستوى نفسه يتيح زيادة فعالية التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

ثانياً-١٣ ويبين الأمين العام أيضاً أن الزيادة البالغ قدرها ٦٦ ٩٠٠ دولار في إطار مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تعكس اقتراح رفع رتبة وظيفة برتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام، يقابلها بشكل كامل إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٣ في إدارة الشؤون السياسية، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض قدره ٧٠٠ ١٦٤ دولار (انظر الفقرتان ٣ (ب) أعلاه، وثانياً-١٧ أدناه).

ثانياً-١٤ وعلى النحو المبين في المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام، فإن اقتراح إعادة تصنيف ست وظائف لموظفي الحماية الشخصية (خدمات الأمن) في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية يقوم على أساس ما ارتآه مكتب إدارة الموارد البشرية من أنه ينبغي تصنيفها كوظائف من فئة الخدمة الميدانية (موظفون دوليون) في ضوء الحالة الخاصة في مركز العمل في إسرائيل/الضفة الغربية/غزة، حيث يمكن لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين دولياً بحكم مركزهم الوصول إلى بعض أجزاء الإقليم، وهو ما لن يكون ممكناً لولا ذلك. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن وظائف خدمات الأمن منذ إنشائها، كان يشغلها، في الواقع، موظفون من فئة الخدمة الميدانية معيّنون دولياً، وأن ما يتصل بذلك من زيادة في الإنفاق قد تمت تغطيته من الوفورات المحققة من الشواغر في إطار الميزانية العادية.

ثانيا-١٥ وفيما يتعلق بخفض رتبة وظيفة موظف الاتصال من ف-٥ إلى ف-٤ في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن هذا لن يؤثر على تنفيذ الولاية.

ثانيا-١٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لثمانية وظائف.

الوظائف الملغاة

ثانيا-١٧ على النحو المبين في الفقرة ثانيا-٣ (ب) أعلاه، يقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٣، شؤون مجلس الأمن، في إدارة الشؤون السياسية (انظر أيضا الفقرة ثانيا-١٣ أعلاه). وتوصي اللجنة بالموافقة على الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٣ في إدارة الشؤون السياسية.

الوظائف الشاغرة

ثانيا-١٨ على النحو المبين في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، كان هناك ٣٠ وظيفة شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومن بين هذه الوظائف، هناك ٢٣ وظيفة (٣ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٣ ف-١/٢، و ٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إدارة الشؤون السياسية و ٧ وظائف (٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٣ من الرتبة المحلية، و ١ من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأنه في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، كان هناك ١١ وظيفة في إدارة الشؤون السياسية قد تم شغلها وكانت ١٢ وظيفة في مراحل مختلفة من عملية التعيين؛ وفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تم شغل وظيفتين، وكانت ٥ وظائف في مراحل مختلفة من عملية التعيين؛ ولم تبق أي من الوظائف الشاغرة في إطار الباب ٣ شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

ثانيا-١٩ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين ثانيا-٩ و ثانيا-١٠ أعلاه، بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا-٢٠ تبلغ الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٥٠٠ ٧٩٧ ١٣٦ ١ دولار، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٣٠٩ ٨ دولار أو ٠,٧ في المائة، مقارنة بموارد

الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. ووفقا للمعلومات الإضافية التي قدمها الأمين العام، يعكس الاقتراح زيادات تحت بند سفر الممثلين والاحتياجات الإجمالية غير المتصلة بالوظائف في إطار البعثات السياسية الخاصة، يقابلها جزئيا نقصان في إطار جميع أوجه الإنفاق الأخرى. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الموارد المقترحة للباب ٣، باستثناء الاحتياجات من الموارد للبعثات السياسية الخاصة، على النحو المبين في الجدول ثانيا-٢.

الجدول ثانيا-٢

الاحتياجات من الموارد حسب أوجه الإنفاق (باستثناء البعثات السياسية الخاصة)

الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	التغيرات في الموارد		نفقات الفترة		المبلغ
				النسبة المئوية	المبلغ	٢٠١٤	٢٠١٣	
						٢٠١٥	٢٠١٤	
١٠٦٦٧٧,٣	٢٤٤٢,٣	١٠٤٢٣٥,٠	٠,١	٦٣,٤	١٠٤١٧١,٦	١٠٠٥٤٤,٥	الوظائف	
							تكاليف الموظفين الأخرى	
١٤٢٢,٢	٥٤,١	١٣٦٨,١	٧,٢	٩٢,٤	١٢٧٥,٧	١٠٦٥,٤	الخبراء الاستشاريون	
١٨٦,٣	٧,٥	١٧٨,٨	(١٣,٠)	(٢٦,٦)	٢٠٥,٤	٣٣٠,٤	الخبراء	
٣٣٩,٤	١٥,٠	٣٢٤,٤	-	٣٢٤,٤	-	-	سفر الممثلين	
١٨٩٤,٠	٨٤,١	١٨٠٩,٩	١,١	٢٠,٠	١٧٨٩,٩	١٠٠٧,٥	سفر الموظفين	
٢٨٥٧,٧	١٢٧,٣	٢٧٣٠,٤	(١٠,٠)	(٣٠٣,٢)	٣٠٣٣,٦	٣٦٠٤,٢	الخدمات التعاقدية	
٢٠٠٤,٥	٦٧,٦	١٩٣٦,٩	٤,٠	٧٣,٧	١٨٦٣,٢	١٥١٤,٨	مصروفات التشغيل العامة	
٢٨٥٩,٨	٩٠,٤	٢٧٦٩,٤	(٩,٧)	(٢٩٨,٩)	٣٠٦٨,٣	٢٣١٤,١	الضيافة	
١١٢,٤	٤,٦	١٠٧,٨	(٤,٤)	(٥,٠)	١١٢,٨	٦٨,٠	اللوازم والمواد	
٤٢٣,٣	١٢,٣	٤١١,٠	(٢٥,٣)	(١٣٩,٣)	٥٥٠,٣	٤٣٠,٠	الأثاث والمعدات	
٧٩٠,٥	٢٩,٧	٧٦٠,٨	٥,٠	٣٦,٣	٧٢٤,٥	٦٩٦,٧	المنح والمساهمات	
-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	
١١٩٥٦٧,٤	٢٩٣٤,٩	١١٦٦٣٢,٥	(٠,١)	(١٦٢,٨)	١١٦٧٩٥,٣	١١١٥٧٥,٩	المجموع	

تكاليف الموظفين الأخرى

ثانيا- ٢١ وعلى النحو المبين في الجدول ثانيا-٢، تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد في إطار تكاليف الموظفين الأخرى في إطار الباب ٣، باستثناء البعثات السياسية الخاصة،

ما قدره ١٠٠ ٣٦٨ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٩٢ دولار، أو ٧,٢ في المائة، بالمقارنة مع الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة من الموارد في إطار تكاليف الموظفين الأخرى تشمل الاحتياجات المتصلة باستبدال الموظفين في إجازة أمومة وفي إجازة مرضية ممتدة، التي من المتوقع أن تزداد من ٦٠٠ ٩٩ دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٦٠٠ ٢٤٠ دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة في الاحتياجات في إطار هذه الفئة من النفقات ضمن الباب ٣ قد اقترحت دون مبرر كاف، وتوصي بإجراء تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة. وتقدم اللجنة تعليقاتها وتوصياتها بشأن منهجية الميزنة المتعلقة بالإجازات المرضية وإجازات الأمومة في الفصل الأول (الفرع دال) أعلاه.

الخبراء الاستشاريون

ثانياً-٢٢ تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد تحت بند الخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٣، باستثناء البعثات السياسية الخاصة، ما قدره ٨٠٠ ١٧٨ دولار، مما يعكس نقصاناً قدره ٦٠٠ ٢٦ دولار أو ١٣ في المائة، بالمقارنة مع الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتوزيع، حسب البرنامج الفرعي، للاحتياجات من الخدمات الاستشارية البالغة ٣٠٠ ١٥٥ دولار في إطار إدارة الشؤون السياسية. وفيما يتعلق بنوع الخدمات الاستشارية المطلوبة، أبلغت اللجنة بأن هذه الخدمات تشمل ما يلي: الخبرة المتخصصة من أجل وضع المشاريع القطرية المحددة بشأن العمليات الانتخابية السلمية وتحليل وإصلاح التشريعات الانتخابية؛ وإجراء بعثات تقييم بشأن مسائل من قبيل منع النزاعات؛ وإعداد دراسات لوضع ملاحق مرجع ممارسات مجلس الأمن. وتشدد اللجنة الاستشارية على أن القدرات الداخلية ينبغي أن تستخدم في الأنشطة المتكررة ذات الطابع الفني، وتشجع الأمين العام على الحد من الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين إلى أقصى حد ممكن. وفي ضوء ما تقدم، توصي اللجنة بتطبيق تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة في الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار إدارة الشؤون السياسية. وتقدم اللجنة تعليقاتها بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين في الفصل الأول (الفرع دال) أعلاه.

ثانياً-٢٣ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثانياً-١٠ وثنانياً-٢١ وثنانياً-٢٢ أعلاه، بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

ثانياً- ٢٤ على النحو المبين في الفقرة ٣-٨٥ من ملزمة الميزانية، تقع المسؤولية الفنية عن البرنامج الفرعي ٦ على عاتق مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. بما في ذلك مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أنشئ في إطار مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وأن الأعمال المنوطة بالموظفين الذين يُنشرون في إطار البرنامج الفرعي، بما في ذلك الموظفون برتبة مد-٢ و مد-١، تتضمن مهام متعلقة بكل من المكتب والمركز. وزودت اللجنة، إثر مزيد من الاستفسار، برد جزئي فيما يتعلق باحتمال نشوء تضارب في المصالح نتيجة أداء الموظفين أنفسهم لمهام تتصل بالمكتب والمركز على حد سواء. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيقدم المزيد من التفاصيل في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة.

ثانياً- ٢٥ وجاء في الفقرة ٣-٩٠ من ملزمة الميزانية أن برنامج عمل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يشمل ما يلي: (أ) تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تيسير تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الدولي بشأن تنفيذ الاستراتيجية؛ (ب) تنسيق المشورة في مجال السياسات، وتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب ودعم تنفيذ مختلف عناصر الاستراتيجية بتيسير من الأفرقة العاملة التسعة التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب؛ (ج) المساعدة في التنفيذ المتكامل للاستراتيجية والتنفيذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بتيسير من مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن الولايات الحكومية الدولية المحددة التي كُلف المركز بموجبه بتنسيق إساءة المشورة في مجال السياسات المتصلة بمكافحة الإرهاب وما يتصل بذلك من استخدام الموارد، ولكنها لم تُزود بتلك المعلومات. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيزود الجمعية العامة بالمعلومات ذات الصلة في هذا الشأن.

الباب ٤ نزع السلاح

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٢٥ ٣٧٩ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٤ ٥٧٢ ٨٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	٢٥ ٢٤١ ٤٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٢٥ ٦٠٦ ٢٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

ثانياً- ٢٦ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٤ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٤ ٥٧٢ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ٨٠٦ ٩٠٠ دولار، أو ٣,٢ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (A/70/6 (Sect. 4)، و Corr.1، والجدول ٤-٣).

ثانياً- ٢٧ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ قدره ٨٠٦ ٩٠٠ دولار إلى أربعة عوامل، موزعة على النحو التالي:

(أ) نقصان قدره ١ ٤٥٥ ٥٠٠ دولار في إطار التسويات التقنية، مما يعكس إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بما يلي: '١' سفر ٢٠ خبيراً والاحتياجات المتصلة بتقديم الدعم التقني والفني لمكتب شؤون نزع السلاح، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٨؛ '٢' الاحتياجات غير المتوقعة للأمين العام لدعم بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (المرجع نفسه، الفقرة ٤-١٣)؛

(ب) زيادة صافية قدرها ٨٣٧ ٧٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات فيما بين العناصر، المتعلقة بزيادة تعكس الاعتمادات المرصودة لدعم الولايات الجديدة، عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٣/٦٨ و ٤٣/٦٨ و ٥١/٦٩ (١٠٠ ١٦٢ دولار)، يقابلها جزئياً إعادة توزيع الموارد (٣٢٤ ٤٠٠ دولار) المرتبطة بنقل المسؤوليات عن عقد الاجتماعات الوزارية وغيرها من اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في إطار البرنامج الفرعي ١ من مكتب شؤون نزع السلاح إلى إدارة الشؤون السياسية (المرجع نفسه، الجدول ٤-٣ والفقرة ٤-١٤)؛

(ج) نقصان قدره ٤٧ ١٠٠ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (مكاسب في الكفاءة)، يتضمن مبلغاً

قدره ٣٣ ٧٠٠ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغا قدره ١٣ ٤٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف (المرجع السابق، الفقرة ٤-١٦)؛

(د) نقصان قدره ١٤٢ ٠٠٠ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات أخرى) فيما يتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك: '١' المساعدة المؤقتة العامة (٥٦ ٣٠٠ دولار)؛ '٢' الخبراء الاستشاريون (٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ '٣' سفر الموظفين (٣٥ ٧٠٠ دولار)، استنادا إلى الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة (المرجع نفسه، الفقرة ٤-١٥).
ثانيا- ٢٨ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثانيا- ٢٩ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه، الذي يبين تصنيفا حسب وجه الإنفاق للتغييرات الموحدة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليها أعلاه.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
(٠,٢)	(٣٣,٧)	١٨ ٢٧٩,٤	الوظائف
(٩,٧)	(٥٦,٣)	٥٨٠,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
(٢٥,٤)	(٥٠,٠)	١٩٧,٢	الخبراء الاستشاريون
-	-	٢ ٦١١,٤	الخبراء
*(٩,٧)	(٣٥,٧)	٣٦٦,٤	سفر الموظفين
(٢,٤)	(٦,٨)	٢٧٩,٨	الخدمات التعاقدية
-	-	٩٨٩,٨	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٥,٨	الضيافة
(٢٠,٩)	(٦,٦)	٣١,٦	اللوازم والمواد
-	-	٣٥,٦	الأثاث والمعدات
-	-	٢ ٠٠٢,٢	المنح والمساهمات
(٠,٧)	(١٨٩,١)	٢٥ ٣٧٩,٧	المجموع

* يعكس تخفيضا بنسبة ١٠ في المائة طبق على الاعتمادات المنقحة مخصصا منها التسويات التقنية وبعض الاستثناءات.

ثانياً- ٣٠ ويوجز الجدول ثانياً - ٣ وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين أيضاً الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدولان ٤-٢ و ٤-٤).

الجدول ثانياً-٣ الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ١٥ خ ع (ر أ)، ٤ ر م	٦١	٢٠١٥-٢٠١٤	المعتمدة للفترة
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ١٥ خ ع (ر أ)، ٤ ر م	٦١	٢٠١٧-٢٠١٦	المقترحة للفترة
الموارد الخارجة عن الميزانية			
١ ف-٥، ١ خ ع (ر أ)	٢	٢٠١٧-٢٠١٦	المتوقعة للفترة

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

تجديد التعيين

ثانياً- ٣١ تعكس الموارد المقترحة للإبقاء على ٦١ وظيفة أنشئت في إطار الميزانية العادية، والبالغ قدرها ٢٤٥ ٧٠٠ دولار، نقصانا قدره ٣٣ ٧٠٠ دولار، أو ٢,٠ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. ويُعزى الانخفاض في الموارد المتعلقة بالوظائف أساساً إلى اقتراح تجديد التعيين في وظيفة ثابتة (انظر الفقرة ثانياً-٢٧ ج) أعلاه). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام كان قد حدد وظيفة مساعد مالي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار دعم البرامج ليتم تجديد التعيين فيها وذلك لمدة خمسة أشهر. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجديد التعيين في وظيفة مساعد شؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لمدة خمسة أشهر في إطار دعم البرامج لمدة وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي تسوية أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف وفقاً لذلك.

الوظائف الشاغرة

ثانياً- ٣٢ على النحو المبين في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، كان هناك ثلاث وظائف (١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة العامة (الرتب الأخرى)) شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، لم تكن أي من هذه الوظائف قد ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر؛ واختير المرشح لوظيفة واحدة شاغرة، أماوظيفتان الشاغرتان المتبقيتان، فقد وصلت عملية التعيين المتصلة بهما إلى مراحل مختلفة.

ثانياً- ٣٣ ورهنا بأحكام الفقرة ثانياً - ٣١ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانياً- ٣٤ وفقاً للمعلومات الإضافية المقدمة من الأمين العام، فإن الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغت ١٠٠ ٣٢٧ ٦ دولار، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٢٠٠ ٧٧٣ دولار أو ٩,١ في المائة، بالمقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حسب المعدلات المنقحة. ويعكس التخفيض المقترح أوجه نقصان تحت بند الخيراء الاستشاريين (٥١ ٥٠٠ دولار) والخيراء (١٧٥ ١٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢٢ ٧٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٦ ٨٠٠ دولار)، ونفقات التشغيل العامة (٦٦٩ ٨٠٠ دولار) واللوازم والمواد (٧ ٤٠٠ دولار)، ويقابل ذلك جزئياً زيادات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (١٥٦ ٦٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٢ ٦٠٠ دولار) والمنح والتبرعات (٩٠٠ دولار).

ثانياً- ٣٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن الزيادة المقترحة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تُعزى في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية في إطار البرنامج الفرعي ٣، الأسلحة التقليدية (بما في ذلك تدابير عملية لنزع السلاح)، للمساعدة المؤقتة العامة والعمل الإضافي من أجل تقديم الدعم للاجتماعات التي صدر بها تكليف مؤجرا، وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح الإقليمي، لتغطية الزيادة في تكاليف الأمن للحفاظ على الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل في المراكز الإقليمية.

الخبراء الاستشاريون

ثانياً-٣٦ وفقاً للمعلومات الإضافية التي قدمها الأمين العام، يقترح رصد مبلغ قدره ٢٣ ٨٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة من أجل إجراء دراسات بشأن التطورات الدولية الجديدة في ميدان نزع السلاح. وتشير المعلومات أيضاً إلى أن المبلغ نفسه قد تمت الموافقة عليه للاستشاريين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من بين فترات السنتين الثلاث السابقة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، لم تنشأ حاجة إلى الخدمات الاستشارية المحددة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة إلا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثانياً-٣٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، استجابة للتوصية الصادرة عن المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في دورتيه الحادية والسنتين والثانية والسنتين المعقودتين في عام ٢٠١٤، استُخدمت الموارد المعتمدة للخبراء الاستشاريين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة لدعم الدراسة المتعلقة بتحسين الشفافية والرقابة فيما يتعلق باستخدام المركبات الجوية غير المأهولة المسلحة في مناطق خارج المناطق التي تقع فيها الأعمال العدائية الفعلية، وأنه من المتوقع أن يتم تسجيل النفقات ذات الصلة بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

ثانياً-٣٨ وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت اللجنة بأن الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ستُستخدم لمعالجة مسألة عدم توافر القدرات والخبرات اللازمة للتعامل مع القضايا الفنية الناشئة والأساسية، التي تشمل مواضيع من قبيل الأسلحة المستقلة القاتلة، والمركبات الجوية غير المأهولة، والتكنولوجيا السيبرية وغير ذلك من المجالات الشاملة الأخرى، بما في ذلك المنظورات الجنسانية المتعلقة بترع السلاح. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أيضاً بأن الخبرات المتخصصة ستكون لازمة لتوفير التحليل الموضوعي بشأن المسائل الفنية والقانونية ذات الصلة، مثل تطبيق القانون الإنساني الدولي.

ثانياً-٣٩ وترى اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ثمة مجموعة واسعة النطاق من المواضيع (بما في ذلك ما ورد ذكره في الفقرة ثانياً-٣٨ أعلاه) التي قد تتطلب مشورة من الخبراء الاستشاريين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، ولكن لم يُحدد الغرض من الاستعانة بهم (مثل الدراسة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥)، وأن الطلب ذا الصلة المقدم من الأمين العام لرصد موارد يستند أساساً إلى تقديراته للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وترى اللجنة أن تقدير الاحتياجات من الموارد للخبراء

الاستشاريين يجب أن يستند إلى الاحتياجات المحددة لتنفيذ البرنامج. وبالنظر إلى عدم وجود مبررات كافية بشأن الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين، توصي اللجنة بتخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. وتقدم اللجنة تعليقاً بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين في الفصل الأول (الفرع دال) أعلاه.

المنح والمساهمات

ثانياً-٤٠ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه من المقترح رصد مبلغ ١ ٣٩٦ ٧٠٠ دولار في إطار الباب ٤ من أجل استمرار برنامج الزمالات الذي أنشئ في عام ١٩٧٨. وأشار أيضاً إلى أن برنامج الزمالات كان قد أنشئ بهدف تدريب الموظفين الوطنيين على مسائل نزع السلاح لتمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في المناقشات والمفاوضات الدولية، ويهدف توفير الخبرة المطلوبة على الصعيد الوطني. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن البرنامج، الذي ينفذ سنوياً لمدة حوالي ١٠ أسابيع، يهدف إلى توفير المعلومات الأساسية والمعارف والتدريب في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لـ ٢٥ مشاركا، وأنه يتضمن زيارات دراسية إلى: الكيانات التي تمتلك خبرات في مجال نزع السلاح مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية؛ وإلى بلدان معينة بناء على دعوة حكوماتها؛ وإلى الجمعية العامة. وجرى إطلاع اللجنة أيضاً على التكاليف المقدرة المرتبطة ببرنامج الزمالات، والتي تتألف من تكاليف بدل الإقامة اليومي (٣٠٠ ٨٣٨ دولار)، وتذاكر الطيران (٨٠٠ ٥٤٠ دولار)، والتأمين (٣٠٠ ١٢ دولار)، والضيافة (٣٠٠ ٥ دولار).

ثانياً-٤١ ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين ثانياً-٣١ وثانياً-٣٩ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن في مجال إصلاح قطاع الأمن

ثانياً-٤٢ - يشمل برنامج العمل في إطار البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح الإقليمي، تقديم التدريب للقوات المسلحة وقوات الأمن في مجال إصلاح قطاع الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٤-٦٤ (ب) '٤'). وقد استفسرت اللجنة الاستشارية عن الأدوار المحددة لكل من مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بهذا التدريب، وعمّا إذا كانت الجهود المبذولة في مجال التدريب تتم بالتنسيق بين هاتين الجهتين. وأبلغت اللجنة بأن

المكتب ينسّق مع الإدارة بشأن المسائل السياسية وبشأن تنفيذ المشاريع الميدانية من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن بغية خلق علاقات تآزرية وتكاملية. وفيما يتعلق بالأنشطة التي تتم في الميدان، أُبلغت اللجنة بأن المكتب يركز بدرجة أكبر على الجوانب المتعلقة بالأسلحة من إصلاح قطاع الأمن، وهذه لا تنحصر دوماً في البلدان التي تُنشر فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أما الإدارة فتركز بدرجة أكبر على حالات ما بعد النزاع التي تواجهها بعثات حفظ السلام.

دعم البرامج

ثانياً- ٤٣ يندرج في إطار دعم البرامج مبلغ مقدّر بـ ٥٥٠.٠٠٠ دولار فيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لدعم إدارة الصناديق الاستثمارية (المرجع نفسه، الفقرة ٤-٧١). وأُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن الموارد المقدرة مطلوبة لتوفير الدعم الإداري اللازم لإدارة الصناديق الاستثمارية التسعة، وأنها تستند إلى الحجم التقديري للاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهراً، بواقع ثلاثة موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظف واحد من الرتبة المحلية. أما بالنسبة إلى عدد ووتيرة المعاملات المنحزة فيما يتصل بالصناديق الاستثمارية، فقد قُدّمت عند الطلب تفاصيل تشير إلى أنه أُنجز ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ معاملة بوتيرة منتظمة على مدى فترة الستين. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم إبقاء مستوى الموارد اللازمة لتوفير الدعم الإداري اللازم لإدارة الصناديق الاستثمارية قيد الاستعراض.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

١١٢٩٥٦٢٠٠ دولار	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١١١٧٧٦٤٠٠ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١١٦١١٩٩٠٠ دولار	المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي
٣٢١٨٢٢٩٠٠* دولار	الموارد المقررة الأخرى
١٠٦٢٦٩٤٠٠ دولار	الموارد المتوقعة من خارج الميزانية
ملاحظة: الأرقام المعروضة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
* هذا لا يعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثانياً- ٤٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٥ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٤٠٠ ٧٧٦ ١١١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصانا صافيا بمقدار ٨٠٠ ١٧٩ ١ دولار، أو بنسبة ١,٠ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتتألف الموارد المقترحة للباب ٥ من احتياجات كل من إدارة عمليات حفظ السلام (١٠ ٩١٢ ٠٠٠ دولار) وإدارة الدعم الميداني (٣٠٠ ٤٧١ ٨ دولار) وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (٦٠٠ ٤٣٠ ٧٠ دولار) وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (٥٠٠ ٩٦٢ ٢١ دولار) (انظر (A/70/6 (Sect. 5)، الجدول ٥-٣).

ثانياً- ٤٥ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ٨٠٠ ١٧٩ ١ دولار إلى ثلاثة عوامل تفاصيلها كما يلي:

(أ) نقصان صاف قدره ٥٦٤ ٠٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات في توزيع الموارد فيما بين العناصر، وذلك فيما يتصل بالنقصان الإجمالي البالغ ٤٠٠ ٤٦٠ ٣ دولار في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وزيادة إجمالية قدرها ٤٠٠ ٨٩٦ ٢ دولار في إطار فريق الأمم المتحدة للمراقبين العسكريين في الهند وباكستان (المرجع نفسه، الفقرات ٥-١٨ إلى ٥-٢١)؛

(ب) نقصان صاف قدره ٣٦ ٥٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أجريت في الموارد تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (مكاسب الكفاءة)، وذلك بواقع: '١' ٨٠٠ ٢٩ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف، وهو ما يعكس اقتراح تجميد التعيين في وظيفة ثابتة في إطار دعم البرامج؛ '٢' ٦٧٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف، وبشكل رئيسي تحت بند الخدمات التعاقدية (٩ ٤٠٠ دولار)، وهو ما يقابل جزئيا بزيادة بالغة ٢٧٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (المرجع نفسه، الفقرة ٥-٢٤)؛

(ج) نقصان بمقدار ٥٧٩ ٣٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أجريت في الموارد تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الأخرى)، وذلك بواقع ٣٩٣ ٥٠٠ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ ١٨٥ ٨٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ويعكس النقصان المقترح في الموارد المتعلقة بالوظائف المقترحين التاليين: '١' تجميد التعيين في وظيفة ثابتة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (٣٠٠ ٤٣٠ ١٠٤ دولار)؛ '٢' إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (٢٠٠ ٢٨٩ دولار). ويستند النقصان المقترح في الموارد غير المتعلقة بالوظائف

إلى الأثر المتوقع للمعايير الجديدة الموافق عليها لتحديد درجات السفر بالطائرة وللتخفيضات الأخرى التي يخطط المكتب لإجرائها في إطار الباب ٥ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرتان ٥-٢٢ و ٥-٢٣).

ثانياً-٤٦ وتورد اللجنة الاستشارية في الفصل الأول أعلاه تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بطريقة عرض التخفيضات المقترحة.

ثانياً-٤٧ وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين تقسيماً حسب وجه الإنفاق للتغييرات المجمعّة المقترح إجراؤها في الموارد فيما يتصل بمكاسب الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
(٠,٦)	(٤٢٣,٣)	٧٤ ٦٩٠,٣	الوظائف
(٠,٠)	(٤,٣)	١٦ ٩٥٢,٦	تكاليف الموظفين الأخرى
*(٢,١)	(٧٩,١)	٣ ٨٠٢,٣	سفر الموظفين
(٠,٧)	(٩,٤)	١ ٣٠٦,٧	الخدمات التعاقدية
-	-	٦ ٩٨٥,١	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٣٠,٩	الضيافة
(٠,٤)	(١٣,٣)	٣ ٢١٤,٣	اللوازم والمواد
(٤,٤)	(٨٦,٤)	١ ٩٧١,٩	الأثاث والمعدات
-	-	٣ ٥٦٩,٣	تحسينات أماكن العمل
-	-	٤٣٢,٨	المنح والمساهمات
(٠,٥)	(٦١٥,٨)	١١٢ ٩٥٦,٢	المجموع

* يعكس التخفيض المطبق بنسبة ١٠ في المائة على الاعتمادات المنقحة محصوماً منها التعديلات الفنية واستثناءات معينة.

ثانياً-٤٨ ويعرض الجدول ثانياً-٤ ملخصاً لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة في إطار الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدولان ٥-٢ و ٥-٤).

الجدول ثانياً-٤
الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
المعتمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٣٨٠	٢ وأ ع، ٥ أ ع م، ٦ مـد-٢، ٧ مـد-١، ٩ ف-٥، ٦ ف-٤، ٧ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ١٩ خ ع (رأ)، ٢٠١ م، ١٠٧ خ م، ٢ م ف و	
المقترح للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٣٦٨	٢ وأ ع، ٥ أ ع م، ٦ مـد-٢، ٧ مـد-١، ٩ ف-٥، ٧ ف-٤، ٨ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ١٩ خ ع (رأ)، ١٩٥ م، ٩٩ خ م، ٢ م ف و	
الوظائف الجديدة	٢	١ ف-٤ و ١ ف-٣ في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	
الوظائف المعاد تصنيفها	٥	٥ خ م يعاد تصنيفها إلى ر م في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	
الوظائف الملغاة	(١٤)	٣ خ م، ١١ ر م في إطار هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	
الموارد المقررة الأخرى	٨٥٦		
المتوقع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٣٣	٧ مـد-٢، ٢٤ مـد-١، ٧٧ ف-٥، ٤٧٨ ف-٤/٣، ١٤ ف-١/٢، ٢٠ خ ع (ر)، ٢٣٦ خ ع (رأ)	
الموارد الخارجة عن الميزانية			
المتوقع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		١ مـد-٢، ٥ ف-٥، ١٢ ف-٤/٣، ١ خ ع (ر)، ١٤ خ ع (رأ)	

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانياً-٤٩ تشير المعلومات الإضافية التي قدمها الأمين العام إلى أن الموارد المقترحة للوظائف، البالغة ٢٠٠ ٢٠٩ ٧٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، تعكس نقصاناً بمقدار ١٠٠ ٤٨١ ٢ دولار، أو بنسبة ٣,٣ في المائة، عن الموارد المعتمدة للوظائف في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى النقصان بشكل رئيسي إلى اقتراح إلغاء ١٤ وظيفة (٣ من فئة الخدمة الميدانية و ١١ من الرتبة المحلية)، يقابلها جزئياً اقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين (١ ف-٤، ١ ف-٣) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويشير الأمين العام إلى أن التغييرات المقترحة في الموارد المتعلقة بالوظائف في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ترجع إلى عملية تبسيط هيكل الدعم وإعادة توزيع أعباء العمل والاستعانة بمصادر خارجية لتأدية خدمات الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٥-١٠٤). وبالإضافة إلى التغييرات المقترحة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، يُقترح تخفيض الموارد المتعلقة بالوظائف نظراً لتجميد التعيين في وظيفة ثابتة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر الفقرة ثانياً-٥٢ أدناه).

ثانياً-٥٠ وفيما يتعلق بتطبيق معدل للشواغر على الأفراد العسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، أبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسارها أنه استناداً إلى مستوى نشر

المراقبين العسكريين في الماضي القريب، الذي كان مساويا تقريبا للقوام المأذون به، لم يطبق معدل شغور على هذه الفئة من الأفراد.

ثانيا- ٥١ أما بالنسبة إلى الوظائف الممولة من الميزانية العادية في إطار إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أنه يمول من الميزانية العادية في الوقت الحاضر ٦ في المائة من إجمالي الوظائف و ٣٥ في المائة من الوظائف الإدارية و ١٠٠ في المائة من وظائف وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الممارسة المتبعة منذ فترة طويلة هي تمويل الوظائف العليا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من الميزانية العادية، وتمويل الموارد الأخرى في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، وأنه منذ إجراء عملية إعادة الهيكلة الرئيسية الأخيرة في سياق إنشاء إدارة الدعم الميداني خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لم يوافق إلا على عدد محدود من الوظائف الإضافية في إطار الميزانية العادية للإدارتين.

تجميد التعيين

ثانيا- ٥٢ في الفقرة ٥-٦٧، في إطار عنصر دعم البرامج من الميزانية المقترحة، يشير الأمين العام إلى أن التخفيضات في الوظائف في إطار الباب ٥ تشمل اقتراح تجميد التعيين في وظيفة ثابتة، مما يولد تخفيضا بقيمة ٢٩ ٨٠٠ دولار (في إطار مكاسب الكفاءة) وتخفيضا بقيمة ٣٠٠ ١٠٤ دولار (التخفيضات الأخرى) (انظر أيضا الفقرتين ثانيا - ٤٥ (ب) و (ج) أعلاه). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام كان قد حدد وظيفة لموظف لشؤون الموارد البشرية (ف-٤) لتجميد التعيين فيها لمدة تسعة أشهر في إطار دعم البرامج في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجميد التعيين في وظيفة موظف شؤون الموارد البشرية (ف-٤) لمدة تسعة أشهر في إطار دعم البرامج في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، مع إجراء ما يتصل بذلك من تخفيضات في الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي إجراء أي تعديلات يستتبعها ذلك في الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الجديدة

ثانيا- ٥٣ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين جديدتين (١) رئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٤)، و ١ موظف شؤون سياسية لفريق التحليل (ف-٣) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (المرجع نفسه، الجدول ٥-٢ والفقرة ٥-١٠٣).

ثانياً- ٥٤ ويرد في ملزمة الميزانية أن مهام الوظيفة المقترحة لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٤) تشمل الإشراف العام على وحدات اللوجستيات والهندسة والنقل وإدارة الممتلكات والخدمات الطبية التي يشرف على كل منها موظفون من الفئة الفنية أو فئة الخدمة الميدانية. ويشار أيضاً إلى أن تلك المهام يضطلع بها حالياً رئيس قسم الخدمات التقنية (من فئة الخدمة الميدانية)، وأنه، بالنظر إلى المهام الموكلة إلى شاغل الوظيفة ومستوى المسؤوليات الإشرافية المنوطة به، طُلب إنشاء وظيفة لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٤) (المرجع نفسه، الفقرة ٥-١٠٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن الوظيفة تستوفي متطلبات تصنيفها كوظيفة برتبة ف-٤ على أساس المهام الموكلة إلى شاغلها وطبيعة الموظفين الذين سيشراف عليهم، والذين من بينهم موظفون في الرتب العليا من فئة الخدمة الميدانية؛ غير أنه عند نظر اللجنة في الميزانية المقترحة، أُبلغت بأن الرأي الاستشاري المتصل بإعادة تصنيف الوظيفة لم يكن قد صدر بعد. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مهام الوظيفة يضطلع بها حالياً موظف من الرتبة ٧ في فئة الخدمة الميدانية، وأن تنوع مجالات المسؤولية المنوطة بشاغل الوظيفة تتطلب خبرة عملية معينة ودرجة علمية من مستوى مناسب. وترى اللجنة الاستشارية أن اقتراح إنشاء وظيفة لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٤) لم يُشفع بالبرير الوافي فيما يتعلق بمهية المهام المطلوبة التي لم يعد من الممكن تأديتها على مستوى فئة الخدمة الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن الاقتراح غير مشفوع بالرأي الاستشاري الخاص بإعادة التصنيف. وترى اللجنة أنه من الممكن الاستمرار في تأدية مهام الوظيفة المقترحة بواسطة شاغل الوظيفة الحالي من فئة الخدمة الميدانية، وتوصي بعدم إنشاء وظيفة لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٤) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وتوصي اللجنة أيضاً بإجراء ما يستتبعه ذلك من تعديل في الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

ثانياً- ٥٥ وأشير في ملزمة الميزانية إلى أن مهام الوظيفة المقترحة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) تشمل جملة أمور منها تعزيز القدرات المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في مجال التحليل والإبلاغ، وذلك تيسيراً لأعمال التحليل الإقليمي المتكامل التي تقوم بها قيادة البعثة في الأجلين المتوسط والطويل. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن تقديم الدعم لأعمال الاتصال الإقليمي هو من المهام الأساسية للبعثة، وأن القدرة الحالية المعتمدة لهذه المهمة تتألف من كبير مستشارين برتبة مد-١، وأن هذه القدرة بحاجة إلى تعزيز إضافي في صورة موظف مدني واحد من الفئة الفنية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الاستعراض الذي أجري في المقر لتقييم تركيز مهام البعثة مقارنةً بولاياتها المعتمدة قد أسفر عن التوصية بزيادة القدرة في شكل وظيفة لموظف شؤون سياسية (ف-٣) للمساعدة في تنفيذ المهام ذات الصلة بالاتصال الإقليمي. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على

اقترح إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) لفريق التحليل في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

الوظائف المعاد تصنيفها

ثانياً-٥٦ من المقترح إعادة تصنيف خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لتصبح وظائف من الرتبة المحلية. وتتألف الوظائف المقترح إعادة تصنيفها من: وظيفة أمين صندوق في قسم المالية والميزانية، في القدس؛ ووظيفة لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في طبرية؛ وثلاث وظائف لموظفي أمن في قسم خدمات الأمن، في القدس (المرجع نفسه، الجدول ٥-٢، الفقرة ٥-١٠٤). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إعادة تصنيف الوظائف الخمس.

الوظائف الملغاة

ثانياً-٥٧ كما هو مبين في الجدول ثانياً-٤، من المقترح إلغاء ١٤ وظيفة (٣ من فئة الخدمة الميدانية و ١١ من الرتبة المحلية) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (المرجع نفسه، الجدول ٥-٢، الفقرة ٥-١٠٣). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الهيئة أجمت استعراضاً لأعباء العمل والمسؤوليات والعمليات في هيكل الدعم الخاص بها لتحديد الوظائف والمهام الزائدة عن الحاجة، مما أدى إلى اقتراح إلغاء عدد من الوظائف، بما في ذلك وظيفة رئيس قسم الخدمات التقنية (من فئة الخدمة الميدانية) ووظائف من الرتبة المحلية لعمال صيانة وفنيي مركبات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مهام الوظيفة المقترحة لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٤) مسندة حالياً إلى وظيفة رئيس قسم الخدمات التقنية (من فئة الخدمة الميدانية) المقترح إلغاؤها على ضوء اقتراح إنشاء الوظيفة الجديدة برتبة ف-٤ (انظر الفقرة ثانياً-٥٤ أعلاه). ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثانياً-٥٤ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إلغاء وظيفة رئيس قسم الخدمات التقنية (من فئة الخدمة الميدانية)، وتوصي بالموافقة على اقتراح إلغاء ١٣ وظيفة (٢ من فئة الخدمة الميدانية و ١١ من الرتبة المحلية) في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وتوصي اللجنة أيضاً بإجراء ما يستتبعه ذلك من تعديل في الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

ثانياً- ٥٨ كما هو مبين في المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام، كان هناك ٢٦ وظيفة شاغرة (١ ف-٥، ٣ ف-١/٢، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١٣ من الرتبة المحلية، ٧ من فئة الخدمة الميدانية، ١ لموظف فني وطني) في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أنه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان هناك ثلاث وظائف شاغرة منذ سنتين أو أكثر في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي وظائف من المقترح إلغاؤها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. أما بالنسبة إلى بقية الوظائف الشاغرة، فقد أبلغت اللجنة بناء على استفسارها أن ٤ منها مقترح إلغاؤه، وواحدة مقترح إعادة تصنيفها، و ٦ في مرحلة الإلحاق الفعلي بالخدمة، وواحدة تم اختيار المرشح لشغلها، وواحدة كانت شاغرة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ نظراً لانتداب شاغلها مؤقتاً في وظيفة أخرى، و ١٠ وظائف بلغت عمليات استقدام شاغليها مراحل مختلفة.

ثانياً- ٥٩ ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثانياً-٥٢ و ثانياً-٥٤ و ثانياً-٥٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانياً- ٦٠ يبلغ حجم الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٢٠٠ ٥٦٧ ٣٩ دولار، مما يعكس زيادة صافية بمقدار ٣٠٠ ٣٠١ دولار، أو بنسبة ٤,٣ في المائة، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. ووفقاً للمعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام، يعكس الاقتراح زيادات في بنود الخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات، والمنح والمساهمات، ويقابلها جزئياً انخفاضات في بنود تكاليف الموظفين الأخرى، وسفر الموظفين، واللوازم والمواد، وتحسينات أماكن العمل.

مصروفات التشغيل العامة

ثانياً- ٦١ وفقاً للمعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام، يبلغ حجم المصروفات المقدرة تحت بند مصروفات التشغيل العامة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ما مقداره ٢٠٠ ٩٥٥ ٣ دولار، وهو ما يعكس زيادة صافية بمقدار ٤٠٠ ١٦٥ دولار. ويشار أيضاً إلى أن الزيادة

الصافية تشمل زيادات في تكاليف استئجار أماكن العمل؛ وزيادة في عدد المركبات المصنّحة من ٢٦ في الفترة السابقة إلى ٢٩؛ والزيادة المتوقعة في الأصول المعاد توزيعها فيما بين الهيئة والبعثات الأخرى، وهو ما يقابل بانخفاض في تكاليف تعديلات أماكن العمل في مقر الهيئة، وانخفاض تكاليف صيانة المولدات، وانخفاض سعر التأمين الإلزامي. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن زيادة الاحتياجات المتصلة بعمود الإيجار تتصل في المقام الأول بزيادة في تكاليف استئجار أماكن العمل لمقر فريق المراقبين في الجولان، الذي يقع في طبرية، بما في ذلك أعمال الإصلاح المنفّذة على إثر إعادة التفاوض على عقد الإيجار وزيادة حيز المكاتب من ٤٤١ مترا مربعا إلى ٤٩٩ مترا مربعا، إلى جانب الاحتياجات الجديدة المتعلقة باستئجار موقع في طبرية لتركيب جهاز لإعادة الإرسال للتخفيف من شواغل السلامة ومعالجة الثغرات الموجودة في نظام الاتصالات الخاص بالبعثة. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه بالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُدرجت تكلفة استئجار مكتب عمّان في تقديرات مصروفات التشغيل العامة، بينما كانت هذه التكلفة مدرجة في إطار فئة أخرى من فئات المصروفات، ألا وهي المصروفات المتنوعة، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثانيا- ٦٢ ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثانيا- ٥٢ وثانيا- ٥٤ وثانيا- ٥٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

البعثات المتلقية لدعم إدارة عمليات حفظ السلام

ثانيا- ٦٣ زُوِّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن بعثات حفظ السلام وأفرقتها العملياتية المتكاملة المتلقية لدعم مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك على النحو المبين في الجدول ثانيا- ٥.

الجدول ثانيا-٥

بعثات حفظ السلام والأفرقة التشغيلية المتكاملة المتلقية لدعم مكتب العمليات، بحسب الشعبة

الشعبة	بعثة حفظ السلام	الفريق العملي المتكامل
أفريقيا الأولى	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
أفريقيا الثانية	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأببي	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأببي
	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى	البحيرات الكبرى
	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، عملية الأمم المتحدة في غرب أفريقيا كوت ديفوار	مالي
شعبة آسيا والشرق الأوسط	فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	مالي
	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	الشرق الأوسط والصحراء الغربية
شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	أوروبا
	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	هايتي

النسبة الموحدة للمركبات في بعثات حفظ السلام

ثانيا-٦٤ أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أنه يُستند في اقتناء المركبات في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إلى النسبة الموحدة المقررة للمركبات في بعثات حفظ السلام. غير أن اللجنة أُبلغت أن الموجودات الفعلية من المركبات لدى الهيئة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد تجاوزت المعيار المعمول به بواقع خمس مركبات، وذلك نظرا لانتشار عمليات البعثة في خمسة مواقع.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٨ ١٥٩ ٦٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨ ١٠١ ٤٠٠ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	٨ ١٢٥ ٧٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	١ ٥٣٧ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام المعروضة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

ثانياً-٦٥ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٦ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٨ ١٠١ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصانا صافيا بمقدار ٥٨ ٢٠٠ دولار، أو بنسبة ٠,٧ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر [A/70/6 \(Sect. 6\)](#) الجدول ٦-٣).

ثانياً-٦٦ ويعزو الأمين العام النقصان الإجمالي البالغ ٥٨ ٢٠٠ دولار إلى التغييرات التي أجريت في الموارد تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الأخرى) في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف، وذلك استناداً إلى الأثر المتوقع للمعايير التي تم إقرارها لتحديد درجات السفر بالطائرة وأوجه الكفاءة الأخرى التي يعتزم مكتب شؤون الفضاء الخارجي تحقيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٦-١٠). ووفقاً للمعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام، تتألف التخفيضات المقترحة مما يلي: '١' ٣١ ٧٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى؛ '٢' ١٨ ٥٠٠ دولار تحت بند سفر الموظفين؛ '٣' ٨ ٠٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية.

ثانياً-٦٧ وتورد اللجنة الاستشارية في الفصل الأول أعلاه تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بطريقة عرض التخفيضات المقترحة.

ثانياً-٦٨ وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع التخفيضات المذكورة أعلاه حسب وجه الإنفاق.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		اعتماد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤		
النسبة المئوية	المبلغ			
-	-	٦٧٦٦,٩		الوظائف
(٢٣,٧)	(٣١,٧)	١٣٣,٧		تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٨٢,١		الخبراء
(١٠,٠)	(١٨,٥)	١٨٥,٧		سفر الموظفين
(٦,٨)	(٨,٠)	١١٨,٠		الخدمات التعاقدية
-	-	٤,٦		الضيافة
-	-	١٠,٤		اللوازم والمواد
-	-	١٩,٥		الأثاث والمعدات
-	-	٨٣٨,٧		المنح والمساهمات
(٠,٧)	(٥٨,٢)	٨١٥٩,٦		المجموع

ثانياً-٦٩ ويعرض الجدول ثانياً-٦ ملخصاً لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يبين الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدولان ٦-٢ و ٦-٤).

الجدول ثانياً-٦

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
المتعمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٢٣	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٧ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٥ خ ع (رأ)	
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٣	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٧ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٥ خ ع (رأ)	
الموارد الخارجة عن الميزانية			
المتوقع للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢	٢ خ ع (رأ)	

توصية بشأن الوظائف

ثانيا- ٧٠ الموارد المقترحة لاستمرار ٢٣ وظيفة أنشئت في إطار الميزانية العادية، بمقدار ٩٠٠ ٦٧٦٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، هي نفس الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة (انظر A/70/6 (Sect. 6)، الجدول ٦-٧).

الوظائف المنقولة

ثانيا- ٧١ يقترح الأمين العام نقل وظيفتين (وظيفة لموظف معاون لشؤون البرامج (ف-٢) ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من قسم شؤون اللجان والسياسات والشؤون القانونية إلى مكتب المدير لدعم المهام المتعلقة بالعلاقات العامة وأنشطة الدعوة (المرجع نفسه، الفقرة ٦-٢٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن النقل المقترح للوظيفتين يستند إلى الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر استراتيجية في التوعية بفوائد الفضاء والتعامل مع الأهمية المتزايدة لسجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي^(٧). وأبلغت اللجنة أيضا بأن مهام وظيفة موظف شؤون البرامج المعاون (ف-٢) تشمل أنشطة الإعلام والتوعية لصالح لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئاتها الفرعية، وأن مهام وظيفة مساعد شؤون البرامج (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تشمل تعهد السجل والموقع الشبكي للمكتب وغير ذلك من المهام الإدارية العامة.

الوظائف الشاغرة

ثانيا- ٧٢ كما تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، كانت هناك وظيفتان (١ ف-٣، ١ ف-٢/١) شاغرتان في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان قد تم شغل إحدى الوظيفتين وكانت عملية الاستقدام للوظيفة الأخرى قيد التنفيذ، وأنه لا توجد أي وظائف ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

ثانيا- ٧٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد المتعلقة بالوظائف.

(٧) تحتفظ الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٢ بسجل للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، وهو السجل الذي أنشئ في بادئ الأمر كآلية لمساعدة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في مناقشتها بخصوص المسائل السياسية والقانونية والتقنية المتعلقة بالفضاء الخارجي.

توصية بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانياً- ٧٤ يقترح الأمين العام موارد غير متعلقة بالموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بما مقداره ٥٠٠ ٣٣٤ ١ دولار، مما يعكس تخفيضاً صافياً بمقدار ٢٠٠ ٥٨ دولار، أو بنسبة ٤,٢ في المائة، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. وكما هو مبين في الفقرة ثانياً- ٦٦ أعلاه، يعكس التخفيض المقترح نقصاناً في بنود تكاليف الموظفين الأخرى (٣١ ٧٠٠ دولار) وسفر الموظفين (١٨ ٥٠٠ دولار) والخدمات التعاقدية (٨ ٠٠٠ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بخصوص الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

المراكز الإقليمية المنتسبة إلى الأمم المتحدة والمتخصصة في تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء

ثانياً- ٧٥ تشير الميزانية البرنامجية المقترحة إلى رصد مخصص لتقديم المساعدة التقنية والمساعدة المالية الرمزية إلى المراكز الإقليمية المنتسبة إلى الأمم المتحدة والمتخصصة في تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، بما في ذلك مجالس إدارتها ولجانها الاستشارية، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/70/6 (Sect. 6)، الفقرة ٦-١٩ (ج) '١'). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي قدم مساعدات مالية قدرها ٨٠ ٠٠٠ دولار إلى المراكز الإقليمية الخمسة التالية المنتسبة إلى الأمم المتحدة: '١' مركز تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالهند؛ '٢' المركز الإقليمي الأفريقي للتوعية بعلوم وتكنولوجيا الفضاء - القسم الفرنسي، بالمغرب؛ '٣' المركز الإقليمي الأفريقي للتوعية بعلوم وتكنولوجيا الفضاء - القسم الإنكليزي، بنيجيريا؛ '٤' المركز الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويجري تشغيله في فرعين في كل من البرازيل والمكسيك؛ '٥' المركز الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء لمنطقة غرب آسيا، بالأردن.

الإعارات المقدمة على أساس عدم السداد

ثانياً- ٧٦ تشير الخريطة التنظيمية الواردة تحت عنوان "المبكل التنظيمي وتوزيع الوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧" في المرفق الأول بملزمة الميزانية إلى أنه ينتظر الحصول على موارد خارجة عن الميزانية في صورة إعارات مقدّمة من كيانات دولية ووطنية معنية بالفضاء على أساس عدم السداد. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن هذه الإعارات

هي عبارة عن خدمات الخبراء المقدّمين إلى الأمم المتحدة من كيانات معيّنة دون كلفة على المنظمة^(٨).

المنح والمساهمات

ثانياً- ٧٧ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه من المقترح رصد مبلغ قدره ٨٣٨ ٧٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للزمالات التي تُقدّم إلى أفراد من البلدان النامية لدعم مشاركتهم في حلقات العمل والحلقات الدراسية والدورات التدريبية وغيرها من أنشطة بناء القدرات في مجموعة مختارة من المواضيع المتصلة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن ما مجموعه ٣٨٩ مشاركا قد استفادوا من الزمالات في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تقديم معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالزمالات، مثل العدد المتوقع للمشاركين وما يتصل بذلك من تكاليف، في مشاريع الميزانيات المقبلة، كما ينبغي عرض المصروفات الفعلية في هذا البند في تقارير الأداء ذات الصلة.

(٨) يُنتظر خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تلقّي إعارات على أساس عدم السداد من كل من المركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي، وإدارة الفضاء الوطنية الصينية، والمركز الوطني الصيني للحد من مخاطر الكوارث، والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي، ومكتب الملاحاة الساتلية الصيني، وحكومة النمسا.

الجزء الثالث العدل والقانون الدوليان

الباب ٧ محكمة العدل الدولية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٤
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من الأمين العام	٢٠١٧-٢٠١٦
المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية	٢٠١٧-٢٠١٦
٥١ ٤٠٣ ١٠٠ دولار	٥٢ ٥٤٣ ٩٠٠ دولار
٥٢ ٧٢٣ ٤٠٠ دولار	٥٢ ٧٢٣ ٤٠٠ دولار

ملاحظة الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

ثالثاً-١ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٦ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٥٢ ٥٤٣ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضاً قدره ١ ١٤٠ ٨٠٠ دولار أو ٢,٢ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 (Sect. 7)، الجدول ٧-٣).

ثالثاً-٢ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ١ ١٤٠ ٨٠٠ دولار إلى العاملين التاليين:

(أ) انخفاض قدره ١٠٥ ١٠٠ دولار في إطار التعديلات التقنية من أجل إزالة الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة باقتناء المركبات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) زيادة قدرها ١ ٢٤٥ ٩٠٠ دولار في إطار ولايات جديدة وتغييرات فيما بين العناصر تتعلق بما يلي: '١' زيادة قدرها ٤٦١ ٢٠٠ دولار تحت بند أعضاء محكمة العدل الدولية، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة عدد القضاة المتقاعدين وما ترتب على ذلك من زيادة في الموارد لتمويل المعاشات التقاعدية؛ '٢' زيادة قدرها ١٥٨ ٨٠٠ دولار تحت قلم المحكمة، ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين للعديد من المشاريع؛ و '٣' زيادة قدرها ٦٢٥ ٩٠٠ دولار تحت بند دعم البرامج، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية لعدة مشاريع بشأن تجهيز البيانات (انظر المرجع نفسه، الفقرات من ٧-٧ إلى ٧-١٠ والجدول ٧-٣).

ثالثاً-٣ ويلخص الجدول الثالث-١ أدناه الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك التي اقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول الثالث-١
الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	
الميزانية العادية		
١١٩	١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٢٠ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٣ خ ع (ر أ)	المعمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٣٨٥	١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٢٠ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥٣ خ ع (ر أ)	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

ثالثاً-٤ يقترح رصد احتياجات قدرها ٦٠٠ ٩٦٨ ٢٥ دولار لاستمرار ١١٩ وظيفة، كما هو مبين في الجدول الثالث-١ أعلاه، وهي الوظائف نفسها المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثالثاً-٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها سبق أن أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في مقترحه للميزانية البرنامجية المقبلة، معلومات عن أي أوجه كفاءة تتحقق في استخدام الموارد نظراً لتنفيذ مشروع النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق (انظر A/68/7، الفقرة. ثالثاً-١٢). ويشير الأمين العام في ملزمة الميزانية إلى أن هناك أوجه كفاءة متوقعة من المشروع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عندما تتوفر جميع عناصر المشروع وتدخل طور التشغيل الكامل (انظر A/70/6 (Sect. 7)، المرفق الثاني). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المشروع سوف يشمل وظائف حفظ السجلات الإلكترونية من أجل تيسير الحفاظ على الوثائق، واسترجاعها واستخدامها والتصرف فيها وتيسير العمل اليومي للمفهرس وموظف المحفوظات. وأبلغت اللجنة أيضاً أن من الصعب تحديد حجم الكفاءة المتوقعة من الناحية المالية إلى أن يكون المشروع قد وضع في صيغته النهائية أثناء عام ٢٠١٥ وحقق كامل إمكاناته في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع أن يدخل النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق طور التشغيل الكامل في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي الفترة التي يُتوقع أن تتحقق فيها أوجه الكفاءة المذكورة. وترى اللجنة أن أوجه الكفاءة الناشئة عن مثل هذا النظام الإلكتروني ستقلل من الحاجة إلى المهام الإدارية ذات الصلة في الشعب التقنية التابعة للمحكمة، لا سيما مهام المحفوظات وحفظ السجلات. وإذا أخذنا في الاعتبار الأثر المتوقع للنظام الإلكتروني على الاحتياجات من الموظفين في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، توصي اللجنة بتخفيض

الموارد المقترحة في إطار الباب ٧، بمبلغ يعادل الاحتياجات من الموارد لتغطية وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.

الوظائف الشاغرة

ثالثاً-٦ عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين حالة استقدام موظفين لملء الوظائف الشاغرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويبين الجدول أيضاً أنه لم تشغر وظائف لمدة سنتين أو أكثر.

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي	حالة التوظيف الراهنة
خ ع (الرتب)	مساعد لخدمات البريد	شعبة الإدارة وشؤون الموظفين	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	الإحاق بالخدمة
خ ع (الرتب)	مساعد إداري	شعبة المنشورات	١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	الإعلان المسبق عن الوظيفة الشاغرة
خ ع (الرتب)	مدير الشبكة	شعبة تكنولوجيا المعلومات	١٨ آذار/مارس ٢٠١٥	الإعلان المسبق عن الوظيفة الشاغرة
ف-٢/١	موظف قانوني	إدارة الشؤون القانونية	٧ آذار/مارس ٢٠١٥	الإحاق بالخدمة
ف-٤	رئيس مكتبة	المكتبة	١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤	إعادة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة (المرشح الذي وقع عليه الاختيار رفض عرض العمل في ٨ آذار/مارس ٢٠١٥)

ثالثاً-٧ رهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ثالثاً-٥ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام في إطار الموارد من الوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد من غير الوظائف

ثالثاً-٨ يُقترح مبلغ ٤٠٠ ٣٩٧ دولار للخبراء الاستشاريين، وهو يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ١٧٩ دولار، أو ٨٢,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع الخبراء الاستشاريين في فترتي السنتين ويبين ما إذا كانت الاحتياجات متكررة أو غير متكررة.

ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
(بدولارات الولايات المتحدة)

التعليق	الاعتماد المنقح لفترة السنتين	الخبراء الاستشاريون
		الميزانية العادية
متكررة	٢٧ ٤٠٠ دولار	الخبرة الاستشارية في إطار برنامج كامل وشامل للرقابة المحاسبية: تقديم الدعم/المساعدة في استعمال برامج المحاسبة والتأهب لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
متكررة	٦٨ ٥٠٠ دولار	توفير خدمات المراجعة الداخلية للحسابات
متكررة	٨ ٢٠٠ دولار	الأمن الخارجي لمراجعة الحسابات (٦ أيام)
متكررة	٢١ ٩٠٠ دولار	مصمم تشكيلي
غير متكرر	١٢ ٣٠٠ دولار	خبير استشاري في برامج إدارة قواعد البيانات (MINISIS): المساعدة في برامج المكتبة
غير متكرر	٥ ٥٠٠ دولار	بوابة مؤمنة: الخبرة الاستشارية، بما في ذلك تدريب الموظفين
غير متكرر	٦٠ ٢٠٠ دولار	سجل الوثائق الإلكترونية ونظام الإدارة: المرحلة الثانية
	٢٠٤ ٠٠٠ دولار	المجموع الفرعي
		قرار يتعلق بالنفقات غير المنظورة
متكررة	١٣ ٨٠٠ دولار	خبراء الحالات
	١٣ ٨٠٠ دولار	المجموع الفرعي
	٢١٧ ٨٠٠ دولار	مجموع الميزانية العادية والقرار المتعلق بالنفقات غير المنظورة

الميزانية المطلوبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

التعليق	الخبراء الاستشاريون
متكررة	٦٦ ٤٠٠ دولار
متكررة	٥٣ ١٠٠ دولار
متكررة	٦٢ ٤٠٠ دولار
غير متكرر	٢٦ ٦٠٠ دولار
غير متكرر	٥٠ ٠٠٠ دولار
غير متكرر	١٥ ٤٠٠ دولار

التعليق	الخبراء الاستشاريون
غير متكرر	مشروع دمج البيانات (إدارة المشاريع الخارجية والتدريب) ٨٦ ٣٠٠ دولار
غير متكرر	تطوير تطبيقات الأجهزة المتنقلة، والتدريب ٣٧ ٢٠٠ دولار
	بمجموع فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ٣٩٧ ٤٠٠ دولار

ثالثاً-٩ تشير الفقرة ٧-١٢ من ملزمة الميزانية إلى أن المحكمة ليس لها ميزانية مخصصة تحديداً لأنشطة الرصد والتقييم وأن الاستعراضات والتقييمات الداخلية تجري بانتظام، وأحياناً بمساعدة المهنيين من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو الخبراء الاستشاريين بتكلفة رمزية أو بدون تكلفة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسارها، على سبيل المثال، أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى تقييماً استشارياً لوظيفة الشراء في المحكمة في عام ٢٠١٢ مجاناً. وفي عام ٢٠١٤ ساعد مكتب إدارة الموارد البشرية على استعراض الإطار التنظيمي للموارد البشرية للمحكمة، وتحملت المحكمة تكاليف السفر ولكنها لم تتحمل تكاليف الخدمة الاستشارية المقدمة. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه إذا تعذر على المحكمة الحصول على المساعدة في استعراض العمليات مجاناً أو بتكلفة رمزية، فإنها تلجأ إلى الحصول على الخبرة الخارجية من الشركات التجارية المتخصصة. وتشجع اللجنة الاستشارية المحكمة على مواصلة الاستفادة من الخبرات والقدرات الداخلية إلى أقصى حد ممكن.

ثالثاً-١٠ تحت بند سفر الموظفين، يقترح مبلغ قدره ٩٩ ١٠٠ دولار، يشمل مبلغ ٥١ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر أعضاء المحكمة ومبلغ ٤٧ ٥٠٠ دولار لسفر موظفي قلم المحكمة. وتعكس الموارد المقترحة زيادة قدرها ٥٠٠ دولار، أو ٠,٥ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن موارد السفر المقترحة لقلم المحكمة تغطي تكاليف سفر قلم المحكمة وغيرهم من الموظفين إلى نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام خلال أسبوع القانون الدولي. وأبلغت اللجنة أيضاً أن سفر رئيس قلم المحكمة فيما يتصل بالمحكمة وأنشطتها يُموّله عادة الكيان صاحب الدعوة أو الجهة المضييفة. كما زودت اللجنة بناءً على استفسارها، بمعلومات مفصلة عن السفر المقترح لموظفي قلم المحكمة وأعضاء المحكمة.

ثالثاً-١١ وفيما يتعلق بتأثير المعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة على الاحتياجات المتعلقة بسفر موظفي قلم المحكمة، أبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسارها أن الموارد المطلوبة لسفر الموظفين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد ظلت في المستوى نفسه الذي كانت عليه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك استناداً إلى تكاليف الرحلات

الجوية المباشرة بين أمستردام ونيويورك، كما أنه لا يمكن فيما يبدو تحقيق وفورات كبيرة باستخدام طريق غير مباشرة تُعتمد أساسا لتقدير تكاليف السفر إلى نيويورك. وترى اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى أن المعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة تنطبق على سفر موظفي قلم المحكمة، ينبغي أن يظهر تخفيض في احتياجات السفر نتيجة لتطبيق المعايير الجديدة. ولذلك فإن اللجنة توصي بخفض الموارد المقترحة لسفر الموظفين بنسبة ١٠ في المائة. وتكرر اللجنة في هذا السياق تأكيد تعليقاتها السابقة بشأن الاستخدام الحصري للموارد المخصصة للسفر (انظر A/69/787، الفقرة ٢٩). وتقدم اللجنة الاستشارية المزيد من الملاحظات بشأن السفر في الفرع دال من الفصل الأول أعلاه.

ثالثا-١٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أن مبلغ الـ ٥٠٠.٠٠٠ دولار مدرج في الاعتماد المخصص للخدمات التعاقدية لغرض الأنشطة التحضيرية لتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا)، التي تشمل الزيادة في الاحتياجات بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن خبيرا استشاريا خارجيا قدم في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، المساعدة في إجراء جرد لوظائف نظام أوموجا لتقييم تأثيره على عمليات المحكمة، إذ أنه سيتعين على المحكمة أن تقرر ما إذا كانت ستتنضم إلى مشروع أوموجا في وقت ما في عام ٢٠١٦. وكان من المتوقع إنجاز التقييم التحضيري في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، وأنه سوف يقدم صورة كاملة عن مزايا وعيوب انضمام المحكمة إلى نظام أوموجا، ومدى استعداد المحكمة لذلك والتدابير التمهيديّة التي يلزم اتخاذها، فضلا عن تحديد السيناريوهات البديلة في حالة ما إذا قررت المحكمة عدم المشاركة أو المشاركة الكاملة في نظام أوموجا، وذلك بهدف تنفيذ إجراءات قلم المحكمة المحاسبية والإدارية والتنظيمية واللوجستية آليا على النحو الملائم. وقد زودت اللجنة بتوزيع الموارد المطلوبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المتعلقة بنظام أوموجا على النحو المبين أدناه.

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٦٧ ٠٠٠ دولار	إدارة المشاريع الخارجية
٢٠٠ ٠٠٠ دولار	موحد البرمجيات والنظم (الفترة المقدرة ١٨ أسبوعا)
٣٣ ٠٠٠ دولار	صيانة البرمجيات ودعمها
٥٠٠ ٠٠٠ دولار	مجموع الاحتياجات المقدرة

ثالثاً-١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تشمل مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ دولار من أجل نظام أوموجا وأن الاحتياجات البالغة ٥٠٠.٠٠٠ دولار المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه سيلزم توفير هذه الموارد التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٩٥٠.٠٠٠ دولار بصرف النظر عن قرار المحكمة النهائي بشأن انضمامها إلى نظام أوموجا من عدمه. وترى اللجنة أن هذه التكاليف قد تفوق الفوائد الكمية لنظام أوموجا، وبالتالي فهي واثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عما توصلت إليه المحكمة بشأن قرارها في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عندما تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة. وتتوقع اللجنة أيضاً أن المحكمة ستستخدم الخبرات والقدرات الداخلية حسب الإمكان للتقليل إلى أدنى حد من تكاليف الأنشطة التحضيرية لنظام أوموجا.

ثالثاً-١٤ وتتضمن ملزمة الميزانية اعتماداً مخصصاً لمصروفات التشغيل العامة قدره ٤٢٦٠.٥٠٠ دولار، يعكس زيادة قدرها ٨٣.٨٠٠ دولار، أو ٢ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ووفقاً للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، يشمل الاعتماد مبلغاً قدره ٣٤٩٤.٥٠٠ دولار، يمثل زيادة قدرها ٦٨.٤٠٠ دولار، لاستخدام الأماكن في قصر السلام بلاهاي، وتشمل مساهمة إضافية إلى مؤسسة كارنيغي قدرها ١٨.٧٥٠ يورو في السنة من أجل استخدام حيز إضافي في قصر السلام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن المساحة الإضافية تبلغ ١٢٥ متراً مربعاً بتكلفة متوسطة قدرها ١٥٠ يورو للمتر المربع سنوياً.

ثالثاً-١٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسارها أن الموارد المخصصة لإيجار أماكن العمل في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد حسبت على أساس الإيجار الفعلي في عام ٢٠١٣ (١.٢٩٢.٥٩٥ يورو)، الذي طبقت فيه معدلات التضخم وأسعار الصرف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (في عام ٢٠١٤ بلغ معدل التضخم: ٢,٢ في المائة؛ وبلغ في عام ٢٠١٥: نسبة قدرها ٢,٤ في المائة؛ وبلغ سعر الصرف في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥: ما قدره ٠,٧٧٩). وأضيف مبلغ ٣٠.٨٠٠ يورو لفترة السنتين (حوّل إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المشار إليه أعلاه: ٠,٧٧٩) إلى الموارد المخصصة لاستئجار أماكن العمل محسوباً على النحو المذكور أعلاه، لتغطية الاحتياجات من استئجار حيز مكاتب للوظائف الإضافية الثلاث المنشأة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعد تطبيق معدل التضخم وإعادة تقدير تكاليف العملة على النحو المبين أعلاه، بلغت الاحتياجات المقدرة للاستئجار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. بدولارات الولايات المتحدة ما قدره ٣٤٧١.٨٠٠

دولار. وأبلغت اللجنة كذلك أن الموارد المخصصة في الميزانية البرنامجية المقترحة لإيجار أماكن العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد حسبت على أساس الإيجار الفعلي في عام ٢٠١٥ (٨٩٢ ٣٣٤ ١ يورو)، بالإضافة إلى مبلغ سنوي إضافي قدره ١٨ ٧٥٠ يورو، طبقت فيه معدلات التضخم وأسعار الصرف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بلغ التضخم في عام ٢٠١٦ نسبة قدرها ١,٥ في المائة؛ وبلغ سعر الصرف في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ما قدره ٠,٧٨٧). وبعد تطبيق معدل التضخم وإعادة تقدير تكاليف العملة على النحو المبين أعلاه، بلغت الاحتياجات المقدرة للاستئجار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بدولارات الولايات المتحدة ما قدره ٣ ٥١٦ ٠٠٠ دولار.

ثالثاً- ١٦ وتحت بند اللوازم والمواد، يُقترح مبلغ قدره ٧١٤ ٨٠٠ دولار، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٧٤٦ ١٠٠ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والنفقات البالغة ٤٩٤ ٢٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن جزءاً كبيراً من الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يتعلق باللوازم والمواد اللازمة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للمحكمة، والأنشطة التحضيرية الجارية في عام ٢٠١٥، وذلك حتى تُنفق ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المخصصة للوازم والمواد قبل نهاية عام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضاً أن ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المخصصتان للوازم والمواد كانتا أعلى من ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويرجع ذلك أساساً إلى الموارد الإضافية المطلوبة للاحتفال بالذكرى السبعين. وتشير اللجنة إلى أن الموارد البالغة ٢٦٥ ٩٠٠ دولار طُلبت في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المخصصة للاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين للمحكمة. وفي ذلك الوقت، لم تعرض اللجنة على الطلب وشجعت المحكمة على استخدام الموارد بحكمة (انظر A/68/7، الفقرة. ثالثاً-١٠).

ثالثاً- ١٧ رهنا بالتوصيتين الواردين في الفقرة ثالثاً-٥ وثالثاً-١١ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالموارد من غير الوظائف.

مسائل أخرى

ثالثاً- ١٨ يرد بيان تعاون المحكمة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي توفر المزيد من الخدمات الأمنية وخدمات التداول بالفيديو على أساس استرداد التكاليف، في الفقرة ٧-١٣ من ملزمة الميزانية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى حجم المحكمة، فإن بعض القدرات غير متاحة، ولذلك كان من الضروري طلب مساعدة المحكمة. وبلغ الإنفاق على المساعدة الأمنية الإضافية من المحكمة حتى الآن

ما مقداره ٢٤ ٩٠٠ دولار، بالإضافة إلى مبلغ متوقع يقدر بنحو ٨ ٠٠٠ دولار حتى نهاية عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بأخصائي التصميم التشكيلي، بلغت النفقات ما إجماليه ١٢ ٢٦٦ دولار بالإضافة إلى احتياجات متوقعة قدرها ٩ ٠٠٠ دولار حتى نهاية عام ٢٠١٥.

الباب ٨ الشؤون القانونية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٧ ٩٨٦ ٩٠٠ دولار
المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من الأمين العام	٤٩ ٥١٤ ٦٠٠ دولار
المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية	٥٠ ٨٦٩ ٩٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٧ ٧٣٩ ٨٠٠ دولار*
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٨ ٤٩٧ ٩٠٠ دولار

ملاحظة الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. (أي، قبل إعادة تقدير التكاليف).

* لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثالثاً- ١٩ تقدر موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٨، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٤٩ ٥١٤ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي بزيادة صافية قدرها ١ ٥٢٧ ٧٠٠ دولار، أو ٣,٢ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر [A/70/6 \(Sect. 8\)](#)، الجدول ٨-٣).

ثالثاً- ٢٠ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ١ ٥٢٧ ٧٠٠ دولار إلى ثلاثة عوامل مصنفة على النحو التالي:

(أ) زيادة قدرها ١ ٨٤٧ ٣٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات فيما بين العناصر المتصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي، ونشره وزيادة تفهمه عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٧/٦٩، وإعداد التقارير عن مصائد الأسماك المستدامة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٩/٦٩؛

(ب) انخفاض قدره ٣٥ ٢٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، يعكس المقترحات المتعلقة بتجميد استقدام موظفين لشغل وظائف ثابتة وتخفيضات في الموارد من غير الوظائف؛

(ج) وانخفاض قدره ٤٠٠ ٢٨٤ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (المزيد من التخفيضات) يعكس المقترحات المتعلقة بتحديد التعيين في وظائف ثابتة وتخفيضات في الموارد من غير الوظائف (انظر المرجع نفسه، الفقرات من ٨-١٤ إلى ٨-١٦ والجدول ٣-٨).

ثالثا-٢١ وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثالثا-٢٢ وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول التالي الذي يبين التصنيف حسب وجه الإنفاق لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار مكاسب الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه، والذي تلاحظ اللجنة أنه يشمل زيادات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥ الاعتماد		
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٨)	(٣٢٤,٤)	٤١ ٤٠٧,٧		الوظائف
٢٢٣,١	١١١,١	٤٩,٨		تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٠,١		التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
-	-	٥٦,٤		الخبراء الاستشاريون
-	-	١٩٩,٨		الخبراء
-	-	٢ ٥٩٠,٢		سفر الممثلين
(١٠,٠)	(٩٨,١)	٩٨٢,١		سفر الموظفين
(٠,٢)	(٤,٠)	١ ٦٥٦,٣		الخدمات التعاقدية
-	-	٢٢٧,٧		مصرفات التشغيل العامة
-	-	٣,٤		الضيافة
(٢,٣)	(٤,٢)	١٨٠,٢		اللوازم والمواد
-	-	١٨٠,٣		الأثاث والمعدات
-	-	٤٥٢,٩		المنح والتبرعات
(٠,٧)	(٣١٩,٦)	٤٧ ٩٨٦,٩		المجموع

ثالثا-٢٣ وزُودت أيضا اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بالجدول الوارد أدناه الذي يبين تفاصيل الاقتراح المقدم تحت الولايات الجديدة والتغييرات فيما بين العناصر.

(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الولايات الجديدة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٠٩/٦٩ و ١١٧/٦٩	التغييرات فيما بين العناصر	المجموع
البرنامج الفرعي ٣	١ ٨١٣ ٥٠٠	٨ ٩٠٠	١ ٨٢٢ ٤٠٠
البرنامج الفرعي ٤	٣٣ ٨٠٠	٤٢ ٤٠٠	٧٦ ٢٠٠
البرنامج الفرعي ٦	-	٦٠ ٥٠٠	٦٠ ٥٠٠
دعم البرامج	-	(١١١ ٨٠٠)	(١١١ ٨٠٠)
المجموع	١ ٨٤٧ ٣٠٠	صفر	١ ٨٤٧ ٣٠٠

ثالثاً- ٢٤ يُلخص الجدول الثالث-٢ أدناه الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك المقترحة من الأمين العام لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف التي يُتوقع أن تُموّل من مصادر مقررة أخرى أو من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول الثالث-٢

الموارد من الموظفين

الرتبة	العدد	الميزانية العادية
١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٩ ف-٥، ٢٢ ف-٤، ٢١ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر)، ٤٥ خ ع (ر أ)	١٤٥	المعمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٩ ف-٥، ٢٢ ف-٤، ٢١ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر)، ٤٥ خ ع (ر أ)	١٤٥	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ)	١١	المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٥ ف-٥، ٩ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ ع (ر أ)	١٩	الموارد المقررة الأخرى المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

تحميد تعيين الموظفين

ثالثاً-٢٥ كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ثالثاً - ٢٠ (ب) و (ج) أعلاه، اقترح الأمين العام تخفيضات في الباب ٨ تتضمن تحميد التعيين في الوظائف الثابتة في البرنامج الفرعي ٦، حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها (٧٠٠ ١٦٤ دولار) وفي عنصر الدعم البرنامجي (٧٠٠ ١٥٩ دولار) (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٨-٢١ و ٨-٢٣ و ٨-٧٩ و ٨-٨٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المقترحات المتعلقة بتحميد وظيفة مساعد قانوني على مستوى فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ٢٤ شهراً وتحميد وظيفة أمين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ٢٤ شهراً، على التوالي. وفيما يتعلق بوظيفة المساعد القانوني في البرنامج الفرعي ٦، أُبلغت اللجنة أيضاً لدى الاستفسار أن المهام تشمل المهام الإدارية، والدعم القانوني والدعم المكتبي العام، وصيانة وتحديث قواعد البيانات الداخلية وتنسيق الخدمات الإدارية. وأُبلغت اللجنة كذلك أنه يمكن توزيع الموظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) بمرونة في مختلف الأفرقة في إطار البرنامج الفرعي لتلبية الأولويات المتغيرة.

ثالثاً-٢٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد تعيين المساعد القانوني في البرنامج الفرعي ٦ والأمين في إطار عنصر دعم البرامج المشار إليهما أعلاه في الوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ٢٤ شهراً، والتخفيضات ذات الصلة في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أيضاً تعديل أي موارد غير ذات صلة بالوظائف وفقاً لذلك.

الوظائف الشاغرة

ثالثاً-٢٧ زُودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بالجدول التالي الذي يبين حالة استقدام موظفين لملء الوظائف الشاغرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويبين الجدول أيضاً أنه لم تشغر وظائف لمدة سنتين أو أكثر.

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي للشغور	حالة التوظيف الراهنة
ف-٢/١	مساعد قانوني	البرنامج الفرعي ٢: الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	١٨ آذار/مارس ٢٠١٥	المشغولة في ٤ أيار/مايو

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي للشغور	حالة التوظيف الراهنة
ف-٣	محرر	البرنامج الفرعي ٦: حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها	٧ آذار/مارس ٢٠١٥	المرشحون قيد الاستعراض
ف-٥	موظف تنفيذي	دعم البرامج	٩ آذار/مارس ٢٠١٥	الإلحاق بالخدمة

ثالثاً-٢٨ رهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ثالثاً-٢٦ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالموارد من الوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد من غير الوظائف

ثالثاً-٢٩ تحت بند أجهزة تقرير السياسات، تُقترح موارد من غير الوظائف قدرها ٢ ٨٦٣ ٩٠٠ دولار للجنة القانون الدولي. ويذكر أنه ابتداء من عام ٢٠٠٠، وحسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة، تعقد اللجنة دورات سنوية مجزأة لفترة تصل في مجموعها إلى ١٢ أسبوعاً (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨-٣٢ والجدول ٨-٨). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المدة التي تستغرقها اجتماعات لجنة القانون الدولي ستقررهما اللجنة في آب/أغسطس عام ٢٠١٥، وفي آب/أغسطس ٢٠١٦ على التوالي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن مكتب الشؤون القانونية ملتزم بضمان تغطية تكاليف السفر والإقامة ذات الصلة بالاجتماعات والتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل اللجنة. وتثق اللجنة في أن يكفل الأمين العام توفير الموارد الكافية لدعم اجتماعات لجنة القانون الدولي ما دامت منعقدة وذلك على مدى فترة يصل مجموعها إلى ١٢ أسبوعاً حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة، ضمن الاعتمادات المقترحة للباب ٨.

ثالثاً-٣٠ وتشير الفقرة ٨-٦١ من ملزمة الميزانية إلى أن هذه الزيادة البالغة ٨٠٠ ٨١٧ ١ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣ تعزى أساساً إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٩ المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الأمر الذي سيتطلب '١' تنظيم دورة دراسية إقليمية واحدة كل سنة لكل من أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع منح ما لا يقل عن ٢٠ زمالة؛ و '٢' مواصلة تطوير سلسلة المحاضرات في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن تكاليف تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث ستبلغ ٩٠٠ ٢٨٨ ١ دولار لفترة السنتين، أو ٤٥٠ ٦٤٤ دولاراً في السنة، ويشمل ذلك مبلغ ٣٥٠ ٢١٨ دولاراً للدورة الدراسية

الإقليمية لأفريقيا، و ٣٥٠ ٢١٠ دولارا للدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، و ٧٥٠ ٢١٥ دولارا للدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثالثا-٣١ وأبلغت أيضا اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن بعض الدورات الدراسية الإقليمية استفاد من المساهمات العينية المقدمة من البلدان المضيفة والشركاء المحليين، بما في ذلك توفير مكان للتدريب، وخدمات المؤتمرات والخدمات الإدارية. وأبلغت اللجنة على وجه الخصوص أن خدمات المؤتمرات للدورات الدراسية الإقليمية لكل من آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستقدم في شكل خدمات عينية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه المساهمات العينية لا تنعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. وترى اللجنة أن المساهمات العينية ينبغي أن تُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة من أجل تقديم صورة كاملة عن الموارد في كل باب وبالتالي فهي تشجع الأمين العام على أن يكفل أن الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة تتضمن مثل هذه المعلومات.

ثالثا-٣٢ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد ستغطي تكاليف تقديم ٢٠ زمالة لمحامين من البلدان النامية لحضور الدورات التدريبية، التي يمكن أن يصل عدد المشاركين فيها إلى ٣٠ مشاركا. وأبلغت اللجنة أيضا أن الدورات التدريبية نُظمت باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، حسب الاحتياجات اللغوية للمحامين المشاركين في الدورة التدريبية: جرت الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ باللغة الإنكليزية؛ وستجرى أيضا الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باللغة الإنكليزية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المشاركين من بلدان المنطقة؛ أما الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا فقد سبق أن أجريت باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. وترى اللجنة الاستشارية أنه، بالإضافة إلى الإنكليزية والفرنسية، ينبغي بذل الجهود حتى يتسنى أيضا عقد الدورات بلغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى حسب حاجة كل منطقة.

ثالثا-٣٣ وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن المساهمات التقديرية من المصادر الخارجة عن الميزانية المقدمة للمكتبة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغت ٦٠٠ ٩٤ دولارا، بالإضافة إلى المساهمات المقدمة في السنوات السابقة على النحو المبين في الجدول أدناه:

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥ (المبالغ الفعلية والتبرعات المعلنة)
٢٥٧.٠٧٨	١٧١.٥٨٦	١١٣.٧٥٠	٩٩.٢١٥

ثالثاً-٣٤ رهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ثالثاً-٢٦ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالموارد من غير الوظائف.

ملاحظات وتوصيات عامة

ثالثاً-٣٥ تحت بند "التوجه العام" في ملزمة الميزانية، يحدد الأمين العام ولاية البرنامج ومسؤولياته ومهامه، بما في ذلك بيان البرامج الفرعية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوجه العام غير متماس تماماً مع الخطة البرنامجية والألويات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/69/6/Rev.1). وعلى سبيل المثال، يختلف وصف البرنامج الفرعي ٣ في ملزمة الميزانية عن وصف البرنامج الفرعي نفسه في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٦٩/٥٨، أن تكون السرود البرنامجية في ملزمات الميزانية البرنامجية مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين. وتشير اللجنة أيضاً إلى أنها أثارَت هذه المسألة سابقاً في سياق تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7)، الفقرتان ٥١ و ٥٢). وتؤكد اللجنة الاستشارية أن السرود البرنامجية في ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تكون مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨.

الجزء الرابع التعاون الدولي من أجل التنمية

الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	١٦٣ ٧٨٩ ٠٠٠ دولار
مقترحات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مقدمة من الأمين العام	١٧٠ ٥٧٨ ٥٠٠ دولار
مقترحات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة الاحتساب	
الأولية للتكلفة	١٧٥ ٨٠٦ ٧٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	١٥٠ ١٦٥ ١٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير مدرجة بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة احتساب التكلفة)، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

رابعا-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام لأغراض الباب ٩ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وقبل إعادة احتساب التكلفة، ١٧٠ ٥٧٨ ٥٠٠ دولار، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٦ ٧٨٩ ٥٠٠ دولار، أو ما نسبته ٤,١ في المائة، بالمقارنة بالمخصصات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/6 (Sect.9)، الجدول ٩-٣).

رابعا-٢ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ٦ ٧٨٩ ٥٠٠ دولار إلى أربعة عوامل، تفصيلها على النحو التالي (المرجع السابق، الفقرات من ٩-١١ إلى ٩-١٤):

(أ) نقص قدره ٥ ٥٠٢ ٩٠٠ دولار في إطار التعديلات التقنية، يعكس شطب احتياجات غير متكررة تتصل بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدعم المقدم إلى المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ و ٢٠٧/٦٧، على التوالي؛

(ب) زيادة قدرها ١٣ ٣٥٧ ٦٠٠ دولار لدعم الولايات الجديدة المتصلة بما يلي: (١) مساهمة الأمانة العامة في نظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة (١٣ مليون دولار)، وفقاً للجزء السادس من قرار الجمعية ٢٦٢/٦٩؛ (٢) إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٤ (٣٥٧ ٦٠٠ دولار)، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٩/١٥ المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر

الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(ج) نقص قدره ٢٣٢ ٣٠٠ دولار يعكس تغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (وفورات الكفاءة) في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف (١٥٩ ٩٠٠ دولار) والموارد غير المتعلقة بالوظائف (٧٢ ٤٠٠ دولار). ويعكس الانخفاض في الموارد المتعلقة بالوظائف مقترحات لتجميد التعيين في وظائف ثابتة. وتتصل الاحتياجات المخفّضة في الموارد غير المتعلقة بالوظائف ببنود الاتصالات، والخدمات التعاقدية، والأثاث والمعدات، ومعدات التشغيل الآلي للمكاتب؛

(د) نقص قدرة ٨٣٢ ٩٠٠ دولار يعكس التغيرات في الموارد وفقا لقرار الجمعية ٦٩/٢٦٤ (تخفيضات أخرى) في إطار الاحتياجات المتعلقة بالوظائف (٥٨٣ ٣٠٠ دولار) والاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف (٢٤٩ ٦٠٠ دولار). ويعكس التخفيض البالغ ٥٨٣ ٣٠٠ دولار في الموارد المتعلقة بالوظائف الإلغاء المقترح لوظيفتين إحداهما برتبة ف-٥ في البرنامج الفرعي ٣ (٤١٨ ٦٠٠ دولار) والأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في البرنامج الفرعي ٤ (١٦٤ ٧٠٠ دولار). ويتصل التخفيض البالغ ٢٤٩ ٦٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف بسفر الموظفين أساسا وهو يأخذ في حسابه الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، ووفورات إضافية تتعلق بالكفاءة تعتمد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحقيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعا-٣ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

رابعا-٤ ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين تفاصيل التغييرات في الموارد الموحدة، حسب وجه الإنفاق، على النحو المقترح في وفورات الكفاءة المذكورة أعلاه، وكذلك تخفيضات أخرى تشمل، حسبما تلاحظه اللجنة، زيادات في تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧			
وجه الإنفاق	مخصصات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	المبلغ	النسبة المئوية
الوظائف	١٤١ ٤٢١,٩	(٧٤٣,٢)	(٠,٥)
تكاليف الموظفين الأخرى	٥٩٠٧,٣	٣٠,٠	٠,٥
الخبراء الاستشاريون	٢ ١٥٢,٨	(٢٦,٣)	(١,٢)
الخبراء	٢ ٩١٤,١	-	-
سفر الممثلين	٣ ٤٠٥,٣	-	-
سفر الموظفين	٢ ١٩٠,٦	(١٩٤,١)	*(٨,٩)
الخدمات التعاقدية	٣ ٠٩٩,٤	(٥٣,٧)	(١,٧)
مصرفوات التشغيل العامة	١ ٠٣٨,٦	(٢٨,٧)	(٢,٨)
الضيافة	٢٣,٤	-	-
اللوازم والمواد	٣٢٤,٠	-	-
الأثاث والمعدات	٧٨١,٩	(٤٩,٢)	(٦,٣)
المنح والمساهمات	٥٢٩,٧	-	-
المجموع	١٦٣ ٧٨٩,٠	(١ ٠٦٥,٢)	(٠,٧)

* يعكس تخفيضاً بنسبة ١٠ في المائة طُبِّق على الاعتمادات المنقحة مخصوماً منه التعديلات الفنية واستثناءات أخرى معينة.

رابعا-٥ وكما ورد في الفقرة ٩-١٥ من ملزمة الميزانية، تُستكمل موارد الميزانية العادية تحت هذا الباب بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية من المتوقع أن تبلغ ١٠٠ ١٦٥ ١٥٠ دولار، مما يغطي أنشطة التعاون الفني والتقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وأفرقة الخبراء والسفر والخدمات الاستشارية التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية.

رابعا-٦ ويوجز الجدول رابعا-١ ووظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يبين الجدول الوظائف الخارجة عن الميزانية والمتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول رابعا-١
الموارد من الموظفين

رتبة	عدد
١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٩ مد-٢، ٣١ مد-١، ٦٤ ف-٥، ٨٧ ف-٤، ٦٤ ف-٣، ٤٣ ف-١/٢، ٣٣ خ ع (ر)، ١٦١ خ ع (ر أ)	٤٩٥
١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٩ مد-٢، ٣١ مد-١، ٦٣ ف-٥، ٨٨ ف-٤، ٦٤ ف-٣، ٤٣ ف-١/٢، ٣٣ خ ع (ر)، ١٦٠ خ ع (ر أ)	٤٩٤
١ ف-٤ تحت البرنامج الفرعي ٣	١
١ ف-٥ تحت البرنامج الفرعي ٣ و ١ خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٤	٢
٢ مد-١، ٦٣ ف-٥، ١٢ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر)، ١٦ خ ع (ر أ)	٣٨
	الموارد الخارجة عن الميزانية عن المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

رابعا-٧ يقترح الأمين العام ما مجموعة ٤٩٤ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مما يمثل تخفيضا صافيا قدره وظيفة واحدة بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول رابعا-١)، مما يشمل تغييرات في ملاك الموظفين مبينة في الفقرات التالية.

وظيفة جديدة

رابعا-٨ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٣، في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتنفيذ القرار ١٥/٦٩ بشأن "مسار ساموا". ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظيفة ستركز على تقديم الدعم لمتابعة وتنفيذ مسار ساموا، لا سيما فيما يتعلق بوضع غايات ومؤشرات التنفيذ الملائمة، مع التركيز على البيانات والإبلاغ المستند إلى الأدلة وضمان التفاعل بين العلم والسياسات. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة الجديدة التي يقترحها الأمين العام.

إلغاء وظائف

رابعا-٩ وكما هو مبين في الفقرة رابعا-٢ (د) أعلاه، يقترح الأمين العام إلغاء الوظائف التالية تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الأخرى):

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٥ في إطار البرنامج الفرعي ٣. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن اقتراح إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ في البرنامج الفرعي ٣ يراعي أن الترتيبات وُضعت لنقل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أحد الفروع الفنية، وهو فرع الدول النامية الجزرية الصغيرة والمحيطات والمناخ، الذي يرأسه موظف برتبة مد-١، بغية إعطاء هذه الدول مستوى أعلى من التمثيل. وأوضح أن هذا الترتيب، الذي سيمكن رئيس الفرع برتبة د-١ من الاضطلاع بمسؤوليات تنسيق مهام الوحدة بدعم من موارد الموظفين المتاحة داخل الفرع، مما وفر ضماناً أفضل لتنفيذ مسار ساموا. كما أوضح أن اقتراح إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٤ (انظر الفقرة رابعا-٨) مقدم في إطار ذلك الترتيب؛

(ب) وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٤.

رابعا-١٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين الجديدتين اللتين يقترحهما الأمين العام.

تحميد وظيفة

رابعا-١١ كما هو مبين في الفقرة رابعا-٢ (ج) أعلاه، اقترح الأمين العام تخفيضات في الباب ٩ تشمل تحميد التعيين في وظائف ثابتة (١٥٩ ٩٠٠ دولار) (ال فقرات ٩-٨ و ٩-٩ و ١٤-٩ و ١٢٣-٩). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد حدد تحميد التعيين في وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وهي وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية في المكتب التنفيذي في إطار عنصر دعم البرامج، لمدة ٢٤ شهراً. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد التعيين في الوظيفة المذكورة أعلاه للمدة المبينة، وعلى ما يتصل بذلك من تخفيضات تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي تعديل أية موارد غير متعلقة بالوظائف تتصل بذلك.

وظائف شاغرة

رابعا-١٢ بناء على طلبها، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تبين أنه، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ما مجموعه ٤٦ وظيفة شاغرة في إطار الباب ٩ من الميزانية (٣ مد-١، ٣ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٨ ف-٢/١، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وزُودت اللجنة، بناء على طلبها، بمعلومات مستكملة عن حالة التوظيف في تلك الوظائف حتى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، مما أظهر أن تم ملء ١٥ وظيفة، وهناكوظيفتان قيد الاستعراض لدى هيئات

الاستعراض المركزية، في حين أن هناك ٩ وظائف مدرجة تحت ”مرشحين قيد الاستعراض“، وقد أعلن عن اثنتين، وسيجري الإعلان عن اثنتين أخريين قريباً، واعتبرت ١٦ وظيفة شاغرة بصورة مؤقتة.

رابعا-١٣ ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، هناك وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية من الرتبة ف-٣ شاغرة منذ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وهي مدرجة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تحت ”المرشحين قيد الاستعراض“. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن الوظيفة كانت قد أعلن عنها في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، ولكن نظراً لغياب المسؤول المؤقت ومن ثم استقالة رئيس الفرع، لم تتابع عملية التوظيف حتى نهايتها. كما أُبلغت اللجنة أنه بعد تولي الرئيس الجديد للفرع مهام منصبه في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، يجري الآن اتخاذ التدابير اللازمة لتتبع توصيف الوظيفة بهدف استئناف عملية التوظيف. وأبلغت اللجنة أيضاً أن الوظيفة، وفقاً للتوصيف المنقح، ستقدم الدعم إلى المنتدى المنشأ حديثاً والمعني بتمويل التنمية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في فرع أنشطة إشراك أصحاب المصلحة المتعددين والتواصل معهم، لدى مكتب تمويل التنمية.

رابعا-١٤ على الرغم من التبرير المقدم من الأمين العام للإبقاء على الوظيفة، فإن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء طول الوقت الذي ظلت الوظيفة شاغرة فيه، وهي ترى أن غياب رئيس الفرع ليس سبباً مقبولاً لهذا التأخر الطويل في إتمام عملية التوظيف. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة رأيها القائل، إنه كسياسة عامة، فإن استمرار احتياجات الوظائف التي بقيت شاغرة لفترة سنتين أو أكثر ينبغي أن يخضع للاستعراض، كما ينبغي تقديم التبريرات بشأن الإبقاء على تلك الوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة. أما إذا لم يتم ذلك فإنه ينبغي تقديم اقتراح بإلغائها (A/68/7، الفصل الأول، الفقرة ١٠٧). وتتوقع اللجنة أن يتم ملء الوظيفة بسرعة، وهي تثق في أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن حالة التوظيف لهذه الوظيفة إلى الجمعية العامة عند نظرها في الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا-١٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف، رهناً بتوصية اللجنة الواردة في الفقرة رابعا- ١١ أعلاه.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٦ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف والبالغة ٢٠٠ ٥٤٢ ٢٩ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، زيادة قدرها ١٠٠ ١٧٥ ٧ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وكما هو مبين في الفقرة رابعا-٢ أعلاه، فإن الزيادة المقترحة في الموارد غير المتعلقة بالوظائف نتجت بشكل رئيسي عن الولايات الجديدة المتصلة بإسهام الأمانة العامة في نظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة، يقابلها جزئيا إلغاء احتياجات غير متكررة وتخفيض في الموارد وفقا لتنفيذ الأمين العام لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

الخبراء الاستشاريون

رابعا-١٧ وفقا للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فإن النفقات الفعلية تحت بند الخبراء الاستشاريين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، بلغت ١٠٠ ٨٤١ دولار، أو ٣٩ في المائة من الاعتماد المرصود للفترة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن نمط الإنفاق الحالي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يعكس توقيت تنفيذ أنشطة الخبراء الاستشاريين، وأن الموارد المعتمدة ستُستخدم جميعها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ولدى متابعة الاستفسار حول نوع الدراية المتخصصة التي اقترح لها مبلغ ٦٠٠ ١٣١ دولار تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، زُودت اللجنة بقائمة مجالات مواضيعية عريضة، من قبيل الحد من الفقر والاستدامة البيئية، ستغطيها الخدمات الاستشارية. كذلك فإن اللجنة تلاحظ من المعلومات التكميلية المقدمة أن بعض الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين في إطار البرنامج الفرعي ١ لم تقدم في تفاصيل كافية، وهي تشمل اعتماد مبلغ ١٠٠ ١٥ دولار لحلقة عمل عن التقييم الذاتي لمكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه. وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين ينبغي أن تقدم في تفاصيل كافية لتيسير نظر الجمعية العامة فيها. وعلاوة على ذلك، فإنها ترى أن الإدارة لديها قدرة داخلية كافية للاضطلاع بأنشطة مثل التقييم الذاتي دون الاضطرار إلى الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بتخفيض قدرة ٥ في المائة في مستوى الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٩ (انظر أيضا الفصل الأول، الفرع دال، أعلاه).

الدعم المقدم من الأمانة العامة إلى نظام المنسقين المقيمين

رابعا- ١٨ تشمل الموارد المطلوبة تحت الباب ٩ تخصيص مبلغ ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للدعم المقدم من الأمانة العامة إلى نظام المنسقين المقيمين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الوارد بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة نتيجة لقرارات ومقررات اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي أثناء دورته لعام ٢٠١٤ (A/69/535). ويشير الأمين العام في الفقرة ٩-١٣٣ في ملزمة الميزانية إلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وبعد إجراء مشاورات ضمن المجموعة وكذلك مع شبكة المالية والميزانية في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، اتفقت على صيغة لتقاسم التكاليف تستند إلى حجم كل وكالة (مستوى الإنفاق وعدد الموظفين)، وتركيزها البرنامجي ومستوى استعانتها بنظام المنسقين المقيمين. كما تشير الفقرة ٩-١٣٦ من ملزمة الميزانية إلى أن تمويل نظام المنسقين المقيمين على أساس اقتسام التكاليف، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يقدر بمبلغ ١٢٤ مليون دولار سنوياً، مع زيادة قدرها ٣,٥ في المائة ستطراً في عام ٢٠١٧ على التكاليف التقديرية للموظفين. كما أشير إلى أن مبلغ ١٢٤ مليون دولار سيضم أموال "العمود الفقري" البالغة ٨٨ مليون دولار^(٩) والمقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين أن مبلغ ٣٦ مليون دولار المتبقي سيخضع للتقاسم فيما بين المنظمات الأعضاء الـ ١٨ في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١٠). ووفقاً للأمين العام، فقد تم تحديد النصيب الإلزامي النهائي الذي يقع على عاتق الأمانة العامة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ١٣ ٣٩١ ٠١٨ دولاراً الذي يغطي جميع الإدارات والمكاتب والبرامج التابعة للأمانة العامة، وعددها ١٩، وهي

(٩) زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشير إلى أن أموال "العمود الفقري" البالغة ٨٨ مليون دولار لنظام المنسقين المقيمين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية تشمل التمويل الكامل لوظائف المنسقين المقيمين، والهياكل الأساسية الرئيسية لمكاتب المنسقين المقيمين والقدرات الأساسية للتنسيق وإدارة المعرفة والدعوة. ويشمل المبلغ ٣٢ مليون دولار تحت العنصر البرنامجي من الميزانية المتكاملة و ١٤٤,٣ مليون دولار في إطار العنصر المؤسسي لتلك الميزانية.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام.

كيانات تتلقى التمويل من الميزانية العادية وتنتمي للمجموعة الإنمائية إما كأعضاء أو كمراقبين.

رابعا- ١٩ ووفقا للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة، تقوم صيغة تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على عوامل التكلفة الثلاث التالية:

(أ) الرسم السنوي الأساسي - يفرض على كل من الأعضاء رسم سنوي أساسي إلزامي وذلك على أساس نفقات العضو السنوية. ويفرض على الأعضاء/الكيانات غير المقيمة لدى المجموعة الإنمائية والتي تعتبر صغيرة وغير تشغيلية رسم موحد قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛ أما الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية التي لا تتجاوز نفقاتها السنوية مبلغ ٥٠٠ مليون فإن كلاً منها يساهم بمبلغ ١٧٥ ٠٠٠ دولار؛ وأما الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية والتي تزيد نفقاتها السنوية على ٥٠٠ مليون دولار فإن كلاً منها يساهم بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار. وعلى هذا الأساس، فإن النصيب المفروض كرسوم سنوي على الأمانة العامة يبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار وهو يغطي جميع الإدارات/الكيانات المشاركة والبالغ عددها ١٩؛

(ب) حجم الكيان من حيث النفقات ومستوى ملاك الموظفين - أرقام النفقات لجميع الكيانات مستمدة من الجدول ٣ من التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين عن الحالة المتعلقة بالميزانية والمالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/69/305)، بعد استبعاد المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام، وباستخدام متوسط سنتين. أما حجم الكيان فهو مستمد من الجدول ١-ألف من تقرير إحصاءات الموظفين الصادر عن مجلس الرؤساء التنفيذيين (CEB/2014/HLCM/HR/21)؛

(ج) حجم العمل - يحسب حجم العمل على أساس عدد أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي يشارك فيها كل من الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية. ووفقا للمعلومات المقدمة، تتبع المجموعة هذه الأرقام وتقدمها للأعضاء في سياق ممارسة تقاسم التكاليف. وتبين المعلومات أيضا أن عدد الأطر التي يرتبط بها كل من كيانات الأمانة العامة خلال عام ٢٠١٣ كان ٣١٨ إطاراً، وهي موزعة على النحو التالي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٣)، إدارة شؤون الإعلام (١٤)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢١)، اللجان الإقليمية (٣٤)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (٦٣)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٦٤)، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٥٦)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الأمم المتحدة للبيئة) (٦٣).

رابعا-٢٠ كما تشمل المعلومات التكميلية جداول تبين تخصيص احتياجات التمويل التقديرية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فيما بين الأعضاء الـ ١٨ المشتركين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفقا لصيغة تقاسم التكاليف الواردة أعلاه. وترد المعلومات في الجدول رابعا-٢ أدناه.

الجدول رابعا-٢

نصيب كل من أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

العضو	حجم الكيان				الرسوم السنوي الأساسي	النقبات (باستثناء النفقات الإنسانية)	عدد الموظفين (باستثناء موظفي المساعدة الإنسانية)	حجم العمل (أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)	الحصة من المجموع (النسب المئوية)
	المنافع (النسب المئوية)	المساهمات	المساهمات	المساهمات					
٢٠١٦									
الأمانة العامة	٣٥٠.٠٠٠	١٦٧٨٧٨٩	١٥١٩٧٣٠	٢٩٨٧١٣٤	١٨,١٨	٦٥٣٥٦٥٣			
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٧٥.٠٠٠	٨٢٣١٢	١٤٥٦٣٣	٨٧٣٥٩٦	٣,٥٥	١٢٧٦٥٤١			
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٥٠.٠٠٠	١٣١٢٠٥	٧٣٨٦٣	٣٠٠٥٩٢	٢,٣٨	٨٥٥٦٦٠			
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٧٥.٠٠٠	١٠٠٢٥٣	١١٧٥٠٢	٨٨٢٩٨٩	٣,٥٥	١٢٧٥٧٤٤			
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٥٠.٠٠٠	٢١٠٣١٥٦	١٣٦٠٠٣١	١١٤٦٠٠٧	١٣,٨٠	٤٩٥٩١٩٤			
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٥٠.٠٠٠	٣٤٥٦٩٤	٣٨٦٠٤٦	١١٤٦٠٠٧	٦,٢٠	٢٢٢٧٧٤٧			
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٥٠.٠٠٠	-	-	٨٥٤٨٠٩	٣,٣٥	١٢٠٤٨٠٩			
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٣٥٠.٠٠٠	١١٧٦٥٥٥	١٣٣٩٦٤٣	١١٤٦٠٠٧	١١,١٦	٤٠١٢٢٠٥			
برنامج الأغذية العالمي	٣٥٠.٠٠٠	١٧٦٠٤٣	٨٩٠١٩	٧٩٨٤٤٨	٣,٩٣	١٤١٣٥١٠			
منظمة التنمية والزراعة للأمم المتحدة	٣٥٠.٠٠٠	٣٧٩٧٢١	٤٨٩٧٨٧	١٠٥٢٠٧٢	٦,٣٢	٢٢٧١٥٨٠			
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٧٥.٠٠٠	٧٤٨٠٥	١١٠٣٦١	٣٣٨١٦٦	١,٩٤	٦٩٨٣٣٢			
منظمة العمل الدولية	٣٥٠.٠٠٠	٢٧١٣٠٩	٤٩٤٨٩١	٩٨٦٣١٨	٥,٨٥	٢١٠٢٥١٨			
الاتحاد الدولي للاتصالات	١٠٠.٠٠٠	-	-	-	٠,٢٨	١٠٠.٠٠٠			
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٣٥٠.٠٠٠	٣٢٤٨٣٨	٤٤١٠٠٩	١٠٥٢٠٧٢	٦,٠٣	٢١٦٧٩١٩			
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١٧٥.٠٠٠	١٢٩٥٥٥	١٣٣٥١٥	٨٣٦٠٢٢	٣,٥٤	١٢٧٤٠٩٢			
منظمة السياحة العالمية	١٠٠.٠٠٠	-	-	-	٠,٢٨	١٠٠.٠٠٠			
منظمة الصحة العالمية	٣٥٠.٠٠٠	٧٩٨٨٨٦	١٠٧٢٠٩٥	١١٤٦٠٠٧	٩,٣٧	٣٣٦٦٩٨٨			
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	١٠٠.٠٠٠	-	-	-	٠,٢٨	١٠٠.٠٠٠			
المجموع	٤٨٥٠.٠٠٠	٧٧٧٣١٢١	٧٧٧٣١٢٥	١٥٥٤٦٢٤٦	١٠٠	٣٥٩٤٢٤٩٢			

الكيان العضو	الرسوم السنوي الأساسي	حجم الكيان		الحصة من المجموع (النسب المئوية)
		النققات (باستثناء النفقات الإنسانية)	عدد الموظفين (باستثناء موظفي المساعدة الإنسانية)	
		حجم العمل (أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)	حجم العمل (أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)	مجموع المساهمات
٢٠١٧				
الأمانة العامة	٣٥٠.٠٠٠	١٧٤٦٧١٢	١٥٨١٢١٧,٢٢	١٨,٢٤
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٧٥.٠٠٠	٨٥٦٤٣	١٥١٥٢٤,٨٧	٣,٥٥
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٥٠.٠٠٠	١٣٦٥١٤	٧٦٨٥١,٤٧	٢,٣٦
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٧٥.٠٠٠	١٠٤٣١٠	١٢٢٢٥٥,٥٨	٣,٥٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٥٠.٠٠٠	٢١٨٨٢٤٩	١٤١٥٠٥٧,٧٠	١٣,٨٣
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٥٠.٠٠٠	٣٥٩٦٨١	٤٠١٦٦٤,٧٥	٦,١٩
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٥٠.٠٠٠	-	-	٣,٣٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٣٥٠.٠٠٠	١٢٢٤١٥٧	١٣٩٣٨٤٤,٢٦	١١,١٨
برنامج الأغذية العالمي	٣٥٠.٠٠٠	١٨٣١٦٦	٩٢٦٢٠,٣٩	٣,٩٢
منظمة التنمية والزراعة للأمم المتحدة	٣٥٠.٠٠٠	٣٩٥٠٨٤	٥٠٩٦٠٣,٣٤	٦,٣٢
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٧٥.٠٠٠	٧٧٨٣١	١١٤٨٢٥,٦٨	١,٩٣
منظمة العمل الدولية	٣٥٠.٠٠٠	٢٨٢٢٨٦	٥١٤٩١٤,٣٩	٥,٨٤
الاتحاد الدولي للاتصالات	١٠٠.٠٠٠	-	-	٠,٢٧
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٣٥٠.٠٠٠	٣٣٧٩٨١	٤٥٨٨٥٢,٤٤	٦,٠٣
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١٧٥.٠٠٠	١٣٤٧٩٧	١٣٨٩١٦,٥٦	٣,٥٤
منظمة السياحة العالمية	١٠٠.٠٠٠	-	-	٠,٢٧
منظمة الصحة العالمية	٣٥٠.٠٠٠	٨٣١٢٠٩	١١١٥٤٧١,٨٥	٩,٣٨
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	١٠٠.٠٠٠	-	-	٠,٢٧
المجموع	٤٨٥٠.٠٠٠	٨٠٨٧٦٢٠	٨٠٨٧٦٢١	١٠٠

رابعاً- ٢١ وبناء على طلبها، زُودت اللجنة الاستشارية بنسخ من الوثيقتين التاليتين:

(أ) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استعراض طرائق التمويل لدعم نظام المنسقين المقيمين، مذكرة موجزة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣؛ (ب) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين، الصيغة التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين. وترد الوثيقتان في المرفقين العاشر والحادي عشر من هذا التقرير.

رابعاً- ٢٢ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في قراره ٧/٢٠١١، إلى إجراء استعراض لطرائق التمويل القائمة دعماً لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الترتيبات المناسبة لتقاسم الأعباء، وإلى أن الجمعية العامة طلبت من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في قرارها ٢٢٦/٦٧، تقديم مقترحات محددة بشأن طرائق تمويل النظام المذكور لكي ينظر فيها المجلس والجمعية في عام ٢٠١٣. وقد أُفيدت اللجنة بأن المجموعة الإنمائية شرعت، استجابة لهذين القرارين، في إجراء استعراض تشاوري متعمق أسفر عن صيغة لتقاسم التكاليف عُرضت على المجلس في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/2013/94. وفي القرار ٥/٢٠١٣، طلب المجلس إلى مجالس إدارة الكيانات المشاركة في المجموعة أن تنظر في التوصية المتعلقة بوضع ترتيب لتقاسم التكاليف وأن تنفذها في عام ٢٠١٤ في حالة الموافقة عليها. وأُفيدت اللجنة أيضاً بأن ترتيب تقاسم التكاليف دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وجرى تطبيقه في ١٣٤ بلداً وآلية من آليات التنسيق الإقليمي والعالمي. وعلمت اللجنة أن التكلفة الإجمالية لعام ٢٠١٤ قُدرت بما يبلغه ١٢١ مليون دولار، وبأنها ستعلو إلى ١٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٦ استناداً إلى توقعات تنبئ بحدوث زيادة سنوية في تكاليف الموظفين مقدارها ٣,٥ في المائة.

رابعاً- ٢٣ وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أنها لاحظت، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المعقودة عام ٢٠١٤ (A/69/535)، أن المجلس طلب إلى الكيانات المشاركة الحصول على موافقة مجالس إدارتها على اتفاق تقاسم التكاليف. وفي ذلك الصدد، أكدت اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/69/609 أن الجمعية العامة لم تنظر بعد في ترتيب تقاسم التكاليف فيما يتعلّق بنظام المنسقين المقيمين ولا في مساهمة الأمم المتحدة ذات الصلة. كما طلبت اللجنة أن تكون الاحتياجات الإضافية من الموارد ذات الصلة بحصة الأمم المتحدة في تمويل نظام المنسقين المقيمين، التي تُقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها، مشفوعةً بترتيب تقاسم التكاليف المقترح. وتنوه اللجنة كذلك بأن الجمعية العامة أشارت في الفقرة ٣ من الفرع السادس من قرارها ٢٦٢/٦٩ إلى الفقرة ٩ من تقرير اللجنة السالف الذكر وأعلنت أنها تتطلع إلى تلقي جميع المعلومات اللازمة عن الاحتياجات من الموارد ذات الصلة بحصة الأمم المتحدة في هذا الترتيب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعاً- ٢٤ وقد استفسرت اللجنة الاستشارية عن كيفية حساب التقديرات الإجمالية من الموارد اللازمة لعام ٢٠١٦ وتحديد ما يبلغ ١٢٤ مليون دولار، ولكنها لم تتلقَ رداً مرضياً. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنها لم تحصل على معلومات كافية لا عن الأساس الذي تستند إليه التقديرات الإجمالية للموارد المطلوبة لعام ٢٠١٦ والبالغة ١٢٤ مليون دولار أو التقديرات المتعلقة بعام ٢٠١٧، ولا عن طريقة تطبيق صيغة تقاسم التكاليف. بل إنه لا توجد إشارة واضحة تبين فئات المصروفات التي يشملها ترتيب تقاسم التكاليف. فقد أُفيدت اللجنة عند الاستفسار بأن تكاليف المنسقين المقيمين على سبيل المثال لم تؤخذ في الحسبان في صيغة تقاسم التكاليف. وتتساءل اللجنة، في جملة أمور، عن الطرائق العملية لتحديد العوامل المختلفة المتضمنة في صيغة تقاسم التكاليف وعن الأساس المستند إليه في تحديد سعر الخصم المطبق على بعض المنظمات وماهية طرائق الإبلاغ المالي وآليات الرقابة المتوخى اعتمادها.

رابعاً- ٢٥ وتلقت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، معلومات تفيد بأن التوصيات التي اتفقت عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٣ شملت تسوية سنوية لمعدل التضخم فيما يتصل بالتكاليف التقديرية لعام ٢٠١٤ البالغة ١٢١ مليون دولار. وفيما يتعلق بنسبة الزيادة السنوية البالغة ٣,٥ في المائة والمدرجة في التقديرات الخاصة بعام ٢٠١٧ لتغطية الزيادة في تكاليف الموظفين، تلاحظ اللجنة أن أي تغييرات في تكاليف الموظفين ينبغي أن تُعرض على الجمعية العامة للموافقة عليها بناءً على توصية من لجنة الخدمة المدنية الدولية وقد درجت العادة على أخذها في الحسبان في سياق عملية إعادة تقدير تكاليف الميزانية. ولذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن تعديل تقديرات الموارد من أجل تغطية الزيادة السنوية في تكاليف الموظفين لا يتسق مع منهجية الميزنة المعمول بها في الأمانة العامة.

رابعاً- ٢٦ وبالاطلاع على الجدول ٩-٣ من ملزمة الميزانية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقدرة لدعم الأمانة العامة المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغت حسب المعروض في الجدول ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف وارتفعت إلى ١٣ ٦٠٤ ٨٠٠ دولار بعد إعادة تقديرها. وفي الفقرة ٩-١٣٦ من الملزمة، يشار إلى أن الاحتياجات النهائية قُدرت بمبلغ ١٣ ٣٩١ ٠١٨ دولاراً. واستناداً إلى المعلومات التكميلية التي وردت إلى اللجنة، فإن الاحتياجات تصل إلى ١٣ ٣٢١ ٥٧٤ دولاراً. وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة بأن حصة الأمانة العامة المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قُدرت، أثناء إعداد الصيغة النهائية لتقرير الأمين العام عن التقديرات المُقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٤ (A/69/535)، بمبلغ ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وأُوضح أن تقسيم الحصص النهائية

من التكاليف لا يزال جاريا وأن الأمانة العامة أبلغت اللجنة الخامسة بذلك في المعلومات التكميلية المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأوضح كذلك أن تقسيم الحصص النهائية من التكاليف أسفر عن تعديل المبلغ إلى ٥٧٤ ٣٢١ ١٣ دولارا على نحو ما جاء في المعلومات التكميلية التي تلقتها اللجنة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التغيير في مبلغ الاحتياجات من الموارد التي يطلبها الأمين العام في كلٍّ من ملزمة الميزانية وفي المعلومات التكميلية الواردة إلى اللجنة. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى أن تُعرض بشكل واضح المبالغ المقترحة على الجمعية العامة لإقرارها.

رابعا-٢٧ وتعرب اللجنة الاستشارية عن أسفها لكون طلب الموارد المقدم من الأمين العام لم يُعرض مصحوبا بجميع التفاصيل ذات الصلة على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن صيغة تقاسم التكاليف التي لا تزال تعتبرها غير وافية، بما في ذلك وثيقتها المرجعية، لم تُدرج في ملزمة الميزانية.

رابعا-٢٨ وفي ضوء الملاحظات السابقة، لا تستطيع اللجنة الاستشارية التوصية بإقرار مقترح الأمين العام بشأن مساهمة الأمانة العامة في دعم نظام المنسقين المقيمين، وتوصي بدلا من ذلك بتخفيض مقترح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف (المنح والمساهمات). بما قدره ١٣ مليون دولار. وتتوقع اللجنة أن يتصدى الأمين العام لمعالجة الملاحظات الواردة أعلاه وأن يقدم إلى الجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة كل المعلومات ذات الصلة بذلك.

رابعا-٢٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي يقترحها الأمين العام، رهنا بتوصياتها المتضمنة في الفقرات رابعا-١١ و ١٧ و ٢٨ أعلاه.

تعليقات عامة وتوصيات

المساهمة في أنشطة دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية

رابعا-٣٠ يتبين من المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن الاعتماد البالغ قدره ٣٨٣ ٣٠٠ دولار المطلوب تحت بند المنح والمساهمات في العنصر بء، التوجيه التنفيذي والإدارة، اعتماداً يتعلق بمساهمة الأمم المتحدة في أنشطة دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، وهو برنامج مشترك بين الوكالات يقدم الدعم إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في علاقاتها بالمنظمات غير الحكومية. وقد طلبت اللجنة الحصول على معلومات عن كيفية تقاسم ميزانية هذه الدائرة بين كيانات الأمم المتحدة الثمانية عشر المشتركة، ولكنها لم توافق بما طلبته. وتوصي اللجنة بأن تحال تلك المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للباب ٩.

الباب ١٠

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	١٠ ٥٧٩ ١٠٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠٠ ٩٥٩ ١٠ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير	
الأولية للتكاليف	١١ ٢٦٠ ٩٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٣ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير أرقام منقحة على أساس معدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

رابعا-٣١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام للباب ١٠ في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٢٠٠ ٩٥٩ ١٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٦١٩ ٩٠٠ دولار ونسبته ٥,٤ في المائة مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 (sect. 10)، الجدول ١٠-٣).

رابعا-٣٢ ويعزو الأمين العام هذا الانخفاض العام بما قدره ٦١٩ ٩٠٠ دولار إلى عاملين اثنين يرد فيما يلي تفصيلهما (المراجع نفسه، الفقرتان ١٠-١٨ و ١٠-١٩):

(أ) انخفاض قدره ٥٤٢ ٤٠٠ دولار في بند التعديلات الفنية، يعكس حذف الاحتياجات غير المتكررة المعتمدة لدعم مؤتمر الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية اللذين عُقدتا في عام ٢٠١٤، إضافة إلى حذف الاحتياجات غير المتكررة المرصودة للتكاليف القياسية للخدمات المشتركة المرتبطة بعشر وظائف اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) انخفاض قدره ٧٧ ٥٠٠ دولار في بند التغييرات المدخلة تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الإضافية)، وهي تغييرات تتصل أساساً ببنود سفر الموظفين، والخبراء الاستشاريين، والخبراء، والخدمات التعاقدية، واللوازم والمواد، مع مراعاة الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة وأوجه الكفاءة الإضافية التي يعتمزم المكتب تحقيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعا-٣٣ وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها بشأن طريقة عرض التخفيضات المقترحة.

رابعا-٣٤ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يوضح تفصيلاً التغييرات المجموعة المقترح إدخالها على الموارد في إطار التخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه، موزعةً حسب أوجه الإنفاق.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	وجه الإنفاق
المبلغ	النسبة المئوية		
-	-	٩ ٣٨٣,٩	الوظائف
-	-	١ ٠٤٢,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
(٥,٣)	(١٤,٢)	٢٦٥,٦	الخبراء الاستشاريون
(٩,٩)	(١٠,٥)	١٠٥,٦	الخبراء
(١٠,٠)	(٢٣,٧)	٢٣٦,٤	سفر الموظفين
(٤,٧)	(١٧,٥)	٣٦٩,٤	الخدمات التعاقدية
-	-	٧٧,٦	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٢,٤	الضيافة
(٣٦,٣)	(١١,٦)	٣٢,٠	اللوازم والمواد
-	-	٦٣,٥	الأثاث والمعدات
(٠,٧)	(٧٧,٥)	١١ ٥٧٩,١	المجموع

رابعا-٣٥ وكما يرد في الفقرة ١٠-٢٦ من ملزمة الميزانية، تُستكمل موارد الميزانية العادية المخصصة للباب ١٠ بتمويل من مصادر خارجة عن الميزانية يُتوقع أن يصل في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٩٦ ٢٠٠ دولار مقارنة بتقديرات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعرض الفقرات ١٠-٢٠ إلى ١٠-٢٥ من الملزمة وصفاً مجملاً لاستراتيجية الجهات المانحة التي يعتزم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية اتباعها لجمع التمويل المتوقع.

رابعا-٣٦ ويورد الجدول رابعا-٣ موجزا للوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إضافة إلى مقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول رابعا-٣
الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٨ ٢٠١٥-٢٠١٤	١ وأ.ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ٨ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٦ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٨ ٢٠١٧-٢٠١٦	١ وأ.ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ٨ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٦ ع (رأ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

رابعا-٣٧ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٢٨ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يعادل العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول رابعا-٣).

الوظائف الشاغرة

رابعا-٣٨ تلقت اللجنة الاستشارية معلومات تكميلية تفيد بأن تسع وظائف (٣٢ في المائة) كانت شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وحصلت اللجنة، بناء على طلبها، على معلومات محدثة عن حالة استقدام الموظفين لشغل تلك الوظائف. وتبين هذه المعلومات أن وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) قد شُغلت وأن الوظائف الثماني الأخرى بلغت مراحل مختلفة من مراحل التعيين (٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وأُفيدت اللجنة أيضا بأن الوظائف المدرجة ضمن الباب ١٠ لم يدم شغور أي منها لمدة سنتين أو أكثر.

رابعا-٣٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى المعلومات المقدمة إليها أن سبعا من أصل الوظائف العشر الجديدة المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لم يجر شغلها بعد، وأن بعضها لا يزال في المراحل الأولى من مراحل التعيين. وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها لاستغراق التعيين هذه الفترة الطويلة وتوقع أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

رابعا-٤٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-٤١ يبلغ المستوى المقترح للموارد غير المتعلقة بالوظائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٣٠٠ ١٥٧٥ دولار، وهو مستوى يعكس انخفاضا قدره ٦١٩ ٩٠٠ دولار مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. والخفض المقترح للموارد غير المتعلقة بالوظائف يُعزى أساسا، حسبما يرد في الفقرة رابعا-٣٢ أعلاه، إلى التعديلات الفنية المتمثلة في حذف الاحتياجات غير المتكررة التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وإلى التخفيضات الإضافية الناتجة عن تطبيق الأمين العام لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

النفقات الحالية والمتوقعة

رابعا-٤٢ تلقت اللجنة الاستشارية معلومات عن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ونفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، مقارنةً بالموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنسبة إلى النفقات المتكبدة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، تلاحظ اللجنة انخفاض معدل استخدام الموارد تحت بنود الخبراء الاستشاريين، والخبراء، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. وعند الاستفسار، أُفيدت اللجنة بأن الانخفاض البادي في استخدام الموارد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ يُعزى إلى التأخر في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بهذه الفئات من الموارد، ومنها مثلا عقد اجتماعات أفرقة الخبراء ووضع اختصاصات الخبراء الاستشاريين وخطط شراء اللوازم والمواد. وقد أُفيدت اللجنة، مع ذلك، بأن تلك الأنشطة ستُنفذ خلال العام.

رابعا-٤٣ وعند الاستفسار عن التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية واللوازم والمواد، أُفيدت اللجنة الاستشارية بأن التخفيضات نشأت عما يلي: (أ) حذف احتياجات غير متكررة تتعلق بالخبراء الاستشاريين مبلغها ٣٠٠ ١٢٤ دولار وخدمات تعاقدية مبلغها ١١٤ ٠٠٠ دولار في إطار البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣؛ (ب) تغييرات في الموارد أُدخلت تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية) على بنود الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ١٤ دولار)، والخدمات التعاقدية (١٧ ٥٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (١١ ٦٠٠ دولار)؛ (ج) حذف اعتمادات غير متكررة بمبلغ ٦ ٢٠٠ دولار ترتبط بالوظائف الجديدة التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تحت بند الخدمات التعاقدية.

الخبراء الاستشاريون

رابعا- ٤٤ ردا على تساؤلات إضافية طرحتها اللجنة الاستشارية عما إذا كانت القدرة الإضافية المتمثلة في عشر وظائف جديدة ستقلل من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين، أفيدت اللجنة بأن الوظائف الجديدة أدت بالفعل إلى خفض تكاليف الخبراء الاستشاريين وبأن مكتب الممثل السامي سيواصل بذل الجهود في هذا المجال. وأفيدت اللجنة كذلك بأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين سيقصر على تلبية الاحتياج إلى الخبرة المتخصصة في مسائل قطرية وإقليمية محددة، وهي خبرة يتمل ألا تتوافر في المكتب، علاوة على الاحتياج إلى الخبرة المتخصصة فيما يتعلق بالتحديات الجديدة والناشئة التي لا يمكن في غضون فترة وجيزة بناء قدرات داخلية مخصصة لها. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تؤدي زيادة القدرة التقنية الناتجة عن الوظائف الجديدة إلى تقليل الاعتماد على الخبراء الاستشاريين (انظر أيضا الفصل الأول، الفرع - دال أعلاه).

رابعا- ٤٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

عرض الاحتياجات المفصلة من الموارد في إطار الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

رابعا- ٤٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات التكميلية المتعلقة بالاحتياجات من الموارد المقترحة في إطار الباب ١٠، لا سيما في إطار الباب الفرعي باء، برنامج العمل، لم تُعرض مشفوعةً بقدر كاف من التفاصيل. وقد زُودت اللجنة، بناء على طلبها، بمعلومات تفصيلية عن الاحتياجات من الموارد موزعةً حسب البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يجري دوما عرض المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المقترحة من الموارد عرضاً مفصلاً في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة بحيث يسهل على الجمعية العامة النظر في كل عنصر أو برنامج فرعي في إطار أبواب الميزانية. وتوصي اللجنة في هذا الصدد بأن تحال تلك المعلومات إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ١٠.

الموارد الخارجة عن الميزانية

رابعا- ٤٧ ذكرت اللجنة الاستشارية، في معرض نظرها في مقترحات الأمين العام لميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أنها تتطلع إلى إعلامها باستمرار بالمستجدات فيما يتصل باستراتيجية

الجهات المانحة لمكتب الممثل السامي وما تسفر عنه من نتائج. وفي مقترحات الميزانية المقدّمة عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يشير الأمين العام إلى أن المكتب قام، بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي استضافته اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١١، بوضع استراتيجية جديدة للمانحين، تتألف من مقترحات لمشاريع تهدف في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٥ إلى زيادة إسهام أصحاب المصلحة من أقل البلدان نموا في تنفيذ ورصد برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ويشار في ملزمة الميزانية أيضا إلى أن الأهداف الرئيسية المتوخى تحقيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ستتمثل في حشد مبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من مصادر خارجة عن الميزانية في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر المعني باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول المرتقب في عام ٢٠١٦، علاوة على مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا الذي اعتمد في عام ٢٠١٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ومبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للأنشطة المتصلة بمسار ساموا.

رابعا-٤٨ إضافة إلى ذلك، يُشار في الفقرة ١٠-٢٤ من ملزمة الميزانية إلى أنه من المتوقع أن يغطي مبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار الاحتياجات المعززة ذات الصلة بعقد مؤتمر استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول وتنفيذ أنشطة المتابعة المنبثقة عنه (انظر أيضا الفقرة رابعا-٥١ أدناه). وفي هذا الصدد، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن هذه المساهمات ستدعم أوجه إنفاق شتى منها مشاركة الممثلين الحكوميين من أقل البلدان نموا وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام في العملية التحضيرية التي أعدّ مكتب الممثل السامي من أجلها مشروعاً مقترحاً بقيمة ١ ٢٩٤ ٠٠٠ دولار، ومشاركتهم في المؤتمر أيضا. وأفيدت اللجنة كذلك بأن التكاليف المتوقعة البالغة ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار احتُسبت استناداً إلى الخبرة المكتسبة في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١١.

رابعا-٤٩ وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا، يشير الأمين العام إلى أن الموارد المتوقع جمعها من مصادر خارجة عن الميزانية والبالغ قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ستكمل موارد الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المكرسة لتمويل أنشطة المتابعة من قبيل اجتماعات أفرقة الخبراء واجتماعات الاستعراض الإقليمية ونشر الدراسات. وقد علمت اللجنة الاستشارية أن أنشطة جمع الأموال ستستهدف طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية نفسها وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.

رابعا- ٥٠. أما فيما يتعلق بمسار ساموا، فيشير الأمين العام إلى أن الهدف يتمثل في جمع تبرعات قدرها ٥٠٠.٠٠٠ دولار من أجل تغطية تكاليف عقد اجتماعات في المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل متابعة تنفيذ ما يلي: (أ) الولاية المتعلقة بضمان إدماج مسار ساموا في عمل منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) الولاية المتعلقة بتعزيز اتساق مسألة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة؛ (ج) إنشاء شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أيدت اللجنة بأن مشروعا مقترحا جار إعداده لهذا الغرض.

استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول

رابعا- ٥١ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٢٣١/٦٩ المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً"، أن يُجرى استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦ بمدينة أنطاليا، تركيا. وترد في الفقرة ١٠-٤١ (أ) '٣' من ملزمة الميزانية النواتج ذات الصلة التي ينبغي إنجازها. وعند الاستفسار، أيدت اللجنة بأن الاحتياجات من الموارد اللازمة للمؤتمر أُدرجت في تقديرات الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وبأن اتفاقا للبلد المضيف سيُبرم مع حكومة تركيا التي ستكون مسؤولة عن تغطية التكاليف الأخرى وفقا لما جاء في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠. واستفسرت اللجنة عما إذا كان من المحتمل أن تنبثق عن استعراض منتصف المدة ولايات جديدة تتطلب موارد إضافية، وأيدت بأن مسار العمل الدقيق للمؤتمر ونواتجه المحددة سيتضحان خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ عندما تبدأ الدول الأعضاء العملية التحضيرية على الصعيد العالمي.

الباب ١١

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٠٠ ١٧ ٠١٠ دولار
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٠٠ ١٦ ٨٣٧ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٦٠٠ ١٧ ٣٢٧ دولار
الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية	٥٠٠ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير أرقام منقحة على أساس معدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

رابعا-٥٢ تبلغ موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام للباب ١١ في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ١٦ ٨٣٧ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٧٢ ٩٠٠ دولار ونسبته ١ في المائة مقارنةً بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (انظر (sect. 11) A/70/6، الجدول ١١-٣).

رابعا-٥٣ ويعزو الأمين العام هذا الانخفاض العام بما قدره ١٧٢ ٩٠٠ دولار إلى عاملين اثنين يرد فيما يلي تفصيلهما (المرجع نفسه، الفقرتان ١١-١٤ و ١١-١٥):

(أ) انخفاض قدره ١٨ ٣٠٠ دولار في بند التعديلات الفنية يتعلق بحذف الاحتياجات غير المتكررة المرصود لمرة واحدة لتغطية التكاليف القياسية للخدمات المشتركة المرتبطة بتسع وظائف اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) انخفاض قدره ١٥٤ ٦٠٠ دولار في بند التغييرات المدخلة على الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الإضافية) يتعلق بنقصان في الاحتياجات في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف يتصل أساساً بسفر الموظفين، والخبراء الاستشاريين، والخبراء، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات، مع مراعاة الأثر المتوقع للمعايير الجديدة المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة وأوجه الكفاءة الأخرى المتوقع تحقيقها خلال فترة السنتين.

رابعا-٥٤ وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها بشأن عرض التخفيضات المقترحة.

رابعا-٥٥ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يوضح تفصيلاً التغييرات المقترحة إدخالها على الموارد في إطار التخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه، موزعةً حسب أوجه الإنفاق.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق		اعتماد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦		التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
		المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الوظائف	١٣ ٧٤٢,٩	-	-	-	-
تكاليف الموظفين الأخرى	٤ ١٧,١	(١٥,٣)	(٣,٧)		
الخبراء الاستشاريين	٤ ٦١,٤	(١٥,٠)	(٣,٣)		
الخبراء	٨ ٤٩,٠	(٣٠,٠)	(٣,٥)		
سفر الموظفين	٧٢٠,٢	(٧١,٩)	(١٠,٠)		

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٨)	(٥,٠)	٥٩٠,٤		الخدمات التعاقدية
(٩,٢)	(١١,٧)	١٢٧,٤		مصروفات التشغيل العامة
-	-	٢,٧		الضيافة
(٩,٢)	(٣,٠)	٣٢,٦		اللوازم والمواد
(٤,٠)	(٢,٧)	٦٦,٧		الأثاث والمعدات
(٠,٩)	(١٥٤,٦)	١٧٠١٠,٤		المجموع

رابعا-٥٦ وتبين ملزمة الميزانية أن موارد الميزانية العادية المخصصة لهذا الباب يكملها تمويل من مصادر خارجة عن الميزانية مبلغه ٥٠٠ ٠٠٠ دولار يضاف إلى الموارد العادية في إطار البرنامج الفرعي ١، وذلك لدعم اشتراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في الأنشطة المتصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرة ١١-١٦). ويشار أيضا إلى أن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ شهدت انخفاضا في التمويل من خارج الميزانية في إطار البرنامج الفرعي ٢، وهو اتجاه يُتوقع أن يستمر في المستقبل المنظور.

رابعا-٥٧ ويوجز الجدول رابعا-٤ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول رابعا-٤

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	
٤٤	١ وأع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١ مد-١، ١ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر)، ٨ خ ع (رأ)، ١ م	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
٤٤	١ وأع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١ مد-١، ١ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر)، ٨ خ ع (رأ)، ١ م	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

رابعا-٥٨ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤٤ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو نفس العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول رابعا-٤). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

رابعا- ٥٩ زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تفيد بوجود ١٠ وظائف شاغرة في إطار الباب ١١ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (٢ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٤ ف-٣). وزودت اللجنة، بناء على طلبها، بمعلومات مستكملة تفيد بأن من بين تلك الوظائف العشر، تم الإعلان عنوظيفتين برتبة ف-٥؛ وتوجد وظيفة برتبة ف-٤ قيد الاستعراض من جانب لجنة الاستعراض المركزية؛ وتوجد وظيفة برتبة ف-٤ في مرحلة التعيين؛ وتم فعلا شغل وظيفة برتبة ف-٣. وعملية التوظيف جارية لشغل الوظائف الشاغرة الخمس المتبقية، وستكتمل قبل نهاية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفقا لما أفاد به الأمين العام.

رابعا- ٦٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة أن معظم الوظائف الشاغرة في إطار الباب ١١ ظلت شاغرة لأكثر من عام واحد. وتلاحظ أيضا أن وظيفة برتبة ف-٤ لموظف برامج في إطار البرنامج الفرعي ١ ظلت شاغرة منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتبلغ بذلك مدة شغورها سنتان (انظر الفقرة رابعا-٥٩ أعلاه). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الجمعية العامة كانت قد أنشأت بموجب قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف تسع وظائف جديدة (٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ ف-٢) في مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة أنه بالنظر إلى عملية إعادة التنظيم الداخلية التي أجريت لاحقا وللمدة التي استغرقتها عملية تصنيف الوظائف، لم يعلن عن الوظائف الجديدة حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بأن سبعا من أصل الوظائف التسع الموافق عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف لم يتم شغلها بعد، بعد مضي أكثر من ١٦ شهرا على إنشائها. وبصرف النظر عن المبررات التي قدمها الأمين العام، يساور اللجنة القلق إزاء مدة التأخير الطويلة تلك، وتأسف لأن المدة التي انقضت حتى الآن تتجاوز بكثير معيار ١٢٠ يوما ملء الوظائف المنصوص عليه في الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٥. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الإعراب عن قلقها لأن الوظائف الشاغرة لا يتم شغلها في الوقت المناسب، وتتوقع ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

رابعا- ٦١ وفيما يتعلق بوظيفة ف-٤ التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأنه ينبغي استعراض مدى استمرار الحاجة إلى أي وظائف تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر وتقديم مبررات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة، باعتبار ذلك مسألة سياسة عامة. فإن لم يوجد ما يبرر الاحتفاظ بها وجب أن يقترح إلغاؤها (A/68/7، الفصل الأول، الفقرة ١٠٧). وتلاحظ اللجنة أن المرشحين لشغل الوظيفة هم قيد استعراض لجنة الاستعراض المركزية، وتتوقع أن يقوم الأمين العام بملء الوظيفة على وجه السرعة.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-٦٢ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٦٠٠ ٠٩٤ ٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نقصانا قدره ٩٠٠ ١٧٢ دولار مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة رابعا-٥٣ أعلاه، يعزى النقصان المقترح في الموارد غير المتعلقة بالوظائف أساسا إلى تطبيق الأمين العام لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤، وهو يعكس تطبيق المعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة وأوجه كفاءة أخرى فيما يتعلق بالتكاليف غير المتعلقة بالموظفين مثل الخبراء الاستشاريين، والخبراء، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات.

النفقات الحالية والمتوقعة

رابعا-٦٣ زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الفعلية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والنفقات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، مقارنة بالموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة، فيما يخص الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، تسجيل معدل استخدام منخفض في معظم فئات الموارد، إذ يبلغ في المتوسط ٤٤,١ في المائة من الميزانية المعتمدة، وخاصة في بعض فئات الموارد مثل الخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن استخدام الموارد الذي يبدو منخفضا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ يعزى للتأخر في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتلك الفئات من الموارد، مثل اجتماعات أفرقة الخبراء. وأبلغت اللجنة بأن الأنشطة ستنفذ في وقت لاحق من العام.

الخبراء الاستشاريون

رابعا-٦٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه فيما يخص البرنامج الفرعي ١، بلغت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ النفقات الفعلية تحت بند الخبراء الاستشاريين ٧٤ ٠٠٠ دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، أو ١٩ في المائة من الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٣٩٦ دولار المخصص للفترة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن نقص الإنفاق يعزى في المقام الأول إلى تأخر عقد بعض اجتماعات أفرقة الخبراء لأسباب تتعلق بالمستجدات داخل الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهما الجهتان الرئيسيتان المستفيدتان من أنشطة برنامج عمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من حيث صلتها بقراري الجمعية العامة ٧/٥٧ و ٣٠٠/٥٧. وبالتالي، فإن الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين المعنيين باجتماعات أفرقة الخبراء تلك لم تستخدم بعد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن

المكتب هو بالفعل بصدد الإعداد لعقد جميع اجتماعات أفرقة الخبراء المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وبأن الموارد المعتمدة ستستخدم بالكامل.

الخدمات التعاقدية

رابعا-٦٥ تشمل الموارد المقترحة للخدمات التعاقدية اعتمادا قدره ٢٥ ٥٠٠ دولار للخدمات التعاقدية للمساعدة في تحرير الوثائق والتقارير وترجمتها في إطار البرنامج الفرعي ١، و ٤١ ٦٠٠ دولار لترجمة النصوص المنتجة المطبوعة والإلكترونية معا إلى الفرنسية والترجمة إلى لغات أخرى، مثل اللغة السواحيلية والبرتغالية، في إطار البرنامج الفرعي ٣. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الاعتماد البالغ ٢٥ ٥٠٠ دولار لأجل الخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ١ مخصص لتغطية تكاليف خدمات التحرير والترجمة التحريرية التعاقدية التي لا تتمكن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من توفيرها بسبب عبء عملها الثقيل أو القيود الزمنية. وفيما يتعلق بالاعتماد البالغ ٤١ ٦٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣، أبلغت اللجنة بأن إدارة شؤون الإعلام تستعين بترجمين خارجيين من ذوي المهارات الخاصة في ترجمة مقالات منشورة في المجالات للحفاظ على جودة ومستوى التقارير الإخبارية التي تنشر في مجلة Africa Renewal. وأوضح أيضا أنه تم اللجوء إلى الاستعانة بترجمين خارجيين بسبب الشكاوى التي وردت من القراء بشأن نوعية الترجمة التي تجرى داخليا إلى الفرنسية والتي هي أميل إلى أسلوب التقارير الرسمية منه إلى أسلوب مقالات المجالات أو التقارير الإخبارية. وأبلغت اللجنة أنه نتيجة للاستعانة بالترجمين الخارجيين، توقفت تلك الشكاوى الواردة من قراء المجلة.

رابعا-٦٦ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠٧ من قرارها ٢٥٠/٦٩، أن يضاعف جهوده لكفالة توفير أجود خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية بجميع اللغات الرسمية الست، وكررت طلبها إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠٩ من القرار نفسه، بأن يكفل استيفاء المصطلحات المستخدمة في دوائر الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية أحدث المعايير اللغوية وتحسينها لمصطلحات اللغات الرسمية بما يضمن أعلى مستوى من الجودة. وترى اللجنة أنه، من حيث المبدأ، ينبغي أن تكون لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات القدرات اللازمة لتوفير خدمات الترجمة التحريرية ليس فقط فيما يخص الوثائق الرسمية، بل جميع أنواع المنشورات كذلك. وفي هذا الصدد، تتوقع اللجنة أن يتخذ الأمين العام الخطوات اللازمة لمعالجة مسائل نوعية الترجمة المحددة في إطار الباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعاً-٦٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي اقترحها الأمين العام.

تعليقات وتوصيات عامة

التسلسل الإداري والمساءلة عن تنفيذ البرامج

رابعاً-٦٨ تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، أثناء نظرها في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي قدمها الأمين العام، أبلغت بأنه، رغم أن المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا يتحمل المسؤولية العامة فيما يتعلق بالباب ١١ من الميزانية البرنامجية، إلا أنه عملياً لا يشرف مباشرة إلا على البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي لا يستخدم سوى ٦٧ في المائة من الميزانية المخصصة في إطار الباب ١١. ولاحظت اللجنة عدم وجود ترتيبات خاصة بالتسلسل الإداري وآليات للمساءلة من شأنها أن تتيح للمستشار الخاص القيام على نحو فعال بإدارة وتوجيه البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣ المسندين تبعاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأنه يمكن تحسين تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف من الجمعية العامة في إطار الباب ١١ عن طريق تحديد أوضح للتسلسل الإداري وإسناد المسؤولية عن تنفيذ البرامج إلى المستشار الخاص باعتباره يتحمل المسؤولية العامة عن التنفيذ (A/68/7، الفقرة رابعاً-٣٩).

الباب ١٢

التجارة والتنمية

١٤٧٩١٥٣٠٠	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١٤٦٧١٤٩٠٠	مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١٤٥٠٠٤٥٠٠	مقترح الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف
٧٣٨٣٣٩٠٠	الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير وفقاً لمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعاً-٦٩ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ١٢ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ١٤٦٧١٤٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف،

بما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٤٠٠ ٢٠٠ دولار، أو ٠,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/6 (Sect. 12)، الجدول ١٢-٣).

رابعا- ٧٠ ويعزو الأمين العام النقص الصافي البالغ ٤٠٠ ٢٠٠ دولار إلى ثلاثة عوامل على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات ١٢-١٧ و ١٢-٢٠ و ١٢-٢١):

(أ) تخفيض قدره ٤٠٠ ١٠٥ دولار في إطار تسويات تقنية تعكس حذف الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بالمساعدة المؤقتة العامة المرصودة لمرة واحدة لكفالة استمرارية التمويل المحدود، وإلغاء أو إعادة تصنيف وظائف في رتب أدنى خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨؛

(ب) تخفيض قدره ٨٠٠ ٤٩٧ دولار ناتج عن تغييرات في الموارد وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (أوجه الكفاءة) وتشمل '١' ٨٠٠ ٥٢٩ دولار تحت بند الوظائف، مما يعكس مقترحات تجميد التعيين في الوظائف الثابتة في عنصر دعم البرامج، وتقابلها جزئياً '٢' ٣٢ ٠٠٠ دولار، مما يعكس زيادة في الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة المقدمة لتوفير قدرات كافية من الموظفين خلال فترات ذروة عبء العمل؛

(ج) تخفيض قدره ٢٠٠ ٥٩٧ دولار ناتج عن تغييرات في الموارد وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الأخرى) '١' وتشمل ٢٠٠ ٥٩٧ دولار تحت بند الوظائف، مما يعكس مقترحات تجميد التعيين في الوظائف الثابتة في البرنامج الفرعي ١ (١٠٠ ٢٦٧ دولار) والبرنامج الفرعي ٢ (٨٠٠ ١٨٧ دولار)، '٢' و ٣٠٠ ١٤٢ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف، ويتعلق أساساً بسفر الموظفين وزيادة أوجه الكفاءة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعا- ٧١ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

رابعا- ٧٢ ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين تصنيفاً حسب أوجه الإنفاق للتغييرات المجمعة في الموارد المقترحة في إطار عنصري أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليهما أعلاه، والتي تتضمن حسبما لاحظت اللجنة زيادة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
	النسبة المئوية	المبلغ	
الوظائف	(٠,٧)	(٩٨٤,٧)	١٣٣٧٣١,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	١,٧	٣٢,٠	١٩٠٧,١
الخبراء الاستشاريون	-	-	١٢٤٣,٤
الخبراء	-	-	٨٣٣,٨
سفر الممثلين	-	-	٤٣٩,٥
سفر الموظفين	(١٠,٠)	(١٣٥,١)	١٣٥٣,٣
الخدمات التعاقدية	-	-	١٣٠,٩
مصروفات التشغيل العامة	-	-	٢٦٥٠,٥
الضيافة	-	-	٥٤,١
اللوازم والمواد	(٠,٤)	(٧,٢)	٢٠٣٧,٤
الأثاث والمعدات	-	-	١١١٩,٧
المنح والتبرعات	-	-	٢٤١٤,٣
المجموع	(٠,٧)	(١٠٩٥,٠)	١٤٧٩١٥,٣

رابعا-٧٣ ويتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٩٠٠ ٨٣٣ ٧٣ دولار، أو ٣٣,٧ في المائة من مجموع الموارد، وهي موجهة لتمويل أنشطة مختلفة في مجال التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية، والتدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمشاريع الميدانية. ويمثل المستوى المتوقع نقصانا قدره ١٠٠ ١٧٠٥ دولار، أو ٢,٣ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يعكس، حسبما ذكر الأمين العام، الطبيعة المرتبطة بالطلب والدورية وغير المؤكدة للموارد الخارجة عن الميزانية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

رابعا-٧٤ ويوجز الجدول رابعا-٥ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الممولة من خارج الميزانية.

الجدول رابعا-٥
الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	
٣٨٥	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٥ م-٢، ٢٠ م-١، ٤٨ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٧٣ ف-٣، ٣٢ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر ر)، ١٣٣ خ ع (ر أ)	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
٣٨٥	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٥ م-٢، ٢٠ م-١، ٤٨ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٧٣ ف-٣، ٣٢ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر ر)، ١٣٣ خ ع (ر أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
١٨	٢ م-١، ٤ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر أ)	المواد الخارجة عن الميزانية الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

رابعا-٧٥ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٣٨٥ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو نفس العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول رابعا-٥).

تجديد التعيين

رابعا-٧٦ على النحو المشار إليه في الفقرة رابعا-٧٠ (ب) و (ج) أعلاه، تشمل التخفيضات التي اقترحها الأمين العام في إطار الباب ١٢ تجديد التعيين في الوظائف الثابتة في البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية، والبرنامج الفرعي ٢، الاستثمار والمشاريع، عنصر دعم البرامج (A/70/6 (Sect. 12)، الفقرات ١٢-١٤ و ١٢-١٥ و ١٢-٢٠ و ١٢-٢١). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المقترحات المقدمة في إطار تحقيق الكفاءة تتعلق بتجديد التعيين لمدة ٢٤ شهرا في وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (مساعد لشؤون السجلات ومساعد لشؤون المشتريات) في شعبة الإدارة في إطار عنصر دعم البرامج، أما المقترحات الواردة في إطار التخفيضات الأخرى فتتعلق بتجديد التعيين لمدة ٢٤ شهرا في وظيفة مساعد إحصائي في البرنامج الفرعي ١، وتجديد التعيين لمدة ١٧ شهرا في وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إحصائي في البرنامج الفرعي ٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجديد التعيين في وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون السجلات ومساعد لشؤون المشتريات لمدة ٢٤ شهرا، وعلى ما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي تعديل أي موارد غير متصلة بالوظائف وفقا لذلك.

رابعاً-٧٧ وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن المستوى الإجمالي للموارد من الموظفين الموافق عليها في إطار الباب ١٢ منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعن التغييرات في مستوى الموارد من الموظفين المدرجة في الميزانية العادية منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر الجدول رابعاً-٦). ومن المعلومات المقدمة، تلاحظ اللجنة وجود نمط يدل على انخفاض في مستويات الملاك الوظيفي خلال هذه الفترة يكاد يقتصر على فئة الخدمات العامة، رغم أن ولاية الأونكتاد ظلت تتزايد من حيث الأهمية.

الجدول رابعاً-٦

التغييرات الأخيرة في مستوى الموارد من الموظفين المعتمدة في إطار الباب ١٢

فترة السنتين	عدد الوظائف	التغييرات
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٤٠٣ وظائف:	
	٢٤٣ من الفئة الفنية والفئات العليا؛	
	١٦٠ من فئة الخدمات العامة	
٢٠١١-٢٠١٠	٤٠٠ وظيفة:	خفض ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة
	٢٤٣ من الفئة الفنية والفئات العليا؛	موارد معتمدة في قراري الجمعية العامة
	و ١٥٧ من فئة الخدمات العامة	٦٢/٢٤٣ و ٦٤/٢٤٤
٢٠١٣-٢٠١٢	٤٠٠ وظيفة:	لا تغييرات
	٢٤٣ من الفئة الفنية والفئات العليا؛	
	و ١٥٧ من فئة الخدمات العامة	
٢٠١٥-٢٠١٤	٣٨٥ وظيفة:	خفض إجمالي قدره ١٥ وظيفة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧
	٢٤٢ من الفئة الفنية والفئات العليا؛	موارد معتمدة في قراري الجمعية العامة
	و ١٤٣ من فئة الخدمات العامة	٢٤٦/٦٨ و ٢٤٨/٦٨
التغييرات المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٣٨٥ وظيفة:	اقترح تجميد أربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩
	٢٤٢ من الفئة الفنية والفئات العليا؛	
	و ١٤٣ من فئة الخدمات العامة	

رابعاً-٧٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التخفيضات في الموارد المشار إليها أعلاه تشمل تجميد التعيين في وظيفتي مساعد إحصائي، وتلاحظ كذلك أن إنتاج الإحصاءات أساسي في إنجاز النواتج المتكررة المختلفة المسندة في الولاية الرئيسية للأونكتاد، وتشمل تقرير التجارة والتنمية، والدليل الإحصائي للأونكتاد، وتقرير الاستثمار العالمي. ومع مراعاة المعلومات المذكورة أعلاه بشأن اتجاهات الملاك الوظيفي في الآونة الأخيرة، تضع اللجنة موضع التساؤل الأساس الذي يستند إليه نهج الأمين العام في هذه الحالة،

وتوصي في هذا الصدد، بعدم تجميد التعيين في وظيفتي مساعد إحصائي في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ وبعدم تخفيض ما يتصل بهما من الموارد المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

رابعا-٧٩ زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين وجود ٢٩ وظيفة شاغرة في الأونكتاد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (٦ مد-١، ٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-١/٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٦ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ولدى الاستفسار، زودت اللجنة بمعلومات مستكملة عن حالة تعيين موظفين لشغل الوظائف الشاغرة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ أفادت بأن إحدى تلك الوظائف قد تم ملؤها فعلا، وأربع منها مشغولة لفترة مؤقتة، وثلاث منها بلغت مرحلة الالتحاق بالعمل، وواحدة توجد قيد استعراض هيئات الاستعراض المركزية، و ١٢ لا تزال في مرحلة استعراض المرشحين لشغلها، و ٤ تم الإعلان عنها. وأبلغت اللجنة أيضا بوجود ثلاث وظائف شاغرة مؤقتا بسبب الانتداب المؤقت لأصحابها، وبأن إحدى تلك الوظائف الشاغرة قد تقرر تجميدها.

رابعا-٨٠ ولاحظت اللجنة الاستشارية أن إحدى الوظائف الشاغرة، وهي وظيفة برتبة مد-١ لرئيس فرع العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار البرنامج الفرعي ٤، التكنولوجيا واللوجستيات، ظلت شاغرة منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن شغور الوظيفة نتج عن انتداب مؤقت لشاغلها إلى وظيفة برتبة أعلى في الأونكتاد، تلته إجازة خاصة بدون أجر استمرت حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهو التاريخ الذي تخلى فيه المعني بالأمر عن الوظيفة. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه خلال فترة الشغور المؤقت، لم تتكفل بالنجاح محاولات تعويض الموظف المعني مؤقتا، وأنه يتوقع قريبا الانتهاء من عملية التوظيف التي كانت جارية في تاريخ استعراض اللجنة لهذه المسألة. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها لعدم شغل الوظائف الشاغرة في حينها، ولا سيما وظيفة من هذا المستوى الرفيع. وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه ينبغي استعراض مدى استمرار الحاجة إلى أي وظائف تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر وتقديم مبررات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة، باعتبار ذلك مسألة سياسة عامة. فإن لم يوجد ما يبرر الاحتفاظ بها وجب أن يقترح إلغاؤها (A/68/7، الفصل الأول، الفقرة ١٠٧).

رابعاً-٨١ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين رابعاً-٧٦ ورابعاً-٧٨ أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعاً-٨٢ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغة ١٠٠ ٩١٢ ١٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نقصاناً صافياً قدره ٩٠٠ ٢٧١ دولار مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة رابعاً-٧٠ أعلاه، يعزى التخفيض المقترح في الموارد غير المتعلقة بالوظائف أساساً إلى تغييرات في الموارد تعكس تخفيضات أخرى وأوجه كفاءة تنفذ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤. وتعكس هذه التخفيضات اقتراحات بتجميد التعيين في وظائف ثابتة، وتعكس إلى حد ما تخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف المتوقعة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

تكاليف الموظفين الأخرى

رابعاً-٨٣ يمثل الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٧٧٧ ١ دولار المخصص لتكاليف الموظفين الأخرى انخفاضاً قدره ٦٠٠ ١٢٩ دولار، أو ٨,٦ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم إدراج موارد المساعدة المؤقتة العامة التي اعتمدت مرة واحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الفقرة رابعاً-٧٠ (أ) أعلاه). وتعكس الموارد المقترحة أيضاً نقل وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة وموارد مخصصة للعمل الإضافي من عنصر دعم البرامج إلى البرامج الفرعية حيث تستخدم لتعزيز مساءلة مديري الشعب وإتاحة قدرات كافية من الموظفين خلال فترات ذروة عبء العمل (انظر الجدول رابعاً-٧). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم تقترح أي موارد من المساعدة المؤقتة العامة للاستعاضة عن الوظائف الأربعة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) التي تقرر تجميد التعيين فيها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي حين تحيط اللجنة الاستشارية علماً باقتراح تطبيق اللامركزية في إدارة الموارد المدرجة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى في الباب ١٢، فهي تشير إلى أنها أعربت في الفرع دال من الفصل الأول من هذا التقرير عن رأي مفاده أن توحي قدر أكبر من المركزية في إدارة هذا البند من الميزانية، يمكن أن يضيفي دقة أكبر على عملية الميزنة في المستقبل، إذا وضعت في الاعتبار الأنماط السابقة على نطاق المنظمة ككل.

الجدول رابعا-٧
اقتراح نقل موارد المساعدة المؤقتة العامة
(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	المبلغ	من	إلى	العنصر	المبلغ
دعم البرامج	١٧٢ ٦٠٠	التوجيه التنفيذي والإدارة (مكتب نيويورك)	٣ ٠٠٠		
		البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية	٤٤ ٧٠٠		
		البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع	٣٨ ٦٠٠		
		البرنامج الفرعي ٣، العنصر ١، التجارة الدولية في السلع والخدمات	٣٦ ٧٠٠		
		البرنامج الفرعي ٣، العنصر ٢، السلع الأساسية	١٢ ٩٠٠		
		البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا واللوجستيات	٣٦ ٧٠٠		
		المجموع	١٧٢ ٦٠٠		

رابعا-٨٤ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موارد المساعدة المؤقتة العامة البالغة ٣٠٠ ٤٢٠ ١ دولار (أو ١٧٠ شهر عمل) التي ستظل مدرجة في عنصر دعم البرامج سوف يستمر استخدامها في الاستعاضة عن الموظفين المستفيدين من الإجازات المرضية وإجازات الأمومة على صعيد الأونكتاد ككل، وتلبية الاحتياجات العامة المتعلقة بإدارة البرامج وخدمات الدعم والدعم الحكومي الدولي وتلبية احتياجات البرامج الفرعية الفنية المؤقتة التي يمكن أن تتجاوز الموارد المخصصة لها مباشرة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن موارد المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة حددت استنادا إلى نمط الإنفاق في فترات السنتين الخمس السابقة، الذي يفيد بأن ما يقرب من ٨٠ في المائة من الموارد استخدمت خلال فترات ذروة عبء العمل ومن أجل تقديم المساعدة الإضافية، و ١٠ إلى ١٣ في المائة منها للاستعاضة عن المستفيدين من إجازات الأمومة، و ٧ إلى ١٠ في المائة منها للاستعاضة عن الموظفين المستفيدين من الإجازات المرضية (انظر الفصل الأول، الفرع دال أعلاه).

الخبراء الاستشاريون

رابعا-٨٥ يمثل الاعتماد البالغ ١ ٢٨٢ ٥٠٠ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين زيادة قدرها ٣٩ ١٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,١ في المائة، مقارنة مع الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. بمعدلاتها المنقحة. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الموارد تغطي تكاليف الخبراء المتخصصة في مجموعة مختارة من المسائل الناشئة ذات الطابع التقني أو الشاملة لعدة

قطاعات، والتي تقع ضمن مسؤولية الأونكتاد وليست متوفرة داخل الأمانة العامة، ولا يُعتبر بناء القدرات اللازمة لها داخل المنظمة فعالاً من حيث التكلفة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مهام الخبراء الاستشاريين ليست مستمرة ومتكررة ولا توزَّع بشكل تعسفي، بل يتم اختيار من يكلف بها على أساس تنافسي. وأوضح أن عدد أشهر العمل المقررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ظل دون تغيير عن عددها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو ١٣٠، وأن الزيادة الطفيفة في إجمالي الاحتياجات من الخدمات الاستشارية تُعزى إلى الزيادة في المعدل الشهري القياسي البالغ ٩ ٥٠٠ دولار، والذي استخدم في تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى معدل ١٠ ٠٠٠ دولار الذي استخدم في تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والذي يعكس تقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة والفرنك السويسري بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وترى اللجنة الاستشارية أنه تمشيا مع ممارسات الأمانة العامة في إعداد الميزانية، ينبغي أن تعالج تقلبات أسعار الصرف أثناء عملية إعادة تقدير التكاليف وألا توضع في الاعتبار في التقديرات الأصلية.

رابعا-٨٦ وُزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بتفاصيل الاحتياجات من الخدمات الاستشارية حسب أشهر العمل المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أن تلك الاحتياجات تشمل مجالات مثل المدخلات الموضوعية للاجتماع المخصص الرفيع المستوى للدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، والمسائل الجديدة والناشئة في مجال العولمة، والمدخلات المدرجة في تقرير الاستثمار العالمي، وتحليل أثر الحواجز غير الجمركية على التجارة والتنمية. وترى اللجنة الاستشارية أن من المرجح أن لكبار موظفي الأونكتاد ما يكفي من المعرفة. تمثل هذه المسائل لتمكينهم من تقديم النواتج ذات الصلة دون الاعتماد على خبراء استشاريين خارجيين (انظر أيضا الفرع دال من الفصل الأول أعلاه).

رابعا-٨٧ وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها الملاحظات التي أبدتها في الفقرتين رابعا-٨٥ ورابعا-٨٦، توصي بتخفيض بنسبة ١٠ في المائة (١٢٨ ٠٠٠ دولار) من الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

المنح والتبرعات

رابعا-٨٨ يمثل الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٥٥٣ ٢ دولار تحت بند المنح والتبرعات زيادة قدرها ١٣٩ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٥,٨ في المائة، مقارنة مع الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمعدلاتها المنقحة. واستنادا إلى المعلومات التي قدمت إلى اللجنة الاستشارية، فإن هذا الاعتماد المدرج في الميزانية في إطار البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية،

يغطي تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البريد الإلكتروني والرسائل وخدمات الإنترنت والتخزين والنسخ الاحتياطي واستضافة خوادم الويب، والهياكل الأساسية الإلكترونية والتقنية الأخرى وما يتصل بها من خدمات عند الطلب. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن المركز الدولي للحوسبة ودائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف يقدمان تلك الخدمات على النحو الوارد تفصيله أدناه:

المركز الدولي للحوسبة

(بدولارات الولايات المتحدة)

٤٢٢ ٠٠٠	إدارة التطبيقات واستضافتها بعد عام ٢٠٢٠
٢٢٠ ٠٠٠	دعم التطبيقات
٢٨٠ ٠٠٠	نظام SharePoint لخدمة المؤسسة
٣٣٠ ٠٠٠	الرسائل/الإنترنت/الشبكات
١ ٢٥٢ ٠٠٠	المجموع الفرعي
	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
٧٢٠ ٠٠٠	نظام البريد الإلكتروني Lotus Notes
٣٩٦ ٠٠٠	دعم نظام Lotus Notes وغيره
٣٩٦ ٣٠٠	خدمات الشبكة المحلية/المتروبولية
١ ٣٠١ ٣٠٠	المجموع الفرعي
٢ ٥٥٣ ٣٠٠	المجموع

رابعا-٨٩ وبعد المزيد من الاستفسار عن سبب تخصيص هذه الاحتياجات تحديدا للبرنامج الفرعي ١، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الترتيب القائم مع المركز الدولي للحوسبة يعود إلى فترة تمت فيها لأول مرة حوسبة قواعد بيانات الأبحاث الاقتصادية والإحصائية، والتي كانت تتعلق حصرا بالبرنامج الفرعي ١. وأبلغت اللجنة كذلك أن الموارد المخصصة لخدمات تكنولوجيا المعلومات الشبكية ظلت في إطار البرنامج الفرعي ١ إلى الآن. أما بالنسبة للخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فقد أبلغت اللجنة أن الأونكتاد ومكتب جنيف ينسقان عن كثب جميع خدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الأساسية ويكفلان الامتثال لمعايير ومتطلبات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة.

النفقات الحالية والمتوقعة

رابعا-٩٠ زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، مقارنة مع الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفيما يخص الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، تلاحظ اللجنة انخفاض معدل الاستخدام في معظم فئات الموارد، الذي بلغ متوسطه ٤٤,١ في المائة من الميزانية المعتمدة، وتحديدًا تحت بنود الخبراء وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية و نفقات التشغيل العامة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن ما يبدو أنه انخفاض في استخدام الموارد المخصصة للاستشاريين والخبراء والخدمات التعاقدية في إطار برامج فرعية معينة يعزى أساسًا إلى توقيت الأنشطة ذات الصلة التي لم يتم تكبد نفقاتها بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وأن ذلك الإنفاق سيتم في وقت لاحق في السنة.

رابعا-٩١ ورهنا بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين رابعا-٧٦ و رابعا-٨٧ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي اقترحها الأمين العام.

الباب ١٣

مركز التجارة الدولية

الاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ٩٠٠ ٤٥٤ ٣٩ دولار

المقترح المقدم من الأمين العام لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٩٠٠ ٤٥٤ ٣٩ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ما لم يذكر خلاف ذلك (أي قبل إعادة تقدير التكاليف).

رابعا-٩٢ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٦، عرض مركز التجارة الدولية مقترحاً في شكل ملزمة مبسطة للميزانية بالنموذج المعمول به في الأمم المتحدة، ليقدم إلى الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مع الطلب بأن تحيط هاتان الهيئتان علماً بالمستوى المقرر طلبه من الموارد. وستقدم ميزانية مفصلة إلى الجمعية العامة والمجلس العام في الربع الأخير من العام. وتتيح الكراسة المبسطة للأمانة العامة إمكانية دمج المستوى المقرر طلبه من الموارد للمركز في الميزانية البرنامجية الإجمالية المقترحة ريثما يتم إعداد وثيقة الميزانية المفصلة، المقرر القيام به في الجزء الأخير من السنة، ليلائم ذلك توقيت عملية إعداد ميزانية منظمة التجارة العالمية، التي ستبدأ خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥.

رابعاً-٩٣ ووفقاً لذلك، قدم الأمين العام تقديراً أولياً لاستيعاب برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمركز في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٧٥ ٥٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري، الذي ستساهم فيه كل واحدة من المنظمتين، منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، بما قدره ٨٥٠ ٣٧ ٧٥٠ فرنك سويسريا مع مراعاة إيرادات متنوعة قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري وإعادة تقدير التكاليف.

رابعاً-٩٤ وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٩٠٠ ٤٥٤ ٣٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وذلك باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة البالغ ٠,٩٥٠ فرنك سويسريا مقابل دولار الولايات المتحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المبلغ المطلوب مطابق لموارد فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمعدلاتها المنقحة (A/70/6)، الجدول ١٣-٣). وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها على عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الفصل الأول أعلاه.

رابعاً-٩٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الترتيبات الإدارية تتطلب أن تشارك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في تمويل الميزانية العادية لمركز التجارة الدولية بجزأين متساويين. ومن أجل ضمان المساواة في تقاسم الميزانية العادية للمركز، يتعين على المركز أن يعتمد أدنى المبلغين اللذين توافق عليهما المنظمتان الأم. وأبلغت اللجنة أيضاً، بناء على استفسارها، أن الأمين العام استثنى المركز من تخفيض الميزانية المقترحة نظراً لأن المركز وكالة مشتركة التمويل.

رابعاً-٩٦ ويلخص الجدول رابعاً-٨ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ولا يُظهر أي تغيير مقارنة مع عدد الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول رابعاً-٨

الموارد من الموظفين

العدد	الرتب
١٦٠	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ٦٩ خ ع (رأ)
١٦٠	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ٦٩ خ ع (رأ)

رابعا-٩٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن في مقترح الميزانية المبسط الذي قدمه الأمين العام، تُعرض جميع الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في فئة واحدة هي فئة المنح والتبرعات، بدل أن ترد في الفئتين الخاصتين بها عادة، وهما فئتا الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف. وتلاحظ اللجنة أيضا أن وفقا للممارسة المتبعة، سيُعرض جدول ملاك الموظفين والهيكل التنظيمي والاحتياجات من الوظائف ومعدلات الشواغر المتوقعة في وثائق الميزانية التفصيلية لتستعرضها لجان الميزانية ذات الصلة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

التعليقات العامة والتوصيات

الترتيبات الإدارية المبسطة

رابعا-٩٨ حثت اللجنة الاستشارية الأمين العام في تقريرها عن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7/Add.6، الفقرة ٣٦) على تكثيف جهوده لزيادة تبسيط الترتيبات الإدارية لعرض ميزانية المركز، بحيث تتطلب من اللجنة استعراضا واحدا فقط يجري في العام الذي يسبق الفترة المالية.

رابعا-٩٩ وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المركز أجرى مناقشات أولية مع منظمته الأم وأنه يعتزم أن يُعد مقترحا نهائيا ليتم استعراضه وضمه إلى وثيقة الميزانية التفصيلية للنظر فيه في وقت لاحق من عام ٢٠١٥.

رابعا-١٠٠ ولا تزال اللجنة الاستشارية تعتقد أن من الممكن القيام بالمزيد لمواءمة وثيقتي الميزانية ومواصلة تبسيط الترتيبات القائمة التي تُستعرض بها الميزانية المقترحة للمركز مرتين في السنة التي تسبق الفترة المالية. وبالتالي تكرر اللجنة الاستشارية طلبها إلى الأمين العام بأن يكثف جهوده لزيادة تبسيط الترتيبات الإدارية لعرض ميزانية المركز للتمكين من إجراء عملية استعراض أكثر كفاءة فيما يتعلق بمقترح الميزانية لفترة السنتين التالية.

التقييمات

رابعا-١٠١ وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن مؤسسة استشارية خارجية أجرت تقييما مستقلا للمركز في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأن الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة عُرضت في الاجتماع السنوي للفريق الاستشاري المشترك في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد أكد ذلك التقييم وضع المركز وقيّمته باعتباره يقدم المعونة للتجارة، وتضمّن أربع توصيات استراتيجية قبلتها إدارة المركز رسميا، وشكلت مدخلات موضوعية في صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧،

التي انطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأعد المركز استجابة الإدارة وخطة عملها المفصلتين وتمت المصادقة عليهما في اجتماع مخصص عقده الفريق الاستشاري المشترك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

رابعا-١٠٢ وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة قرر في وقت لاحق إجراء تقييم خاص به لمركز التجارة الدولية في أواخر عام ٢٠١٤، ككله بتقرير صدر في أوائل عام ٢٠١٥ وأكد إلى حد كبير ما توصل إليه التقييم الخارجي من استنتاجات. وأُبلغت اللجنة أيضا أن استجابة المركز وخطة عمله ستعرضان على لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

رابعا-١٠٣ وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن استنتاجات التقييمين ستدرج في وثيقة الميزانية المفصلة التي ستعرض على نظر اللجنة الاستشارية في وقت لاحق في عام ٢٠١٥. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الحصول على معلومات إضافية عن نتائج التقييمين اللذين أجريا لأنشطة المركز.

أوموجا

رابعا-١٠٤ عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المركز ومكتب الأمم المتحدة في جنيف سيشرعان في استخدام نظام أوموجا ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وكجزء من عملية التنفيذ، أجرى المركز مناقشات بشأن الاحتياجات المحددة المتعلقة بصياغة ميزانية المركز بالفرنك السويسري مع الفريق المسؤول عن تنفيذ أوموجا.

رابعا-١٠٥ ووفقا للترتيبات الإدارية المبسطة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩، ودون الإخلال بنظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة للمركز لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية علما بمستوى الموارد المقترح في التقديرات الأولية للميزانية. وستمضي اللجنة في استعراض الترتيبات المبسطة لعرض الميزانية البرنامجية للمركز لفترة السنتين في سياق نظرها في وثيقة الميزانية البرنامجية المفصلة.

الباب ١٤ البيئة

٣٤ ٥١٠ ٧٠٠	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
٤٥ ٢٦٣ ٨٠٠	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٤٦ ٣٩٥ ٤٠٠	المقترح المقدم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد العملية الأولية لإعادة تقدير التكاليف
٦٣٧ ٨٤٣ ٥٠٠	الموارد المتوقعة من خارج الميزانية

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ما لم يذكر خلاف ذلك (أي قبل إعادة تقدير التكاليف).

رابعا-١٠٦ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٤ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٥ ٢٦٣ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ١٠ ٧٥٣ ١٠٠ دولار، أي بنسبة ٣١,٢ في المائة، مقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 و Corr.1، الجدول ١٤-٣).

رابعا-١٠٧ ويعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ١٠ ٧٥٣ ١٠٠ دولار لثلاثة عوامل، مع تفصيلها على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ١٤-١٧ والفقرات من ١٤-٢١ إلى ١٤-٢٣):

(أ) زيادة قدرها ١١ ٠٤٦ ٢٠٠ دولار تحت بند الولايات الجديدة والتغييرات في توزيع الموارد فيما بين العناصر لتحويل ٣٧ وظيفة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية؛

(ب) انخفاض قدره ٧٢ ٨٠٠ دولار تحت بند التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، وهو يتعلق باقتراح تجميد التعيين في وظيفة واحدة في عنصر دعم البرامج؛

(ج) انخفاض قدره ٢٢٠ ٣٠٠ دولار تحت بند التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)، وهو يتعلق باقتراح تجميد التعيين في وظيفة واحدة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وبسفر الموظفين مع مراعاة الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة في تحديد درجات السفر بالطائرة.

رابعاً- ١٠٨ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

رابعاً- ١٠٩ وعند الاستفسار، قُدم للجنة الاستشارية الجدول التالي الذي يرد فيه تفصيل حسب أوجه الإنفاق لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		أوجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٨)	(٢٣١,٢)	٣٠٠٤٥,٩		الوظائف
-	-	١١٢,٥		التكاليف الأخرى المتعلقة بالموظفين
-	-	٢١٤٢,٨		الخبراء الاستشاريون
-	-	١٦٥,٤		سفر الممثلين
(١٠,٠)	(٦١,٩)	٦٢٠,٧		سفر الموظفين
-	-	٧٨٧,٧		الخدمات التعاقدية
-	-	٤٠٨,٩		نفقات التشغيل العامة
-	-	٢٠,٨		الضيافة
-	-	٩٦,٩		اللوازم والمواد
-	-	١٠٩,١		الأثاث والمعدات
(٠,٨)	(٢٩٣,١)	٣٤٥١٠,٧		المجموع

رابعاً- ١١٠ ويلخص الجدول رابعاً-٩ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تحت بند الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول رابعا-٩
الموارد من الموظفين

العدد	الرتب	
الميزانية العادية		
٩٥	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ١١ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٢٦ ف-٤، ٧ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، ٦ خ ع (ر أ)، ١١ ر م	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١٣٢	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ١١ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٤٧ ف-٤، ١٦ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، ١١ خ ع (ر أ)، ١٢ ر م	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
٣٧	٢١ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ٥ خ ع (ر أ)، ١ ر م	التحويلات
الموارد الخارجة عن الميزانية		
٧٢١	١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٢٨ مد-١، ٧٥ ف-٥، ٢٦٦ ف-٣/٤، ٦٧ ف-١/٢، ٢٨١ ر م	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

رابعا-١١١ تحت بند الموارد المخصصة للوظائف، يقترح الأمين العام مبلغ ١٠٠ ٨٦١ ٤٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٨١٥ ١٠ دولار، أي بنسبة ٣٦,٠ في المائة، مقارنة مع الاعتماد المنقح المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والبالغ ٩٠٠ ٤٥٠ ٣٠ دولار. ويُقترح تحويل ٣٧ وظيفة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية وتجميد التعيين في الوظائف الثابتة.

التحويلات

رابعا-١١٢ يَذكر الأمين العام أن اقتراح تحويل ٣٧ وظيفة يتماشى مع (أ) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورفع مستواه وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣؛ و (ب) قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٦ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ١٤-٢١). وعلى النحو المفصّل في المرفق الثالث الملزمة الميزانية، تتعلق التحويلات المقترحة بالوظائف التالية:

(أ) تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة: وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووظيفة واحدة بالرتبة المحلية؛

(ب) في إطار البرنامج الفرعي ١، تغير المناخ: ثلاث وظائف برتبة ف-٤؛

- (ج) في إطار البرنامج الفرعي ٢، الكوارث والتراعات: وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفتان برتبة ف-٣؛
- (د) في إطار البرنامج الفرعي ٣، إدارة النظم الإيكولوجية: ثلاث وظائف برتبة ف-٤؛
- (هـ) في إطار البرنامج الفرعي ٤، الإدارة البيئية: ست وظائف برتبة ف-٤، وواحدة برتبة ف-٣، وثلاث من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛
- (و) في إطار البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات: وظيفة واحدة برتبة ف-٤ واثنتان برتبة ف-٣؛
- (ز) في إطار البرنامج الفرعي ٦، كفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين: وظيفة واحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣؛
- (ح) في إطار البرنامج الفرعي ٧، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض: ست وظائف برتبة ف-٤، وثلاث برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛
- (ط) في إطار دعم البرامج: وظيفة واحدة برتبة ف-٢.

رابعا-١١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التحويلات المقترحة تتعلق بنفس الوظائف السبع والثلاثين التي اقترح تحويلها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، والتي أوصت اللجنة بأن يُعاد النظر فيها (A/68/7، الفقرة رابعا-٧٩). وعند الاستفسار عن عملية إعادة النظر المذكورة، أُبلغت اللجنة أنها أُحرقت وأن المشاورات عُقدت في عام ٢٠١٤ مع كبار المديرين، الذين رأوا أن ظروف ومبررات تلك الوظائف لا تزال ثابتة ولم تتغير، وأنها وظائف لها أهميتها في تعزيز المكاتب الإقليمية وأدوار البرنامج في التنسيق.

رابعا-١١٤ وقُدمت للجنة أيضا مذكرة بشأن استعراض الوظائف في أمانة البرنامج بعد صدور الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢ والقرارات والمقررات ذات الصلة. وتنص المذكرة على أن التحويلات المقترحة تركز على القدرات التالية، وذلك أساسا في المكاتب الإقليمية: الترابط بين العلوم والسياسات، وإبقاء البيئة قيد الاستعراض، وإبقاء الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على علم، والتنسيق فيما يتصل ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا في المجالات الرئيسية، والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، والدعم الإداري في المسائل الأنفة الذكر.

رابعا- ١١٥ ويشير المرفق الثالث للزمة الميزانية إلى أن في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، يُقترح تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري في نيويورك، ووظيفة واحدة بالرتبة المحلية لمساعد إداري في نيروبي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية أن إجمالي ملاك الموظفين الإداريين للعنصر، المدرج في إطار الموارد العادية وفي إطار الموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء، يضم وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٧ وظيفة بالرتبة المحلية، وهي تقدم الدعم لما مجموعه ٢٥ موظفا من الفئة الفنية والفئات العليا. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار قدرة الدعم الإداري القائمة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، توصي اللجنة بعدم إجراء التحويل المقترح لوظيفة المساعد الإداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك. ويجب تعديل كل الموارد غير المتعلقة بالوظائف ذات الصلة بالموضوع وفقا لذلك.

رابعا- ١١٦ وفيما يتعلق بالتحويلات المقترحة لثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٤، الإدارة البيئية، يشير المرفق الثالث للزمة الميزانية إلى أن هذه التحويلات تتعلق بثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد برامج، منها اثنتان في جنيف وواحدة في واشنطن العاصمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية أن المجموع الإضافي للموظفين الإداريين المخصصين لهذا العنصر من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء يضم ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٤١ وظيفة من الرتبة المحلية، وهي تقدم الدعم إلى ما مجموعه ٧٤ موظفا من الفئة الفنية والفئات العليا. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار قدرة الدعم الإداري القائمة في إطار البرنامج الفرعي ٤، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إجراء التحويل المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد برامج في جنيف. ويجب تعديل كل الموارد غير المتعلقة بالوظائف ذات الصلة بالموضوع وفقا لذلك.

رابعا- ١١٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن في المرفق الثالث للزمة الميزانية، يُقترح أيضا تحويل وظيفة واحدة من فئة ف-٣ لموظف إعلامي إقليمي في واشنطن العاصمة ووظيفة واحدة من فئة ف-٣ لموظف إعلامي في نيويورك، وكناتهما في إطار البرنامج الفرعي ٧، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض. وعند الاستفسار عن تحليل التكاليف والمنافع لهاتين الوظائفيتين، زُودت اللجنة بالمعلومات الواردة أدناه، والتي تبين المقارنة بين تكلفة وجود وظيفتين وتكلفة وظيفة واحدة بالإضافة إلى تكاليف السفر بين الموقعين. وتلاحظ اللجنة

من المقارنة أن تكلفةوظيفتين لفترة السنتين (٢٠٠ ٥٩١ دولار) ستكون أعلى من تكلفة وظيفة واحدة وتكلفة سفر شاغلها بين نيويورك وواشنطن العاصمة (٤٥٠ ٣٦٥ دولار). وإذ وضعت اللجنة الاستشارية في الاعتبار مقارنة التكاليف، فإن اللجنة واثقة بأن البرنامج سيُبقى احتياجات هاتينوظيفتين برتبة ف-٣ قيد الاستعراض.

الخيار ١: وظيفتان، واحدة برتبة ف-٣ في نيويورك وواحدة برتبة ف-٣ في واشنطن العاصمة

المرتب، ويشمل مجموع صافي المرتب بالإضافة إلى التكاليف

العامة للموظفين لمدة ٤٨ شهرا ٥٩١ ٢٠٠ دولار

المجموع الفرعي ٥٩١ ٢٠٠ دولار

الخيار ٢: موظف واحد برتبة ف-٣ يعمل في واشنطن العاصمة ويسافر إلى نيويورك

المرتب، ويشمل مجموع صافي المرتب بالإضافة إلى التكاليف

العامة للموظفين لمدة ٤٨ شهرا ٢٩٥ ٦٠٠ دولار

السفر

تذكرة السفر بالقطار ذهابا وإيابا ٢٠٠

بدل الإقامة اليومي لمدة ثلاثة أيام في نيويورك ١ ١٣٤

مصروفات محطات السفر (لكل رحلة ذهابا وإيابا) ٦٣

المجموع لكل رحلة ١ ٣٩٧

المجموع لـ ٥٠ رحلة في فترة السنتين ٦٩ ٨٥٠

مجموع الخيار ٢ ٣٦٥ ٤٥٠

الفرق بين الخيارين ١ و ٢ ٢٢٥ ٧٥٠

ملاحظات: يستند حساب تكاليف الوظيفة إلى تكاليفها في نيويورك لأنه لا توجد بيانات للتكلفة في واشنطن العاصمة. وتستند التكاليف التقديرية للسفر إلى متوسط تذكرة السفر بالقطار ذهابا وإيابا وثلاثة أيام من بدل الإقامة اليومي (٣٧٨ دولار في اليوم) في نيويورك. وبدل الإقامة اليومي في واشنطن العاصمة هو ٣٦٣ دولار في اليوم. ويفترض الحساب ٥٠ رحلة في فترة السنتين.

رابعاً-١١٨ ومع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرتين رابعاً-١١٥ ورابعاً-١١٦ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التحويلات المقترحة للموظائف المتبقية،

وعددها ٣٥، من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية. وتكرر اللجنة أن بالرغم من أن هذه الوظائف وُصفت بأنها "تحويلات"، فإن اللجنة توصي بتطبيق القواعد واللوائح التنظيمية اللازمة المتعلقة بالتوظيف على هذه الوظائف المحولة كما لو أنها وظائف جديدة، نظرا لأنها وظائف لم تتم الموافقة عليها سابقا في إطار الميزانية العادية (انظر أيضا A/68/7، الفقرة رابعا-٧٨).

تجميد التعيين

رابعا-١١٩ كما هو مبين في الفقرتين رابعا-١٠٧ (ب) و (ج) أعلاه، تشمل التخفيضات التي اقترحتها الأمين العام في الباب ١٤ أن يتم تجميد التعيين في وظائف ثابتة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام حدد الوظائف التالية لتجميد التعيين فيها: تجميد التعيين لمدة ١٩ شهرا في وظيفة واحدة بالرتبة المحلية لمساعد شخصي في مكتب العمليات والخدمات المؤسسية ضمن عنصر دعم البرامج؛ وتجميد التعيين لمدة ٢٣ شهرا في وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد الموظفين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجميد التعيين في الوظائف المذكورتين طيلة المدتين المحددتين أعلاه، وعلى التخفيضات ذات الصلة في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. ويجب أيضا أن يتم تعديل كل الموارد غير المتعلقة بالوظائف ذات الصلة بالموضوع وفقا لذلك.

الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية

رابعا-١٢٠ تفيد الفقرة ١٤-٢٤ من ملزمة الميزانية بأن مستوى الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية يعكس انخفاضا كليا قدره ١٢ وظيفة، مقارنة مع عدد هذه الوظائف في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي بلغ ٧٣٣ وظيفة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن انخفاض العدد الكلي للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بمقدار ١٢ وظيفة يُعزى إلى أنه من المقترح تحويل ٣٧ وظيفة من هذه الوظائف إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، وأنه من المتوقع إنشاء ٢٥ وظيفة جديدة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية بناء على الولايات الجديدة الصادرة عن الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ والطلبات المقدمة من البلدان في سياق مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر. وأبلغت اللجنة كذلك أن هذه الوظائف ستكون في الرتبين ف-٤ و ف-٣ وستركز مهامها على عدد من المجالات المواضيعية، منها جودة الهواء، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية،

والمواد الكيميائية والنفايات، والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وبرنامج المياه التابع للنظام العالمي لرصد البيئة.

رابعا- ١٢١ وعند الاستفسار عن التمييز الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين مهام الموظفين الذين تمول وظائفهم من الميزانية العادية وأولئك الذين تمول وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الموظفين الممولة وظائفهم من الميزانية العادية يضطلعون بالمهام الجوهرية لأمانة البرنامج، ومنها القيادة العامة والإدارة والتنسيق، أما أولئك الذين تمول وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية، فيقومون بتكملة عمل الأمانة ودعمه ويضطلعون بتنفيذ أنشطة البرامج والمشاريع، وهو ما يشمل شاغلي الوظائف الفنية ووظائف الإدارة. وأُبلغت اللجنة أيضا أن وظائف الدعم الإداري والبرنامجي تمولها موارد من الميزانية العادية وموارد من خارجها على السواء.

الوظائف الشاغرة

رابعا- ١٢٢ عند الاستفسار، زُودت اللجنة بالجدول التالي الذي يبين حالة استقدام الموظفين في الثماني وظائف الشاغرة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي يبين أيضا عدم وجود أي وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي للشغور	الموظفين	الحالة الراهنة لاستقدام
ف-٤	موظف إقليمي للشؤون الإنسانية	البرنامج الفرعي ٢ - الكوارث والتزاعات	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	هيئات الاستعراض المركزية	هيئات الاستعراض المركزية
ف-٥	كبير موظفي الشؤون البيئية	البرنامج الفرعي ٣ - إدارة النظم الإيكولوجية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	هيئات الاستعراض المركزية	هيئات الاستعراض المركزية
ف-٥	رئيس المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي	البرنامج الفرعي ٣ - إدارة النظم الإيكولوجية	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	هيئات الاستعراض المركزية	هيئات الاستعراض المركزية
ف-٣	موظف برامج	البرنامج الفرعي ٤ - الإدارة البيئية	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	نشر الإعلان عن فتح باب التقدم للوظيفة	نشر الإعلان عن فتح باب التقدم للوظيفة
ع (رأ)	مساعد لشؤون البرامج	البرنامج الفرعي ٤ - الإدارة البيئية	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	تم اختيار المرشح	تم اختيار المرشح

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي للشغور	الموظفين	الحالة الراهنة لاستقدام
ف-٤	موظف برامج لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمواد الكيميائية والنفايات	البرنامج الفرعي ٥ - ١	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	هيئات الاستعراض المركزية	
ف-٤	موظف برامج لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمواد الكيميائية والنفايات	البرنامج الفرعي ٥ - ١	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	هيئات الاستعراض المركزية	
ف-٥	رئيس المكتب دون الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ	البرنامج الفرعي ٥ - ١	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	تم اختيار المرشح	

رابعا-١٢٣ ورهنا بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرات رابعا-١١٥ و رابعا-١١٦ و رابعا-١١٨ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد المتعلقة بالوظائف التي اقترحها الأمين العام.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٢٤ تصل الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للباب ١٤ إلى ٤٠٢ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٦٢ ١٠٠ دولار، أي بنسبة ١,٤ في المائة، مقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٤٦٤ ٨٠٠ دولار.

رابعا-١٢٥ واستنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، يُقترح تخصيص مبلغ ٢٠٠ ١٤١ ٢ دولار للخبراء الاستشاريين، مما يمثل انخفاضا قدره ١ ٦٠٠ دولار، أي بنسبة ٠,١ في المائة، مقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٢٠١ ٤٢ ٨٠٠ دولار. ومن هذه الموارد المقترحة تخصيصها لتمويل بند الخبراء الاستشاريين، يُقترح تخصيص مبلغ ١ ١٥٩ ٨٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٧ المعنون "إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض"، ويشمل ذلك تمويل الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد وتنفيذ برنامج زمالات يهدف إلى تشجيع مشاركة شباب العلماء (٨٠ ٠٠٠ دولار)، وإعداد محتوى بالشراكة مع مؤسسات ذات مصداقية علمية (١٤٥ ٠٠٠ دولار) وفرادى الخبراء (٥٠ ٠٠٠ دولار) وتصميم إطار مفاهيمي لتحليل السياسات يلائم الأغراض المحددة لهذا

البرنامج الفرعي (٦٠.٠٠٠ دولار)، وإعداد ملخص لتقرير صانعي السياسات وتحريره (١٠٠.٠٠٠ دولار). وترى اللجنة الاستشارية أن بعض الخدمات الاستشارية المقترحة، مثل تلك المتعلقة بمسائل السياسات وإعداد المحتوى، ينطوي على مهام ينبغي أن يضطلع بها البرنامج بنفسه ولا ينبغي أن يؤديها خبراء استشاريون خارجيون. ولذلك توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين بنسبة ٥ في المائة، أي بمقدار ١٠٧.٠٦٠ دولاراً.

رابعا-١٢٦ واستنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، تلاحظ اللجنة أن الموارد المقترح تخصيصها تحت بند سفر الموظفين تبلغ ٨٠٠ ٥٥٨ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٦١ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ١٠ في المائة، مقارنةً مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٦٢٠ ٧٠٠ دولار. وفي ضوء نشر موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مناطق مختلفة، تشجع اللجنة الاستشارية البرنامج على إعادة النظر في احتياجات السفر الإجمالية، وتلاحظ أن الاجتماعات في كل موقع ينبغي أن يحضرها بشكل شخصي الموظفون الموجودون به، بينما يشارك الموظفون الآخرون عن طريق التداول بالفيديو عند الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، أُبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن مكتب نيويورك يتألف من أمين عام مساعد، وموظف برتبة مد-٢، وموظف برتبة مد-١، وموظف برتبة ف-٥ وموظفين اثنين برتبة ف-٤ وموظف برتبة ف-٣ وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وترى اللجنة أنه يمكن لهؤلاء الموظفين الكبار أن يشاركوا في الاجتماعات الرفيعة المستوى في نيويورك، مما يقلل مصاريف السفر. وتكرر اللجنة أيضا تعليقاتها وتوصياتها السابقة بشأن الاستخدام الحصري لموارد السفر (الفقرة ٢٩، A/69/787) (انظر أيضا الفصل الأول الفرع دال أعلاه).

رابعا-١٢٧ ورهنا بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرات رابعا-١١٥ و رابعا-١١٦ و رابعا-١١٩ و رابعا-١٢٥ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام الوارد بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات العامة

رابعا-١٢٨ تحدد الفقرات من ١٤-٣٣ إلى ١٤-٣٥ من ملزمة الميزانية معالم هيكل حوكمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة هي السلطة المنوط بها اعتماد برنامج العمل والميزانية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية العامة، وأن الجمعية العامة هي سلطة اعتماد الباب ١٤ من الميزانية

العادية المعنون "البيئة". وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، تتولى لجنة الممثلين الدائمين تقديم المشورة لجمعية البيئة التي تتخذ القرارات بشأن موارد الميزانية المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقدم لجنة الممثلين الدائمين توصياتها إلى اللجنة الاستشارية التي تصدر توصياتها بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية إلى مجلس الإدارة (الذي أصبح الآن يعرف باسم جمعية البيئة) قبل أن يتخذ المجلس قراراته. وأبلغت أيضا اللجنة الاستشارية أن جمعية البيئة قررت بالرغم من ذلك، في عام ٢٠١٤، أن تجتمع في أيار/مايو - حزيران/يونيه من السنوات الزوجية، وأن الجمعية اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ برنامج العمل لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وميزانيته، قبل أن يتسنى للجنة الاستشارية أن تنظر فيه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تغيير الجدول الزمني لاجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٤ ترتب عليه عدم تقديم برنامج عمل لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وميزانيته الممولة من موارد خارجة عن الميزانية العامة إلى اللجنة لاستعراضهما قبل أن تعتمدهما جمعية البيئة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتشق اللجنة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سوف يقدم في المستقبل برامج عمله وميزانيات الموارد الخارجة عن الميزانية في الوقت المناسب إلى اللجنة الاستشارية لتمكينها من استعراضهما قبل أن تعتمدهما جمعية البيئة.

رابعا-١٢٩ ويوضح الجدول ١٤-٣ من ملزمة الميزانية أن الميزانية البرنامجية المقترحة والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تعكس زيادة مقارنة مع الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقديراتها على التوالي. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفقرة ٨٨ (ب) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، تدعو إلى توفير موارد مالية مأمونة مستقرة كافية من الميزانية العادية ومن التبرعات وإلى زيادة حجمها، وأن الجمعية العامة أشارت إلى ذلك القرار في الفقرة ٥ من قرارها ٦٧/٢١٣ (انظر أيضا الوثيقة A/68/7، الفقرة رابعا-٩١).

الباب ١٥

المستوطنات البشرية

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٣٠٠ ١٣٠ ٢٣ دولار
الاعتماد المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٠٠٠ ٢٧٠ ٢٢ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد العملية الأولية لإعادة تقدير التكاليف	٢٠٠ ٣٢٣ ٢٣ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٤٠٠ ٨٢٣ ٤٥٩ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابعا- ١٣٠ وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٥ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٢ ٢٧٠ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٨٦٠ ٣٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,٧ في المائة، مقارنةً مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect. 15) A/70/6، الجدول ١٥-٣).

رابعا- ١٣١ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ٨٦٠ ٣٠٠ دولار إلى أربعة عوامل، مع تفصيلها على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات من ١٥-٢٤ إلى ١٥-٣٠):

(أ) انخفاض قدره ٢ ٠٤٠ ٩٠٠ دولار تحت بند التعديلات الفنية، نتيجةً لحذف الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بإنشاء أمانة لكي تتولى التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛

(ب) وزيادة قدرها ١ ٣٧٧ ٧٠٠ دولار تحت بند الولايات الجديدة المتعلقة بتقديم الدعم لصالح مؤتمر الموئل الثالث؛

(ج) وانخفاض قدره ٦٨ ٧٠٠ دولار تحت بند التغييرات المقترح إدخالها على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة) فيما يتصل بالتخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك تحت بند سفر الموظفين؛

(د) وانخفاض قدره ١٢٨ ٤٠٠ دولار تحت بند التغييرات المقترح إدخالها على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية) فيما يتصل بالتخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك تحت بند سفر الموظفين؛

رابعا- ١٣٢ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

رابعا- ١٣٣ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يعرض بالتفصيل التغييرات المقترح إدخالها على الموارد الموحدة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه، موزعة حسب وجه الإنفاق.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ		
-	-	١٨ ٥٢٧,٠	الوظائف
(٤,٦)	(٥٢,٨)	١ ١٥٣,١	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٦)	(٥,٣)	٨٩٨,٤	الخبراء الاستشاريون
-	-	٤٥٩,٢	الخبراء
*(٨,٨)	(٤٠,٨)	٤٦٥,١	سفر الموظفين
(٧,١)	(٤٠,٠)	٥٦٤,١	الخدمات التعاقدية
(٦,٦)	(٥٦,٠)	٨٥٣,٤	مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٤,٩	الضيافة
(٢,٦)	(٢,٢)	٨٥,٧	اللوازم والمواد
-	-	١٠٩,٤	الأثاث والمعدات
(٠,٩)	(١٩٧,١)	٢٣ ١٣٠,٣	المجموع

* يعكس هذا المبلغ الانخفاض البالغ نسبه ١٠ في المائة المطبق على الاعتماد المنقح، مخصوما منه التعديلات الفنية وبعض الاستثناءات.

رابعا-١٣٤ وزودت اللجنة الاستشارية أيضا، عند استفسارها، بالجدول التالي الذي يعرض بالتفصيل الاحتياجات من الموارد المقترحة تحت بند الولايات الجديدة والتي تبلغ ١ ٣٧٧ ٧٠٠ دولار.

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٦-٢٠١٧		
٤٤٠ ٤٠٠	(١ مد-٢، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٢ من الرتبة المحلية)	المساعدة المؤقتة العامة
٢٠٥ ٧٠٠		الخبراء الاستشاريون
٤٢٠ ٧٠٠		الخبراء
١٧٩ ٨٠٠		سفر الموظفين
١٢٤ ٠٠٠		مصرفات التشغيل العامة
٧ ١٠٠		اللوازم والمواد
١ ٣٧٧ ٧٠٠		المجموع

رابعا-١٣٥ أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه سيلزم تخصيص موارد قدرها ٤٠٠ ٤٤٠ دولار للمساعدة المؤقتة العامة من أجل الاحتفاظ بملاك أمانة المؤئل الثالث من الموظفين (موظف برتبة مد-٢، وموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظفان من الرتبة المحلية) للفترة التحضيرية لمؤتمر المؤئل الثالث ولمدة ثلاثة أشهر إضافية بعد المؤتمر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لإقفال الحسابات المالية، وإعداد التقارير التي ستُقدم إلى الجهات المانحة وتقديم تقارير الإبلاغ إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه سيلزم تخصيص موارد قدرها ٧٠٠ ٢٠٥ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين من أجل تقديم مساهمات فنية في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية والمؤتمر للمؤئل الثالث (انظر أيضا الفقرتين رابعا-١٤٠ و رابعا-١٤١ أدناه).

رابعا-١٣٦ يُوجز الجدول رابعا-١٠ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

العدد	الرتبة	
		الوظائف الممولة من الميزانية العادية
٧٥	١ وأ ع، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٩ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ٢ خ ع (رأ)، ٢٣ م	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٧٥	١ وأ ع، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٩ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ٢ خ ع (رأ)، ٢٣ م	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
		الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية
٢٠٦	١ أ ع م، ٤ مد-٢، ١٢ مد-١، ٢٩ ف-٥، ٦٧ ف-٤/٣، ١١ ف-١/٢، ٦ خ ع (رأ)، ٧٦ م	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٣٧ يقترح الأمين العام تمويل ٧٥ وظيفة في إطار الميزانية العادية و ٢٠٦ وظائف من خارج الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي نفس الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مع تفصيلها على النحو المبين في الجدول رابعا-١٠.

الوظائف الشاغرة

رابعا-١٣٨ عند الاستفسار، زُودت اللجنة بالجدول التالي الذي يبين حالة استقدام الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي يبين أيضا عدم وجود أي وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

الرتبة	اللقب الوظيفي	البرنامج الفرعي	التاريخ الفعلي للشغور	الحالة الراهنة لاستقدام الموظفين
ف-٤	موظف لشؤون المستوطنات البشرية/موظف عمليات	البرنامج الفرعي ٦ - الحد من الأخطار والإصلاح	١ نيسان/أبريل ٢٠١٥	مرحلة ما قبل الإعلان عن فتح باب التقدم لشغل الوظيفة الشاغرة

رابعا-١٣٩ توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المدرج تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٤٠ استنادا إلى المعلومات التكميلية التي قدمت إلى اللجنة الاستشارية، تلاحظ اللجنة أن الأمين العام يقترح موارد قدرها ٢٠٠ ٥٠٦ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين، منها ٣٠٠ ٢٧٥ دولار تتعلق بالتوجيه التنفيذي والإدارة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الخدمات الاستشارية المقترحة للتوجيه التنفيذي والإدارة ستسهم في إعداد ورقات سياسة عامة وتقارير عن انخراط الشركاء في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وعن التقدم المحرز في التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة وآلياتها، وسيتم في إطار هذه الخدمات تنفيذ مهام خاصة لصالح المدير التنفيذي بشأن التوجيه السياسي العام للبرنامج، مثل تحسين عمليات الإدارة الداخلية.

رابعا-١٤١ وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، بالخدمات الاستشارية المقترحة اعتمادها لصالح العناصر الأخرى، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالعناصر الآتية: (أ) البرنامج الفرعي ٢، للمعاونة في التحضير للحوار السياسي بشأن السياسات الحضرية الوطنية؛ و (ب) البرنامج الفرعي ٥، للمعاونة في إعداد دليل للتوجيه الاستراتيجي بشأن نماذج التمويل واستراتيجيات تعبئة الموارد من أجل تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها؛ و (ج) البرنامج الفرعي ٧، للمعاونة في إعداد التقارير الرئيسية لموئل الأمم المتحدة؛ و (د) الدعم البرنامجي، للمعاونة في التشغيل الآلي لطرق أداء العمل التي تم ترشيدها، من أجل دعم المساءلة والشفافية والكفاءة داخل الهيكل التنظيمي. وترى اللجنة الاستشارية أن مسائل مثل التوجيه الاستراتيجي، وإجراءات الإدارة الداخلية، والتشغيل الآلي لطرق أداء العمل

تعتبر من المسائل الاستراتيجية والتنظيمية الداخلية التي ينبغي أن يضطلع بها موظفو موئل الأمم المتحدة، بدلا من الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن موئل الأمم المتحدة ينبغي أن تتوافر فيه الخبرات والقدرات الداخلية اللازمة لإعداد تقارير فنية عن المسائل التي تدخل ضمن برنامج عمله. وبناء على هذه الأسباب، توصي اللجنة بخفض مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الإجمالية المطلوبة تحت بند الخبراء الاستشاريين والتي تبلغ ٥٠٦ ٢٠٠ دولار (انظر أيضا الفصل الأول، الفرع دال أعلاه).

رابعا-١٤٢ وتوضح المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة تحت بند سفر الموظفين تبلغ ٤٨٧ ٨٠٠ دولار. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بالجدول رابعا-١١ الذي يبين التقديرات المتعلقة بسفر الموظفين المتعلق بالموئل الثالث، سواء الممول من الميزانية العادية أو من موارد خارجة عن الميزانية، لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول رابعا-١١

التقديرات المتعلقة بسفر الموظفين لصالح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ (بدولارات الولايات المتحدة)

العناصر	من	إلى	عدد الأيام	عدد الموظفين	تكاليف تذكار السفر		بدل الإقامة اليومي		مصاريف محطات السفر (لكل رحلة، مجموع تكاليف جميع الموظفين) السفر	
					الوحدة	المجموع	الوحدة	المجموع	(٩)	(١٠) = (٦) + (٧) + (٨) + (٩)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦) = (٥) × (٤)	(٧)	(٨) = (٣) × (٤) × (٧)	(٩)	(١٠)
الموئل الثالث	نيروبي	نيويورك	٧	٢	٣٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٥٢٩٢,٠٠	٤٠٤,٠٠	١١٦٩٦,٠٠
٢٠١٧-٢٠١٦	نيويورك	براغ	٤	٣	١٩٠٠,٠٠	٥٧٠٠,٠٠	٢٠٩,٠٠	٢٥٠٨,٠٠	٦٠٦,٠٠	٨٨١٤,٠٠
	نيروبي	بروكسل/جنيف	٥	١	١٩٠٠,٠٠	١٩٠٠,٠٠	٣٩٧,٠٠	١٩٨٥,٠٠	١٥٢,٠٠	٤٠٣٧,٠٠
	نيروبي	بانكوك	٥	١	٢٥٠٠,٠٠	٢٥٠٠,٠٠	٢٢٢,٠٠	١١١٠,٠٠	١٥٢,٠٠	٣٧٦٢,٠٠
	نيروبي	أديس أبابا	٤	٢	٦٠٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠	١٩٧,٠٠	١٥٧٦,٠٠	٣٠٤,٠٠	٣٠٨٠,٠٠
	نيروبي	أبوظبي	٥	٣	٢٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠,٠٠	٣٧٠,٠٠	٥٥٥٠,٠٠	٤٥٦,٠٠	١٢٠٠٦,٠٠
	نيروبي	نيويورك	٧	١	٣٠٠٠,٠٠	٣٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٢٦٤٦,٠٠	٢٠٢,٠٠	٥٨٤٨,٠٠
	نيروبي	برلين	٤	١	٢٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠	١٥٢,٠٠	٣٣٥٢,٠٠

العناصر	من	إلى	عدد الأيام	عدد الموظفين	تكاليف تذاكر السفر	بدل الإقامة اليومي		مصاريف محطات السفر (لكل رحلة، لجميع الموظفين)	مجموع تكاليف السفر
						الوحدة	المجموع		
						(٧)	(٨) = (٣) * (٤) - (٧)		
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦) = (٤) * (٥)	(٧)	(٨)	(٩) + (٨) + (٦) = (١٠)
نيويورك	نيروي	نيروي	٧	١	٣٠٠٠,٠٠	٣٠٠٠,٠٠	٣١٢,٠٠	٢١٨٤,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيروي	نيروي	سانتياغو	٥	١	٥٥٠٠,٠٠	٥٥٠٠,٠٠	٢٦٩,٠٠	١٣٤٥,٠٠	١٥٢,٠٠
نيروي	نيروي	بيروت	٥	١	٢٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠,٠٠	٣٤٧,٠٠	١٧٣٥,٠٠	١٥٢,٠٠
نيويورك	نيروي	نيودلهي	٥	٣	٧٥٠٠,٠٠	٢٥٠٠,٠٠	٢٦٨,٠٠	٤٠٢٠,٠٠	٦٠٦,٠٠
نيروي	نيروي	أوجا/لاغوس	٤	١	١٢٠٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠	٢٥٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٥٢,٠٠
نيويورك	نيروي	أمستردام	٤	١	٢٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيويورك	نيروي	مكسيكو	٥	٣	٣٦٠٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠	٣٣٩,٠٠	٥٠٨٥,٠٠	٦٠٦,٠٠
نيويورك	نيروي	شنغهاي	٥	٣	٨٤٠٠,٠٠	٢٨٠٠,٠٠	٣٧٢,٠٠	٥٥٨٠,٠٠	٦٠٦,٠٠
نيروي	نيروي	نيويورك	٧	٢	٣٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٥٢٩٢,٠٠	٤٠٤,٠٠
نيويورك	نيروي	تل أبيب	٤	١	٢١٠٠,٠٠	٢١٠٠,٠٠	٤٠٣,٠٠	١٦١٢,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيويورك	نيروي	بريتوريا	٤	١	٣٠٠٠,٠٠	٣٠٠٠,٠٠	٢٤٩,٠٠	٩٩٦,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيروي	نيروي	بريتوريا	٥	٢	٣٠٠٠,٠٠	١٥٠٠,٠٠	٢٤٩,٠٠	٢٤٩٠,٠٠	٣٠٤,٠٠
نيروي	نيروي	أديس أبابا	٤	١	٦٠٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	١٩٧,٠٠	٧٨٨,٠٠	١٥٤٠,٠٠
نيروي	نيروي	نيويورك	٧	٢	٣٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٥٢٩٢,٠٠	٤٠٤,٠٠
نيويورك	نيروي	أبو ظي	٥	١	٢٠٠٠,٠٠	٢٠٠٠,٠٠	٣٧٠,٠٠	١٨٥٠,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيروي	نيروي	نيويورك	٣٠	١	٣٠٠٠,٠٠	٣٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	١١٣٤٠,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيروي	نيروي	نيويورك	٧	٢	٣٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٥٢٩٢,٠٠	٤٠٤,٠٠
					٥٨٣٠٠,٠٠	٩٣٢٠٠,٠٠	٧٨٨٨,٠٠	٧٨٩٦٨,٠٠	٧٥٨٢,٠٠
الموئل الثالث	نيروي	نيويورك	٧	٢	٣٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٥٢٩٢,٠٠	٤٠٤,٠٠
٢٠١٥-٢٠١٤	نيويورك	كينو	٤	٣	١٥٠٠,٠٠	٤٥٠٠,٠٠	٢٠٤,٠٠	٢٤٤٨,٠٠	٦٠٦,٠٠
نيويورك	نيروي	براغ	٣	١	١٩٠٠,٠٠	١٩٠٠,٠٠	٢٠٩,٠٠	٦٢٧,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيويورك	نيروي	بانكوك	٤	١	٢٥٠٠,٠٠	٢٥٠٠,٠٠	٢٢٢,٠٠	٨٨٨,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيروي	نيروي	بريتوريا	٢	١	١٥٠٠,٠٠	١٥٠٠,٠٠	٢٤٩,٠٠	٤٩٨,٠٠	١٥٢,٠٠
نيروي	نيروي	أديس أبابا	٣	١	٦٠٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	١٩٧,٠٠	٥٩١,٠٠	١٥٢,٠٠
نيروي	نيروي	أوجا/لاغوس	٣	٢	١٤٠٠,٠٠	٢٨٠٠,٠٠	٢٥٠,٠٠	١٥٠٠,٠٠	٣٠٤,٠٠
نيويورك	نيروي	بيروت	٤	١	١٥٠٠,٠٠	١٥٠٠,٠٠	٣٤٧,٠٠	١٣٨٨,٠٠	٢٠٢,٠٠
نيويورك	نيروي	مونتريال	٣	٣	٨٠٠,٠٠	٢٤٠٠,٠٠	٢٩٣,٠٠	٢٦٣٧,٠٠	٦٠٦,٠٠
نيويورك	نيروي	ريغا	٢	١	١٩٠٠,٠٠	١٩٠٠,٠٠	١٩٧,٠٠	٣٩٤,٠٠	٢٠٢,٠٠

العناصر	من	إلى	عدد الأيام	عدد الموظفين	تكاليف تذاكر السفر	بدل الإقامة اليومي		مصاروفات محطات السفر (لكل رحلة، لجميع الموظفين)	مجموع تكاليف السفر
						الوحدة	المجموع		
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)×(٥)	(٧)	(٨)=(٣)×(٧)	(٩)	(١٠)=(٦)+(٨)+(٩)
نيويورك	مكسيكو/ كوينكا		٤	٢	١٢٠٠,٠٠	٣٣٩,٠٠	٢٧١٢,٠٠	٤٠٤,٠٠	٥٥١٦,٠٠
نيويورك	تل أبيب		٣	٢	٢١٠٠,٠٠	٤٠٣,٠٠	٢٤١٨,٠٠	٤٠٤,٠٠	٧٠٢٢,٠٠
نيروبي	القاهرة		٤	١	١٨٠٠,٠٠	٢٨٢,٠٠	١١٢٨,٠٠	١٥٢,٠٠	٣٠٨٠,٠٠
نيروبي	نيويورك		٧	١	٣٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٢٦٤٦,٠٠	٢٠٢,٠٠	٥٨٤٨,٠٠
نيروبي	بروكسل/ جنيف		٥	١	١٩٠٠,٠٠	٣٩٧,٠٠	١٩٨٥,٠٠	١٥٢,٠٠	٤٠٣٧,٠٠
نيويورك	جاكرتا		٧	١	٢٥٠٠,٠٠	٢٧١,٠٠	١٨٩٧,٠٠	٢٠٢,٠٠	٤٥٩٩,٠٠
نيروبي	جاكرتا		٧	٢	٢٢٠٠,٠٠	٢٧١,٠٠	٣٧٩٤,٠٠	١٥٢,٠٠	٨٣٤٦,٠٠
نيويورك	برشلونة		٥	٢	٢٤٠٠,٠٠	٢٣٩,٠٠	٢٣٩٠,٠٠	٤٠٤,٠٠	٧٥٩٤,٠٠
نيروبي	نيويورك		٧	٢	٣٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٥٢٩٢,٠٠	٤٠٤,٠٠	١١٦٩٦,٠٠
نيويورك	نيروبي		١٥	١	٣٠٠٠,٠٠	٣١٢,٠٠	٤٦٨٠,٠٠	٢٠٢,٠٠	٧٨٨٢,٠٠
نيروبي	نيويورك		٧	١	٣٠٠٠,٠٠	٣٧٨,٠٠	٢٦٤٦,٠٠	٢٠٢,٠٠	٥٨٤٨,٠٠
					٤٢٧٠٠,٠٠	٦٢٦٠٠,٠٠	٤٧٨٥١,٠٠	٥٩١٢,٠٠	١١٦٣٦٣,٠٠
المجموع الفرعي لكل فرع					١٠١٠٠٠,٠٠	١٥٥٨٠٠,٠٠	١٢٦٨١٩,٠٠	١٣٤٩٤,٠٠	٢٩٦١١٣,٠٠

رابعا-١٤٣ ورهنا بالتوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا-١٤١ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي اقترحها الأمين العام.

الباب ١٦

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

٤٣ ٩٣٨ ٣٠٠ دولار

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٤٣ ١٤٨ ٤٠٠ دولار

الاعتماد المقترح من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٤٣ ٣٤٧ ٢٠٠ دولار

الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد العملية الأولية لإعادة تقدير التكاليف

٦٥٦ ٧٧٤ ٤٠٠ دولار

الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

رابعا-١٤٤ و تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٦ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٣ ١٤٨ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٧٨٩ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ١,٨ في المائة، مقارنةً مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect. 16) A/70/6، الجدول ١٦-٣).

رابعا-١٤٥ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ ٧٨٩ ٩٠٠ دولار إلى ثلاثة عوامل مُوزعة على النحو الآتي (المرجع نفسه، الفقرات من ١٦-١٥ إلى ١٦-١٨):

(أ) انخفاض قدره ٩٩٣ ٦٠٠ دولار تحت بند التعديلات الفنية، يعكس حذف الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بما يلي: '١' مبلغ قدره ٨٧٦ ٢٠٠ دولار خصص لمرة واحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لصالح مؤتمر منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ '٢' ومبلغ قدره ١١٧ ٠٠٠ دولار خصص لمرة واحدة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) وزيادة قدرها ٤٦٣ ٩٠٠ دولار تحت بند الولايات الجديدة، وتتعلق هذه الزيادة بالدورة الاستثنائية المقرر أن تعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، إلى جانب التغييرات المقترحة إدخالها على الوظائف على النحو الآتي: '١' تحويل وظيفة حالية واحدة برتبة مد-٢ من فئة الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى فئة الوظائف الممولة من الميزانية العادية في إطار البرنامج الفرعي ٨، بالاقتران مع إلغاء وظيفة برتبة مد-١ في إطار البرنامج الفرعي نفسه؛ '٢' وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٩. وستُقابل الزيادة في الموارد التي ستبلغ ١٠٠ ٤٠٠ دولار، والتي ستنتجم عن التغييرات المقترحة أعلاه، بشكل كامل بالانخفاض الذي سينجم عن الإلغاء المقترح للوظائف على النحو المبين في الفقرة رابعا-١٤٥ (ج) '١' أدناه؛

(ج) وانخفاض قدره ٢٦٠ ٢٠٠ دولار تحت بند التغييرات المدخلة على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية)، ويتألف من الآتي: '١' انخفاض صافي قدره ٩٤ ٣٠٠ دولار، يعكس انخفاضا قدره ١٩٤ ٧٠٠ دولار نتيجة لإلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٦، وسيذهب مبلغ ١٠٠ ٤٠٠ دولار من قيمة هذا الانخفاض لمقابلة الزيادات الناجمة عن التغييرات في ملاك الموظفين المقترح في الفقرة رابعا-١٤٥ (ب) '٢' أعلاه (انظر أيضا الجدول رابعا-١٣)؛ و '٢' انخفاض قدره ١٦٥ ٩٠٠ دولار، يعكس نقص الاحتياجات من

الموارد غير المتعلقة بالوظائف، في البنود المتصلة بتكاليف الموظفين الأخرى والخبراء الاستشاريين والخبراء والخدمات التعاقدية وسفر الموظفين.

رابعا-١٤٦ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

رابعا-١٤٧ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يعرض بالتفصيل التغييرات المقترحة إدخالها على الموارد الموحدة ضمن التخفيضات الإضافية السابقة الذكر، موزعة حسب وجه الإنفاق.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		الاعتماد المرصود ٢٠١٤-٢٠١٥		وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٣)	(٩٤,٣)	٣٦٦٠٣,٠		الوظائف
(٣,٠)	(٢٣,٠)	٧٧٥,٩		تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,١)	(٠,٤)	٥٦٤,٤		الخبراء الاستشاريون
(٥,٧)	(٦٣,٨)	١١١٧,٩		الخبراء
-	-	١٨١٥,٣		سفر الممثلين
*(٩,٢)	(٧٥,٣)	٨٢١,٩		سفر الموظفين
(٠,٣)	(٣,٤)	١٠٥٠,١		الخدمات التعاقدية
-	-	٦١٢,٠		مصروفات التشغيل العامة
-	-	٦,٠		الضيافة
-	-	١٥٥,٧		اللوازم والمواد
-	-	٣٥٠,٦		الأثاث والمعدات
-	-	٦٥,٥		المنح والمساهمات
(٠,٦)	(٢٦٠,٢)	٤٣٩٣٨,٣		المجموع

* يعكس هذا المبلغ الانخفاض البالغ نسبته ١٠ في المائة المطبق على الاعتماد المنقح، محصوما منه التعديلات الفنية وبعض الاستثناءات.

رابعا-١٤٨ يُنتظر أن تستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة أن تبلغ ٤٠٠ ٧٧٤ ٦٥٦ دولار، أي بنسبة ٩٣,٨ في المائة من مجموع الموارد المقترحة في إطار الباب ١٦، في دعم الأنشطة الفنية والمعيارية والتشغيلية، مع التركيز على أنشطة التعاون التقني (المرجع السابق، الفقرة ١٦-١٩). وذكُر أيضا أن الميزانية الموحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سوف

تقدم إلى اللجنة الاستشارية للنظر فيها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ وإلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لاعتمادها في دورتيهما المستأنفتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

رابعا- ١٤٩ ويلخص الجدول رابعا-١٢ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول رابعا-١٢

الموارد من الموظفين

الرتبة	العدد	
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٧ مد-١، ١٥ ف-٥، ٣٢ ف-٤، ٢٤ ف-٣، ١٤ ف-٢، و ٣ خ ع (ر ر)، و ٢٦ خ ع (ر أ)	١٢٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٧ مد-١، ١٤ ف-٥، ٣٢ ف-٤، ٢٤ ف-٣، ١٤ ف-٢، و ٣ خ ع (ر ر)، و ٢٥ خ ع (ر أ)	١٢٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ من رتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٩	١	الوظائف المعاد تصنيفها
١ مد-٢ من فئة الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى فئة الوظائف الممولة من الميزانية العادية في إطار البرنامج الفرعي ٨	١	الوظائف المحولة
١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٦، ١ مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٨	(٢)	الوظائف الملغاة
١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٨ إلى البرنامج الفرعي ٧	١	الوظائف المنقولة
		الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية
٢ مد-٢، ٩ مد-١، ٤٨ ف-٥، ١ ف-٣/٤، ١٨ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر ر)، ١٥٩ (ر أ)	٤٨٢	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

رابعا- ١٥٠ يقترح الأمين العام ما مجموعه ١٢٣ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بانخفاض صافيه وظيفة واحدة مقارنة بالعدد الإجمالي للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول رابعا-١٢). وتبين الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التغييرات التالية في ملاك الموظفين:

(أ) تحويل تمويل وظيفة موجودة برتبة مد-٢ من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية في إطار البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، باعتبار هذا التحويل جزءاً من مواءمة الهيكل الإداري للمكتب الذي تموّل في إطاره جميع وظائف المدراء التنفيذيين ومدراء الشعب في المكتب من الميزانية العادية؛

(ب) وسيقابل هذا التحويل إلغاء وظيفة واحدة برتبة مد-١، في إطار البرنامج الفرعي ٨ أيضاً، وتوزيع مهامها على الموظفين الحاليين وعلى مدير الشعبة؛

(ج) إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٦، البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية؛

(د) إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٩، تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بنسخة من إشعار إعادة التصنيف الذي كان قد صدر في عام ٢٠١٢ عن دائرة إدارة الموارد البشرية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وأبلغت اللجنة بأنه على الرغم من أن المكتب لم يسع إلى تنفيذ إعادة تصنيف هذه الوظيفة في وقت سابق، فإن إعادة تصنيفها أصبحت من أولويات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نظراً إلى التطورات الفنية التي ستطرأ فيما يتعلق بلجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يُعقد كل خمس سنوات، والتي ستتطلب زيادة مستوى الدعم في مجال صنع القرار والدعم الاستشاري والإداري؛

(هـ) نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، إلى البرنامج الفرعي ٧، دعم السياسات، دعماً للعمل الذي تقوم به لجنة استعراض البرنامج، وهي هيئة رقابية مشتركة بين الشعب في المكتب، وكفالة لإسداء المشورة، بشكل متسق ومنهجي، إلى كبار المديرين بشأن المسائل الاستراتيجية ومسائل السياسة العامة والمسائل المشتركة بين الوكالات.

رابعا-١٥١ وتشير الفقرة ١٦-١٧ من ملزمة الميزانية إلى أن الزيادة التي ستطرأ على التكاليف من جراء التغييرات المقترحة في الوظائف سيقابلها بالكامل انخفاض في التكاليف نتيجة الوظائف المقترح إلغاؤها. وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بموجز للآثار المترتبة على التغييرات المذكورة أعلاه يبين انخفاضا صافيا بمبلغ ٣٠٠ ٩٤ دولار (انظر الجدول رابعا-١٣).

الجدول رابعا-١٣

الآثار المترتبة على التغييرات المقترحة في ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (بدولارات الولايات المتحدة)

البرنامج الفرعي ٦، البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	
إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	(١٩٤ ٧٠٠)
البرنامج الفرعي ٧، دعم السياسات	
نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من البرنامج الفرعي ٨	٣٦٦ ٣٠٠
البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني	
تحويل وظيفة واحدة برتبة مد-٢ من وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن	
الميزانية إلى وظيفة ممولة من الميزانية العادية	٤٩٢ ١٠٠
إلغاء وظيفة واحدة برتبة مد-١	(٤٣٠ ٠٠٠)
نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ نقلا خارجيا إلى البرنامج الفرعي ٧	(٣٣٦ ٣٠٠)
البرنامج الفرعي ٩، تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات	
الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	
إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١	٣٨ ٣٠٠
التغيير الكلي في الموارد المتعلقة بالوظائف	(٩٤ ٣٠٠)

رابعا-١٥٢ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات التي اقترح الأمين العام إدخالها على ملاك الموظفين. وتوصي اللجنة، إضافة إلى ذلك، بأن تُعدّل وفقا لذلك أي موارد تتصل بتلك التغييرات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

رابعا-١٥٣ وفيما يخص الوظيفة التي برتبة مد-٢ في البرنامج الفرعي ٨ والتي يرد اقتراح تحويلها في الفقرة رابعا-١٥٠ (أ) أعلاه، ترى اللجنة الاستشارية أنه لا بد من تطبيق قواعد ولوائح التوظيف المعمول بها كما لو كان الأمر يتعلق بإنشاء وظيفة جديدة، نظرا إلى أنهما وظيفة لم تُعتمد من قبل في إطار الميزانية العادية.

الوظائف الشاغرة

رابعا-١٥٤ زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين وجود سبع وظائف شاغرة في المكتب في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (وظيفة واحدة برتبة مد-٢، ووظيفة واحدة برتبة

مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه باستثناء الوظيفة التي برتبة مد-١ لرئيس فرع البرامج المتكاملة في شعبة العمليات، والتي اقترح إلغاؤها (انظر الفقرة رابعا-١٥٠ (ب) أعلاه)، فإن العمل جار على تعيين موظفين لشغل جميع الوظائف الست المستمرة الأخرى. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لشغل ثلاثة من هذه الوظائف يتوقع أن يلتحقوا بالعمل في أيار/مايو ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الوظائف المقترحة في إطار الباب ١٦ لا توجد من بينها أي وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

رابعا-١٥٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا-١٥٦ يبين مستوى الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٧٠٠ ٦٣٩ ٦ دولار والمقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، انخفاضاً بمبلغ ٦٠٠ ٦٩٥ دولار مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة رابعا-١٤٥ أعلاه، فإن التخفيض المقترح في الموارد غير المتعلقة بالوظائف يعزى أساساً إلى التعديلات الفنية التي تعكس إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فضلاً عن التخفيضات الإضافية التي أجريت تمسحياً مع تطبيق الأمين العام لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤. وهذا التخفيض تقابل جزء منه احتياجات غير متكررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تتصل بالدورة الاستثنائية التي ستعقدتها الجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم.

النفقات الحالية والمتوقعة

رابعا-١٥٧ زُوِّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، مقارنة بالموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنسبة إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، تلاحظ اللجنة انخفاضاً في استخدام الموارد المرصودة في إطار بعض فئات الموارد، مثل موارد الخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الانخفاض الظاهري في استخدام الموارد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ يعزى إلى أن عدة أنشطة تتصل بهذه الفئات من الموارد، مثل اجتماعات أفرقة الخبراء والمنشورات والسفر المقرر، لم تكن قد نفذت بعد في ذلك الحين، ولكنها ستنفذ

في وقت لاحق من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن على الرغم من أن خدمات، من قبيل خدمات الخبراء الاستشاريين والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات، تُقدم على مدار السنة، فإن النفقات المتصلة بها غالبا ما تسجل في وقت متأخر من السنة.

الخبراء الاستشاريون

رابعا- ١٥٨ يقترح، في إطار بند التوجيه التنفيذي والإدارة، رصد اعتماد قدره ٩ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الاستعانة بخبير استشاري من ذوي الخبرة المتخصصة في مجال الإدارة المركزية للمخاطر لكفالة تنفيذ نُهج تقييم المخاطر وإدارتها تنفيذًا فعالًا وتدريب الموظفين الرئيسيين على تقييم المخاطر وإدارتها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الموارد نفسه، أي ٩ ٠٠٠ دولار، سبق أن أُذن به لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن المكتب كان قد استعان بخبير استشاري من ذوي الخبرة المتخصصة في مجال الإدارة المركزية للمخاطر لكفالة تنفيذ نُهج تقييم المخاطر وإدارتها تنفيذًا فعالًا وتدريب الموظفين الرئيسيين على تقييم المخاطر وإدارتها. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه نظرا إلى ما تحظى به مسألة الإدارة المركزية للمخاطر من أولوية قصوى، فقد تقرر أن يضطلع مكتب المدير التنفيذي بمهمة التنسيق وأن يؤدي دور جهة التنسيق المركزية.

رابعا- ١٥٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي اقترحها الأمين العام، رهنا بالتوصية الواردة في الفقرة رابعا- ١٥٢ أعلاه.

تعليقات عامة

توزيع الموارد من الموظفين بين البرنامج الفرعي ١ والبرنامج الفرعي ٢

رابعا- ١٦٠ تلاحظ اللجنة الاستشارية من هيكل ملاك موظفي المكتب أن مستوى الموارد من الموظفين في إطار البرنامج الفرعي ١، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، أعلى مما هو عليه في إطار البرنامج الفرعي ٢، الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج الفرعي ١ تقع في صميم ولاية المكتب والمنظمة التي سلفته، ومن ثم، فهي تستفيد من مستوى أعلى من الموارد الميزانية العادية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج الفرعي ٢، التي تشمل الحد من تعاطي المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أحدث عهدا من الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج الفرعي ١.

وأبلغت اللجنة بأن تلك الأنشطة لا تستفيد، لذلك السبب، من أي زيادة في موارد الميزانية العادية، ومن ثم، فإنها تعتمد بشكل أكبر على التمويل من خارج الميزانية.

البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا

رابعا-١٦١ تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها طلبت، خلال نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للباب ٩ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تقديم معلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة استجابة للطلبات المحددة الموجهة إلى الأمين العام في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤ (الفقرة ٨٣) و ٢٤٦/٦٦ (الفقرة ٥٦) وأنها تطلعت إلى تلقي سرد مفصل عن هذه الإجراءات في سياق نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعا-١٦٢ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مبادرة ساحل غرب أفريقيا تعد جزءا من البرنامج الإقليمي للمكتب لمنطقة غرب أفريقيا الذي يهدف إلى دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ خطة عملها الرامية إلى التصدي إلى مشكلة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطي المخدرات التي ما فتئت تتفاقم في غرب أفريقيا. وأبلغت اللجنة بأن المبادرة توقعت زيادة في التمويل، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بحوالي ١٤ مليون دولار، وهو مبلغ تلقت منه بالفعل ٩,٥ ملايين دولار. أما بالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يرمي إلى مواصلة تنفيذ المشروع المتصل بالمبادرة وتأمين تمويل إضافي لها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سينفذان المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية والمكتب، الذي يرمي إلى دعم الخطة الإقليمية للجماعة والذي تم التوقيع على اتفاقات التمويل الخاصة به مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤.

رابعا-١٦٣ وإثر مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النتائج الأولية التي توصل إليها التقييم المستقل الجاري تشير، في جملة أمور، إلى أن الاستجابة التي يقدمها المكتب في إطار البرنامج الإقليمي الحالي هي استجابة مهمة تسهم في تعزيز قدرة الدول على العمل في سبيل تحقيق أهداف خطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية. أما فيما يتعلق بالتمويل، فقد أبلغت اللجنة بأن البرنامج الحالي والبرنامج الجديد بمولان من مصادر خارجة عن الميزانية، وبأن المكتب لم يتلق بعد أي تمويل من الميزانية العادية لهذين البرنامجين.

الباب ١٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة

١٥ ٣٥٦ ٥٠٠ دولار	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١٥ ٢٧٦ ٢٠٠ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١٥ ٦٩٢ ٨٠٠ دولار	الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف
٨٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

رابعا-١٦٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٧ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ١٥ ٢٧٦ ٢٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا صافيا بما قدره ٨٠ ٣٠٠ دولار، أو ما نسبته ٥,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر [A/70/6 \(Sect. 17\)](#) و [Corr.1](#)، الجدول ١٧-٣).

رابعا-١٦٥ ويعزو الأمين العام الانخفاض الإجمالي البالغ ٨٠ ٣٠٠ دولار إلى التغييرات التي أُدخلت على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الإضافية) والتي تتصل بتخفيض الاحتياجات في إطار بند سفر الموظفين (٢٧ ٧٥٠ دولارا)، والخبراء الاستشاريين (٤٠ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (١٢ ٢٥٠ دولارا).

رابعا-١٦٦ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

رابعا-١٦٧ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيعا، بحسب وجوه الإنفاق، للتغييرات الموحدة المدخلة على الموارد في إطار التخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	٢٠١٥	
-	-	١٤ ٠٥٧,٥	الوظائف
-	-	٤١,٢	تكاليف الموظفين الأخرى
(٢٤,٥)	(٤٠,٣)	١٦٤,٦	الخبراء الاستشاريون
-	-	٢٧٩,٨	الخبراء
-	-	٢٥٣,٠	سفر الممثلين
*(٢٥,٣)	(٢٧,٧)	١٠٩,٤	سفر الموظفين
-	-	٢٦٣,٤	الخدمات التعاقدية
-	-	١٦٣,٨	نفقات التشغيل العامة
-	-	٢,٥	الضيافة
(٥٧,٧)	(١٢,٣)	٢١,٣	اللوازم والمواد
(٠,٥)	(٨٠,٣)	١٥ ٣٥٦,٥	المجموع

* يعكس انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة مطبقا على الاعتماد المنقح، مطروحا منه التعديلات الفنية وبعض الاستثناءات.

رابعا-١٦٨ ومن المتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية بما يصل إلى ٧٥٠ مليون دولار في إطار ميزانية دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، منها مبلغ يقدر بحوالي ٤٠٠ ٤١٠ ١٣٤ دولار لتمويل ٤٧٩ وظيفة، ومبلغ يُقدَّر بحوالي ٦٥١ ٦١٥ دولار للموارد غير المتصلة بالوظائف (المرجع نفسه، الفقرة ١٧-١١). وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في ملزمة الميزانية، بأن توقعات الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد رُفعت إلى ٨٨٠ مليون دولار.

رابعا-١٦٩ ويوجز الجدول رابعا-١٤ الوظائف الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقع تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول رابعا-١٤

العدد	الرتب	
الميزانية العادية		
٤٥	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٦ ف-٥، ٧ ف-٤، ٧ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ١٣ خ ع (رأ)	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٤٥	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٦ ف-٥، ٧ ف-٤، ٧ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ١٣ خ ع (رأ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٢	١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ١ ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ١	الوظائف المنقولة
الموارد الخارجة عن الميزانية		
٤٧٩	١ أ ع م، ٤ مد-٢، ١٩ د-١، ٨٦ ف-٥، ٩٢ ف-٣/٤، ٦ ف-١/٢، ٦٧ خ ع (ر ر)، ١٢١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٨٣ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين	الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف المنقولة

رابعا-١٧٠ يقترح الأمين العام نقل وظيفتين (وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٣) من البرنامج الفرعي ٢، الأنشطة السياسية والبرنامجية، إلى البرنامج الفرعي ١، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية. ويشير الأمين العام إلى أن الهدف من نقل الوظيفة التي رتبها ف-٥ يتمثل في تعزيز قدرة شعبة الدعم الحكومي الدولي بالنظر إلى الطلب المتزايد على العمل الحكومي الدولي المعني بأهداف التنمية المستدامة وخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويشير أيضا إلى أن الهدف من نقل الوظيفة التي رتبها ف-٣ يتمثل في تعزيز قدرات شعبة التنسيق على تقديم الدعم لإعداد التقرير السنوي للأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وأفرقة العمل فيها (المرجع نفسه، الفقرة ١٧-٤٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هاتينوظيفتين ستُشغلان عند نقلهما، وأن نقل شاغليهما سيتم بالتزامن مع نقلهما. وتوصي اللجنة بالموافقة على النقل المقترح لهاتينوظيفتين.

الوظائف الشاغرة

رابعا- ١٧١ زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين وجود أربع وظائف شاغرة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ (وظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنوظيفتين فقط ظللتا شاغرتين بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، هما: وظيفة من الرتبة ف-٥ لموظف شؤون اجتماعية أقدم في إطار البرنامج الفرعي ١، يجري استعراض المرشحين لشغلها، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لكاتب إداري في إطار البرنامج الفرعي ٢، يجري استقدام الذي وقع عليه الاختيار لشغلها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن هاتين الوظيفتين لم تظل أي وظيفة منهما شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

رابعا- ١٧٢ وإثر مزيد من الاستفسار عن سبب استخدام مبلغ قدره ٥٥٠ ٣٠٠ دولار فقط، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، من أصل الاعتماد المرصود للوظائف في إطار الباب الفرعي بء وقدره ١ ٧٠٩ ٥٠٠ دولار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض معدل استخدام الموارد المرصودة في إطار هذه الفئة يعزى إلى شغور وظيفتين (وظيفة برتبة مد-٢ لرئيس مكتب، ووظيفة برتبة ف-٥ لموظف لشؤون التخطيط الاستراتيجي) في الجزء السابق من فترة السنتين. وأبلغت اللجنة كذلك بأنوظيفتين شُغلتا منذ ذلك الحين.

رابعا- ١٧٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا- ١٧٤ يعكس المستوى المقترح البالغ ١ ٢١٨ ٧٠٠ دولار من الموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضا بمبلغ ٨٠ ٣٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الفقرة رابعا- ١٦٤ أعلاه). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

مواءمة تمويل المهام المعيارية والتشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥

رابعا- ١٧٥ طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٦٥، إلى الأمين العام أن يبين بمزيد من التفصيل، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، العمليات

الحكومية الدولية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال وضع المعايير من أجل تنفيذ ولايتها، على النحو المشار إليه في الفقرة ٧٥ من قرارها ٦٤/٢٨٩، لكي تحدد ما إذا كانت أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما فيها المهام المتصلة بسياسات الإدارة والتقييم والتنسيق والبحوث والتحليل، ستدعم العمليات الحكومية الدولية بشأن وضع المعايير والعمليات الحكومية الدولية التنفيذية والأنشطة التشغيلية أو مزيجاً منها، أم سيجري اعتبارها عمليات وأنشطة من هذا القبيل. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يبين، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مخصصات الميزانية التي سيلزم رصدها نتيجة للمعلومات المطلوبة أعلاه، بما يكفل توفير مصدر تمويل مناسب للموارد المالية المطلوبة، بما في ذلك تمويل وظائف الرتب العليا.

رابعا-١٧٦ وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الأمين العام عرض، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، موجزاً لنتائج التحليل الذي خلص إلى أن جميع المهام المتصلة بسياسات الإدارة والتقييم والتنسيق والبحوث والتحليل تسهم، في أغلبية الحالات، في القيام بمزيج من العمليات الحكومية الدولية المعيارية، والعمليات والأنشطة التنفيذية الحكومية الدولية، والعمليات والأنشطة التنفيذية ((A/68/6 (Sect. 17)، الفقرتان ١٧-٨ و ١٧-٩)). وقد أشارت اللجنة، في تعليقاتها ذات الصلة بالموضوع، إلى أنها لا تعتبر أن هذا التحليل يشكل استجابة مرضية لطلب الجمعية العامة وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بلورة التحليل المطلوب في القرار ٢٥٩/٦٥ وأن يقدم ما يتوصل إليه من نتائج في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/68/7)، الفقرة رابعا-١٤٠).

رابعا-١٧٧ وفي الفقرة ١٧-١٠ من ملزمة ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يكرر الأمين العام الموقف المذكور أعلاه ويشير أيضاً إلى أن التمويل من خارج الميزانية قد استخدم في كثير من الحالات لدعم المهام المعيارية التي تؤديها الهيئة. في هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تحليل المهام المتصلة بسياسات الإدارة والتقييم والتنسيق والبحوث والتحليل في هيئة الأمم المتحدة للمرأة برهن على تعزيز وتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه الهيئة إلى العمليات المعيارية الحكومية الدولية، بما في ذلك لجنة وضع المرأة، والبند الخاص بالمسائل الجنسانية من جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجزاء الأخرى من اجتماعات المجلس، والبند الخاص بالمسائل الجنسانية من جدول أعمال مجلس الأمن والمواضيع الأخرى التي يتناولها المجلس، والبنود الخاصة بالمسائل الجنسانية من جدول أعمال الجمعية العامة والبنود الأخرى من جداول أعمال عدة لجان رئيسية، بما في ذلك الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومجلس حقوق الإنسان ومختلف ما يتبعه من إجراءات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. غير أن اللجنة أبلغت أيضا بأن الاعتماد المرصود للهيئة من أموال الميزانية العادية لم يزدد تبعا لذلك نظرا إلى أن الهيئة تعول بشكل متزايد على الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل أنشطتها المعيارية.

رابعا-١٧٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن على الرغم من الزيادة الكبيرة التي شهدتها عبء العمل في شعبة السياسات، فإن ١٧ وظيفة فقط من أصل ٧٩ وظيفة في الشعبة تُمول من الميزانية العادية. ونتيجة لذلك، يكرس شاغلو ٢٣ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية أكثر من نصف وقتهم للاضطلاع بمهام معيارية في مجالات تولى المرأة للمناصب القيادية والإدارية، والمرأة والسلام والأمن، وإنهاء العنف ضد المرأة، والبحوث والبيانات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والميزانيات المرعية للمنظور الجنساني، والإحصاءات والرصد. وبالمثل، أبلغت اللجنة بأن الاستعراض الذي أُجري للعمل الذي تقوم به شعبة التنسيق دعما لتنفيذ جدول الأعمال المعياري للهيئة خلص إلى أن شاغلي ثلاثة وظائف ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية يؤديون مهام معيارية.

رابعا-١٧٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المتكاملة المقترحة لا تتضمن أي تحليل آخر غير التحليل الذي قُدّم في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وأنه لا يزال هناك قدر من عدم الوضوح فيما يتعلق بنموذج تمويل الهيئة. وترى اللجنة أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لتقييم الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة وأنه ينبغي وضع نموذج يستجيب على نحو أفضل للطلبات الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٩ والفقرة ١٣ من قرار المجلس التنفيذي ٢٠١١/٥. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة توصيتها بأن يطلب المجلس التنفيذي إلى الأمين العام أن يواصل تطوير التحليل الموجز في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وأن يوافي الجمعية بما يتوصل إليه من نتائج في موعد أقصاه تاريخ تقديم الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تدعم القيام بالمهام المعيارية فيما يبدو، فإن اللجنة توصي بأن يشمل التحليل استعراض هيكل ملاك موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين مواءمة تمويل المهام المعيارية والتنفيذية في الهيئة مع قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٩.

مكتب التقييم المستقل

رابعا- ١٨٠ تتصل الفقرتان ١٧-٣٣ و ١٧-٣٦ من ملزمة الميزانية بمكتب التقييم المستقل الذي يتولى إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التقييم الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويوفر التوجيه والدعم لعمليات التقييم المركزية واللامركزية. ويوضح التقرير أن التقييمات المؤسسية هي تقييمات داخلية يجريها مكتب التقييم المستقل، أما التقييمات اللامركزية، فهي تقييمات داخلية يجريها مقيّمون خارجيون مستقلون وتديرها المكاتب البرنامجية. ويشير التقرير أيضا إلى أن مكتب التقييم المستقل يركز على أربعة مجالات عمل استراتيجية هي: (أ) إجراء تقييمات مؤسسية ووضع نظم فعالة للتقييم المؤسسي؛ (ب) تعزيز ثقافة ونظم التقييم اللامركزي من أجل تحقيق المزيد من المساءلة وتحسين البرمجة؛ (ج) قيادة التنسيق على نطاق الأمم المتحدة بشأن إجراء تقييم يراعي المنظور الجنساني من أجل تحقيق المساءلة على نطاق المنظومة؛ (د) دعم بناء القدرات الوطنية في مجال التقييم المستجيب لمسائل المساواة بين الجنسين.

رابعا- ١٨١ ويشير الأمين العام إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قامت، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بإجراء ٥٦ تقييماً داخلياً (ثلاثة تقييمات على مستوى المؤسسة و ٥٣ تقييماً من التقييمات اللامركزية) وأنها أتاحت نتائج تلك التقييمات لكي تطلع عليها الدول الأعضاء. وتتوقع الهيئة إنجاز سبعة تقييمات مؤسسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وثمانية تقييمات مؤسسية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن ٢٠ تقييماً لا مركزياً أُنجز في عام ٢٠١٤ من أصل التقييمات اللامركزية المتوقع إجراؤها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وعددها ٥٠ تقييماً.

رابعا- ١٨٢ وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات مفصلة عن السبل التي تسهم بها أنشطة التقييم التي تضطلع بها الهيئة في تحسين مساءلة الإدارة وأدائها وفي تعزيز البرمجة الفعالة (انظر أيضا الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة	٥٦٩ ٩١٦ ٢٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدمة من الأمين العام	٥٦٠ ٨٨٦ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٥٨٦ ٠٣٠ ٢٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٤٦٠ ٧٠٣ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك

خامساً-١ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للجزء الخامس لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى مبلغ ٥٦٠ ٨٨٦ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض صاف قدره ٩ ٠٢٩ ٥٠٠ دولار، أو ١,٦ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. وتغطي الموارد المقترحة تكاليف الأنشطة التي صدر بها تكليف للجان الإقليمية الخمس، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، والبرنامج العادي للتعاون التقني (انظر الجدول خامساً-١ والأبواب من ١٨ إلى ٢٣ أدناه). وتستكمل هذه الموارد من حساب التنمية (انظر الباب ٣٥ أدناه). وتبدي اللجنة الاستشارية تعليقات أيضاً بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية في إطار الجزء الرابع، التعاون الدولي لأغراض التنمية.

الجدول خامسا-٢

التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي في اللجان الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الباب	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-	الوظائف المقترحة الجديدة		إلغاؤها	المجموع	التغييرات		
		الوظائف المقترحة الجديدة	الوظائف المقترحة التي سيتم إلغاؤها			النسبة المئوية	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة	الفئة الفنية والفئات العليا
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ^(أ)	٥٥٤	٦	(٦)					٥٥٤
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والحيط الهادئ	٤٢٨							٤٢٨
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٩٦							١٩٦
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي	٤٨٨	(١)	(١)			(١)	(٠,٢)	٤٨٧
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٦٠	٣	(٥)	(٢)		١	(٣)	٢٥٨
المجموع	١٩٢٦	٩	(١٢)	(٣)		١	(٤)	١٩٢٣

(أ) بما في ذلك اللجنة الإقليمية ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الباب ١٨ ألف

اللجان الإقليمية

اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة	١٤٨ ٩٥٥ ٩٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدمة من الأمين العام	١٤٧ ١٢٨ ٦٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	١٥٩ ١٩٦ ٥٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٥١ ٦٧١ ٤٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك

خامسا-٣ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٨-ألف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى مبلغ ٦٠٠ ١٢٨ ١٤٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض صاف قدره ٣٠٠ ٨٢٧ ١ دولار، أو ١,٢ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. وُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامسا-٤ ويذكر الأمين العام أن الانخفاض الصافي البالغ ٣٠٠ ٨٢٧ ١ دولار يُعزى إلى أربعة عوامل موزعة على النحو التالي (انظر (A/70/6 Sect.18 و Corr.1)، الفقرات ١٨-ألف-١٦ إلى ١٨-ألف-٢٣):

(أ) حذف الاحتياجات غير المتكررة التي يبلغ مجموعها ٦٢٣ ٠٠٠ دولار في إطار التعديلات الفنية، التي تتعلق في المقام الأول بالموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ب) زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٢٤ ٤ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات فيما بين العناصر على النحو المبين في الفقرات ١٨-ألف-١٧ إلى ١٨-ألف-٢٠ من ملزمة الميزانية، وتشمل موظفين لدعم نائب الأمين التنفيذي (مد-٢) وتعزيز القدرات في إطار البرنامج الفرعي ٦، والدعم البرنامجي (انظر الفقرة خامسا-٩ أدناه)؛

(ج) انخفاض قدره ١٠٠ ٢٩٠ ١ دولار في إطار التغييرات في الموارد وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، يشمل انخفاضا في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف (٥٨٦ ٥٠٠ دولار) يعكس مقترحات تجميد استقدام الموظفين لبعض الوظائف الثابتة، وانخفاضا في الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٦٠٠ ٧٠٣ دولار)؛

(د) انخفاض قدره ٦٠٠ ٧٣٨ ٧ دولار في إطار التغييرات في الموارد وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية)، يشمل تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف (٥٠٠ ٢٨٢ ٥ دولار) تعكس مقترح تجميد الاستقدام لوظيفة ثابتة واحدة، وخفض الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف (١٠٠ ٤٥٦ ٤ دولار) تتصل في المقام الأول بسفر الموظفين استنادا إلى الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر جواً.

خامسا-٥ وتورد اللجنة الاستشارية في الفصل الأول أعلاه تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بأسلوب عرض التخفيضات المقترحة.

خامسا-٦ وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه، الذي يبين التفاصيل بحسب أوجه الإنفاق في التغييرات الموحدة المقترحة في الموارد في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٩)	(٨٦٩,٠)	٩٤ ٣٦٩,٧		الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٥ ٩٣١,٩		تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٢ ٠٠٥,١		الاستشاريون
-	-	٥ ٣٦٥,١		الخبراء
(١٠,٠)	(٣١٩,٨)	٣ ٢٠٩,٣		سفر الموظفين
(١,٣)	(١٠٩,٢)	٨ ١٠٢,٧		الخدمات التعاقدية
(٠,٢)	(٢٧,١)	١٣ ٩٥٤,٣		مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٠٧,٥		الضيافة
(٩,٠)	(٤٥٣,٦)	٥ ٠٣٠,٣		اللوازم والمواد
(٣,٣)	(٢٥٠,٠)	٧ ٥٦٩,٥		الأثاث والمعدات
-	-	٣ ٣١٠,٥		المنح والتبرعات
(١,٤)	(٢ ٠٢٨,٧)	١٤٨ ٩٥٥,٩		المجموع

خامسا-٧ يتضمن الجدول خامسا-٣ موجزا للوظائف المعتمدة الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول خامسا-٣
الموارد المتعلقة بالمالك الوظيفي

الرتبة	الموارد المتعلقة بالوظائف		
			الوظائف الممولة من الميزانية العادية
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤١ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ٧٥ ف-٣، ٢٩ ف-١/٢، ١ خ م، ١٤ م ف و، ٢٩٨ م	٥٤٨	٢٠١٥-٢٠١٤	الوظائف المعتمدة للفترة
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤١ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ٧٥ ف-٣، ٢٩ ف-١/٢، ١ خ م، ١٤ م ف و، ٢٩٨ م	٥٤٨	٢٠١٧-٢٠١٦	الوظائف المقترحة للفترة
١ ف-٤ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ١ ف-٣ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢ في إطار البرنامج الفرعي ٦ ١ م في إطار دعم البرامج	٦		الوظائف الجديدة
١ ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٤ ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ١ ١ ف-٤ و ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٧ العنصر ٥ ١ ف-٢ في إطار البرنامج الفرعي ٤ ١ م في إطار البرنامج الفرعي ٩	(٦)		الوظائف المقترح إلغاؤها
١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٥، إلى التوجيه التنفيذي والإدارة ١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢، إلى البرنامج الفرعي ٢ ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢ ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥ ١ م من البرنامج الفرعي ١ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة	٥		الوظائف المقترح نقلها
			الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية
٤ مد-١، ١٤ ف-٥، ٥٨ ف-٣/٤، ٦ ف-١/٢، ١١ م ف و، ١٠٦ م	١٩٩	٢٠١٧-٢٠١٦	الوظائف المتوقعة للفترة

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامسا-٨ إن مجموع عدد الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ هو على المستوى ذاته للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ويعكس مقترح إنشاء ست وظائف وإلغاء ست وظائف ونقل خمس وظائف. وإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام تجسيد استقدام موظفين لبعض الوظائف الثابتة على النحو المبين في الفقرتين خامسا-٤ (ج) و (د) أعلاه.

الوظائف الجديدة

خامسا-٩ يقترح الأمين العام إنشاء الوظائف الست التالية: (أ) وظيفتان لموظف برامج (١ ف-٤ و ١ ف-٣) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة؛ (ب) ثلاث وظائف لموظفين معينين بالشؤون الجنسانية (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ ف-٢) في إطار البرنامج الفرعي ٦، الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ و (ج) وظيفة موظف تشغيل مطابع (الرتبة المحلية) في إطار دعم البرامج. ويشير الأمين العام إلى أن الوظائف الجديدة تُقترح على أساس ما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى نائب الأمين التنفيذي الذي أنشئت وظيفته في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ (ب) لكفالة التنفيذ الكامل على نحو متواصل ومتسق للأنشطة التي صدر بها تكليف للمركز الأفريقي للمسائل الجنسانية؛ (ج) في إطار المرحلة النهائية من إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي بدأت في عام ٢٠١٤ ووفقاً للنموذج الجديد لأعمال اللجنة. وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح إنشاء الوظائف الست.

الوظائف المنقولة

خامسا-١٠ يقترح الأمين العام نقل ٥ وظائف، على النحو التالي: (أ) وظيفتان إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ٧، ووظيفة من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ١؛ (ب) وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة (١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٧)؛ (ج) وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ٥، تنمية القدرات (١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ١)؛ و (د) وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ١). ويشير الأمين العام إلى أن نقل الوظيفتين إلى التوجيه التنفيذي والإدارة يهدف إلى توفير القدرة على دعم شاغل وظيفة نائب الأمين التنفيذي (مد-٢) التي أنشئت في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، في حين أن الوظائف المنقولة إلى البرامج الفرعية ٢ و ٥ و ٧ هي جزء من المرحلة النهائية لإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي بدأت في عام ٢٠١٤ وتتماشى مع النموذج الجديد لأعمال اللجنة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح نقل الوظائف الخمس.

تجديد استقدام الموظفين

خامسا- ١١ على النحو المبين في الفقرتين خامسا-٤ (ج) و (د) أعلاه، يقترح الأمين العام تجديد استقدام الموظفين فيما يتعلق ببعض الوظائف الثابتة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظائف التي حددها الأمين العام تتعلق بتجديد الاستقدام لمدة ٢٤ شهرا فيما يتعلق بالوظائف الأربع التالية: (أ) وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣) في إطار البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا؛ (ب) ثلاث وظائف في إطار دعم البرامج (وظيفة رئيس وحدة دعم العمليات (ف-٤)، ووظيفة موظف اتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة مساعد لشؤون الموارد البشرية (الرتبة المحلية)). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجديد استقدام الموظفين لمدة ٢٤ شهرا فيما يتعلق بهذه الوظائف الثلاث (١ ف-٤، ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الرتبة المحلية) في إطار دعم البرامج وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أن تعدل وفقا لذلك جميع الموارد ذات الصلة غير المتعلقة بالوظائف.

خامسا- ١٢ ومع ذلك، فيما يتعلق بتجديد الاستقدام بالنسبة لوظيفة موظف الشؤون الاقتصادية (ف-٣)، ترى اللجنة الاستشارية أن مهام هذه الوظيفة لا تتصل بشكل مباشر بنظام أوموجا، وإنما تتصل بالمجالات الفنية المتعلقة بالأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، وأن التجديد يمكن أن يؤثر سلباً على برنامج العمل. ولذا توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على تجديد الاستقدام فيما يتعلق بوظيفة موظف الشؤون الاقتصادية (ف-٣) وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف، إن وجدت.

الوظائف الشاغرة

خامسا- ١٣ تذكّر اللجنة الاستشارية بأنها أعربت حين النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عن قلقها من استمرار ارتفاع معدلات الشواغر في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولاحظت اللجنة الاستشارية عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أن عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كان قد وصل إلى ٧٨ وظيفة، بمعدل شغور قدره ٢٠ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ١٠,٢ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. وبالنسبة للموظفين من الفئة الفنية، فإن ارتفاع معدل الشواغر يعزى جزئياً إلى تعليق الاستقدام في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا في انتظار الانتهاء من العملية التي شرعت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحديث

الكفاءات الوظيفية ومواءمة مجموعات المهارات مع أولوياتها واحتياجاتها البرنامجية خلال فترة إعادة هيكلتها (انظر A/68/7، الفقرات خامسا-١٠ إلى خامسا-١٣).

خامسا-١٤ وردا على طلب اللجنة الاستشارية معلومات مستكملة في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ كان ٤٥ وظيفة شاغرة، وأن معدل الشغور العام قد انخفض إلى ٨ في المائة. وأبلغت اللجنة أيضا أن الجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمعالجة مسألة الوظائف الشاغرة قد شملت نشر "فريق عمور" لفترة مؤقتة، ويضم الفريق موظفين من مراكز عمل أخرى يشاركون في مختلف أنشطة استقدام الموظفين، وأن ذلك قد ساعد على الإسراع في عملية اختيار الموظفين. عمل ٢٨ وظيفة في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضا بأن جميع الوظائف الشاغرة سُتُشغَل بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ولدى الاستفسار عن الوظائف الثلاث التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظيفة برتبة ف-٢ سُتُشغَل بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وأنوظيفتين الأخرين (١ ف-٤ و ١ من الرتبة المحلية) سُتُشغَلان بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتأخر الاستقدام بالنسبة للوظيفة من الرتبة ف-٤ والوظيفة من الرتبة المحلية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية اختيار المرشحين لشغل الوظيفة برتبة ف-٤ قد علقت في آذار/مارس ٢٠١٣ عندما بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية إعادة الهيكلة، التي أدت إلى نقل الوظيفة من المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا إلى المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا. وشرع منذئذ مجددا في إجراءات عملية الاستقدام. أما عملية استقدام موظف لشغل الوظيفة من الرتبة المحلية فقد علقت بسبب احتمال نقل موقع المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، والذي لم يتحقق فيما بعد. وبدأت عملية الاستقدام للملء الوظيفة.

خامسا-١٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمعالجة مسألة ارتفاع معدل الشواغر والنتائج التي تحققت حتى الآن. وتؤكد اللجنة مجددا أن جميع الوظائف الشاغرة ينبغي أن تُشغَل على وجه السرعة. وتشدد اللجنة مرة أخرى على ضرورة إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، وتقديم مبررات لإبقائها في الميزانية البرنامجية المقترحة. وبخلاف ذلك، ينبغي اقتراح إلغائها (انظر أيضا الفصل الأول أعلاه).

خامسا-١٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يخص الموارد المتعلقة بالوظائف على أن تراعى توصياتها الواردة في الفقرات خامسا-١١ وخامسا-١٢ أعلاه.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف
الفريق المعني بمشروع تحديد قاعة أفريقيا

خامسا-١٧ يشير الأمين العام إلى زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٢٤ دولار ناتجة عن الموارد الإضافية المقترحة في إطار دعم البرامج لتحديد مبنى قاعة أفريقيا (انظر A/70/6 (Sect. 18) و CoF.1)، الفقرات ١٨-ألف-١٩ و ١٨-ألف-٢٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن ذلك المبلغ سيغطي تكاليف وظيفة مدير مشروع (ف-٥) ووظيفة مساعد إداري (بالرتبة المحلية) في إطار المساعدة المؤقتة العامة للإشراف على مشروع تحديد قاعة أفريقيا.

خامسا-١٨ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن المطلوب منها في هذه المرحلة هو أن تحيط علما بالموارد المدرجة في الباب ١٨-ألف وقدرها ٤٠٠ ٨٢٤ دولار في انتظار تقديم تقرير الأمين العام الذي يتضمن معلومات مفصلة بشأن نطاق المشروع المقترح لتحديد قاعة أفريقيا، وجدوله الزمني وتكاليفه الإجمالية، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة لتتخذ فيه في الجزء الرئيسي من دورتها السبعين. ونظرا إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن تقديرات التكاليف الإجمالية فيما يتعلق بمشروع تحديد قاعة أفريقيا في تقريره المرحلي السنوي المقبل خلال الجزء الرئيسي من دورتها السبعين، ترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات البالغة ٤٠٠ ٨٢٤ دولار المقترحة لهذا المشروع ينبغي أن لا تدرج في الباب ١٨-ألف في هذه المرحلة. وتبعاً لذلك، فإن اللجنة توصي بعدم إدراج الموارد المقترحة في هذا الباب. وتقدم اللجنة مزيداً من التعليقات والتوصيات بشأن المشروع في إطار الباب ٣٣ من الجزء الحادي عشر، النفقات الرأسمالية، أدناه.

خامسا-١٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف، على أن تراعى ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات خامسا-١١ وخامسا-١٢ وخامسا-١٨ أعلاه.

الباب ١٨ باء
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ بالمعدلات المنقحة	١ ٩٩٦ ٠٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدمة من الأمين العام	١ ٩٩٢ ٣٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٢ ٠٤٦ ١٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك	

خامسا-٢٠ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٨-باء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى مبلغ ١ ٩٩٢ ٣٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض صاف قدره ٣ ٧٠٠ دولار، أو ٢,٠ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. ويعزى الانخفاض المقترح البالغ ٣ ٧٠٠ دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

خامسا-٢١ ويرد في الجدول خامسا-٤ بيان موجز للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول خامسا-٤

الموارد المتعلقة بالملاك الوظيفي

الموارد المتعلقة بالوظائف		الرتبة	الميزانية العادية
١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)	٦	٢٠١٥-٢٠١٤	الوظائف المعتمدة للفترة
١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)	٦	٢٠١٦-٢٠١٥	الوظائف المقترحة للفترة

خامسا-٢٢ يقترح الأمين العام تخصيص مبلغ ١ ١٦ ٩٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يشمل اعتمادات لتكاليف الموظفين الأخرى (١٩ ٧٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٣٢ ٩٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٢٦ ٨٠٠)

دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ١٤ دولار)، والضيافة (٦٠٠ ١ دولار)، واللوازم والمواد (٤٠٠ ٥ دولار) والأثاث والمعدات (١٦ ١٠٠ دولار).

خامسا-٢٣ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بمكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

تعليقات وتوصيات عامة

عرض الباب ١٨

خامسا-٢٤ يتألف الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من عنصرين هما: الباب ١٨-ألف، اللجنة الإقليمية، والباب ١٨-باء، مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا الباب قد عُرض فقط بوصفه الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ولم يرد في تصدير ومقدمة تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (introduction)) أي إشارة إلى عنصره المتميزين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن لا جدوى من عرض احتياجات مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك في باب مستقل من أبواب الميزانية بالنظر إلى حجمه الصغير نسبيا (حوالي ٢ مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧). لذا يُعرض المكتب بوصفه جزءاً من الميزانية البرنامجية في إطار الباب ١٨ لأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي اللجنة الإقليمية الأكبر حجماً. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ، سيقدم المكتب من الآن فصاعداً بشكل منفصل عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقاريره بشأن إطار الميزنة القائمة على النتائج، الوارد في الباب ١٨ بء. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة أن مدير المكتب مسؤول مباشرة أمام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية الذي يضطلع بدور المنسق السنوي، على أساس دوري، للجان الإقليمية.

خامسا-٢٥ وتعتبر اللجنة الاستشارية أن تسمية الباب ١٨ بعنوان "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا" تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالكيانين المنفصلين واحتياجاتهما من الموارد المدرجة في ذلك الباب. لذا ترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري تحسين طريقة عرض الباب ١٨ بهدف التمييز بوضوح بين العنصرين المنفصلين.

الباب ١٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة	١٠٢ ٥١٥ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدمة من الأمين العام	١٠٠ ٧٥٠ ٨٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	١٠٥ ٢٨٠ ٦٠٠ دولار
الموارد المقترحة خارج الميزانية	٣٠ ٢٤٥ ٧٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك	

خامسا-٢٦ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٩ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى مبلغ ١٠٠ ٧٥٠ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض صاف قدره ١ ٧٦٤ ٩٠٠ دولار، أو ١,٧ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة. وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامسا-٢٧ ويذكر الأمين العام أن الانخفاض الصافي البالغ ١ ٧٦٤ ٩٠٠ يُعزى إلى أربعة عوامل، ترد تفاصيلها فيما يلي (انظر (A/70/6 (Sect. 19)، الفقرات ١٩-١٨ إلى ٢١-٢٠):

(أ) إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المدرجة في إطار التعديلات الفنية التي يبلغ مجموعها ٥١٠ ٢٠٠ دولار، المتصلة بالنفقات المتكبدة لمرة واحدة من أجل تنفيذ القرار ٢٨٨/٦٦؛

(ب) تغييرات في توزيع الموارد فيما بين العناصر فيما يتعلق بالولايات الجديدة والتغييرات فيما بين العناصر، نتيجة لإعادة تنظيم الموارد غير المتعلقة بالوظائف، لتبني بدقة المجالات التي تُتَّكَبَد فيها التكاليف فعلا (انظر الفقرة خامسا-٣٧ أدناه)؛

(ج) انخفاض قدره ٨٧٤ ١٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، يعكس مقترحات لتجميد الاستقدام فيما يخص بعض الوظائف الثابتة (٧٩٨ ٦٠٠ دولار) وتخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٧٥ ٥٠٠ دولار)؛

(د) انخفاض قدره ٣٨٠ ٦٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية)، يعكس مقترحات لتجميد الاستقدام فيما يخص بعض الوظائف الثابتة (٢٦٤ ٠٠٠ دولار) وتخفيضات في الموارد غير المتعلقة

بالوظائف (١١٦ ٦٠٠ دولار) تتعلق في المقام الأول بتخفيضات في إطار سفر الموظفين تأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر جواً.

خامساً- ٢٨ وترد في الفصل الأول أعلاه تعليقات وملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن طريقة عرض التخفيضات المقترحة.

خامساً- ٢٩ وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه، الذي يبين التفاصيل بحسب أوجه الإنفاق في التغييرات الموحدة المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه، وتلاحظ اللجنة أنها تشمل زيادات تحت بند الاستشاريين والخدمات التعاقدية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥		
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد		
(١,٢)	(١٠٦٢,٦)	٨٨ ٦٩٥,٥		الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٢٠٤٤,٩		تكاليف الموظفين الأخرى
٣,٣	١٣,٨	٤١٨,٠		الاستشاريون
-	-	٩٠٣,١		الخبراء
(١٠,٠)	(١٤٤,٢)	١٤٤٤,٨		سفر الموظفين
١,١	١٣,٨	١٢٨١,٩		الخدمات التعاقدية
(١,٤)	(٧٥,٥)	٥ ٢١٣,٦		مصرفوات التشغيل العامة
-	-	٣٥,٧		الضيافة
-	-	٨٩٣,٠		اللوازم والمواد
-	-	١ ٥٧٨,٠		الأثاث والمعدات
-	-	٧,٢		المنح والتبرعات
(١,٢)	(١ ٢٥٤,٧)	١٠٢ ٥١٥,٧		المجموع

خامساً- ٣٠ يتضمن الجدول خامساً-٥ موجزا للوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبيّن الجدول أيضاً الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

الجدول خامساً - ٥
الموارد المتعلقة بالملاك الوظيفي

الموارد المتعلقة بالوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٥٨ ف-٤، ٤٩ ف-٣، ٣٥ ف-١/٢، ٢٣١ م، ٣ م ف و	٤٢٨	٢٠١٥-٢٠١٤	الوظائف المعتمدة للفترة
١ وأ ع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٥٨ ف-٤، ٤٩ ف-٣، ٣٥ ف-١/٢، ٢٣١ م، ٣ م ف و	٤٢٨	٢٠١٧-٢٠١٦	الوظائف المقترحة للفترة
١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٤، إلى البرنامج الفرعي ١	٤		الوظائف المقترح نقلها
٢ ف-٤ ضمن شعبة الشؤون الإدارية (دعم البرامج)			
١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٧			
الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية			
٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٢٩ ف-٤/٣، ٢ ف-١/٢، ٦٥ م، ٥ م ف و	١٠٥	٢٠١٧-٢٠١٦	الوظائف المتوقعة للفترة

ملاحظات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف المنقولة

خامساً-٣١ يقترح الأمين العام نقل أربع وظائف (٣ ف-٤ و ١ ف-٣)، على النحو التالي: (أ) وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة (١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٨)؛ (ب) وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ٧، الإحصاءات (١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٣)؛ وظيفتان ضمن دعم البرامج (٢ ف-٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مقترح نقل الوظيفتين برتبة ف-٤ في إطار دعم البرامج سيجري من شعبة الإدارة إلى شعبة الاستراتيجية وإدارة البرامج من أجل رصد وإدارة موارد اللجنة وقيادة عملية إعداد الميزانية البرنامجية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح نقل الوظائف الأربع.

تحميد استقدام الموظفين

خامسا- ٣٢ يقترح الأمين العام تحميد استقدام الموظفين لبعض الوظائف الثابتة، على النحو المبين في الفقرتين خامسا-٢٧ (ج) و (د) أعلاه. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قد حدد ثماني وظائف من الرتبة المحلية سيسري عليها تحميد استقدام الموظفين لمدة ٢٤ شهرا، وهي: ست وظائف في إطار دعم البرامج (وظيفة مساعد للشؤون المالية، ووظيفة مساعد للشؤون الموارد البشرية، ووظيفة مساعد للشؤون البريد، ووظيفة مساعد لتنظيم الحاسوب، ووظيفة فني للمعدات السمعية، ووظيفة مساعد للشؤون الوثائق)، ووظيفة في إطار البرنامج الفرعي ١ (مساعد للشؤون الإدارية)، ووظيفة في إطار البرنامج الفرعي ٤ (مساعد). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد استقدام الموظفين لمدة ٢٤ شهرا بالنسبة للوظائف الثماني من الرتبة المحلية، وعلى التخفيضات ذات الصلة في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أن تعدل وفقا لذلك أي موارد غير متعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

خامسا- ٣٣ أبلغت اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كان ٣٨ وظيفة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن من مجموع الوظائف الشاغرة البالغ عددها ٣٨ وظيفة، باتت ٦ وظائف مشغولة فعلا؛ وثمة ٧ وظائف يجري العمل على شغلها؛ و ٩ وظائف شاغرة مؤقتا حيث يحتفظ شاغلوها بحجز وظائفهم؛ وأن عملية الاستقدام بالنسبة لبقية الوظائف وصلت إلى مراحل مختلفة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ملتزمة بملء كل وظيفة شاغرة بحلول نهاية فترة السنتين، وأن أيًا من الوظائف المذكورة أعلاه لم يظل شاغرا لمدة سنتين أو أكثر.

خامسا- ٣٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، على أن تراعى توصيتها الواردة في الفقرة خامسا-٣٢ أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سفر الموظفين

خامسا- ٣٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن الموارد المقترحة المتعلقة بالسفر لحضور دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئتها

الفرعية، في إطار أجهزة تقرير السياسات، تشمل سفر موظف واحد من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك لحضور كل دورة سنوية للجنة لكفالة توجيه اهتمام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى القضايا العالمية التي تؤثر في البعد الإقليمي للتنمية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ المخصص لسفر موظف من المكتب لحضور الدورات السنوية ودورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أُدرج في الميزانية تحت الباب ١٩، وذلك من أجل فهم أفضل من جانب المقر في نيويورك لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ ولتيسير تنسيق المكتب مع عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية الأخرى.

حامسا-٣٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن الاحتياجات من الموارد المخصصة للمكتب مدرجة في الميزانية تحت الباب ١٨ باء، مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، وأن تكاليف المكتب لم تقسم فيما بين اللجان الإقليمية. وترى اللجنة الاستشارية أن الموارد اللازمة لسفر موظف واحد ينبغي أن تُدرج في الميزانية في إطار مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك الذي يتكبد النفقات، وأن هذا ينبغي أن ينعكس في مقترحات الميزانية المقبلة.

نقل الموارد من دعم البرامج إلى برنامج العمل

حامسا-٣٧ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الانخفاض البالغ ٤١ ٥٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية يُعزى في المقام الأول إلى إعادة تخصيص الموارد من دعم البرامج إلى برنامج العمل لكي تعبر بصورة أدق عن تكاليف تنفيذ البرامج. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن التكاليف التي يتكبدها مباشرة برنامج العمل الفني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أعيد تخصيصها إلى كل برنامج فرعي بطريقة مماثلة للإجراءات المتعلقة بالسفر والخدمات التعاقدية، في إطار الجهود الرامية إلى مواءمة الإبلاغ عن النفقات مواءمة دقيقة مع الاستخدام الفعلي للميزانية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن ما مجموعه ٢٧٧ ٢٠٠ دولار قد أعيد تخصيصها من دعم البرامج إلى برنامج العمل (تحت بند الخدمات التعاقدية، وإيجار المعدات والأثاث وصيانتها، والمعدات والاتصالات)، على النحو التالي: التوجيه التنفيذي والإدارة (٣٥ ٥٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ١ (٦٦ ٢٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٢ (٣٦ ١٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٣ (٢٤ ١٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٤ (٣١ ٠٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٥ (٢٢ ٧٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٦ (٣٨ ١٠٠ دولار) والبرنامج الفرعي ٧ (٢٣ ٥٠٠ دولار).

المساهمات المقدمة إلى المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خامسا- ٣٨ على النحو المبين في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، يلزم توفير اعتماد بمبلغ ٧ ٢٠٠ دولار للجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرض المساهمة في وحدة الدعم المشترك بين الوكالات تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والوحدة وهي المسؤولة عن كفالة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة تُموّل، بوصفها جزءا من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تايلند، من المساهمات من وكالات الأمم المتحدة المشاركة في تايلند، وهي مسؤولة أمام تلك الوكالات ككل. وتشمل الجهود التعاونية المشتركة الخدمات المشتركة وتقديم الدعم للاجتماعات المشتركة بين الوكالات.

خامسا- ٣٩ وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد المقترح كان تقديرا وُضِع على أساس نمط احتياجات السنة السابقة على النحو الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنه لم يقدم بعد برنامج الأنشطة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في وقت إعداد الميزانية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية عندما طلبت المزيد من التوضيح بأنه لا توجد لجان إقليمية أخرى كانت لها اعتمادات في الميزانية مخصصة لتقديم مساهمات في وحدة للدعم المشترك بين الوكالات تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو المنسق المقيم للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاعتماد المقترح بمبلغ ٧ ٢٠٠ دولار، ومبلغ ١٣ مليون دولار الذي اقترحه الأمين العام كدعم من الأمانة العامة لنظام المنسقين المقيمين (انظر الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، أُبلغت اللجنة بأن الاعتماد البالغ ٧ ٢٠٠ دولار الذي خصصته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لوحدة الدعم المشترك بين الوكالات برعاية البرنامج الإنمائي ليس جزءا من المبلغ المقترح بقيمة ١٣ مليون دولار لنظام المنسق المقيم.

خامسا- ٤٠ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا- ٣٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

إصلاح هيكل المؤتمرات وتقديرات الموارد الإضافية ذات الصلة

خامسا- ٤١ فيما يتعلق بإصلاح هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ عملا بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ١/٦٩ (المرجع نفسه، الفقرات ١٩-٢ و ١٩-٣٣ و ١٩-٤١)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية قد اعتمدت القرار

١/٧١ في أيار/مايو ٢٠١٥ في دورتها الحادية والسبعين (بعد وضع الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ورهنا بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرئيسية التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٥)، وأنه تم تقديم بيان شفوي قبل اعتماد مشروع القرار فيما يتعلق بالآثار المالية المرتبطة بمشروع القرار. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الجمعية العامة ستنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرار وغيره من القرارات و/أو المقررات التي اتخذها المجلس في سياق تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة، في الوقت نفسه الذي تنظر خلاله في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالتغييرات الواردة في القرار يقدر أن تتراوح بين ١,٥ مليون دولار ومليوني دولار.

تكاليف صيانة نظم المعلومات القائمة

حامسا-٤٢ تخطط اللجنة الاستشارية علما بوقف خدمات صيانة البرمجيات الحاسوبية لنظام جرد المخزونات القائم في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الذي سيستعاض عنه بنظام أوموجا. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يجري الآن تحليل توقف خدمات صيانة البرمجيات الحاسوبية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ضوء التحضيرات لتنفيذ نظام أوموجا بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وبأنه لا يوجد أي اعتماد مخصص لخدمات من هذا القبيل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

حامسا-٤٣ وتذكر اللجنة بأن الأمين العام أشار في تقريره المرحلي السادس عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا) (A/69/385 و Corr.1)، إلى أنه يلزم توفير موارد خلال الفترة الانتقالية لإدارة نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظم أخرى في الوقت نفسه إلى أن يتم التنفيذ الكامل لنظام أوموجا وإيداع النظم القديمة في المحفوظات ووقف تشغيلها. وترى اللجنة الاستشارية أن على الأمين العام أن يقدم تقديرات للموارد المتوقع صرفها نتيجة لوقف تشغيل النظم القديمة والتي يمكن إعادة توجيهها لتعويض تكاليف دعم نظام أوموجا، فضلا عن إطار زمني لإيداع تلك النظم في المحفوظات ووقف تشغيلها (انظر A/69/418، الفقرتان ٥٧ و ٥٨). وستعاود اللجنة الاستشارية النظر في هذه المسائل في سياق التقرير المرحلي السنوي المقبل للأمين العام عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة.

مسائل أخرى

خامسا-٤٤ فيما يتعلق بتخصيص الموارد للمناطق دون الإقليمية في إطار البرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (انظر A/70/6 (Sect. 19)، الجدول ١٩-١٠)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الفروق في المبالغ المدرجة في الميزانية للمناطق الفرعية الخمسة تعكس كلا من احتياجات البلدان في كل منطقة دون إقليمية والمساهمات المقدمة من البلد المضيف، وكذلك المساهمات الأخرى التي حددها كل مكتب في منطقة فرعية.

خامسا-٤٥ وبخصوص اجتماع فريق الخبراء المعني بالابتكارات في مجال إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-٩٥ (أ) '٣')، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الاجتماع سيستعرض إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية الاحتياجات من البيانات المتعلقة بالسياسات والتنمية في المنطقة، وأنه سيعقد اجتماع مخصص للخبراء عوضاً عن فريق منشأ. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الفريق التوجيهي الإقليمي بشأن الإحصاءات الاقتصادية سيواصل أعماله ولن يتأثر بالاجتماع المخصص للخبراء.

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية في أوروبا

اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٦٠٠ ٥٣٢ ٧٢ دولار
المقترح الذي قدمه الأمين العام لميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٠٠٠ ٧٧٠ ٧١ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٦٠٠ ٨٩٠ ٧٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٦٠٠ ٢٤٠ ٣٢ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك	

خامسا-٤٦ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٠ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٠٠٠ ٧٧٠ ٧١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو مبلغ يعكس نقصاناً صافياً قدره ٦٠٠ ٧٦٢ دولار، أو نسبة ١,١ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقديم الخدمات العامة والخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والمكتبة إلى اللجنة الاقتصادية

لأوروبا خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامسا-٤٧ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي بمبلغ ٦٠٠ ٧٦٢ دولار إلى أربعة عوامل تُفصل على النحو التالي (انظر (Sect. 20) A/70/6، الفقرات من ٢٠-١٨ إلى ٢٠-٢١):

(أ) إلغاء احتياجات غير متكررة في إطار التعديلات التقنية يبلغ مجموعها ٢٢٦ ٧٠٠ دولار، وتتصل بإلغاء الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بإلغاء وظائف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) النقل المقترح لثلاث وظائف في إطار التغييرات في توزيع الموارد فيما بين العناصر؛

(ج) النقصان الصافي البالغ ٤٠٠ ١٩٥ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمسها مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، الذي يعكس المقترحات الرامية إلى تجميد التعيين في الوظائف الثابتة (٩٠٠ ٢٠٠ دولار) وزيادة قدرها ٥٥٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف المتصلة أساسا بزيادة الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتغطية فترات ذروة العمل؛

(د) انخفاض قدره ٥٠٠ ٣٤٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمسها مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (المزيد من التخفيضات)، يعكس مقترحات بتجميد التعيين في الوظائف الثابتة (٥٠٠ ٢٥٤ دولار) وانخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٨٦٠٠٠ دولار) تتصل أساسا بسفر الموظفين وتأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة.

خامسا-٤٨ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها المتصلة بتقديم التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

خامسا-٤٩ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين توزيع التغييرات الموحدة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والمزيد من التخفيضات المشار إليها أعلاه حسب وجه الإنفاق، الأمر الذي يشمل، كما تلاحظ اللجنة، زيادات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
(٠,٧)	(٤٥٥,٤)	٦٨ ١٩١,٥	الوظائف
٢,٩	١٣,٢	٤٥٨,٤	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٣٤٠,٥	الخبراء الاستشاريون
-	-	٣٢,٣	الخبراء
(١٠,٠)	(٩٣,٧)	٩٣٩,٨	سفر الموظفين
-	-	٥٩١,٢	الخدمات التعاقدية
-	-	٦٩,٣	نفقات التشغيل العامة
-	-	٢٥,٧	الضيافة
-	-	١٥٢,١	اللوازم والمواد
-	-	٤٦٠,٩	الأثاث والمعدات
-	-	١ ٢٧٠,٩	المنح والتبرعات
(٠,٧)	(٥٣٥,٩)	٧٢ ٥٣٢,٦	المجموع

خامسا- ٥٠ ويلخص الجدول الخامس-٦ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام ذات الصلة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول الخامس-٦

الموارد الخاصة بتعيين الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
١ أ و ع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٦٥ خ ع (ر أ)	١٩٦	٢٠١٥-٢٠١٤	المعمدة للفترة
١ أ و ع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٦ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٦٥ خ ع (ر أ)	١٩٦	٢٠١٧-٢٠١٦	المقترحة للفترة
١ مد-١ من البرنامج الفرعي ٤، التعاون والتكامل الاقتصاديين إلى البرنامج الفرعي ٧، الغابات والأحشاش	٣		الوظائف المنقولة
١ ف-٤، و ١ ف-٢ من البرنامج الفرعي ٦، التجارة، إلى البرنامج الفرعي ٢، النقل			
٢٠ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ٧ خ ع (ر أ)	٢٩	٢٠١٧-٢٠١٦	الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

الوظائف المنقولة

خامسا- ٥١ يقترح الأمين العام نقل ثلاث وظائف (١ مد-١، و ١ ف-٤ و ١ ف-٢)، على النحو التالي: (أ) وظيفتان إلى البرنامج الفرعي ٢، النقل (١ ف-٤ و ١ ف-٢ من البرنامج الفرعي ٦)؛ (ب) وظيفة واحدة إلى البرنامج الفرعي ٧، الغابات والأحشاب (١ مد-١ من البرنامج الفرعي ٤). وفيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي ٧، الغابات والأحشاب، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن الشعبة الجديدة المعنية بالغابات والأراضي والسكن ستكون مسؤولة عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٧، الغابات والأحشاب، وعنصري السكن وإدارة الأراضي من البرنامج الفرعي ٨، السكن وإدارة الأراضي والسكان، باعتبار أن شعبة الإحصاءات نفذت العنصر المتعلق بالسكان. وتلاحظ اللجنة أن المعلومات ذات الصلة بالشعبة الجديدة لم تعرض في ملزمة الميزانية. وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراح نقل الوظائف الثلاث في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإنها تتوقع أن يقدم الأمين العام المزيد من المعلومات ذات الصلة بالشعبة الجديدة إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

تجميد استقدام الموظفين

خامسا- ٥٢ يقترح الأمين العام تجميد استقدام الموظفين المعيّنين في الوظائف الثابتة، على النحو المبين في الفقرة خامسا-٤٧ (ج) و (د) أعلاه. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام حدد وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) سيجري تجميد تعيين الموظفين فيهما هما: وظيفة أمين لمدة ٢٢ شهرا في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، ووظيفة لمساعد نظم المعلومات الحاسوبية لمدة ١٨ شهرا في إطار دعم البرامج. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجميد استقدام الموظفين فيما يتعلق بالوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ٢٢ شهرا و ١٨ شهرا على التوالي، وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وبناء على ذلك، ينبغي تعديل أي موارد غير متعلقة بالوظائف ذات الصلة.

الوظائف الشاغرة

خامسا- ٥٣ أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن أربع وظائف كانت شاغرة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ولئن تم اختيار ثلاثة مرشحين للوظائف الأربع فإن الوظيفة المتبقية ظلت شاغرة بسبب ضرورة تنقيح توصيف الوظيفة

لتلبية متطلبات المكتب التنفيذي من أجل التنفيذ المقبل لنظام أوموجا، وسيجري الإعلان عن الوظيفة في نظام إنسبيرا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضا بأن جميع الوظائف ظلت حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

خامسا-٥٤ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا-٥٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا-٥٥ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي طلبها الأمين العام ما قدره ٤ ٠٣٣ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو مبلغ يمثل نقصانا صافياً قدره ٣٠٧ ٢٠٠ دولار، أو نسبة ٧,١ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا-٥٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

المنشورات

خامسا-٥٦ فيما يتعلق باقتراح منشور غير متكرر يتناول موضوع "أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمسائل المتعلقة بالنمو والسياسات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: التحديات المقبلة" (المرجع السابق، الفقرة ٢٠-٣٩ (ب) ٢)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن أي هيئة حكومية دولية من هيئات اللجنة الاقتصادية لأوروبا لم تقر هذا الموضوع، وإنما اقترحه الأمين العام، لأنه يعكس، في رأيه، الولايات العامة للعمل المتعلق باستعراض منهاج عمل بيجين ومتابعته في المنطقة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الموضوع يعكس، حسب رأي الأمين العام، المناقشات التي جرت في الاجتماع، وذلك على الرغم من أنه لم يتم اتخاذ أي قرار صريح بشأن الموضوع في اجتماع اللجنة الاستعراضي الإقليمي بيجين+٢٠ المعنون "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة من أجل التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا" الذي عقد بجنيف في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

الباب ٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤	١١٤ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار
المقترح الذي قدمه الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١١٢ ٠٧٦ ٠٠٠ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	١١٥ ٠٠٣ ٥٠٠ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٢٥ ٥٠٨ ٩٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) ما لم يذكر خلاف ذلك	

خامسا-٥٧ وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢١ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ١١٢ ٠٧٦ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو مبلغ يعكس نقصانا صافياً قدره ١ ٩٧٤ ٠٠٠ دولار، أو نسبة ١,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي بالتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامسا-٥٨ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي بمبلغ ١ ٩٧٤ ٠٠٠ دولار إلى أربعة عوامل تُفصّل على النحو التالي (انظر (A/70/6 (Sect. 21)، الفقرات من ٢١-٢٤ إلى ٢١-٢٧):

(أ) إلغاء احتياجات غير متكررة في إطار التعديلات التقنية يبلغ مجموعها ٧٣٦ ٧٠٠ دولار وتتصل بنفقات متكبدة مرة واحدة تتعلق بتنفيذ القرار ٢٨٨/٦٦؛

(ب) زيادة صافية بمبلغ قدره ١٢٠ ٦٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات المتعلقة بتوزيع الموارد فيما بين العناصر، مما يعكس التغيرات في الموارد ذات الصلة في المقام الأول بإنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ واقترح إلغاء وظيفة واحدة من الرتبة المحلية؛

(ج) انخفاض قدره ٨٧٢ ٥٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، يعكس المقترحات المتعلقة بتجميد تعيين الموظفين في الوظائف الثابتة (٧٠٦ ٥٠٠ دولار) وإلغاء وظيفة واحدة (٩٣ ٨٠٠ دولار) وانخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٧٢ ٢٠٠ دولار)؛

(د) انخفاض قدره ٤٨٥ ٤٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (المزيد من التخفيضات)، مما يعكس مقترحات بتجميد التعيين في الوظائف الثابتة (٢٦٤ ٦٠٠ دولار) وانخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٢٢٠ ٨٠٠ دولار) تتصل أساسا بسفر الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى وتأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة.

خامسا-٥٩ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها المتصلة بتقديم التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

خامسا-٦٠ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين توزيع التغييرات الموحدة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والمزيد من التخفيضات المشار إليها أعلاه حسب وجه الإنفاق، الأمر الذي يشمل، كما تلاحظ اللجنة، زيادات تحت البندين المتعلقين بالخبراء الاستشاريين والأثاث والمعدات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
(١,١)	(١٠٦٤,٩)	٩٣٩٨١,٧	الوظائف
(٠,٦)	(١٨,٧)	٣١٨٤,١	تكاليف الموظفين الأخرى
٣,٦	٣١,٣	٨٧٥,٨	الخبراء الاستشاريون
-	-	١٠٥٧,٣	الخبراء
(٩,٩) ^(١)	(١٩٢,٨)	١٩٥٣,٠	سفر الموظفين
(٢,٧)	(٥٩,٤)	٢٢١٥,٤	الخدمات التعاقدية
(٠,٧)	(٥١,٠)	٧٦١٧,٩	نفقات التشغيل العامة
-	-	٣٣,٦	الضيافة
(٦,٨)	(٨٣,٠)	١٢٢٣,٠	اللوازم والمواد
٤,٢	٨٠,٦	١٩٠٨,٢	الأثاث والمعدات
(١,٢)	(١٣٥٧,٩)	١١٤٠٥٠,٠	المجموع

(أ) تعكس انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة يطبق على الاعتماد المنقح مطروحا منه التعديلات التقنية وبعض الاستثناءات.

خامسا- ٦١ ويلخص الجدول الخامس-٧ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام ذات الصلة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول الخامس-٧

الموارد الخاصة بتعيين الموظفين

الوظائف الرتبة			
الميزانية العادية			
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٦٠ ف-٣، ٤٩ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٦٤ م، ٣ م و ف	٤٨٨	٢٠١٥-٢٠١٤	المعتمدة لفترة
١ و أ ع، ٢ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣١ ف-٥، ٦١ ف-٤، ٦٠ ف-٣، ٤٩ ف-١/٢، ٤ خ ع (رأ)، ٢٦٣ م، ٣ م و ف	٤٨٧	٢٠١٧-٢٠١٦	المقترحة لفترة
الوظائف الملغاة			
(١) من الرتبة المحلية في إطار دعم البرامج	١		الوظائف المعاد تصنيفها
١ ف-٤ إلى ٥ ف-٥ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	١٠		الوظائف المنقولة
١ ف-٣ من دعم البرامج (وحدة إدارة المشاريع) إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (شعبة تخطيط البرامج والعمليات)			
١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ٣ (مونتيفيديو) إلى البرنامج الفرعي ٣ (سانتياغو)			
١ م ر م من دعم البرامج إلى البرنامج الفرعي ٣			
١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٣ (برازيليا) إلى البرنامج الفرعي ٣ (مونتيفيديو)			
١ ف-٢ ضمن دعم البرامج، من قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى شعبة المنشورات وخدمات الشبكة			
١ م ر م من التوجيه التنفيذي والإدارة (وحدة شؤون الإعلام) إلى دعم البرامج (شعبة المنشورات وخدمات الشبكة)			
١ م ر م ضمن دعم البرامج، من خدمات الدعم العامة إلى شعبة المنشورات وخدمات الشبكة			
١ م ر م ضمن دعم البرامج، من قسم الخدمات المالية إلى قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ١٣			
الموارد الخارجة عن الميزانية			
١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٣١ م	٤٠	٢٠١٧-٢٠١٦	المتوقعة لفترة

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

إلغاء وظائف

خامسا-٦٢ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة من الرتبة المحلية في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار دعم البرامج. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن من المتوقع ألا يكون لاقتراح الإلغاء أي تأثير على تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة، باعتبار أن مهام هذه الوظيفة تتصل أساسا بتقديم الدعم لنظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي سيستعاض عنه بنظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إلغاء الوظيفة.

إعادة تصنيف وظائف

خامسا-٦٣ يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة كبير موظفي شؤون الإعلام (ف-٥) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. ويشير الأمين العام إلى أن شاغل الوظيفة سيضطلع بمهام التنسيق لوضع تصور الاستراتيجية الإعلامية العامة للجنة وتصميمها وتنفيذها، فضلا عن إنشاء وصيانة شبكات الاتصالات الرفيعة المستوى مع وسائط الإعلام والوكالات الحكومية والمؤسسات الدولية ومجموعات ومنظمات أخرى في المجتمع المدني. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن اقتراح إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ تعادل رتبة رئيس وحدة شؤون الإعلام، وأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي اللجنة الإقليمية الوحيدة التي كانت هذه الوظيفة فيها من الرتبة ف-٤. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه إذا تمت الموافقة على الوظيفة فإنها ستكون خاضعة لإجراءات التعيين المعمول بها في الأمانة العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة كبير موظفي شؤون الإعلام (ف-٥).

نقل وظائف

خامسا-٦٤ يقترح الأمين العام نقل ١٠ وظائف (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٥ من الرتبة المحلية) في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وزُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الخامس-٨ ردا على طلبها الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن عمليات النقل المقترحة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح نقل الوظائف العشر في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجدول الخامس- ٨
الوظائف المقترح نقلها

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	النقل المقترح	الغرض
التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ر م	في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، من وحدة شؤون الإعلام وخدمات الشبكة إلى مكتب نائب الأمين التنفيذي	لتقديم الدعم الإداري إلى مكتب نائب الأمين التنفيذي
	١ ر م	من وحدة شؤون الإعلام (التوجيه التنفيذي والإدارة) إلى شعبة المنشورات وخدمات الشبكة (دعم البرامج)	لتقديم الدعم إلى وحدة خدمات الشبكة ذات الصلة بصيانة الصفحة الشبكية لمنبر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونشر منشورات إلكترونية
البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	١ ف-٥	ضمن البرنامج الفرعي ٣، من مونتيفيديو إلى سانتياغو	دعماً لتنفيذ برنامج عمل البرنامج الفرعي ٣ في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما في مجال السياسة المالية
	١ ف-٤	ضمن البرنامج الفرعي ٣، من برازيليا إلى مونتيفيديو	دعماً لتنفيذ برنامج عمل البرنامج الفرعي ٣ في مونتيفيديو
	١ ف-٤	من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ١٣	للتقيام بمهام موظف للشؤون الاقتصادية في المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، ويتولى المسؤولية عن إدارة الكوارث والأنشطة ذات الصلة بالتأهب لها، ولا سيما ما يتعلق منها باستراتيجيات الحد من المخاطر وبرامج التكيف مع تغير المناخ في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
دعم البرامج	١ ف-٣	من وحدة إدارة المشاريع (دعم البرامج) إلى شعبة تخطيط البرامج والعمليات (التوجيه التنفيذي والإدارة)	دعماً لصياغة الإطار الاستراتيجي المقترح، وإعداد مشروع برنامج عمل اللجنة وتنسيق أنشطة التعاون التقني الممولة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية
	١ ر م	من دعم البرامج إلى البرنامج الفرعي ٣	لتقديم الدعم المكتبي بالإشراف على فحص جميع الرسائل الواردة وتحديد الأولويات وتحديد المسائل التي تتطلب استرعاءً نظر المدير، وإحالة التعليمات إلى الموظفين المعنيين لتنفيذ إجراءات المتابعة المناسبة
	١ ف-٢	ضمن دعم البرامج، من قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى شعبة المنشورات وخدمات الشبكة	لتقديم الدعم إلى وحدة خدمات الشبكة ذات الصلة بصيانة الصفحة الشبكية لمنبر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونشر منشورات إلكترونية
	١ ر م	ضمن دعم البرامج، من خدمات الدعم العامة إلى شعبة المنشورات وخدمات الشبكة	
	١ ر م	ضمن دعم البرامج، من قسم الخدمات المالية إلى قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	لتقديم الدعم لصيانة المعدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تحميد استخدام الموظفين

خامسا-٦٥ يقترح الأمين العام تحميد استخدام الموظفين المعيّنين في الوظائف الثابتة، على النحو المبين في الفقرة خامسا-٥٨ (ج) و (د) أعلاه. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام حدد ست وظائف سيجري تحميد تعيين الموظفين فيها لمدة ٢٤ شهرا على النحو التالي: (أ) وظيفتان في إطار البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو (وظيفة مساعد لشؤون الموظفين ووظيفة مساعد لشؤون المكتبة (من الرتبة المحلية)؛ (ب) أربع وظائف في إطار دعم البرامج (موظف لشؤون النظم الحاسوبية (ف-٤)، وموظف لشؤون الموارد البشرية (ف-١/٢)، وموظف مساعد لنظم المعلومات الحاسوبية (من الرتبة المحلية) وموظف مساعد لشؤون البريد (من الرتبة المحلية)). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تحميد استخدام موظفين فيما يتعلق بالوظائف الست لمدة ٢٤ شهرا وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وبناء على ذلك، ينبغي تعديل أي موارد غير متعلقة بالوظائف ذات الصلة.

الوظائف الشاغرة

خامسا-٦٦ أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار، أن ٢٢ وظيفة كانت شاغرة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن من مجموع الوظائف الـ ٢٢ كانت ٦ وظائف شاغرة مؤقتا بما أن الموظفين شغلوا هذه الوظائف كلفوا مؤقتا بأداء مهام أخرى، واكتملت فعلا عمليات استخدام ١٢ موظفا أو كانت على وشك الاكتمال؛ وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يشغل الموظفون الوافدون الوظائف الـ ١٢ قبل نهاية العام. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن جميع الوظائف ظلت حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

خامسا-٦٧ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا-٦٥ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام ذات الصلة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

خامسا-٦٨ يشير الأمين العام إلى أن الزيادة الصافية البالغ قدرها ٢٠٠ ١٣ دولار في إطار أجهزة تقرير السياسات تعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ ولاية جديدة ترمي إلى إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي (١٠٠ ٩٧ دولار)؛ الذي أُقِرَ باعتباره جهازاً فرعياً من أجهزة اللجنة في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في أيار/مايو ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرتان ٢١-٥٢ و ٢١-٥٧). وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن بيانا شفويا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قدم إلى الدول الأعضاء في اللجنة قبل اعتماد قرار اللجنة ٦٨٢ (د-٣٥)، الذي أنشئ فيه المؤتمر الإقليمي. وفي وقت لاحق، وافقت الهيئات الحكومية الدولية المعنية على المسألة المتعلقة بإنشاء المؤتمر الإقليمي والآثار ذات الصلة المترتبة في الميزانية البرنامجية. ولذا يشمل الباب ٢١ مبلغاً قدره ١٠٠ ٩٧ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لدعم تنفيذ هذه الولاية الجديدة.

خامساً-٦٩ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة خامساً-٦٥ أعلاه، بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

التعليقات العامة والتوصيات

خامساً-٧٠ تشير اللجنة الاستشارية إلى الهدف المتمثل في تحقيق استخدام الميزانية بنسبة ١٠٠ في المائة باعتباره مقياساً للأداء فيما يتعلق بمؤشر الإنجاز "استخدام الموارد بكفاءة وفعالية" في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة (المرجع نفسه، الجدول ٢١-٨). وقد علقت اللجنة على هذه الأهداف أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن هذا ليس تدبيراً مناسباً لإدارة كفاءة وفعالية للبرامج أو لاستخدام حصيف للموارد، بل بالأحرى مجرد تجسيد لما أنفقته باب معين من الموارد المخصصة له. ولهذا، ترى اللجنة أن هناك جدوى في مواصلة تحسين بلورة مقاييس الأداء في هذا الصدد (انظر A/68/7، الفقرتان ٥٨ و ٥٩).

الباب ٢٢

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٨٠٠ ٠٧٣ ٧٢ دولار	الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٨٠٠ ٢٣٢ ٧٠ دولار	اقتراح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٥٠٠ ٤٥٢ ٧٣ دولار	اقتراح الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف
٤٠٠ ٨٠٢ ٩ دولار	الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامسا-٧١ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٢ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٨٠٠ ٢٣٢ ٧٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ما يمثل انخفاضا صافيا قدره ١ ٨٤١ ٠٠٠ دولار أو نسبة ٢,٦ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٣ و ٣٥ أدناه).

خامسا-٧٢ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ قدره ١ ٨٤١ ٠٠٠ دولار إلى أربعة عوامل مصنفة على النحو التالي (انظر (A/70/6 (Sect. 22)، الفقرات من ٢٢-٣٥ إلى ٢٢-٤٥):

(أ) إلغاء احتياجات غير متكررة يبلغ مجموعها ١ ٠٣٩ ١٠٠ دولار في إطار التعديلات التقنية، المتصلة بالنفقات غير المتكررة المتعلقة بتنفيذ القرار ٦٦/٢٨٨ (٧٠٠ ٧٦١ دولار) ومشروع التخفيف من أثار التفجيرات في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت (٤٠٠ ٢٧٧ دولار)؛

(ب) زيادة صافية بمبلغ قدره ٢١ ٢٠٠ دولار في إطار ولايات جديدة والتغييرات فيما بين العناصر، بسبب التغييرات المختلفة في الموارد الموضحة في الفقرات من ٢٢-٣٦ إلى ٢٢-٤١ من ملزمة الميزانية، بما في ذلك إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بالتكنولوجيا من أجل التنمية وإجراء بعض أعمال إعادة الهيكلة لتمكين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من مواجهة التحديات الحالية والناشئة؛

(ج) انخفاض بمبلغ قدره ٥٩١ ٥٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أُجريت على الموارد تمثيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (مكاسب في الكفاءة)، يجسد مقترحات بتجميد استقدام موظفين لشغل وظائف ثابتة (٤١٠ ١٠٠ دولار) وتخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٤٠٠ ١٨١ دولار)؛

(د) انخفاض بمبلغ قدره ٢٣١ ٦٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أُجريت على الموارد تمثيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (تخفيضات إضافية)، يجسد مقترحات بتجميد استقدام موظفين لشغل وظائف ثابتة (٤٠٠ ١٦٠ دولار) وتخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٧١ ٢٠٠ دولار) تتصل أساسا بسفر الموظفين والخبراء الاستشاريين وتراعي الأثر المتوقع لمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة.

خامسا-٧٣ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

خامسا-٧٤ وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالجدول التالي الذي يبين التصنيف حسب وجه الإنفاق لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار المكاسب في الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليهما أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		
النسبة المئوية	المبلغ			
(٠,٩)	(٥٧٠,٥)	٦٠٠٥٤,٩		الوظائف
(٩,٣)	(١٨١,٤)	١٩٤٢,٠		تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٣)	(٣,١)	٩٦٧,٩		الخبراء الاستشاريون
-	-	١٤١٠,٩		الخبراء
(٩,٤)	(٦٨,١)	٧٢٤,٠		سفر الموظفين
-	-	٢٠٥٩,٠		الخدمات التعاقدية
-	-	٣٦٠٤,٣		نفقات التشغيل العامة
-	-	٣٠,٠		الضيافة
-	-	٨٧٥,٨		اللوازم والمواد
-	-	٤٠٥,٠		الأثاث والمعدات
(١,١)	(٨٢٣,١)	٧٢٠٧٣,٨		المجموع

(أ) يعكس انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة مطبقا على الاعتماد المنقح، مطروحا منه التعديلات التقنية وبعض الاستثناءات.

خامسا-٧٥ ويوجز الجدول خامسا-٩ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول خامسا-٩

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
الموظف المعتمد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٦٠	١ وأع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٦ ف-٤، ٢٩ ف-٣، ١٨ ف-٢/١، ١ خ م، ٣ م ف و، ١٣٧ ر م	
الموظف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٥٨	١ وأع، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٣٨ ف-٤، ٢٩ ف-٣، ١٧ ف-١/٢، ١ خ م، ٣ م ف و، ١٣٤ ر م	
الوظائف الجديدة	٣	١ ف-٣ لشعبة التكامل والتنمية الاقتصادية (البرنامج الفرعي ٣)	
		٢ ف-٣ لشعبة الخدمات الإدارية في إطار دعم البرامج	
الوظائف الملغاة	(٥)	١ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ ر م في إطار دعم البرامج	
إعادة التصنيف	٢	٢ ف-٣ إلى ٢ ف-٤ في إطار دعم البرامج	
الوظائف المنقولة	١٤	٣ ر م من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى دعم البرامج	
		١ ف-٢، ١ ر م من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٣	
		١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٣	
		١ ر م من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٧	
		١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٢ إلى دعم البرامج	
		١ ف-٤، ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٥	
		١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٤ إلى دعم البرامج	
		١ مد-٢، ١ ر م من دعم البرامج إلى التوجيه التنفيذي والإدارة	
		١ ر م من دعم البرنامج إلى البرنامج الفرعي ٧	
الموارد الخارجة عن الميزانية			
المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١	١ ف-٤	

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

خامسا-٧٦ يقترح الأمين العام إنشاء ثلاث وظائف من الرتبة ف-٣، على النحو التالي: (أ) في إطار البرنامج الفرعي ٣، وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية في شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية، نتيجة لإعادة التنظيم المقترحة؛ و (ب) في إطار دعم البرامج،

وظيفتان (وظيفة واحدة لموظف إداري لدعم مدير دائرة الشؤون الإدارية ووظيفة واحدة لموظف لإدارة الأصول الثابتة في قسم الخدمات العامة لأداء مهمة مخصصة، نظرا إلى زيادة التعقيد في حساب الأصول الثابتة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام).

خامسا- ٧٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن إنشاء وظيفة موظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣) قد اقترح نتيجة لإعادة التنظيم. مما يعكس نتائج الاستعراض المستقل لفعالية برامج اللجنة، الذي كان الدافع وراءه التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في المنطقة العربية. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الوظيفة من الرتبة ف-٣ اقترحت في قسم سياسات الحوكمة الاقتصادية التابع لشعبة التكامل والتنمية الاقتصادية في إطار البرنامج الفرعي ٣. وستتطلب إعادة التنظيم المقترحة تعزيز جميع أقسام الشعبة على النحو المبين من خلال النقل المقترح لثلاث وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٢، ١ ر م) والاقتراح بإنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف-٣. وأبلغت اللجنة أيضا بأن ملاك الموظفين الحالي في قسم سياسات الحوكمة الاقتصادية لن يكفي لدعم الزيادة في حجم العمل المتعلق بطلبات الدول الأعضاء في المنطقة لإجراء تحليلات كمية. وفي هذا الصدد، سيركز موظف الشؤون الاقتصادية على مجالات من قبيل تحليل نظم الحوكمة الاقتصادية، وتصميم وبناء نماذج وقواعد بيانات ذات صلة، وتنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجال الخطط الإنمائية الطويلة الأجل.

خامسا- ٧٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاقتراح بإنشاء الوظائف الثلاث من الرتبة ف-٣ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

إعادة التصنيف

خامسا- ٧٩ يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، إحداهما في قسم الميزانية والشؤون المالية والأخرى في قسم إدارة الموارد البشرية في إطار دعم البرنامج. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاقتراح برفع رتب الوظائف يعزى إلى الزيادة في تعقيد العمل وحجمه، وإلى وجود فجوة إدارية بين الموظفين من الرتبة ف-٣ وشاغلي المناصب الإدارية الأعلى في القسمين وهم من الرتبة ف-٥. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالتبريرات المقدمة، نظرا لعدم توفر ما يكفي من معلومات عن الزيادة في عبء العمل والفجوة الإدارية، وتوصي بالتالي بعدم الموافقة على الاقتراح بإعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤.

النقل

خامسا- ٨٠ يقترح الأمين العام نقل ١٤ وظيفة على النحو التالي:

(أ) وظيفتان إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (١ مد-٢، ١ من الرتبة المحلية من دعم البرنامج)؛

(ب) ثلاث وظائف إلى البرنامج الفرعي ٣، والتكامل التنمى الاقتصادية (١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٢، و ١ ف-٢، و ١ من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ١)؛

(ج) وظيفتان إلى البرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة (١ ف-٤ و ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٤)؛

(د) وظيفتان إلى البرنامج الفرعي ٧، تخفيف حدة الصراعات والتنمية (١ من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ٢، و ١ من الرتبة المحلية من دعم البرنامج)؛

(هـ) خمس وظائف إلى دعم البرنامج (١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٢، و ١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٤، و ٣ من الرتبة المحلية من التوجيه التنفيذي والإدارة).

خامسا- ٨١ ويشير الأمين العام إلى أن الاقتراح بنقل وظيفتين (١ مد-٢، و ١ من الرتبة المحلية) إلى التوجيه التنفيذي والإدارة يرمي إلى دمج كل من مكتب وكيل الأمين التنفيذي لدعم البرامج ومكتب وكيل الأمين التنفيذي للبرامج مع مكتب الأمين التنفيذي من أجل زيادة الترابط وتحسين التنسيق. وعلاوة على ذلك، اقترح نقل الوظائف إلى البرامج الفرعية ٣ و ٥ و ٧ ودعم البرامج نتيجة لإعادة التنظيم المقترح.

خامسا- ٨٢ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التغييرات في ملاك الموظفين في إطار البرنامجين الفرعيين ٣ و ٥ اقترحت من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ و ٢٢٦/٦٧، اللذين كلفا اللجان الإقليمية بولاية تطوير قدراتها التحليلية لدعم المبادرات الإنمائية على الصعيد القطري والتعاون فيما بين الوكالات. وشكلت أيضا جزءا من إعادة الهيكلة المقترحة الرامية إلى تحسين قدرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التكيف مع التحديات الحالية والناشئة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في المنطقة العربية والاعتراف بالوضع الفريد للجنة في المساهمة في وضع استراتيجية جديدة للتنمية الإقليمية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الخطط الرامية إلى إعادة تركيز عمل اللجنة وزيادة أثرها في المجالات الإقليمية الرئيسية ذات الأولوية التي نوقشت بانتظام مع الدول الأعضاء في اللجنة. وتحقيقا لهذا الغرض، ومع مراعاة القدرات الداخلية، حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الوظائف القائمة ومواصفات الموظفين الذين يتعين نقلهم للاستفادة منهم على نحو أكثر كفاءة وفعالية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاقتراح بإنشاء الـ ١٤ وظيفة.

تجديد استخدام الموظفين

٨٣- يقترح الأمين العام تجديد استخدام موظفين لشغل وظائف ثابتة، على النحو المبين في الفقرة خامسا-٧٢ (ج) و (د) أعلاه. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام حدد خمس وظائف ثابتة لتجديد استخدام موظفين لشغلها لفترات مختلفة (مجموعها ٩٦ شهر عمل، أي ما يعادل أربع وظائف)، على النحو التالي: (أ) تجديد وظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية)، لمدة ٢٠ شهرا في إطار البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية؛ و (ب) تجديد وظيفة واحد لمساعد إحصائي (من الرتبة المحلية)، لمدة ستة أشهر في إطار البرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة؛ و (ج) تجديد ثلاث وظائف من الرتبة المحلية في إطار دعم البرنامج، اثنتان منها لمدة ٢٤ شهرا (وظيفة لمساعد لشؤون السفر ووظيفة لمساعد لعمليات الحاسوب) والثالثة لمدة ٢٢ شهرا (وظيفة مساعد للموارد البشرية).

خامسا-٨٤ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن خيار تجديد استخدام موظفين لشغل تلك الوظائف هو تدبير مؤقت يتيح للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاستفادة من اختبار نظام أوموجا قبل اتخاذ قرارات حاسمة بشأن هيكلها التنظيمي والموارد المتعلقة بالوظائف. وفي هذا الوقت، حيث أثر نظام أوموجا في وظائف معينة غير معروف، حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه الوظائف لتجديد الاستخدام إليها إما بسبب وجود شواغر أو حالات تقاعد وشيكة، وقد لا تكون بالضرورة الوظائف التي ستحدّد في نهاية المطاف لإلغائها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المهام المنوطة بشاغل وظيفة المساعد الإحصائي، في إطار البرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة، تتصل بمجال موضوعي يتطلب التعزيز في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر أيضا أدناه، الباب ٣٥، حساب التنمية). ولذلك توصي اللجنة بعدم تجديد استخدام موظفين لشغل وظيفة المساعد الإحصائي لمدة ستة أشهر وما يتصل بذلك من تخفيضات في الموارد المتعلقة بالوظائف وفي الموارد غير المتعلقة بالوظائف، إن وجدت.

خامسا-٨٥ وتوصي اللجنة الاستشارية، في ما عدا ذلك، بأن توافق الجمعية العامة على تجديد استخدام موظفين لشغل الوظائف الأربع الأخرى للمدة التي حددها الأمين العام، وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي وفقا لذلك تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

الوظائف شاغرة

خامسا-٨٦ لدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بوجود ست وظائف شاغرة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت ثلاث منها يشغلها موظفون مكلفون بمهام مؤقتة؛ واختير مرشح لشغل واحدة؛ وكان الترشح لشغل وظيفة أخرى قيد الاستعراض؛ فيما كان العمل جاريا للإعلان عن وظيفة شاغرة واحدة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، لم يكن أي من الوظائف المذكورة أعلاه شاغرا لمدة سنتين أو أكثر.

خامسا-٨٧ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات خامسا-٧٩ وخامسا-٨٤ وخامسا-٨٥ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا-٨٨ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي طلبها الأمين العام للباب ٢٢ ما قدره ٣٠٠ ٧٤٦ ١٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ما يمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ٢٧٢ ١ دولار أو نسبة ١٠,٦ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات خامسا-٧٩ وخامسا-٨٤ وخامسا-٨٥ أعلاه، بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٢٣

البرنامج العادي للتعاون التقني

٢٠٠ ٧٩٢ ٥٧ دولار	الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٢٠٠ ٩٣٦ ٥٦ دولار	اقتراح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٤٠٠ ١٦٠ ٦٠ دولار	اقتراح الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف
٢٠٠ ٧٩٢ ٥٧ دولار	الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

خامسا-٨٩ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٠٠ ٩٣٦ ٥٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ما يمثل انخفاضا صافيا قدره ٨٥٦ ٠٠٠ دولار أو نسبة ١,٥ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة

٢٠١٤-٢٠١٥. وترد تفاصيل عن الاحتياجات حسب العنصر، ووجه الإنفاق، والبرنامج، والكيان المنفذ في الجداول من ٢٣-٢ إلى ٢٣-٤ من ملزمة الميزانية ((A/70/6 (Sect. 23)).

خامسا-٩٠ ويعزو الأمين العام الانخفاض العام البالغ ٨٥٦ ٠٠٠ دولار إلى التغييرات التي أجريت على الموارد تمثيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)، المتصل أساسا بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين بناء على الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، وأوجه الكفاءة الإضافية التي تخطط الكيانات لتحقيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع السابق، الفقرة ٢٣-٢٧).

خامسا-٩١ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

خامسا-٩٢ وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالجدول التالي الذي يبين تصنيف التغييرات في الموارد المقترحة حسب وجه الإنفاق في إطار التخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
			الوظائف
(٠,١)	(٣٣,٦)	٣١ ٦٧١,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٢)	(١٢,٢)	٦ ٢٦٩,٦	الخبراء الاستشاريون
(١٠,٦)	(٦١٠,٣)	٥ ٧٥١,٢	سفر الموظفين
-	-	١ ٦٤,١	الخدمات التعاقدية
(٥,٢)	(٤,٦)	٨٩,٣	نفقات التشغيل العامة
-	-	٤,٣	اللوازم والمواد
(٥,٤)	(٧,٢)	١٣٣,٢	الأثاث والمعدات
(١,٤)	(١٨٨,١)	١٣ ٧٠٨,٦	المنح والتبرعات
(١,٥)	(٨٥٦,٠)	٥٧ ٧٩٢,٢	المجموع

خامسا-٩٣ وفيما يتعلق بالأساس الذي استند إليه في إدراج البرنامج العادي للتعاون التقني فيما بين الكيانات التي طبقت عليها التخفيضات، أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن البرنامج العادي للتعاون التقني، باعتباره أحد المجالات البرمجية للأمانة العامة،

أدرج فيما بين الكيانات التي حُددت فيها النسبة المستهدفة للتخفيضات بمقدار ١,٥ في المائة. وفيما يتعلق بتوزيع التخفيضات، أُبلغت اللجنة أنه رغم تطبيق التخفيضات بالتساوي على الكيانات المنفذة على مستوى البرنامج (المرجع نفسه، الجدول ٢٣-٤) أُتيح لكل كيان أن يحدد، وفقاً لتقديره، أولويات الموارد على أساس مجالات التركيز الموضوعية المتوقعة ذات الأولوية للمنظمة والدول الأعضاء (المرجع نفسه، الجدولان ٢٣-٦ و ٢٣-١٣) ولدى الاستفسار عن التخفيض المقترح بمبلغ ١٠٠ ١٨٨ دولار تحت بند المنح والتبرعات، أُبلغت اللجنة بأن الاعتمادات تحت هذا البند ستغطي الزمالات والمشاركة في الحلقات الدراسية. وتلاحظ اللجنة أن هذا النشاط هو أحد الأنشطة الأساسية الذي يقدم من خلاله الدعم في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني (انظر أيضا الفقرة خامسا-١٠٠ أدناه). ومع مراعاة أن الاعتمادات تحت بند المنح والمساهمات تغطي الزمالات والمشاركة في الحلقات الدراسية، الأمر الذي يسهم في الأنشطة الفنية للبرنامج العادي للتعاون التقني، ترى اللجنة الاستشارية أن التخفيض المقترح بمبلغ ١٠٠ ١٨٨ دولار يمكن أن يترك أثرا سلبيا على مجالات العمل الموضوعية. ولذا توصي اللجنة بعدم الموافقة على التخفيضات التي اقترحتها الأمين العام بمبلغ ١٠٠ ١٨٨ دولار تحت بند المنح والتبرعات.

خامسا-٩٤ ويشير الأمين العام إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أكد التوجهات الرئيسية للبرنامج، من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز التكنولوجيات الجديدة والمستجدة ونقلها، واستخدام الخبرات الوطنية، ودعم تبادل المعارف. ويشدد أيضا على ضرورة إدماج المتابعة الفعالة للاستعراض في الخطة الآخذة في التطور للتنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-٤).

خامسا-٩٥ وتجمع الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الإقليمي للتعاون التقني في إطار عنصرين، على النحو التالي:

(أ) الخدمات الاستشارية القطاعية، التي تنفذها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. والاحتياجات المقترحة بمبلغ ٢٣ ٢٥١ ٥٠٠ دولار، أو ٤٠,٨ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة تحت هذا الباب، ستغطي ما يقدر بـ ٦٩٠ شهر عمل من تلك الخدمات، بالمقارنة مع ٧٠١ شهر عمل في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-٢٩، والجدول ٢٣-١٣)؛

(ب) الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية، التي تنفذها اللجان الإقليمية الخمس. وتبلغ قيمة الاحتياجات المقترحة لهذه الخدمات ٧٠٠ ٦٨٤ ٣٣ دولار، أو ٥٩,٢ في المائة من مجموع الاحتياجات، وهذا ما سيغطي ١٠٨٠ شهر عمل من الخدمات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بالمقارنة مع ٩٣٦ شهر عمل في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣-٣٩ و ٢٣-٤٠، والجدول ٢٣-٦).

خامسا-٩٦ ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الكيانات المنفذة للبرنامج تنسق أنشطتها عن طريق آليات داخلية راسخة، من قبيل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ونظرا لأن جميع الكيانات المنفذة للبرنامج وكالات غير مقيمة، فإنها تعمل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة والوكالات المقيمة لتحقيق أقصى أثر للعمل الإنمائي على الصعيد القطري (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣-٨ و ٢٣-٩). ويرد في الفقرة ٢٣-١٣ من ملزمة الميزانية بيان الأهداف التي توجه برمجته الموارد المخصصة للكيانات المنفذة والاستراتيجية والمعايير المطبقة في التنفيذ. وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، الجدول خامسا-١٠، الذي يحدد الموارد المخصصة للكيانات المنفذة في إطار الميزانية العادية.

الجدول خامسا-١٠

البرنامج العادي للتعاون التقني: موارد فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لجميع الكيانات المنفذة

النسبة المئوية مقارنة بالمجموع	البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢٣)						
	باب الميزانية			التغيرات في الموارد			
	المجموع	المبلغ	الباب	إعادة التكاليف ٢٠١٧-٢٠١٦ قبل	النسبة المئوية	اعتماد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	
(ز=د/و)	(هـ+د=و)	(هـ)	(د=أ+ب)	(ج=ب/أ)	(ب)	(أ)	
						ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية	
						١ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
٧,٢	١٨٣ ٧١٩,٨	١٧٠ ٥٧٨,٥	٩	١٣ ١٤١,٣	(١,٥)	(١٩٥,٤)	١٣ ٣٣٦,٧
١,٧	١٤٩ ١٨٩,٦	١٤٦ ٧١٤,٩	١٢	٢ ٤٧٤,٧	(١,٥)	(٣٧,٢)	٢ ٥١١,٩
٥,٦	٢٣ ٥٩٤,٦	٢٢ ٢٧٠,٠	١٥	١ ٣٢٤,٦	(١,٥)	(١٩,٦)	١ ٣٤٤,٢
						٢ - التجارة والتنمية	
						٣ - المستوطنات البشرية	
						٤ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	
٣,٥	٤٤ ٧١٠,٤	٤٣ ١٤٨,٤	١٦	١ ٥٦٢,٠	(١,٥)	(٢٣,٧)	١ ٥٨٥,٧

النسبة المئوية مقارنة بالمجموع	باب الميزانية		البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢٣)				اعتماد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	
	المجموع	المبلغ	التغييرات في الموارد					
			الباب	إعادة التكاليف ٢٠١٧-٢٠١٦ قبل	النسبة المئوية	المبلغ		
(ز=د/و)	(هـ+د=و)	(هـ)	(د+أ=ب)	(ج=ب/أ)	(ب)	(أ)		
١,٨	٢٠١ ٦٣٢,٠	١٩٧ ٩٦٣,٢	٢٤	٣ ٦٦٨,٨	(١,٥)	(٥٤,٩)	٣ ٧٢٣,٧	٥ - حقوق الإنسان
٣,٣	٣٢ ٣٦٣,٩	٣١ ٢٨٣,٨	٢٧	١ ٠٨٠,١	(١,٥)	(١٦,١)	١ ٠٩٦,٢	٦ - المساعدة الإنسانية
								باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية
								١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٧,٨	١٦١ ٦٩٣,٠	١٤٩ ١٢٠,٩	١٨	١٢ ٥٧٢,١	(١,٥)	(١٩٣,٢)	١٢ ٧٦٥,٣	٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
٥,٥	١٠٦ ٦١٥,٧	١٠٠ ٧٥٠,٨	١٩	٥ ٨٦٤,٩	(١,٥)	(٨٧,٤)	٥ ٩٥٢,٣	٣ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
٤,٩	٧٥ ٥٠٦,٦	٧١ ٧٧٠,٠	٢٠	٣ ٧٣٦,٦	(١,٥)	(٥٥,٣)	٣ ٧٩١,٩	٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٥,١	١١٨ ١٣٦,٥	١١٢ ٠٧٦,٠	٢١	٦ ٠٦٠,٥	(١,٥)	(٩١,٦)	٦ ١٥٢,١	٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
٧,٢	٧٥ ٦٨٣,٤	٧٠ ٢٣٢,٨	٢٢	٥ ٤٥٠,٦	(١,٥)	(٨١,٦)	٥ ٥٣٢,٢	المجموع
٤,٩	١ ١٧٢ ٨٤٥,٥	١ ١١٥ ٩٠٩,٣		٥٦ ٩٣٦,٢	(١,٥)	(٨٥٦,٠)	٥٧ ٧٩٢,٢	

خامسا-٩٧ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا-٩٣ أعلاه، بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن البرنامج العادي للتعاون التقني.

التعليقات العامة والتوصيات

خامسا-٩٨ أوصت اللجنة الاستشارية في الفقرة خامسا-١١٣ من تقريرها السابق (A/68/7)، بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق مشروع الميزانية المقبل، مزيدا من التفاصيل عن ترتيبات الإدارة والتنظيم والتنسيق الخاصة بالبرنامج العادي للتعاون التقني. وفي الفقرة ٢٣-٢٦ من ملزمة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أنه، بموجب الإجراءات المعمول بها حاليا للبرمجة وإعداد الميزانيات التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥١٤ (د-٢٤)، تتولى الكيانات المنفذة للبرنامج الإقليمي للتعاون التقني مهمة إقرار فرادى الأنشطة المضطلع بها في مجال بناء القدرات على أساس المعايير المشار إليها في الفقرة ٢٣-١٣ من ملزمة الميزانية. ولا يزال الأمين العام يعتقد أن قيمة البرنامج العادي للتعاون التقني تكمن في إدارته غير المركزية وقدرته على العمل كآلية للاستجابة السريعة من أجل سد احتياجات البلدان

النامية. وأفضل طريقة لسد تلك الاحتياجات هي الاستفادة من الخبرات المكتسبة في الكيانات المنفذة من خلال أداء مهامها المعيارية والتحليلية.

حامسا-٩٩ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أثناء استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بأن السمة المميزة للبرنامج العادي للتعاون التقني هي ضرورة أن تكون قائمة على الطلب، استجابة لحاجة ملحة أعربت عنها الدول الأعضاء تتعلق بدعم تنمية القدرات. وفي الوقت نفسه، ومن أجل كفاءة أن تكمل الخدمات الأولويات الاستراتيجية العامة للكيانات المنفذة وتعزيزها، لا يمكن تقديمها على أساس كل حالة على حدة فقط، لكنها تشكل جزءا من نهج برنامجية أكثر شمولاً تقوم على أساس فهم واف للاحتياجات الوطنية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن جوهر البرنامج يقوم حول المستشارين الإقليميين والأقليميين (الموظفون المكلفون بأداء مهام المساعدة المؤقتة العامة) المتخصصين في كل من تنمية القدرات والمعرفة الفنية المتعلقة بالبرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن الكيانات المنفذة تخطط لبرامج تدريبية لصالح بلدان متعددة بما يتماشى مع النهج البرنامجي الذي يقوم على العمل التحليلي والمعيارية للكيانات المنفذة المعنية. وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة للخدمات الاستشارية، تلاحظ اللجنة من المعلومات التي تلقتها بناء على طلبها أنه يمكن، في بعض الحالات، الاستفادة من القدرات الداخلية قبل اللجوء إلى الموارد الخارجية. وقد قدمت اللجنة تعليقات وملاحظات في هذا الصدد في الباب دال من الفصل الأول أعلاه.

حامسا-١٠٠ وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتمييز بين الأنواع الثلاثة من الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، أبلغت اللجنة الاستشارية بما يلي: (أ) تستجيب الخدمات الاستشارية لطلبات إسداء المشورة في المسائل ذات الصلة بالسياسة العامة، وتسدي مشورة محددة في المسائل القطاعية ذات الصلة باستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية وتساعد الحكومات في صياغة وتقييم البرامج المفضية إلى تعزيز البرامج الوطنية؛ و (ب) توفر المشاريع الميدانية صلة بين البحوث والتحليلات التي تستند إلى الخبرات المكتسبة من التنفيذ كما توفر فرصا لاختبار السياسات أو التوصيات المعيارية الأخرى على نطاق ضيق، حيث يمكن قياس الأثر بسرعة ودقة؛ وهي مبادرات تنفذ في الأجل الطويل، وكثيرا ما تُستكمل بالموارد الخارجة عن الميزانية أو بحساب التنمية؛ و (ج) يضطلع بالتدريب لسد ثغرة محددة في القدرات في بلد واحد أو أكثر، وبناء على طلب الدول الأعضاء. وتكرر اللجنة الاستشارية مجدداً أن التكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

ينبغي أن يستمر وأن يتواصل تحسينه من أجل تعظيم الأثر المشترك للأنشطة المنفذة من خلال الآليتين (انظر A/68/7، الفقرة خامسا-١١٤).

خامسا-١٠١ وفيما يتعلق بالإبلاغ عن أداء البرنامج العادي للتعاون التقني، تلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود معلومات تتعلق بالأداء المالي في الفترات السابقة والحالية. وفي حين تدرك اللجنة الاستشارية أن التمويل يُخصص لكل كيان من الكيانات المنفذة على مستوى البرنامج الفرعي في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، ترى مع ذلك أنه ينبغي تحسين الإبلاغ عن الأداء المالي، وتوقع أن يقدم مزيد من المعلومات المالية التفصيلية عن أداء البرنامج في تقارير الأداء.

الجزء السادس حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

الباب ٢٤ حقوق الإنسان

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٤
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٦
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	٢٠١٧-٢٠١٦
الموارد المقررة الأخرى	٢٠١٧-٢٠١٦
القيمة المتوقعة للموارد الخارجة عن الميزانية	٢٠١٧-٢٠١٦
٢٠٨ ٣٨١ ٧٠٠ دولار	٢٠١٥-٢٠١٤
١٩٧ ٩٦٣ ٢٠٠ دولار	٢٠١٦-٢٠١٧
١٩٨ ٧٣٩ ٦٠٠ دولار	٢٠١٦-٢٠١٧
٤ ٣٥٧ ٦٠٠ دولار*	٢٠١٦-٢٠١٧
٢٥٧ ٢٣٤ ٠٠٠ دولار	٢٠١٦-٢٠١٧

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

* هذا لا يعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بخصوص حساب دعم عمليات حفظ السلام.

سادسا-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٤ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٢٠٠ ٩٦٣ ١٩٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار ٤١٨ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٥ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/70/6 (Sect. 24) و Corr.1، الجدول ٢٤-٣)). وتشمل الموارد المقترحة احتياجات كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٣٠٠ ٦٧٣ ١٩٦ دولار) واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص (٩٠٠ ٢٨٩ ١ دولار).

سادسا-٢ ويُرجع الأمين العام النقصان الصافي البالغ ٤١٨ ٥٠٠ دولار المقترح في إطار الميزانية العادية إلى أربعة عوامل مفصلة على النحو التالي (انظر A/70/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرات ٢٤-١٢ إلى ٢٤-١٦):

(أ) النقصان الصافي البالغ ٢٨٦ ١٤ دولاراً في إطار التسويات الفنية التي تعكس إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المتعلقة في المقام الأول بالولايات المحددة زمنياً الناشئة عن قرارات مجلس حقوق الإنسان (٤٠٠ ٩٧٥ ٢١ دولار)؛ ويقابل هذا جزئياً بالمخصّصات المتصلة بـ ٤٧ وظيفة جديدة أنشئت في عام ٢٠١٥ (٥٠٠ ٦٨٨ ٧ دولار)، وذلك بواقع ٣٥ وظيفة في إطار الجهود الرامية إلى تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات

المنشأة بموجب المعاهدات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨)؛ وتوسع وظائف متصلة بقرارات شتى صادرة عن مجلس حقوق الإنسان^(١١) وأنشأتها الجمعية العامة بقرارها ٢٦٢/٦٩ (الجزء الثامن)؛ وثلاث وظائف مؤقتة في إطار برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (انظر قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩)؛

(ب) زيادة صافية قدرها ٥ ٤٠٢ ٩٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات الجحراة فيما بين العناصر، وبشكل رئيسي فيما يخص: رصد مخصصات للولايات الجديدة المعنية بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨)؛ ومختلف القرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وأقرتها الجمعية العامة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف (الجزء الثاني عشر)، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ (الجزء الثامن))؛ وبرنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩)؛ ويُقابل ذلك جزئيا بتعديلات في الاحتياجات من الموارد المطلوبة لعدة مراكز عمل ميدانية لكي تعكس مواردها تكاليف الوظائف المخصصة لها على نحو أفضل؛

(ج) نقصان قدره ٣٧٢ ٥٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أُجريت تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (مكاسب الكفاءة) في الموارد المتعلقة بالوظائف (٢٦٣ ٩٠٠ دولار) وغير المتعلقة بالوظائف (١٠٨ ٦٠٠ دولار) فيما يتصل بمقترح تحميد التعيين بالنسبة إلى وظيفة ثابتة في عنصر دعم البرامج (انظر الفقرة سادسا-٢١ أدناه)، وانخفاض في المساهمات في تكاليف الخدمات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات؛

(د) نقصان قدره ١ ١٦٢ ٠٠٠ دولار في التغييرات التي أُجريت تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية) في الموارد المتعلقة بالوظائف (٥٣٢ ٠٠٠ دولار) وغير المتعلقة بالوظائف (٦٣٠ ٠٠٠ دولار) فيما يتصل بمقترح بتجميد التعيين في وظائف ثابتة في البرنامج الفرعي ٣ (انظر الفقرة سادسا-٢١ أدناه)، وتخفيض لحجم الموارد المطلوبة تحت بندي الخبراء الاستشاريين (٢١٢ ٧٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٤١٧ ٣٠٠ دولار)، مع مراعاة الأثر المتوقع للتغيير الذي تم إقراره في معايير تحديد درجات السفر بالطائرة وأوجه الكفاءة الأخرى المتحققة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا-٣ وقد أوردت اللجنة الاستشارية في الفصل الأول أعلاه تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بطريقة عرض التخفيضات المقترحة.

(١١) قرارات مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥ و ٢٠/٢٦ و ٢٢/٢٦ و ١/٢٧ و ٢١/٢٧.

سادسا-٤ وزُوِّدَت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول التالي الذي يعرض تقسيما حسب وجه الإنفاق للتغييرات المجمعّة التي طرأت على الموارد فيما يتصل بمكاسب الكفاءة والتخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥		وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد		
(٠,٦)	(٧٩٥,٩)	١٣٢ ٣٤٢,٦		الوظائف
-	-	٢٧ ٣٣٧,٣		تكاليف الموظفين الأخرى
(٩,٠)	(٢١٢,٧)	٢ ٣٦٩,٣		الخبراء الاستشاريون
-	-	٢٧ ٢٠٢,٩		سفر الممثلين
*(٥,٩)	(٤١٧,٣)	٧ ٠٦٠,٤		سفر الموظفين
-	-	١ ٨٠٨,٧		الخدمات التعاقدية
-	-	٤ ٢٢٠,٧		مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٥,١		الضيافة
-	-	٦٩٢,٤		اللوازم والمواد
-	-	١ ٣٦٢,٤		الأثاث والمعدات
(٢,٧)	(١٠٨,٦)	٣ ٩٦٩,٩		المنح والمساهمات
(٠,٧)	(١ ٥٣٤,٥)	٢٠٨ ٣٨١,٧		المجموع

* يعكس هذا المبلغ تخفيضا بنسبة ١٠ في المائة طُبِّقَ على الاعتمادات المنقحة مخصوما منها التسويات الفنية وبعض المحذوفات.

سادسا-٥ يعرض الجدول سادسا-١ موجزا لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف المتوقعة الممولة من الموارد المتأتية من المصادر الأخرى، المقرر منها والخارج عن الميزانية، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول سادسا-١

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
المتعمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ ^(١)	٤٠٤	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ١٠ مد-١، ٤٣ ف-٥، ٩٦ ف-٤، ١٣٣ ف-٣، ٢٣ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ٨٤ خ ع (ر أ)، ٤ م ر، ١ م ف و	
المقترح للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ ^(١)	٤٠٤	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ١٦ مد-١، ٤٠ ف-٥، ١٠٠ ف-٤، ١٢٩ ف-٣، ٢٣ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ٨١ خ ع (ر أ)، ٤ م ر، ١ م ف و	
الوظائف الجديدة	٣	١ مد-١ و ٢ ف-٥ للمراكز الإقليمية في إطار البرنامج الفرعي ٣	
الوظائف المنقولة	٦	١ ف-٥ و ٢ ف-٣ من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٣، ١ ف-٤ و ١ ف-٢ و ١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٤	
الوظائف الملغاة	(٣)	٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٣	
المصادر المقررة الأخرى ^(ب)			
المتوقع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٨	١ ف-٥، ٦ ف-٣/٤، ١ خ ع (ر أ)	
الموارد الخارجة عن الميزانية			
المتوقع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	٦٤٧	٣ مد-١، ٤٣ ف-٥، ٨١ ف-٤، ١١٣ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ٢ خ ع (ر)، ٢٧٦ خ ع (ر أ)، ١٠٨ م ف و	

(أ) هذا يشمل سبع وظائف مؤقتة، بواقع: (أ) أربع وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر أ)) منشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٣/١٥ المعنون "القضاء على التمييز ضد المرأة"؛ (ب) ثلاث وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)) منشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٩، المعنون "برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي".

(ب) هذا لا يعكس ما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة

سادسا-٦ تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يتألف الهيكل الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان، الممول من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، من المكاتب والمراكز الإقليمية (مركز حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا الموجود في ياوندي، والمكاتب الإقليمية في بانكوك، وبيشكيك، وبروكسل، وداكار، وبنما سيتي، وسانتياغو)، إلى جانب عدد من المكاتب القطرية وغير ذلك من أشكال الوجود الميداني؛ ويتأسس الهيكل الإقليمي للمفوضية سبعة موظفين من الرتبة ف-٥ ممولين من الميزانية العادية (A/68/6 (Sect. 24)، المرفق الأول).

سادسا-٧ وفي سياق الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يشير الأمين العام إلى اعترامه تركيز مزيد من القدرات في مواقع أقرب إلى المستفيدين المستهدفين بخدمات مفوضية حقوق الإنسان، مع تشديده على ضرورة زيادة التفاعل على الصعيد الميداني، وذلك بتعزيز الوجود الإقليمي للمفوضية من خلال إنشاء ثمانية مراكز إقليمية عن طريق نقل الوظائف من جنيف إلى الميدان. ووفقا لما ذكره الأمين العام، ستقوم المراكز الإقليمية بدور المراكز الإقليمية للموارد، وستقدم أيضا الدعم الفني لمختلف أشكال وجود المفوضية على المستويين القطري ودون الإقليمي، وللمستشارين في مجال حقوق الإنسان ولعناصر حقوق الإنسان في عمليات بناء السلام وحفظ السلام، وستقدم المساعدة بتوفير القدرات الاحتياطية عند الاحتياج إليها في حال نشوء زيادات طارئة في الاحتياجات (انظر A/70/6 (Sect. 24) و CoP.1، الفقرات ٢٤-٢٠ و ٢٤-٩٨ و ٢٤-٩٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراح الأمين العام لا يتضمن تفاصيل عن تأثير ذلك، إن وُجد، على ترتيبات البلد المضيف القائمة أو على ترتيبات المساعدة التقنية القائمة تحت مظلة الإطار الإقليمي القائم للمفوضية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنه ينبغي في ظل وجود المراكز الجديدة إيضاح وتعريف دور قسم دعم بعثات السلام المقترح إنشاؤه (انظر أيضا الفقرتين سادسا-١٧ و سادسا-١٨ أدناه).

سادسا-٨ وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المتوخى من المراكز الإقليمية الثمانية هو تغطية جميع مناطق العالم، وأنه بينما لا يزال يتعين تحديد التغطية الجغرافية لكل منها بشكل مؤكد، فإن التوقعات الحالية تشير إلى أن المناطق ستتألف إجمالا من: أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأمريكا الوسطى والجنوبية؛ وغرب/وسط أفريقيا؛ وشرق أفريقيا/الجنوب الأفريقي؛ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وأوروبا؛ وآسيا الوسطى؛ وشرق/جنوب آسيا والمحيط الهادئ.

سادسا-٩ وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار بأنه سيُحتفظ بملاك وظيفي موحد لكل مركز، حيث سيرأسه ممثل إقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان برتبة مد-١، يكون مسؤولا أمام مدير شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني، في إطار البرنامج الفرعي ٣، في جنيف. وسيساعد كل مدير مكتب برتبة مد-١ موظفون لشؤون حقوق الإنسان بواقع ١ برتبة ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، وموظفون إضافيون مموله وظائفهم من الموارد الخارجة عن الميزانية، مع تمويل الدعم المقدم من الموظفين الوطنيين من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

سادسا-١٠ وفيما يتعلق بانعكاسات ذلك على التكاليف، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن إعادة الهيكلة المقترحة تعتبر متعادلة الأثر على التكلفة، ذلك أن التكاليف

الإضافية البالغة ٢٠٠ ٢١٨ ١ دولار فيما يتعلق بالوظائف الثلاث الجديدة المقترح إنشاؤها (١ مد-١، ٢ ف-٥) ستقابل بالكامل بانخفاض في التكاليف نتيجة للنقل المقترح لـ ١٨ وظيفة من جنيف إلى مراكز عمل أقل تكلفة في الميدان (٢٠٠ ٢٠٠ دولار) واقترح إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (٧٩٨ ٠٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن المقترح يشمل موارد لتكاليف التشغيل والموظفين، ولكنه لا يشمل موارد لأي تكاليف غير متكررة قد تطرأ.

سادسا-١١ وتؤكد اللجنة الاستشارية أنه، وإن كان مقترح الأمين العام بشكله الحالي متعادلا الأثر على التكلفة، يجب أن يُنظر إلى الحسابات المشار إليها أعلاه كحسابات أولية، ذلك أن موقع كل مركز والمنطقة الجغرافية التي سيغطيها لم يحدد على وجه الدقة، وكذلك بالتالي عبء العمل الملقى على عاتق كل مكتب والاحتياجات التي تلزمه من الموظفين لضمان الاضطلاع بولايته بفعالية. وأبلغت اللجنة بأن تقديم المساعدة التقنية الإقليمية سيستمر في إطار الهيكل القائم على المراكز؛ غير أن اللجنة تلاحظ أنه لم تتم دراسة تأثير ذلك، إن وُجد، على المساعدة التقنية التي يوفرها الإطار الإقليمي الحالي للمفوضية.

سادسا-١٢ واللجنة الاستشارية تدرك أن مقصد الأمين العام هو تعزيز الوجود الميداني للمفوضية. غير أنها ترى وجوب وضع مقترح واضح ومفصل لتنظر فيه الجمعية العامة. وينبغي أن يشمل هذا المقترح العناصر التالية على سبيل المثال لا الحصر: (أ) موقع كل مركز ونطاق تغطيته الجغرافية؛ (ب) تحليل لحجم العمل المتوقع وملاك وظيفي مناظر يستند إلى الاحتياجات الخاصة بكل موقع؛ (ج) تسلسل إداري واضح يكفل المساءلة وتقسيم العمل بين المكاتب القطرية والإقليمية ودون الإقليمية، إن وجدت، وبين الفروع والشعب الموجودة بالمقر؛ (د) مقترح مفصل للتكلفة يستند إلى العناصر المذكورة أعلاه ويأخذ في الحسبان الاحتياجات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف، المتكرر منها وغير المتكرر، إلى جانب ما يُحتمل أن تقدمه البلدان المضيفة من مساهمات. وتوصي اللجنة بالموافقة على الهيكل الحالي كما اعتمدت في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وتوصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية للمفوضية لتنظر فيه الجمعية العامة، عند توافره، مع مراعاة التعليقات الواردة أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

سادسا-١٣ تعكس الموارد المقترحة للوظائف في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٦٠٠ ٨٨٠ ١٣٦ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، نقصانا بمبلغ ٥٣٨ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٣,٤٣ في المائة، عن الموارد ذات الصلة المعتمدة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الوظائف الجديدة

سادسا-١٤ يتضمن طلب الميزانية المقدم من الأمين العام مقترحا لإعادة هيكلة الوجود الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان عن طريق إنشاء مراكز إقليمية ذات ملاك وظيفي موحد (انظر الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٢ أعلاه). أما من حيث تأثيرات هذا المقترح على ملاك الموظفين، فإن الأمين العام يقترح إنشاء وظيفة واحدة لممثل إقليمي برتبة مد-١ ووظيفتين لموظفين لشؤون حقوق الإنسان برتبة ف-٥ في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية (A/70/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرتان ٢٤-٩٨ و ٢٤-٩٩). وعلى ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٠ أعلاه فيما يتعلق بمقترح إعادة هيكلة الوجود الإقليمي للمفوضية، وعلى ضوء وجوب توفير إثباتات وتبريرات واضحة ومفصلة، توصي اللجنة الاستشارية، في هذه المرحلة، بعدم إنشاء الوظائف المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٣. وينبغي أن تعدّل وفقا لذلك أي موارد غير متعلقة بالوظائف تتأثر بهذه التوصية.

الوظائف المنقولة

سادسا-١٥ يقترح الأمين العام نقل وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٣ من قسم المجتمع المدني بدائرة الاتصال الخارجي في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك من أجل الدمج المقترح لقسم المجتمع المدني مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان في إطار البرنامج الفرعي ٣. وفي هذا السياق، يشير الأمين العام إلى أنه ستكون هناك وظائف ذات مهام مماثلة داخل الوحدة التنظيمية نفسها، وأن هذا من شأنه أن يشكل إسهاما في مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات مع كيانات المجتمع المدني الناشطة في الميدان (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٤-٥٩ (أ) و ٢٤-٩٦). وتوصي اللجنة بالموافقة على الدمج المقترح لقسم المجتمع المدني بدائرة الاتصال الخارجي، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان في إطار البرنامج الفرعي ٣، وتوصي بالموافقة على ما يتصل بذلك من نقل للوظائف.

سادسا-١٦ ويقترح الأمين العام نقل ثلاث وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)) من البرنامج الفرعي ١، تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل، إلى البرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، من أجل تقديم دعم إضافي إلى فرع الإجراءات الخاصة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٤-٧٢ و ٢٤-٩٦ (ب)). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على نقل هذه الوظائف الثلاث من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٤.

سادسا-١٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الأمين العام يقترح إعادة تنظيم القسم القائم حاليا لدعم بعثات السلام والاستجابة السريعة وإنشاء قسم منفصل لدعم بعثات السلام في نيويورك. وفي هذا الصدد، يقترح الأمين العام نقل وظيفة واحدة مقرها نيويورك برتبة ف-٣ من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٣، إلى جانب نقل ثلاث وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)) من جنيف، في إطار البرنامج الفرعي ٣ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤-٩٦ (ب) '٢'). وتلاحظ اللجنة أيضا من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن القسم سيكون مسؤولا عن قيادة الجهود الرامية إلى إدماج القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، وسيقدم توجيهها سياساتيا وتنفيذيا في مجال حقوق الإنسان للكيانات المشمولة باختصاص إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. وسيؤدي القسم المشورة أيضا بشأن مسائل من قبيل تصميم الولايات وبدء البعثات وإعادة تشكيلها وتحويلها لكفالة توافر العناصر المطلوبة من أجل التنفيذ الفعال لولايات البعثات الميدانية في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن القسم سيدعم أيضا عناصر حقوق الإنسان في الميدان في مجالات العنف الجنسي في حالات النزاع وحماية المدنيين، فضلا عن ضمان الامتثال لسياسة "بذل العناية الواجبة" فيما يتصل بالدعم المقدم إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي أن يراعى عند تسمية القسم المقترح أن يعبر الاسم بإيجاز عن دوره الذي يشمل تزويد بعثات حفظ السلام وغيرها من العمليات الميدانية بطائفة عريضة من استشارات الخبراء بشأن مسائل حقوق الإنسان، كما يشمل التعاون مع طائفة عريضة من الشركاء الآخرين.

سادسا-١٨ وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح إنشاء القسم الجديد وما يتصل بذلك من نقل للوظائف إلى نيويورك. وعلى ضوء الطائفة العريضة من الأنشطة المنوطة بالقسم الجديد، ولا سيما فيما يتعلق بدوره في دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ترى اللجنة أنه ينبغي تغيير اسم القسم الجديد ليعكس مهام القسم ومسؤولياته على نحو أفضل.

سادسا-١٩ وفيما يتعلق باقتراح إعادة هيكلة الوجود الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان (انظر الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٢ أعلاه)، يقترح الأمين العام نقل ١٨ وظيفة ثابتة (٢ مد-١، ٥ ف-٥، ٦ ف-٤، ٥ ف-٣) داخل البرنامج الفرعي ٣ من جنيف إلى مواقع المراكز الإقليمية في الميدان. ويشير الأمين العام إلى أن تكاليف تعزيز الهيكل الميداني ستقابل بنقل هذه الوظائف من جنيف إلى مراكز عمل أقل تكلفة، وذلك بالاقتران مع اقتراح إلغاء الوظائف الثلاث من فئة الخدمات العامة (انظر الفقرة سادسا-٢٠ أدناه، و A/70/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرتان ٢٤-٩٨ و ٢٤-٩٩). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الـ ١٨ المذكورة موجودة حاليا ضمن هيكل الأفرع الجغرافية الحالي^(١٢) لشعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني، في إطار البرنامج الفرعي ٣. وعلى ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٠ أعلاه فيما يتعلق بمقترح إعادة هيكلة الوجود الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان، وعلى ضوء وجوب توفير إثباتات وتبريرات واضحة ومفصلة، توصي اللجنة الاستشارية، في هذه المرحلة، بعدم نقل الوظائف الثابتة من جنيف إلى الميدان في إطار البرنامج الفرعي ٣. وينبغي أن تُعدّل وفقا لذلك أي موارد غير متعلقة بالوظائف تتأثر بهذه التوصية.

الوظائف الملغاة

سادسا-٢٠ في إطار البرنامج الفرعي ٣، وفيما يتعلق باقتراح إعادة هيكلة الوجود الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان (انظر الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٢ أعلاه)، يقترح الأمين العام إلغاء ثلاث وظائف مقرها جنيف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ويشير الأمين العام إلى أنه مع إلغاء هذه الوظائف، إلى جانب النقل المقترح لـ ١٨ وظيفة إلى مراكز عمل أقل تكلفة، يصبح المقترح متعادلا الأثر على التكلفة ((A/70/6 (Sect. 24) و Corr.1، الفقرتان ٢٤-٢٠ و ٢٤-٩٩). وعلى ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٢ أعلاه فيما يتعلق باقتراح إعادة هيكلة الوجود الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان، وعلى ضوء وجوب توفير إثباتات وتبريرات واضحة ومفصلة، توصي اللجنة الاستشارية، في هذه المرحلة، بعدم إلغاء الوظائف الثلاث الثابتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في جنيف في إطار البرنامج الفرعي ٣. وينبغي أن تُعدّل وفقا لذلك أي موارد غير متعلقة بالوظائف تتأثر بهذه التوصية.

(١٢) تمثل الأفرع الجغرافية لمفوضية حقوق الإنسان في فرع أفريقيا؛ وفرع الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى؛ وفرع آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تحميد التعيين

سادسا-٢١ كما هو مبين في الفقرة سادسا-٢ أعلاه، تتضمن مقترحات الأمين العام للباب ٢٤ تخفيضات تتعلق بتحميد التعيين في الوظائف الثابتة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه سيجري لمدة ٢٤ شهرا تحميد وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعدين لشؤون البرامج في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ لموظف تكنولوجيا معلومات في إطار دعم البرامج. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد التعيين في كل من وظيفتي فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووظيفة الرتبة ف-٢ لمدة ٢٤ شهرا في كل حالة، وأن توافق على ما يتصل بذلك من تخفيضات في الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أن تعدل وفقا لذلك أي موارد غير متعلقة بالوظائف تتأثر بهذا الإجراء.

الوظائف الشاغرة

سادسا-٢٢ لدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ما مجموعه ٣٨ وظيفة شاغرة (٣٦ من الفئة الفنية والفئات العليا و ٢ من فئة الخدمات العامة). وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت ١٥ وظيفة قد ملئت، وكانت الوظائف الـ ٢٣ المتبقية قد بلغت مراحل مختلفة في عمليات الاستقدام؛ ولم تبق أي وظيفة شاغرة لمدة تزيد على سنتين. وتثني اللجنة على المفوضية لما تبذله من جهود لملء الوظائف على وجه السرعة.

سادسا-٢٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، وذلك رهنا بمراعاة توصياتها الواردة في الفقرات سادسا-١٢ وسادسا-١٤ وسادسا-١٩ إلى سادسا-٢١ أعلاه.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا-٢٤ تعكس التقديرات البالغة ٦٠٠ ٠٨٢ ٦١ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ٢٤ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضا بمبلغ ١٤ ٩٥٦ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ١٩,٧ في المائة، عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشمل الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف مبلغا قدره ١ ٢٨٩ ٩٠٠ دولار لاحتياجات اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

سادسا-٢٥ وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار بند الخبراء الاستشاريين بمبلغ ١ ١٨٨ ٦٠٠ دولار انخفاضا بمقدار ١ ١٨٠ ٧٠٠ دولار، أو بنسبة ٤٩,٨ في المائة، عن الموارد المعتمدة بمبلغ ٢ ٣٦٩ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الخدمات الاستشارية المقررة التي ستشمل خدمات خارجية من قبيل تنسيق الحملات الإعلامية وأنشطة التوعية، وتوفير التحديثات البصرية للموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان، وإعداد تحليل للتفاعل بين الإجراءات الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة لتحسين تنفيذ التوصيات، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية المتصلة بمختلف الولايات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

سادسا-٢٦ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كانت قد أعربت في السابق عن قلقها إزاء الاستعانة بالخدمات الاستشارية الخارجية، ولا سيما في تأدية الأنشطة الأساسية للمنظمة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٥، الفقرة ٧٠). وفي حالة مفوضية حقوق الإنسان، تشير المعلومات التكميلية إلى أن قسم إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، المؤلف من تسعة موظفين ممولة وظائفهم من الميزانية العادية، إلى جانب ١٣ موظفا ممولة وظائفهم من الموارد الخارجة عن الميزانية، هو المسؤول عن جملة أمور منها جميع المسائل المتعلقة بموقع المفوضية الشبكي المتاح للجمهور. ولذلك فإن اللجنة الاستشارية متشككة في ضرورة الاستعانة بخبير استشاري لغرض وحيد هو تحديث الموقع الشبكي بينما تتوافر بالفعل قدرات في صورة موظفين معينين في وظائف ثابتة ممولة من الميزانية العادية. وبالنسبة إلى البرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، ترى اللجنة أن إعداد ورقات المعلومات الأساسية يشكل واحدة من المهام الروتينية لملاك موظفي هذا البرنامج الفرعي الذي يضم ٨٤ من الموظفين الممولة وظائفهم من موارد الميزانية العادية، فضلا عن ٣٦ موظفا ممولة وظائفهم من الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى ضوء تعليقات اللجنة الواردة أعلاه، ومع مراعاة أن هناك بالفعل قدرة متاحة من الخبراء الداخليين، وهي قدرة ممولة بشكل محدد في إطار الميزانية العادية لأداء مجموعة واسعة من المهام، توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٢٤ بمبلغ ٤٣٠ ٥٩ دولارا، أو بنسبة ٥ في المائة.

سادسا-٢٧ ورهنا بمراعاة توصيات اللجنة الواردة في الفقرات سادسا-١٤ وسادسا-١٩ إلى سادسا-٢١ وسادسا-٢٦ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ويرد في هذا التقرير مزيد من تعليقات اللجنة وتوصياتها، في الفرع دال من الفصل الأول أعلاه.

تعليقات وتوصيات عامة

صندوقا التبرعات المخصصان لدعم عملية الاستعراض الدوري الشامل

سادسا-٢٨ يقدم الأمين العام معلومات عن الصندوقين الاستثماريين المدارين بشكل مشترك اللذين أنشأهما مجلس حقوق الإنسان بموجب القرار ١٧/٦ لدعم عملية الاستعراض

الدوري الشامل. ويوفر الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، الذي يُقدَّر مستوى موارده بمبلغ ٢٠٠ ٦٨٠ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التمويل لإتاحة المجال لمشاركة أنشط من جانب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي ليس لديها تمثيل دائم في جنيف. وبلغ مستوى موارد صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ما يقدر بمبلغ ٥٠٠ ٤٩٠ ٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا-٢٩ ويُشار في تقرير مفوضية حقوق الإنسان عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل إلى أن المجموع التراكمي للتبرعات التي تلقاها الصندوق منذ إنشائه بلغ ٩٥٥ ٧٢٩ ٣ دولارا. ويشير التقرير أيضا إلى أن رصيد الصندوق كان يبلغ ٦٧٣ ٨٥٢ ١ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومن ذلك مبلغ جرى تخصيصه بالفعل في عام ٢٠١٥ بمقدار ٩٢٣ ٦٥٣ ١ دولارا، أو ما يمثل نسبة ٨٩ في المائة. ويشدد التقرير على الحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق، وإلى تلقي مزيد من التمويل من أجل إدامة وضمان تطبيق الرؤية الاستراتيجية الجديدة للمتابعة من جانب جميع الدول الأعضاء حول العالم، وذلك تماشيا مع مبدأ عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل (انظر A/HRC/29/22، الفصل الرابع).

سادسا-٣٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن فرع الاستعراض الدوري الشامل، في إطار البرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، هو المسؤول عن الإشراف على تقديم الخدمات إلى الدورات الثلاث للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وعلى الأنشطة المتصلة بذلك التي يُضطلع بها خلال فترات ما بين الدورات. ويتألف الفرع من ٢٢ وظيفة (١ مد-١، ١ ف-٥، ١٦ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)) تمول من موارد الميزانية العادية، إلى جانب وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

سادسا-٣١ وما زال القلق يساور اللجنة الاستشارية إزاء المستوى المنخفض نسبيا للتمويل في إطار صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بالمقارنة مع معدلات الإنفاق ذات الصلة. وتكرّر اللجنة توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على تكثيف جهوده التي يبذلها على صعيد جمع الأموال في هذا السياق، وعلى توسيع قاعدة الجهات المانحة (انظر أيضا A/68/7، الفقرة سادسا-٢٢).

الباب ٢٥

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٩٠ ٨٦٨ ٩٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٩٠ ٨٦٨ ٩٠٠ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	٩٠ ٩٥٨ ٠٠٠ دولار
القيمة المتوقعة للموارد الخارجة عن الميزانية	١٢ ٣٧٩ ٧١٠ ٦٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

سادسا-٣٢ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٥ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٩٠ ٨٦٨ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو نفس مستوى الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/70/6 (Sect. 24)، الجدول ٢٥-٣)). ويُتوقع أن يبلغ حجم الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية ١٢ ٣٧٩ ٧١٠ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل ٩٩,٣ في المائة من مجموع الموارد المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا-٣٣ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لا يقترح تطبيق تخفيضات وتحقيق مكاسب في الكفاءة لسببين:

(أ) ليست مفوضية شؤون اللاجئين من الكيانات المنفذة لنظام أوموجا؛

(ب) لم يُطبق أي تخفيض على تكاليف الموظفين الممولين من الميزانية العادية، وهما وظيفة المفوض السامي ووظيفة نائب المفوض السامي، لأن المبلغ الذي يساوي نحو ٦ ٠٠٠ دولار لم يعتبر كبيرا.

سادسا-٣٤ ويوجز الجدول سادسا-٢ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الذي يُتوقع أن تُموّل من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول سادسا-٢
الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
١ وأع و١ أ ع م	٢	٢٠١٥-٢٠١٤	المتعمدة للفترة
١ وأع و١ أ ع م	٢	٢٠١٧-٢٠١٦	المقترحة للفترة
الموارد الخارجة عن الميزانية			
١٠ ٣١٢	٢ أ ع م، و ٢٩ مد-٢، و ١٠٤ مد-١، و ٢٥٣ ف-٥، و ١٩٠٨ ف-٣/٤، و ٤٥٠ ف-١/٢، و ٤٢٩ خ ع (ر ر)، و ١٨٤٥ خ ع (ر أ)، و ٣٩٣ ر م، و ٤٦ خ م، و ٨٥٣ م ف و	٢٠١٧-٢٠١٦	المتوقعة للفترة

سادسا-٣٥ وبلغ مجموع المنح والمساهمات المقترح تقديمها من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٦ ما قدره ٩٠ ٨٦٨ ٩٠٠ دولار ويتصل هذا المبلغ بما يلي (A/70/6 (Sect. 25))، الفقرتان ١٧-٢٥ و ٢٤-٢٥):

(أ) تمويل وظيفتي المفوض السامي ونائب المفوض السامي (٩٠٠ ٣٣٤ ١ دولار)؛

(ب) تقديم منح تستخدم لتغطية التكاليف الإدارية لمفوضية شؤون اللاجئين من أجل تمويل ما يعادل ٢١٨ وظيفة في فئة التنظيم والإدارة (١٠٠ ٥٣٥ ٨٤ دولار) وجزء من الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف تحت بند المنح والمساهمات، بما في ذلك الأنشطة المشتركة التمويل (٩٠٠ ٩٩٨ ٤ دولار).

سادسا-٣٦ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف المشار إليها أعلاه البالغ عددها ٢١٨ وظيفة قد أدرجت، ابتداء من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، في إطار منحة المبلغ الإجمالي المقطوع، في حين تم الإبقاء على وظيفتي المفوض السامي ونائب المفوض السامي كوظيفيتين ثابتتين. وزودت اللجنة أيضا بتوزيع، حسب وجه الإنفاق، لاستخدام المبلغ الإجمالي المقطوع أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والاستخدام التقديري لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فضلا عن الاستخدام المقترح خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا-٣٧ ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للمفوضية، لا تُحمّل الميزانية العادية للأمم المتحدة أي نفقات غير النفقات الإدارية المتعلقة بسير عمل المفوضية، وتُمول جميع النفقات الأخرى المتعلقة بأنشطة المفوض السامي من التبرعات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النظام الأساسي لا يحدد ما هو المقصود بعبارة "النفقات الإدارية"، غير أن هذه العبارة تُفسّر بأنها تعني المصروفات من غير مصروفات التشغيل وما يرتبط بها من التكاليف التنظيمية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥-٢٣).

سادسا-٣٨ وفيما يتعلق بحجم التمويل من الميزانية العادية، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن مساهمات الميزانية العادية قد ازدادت تدريجيا بمقدار ١٢ مليون دولار بين فترتي السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠١٠-٢٠١١، بناء على طلب الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ٢٧٦/٥٩. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنه مع نمو الميزانية الإدارية للمفوضية من مبلغ ١٥٦,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى مبلغ ٢٧٥,٤ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن نسبة المساهمات من الميزانية العادية قد انخفضت إلى ٣٣ في المائة، مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغ قدرها ٥٠,٨ في المائة التي اقترحتها الأمين العام أصلا في عام ٢٠٠٤ (A/59/294).

سادسا-٣٩ ومن حيث التمويل العام للمفوضية، أبلغت اللجنة في الوقت نفسه بأن الفجوة التمويلية، التي تمثل الفرق بين الاحتياجات المالية والموارد المالية التي تم تلقيها بالفعل، قد ازدادت من ١,٦ بليون (٣٩ في المائة) في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٩٦ بليون دولار (٤٥ في المائة) في عام ٢٠١٤، في حين أن معدل التنفيذ من الأموال المتاحة قد ازداد من ٩١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٤، على النحو المبين في الجدول سادسا-٣ أدناه.

الجدول سادسا-٣

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٦ ٥٦٩	٥ ٣٣٥	٤ ٢٥٦	ميزانية تقييم الاحتياجات العالمية (الاحتياجات)
٣ ٦٠٣	٣ ٢٣٤	٢ ٥٩٤	الأموال المتاحة
٣ ٣٥٥	٢ ٩٧٢	٢ ٣٥٨	التنفيذ (النفقات)
٢ ٩٦٦	٢ ١٠١	١ ٦٦٢	الفجوة التمويلية
٩٣ في المائة	٩٢ في المائة	٩١ في المائة	التنفيذ قياسا إلى الأموال المتاحة
٥١ في المائة	٥٦ في المائة	٥٥ في المائة	التنفيذ قياسا إلى الاحتياجات
٤٥ في المائة	٣٩ في المائة	٣٩ في المائة	الفجوة التمويلية

سادسا-٤٠ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن توفير الأموال من الميزانية العادية بهدف تكملة الموارد الخارجة عن الميزانية للمفوضية في شكل منحة، بدأ في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وصُمم بحيث يبسط عملية الميزنة في المفوضية. وعقب استعراض

ترتيب المبلغ الإجمالي المقطوع والدروس المستفاد من فترات السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٦٣ الإبقاء على الترتيب المتعلق بمنحة المبلغ الإجمالي المقطوع لتمويل المفاوضات في العروض المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة (A/70/6 (Sect. 25)، الفقرة ٢٥-٢٥).

سادسا-٤١ وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتؤكد اللجنة أن عرض الميزانية ينبغي أن يتضمن مبررات متعلقة باستخدام مساهمات الميزانية العادية، ولا سيما الجزء المخصص لمنحة المبلغ الإجمالي المقطوع، بما في ذلك تفاصيل تكوين الوظائف البالغ عددها ٢١٨ وظيفة والأدوار الوظيفية المتصلة بها، وكذلك الموارد غير المتصلة بالوظائف. وترى اللجنة أن تقديم عرض واضح وشفاف في هذا الصدد من شأنه أن يكون مفيدا في التأكد من كفاية نسبة مساهمات الميزانية العادية بالنظر إلى تزايد الميزانية الإدارية للمفوضية وما تعانيه من فجوة تمويلية آخذة في الاتساع (انظر أيضا A/66/7، الفقرة سادسا-٢٩، و A/60/7، الفقرة سادسا-٢٥).

الباب ٢٦

اللاجئون الفلسطينيون

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٥٥ ٣٠٢ ٤٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥٥ ٠٦١ ٩٠٠ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	٥٥ ٤٧٩ ٧٠٠ دولار
القيمة المتوقعة للموارد الخارجة عن الميزانية	١ ٩٥٥ ٨٣١ ٥٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

سادسا-٤٢ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٦ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٥٥ ٠٦١ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ٢٤٠ ٥٠٠ دولار أي بنسبة ٠,٤ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (انظر A/70/6 (Sect. 26)، الجدول ٢٦-٣).

سادسا-٤٣ ويعزو الأمين العام الانخفاض العام البالغ قدره ٢٤٠ ٥٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (تخفيضات إضافية) تحت بند

الوظائف بمقدار ٢٩٩ ٣٠٠ دولار إلى الإلغاء المقترح لوظيفة من الرتبة ف-٣، تقابله زيادة في الاحتياجات في إطار البنود غير المتعلقة بالوظائف قدرها ٥٨ ٨٠٠ دولار تُعزى في المقام الأول إلى زيادة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في هذا الصدد (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦-١٠ و ٢٦-١١ والفقرتان سادسا-٤٩ و ٥٠ أدناه).

سادسا-٤٤ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

سادسا-٤٥ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين التصنيف حسب وجه الإنفاق لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار مكاسب الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه، والذي تلاحظ اللجنة أنه يشمل زيادة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
	الاعتمادات	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ
الوظائف	٥٥ ٢٤٥,٧	(٢٩٩,٣)	(٠,٥)	
تكاليف الموظفين الأخرى	٥٦,٧	٥٨,٨	١٠٣,٧	
المجموع	٥٥ ٣٠٢,٤	(٢٤٠,٥)	(٠,٤)	

سادسا-٤٦ ويتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ١ ٩٥٥ ٨٣١ ٥٠٠ دولار وأن تمثل حوالي ٩٧,٢ في المائة من مجموع ميزانية فترة السنتين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/70/6 (Sect.26)، الفقرة ٢٦-١٢).

سادسا-٤٧ ويوجز الجدول سادسا-٤ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف التي يُتوقع أن تُموّل من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول سادسا-٤
الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
المعمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	١٥٠	١ وأ.ع، و ١ أ.ع م، و ٨ مد-٢، و ١٠ مد-١، و ٢٧ ف-٥، و ٩١ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (رأ)	
المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٤٩	١ وأ.ع، و ١ أ.ع م، و ٨ مد-٢، و ١٠ مد-١، و ٢٧ ف-٥، و ٩٠ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (رأ)	
إلغاء	(١)	١ ف-٣	
الموارد الخارجة عن الميزانية ^(أ)			
المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٠	٢ مد-٢، ٢ مد-١، ٨ ف-٥، و ٥٨ ف-٣/٤، و ٣ ف-١/٢، و ٧ خ ع (رأ)	

(أ) باستثناء الموظفين المحليين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين يبلغ عددهم ٣٠ ٧٨٠ موظفا.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

سادسا-٤٨ تعكس الموارد المقترحة للوظائف البالغ قدرها ٧٠٠ ٢٤٥ ٥٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف انخفاضا قدره ٣٠٠ ٢٩٩ دولار أي بنسبة ٠,٥٤ في المائة.

سادسا-٤٩ ويقترح الأمين العام إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف أمن (انظر أيضا الفقرة سادسا-٤٣ أعلاه)، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الاحتياجات تحت بند الوظائف بمبلغ قدره ٣٠٠ ٢٩٩ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه نظرا لكون الأونروا لن تعتمد نظام أوموجا، فإن خيار تجميد الوظائف ليس مطروحا في هذه الحالة. كذلك أبلغت اللجنة بأن الوظيفة المعنية ليست شاغرة حاليا، وأنه احتير إلغاؤها لأن الأونروا لن تكون قادرة على تمويل هذه الوظيفة من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية من الأموال الواردة لحفظ الأمن في غزة ومن أموال المساعدة المؤقتة العامة في إطار الميزانية العادية. وقد طلبت اللجنة الاستشارية تفسيرا أو تبريرا كافيا للاقتراح الداعي إلى إلغاء هذه الوظيفة بالتحديد، غير أنها لم تحصل على أي تبرير.

سادسا-٥٠ وفيما يتعلق بإلغاء الوظائف وتمويلها لاحقا من الموارد الخارجة عن الميزانية ومن الموارد الأخرى، ترى اللجنة الاستشارية أنه نظرا لأن الاحتياجات المستمرة للوظيفة ستبقى على حالها، فإن الإلغاء المقترح لوظيفة موظف الأمن لا يمكن اعتباره وجها مستداما من أوجه الكفاءة بل تحولا في مصدر التمويل. ولذلك، توصي اللجنة بعدم إلغاء هذه الوظيفة وبعدم زيادة ما يتصل بها من موارد غير متعلقة بالوظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الشاغرة

سادسا-٥١ أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ست وظائف شاغرة وفي مراحل مختلفة من عملية التوظيف، ولم يمر على شغور أي منها سنتان أو أكثر.

سادسا-٥٢ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصيتها في الفقرة سادسا-٥٠ أعلاه.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا-٥٣ تعكس التقديرات البالغة ١١٥ ٥٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٨ دولار، أي بنسبة ١٠٣,٧ في المائة، مقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتتصل هذه الزيادة بطلب التمويل الجزئي، في إطار المساعدة المؤقتة العامة، لأداء مهام وظيفة موظف الأمن من الرتبة ف-٣ المقترح إلغاؤها. وكما لوحظ في الفقرة سادسا-٥٠ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إلغاء الوظيفة وتوصي بالتالي بعدم الموافقة على الزيادة ذات الصلة في الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

سادسا-٥٤ فيما يتعلق بجهود الوكالة الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن الأونروا قد نفذت في عام ٢٠١٥ نظامها المركزي الجديد لتخطيط الموارد، المسمى "REACH"، وهو نسخة من نظام "شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WINGS II)" الذي يطبقه برنامج الأغذية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في زيادة الكفاءة التشغيلية عن طريق إنشاء عمليات متسقة وموثوق بها والمساعدة على التقليل من الاعتماد على البيانات اليدوية والورقية في مجالات من قبيل توزيع الخدمات اللوجستية وإدارة المشاريع والإبلاغ وإدارة المسائل المتصلة بالجهات المانحة والمنح. كما أبلغت اللجنة أن الأونروا ستجري تقييما شاملا لنظام REACH في الأشهر المقبلة، بغية تحديد ما سيتم تحقيقه في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من زيادة وفوائد إضافية على صعيد الكفاءة. وترحب اللجنة الاستشارية بقيام الأونروا بتنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط موارد المؤسسات في الوقت المناسب، وتثق في أن زيادة الكفاءة ستعكس في مشاريع الميزانية وتقارير الأداء المقبلة.

سادسا-٥٥ وفيما يتعلق بطرائق تمويل عمليات الأونروا، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، قررت، في قرارها ٣٣٣١ بء (د-٢٩)، أن تموّل، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، من الميزانية العادية للأمم المتحدة المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين في وكالة الأونروا، والتي كانت ستقيد لولا ذلك على التبرعات، وذلك طوال ولاية الوكالة. ونظراً لنقص التمويل المزمّن للوكالة في السنوات الأخيرة، اقترح الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز القدرة الإدارية للوكالة، زيادة تمويل الأونروا بصورة تدريجية خلال فترات السنتين التالية، بدءاً بزيادة قدرها ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ما لبثت الجمعية العامة أن أقرتها لاحقاً في قرارها ٢٧٢/٦٥. وفي القرار نفسه، أحاطت الجمعية علماً بالحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الأونروا ودعت الوكالة إلى مواصلة عملية الإصلاح الإداري فيها بغية خفض التكاليف وإلى تقديم الخدمات على نحو أكثر فعالية وشدت على أن الموافقة على التمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ولفترات السنتين المقبلة مرهونة بما يُقدم من مبررات في سياق فترة السنتين ذات الصلة (انظر A/68/7 (Sect. 26)، الفقرة سادسا-٤٢).

سادسا-٥٦ وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن الأونروا قد أنشأت وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية لتكملة موارد الميزانية العادية ودعم المفوض العام في مجالات الإشراف على الإدارة على نطاق الوكالة وإشراك أصحاب المصلحة وإدارة العلاقات مع الموظفين والدعم القانوني. وتلاحظ اللجنة أنه، في أعقاب الطلب الأول لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لم يُقدم أي طلب للحصول على موارد إضافية من الميزانية العادية في فترات السنتين اللاحقة.

سادسا-٥٧ ويبيّن الأمين العام في ميزانيته المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أن الأونروا تنظر في إنشاء هيكل إداري "ملائم للغرض المنشود"، لا تستجيب الوكالة في إطاره لحالات الطوارئ الفردية بل تقوم باستحداث هيكل مبسط وموحد لكفالة المزيد من التأهب وسرعة الاستجابة من المقرر. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لا تتضمن أي معلومات مفصلة عن الهيكل الإداري الجديد، رغم أن هذا الجهد قد تم وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٥.

سادسا-٥٨ وترحب اللجنة الاستشارية بمواصلة الأونروا جهودها في مجال الإصلاح الإداري وتلاحظ أنه لم يُلتَمَس أي تمويل من الميزانية العادية في هذا الصدد منذ فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل دراسة طرائق تمويل الأونروا وأن يقدم استنتاجاته إلى الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

سادسا-٥٩ وفي شأن ذي صلة، فيما يتعلق بالوضع المالي العام للأونروا، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن الاحتياجات النقدية للصندوق العام حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ستصل إلى ٦٧٧,٤ مليون دولار؛ ومع ذلك، يُتوقع أن يبلغ العجز النقدي في نهاية العام ١٠١,٠ مليون دولار. وأبلغت اللجنة أيضا بما يلي: (أ) في إطار نداء الطوارئ المتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، تقدر الاحتياجات للعام ٢٠١٥ بمبلغ ٤١٤,٤ مليون دولار من بينها مبلغ ١٢٣,٧ مليون دولار قد تم التعهد به أو تلقيه في نهاية أيار/مايو ٢٠١٥، مما أسفر عن عجز قدره ٢٩٠,٧ مليون دولار؛ (ب) في إطار نداء بناء غزة، يقدر مجموع الاحتياجات بمبلغ ٧٢٠,٠ مليون دولار، منها مبلغ ٢١٦ مليون دولار قد تم التعهد به أو تلقيه في نهاية أيار/مايو ٢٠١٥، مما أسفر عن عجز قدره ٥٠٤ ملايين دولار؛ (ج) في إطار النداء الإنساني من أجل الجمهورية العربية السورية، يقدر مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٤١٥,٣ مليون دولار منه مبلغ ١١٠,٣ ملايين دولار قد تم التعهد به أو تلقيه، مما أسفر عن عجز قدره ٣٠٥,٠ ملايين دولار.

سادسا-٦٠ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الجهود التي تبذلها الأونروا من أجل تحسين هيكلها الإداري تهدف إلى المساعدة في تعظيم قدرة الوكالة إلى أقصى حد على العمل بكفاءة وفعالية، ولا سيما بالنظر إلى العدد الكبير من الأشخاص المحتاجين. وتشمل الشواغل الرئيسية التحديات في مجالات حقوق الإنسان والفقر والصحة البدنية والنفسية وانعدام الأمن الغذائي والإسكان والتعليم وعدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أيضا بأنه قد تم، في عام ٢٠١٤، تسجيل ما مجموعه ٥١٥٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين و ٤٣٩٧٤٦ من الأشخاص المستوفين للشروط لدى الأونروا. ومن المتوقع أن يزيد مجموع عدد الأشخاص المسجلين إلى ٥٧٥٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦، وإلى ٦٤٦٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة عند الاستفسار أن الأونروا بصدد وضع استراتيجية لتعبئة الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ترمي إلى زيادة الدعم المالي للتصدي لهذه التحديات. وعلاوة على ذلك، يتمثل أحد أهداف استراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في التصدي لمسألة حالات العجز المالي المزمع، ولا سيما في الصندوق العام، مع التركيز على ضرورة إعادة بناء الرصيد المتداول للوكالة.

سادسا-٦١ وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بالمساهمات الواردة من الموارد الخارجة عن ميزانية الأونروا، زودت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بقائمة التعهدات المقطوعة للأونروا (النقدية والعينية) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تبين أن ٦٩ من

الحكومات والمجموعات الإقليمية قد تعهدت، حتى ذلك التاريخ، بالمساهمة بمبلغ إجمالي قدره ١ ١٧٩ ٠٩٦ ٨١٨ دولاراً، وتتراوح المبالغ التي قدمتها كل جهة بين ٣٩٦ ٧٥١ ٤٠٨ دولار و ٥٠٣٤ دولاراً^(١٣). وتواصل اللجنة الاستشارية تشجيع الوكالة على تعزيز جهودها في مجال جمع الأموال وتوسيع قاعدة مانحيتها بحيث تكون قادرة على القيام بصورة أفضل بمعالجة النقص في التمويل على نحو أكثر استهدافاً واطراداً.

الباب ٢٧ المساعدة الإنسانية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠٠ ٢٣٨ ٣٥ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٨٠٠ ٢٨٣ ٣١ دولار
المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير التكاليف بشكل أولي	١٠٠ ٦٠٢ ٣١ دولار
القيمة المتوقعة للموارد الخارجة عن الميزانية	٠٠٠ ١٧١ ٧٥١ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

سادساً-٦٢ بلغت موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٧ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٨٠٠ ٢٨٣ ٣١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضاً قدره ٤٠٠ ٩٥٤ ٣ دولار أي بنسبة ٢,١١ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/6 (Sect. 27)، الجدول ٢٧-٣).

سادساً-٦٣ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي البالغ قدره ٤٠٠ ٩٥٤ ٣ دولار إلى ثلاثة عوامل مصنفة على النحو التالي (انظر A/70/6 (Sect. 27)، الفقرات من ٢٧-٦ حتى ٢٧-٨ والجدول ٢٧-٣):

(أ) انخفاض قدره ٠٠٠ ٥٦١ ٣ دولار يُعزى إلى التعديلات التقنية المتصلة بإلغاء الاحتياجات غير المتكررة المعتمدة لآلية رصد تقديم المساعدة الإنسانية إلى الجمهورية العربية السورية؛

(ب) انخفاض قدره ٤٠٠ ١٥٥ دولار في إطار التغييرات التي أجريت في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (مكاسب في الكفاءة) يعكس انخفاضاً في بند المساعدة المؤقتة العامة والمعدات؛

(١٣) هذه المعلومات متاحة أيضاً على الموقع الشبكي للأونروا.

(ج) انخفاض قدره ٢٣٨ ٠٠٠ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية) المتصلة أساسا بالخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين والمنح والمساهمات، مع مراعاة الأثر المتوقع للمعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة وانخفاض المنح والمساهمات فيما يتصل بمنح الطوارئ. سادسا-٦٤ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

سادسا-٦٥ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين التصنيف حسب وجه الإنفاق لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار المكاسب في الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتمادات		
-	-	٢٤ ٤٩١,٧		الوظائف
(٤,٦)	(١١٥,٥)	٢ ٥٠٦,٠		تكاليف الموظفين الأخرى
(٣,٧)	(٤,٨)	١٢٨,٥		الخبراء الاستشاريون
*(١٢,٢)	(١٨٢,٣)	١ ٤٩٠,٤		سفر الموظفين
-	-	٣٥٧,٢		الخدمات التعاقدية
(٠,٦)	(٦,٩)	١ ٢٣٨,٨		مصرفوات التشغيل العامة
-	-	٢٣,٥		الضيافة
(٣,٠)	(٤,٩)	١٦٣,٧		اللوازم والمواد
(٣,٥)	(٢٨,١)	٨٠٤,١		الأثاث والمعدات
(١,٣)	(٥٠,٩)	٤ ٠٣٤,٣		المنح والمساهمات
(١,١)	(٣٩٣,٤)	٣٥ ٢٣٨,٢		المجموع

سادسا-٦٦ ومن المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية عن الميزانية ٧٥١ ١٧١ ٠٠٠ دولار وأن تمثل زهاء ٩٦ في المائة من الميزانية الإجمالية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع السابق، الفقرة ٢٧-٩).

سادسا-٦٧ ويوجز الجدول سادسا-٥ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين

الجدول أيضا الوظائف الذي يُتوقع أن تُموّل من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول سادسا-٥

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
١ وأ ع، و ١ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٤ مد-١، و ١١ ف-٥، و ٣٠ ف-٣/٤، و ٥ ف-١/٢، و ٢ خ ع (ر، ر)، و ١٥ خ ع (ر أ)	٧٢	المعمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦
١ وأ ع، و ١ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٤ مد-١، و ١١ ف-٥، و ٣٠ ف-٣/٤، و ٥ ف-١/٢، و ٢ خ ع (ر، ر)، و ١٥ خ ع (ر أ)	٧٢	المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
الموارد الخارجة عن الميزانية		
١ أ ع م، و ١ مد-٢، و ٢٥ مد-١، و ١١٤ ف-٥، و ٧٤٢ ف-٣/٤، و ٤٣ ف-١/٢، و ٥ خ ع (ر، ر)، و ٢٣٧ خ ع (ر أ)، و ٤٨٦ م ف و ^(١) ، و ٧٧٧ م ^(١)	٢ ٤٣١	المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦

(أ) تمول وظائف ما مجموعه ١ ٢٦٣ من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والوظائف من فئة الرتبة المحلية من المساعدة المؤقتة العامة.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

سادسا-٦٨ لا تعكس الموارد المقترحة للوظائف البالغ قدرها ٧٠٠ ٤٩١ ٢٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف أي تغيير بالمقارنة مع الموارد المخصصة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث لم يقترح الأمين العام أي تغييرات في ملاك الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوظائف الشاغرة

سادسا-٦٩ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع عدد الوظائف الشاغرة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ ١٠ وظائف (٨ من الفئة الفنية و ٢ من فئة الخدمات العامة). ومن بين هذه الوظائف، جرى ملء أربعة وظائف في أيار/مايو ٢٠١٥، واثنان في تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وكانت الوظائف الشاغرة الأربع المتبقية في مراحل مختلفة من التعيين، ولم تظل أي منها شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وتثني اللجنة الاستشارية على المفاوضات لما تبذله من جهود رامية إلى ملء الوظائف على وجه السرعة.

سادسا-٧٠ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المتصل بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا-٧١ تعكس التقديرات البالغة ١٠٠ ٧٩٢ ٦ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ٢٧ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضا قدره ٤٠٠ ٩٥٤ ٣ دولار، أو نسبة ٣٦,٨ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

سادسا-٧٢ وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار بند الخبراء الاستشاريين والبالغ قدرها ٥٩ ٧٠٠ دولار انخفاضا قدره ٨٠٠ ٦٨ دولار أو نسبة ٥٣,٥ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة البالغ قدرها ١٢٨ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الخدمات الاستشارية المقررة، بما في ذلك خدمة استشارية مقترحة لمساعدة فرع دعم البرامج على تنفيذ استراتيجيته للاتصالات، يُتوخى الاستعانة لتأديتها بأخصائيين في مجال الشؤون الإنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يستلزم معرفة متخصصة بدورة البرامج الإنسانية.

سادسا-٧٣ وكملاحظة عامة، كان قد سبق للجمعية العامة أن أعربت عن قلقها بشأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الخارجيين، ولا سيما في أداء الأنشطة الأساسية للمنظمة (انظر قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٧، الفقرة ٧٠ والفقرتان سادسا-٢٥ وسادسا-٢٦ أعلاه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن فرع دعم البرامج، في إطار البرنامج الفرعي ٢، تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ، يشمل ثماني وظائف ممولة من الميزانية العادية، بالإضافة إلى ٣٩ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن فرع خدمات الاتصالات، في إطار البرنامج الفرعي ٥، المعلومات وأنشطة الدعوة في ما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية، ثلاث وظائف ممولة من الميزانية العادية، إضافة إلى ٢٢ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. ولذلك فإن اللجنة الاستشارية تشكك في الحاجة إلى الاستعانة بخبير استشاري لغرض وضع استراتيجية اتصالات متعلقة بالحالة الإنسانية في ظل توافر قدرات من موظفي الشؤون الإنسانية والاتصالات، في شكل وظائف ممولة من الميزانية العادية في إطار البرنامجين الفرعيين ٢ و ٥. واللجنة على ثقة من بذل جميع الجهود اللازمة للاستفادة من الخبرات القائمة داخل المنظمة في مجال الشؤون الإنسانية والاتصالات بدلا من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين.

سادسا-٧٤ وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تحت بند المنح والخبراء الاستشاريين والبالغ قدرها ٩٠٠ ٨٨١ ٣ دولار انخفاضا قدره ٤٠٠ ١٥٢ دولار أي بنسبة ٣,٨ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة البالغ قدرها ٣٠٠ ٠٣٤ ٤ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

سادسا-٧٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها في إطار البرنامج الفرعي ٢، تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ، أن الموارد المقترحة في إطار وجه الإنفاق هذا يبلغ قدرها ٦٠٠ ٣٦٤ ١ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٥٠ دولار، أي بنسبة ٣,٦ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة البالغ قدرها ٥٠٠ ٤١٥ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هذا التخفيض المقترح يتمشى مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الإضافية) (انظر أيضاً الفقرة سادسا-٦٣ أعلاه). وسيغطي الاعتماد البالغ قدره ٦٠٠ ٣٦٤ ١ دولار حوالي ١٥ منحة نقدية في حالات الطوارئ، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٨/٢٠٢، يُتوخى منها تلبية الاحتياجات الأشد إلحاحاً للسكان المتأثرين ريثما تستجيب الجهات المانحة الدولية.

سادسا-٧٦ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يستجيب للطلبات في غضون ٢٤ ساعة من تلقي طلب للحصول على منحة نقدية في حالات الطوارئ كاستجابة عاجلة لدعم جهود الإغاثة في أعقاب الكارثة مباشرة، بينما يتم التماس مصادر أخرى من مصادر تمويل المساعدة الإنسانية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٥ قد شهدت تقديم ما مجموعه ٤٣ منحة نقدية في حالات الطوارئ يبلغ مجموعها ٧٦٩ ٥٤٥ ٢ دولار إلى عدد من البلدان لمساعدتها على التصدي لطائفة واسعة من حالات الطوارئ، بما فيها الزلازل وتفشي الأوبئة (الكوليرا ومرض فيروس إيبولا وحمى الضنك ومرض ماربورغ) والحرائق والعواصف المدارية والفيضانات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترح الأمين العام بتخفيض الموارد المخصصة للمنح النقدية في حالات الطوارئ قدم في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤، وهي على ثقة من أن هذا التخفيض لن يؤثر على قدرة المكتب على توفير الأموال المخصصة لحالات الطوارئ عند الحاجة، وذلك نظراً لكون هذه المنح النقدية ترمي على وجه التحديد إلى تقديم الإغاثة الفورية إلى السكان المتضررين في الظروف العصيبة.

سادسا-٧٧ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام المتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليق عام

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

سادسا-٧٨ يشير الأمين العام إلى أن إحدى مسؤوليات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تشمل رئاسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والإشراف على تنفيذ قراراتها، مع تلقي الدعم من أمانة (٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٣ خ ع (رأ)) تعمل في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة وتمول من الموارد الخارجة عن الميزانية.

سادسا-٧٩ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المنشأة في عام ١٩٩٢ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، هي الآلية الرئيسية لتنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة والرئيسية بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشركاء غير التابعين للأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن اللجنة الدائمة تقوم بوضع سياسات إنسانية، والاتفاق على تقسيم واضح للمسؤولية بين مختلف جوانب المساعدة الإنسانية، وتحديد الثغرات في الاستجابة وسدها، والدعوة إلى التطبيق الفعال للمبادئ الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عضوية اللجنة الدائمة تضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة التنفيذية أو ممثلهم المعيّنين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، مع دعوة دائمة للمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والبنك الدولي، فضلا عن الاتحادات غير الحكومية.

سادسا-٨٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ما تقوم به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من تنسيق للمساعدة الإنسانية يمثل دعامة في إطار المساعدة الإنسانية التكميلية الأوسع نطاقا الذي يشمل تمويل النداءات من أجل تقديم المعونة الإنسانية لأعداد كبيرة من الناس. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن احتياجات التمويل الإنساني قد شهدت زيادة كبيرة من عام ٢٠٠٤، عندما بلغت احتياجات النداء الموحد ٣،٤ بلايين دولار رُصدت لإيصال المساعدة الإنسانية إلى عدد يقدر بـ ٤٥ مليون شخص.

وخلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى كانون الأول/ديسمبر، بلغت النداءات ١٦,٤ بليون دولار رصدت لمساعدة ٥٧,٥ مليون شخص؛ وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بلغت النداءات ١٨,٨ بليون دولار رصدت لمساعدة ٧٨,٩ مليون شخص. وهذا يمثل زيادة قدرها ٤٥٣ في المائة على صعيد احتياجات التمويل وزيادة قدرها ٧٥ في المائة على صعيد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة الإنسانية.

سادسا-٨١ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يستضيفها ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدعم من الوكالات الأعضاء، مثل مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، التي تساهم بوظائف.

الجزء السابع

الإعلام

الباب ٢٨

الإعلام

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤	١٩٠ ٠٧٩ ٩٠٠ دولار
المقترح لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدم من الأمين العام	١٩٩ ٧٥٠ ٢٠٠ دولار
المقترح لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٢٠٦ ٤٦٠ ٤٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	١ ٥٩٠ ٦٠٠* دولار
الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة	٦٠٤١ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

* لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

سابعاً-١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة من الأمين العام للباب ٢٨ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٠٠ ٧٥٠ ١٩٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي ما يمثل زيادة مقدارها ٣٠٠ ٦٧٠ ٩ دولار (أو ١,٥ في المائة) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect. 28) A/70/6)، الجدول ٢٨-٣).

سابعاً-٢ ويعزو الأمين العام تلك الزيادة الصافية البالغة ٣٠٠ ٦٧٠ ٩ دولار إلى أربعة عوامل توزع على النحو التالي:

(أ) انخفاض صاف يبلغ ٥٠٠ ٢٢٤ دولار في إطار التعديلات التقنية، ويتعلق بانخفاض قدره ٧٠٠ ٥٦٣ دولار بسبب شطب الاحتياجات غير المتكررة (تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وبرنامج الأنشطة المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛ والترويج لمؤتمرات خاصة وتغطيتها، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية)، ويقابله جزئياً زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٣٩ دولار متعلقة بالاعتماد اللازم لفترة السنتين لوظيفتين جديدتين أنشئتا في عام ٢٠١٥ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-١١)؛

(ب) زيادة قدرها ٨٠٠ ٠٢٤ ١١ دولار لدعم الولايات الجديدة المتصلة بما يلي: '١' قرار الجمعية العامة ٩٦/٦٩ بء، الذي أكدت فيه الجمعية طلبها إلى الأمين

العام بأن يكفل توفير القوام اللازم من الموظفين لإدارة شؤون الإعلام في جميع اللغات الرسمية للاضطلاع بجميع أنشطتها؛ والقرار ١٧/٦٩، الذي اعتمدت الجمعية العامة فيه الخطة البرنامجية للإدارة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التي شملت إدخال عدة تنقيحات على إطار مبدأ التكافؤ بين جميع اللغات الرسمية الست؛ و '٢' الأنشطة الإعلامية التي تدعم قرار الجمعية العامة ١٦/٦٩، وتصوير وعرض المترجمين الشفويين إلى لغة الإشارة الدولية عملاً بالجزء الثاني عشر من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف، وتنفيذ نتائج المؤتمر الثاني للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٨ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-١٢)؛

(ج) انخفاض قدره ٢٤٣ ٨٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، في إطار الدعم البرنامجي، يشمل مبلغ ١٦٤ ٧٠٠ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف، ويعكس المقترحات المتعلقة بتجميد التعيين في وظائف ثابتة؛ ومبلغ ٧٩ ١٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف يتصل بانخفاض في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-١٦)؛

(د) انخفاض قدره ٨٨٦ ٢٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات أخرى) يشمل مبلغ ٧٤٠ ٩٠٠ دولار تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ ١٤٥ ٣٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ويعكس الانخفاض المسجل في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف المقترحات المتعلقة بتجميد التعيين في وظائف ثابتة في إطار البرنامج الفرعي ١، خدمات الاتصالات الاستراتيجية، في شعبة الاتصالات الاستراتيجية (١٦٤ ٧٠٠ دولار) ومراكز الأمم المتحدة للإعلام (١٤٠ ٥٠٠ دولار)؛ وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، الخدمات الإخبارية (٢٧١ ٠٠٠ دولار)؛ والبرنامج الفرعي ٣، خدمات التوعية وتبادل المعلومات (١٦٤ ٧٠٠ دولار). ويتعلق أساساً الانخفاض المسجل في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف بالخدمات التعاقدية، والأثاث والمعدات، وسفر الموظفين، ويأخذ في الاعتبار الأثر المتوقع من المعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢٨-١٤ و ٢٨-١٥).

سابعاً- ٣ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على ما عُرض من تغييرات مقترحة في الموارد في الفصل الأول أعلاه.

سابعاً- ٤ وبعد الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول أدناه الذي يبين توزيعاً حسب وجه الإنفاق للتغييرات الموحدة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاخفاض المقترح للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٥-٢٠١٤	وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	
(٠,٦)	(٩٠٥,٦)	١٥٥ ٨١٧,١	الوظائف
-	-	٤ ٩٦١,٨	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٦٥٠,١	سفر الممثلين
* (٩,٢)	(١٣٦,٣)	١ ٤٧٨,٨	سفر الموظفين
(٠,٦)	(٨٣,٦)	١٣ ٦٦٦,٤	الخدمات التعاقدية
-	-	٩ ٥١٥,٣	مصروفات التشغيل العامة
-	-	١٤٠,٣	الضيافة
-	-	١ ٦٠١,٠	اللوازم والمواد
(٠,٣)	(٤,٥)	١ ٥١٩,٩	الأثاث والمعدات
-	-	٧٢٩,٢	المنح والمساهمات
(٠,٦)	(١ ١٣٠,٠)	١٩٠ ٠٧٩,٩	المجموع

* تعكس تخفيضاً بنسبة ١٠ في المائة يطبق على الاعتمادات المنقحة مع خصم التعديلات التقنية واستثناءات معينة.

سابعاً-٥ ويوجز الجدول سابعاً-١ أدناه وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ ومقترحات الأمين العام في ما يتعلق بوظائف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضاً الوظائف في إطار الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر المرجع نفسه، الجدولان ٢-٢٨ و ٤-٢٨).

الجدول سابعاً-١

موارد الموظفين

الوظائف	الرتبة	الميزانية العادية	
١ و أ ع، ٤ مد-٢، ١٨ مد-١، ٣٥ ف-٥، ٧٤ ف-٤، ١٠٦ ف-٣، ٦٠ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر)، ٢١٥ خ ع (ر أ)، ١٥٩ م، ٥٣ م ف و	٧٣٤	٢٠١٥-٢٠١٤	معمدة لفترة السنتين
١ و أ ع، ٤ مد-٢، ١٨ مد-١، ٣٥ ف-٥، ٧٤ ف-٤، ١١٥ ف-٣، ٦٤ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر)، ٢٣١ خ ع (ر أ)، ١٥٩ م، ٥٣ م ف و	٧٦٣	٢٠١٦-٢٠١٧	مقترحة لفترة السنتين

الوظائف	الرتبة		
الوظائف الجديدة	٢٩	٥ ف-٣ و ٥ خ ع (ر أ) من أجل شعبة الاتصالات الاستراتيجية	
		٤ ف-٣ و ٤ ف-٢ و ٩ خ ع (ر أ) من أجل شعبة الأخبار ووسائل الإعلام و ٢ خ ع (ر أ) من أجل الدعم البرنامجي	
الوظائف المنقولة	٣	١ ف-٤ و ١ م ف و في إطار البرنامج الفرعي ١	
		١ ف-٢ من البرنامج الفرعي ٢ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة	
الموارد المقررة الأخرى			
وظائف متوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤	٢ ف-٤، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)	
الموارد الخارجة عن الميزانية			
وظائف متوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١١	١ ف-٣ و ١٠ خ ع (ر أ)	

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

سابعاً-٦ تشير المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام إلى أن الموارد المقترحة للوظائف، وتبلغ ٣٠٠ ٥٠٨ ١٦١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، تعكس زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٦٩١ ٥ دولار، أو ٣,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعزى الزيادة الصافية أساساً إلى زيادات ناشئة عن اقتراح إنشاء ٢٩ وظيفة جديدة ويقابلها جزئياً نقصان ناتج عن مقترح تجريد التعيين في وظائف ثابتة.

الوظائف الجديدة

سابعاً-٧ يقترح الأمين العام إنشاء ١٠ وظائف جديدة (٥ ف-٣ و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ١، خدمات الاتصالات الاستراتيجية، و ١٧ وظيفة جديدة (٤ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٢، الخدمات الإخبارية، وفقاً للفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٩٦/٦٧ بآء (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٨-٤٢ و ٢٨-٦٨ و ٢٨-٦٩). ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين (الرتب الأخرى) لمساعدتين إداريين في إطار الدعم البرنامجي، ولا سيما في ضوء مقترح إنشاء ٢٧ وظيفة جديدة في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ والزيادة المتوقعة في الموارد العامة للإدارة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-٨٥ و Corr.2).

سابعاً- ٨ وفي ما يتعلق بمقترح إنشاء ١٠ وظائف إضافية (٥ ف-٣ و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ١، جرت الإشارة إلى أنه تلزم زيادة في القدرة في فريق وسائط التواصل الاجتماعي من أجل تنفيذ استراتيجية وسائط التواصل الاجتماعي باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية بهدف زيادة تكافؤ اللغات والجودة وانتشار محتويات وسائط التواصل الاجتماعي بتلك اللغات الرسمية. وجرى الإشارة إلى أن مهام موظفي شؤون الإعلام الخمسة ذوي الرتبة ف-٣، أي موظف لكل لغة من اللغات الرسمية (باستثناء الإنكليزية)، تشمل، في جملة أمور، كفالة إنتاج وإصدار محتويات وسائط التواصل الاجتماعي والمحتويات الرقمية وإجراء حملات باللغات الرسمية المناسبة؛ والترويج للمسائل ذات الأولوية والمناسبات الرئيسية؛ ورصد وتحليل الأحداث الجارية والرأي العام وتحديد المسائل والاتجاهات؛ وعمل الموظف بصفته منسقا لغويا للغته في ما يتعلق بوسائط التواصل الاجتماعي. وجرى الإشارة إلى مقترح إنشاء خمس وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، واحد لكل لغة من اللغات الرسمية (باستثناء الإنكليزية)، من أجل دعم فريق وسائط التواصل الاجتماعي عن طريق مهام مثل تجهيز المسودات ووضع الصيغة النهائية للمراسلات؛ وتوليد التقارير الإحصائية والتقارير الأخرى من مختلف قواعد البيانات؛ والتحقق من المعلومات مع المكاتب المقدمة للمحتوى حسب الاقتضاء (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٨-٤٣ إلى ٢٨-٤٥).

سابعاً- ٩ وفي ما يتعلق بمقترح إنشاء ١٧ وظيفة إضافية (٤ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٢، جرت الإشارة في المعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام إلى أن هذه الوظائف تتعلق بالحاجة إلى زيادة التكافؤ بين جميع اللغات الرسمية في إعداد ونشر المواد الإعلامية. وإنشاء الوظائف الـ ١٧ الجديدة المقترحة موزع بين قسم تغطية الاجتماعات، وقسم التلفزيون ووحدة البث الشبكي في شعبة الأخبار ووسائط الإعلام في إطار البرنامج الفرعي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-٦٩).

سابعاً- ١٠ وفي قسم تغطية الاجتماعات، يقترح إنشاء أربع وظائف لموظفين صحفيين برتبة ف-٣ للإشراف على إنتاج وإدارة الترجمة التحريرية الخارجية للنشرات الصحفية وموجزات الجلسات العامة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من اللغة الإنكليزية إلى الإسبانية والروسية والصينية والعربية والاضطلاع بمهام ذات صلة. ويقترح إنشاء أربعة وظائف لمساعدتي تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لدعم الموظفين الصحفيين الأربعة في قسم تغطية الاجتماعات.

سابعاً- ١١ وفي قسم التلفزيون، يقترح إنشاء أربعة وظائف لمنتجين معاونين لوسائط الإعلام برتبة ف-٢ من أجل إعداد منتجات فيديو متعددة الوسائط متفاوتة الطول باللغات الإسبانية والروسية والصينية والروسية لإدراجها على منابر الإنترنت/وسائط التواصل الاجتماعي والاضطلاع بمهام ذات صلة، بما في ذلك إعداد ترجمات إلى اللغات لأشرطة الفيديو عند الحاجة. وفي وحدة البث الشبكي، تقترح خمسة وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للمساعدة في ما يتعلق بالبث الشبكي الحي والبث الشبكي تحت الطلب لاجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

سابعاً- ١٢ وبعد الاستفسار عن مقترح إنشاء ١٠ وظائف في إطار البرنامج الفرعي ١ و ١٧ وظيفة في إطار البرنامج الفرعي ٢، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى وقت قريب، سعت الإدارة إلى ضمان الامتثال لمبدأ التكافؤ بين جميع اللغات الرسمية الست في حدود مواردها المتاحة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه رغم الجهود التي تبذلها الإدارة في هذا الصدد، جرى التركيز بشكل أكبر على مبدأ التكافؤ بين جميع اللغات الرسمية الست في قراري الجمعية العامة ٩٦/٦٩ بء و ١٧/٦٩، اللذين قدم وفقاً لهما طلب للحصول على موارد إضافية.

سابعاً- ١٣ وبعد الاستفسار عما إذا كان قد أُجري استعراض للموارد المتاحة للإدارة، بما في ذلك قدراتها على نقل الوظائف الحالية، قبل صياغة طلب الحصول على موارد إضافية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفتين في إطار البرنامج الفرعي ١، قد نقلتا من أجل إنتاج محتويات ووسائط التواصل الاجتماعي باللغة الإنكليزية. وفي ما يتعلق باستخدام الوظائف التي ستصبح شاغرة نتيجة للتناقص الطبيعي في فترة السنتين المقبلة، أبلغت اللجنة بأن موظفاً وطنياً واحداً من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ستصبح شاغرة بسبب حالات تقاعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ غير أن مهام هذه الوظائف الأربع حيوية ولا يمكن الاستعاضة عنها بمهام الوظائف الجديدة المقترحة.

سابعاً- ١٤ وفيما يتعلق باقتراح إنشاء الوظائف الجديدة في إطار البرنامج الفرعي ١ في المقر (وليس في المواقع الميدانية)، أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأنه في الوقت الراهن، تتركز في مقر الأمم المتحدة الوظائف الخاصة باللغة الإنكليزية المتعلقة بفريق ووسائط التواصل الاجتماعي، وأن الوظائف الجديدة مقترحة في المقر وليس في الميدان من أجل ضمان كفاءة وفعالية تنسيق المواد الإعلامية باللغات الست وكفالة توسيع نطاق تغطية المسائل واتساقها على الصعيد العالمي. وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح إنشاء ١٠ وظائف جديدة (٥ ف-٣ و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ١.

سابعاً-١٥ وترى اللجنة الاستشارية أن اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القدرة في المكاتب الميدانية على أداء مهام فريق وسائط التواصل الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الكفاءة في الأطر الزمنية للإنتاج وتكاليفه، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُبقي قيد الاستعراض توزيع هذه المهام على نطاق الشبكة العالمية لمكاتب الإدارة، مع ضمان الحفاظ على المعايير المتعلقة بنوعية منتجاتها.

سابعاً-١٦ وفي ما يتعلق بالوظائف الإضافية المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٢، أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن القدرة الحالية داخل قسم تغطية الاجتماعات في إطار البرنامج الفرعي تتألف من ٢٠ وظيفة من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ٢ ف-٢)^(١٤) و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وترى اللجنة الاستشارية أن من الممكن استخدام القدرة الحالية في قسم تغطية الاجتماعات في أداء بعض مهام الوظائف الجديدة المقترحة وتوصي بعدم الموافقة على مقترح إنشاء وظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في الشعبة. ولذلك، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح إنشاء ١٣ وظيفة جديدة في إطار البرنامج الفرعي ٢، تتألف من وظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في قسم تغطية الاجتماعات، وأربع وظائف برتبة ف-٢ وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في وحدة البث الشبكي. وتوصي اللجنة كذلك بتعديل أي تكاليف ذات صلة غير متعلقة بالوظائف تبعا لذلك.

سابعاً-١٧ وعلى النحو المبين في الفقرتين سابعاً-٧ أعلاه، يقترح إنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعدين إداريين في إطار الدعم البرنامجي، ولا سيما في ضوء مقترح إنشاء ٢٧ وظيفة جديدة وما يتصل بذلك من زيادة في الموارد المتوقعة في المجالات الفنية. ويشير الأمين العام إلى أن وظيفة واحدة لمساعد إداري ستكون مطلوبة في وحدة إدارة الموارد البشرية لدعم أنشطة الموارد البشرية التي تقوم بها الوحدة، وستلزم وظيفة واحدة لمساعد إداري في وحدة الميزانية والشؤون المالية والخدمات العامة للمساعدة في إعداد واستعراض المقترحات/الاحتياجات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٨-٨٥ إلى ٢٨-٨٨ و Corr.2). وتشير المعلومات التكميلية إلى أن هذا الملاك الوظيفي التكميلي للباب ٢٨ يتألف من ٧٣٤ وظيفة، ويتألف الملاك الوظيفي التكميلي في إطار الدعم البرنامجي من ٢٣ وظيفة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ ف-٢/١ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١٥ وظيفة من فئة

(١٤) يقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٢ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة.

الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وترى اللجنة الاستشارية أنه في ضوء موارد الموظفين الحالية في إطار الدعم البرنامجي، والزيادة الإجمالية في أوجه الكفاءة المتوقع تحقيقها في العمليات الإدارية بفضل نشر نظام أوموجا، والوظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) التي حددت من أجل تجميد التعيين فيها لمدة ٢٤ شهرا في إطار الدعم البرنامجي (انظر الفقرة سابعا-١٩ أدناه)، ليس من المطلوب زيادة تعزيز الموارد المتعلقة بالوظائف في إطار عنصر الدعم البرنامجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح إنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار الدعم البرنامجي. وتوصي اللجنة بتعديل التكاليف غير المتعلقة بالوظائف بناء على ذلك.

الوظائف المنقولة

سابعا-١٨ يقترح الأمين العام نقل ثلاث وظائف: وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لمدير مركز الأمم المتحدة للإعلام من صنعاء إلى الرباط للقيام بدور مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في الرباط، ووظيفة واحدة لموظف وطني لشؤون الإعلام من الفئة الفنية الوطنية من مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة إلى مركز الأمم المتحدة للإعلام في صنعاء، في إطار البرنامج الفرعي ١؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ لموظف معاون لشؤون الإعلام من قسم تغطية الاجتماعات في إطار البرنامج الفرعي ٢ إلى مكتب وكيل الأمين العام في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. ويشار إلى أن التسويات على صعيد أوجه الإنفاق المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف في هذا الصدد قد اقترحت على أساس عدم تكبد تكاليف (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-١٣). وعمليات النقل المقترحة مبينة في إطار البرنامج الفرعي ١ من أجل تحسين تغطية الخدمات التي تقدمها مراكز الأمم المتحدة للإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٨-٥٥). وفي ما يتعلق بنقل وظيفة برتبة ف-٢ إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن مهام هذه الوظيفة متصلة بتقديم المساعدة في الأعمال المرتبطة بشكل مباشر بمسؤوليات الإعلام والاتصال التي يضطلع بها وكيل الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على عمليات النقل المقترحة.

تجميد التعيين

سابعا-١٩ على النحو المبين في الفقرتين سابعا-٢ (ج) و (د) أعلاه، يقترح الأمين العام تجميد التعيين في وظائف ثابتة في إطار البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ وفي إطار الدعم البرنامجي. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام حدد خمس وظائف ثابتة لتجميد التعيين

فيها وهي: وظيفة واحدة لموظف وطني لشؤون الإعلام من الفئة الفنية الوطنية لمدة ٢٤ شهرا في مركز الأمم المتحدة للإعلام في ليسوتو في إطار البرنامج الفرعي ١؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري لمدة ٢٤ شهرا في شعبة الاتصالات الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ١؛ ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون الإعلام لمدة ٢٢ شهرا في إطار البرنامج الفرعي ٢، الخدمات الإخبارية؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون الإعلام لمدة ٢٤ شهرا في إطار البرنامج الفرعي ٣، خدمات التوعية وتبادل المعلومات؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري لمدة ٢٤ شهرا في إطار الدعم البرنامجي.

سابعاً- ٢٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجميد التعيين لمدة ٢٤ شهرا في وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام من الفئة الفنية الوطنية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري في إطار البرنامج الفرعي ١، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون الإعلام في إطار البرنامج الفرعي ٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري في إطار الدعم البرنامجي وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أن تُعدل تبعا لذلك أي تكاليف ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

سابعاً- ٢١ وفي ما يتعلق بوظيفة موظف شؤون الإعلام برتبة ف-٣ التي حددها الأمين العام من أجل تجميد التعيين فيها لمدة ٢٢ شهرا في إطار البرنامج الفرعي ٢، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهام هذه الوظيفة تساهم في مجمل المهام الفنية التي تقوم بها شعبة الأخبار ووسائل الإعلام في إطار البرنامج الفرعي. وترى اللجنة الاستشارية أن مهام هذه الوظيفة لا تتصل بشكل مباشر بنظام أوموجا وأن تجميد التعيين في هذه الوظيفة يمكن أن يتسبب في أثر سلبي على تنفيذ برنامج العمل. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بعدم تجميد التعيين في وظيفة موظف لشؤون الإعلام برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٢ وما يتصل بها من خفض في الموارد المتعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

سابعاً- ٢٢ على النحو المبين في المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام، ٥٧ وظيفة (١ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٣ ف-٣، و ٥ ف-١/٢، و ١٠ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ٢١ وظيفة من الرتبة المحلية) كانت شاغرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد

الاستفسار، بأنه حتى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت ثمة ١١ وظيفة ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، و ١١ وظيفة ظلت شاغرة لمدة تقل عن سنتين لأن شاغليها كانوا في إطار انتداب مؤقت، ووظيفة واحدة اقترح نقلها، ووظيفة واحدة اقترح تجميد التعيين فيها، واختير مرشحان لشغل وظيفتين، وكان ٦ موظفين في مرحلة الالتحاق، وشُغلت ٣ وظائف، وكانت الوظائف الـ ٢٢ المتبقية في مراحل مختلفة من عملية استقدام الموظفين.

سابعاً-٢٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه من أصل ١١ وظيفة شاغرة لأكثر من عامين، ٥ وظائف (١ موظف وطني من الفئة الفنية و ٤ وظائف من الرتبة المحلية) كانت شاغرة في مركز الأمم المتحدة للإعلام في لواندا، وكانت وظيفة واحدة شاغرة في كل من مراكز الإعلام في كولومبو (موظف وطني من الفئة الفنية)، ولوساكا (الرتبة المحلية)، ومدينة بنما (الرتبة المحلية)، والرباط (الرتبة المحلية)، وواشنطن العاصمة (الرتبة المحلية)، وياوندي (الرتبة المحلية).

سابعاً-٢٤ وفي ما يتعلق بالوظائف الخمس الشاغرة في لواندا، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية التوظيف معلقة ريثما تشيد الحكومة المضيئة مركزاً للإعلام وبأنه في أيار/مايو ٢٠١٥، أبلغت حكومة أنغولا إدارة شؤون الإعلام بأن عملية تشييد المركز قد بدأت. وتشير اللجنة إلى قراري الجمعية العامة ٩٦/٦٩ بء و ٢٤٣/٦٤ اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينشئ مركز إعلام للأمم المتحدة في لواندا، كمساهمة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتنسيق مع حكومة أنغولا، التدابير اللازمة لإنشاء مركز الإعلام على وجه السرعة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى لجنة الإعلام في دورتها السابعة والثلاثين عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

سابعاً-٢٥ أما في ما يتعلق بالوظائف الست المتبقية التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين (انظر الفقرتين سابقاً-٢٣ وسابعاً-٢٤ أعلاه)، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية استقدام الموظفين لم تبدأ بالنسبة لثلاث وظائف ويجري استعراض مرشحين للوظائف الثلاث الأخرى. وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها الذي يفيد بأنه ينبغي إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى أي وظائف تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر وينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة؛ وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها (انظر A/68/7، الفقرة ١٠٧). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لم يقدم مبررات من هذا القبيل في ما يتعلق بالوظائف الست في إطار الباب ٢٨، الإعلام، وبالتالي فهي توصي بإلغاء هذه الوظائف. وتوصي اللجنة أيضاً بتعديل أي تكاليف ذات صلة غير متعلقة بالوظائف تبعا لذلك.

سابعاً-٢٦ ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات سابعاً-١٦ وسابعاً-١٧ وسابعاً-٢١ وسابعاً-٢٥، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام في ما يتصل بالموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سابعاً-٢٧ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٩٠٠ ٢٤١ ٣٨ دولار، وتعكس نقصانا قدره ١٠٠ ٩٧٩ ٣ دولار، أو ١١,٦ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ووفقاً للمعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام، يعكس المقترح زيادات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ٥١٦ دولار أو ١٠,٤ في المائة)، والخدمات التعاقدية (٩٠٠ ٣٧٤٦ دولار أو ٢٧,٤ في المائة)، واللوازم والمواد (٢٩ ٠٠٠ دولار أو ١,٨ في المائة) والأثاث والمعدات (٨٠٠ ٢٥٢ دولار أو ١,٧ في المائة)، ويقابلها جزئياً نقصان في إطار سفر الموظفين (٤٠٠ ٢٥٢ دولار أو ١٧,١ في المائة) ومصروفات التشغيل العامة (٨٦ ٥٠٠ دولار، أو ٠,٩ في المائة). ورهنا بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات سابعاً-١٦ وسابعاً-١٧ وسابعاً-٢٠ وسابعاً-٢٥ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام في ما يتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات أخرى

تعدد اللغات وتسهيل استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للموقع الشبكي للأمم المتحدة سابعاً-٢٨ على النحو المشار إليه في الجزء الأول من الفرع ٢ أعلاه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٦٩/٢٥٠ المتخذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن يعين وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بصفته منسقاً جديداً لشؤون تعدد اللغات مسؤولاً عن التنفيذ العام لمبدأ تعدد اللغات على نطاق الأمانة العامة، وأن يصدر تعليماته لوكيل الأمين العام لإدارة شؤون الإعلام بأن يواصل توعية الجمهور بأهمية هذا المبدأ. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد عين بصفته منسقاً جديداً لشؤون تعدد اللغات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن إدارة شؤون الإعلام وسائر الإدارات والمكاتب، حسب الاقتضاء، ستواصل إدارة ورصد مواقع الأمم المتحدة الشبكية لكفالة تقيدها بمبدأ تعدد اللغات. وتؤكد اللجنة الاستشارية ضرورة ضمان أن تكون المواقع الشبكية العامة للأمم المتحدة متعددة اللغات بشكل كامل ووضع مبادئ توجيهية/معايير

تتبعها جميع المكاتب التي تتعهد هذه المواقع الشبكية، ودعم جميع هذه المكاتب في تنفيذ وتعهد مواقع شبكية متعددة اللغات بشكل كامل.

سابعاً- ٢٩ وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم تنقل موارد من إدارة شؤون الإعلام إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بعد تعيين وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بصفته منسقا جديدا لشؤون تعدد اللغات، وأنه لم تطلب موارد إضافية في هذا الصدد. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٥٤ الذي اتخذ في عام ١٩٩٩، تولى دور منسق شؤون تعدد اللغات الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، ووكيل الأمين العام للاتصالات والإعلام في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، معلومات عن أي موارد منقولة بين الإدارات في الماضي عندما نقل دور منسق شؤون تعدد اللغات.

سابعاً- ٣٠ وفي ما يتعلق بإمكانية استخدام المواقع الشبكية للمنظمة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة، أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن إدارة شؤون الإعلام تواصل التوعية داخل المنظمة في هذا الصدد، ووضعت مبادئ توجيهية بشأن إمكانية استخدام المواقع الشبكية للأمم المتحدة. وتشجع اللجنة الاستشارية الإدارة على مواصلة العمل على تحقيق الامتثال لشروط إمكانية الاستخدام في ما يتعلق بجميع الصفحات الجديدة والمحدثة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

سابعاً- ٣١ وستعود اللجنة إلى المسائل التي نوقشت في الفقرات سابعاً- ٢٧ إلى سابعاً- ٢٩ أعلاه، في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المقبل عن خطة المؤتمرات.

الجزء الثامن خدمات الدعم المشتركة

الباب ٢٩ خدمات الإدارة والدعم

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٦٦٦ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٦٢٧ ٣٦٧ ٢٠٠ دولار
المقترح المقدم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير	
الأولية للتكاليف	٦٤٩ ٣٢٣ ٧٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٢٠١ ٩٤٥ ٠٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٣١٩ ٥١٤ ٥٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) لا تعكس المقرر المتخذ في قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام.

ثامنا-١ يغطي الجزء الثامن من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الباب ٢٩، خدمات الإدارة والدعم، والذي ينقسم إلى ثمانية أقسام فرعية سيتم تناولها أدناه بشكل منفصل. وتمثل الأهداف الإجمالية للأنشطة التي ستُنفذ في إطار الجزء الثامن في ما يلي: (أ) تعزيز مساءلة وكفاءة المنظمة في إدارة مواردها في أربع مجالات إدارية عامة هي: التمويل، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الدعم، بما في ذلك المشتريات والبنى التحتية؛ (ب) وتقديم خدمات الدعم للعمليات الحكومية الدولية الخاصة بالمنظمة؛ (ج) وتأمين التمويل لبرامج وأنشطة الأمانة العامة المأذون بها؛ (د) ودعم تنفيذ تلك البرامج والأنشطة.

ثامنا-٢ وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مبلغاً قدره ٦٢٧ ٣٦٧ ٢٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ٣٨ ٦٧٨ ٨٠٠ دولار، أو ٥,٨ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect. 29) A/70/6، الجدول ٢٩-١).

الباب ٢٩ ألف
مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

٢٠٠ ٧٣٦ ٥٦ دولار	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٢٠٠ ٩١٣ ٢٢ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
	المقترح المقدم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير
٦٠٠ ٣٥٨ ٢٣ دولار	الأولية للتكاليف
١٠٠ ٤٠٣ ٦٣ دولار ^(١)	الموارد المقررة الأخرى
٩٠٠ ٣٥٧ ١٨ دولار	الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) لا تعكس المقرر المتخذ في قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام.

ثامناً-٣ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ ألف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مبلغاً قدره ٢٠٠ ٩١٣ ٢٢ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ٠٠٠ ٨٢٣ ٣٣ دولار، أو ٦,٥٩ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وباستثناء الاعتماد البالغ ٠٠٠ ١٤٣ ٨ دولار لحصة الميزانية العادية المرصود للنظام المركزي لتخطيط الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧^(١٥)، تبلغ الموارد المقترحة لمكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ٠٠٠ ٧٦٩ ١٤ دولار، وهو ما يمثل نقصاناً صافياً قدره ٠٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ دولار، أو ٣,٣ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي بلغ ٠٠٠ ٢٧٠ ١٥ دولار (باستثناء التخطيط المركزي للموارد).

ثامناً-٤ ويعزو الأمين العام النقصان العام البالغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ دولار إلى عاملين اثنين، هما كالتالي:

(١٥) على النحو المبين في الجدولين ٧ و ١٥ من التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/69/385 و Corr.1). وقد أدرج الاعتماد البالغ ٠٠٠ ١٤٣ ٨ دولار عملاً بالفقرة ١٧ من الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ ألف، التي أشارت فيها الجمعية إلى الاحتياجات الإضافية البالغة ٠٠٠ ٥٤٣ مليون دولار المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

(أ) نقصان قدره ٤٠٠ ٤٩٤ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمثيلاً مع القرار ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، ويشمل مبلغ ٢٠٠ ٤٧٤ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ ٢٠٠ ٢٠ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف (انظر A/70/6 (Sect. 29A) و Corr.1، الفقرتان ٢٩ ألف-٢١ و ٢٩ ألف-٢٢)؛

(ب) نقصان قدره ٦ ٢٠٠ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)، في ما يتصل بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ ألف-٢٠) استناداً إلى الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة.

ثامنا-٥ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بعرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامنا-٦ وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه، الذي يعرض معلومات مصنفة بحسب أوجه الإنفاق للتغييرات الموحدة المقترح إدخالها على الموارد في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	التغيير المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المبلغ	النسبة المئوية
١٤ ٣٨١,٤	(٤٧٤,٢)	(٣,٣)
٢٧١,٢	-	-
٦١,١	(٤,٨)	(٧,٩)
٦٢,٩	(٦,٢)	(٩,٩)
٣١٩,٠	(١٥,٤)	(٤,٨)
٨٩,٩	-	-
٠,٨	-	-
٣٦,٠	-	-
٤٧,٨	-	-
٤١ ٤٦٦,١	-	-
٥٦ ٧٣٦,٢	(٥٠٠,٦)	(٠,٩)

(أ) تعكس انخفاضاً نسبته ١٠ في المائة أُجري على الاعتماد المنقح، خصوصاً منها التعديلات التقنية وبعض الاستثناءات.

ثامنا-٧ كما هو مبين في الفقرة ٢٩ ألف-٢٣ من ملزمة الميزانية، تبلغ الموارد المقررة الأخرى المتاحة للمكتب ١٠٠ ٤٠٣ ٦٣ دولار، وتشمل مبلغ ٦٦٠٩٠٠ ٣٣ دولار لمشروع التخطيط المركزي للموارد، ومبلغ ٢٠٠ ٢٩٧٤٢ ٢٩ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام، لتغطية الاحتياجات من الخدمات الفنية والتقنية التي يقدمها المكتب إلى دائرة الدعم الإداري؛ ولجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر؛ واللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق. وستكون تحت تصرف المكتب أيضاً موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٣٥٧ ١٨ دولار من إيرادات دعم البرامج المتأتمية من استرداد نفقات الخدمات التي تقدمها الإدارة المركزية للأنشطة الخارجة عن الميزانية ومن موارد سداد تكاليف التعاون التقني، بما في ذلك مبلغ ١٠٠ ٤٨٧ ١٢ دولار في ما يتعلق بمشروع التخطيط المركزي للموارد.

ثامنا-٨ يعرض الجدول ثامنا-١ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين أيضاً الوظائف المتوقع إنشاؤها تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامناً-١

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	الميزانية العادية
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٩	١ وأع، ٢ مد-٢، ٤ مد-١، ٩ ف-٥، ٦ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ٢٠ خ ع (رأ)
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٨	١ وأع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٩ ف-٥، ٦ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ٢٠ خ ع (رأ)
الوظائف الملغاة	(١)	١ مد-١ في إطار العنصر الأول
الموارد المقررة الأخرى		
الموارد المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠	١ مد-١، ٧ ف-٤/٣، ٢ خ ع (رأ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الموارد المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤	٢ ف-٤/٣، ٢ خ ع (رأ)

ملاحظة: بالإضافة إلى الوظائف الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المبينة في الجدول ثامنا-١ أعلاه، هناك ٧٤ وظيفة مؤقتة لعام ٢٠١٦ و ٥٠ وظيفة مؤقتة لعام ٢٠١٧ في مشروع التخطيط المركزي للموارد ممولة من الصندوق المشترك التمويل، الذي يضم موارد من الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام والموارد الخارجة عن الميزانية، على النحو المبين في الفقرة ١٣٦ من التقرير المحلي السادس للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/69/385 و Corr.1). والوظائف المقترحة لكل سنة من فترة السنتين هي كالتالي:

٢٠١٦: ٧٤ وظيفة مؤقتة (١ أ ع م، ١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ١٨ ف-٥، و ٣٠ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤ خ ع (ر ر)، و ١١ خ ع (ر أ))؛
 ٢٠١٧: ٥٠ وظيفة مؤقتة (١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٨ ف-٥، و ٢٤ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ خ ع (ر ر)، و ٦ خ ع (ر أ)).

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثامنا- ٩ يقترح الأمين العام ما مجموعه ٤٨ وظيفة للمكتب (٢٤ في الفئة الفنية والفئات العليا و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، وهو ما يعكس نقصان وظيفة واحدة برتبة مد-١ في دائرة الدعم الإداري. وعلى نحو ما جاء في الفقرة ٢٩ ألف-٣٩ من ملزمة الميزانية، يعزى الإلغاء المقترح إلى أوجه التآزر التي تحققت بفضل التعاون الوثيق بين مشروع التخطيط المركزي للموارد وإدارة خدمات الدعم، اللذين يضطلعان بأنشطة تكميلية عديدة، تشمل قيادة أنشطة إدارة التغيير وتحسين الممارسات الإدارية وإعادة تصميم أساليب العمل. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام في ما يتعلق بإلغاء وظيفة واحدة برتبة مد-١.

ثامنا- ١٠ وقد طلبت اللجنة الاستشارية توضيح الأساس المنطقي لعدم اقتراح أي تجميد لعملية استقدام الموظفين في ما يتعلق بالوظائف القائمة في المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الإدارية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ذلك لأنه من المتوقع أن تتحقق بعض أوجه الكفاءة بفضل بدء تشغيل نظام أوموجا، وخاصة في تجهيز المعاملات الإدارية. وأبلغت اللجنة بأنه على الرغم من إجراء استعراض لأنشطة المكتب التنفيذي وخدماته ووظائفه وهياكله، وكذلك لأوجه التآزر التي يمكن تحقيقها من خلال نظام أوموجا، فقد تبين أنه لم يكن من الممكن يقيناً معرفة أثر مشروع أوموجا على الوظائف القائمة في المكتب التنفيذي عند إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثامنا- ١١ بصرف النظر عن التوضيح المقدم، لا يزال من غير الواضح للجنة الاستشارية سبب عدم اعتماد خيار تجميد عملية استقدام الموظفين في ما يتعلق ببعض الوظائف تحسباً للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في المكتب التنفيذي للإدارة لأنه، على نحو ما جاء في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يُقترح ذلك الخيار كتدبير مؤقت وذلك تحديداً بسبب انعدام اليقين في هذه المرحلة في ما يتعلق بالأثر المحدد الذي سينشأ عن نظام أوموجا في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن بعض المكاتب المدرجة في إطار الباب ٢٩، خدمات الإدارة والدعم، تمكنت من تحديد بعض أوجه الكفاءة المتصلة بأثر نظام أوموجا واقترحت إجراء تخفيضات في الموارد سواء في شكل إلغاء بعض الوظائف أو تجميد عملية استقدام

الموظفين في ما يتعلق ببعض الوظائف، مشيرة إلى أنه كان من الممكن في بعض الحالات، بمقدار من اليقين، معرفة المهام التي لن تعود ضرورية بعد تشغيل نظام أوموجا. وترى اللجنة أن بدء تشغيل نظام أوموجا سيكون له تأثير كبير على عمل المكتب التنفيذي. وتتوقع أن يستمر بذل الجهود من أجل معرفة أوجه الكفاءة وأن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستأخذ في الاعتبار الأثر الكامل لبدء تشغيل نظام أوموجا.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-١٢ أبلغت اللجنة الاستشارية، عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بأنه كانت هناك حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ خمس وظائف شاغرة (٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وعلمت اللجنة لاحقاً بأنه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، شُغلت الوظيفتان الشاغرتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وبأن الوظائف الثلاث من الفئة الفنية توجد في مراحل مختلفة من عملية استقدام موظفين لشغلها. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن أيًا من الوظائف الشاغرة لم تظل كذلك لأكثر من سنتين.

ثامنا-١٣ توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٤ تبلغ الاحتياجات المقدرة غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٣٠٠ ٨٦٢ دولار، وهو ما يمثل نقصاناً قدره ٤٠٠ ٢٦٦ دولار، أو ٣ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعكس النقصان المقترح تخفيضات تحت بند الخدمات التعاقدية (٤٠٠ ١٥٠ دولار، أو ٤,٨ في المائة) وسفر الموظفين (٢٠٠ ٦٠٠ دولار، أو ٩,٩ في المائة) والخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٤٠٠ دولار، أو ٧,٩ في المائة).

ثامنا-١٥ وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المقترحة البالغة ٣٠٠ ٥٦٦ دولار للخبراء الاستشاريين من شأنها أن تتيح الخبرة الفنية غير المتاحة في مكتب الإدارة لإجراء الدراسة الاستقصائية عن رضا العملاء التي تجرى كل سنتين من أجل إدارة الشؤون الإدارية واستقصاء التقييم الذاتي للسلوك الأخلاقي، على نحو ما هو مقرر في الاتفاقات المبرمة بين كبار المديرين، ولتقييم الاتجاهات السائدة في مستوى امتثال توصيات مراجعي الحسابات في الأمانة العامة للأمم المتحدة مع النظم والقواعد والسياسات والإجراءات. وطلبت اللجنة توضيحاً بشأن أسباب عدم توفر المهارات داخلياً لأنشطة من

بينها تقييم هذا الاتجاه. وأبلغت اللجنة بأن المؤسسات الاستشارية في هذا المجال ترتبط بثلاثة مجالات رئيسية تتولى تنسيقها دائرة تنسيق السياسات والرقابة، وتقدّم الخدمات التالية: (أ) حلقات العمل التدريبية بشأن تقييم للموظفين الذين ترتبط مهامهم ارتباطاً وثيقاً بالرصد والتقييم (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ و (ب) حلقات العمل لجهات التنسيق المسؤولة عن تنسيق تنفيذ توصيات هيئات الرقابة الرامية إلى تمكين جهات التنسيق من تحسين إعداد إدارتها/مكاتبها لعمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات والاستعراضات والتقييمات وعمليات التفتيش، وكذلك الاستجابة بطريقة فعالة للتقارير المقدمة من هيئات الرقابة وتنفيذ التوصيات (٥ ٠٠٠ دولار)؛ و (ج) توفير الخبرة والمساعدة التقنية في مجال إدارة المخاطر في المؤسسة (١٢ ٠٠٠ دولار). وفي ما يخص إجراء الدراسة الاستقصائية عن رضا العملاء التي تجرى كل سنتين من أجل الإدارة، أبلغت اللجنة بأنه، بالرغم من أن موظفي المكتب يشاركون في جميع مراحل العملية، فإن المعرفة المتخصصة ضرورية للأنشطة مثل تحديد الناس المراد استطلاع آرائهم؛ وتقدير حجم العينة المطلوبة؛ وتصميم الاستبيان واختباره بشكل مسبق؛ وتجهيز البيانات وتحليلها؛ وتفسير النتائج والإبلاغ عنها.

ثامناً-١٦ ومع تسليم اللجنة الاستشارية بأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين قد تلزم لدى الحصول على الخبرات المتخصصة غير المتاحة بسهولة داخل المنظمة، فإنها ترى أن الاعتماد على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن ينحصر في أدنى حد ممكن، وأنه ينبغي للمنظمة استخدام القدرة القائمة داخلها على أداء الأنشطة الأساسية أو الوفاء بالمهام المتكررة على المدى الطويل. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة بتقليص الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين بنسبة ١٠ في المائة (انظر الفرع دال من الفصل الأول أعلاه).

ثامناً-١٧ وفيما يتعلق باستقصاء التقييم الذاتي للسلوك الأخلاقي، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يتضمن تصميم وتنفيذ عملية تقييم ذاتي مشمولة بالسرية واستقصاء سري لتحليل الآراء حول المشرفين المرفوعة إلى الإدارة. ونسّق هذه الأنشطة مكتب الأخلاقيات بدعم فعال من خبراء استشاريين خارجيين وتطلبت ما لا يقل عن خبيرين استشاريين عملوا لمدة ثلاثة أشهر، بتكلفة تناهز ٢٥ ٠٠٠ دولار. وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات اللازمة لإجراء استقصاء بالسلوك الأخلاقي وعملية التقييم الذاتي ينبغي أن تُدرج في الميزانية تحت بند الاحتياجات المقبلة لمكتب الأخلاقيات، مع استرداد تكاليف أي خدمات يقدمها مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

ثامنا-١٨ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثامنا-١٦ أعلاه.

التعليقات والتوصيات العامة

الشكل وطريقة العرض

ثامنا-١٩ تتضمن ملزمة الميزانية للباب ٢٩ موجزا موحدًا للمقترحات المتعلقة بالجزء الثامن، يشمل إدارة الشؤون الإدارية في المقر (الأبواب من ٢٩ ألف إلى ٢٩ هاء) وكذلك مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي (الأبواب من ٢٩ واو إلى ٢٩ حاء). وترى اللجنة الاستشارية أن النظر في المقترحات سيُسَرَّ إذا تضمنت شتى الجداول الواردة في ملزمة الميزانية للباب ٢٩ المجاميع الفرعية المتعلقة بإدارة الشؤون الإدارية في المقر.

ثامنا-٢٠ وتغطي ملزمة الميزانية للباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، طائفة واسعة من العناصر في إطار البرنامج الفرعي ٤، بما في ذلك خدمات ذات طابع شامل لعدة قطاعات، يرتبط بعضها ارتباطًا شديدًا بأعمال المكاتب الأخرى التابعة لإدارة الشؤون الإدارية. وترى اللجنة الاستشارية أنه في بعض الحالات، تدعو الحاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالمهام المحددة لمكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية مقارنة بتلك المحددة لسائر المكاتب التابعة لهذه الإدارة. فعلى سبيل المثال، يشار في عدة حالات إلى مهام إدارة الشؤون الإدارية (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٩ ألف-٩ إلى ٢٩ ألف-١٢)، وهو الأمر الذي، وإن كانت مفيدًا في إطار التوجه العام للإدارة، ينبغي أن يتضمن أيضًا معلومات عن المكاتب/الأقسام المحددة المسؤولة أساسًا عن المهام الوارد تبيانها. وهذا هو النهج التي تتبعه سائر المكاتب التابعة لإدارة الشؤون الإدارية (انظر [A/70/6](#) (الباب ٢٩ دال)، الفقرتان ٢٩ دال-٣ و ٢٩ دال - ٤).

ثامنا-٢١ وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة تنقيح عرض ملزمات الميزانية في إطار الجزء الثامن، خدمات الدعم المشتركة، مع مراعاة الملاحظات والتعليقات الواردة أعلاه.

نشر نظام أو موجا

ثامنا-٢٢ في الفقرة ٢٩ ألف-٥ من ملزمة الميزانية، يشار إلى أن إدارة الشؤون الإدارية ستواصل تنسيق تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة والإشراف عليه من خلال اللجنة التوجيهية المعنية بالتخطيط المركزي للموارد، بما يشمل: (أ) نشر نظام أو موجا المؤسس

ونظام أوموجا الموسع ١ (نظام أوموجا المتكامل) على نطاق الأمانة العامة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ والانتهاء من النشر في عام ٢٠١٦ بتنفيذ الحل المتعلق بالموظفين الوطنيين في بعثات حفظ السلام؛ (ب) إطلاق نظام أوموجا الموسع ٢ في عام ٢٠١٧ على النحو المقرر؛ (ج) مواصلة نقل المعارف والمسؤوليات من فريق أوموجا إلى الأقسام الإدارية المختصة داخل الأمانة العامة في سياق مرحلة النشر، ويشترك في إدارة ذلك أصحاب العملية ورئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن حل نظام أوموجا المتكامل (نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١) قد نُشر في كيانات المجموعة ٣^(١٦) في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وبأن الأمانة العامة تسير في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بنشر نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع في الكيانات السبعين المتبقية، المصنفة في إطار المجموعة ٤^(١٧)، وذلك بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ثامنا-٢٣ وفيما يتعلق بالوظيفة المؤقتة للمنسق الرفيع المستوى لعملية نشر نظام أوموجا (أمين عام مساعد) في المقر، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في القرار ٦٩/٢٧٤ ألف، لاحظت الجمعية العامة الطابع المؤقت لتلك الوظيفة وطلبت إلى الأمين العام تمويل هذه الوظيفة من الموارد الحالية للمساعدة المؤقتة العامة، والقيام، في حال نشوء الحاجة إلى تمديد فترة هذه الوظيفة، بتقديم اقتراح في هذا الصدد تنظر فيه في سياق التقرير المرحلي المقبل. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أنه اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، شُرع في تمويل الوظيفة المؤقتة للمنسق الرفيع المستوى لعملية نشر نظام أوموجا من الاعتمادات المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة في إطار الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، عُززت تلك الوظيفة بما يلي: (أ) ثلاثة وظائف لمسؤولين وظيفيين برتبة ف-٥ (الشؤون المالية، والموارد البشرية، وخدمات الدعم المركزية) تموّل من اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة المتاحة في ميزانية كل واحد من مالكي العملية (مكاتب الأمناء العامين المساعدين في إطار الأبواب ٢٩ باء و ٢٩ جيم و ٢٩ دال)؛ (ب) وظيفتين

(١٦) مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

(١٧) المقر والكيانات المتخذة من نيويورك مقراها، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وكيانات مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكيانات مكتب الأمم المتحدة في فيينا، والكيانات المتخذة من لاهاي مقراها، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر/اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة.

مؤقتتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تموّل من اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة في إطار الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

ثامنا- ٢٤ وأكد للجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن مجموعات نشر نظام أوموجا في نيويورك وجنيف وفيينا ونبروي تتسم بطابع مؤقت وتبغى تنسيق نشر نظام أوموجا، وبأنه لم تُطلب أي موارد لذلك الغرض لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتوقع اللجنة الاستشارية بأن تنتهي الترتيبات المؤقتة التي شُرع فيها لتنسيق نشر نظام أوموجا المتكامل (نظام أوموجا المؤسّس ونظام أوموجا الموسّع ١) في المجموعتين ٣ و ٤، بما يشمل مجموعات النشر ومجالس النشر والتغييرات في التسلسل الإداري، وذلك بعد تنفيذ نظام أوموجا، وفترتي زيادة الاستخدام وتحقيق الاستقرار في كل من المكاتب ومراكز العمل المعنية، وهو الأمر الذي يُتوقع، حسب ما أُبلغت به اللجنة، أن يتم اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بالنسبة لكيانات المجموعة ٣ التي نُشر فيها نظام أوموجا المتكامل في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، واعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٦ بالنسبة لكيانات المجموعة ٤ التي من المقرر نشر نظام أوموجا المتكامل فيها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ثامنا- ٢٥ وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام معلومات محدّثة عن أفرقة نشر نظام أوموجا في المقر وفي المكاتب الموجودة خارجه، وذلك في تقريره المرحلي السابع المقبل عن النظام المركزي لتخطيط الموارد في المؤسسة. وينبغي أن يقدم الأمين العام أيضا معلومات مفصّلة عن جميع التكاليف ذات الصلة المتكبدة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك في سياق تقرير الأداء الثاني. وستعود اللجنة إلى النظر في مسألة تقديم التقارير عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بنظام أوموجا، في سياق نظرها في التقرير المرحلي المقبل عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة.

ثامنا- ٢٦ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام سيقدم مقترحات مفصّلة متعلقة بنموذج جديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/69/385 و Corr.1، الفقرة ٨٢). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة أيضا إلى الضمانات التي قدمها الأمين العام بكون الأمانة العامة تسترشد بالإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة من حيث أن جميع التغييرات المدخلة على نموذج الخدمات الحالي تتطلب موافقة مسبقة (انظر A/69/802، الفقرة ٣٧). وتكرر اللجنة ضرورة أن ينال إجراء أي تغييرات لنموذج تقديم الخدمات الحالي موافقة الجمعية العامة (انظر A/67/565، الفقرة ٧٥). وستعود اللجنة إلى تناول هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

ثامنا-٢٧ وفي مسألة ذات صلة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام سيقدم أيضا إلى الجمعية العامة تقريرا عن تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أقرت الجمعية العامة عناصرها في قرارها ٢٦٢/٦٩ (انظر الباب ٢٩ هاء أدناه)، حتى تنظر فيه في دورتها السبعين.

الباب ٢٩ باء

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٣٧ ٠٢٩ ٣٠٠ دولار
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدم من الأمين العام	٣٥ ٧٢٣ ٠٠٠ دولار
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير	
الأولية للتكاليف	٣٦ ٨٠٨ ٩٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٤١ ٥٢٩ ٢٠٠ دولار ^(١)
الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة	٢٥ ٥٧١ ٩٠٠ دولار
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي المعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	
(أ) لا يعكس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.	

ثامنا-٢٨ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ باء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٣٥ ٧٢٣ ٦٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، ويمثل ذلك انخفاضا قدره ١ ٣٠٦ ٣٠٠ دولار، أو ٣,٥ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 (الباب ٢٩ باء)، الجدول ٢٩ باء-٣).

ثامنا-٢٩ ويعزو الأمين العام مجموع الانخفاض البالغ قدره ١ ٣٠٦ ٣٠٠ دولار إلى ثلاثة عوامل مصنفة على النحو التالي:

(أ) نقصان قدره ١٦٤ ٧٠٠ دولار، تحت بند الولايات الجديدة وتغييرات توزيع الموارد فيما بين العناصر، يتصل باقتراح نقل وظيفة ثابتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من العنصر ٥، عمليات المعلومات المالية، إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دعما للاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ باء-١٥)؛

(ب) نقصان صاف قدره ١ ١٢٠ ٥٠٠ دولار، تحت بند التغييرات المدخلة على الموارد تمشياً مع القرار ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، يمثل الأثر الصافي لما يلي: '١' انخفاض قدره ١ ١٤١ ١٠٠ دولار، تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف، يتصل بالتجميد المقترح لاستقدام موظفين لشغل وظائف منشأة في إطار الإدارة التنفيذية والتوجيه (٢٩٤ ٨٠٠ دولار)، وشعبة تخطيط البرامج والميزنة (٣١٩ ٤٠٠ دولار)، وشعبة المحاسبة المالية والاشتراكات (٣٦٧ ٢٠٠ دولار) ودائرة عمليات المعلومات المالية (١٥٩ ٧٠٠ دولار)؛ '٢' زيادة قدرها ٢٠ ٦٠٠ دولار، تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف، تغطي أساساً الاحتياجات الإضافية تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لضمان استمرار تغطية الخدمات أثناء فترات ذروة العمل في ضوء التجميد المقترح للتوظيف (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩ باء-١٧ و ٢٩ باء-١٨)؛

(ج) نقصان قدره ٢١ ١٠٠ دولار، تحت بند تغييرات أجريت تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)، يتصل بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين استناداً إلى الأثر المتوقع من تطبيق معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ باء-١٦).

ثامناً- ٣٠ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامناً- ٣١ وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول الوارد أدناه الذي يبين التصنيف حسب وجه الإنفاق لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليها أعلاه، والذي تلاحظ اللجنة أنه يشمل زيادات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٧-٢٠١٦ التخفيض المقترح		اعتماد ٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ		
(٣,٣)	(١ ١٤١,١)	٣٤ ٤٧٤,٠	الوظائف الثابتة
٢,٥	٢٠,٦	٨٠٨,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
(١٠,٠)	(٢١,١)	٢١١,٩	سفر الموظفين
-	-	١ ٠٠٥,٧	الخدمات التعاقدية
-	-	٢٧١,٨	مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٢٧,٢	اللوازم والمواد
-	-	١٣٠,٢	الأثاث والمعدات
(٣,١)	(١ ١٤١,٦)	٣٧ ٠٢٩,٣	المجموع

ثامنا-٣٢ وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ باء-١٩ من ملزمة الميزانية، تكمل موارد الميزانية العادية تحت هذا الباب بالموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ قدره ١٠٠ ١٠١ ٦٧ دولار، مما يشمل ما يلي: (أ) الأصبغة المقررة الأخرى المتوقعة بمبلغ قدره ٢٠٠ ٥٢٩ ٤١ دولار، المتعلقة بحساب دعم عمليات حفظ السلام؛ (ب) التمويل الخارج عن الميزانية المتوقع بمبلغ ١٠٠ ٤٧٨ ٢٢ دولار، المستمد من إيرادات الدعم البرنامجي المحصّلة نظير الخدمات التي قدمتها الإدارة المركزية لقاء الأنشطة والصناديق والبرامج الخارجة عن الميزانية. (ج) مبلغ ٨٠٠ ٠٩٣ ٣ دولار من موارد أخرى خارجة عن الميزانية.

ثامنا-٣٣ ويوجز الجدول ثامنا-٢ وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بوظائف الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يبين الوظائف المتوقعة تحت بند الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنا-٢

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	
الميزانية العادية		
١٣٠	١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٨ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ٥٧ خ ع (ر أ)	المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١٢٩	١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٨ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ٥٦ خ ع (ر أ)	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
(١)	١ خ ع (ر أ) من المقرر نقلها إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الوظائف المنقولة
الموارد المقررة الأخرى		
١٠٥	١ مد-٢، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ٤٨ ف-٣/٤، ٣ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر)، ٤٢ خ ع (ر أ)	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الموارد الخارجة عن الميزانية		
٧٩	٧ ف-٥، ٢٥ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر)، ٣٦ خ ع (ر أ)	المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف المنقولة

ثامنا-٣٤ على النحو المبين في الباب ٢٩ هاء أدناه، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧، يكون رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات مسؤولا عن تعميم العنصر التقني لنظام

أوموجا، وتتم موازنة وإدماج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية ضمن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من العنصر ٥، عمليات المعلومات المالية، إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتبين قائمة النواتج الموقوفة الواردة في المرفق الثالث من ملزمة الميزانية أن المكتب، نتيجة لهذا النقل الخارجي، سيتوقف عن الاضطلاع بمهام إدارة الشبكة المحلية.

ثامنا-٣٥ وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا عن سبب اقتراح نقل وظيفة واحدة فقط إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنظر إلى عدد الوظائف في دائرة عمليات المعلومات المالية (المرجع نفسه، المرفق الأول) وكذلك مع مراعاة أن عددا كبيرا من نواتج الدائرة الواردة في الفقرة ٢٩ باء-٥٧ من ملزمة الميزانية يتصل بدعم نظام أوموجا وبمهام فنية أخرى مثل دعم النظم والحواשב المكتبية والخوادم؛ وصيانة وتشغيل وتحديث النظم المختلفة؛ وتطوير التطبيقات وإعداد التقارير. وعلاوة على ذلك، فإن الإنجازات المتوقعة من هذا العنصر وما يرتبط بها من مؤشرات إنجاز - وهي أن تظل جميع النظم الحيوية مؤدية لوظيفتها وأن لا تحصل حالات تعطل في النظم المالية - تتصل في المقام الأول بالدعم التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثامنا-٣٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات سيظل مسؤولا عن توفير الدعم الفني واليومي لأنشطة وعمليات التمويل مثل التحليل المالي وإدارة البيانات والتحليل الذكي للأعمال والمواصفات الوظيفية وإجراء الاختبارات. وتشمل المهام التي تدعمها دائرة عمليات المعلومات المالية إدارة المعلومات الرئيسية، وهيئة دخول المستخدمين، والمدفوعات العالمية، والتسويات المصرفية، وتجهيز البيانات للكيانات التي تستخدم نظام أوموجا (المجموعات ١ و ٢ و ٣) فضلا عن الكيانات التي تستخدم النظم القائمة إلى أن يتم نشر نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٤ ووقف تشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وستظل الدائرة مسؤولة عن هذه المهام بصرف النظر عن نظام المعلومات المستخدم (أوموجا أو نظام المعلومات الإدارية المتكامل) ولذلك فإنها تقترح نقل الموارد التقنية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المحافظة على قدرتها على دعم العمليات التجارية المالية. وفي ضوء ما سبق، تثق اللجنة الاستشارية بأن نواتج الدائرة سيتم تكييفها بحيث تعكس بشكل أفضل مسؤولياتها الأولية التي تركز على دعم آليات الأعمال وتحليل الأعمال.

ثامنا-٣٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، تقترح الدائرة نقل الوظيفة السالفة الذكر من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) الممولة من الميزانية العادية وكذلك وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام، ووظيفتين برتبة ف-٣ ممولتين من الموارد الخارجة عن الميزانية وفقا للاتفاق الذي أصبح ساريا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ المتعلق بنقل الوظائف التقنية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر أيضا الفقرة ثامنا-٤٩ أدناه). كذلك تثنى اللجنة على مواءمة ودمج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية في الباب ٢٩ هاء أدناه.

تحميد التعيين

ثامنا-٣٨ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام كان قد اقترح تحميد التعيين في الوظائف التالية (انظر الفقرة ثامنا-٢٩ (ب) أعلاه) خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧:

- (أ) وظيفة موظف للشؤون المالية (ف-٣) في فريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، لمدة ٢٤ شهرا؛
- (ب) وظيفتان لمساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار تخطيط البرامج والميزنة (البرنامج الفرعي ٤، العنصر ١) كل منهما لمدة ٢٤ شهرا؛
- (ج) أربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار المحاسبة والمساهمات والتقارير المالية (البرنامج الفرعي ٤، العنصر ٣) تشمل وظيفة لمساعد لشؤون المساهمات لمدة ٢٢ شهرا، ووظيفة مساعد لشؤون الحسابات لمدة ٨ أشهر، ووظيفة مساعد للشؤون المالية لمدة ٥ أشهر، ووظيفة مساعد لشؤون الاستحقاقات لمدة ٢٠ شهرا؛
- (د) وظيفة مساعد لشؤون الحسابات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار عمليات المعلومات المالية (البرنامج الفرعي ٤، العنصر ٥) لمدة ٢٤ شهرا.

ثامنا-٣٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد تعيين الموظفين فيما يتعلق بالوظائف الثماني المذكورة أعلاه للمدد المبينة وتطبيق ما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي تعديل أي موارد غير متعلقة بالوظائف وفقا لذلك.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-٤٠ في وقت الاستعراض، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ١١ وظيفة شاغرة في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، تتضمن ٥ وظائف من الفئة الفنية (٢ ف-٥، و ٢ ف-٣، و ١ ف-٢/١) و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة. واقترح تجميد التعيين في اثنتين من الوظائف الشاغرة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في الوقت الذي كان فيه شاغل إحداهما منتدبا في مهمة. وبحلول ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان قد تم ملء ثلاث من الوظائف الثماني الشاغرة المتبقية، وكانت واحدة منها في مرحلة الالتحاق الفعلي بالعمل في حين كانت أربع وظائف في مراحل مختلفة من عملية التعيين. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أيا من الوظائف الشاغرة لم يظل شاغرا لأكثر من سنتين.

ثامنا-٤١ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثامنا-٣٩ أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-٤٢ بلغت الموارد المقدرة غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٨٠٠ ٥٥٤ ٢ دولار، أي ما يساوي عمليا نفس مستوى الاعتماد المنقح المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعكس الموارد المقترحة الأثر الصافي لزيادة قدرها ٦٠٠ ٣٦ دولار (٤,٥ في المائة) تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، في المقام الأول من أجل توفير تغطية الخدمات، ولا سيما خلال فترات ذروة العمل ومع مراعاة تجميد التعيين المقترح فيما يتعلق ببعض الوظائف الثابتة. وسيقابل الزيادة في الاحتياجات انخفاض في الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين بمبلغ ١٠٠ ٢١ دولار (١٠ في المائة) بسبب التأثير المتوقع لمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة الموافق عليها، وتحت بند الخدمات التعاقدية بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار (٢ في المائة).

ثامنا-٤٣ وتبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أنه يُقترح رصد اعتماد قدره ٤٠٠ ٥١٦ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ليغطي، في جملة أمور، خدمات تجهيز البيانات، بما في ذلك التراخيص والدعم التقني للبرمجيات المسجلة الملكية، والمساهمة في دعم الخدمات المركزية لتجهيز البيانات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وتلاحظ اللجنة أن الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يظل في نفس مستوى الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ رغم أنه من المقرر وقف الدعم التقني المقدم إلى بعض النظم (انظر الفقرة ثامنا-٤٩ أدناه). وتلاحظ اللجنة أيضا أن المكتب

لا يقترح نقل أي موارد غير متعلقة بالوظائف إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في سياق مواءمة ودمج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقنية في إدارة الشؤون الإدارية (انظر الفقرة ثامنا-٣٤ أعلاه). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن مشروع الميزانية المقبل سيتضمن المزيد من المعلومات عن مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يلزم الإبقاء عليها في إطار العنصر ٥، عمليات المعلومات المالية، بعد نشر نظام أوموجا، وعن أي موارد ذات صلة متعلقة بالوظائف وغير متعلقة بالوظائف.

ثامنا-٤٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ثامنا-٣٩ أعلاه.

تعليقات وتوصيات عامة

الولاية والنتائج المقررة

ثامنا-٤٥ الوظائف الرئيسية والأولويات الرئيسية للمكتب مبينة في الفقرات من ٢٩ باء-٣ إلى ٢٩ باء-٨ من ملزمة الميزانية. وكما هو مبين، يقوم المكتب، في جملة أمور، بإدارة النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والولايات التشريعية ذات الصلة وكفالة الامتثال لها؛ ووضع وتطبيق سياسات وإجراءات الميزانية والمحاسبة المعمول بها في الأمم المتحدة؛ وكفالة الإدارة المالية السليمة لجميع الموارد المتاحة للمنظمة والحسابات من أجل استعمالها؛ وتيسير المداورات الحكومية الدولية بشأن مسائل التخطيط والبرمجة والميزنة والحسابات. وفيما يتعلق بعرض وإعداد الميزانية، ترى اللجنة الاستشارية أن المكتب ينبغي أن يدرس على نحو أدق شكل ومضمون مشاريع الميزانيات المقدمة من فرادى الإدارات/المكاتب. وينبغي للمكتب أيضا أن يفحص الاحتياجات المقترحة من الموارد على نحو أدق وأن يحلل أنماط الإنفاق السابقة ويمارس رقابة أكثر صرامة لضمان أن تكون تقديرات التكاليف متسقة وواقعية ومبررة تماما. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكفل المكتب تطبيق منهجية الميزانية والتعليمات ذات الصلة بطريقة متسقة في جميع ملزمات الميزانية. وتتناول اللجنة الاستشارية هذه المسألة في الفرع باء من الفصل الأول أعلاه.

ثامنا-٤٦ وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا فيما يتعلق بمقاييس الأداء ذات الصلة بالإنتاج المتوقع (أ) '٣'، "عائد الاستثمار"، في إطار خدمات الخزانة (المرجع نفسه، الحدود ٢٩ باء-١٥). وفيما يتعلق بمقاييس الأداء الفعلي البالغ ٦٣,٠ في المائة المسجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أبلغت اللجنة بأن متوسط معدل عائدات سندات خزانة الولايات المتحدة لمدة ٩٠ يوماً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي يُعتبر النقطة المرجعية لخزانة الأمم

المتحدة، بلغ ٠,٠٦ في المائة، وبالتالي، فإن العائد الفعلي لمجمع استثمار الأمم المتحدة بدولار الولايات المتحدة تجاوز المتوسط المرجعي بـ ٠,٥٧ نقطة مئوية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي النظر في تقديم أي معلومات ذات صلة من شأنها تيسير تقييم مقاييس الأداء في ملزمة الميزانية.

الاستعاضة عن نظم المعلومات بنظام أوموجا

ثامنا-٤٧ جاء في الفقرة ٢٩ باء-٣ (و) من ملزمة الميزانية أن نظام أوموجا سيحل تدريجياً محل النظم الحالية، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام Sun. ويوفر المرفق الثالث للملزمة الميزانية معلومات عن النواتج التي سيتم وقفها، وهي تشمل ما يلي: (أ) تعهد جداول الحسابات وغير ذلك من الجداول المرجعية ذات الصلة بالمالية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي من المقرر استبداله بإدارة البيانات الرئيسية في نظام أوموجا؛ (ب) تعهد نظام لإدارة النقدية (نظام Chase Insight ونظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات) وما يتصل بذلك من واجهة ربط بنظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام SWIFT للدفع. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نظام إدارة النقدية (نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات) قد توقف العمل به في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بات يقدم الدعم التقني لنظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام SWIFT للدفع.

ثامنا-٤٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أنه في حين لن يعود نظام المعلومات الإدارية المتكامل يستخدم كنظام للمعاملات بعد تطبيق نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٤ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فسيظل هو السجل التدويني لإعدادات البيانات المالية حتى عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، ستدون المعاملات في دفتر الأستاذ الموازي في نظام المعلومات الإدارية المتكامل من خلال مقارنة أوموجا إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل من أجل إعداد بيانات مالية مراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلا أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل لن يستخدم كنظام للمعاملات بالتوازي مع نظام أوموجا (انظر أيضاً الفقرتين ثامنا-١٣٤ و ثامنا-١٣٥ أدناه).

ثامنا-٤٩ وفيما يتعلق بتعهد ودعم البوابة الإلكترونية لمطالبات تسوية تكاليف السفر المشار إليها في الفقرة ٢٩ باء-٥٧ (واو) من ملزمة الميزانية، طلبت اللجنة الاستشارية توضيحاً بشأن تنسيق الدعم للبوابة الإلكترونية في ضوء إنشاء مكاتب للمساعدة متوخاة في إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/69/517). وأبلغت اللجنة أن جميع الدعم التقني المقدم للنظام نقل إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بما في ذلك دعم الاستضافة ومكاتب الخدمات، مع بقاء دائرة عمليات

المعلومات المالية مسؤولة عن متطلبات الدعم التشغيلي الفني. وعلاوةً على ذلك، فعقب تنفيذ وحدة الخدمة الذاتية للسفر في نظام أوموجا، وهو ما يتوقع إنجازه بنهاية عام ٢٠١٦، سيتم وقف تشغيل البوابة الإلكترونية لمطالبات تسوية تكاليف السفر كنظام للمعاملات وتعهدها باعتبارها مستودعا للبيانات لمدة تصل إلى خمس سنوات للوفاء بمتطلبات مراجعة حسابات السفر. وترد في الباب ٢٩ هاء أدناه تعليقات اللجنة على وقف تشغيل النظم القديمة، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

مرحلة تصميم "أوموجا الموسع ٢"

ثامنا- ٥٠ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام أشار في تقريره المرحلي السادس عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/69/385 و Corr.1) إلى أنه من المقرر الانتهاء من تصميم نظام أوموجا الموسع ٢ بنهاية عام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة لدى طلب مزيد من التفاصيل بشأن التدريب على استخدام وحدة إعداد الميزانية المشار إليها في الفقرة ٢٠ من المعلومات التكميلية المقدمة لها أن التدريب المذكور يهدف إلى ضمان وجود نهج متسق وأنه شرط مسبق لنجاح التصميم ووضع الحلول من أجل صياغة الميزانية. وتثق اللجنة الاستشارية أن مرحلة تصميم نظام أوموجا الموسع ٢ لا تزال ماضية في مسارها حتى تنجز بنهاية عام ٢٠١٥. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المرحلي السابع المقبل عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد.

الباب ٢٩ جيم

مكتب إدارة الموارد البشرية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠٠ ٥٨٤ ٧٦ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٠٠ ٢٧٩ ٧١ دولار
المقترح المقدم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٢٠٠ ٩٢٦ ٧٣ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٥٠٠ ٠٧١ ١٤ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٩٠٠ ٤٧٩ ٨ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثامنا-٥١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٢٩ جيم ١٠٠ ٢٧٩ ٧١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض قدره ١٠٠ ٣٠٥ ٥ دولار، أي ٦,٩ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في (انظر A/70/6 (Sect. 29C) و Corr.1، الجدول ٢٩ جيم-٣).

ثامنا-٥٢ ويعزي الأمين العام الانخفاض الكلي البالغ ١٠٠ ٣٠٥ ٥ دولار المقترح في إطار الميزانية العادية إلى ثلاثة عوامل، توزيعها كالتالي:

(أ) انخفاض قدره ٣ ٤٢٨ ٣٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة وتغييرات التوزيع فيما بين العناصر، يعكس النقل المقترح لـ ١٢ وظيفة من العنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملا باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافةً إلى ذلك، سيتم نقل ٧ وظائف في إطار العنصر ٥ داخليا إلى العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ جيم-١١)؛

(ب) انخفاض قدره ١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أدخلت على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، مما يعكس تجسيد التعيين في الوظائف المنشأة (في إطار جميع العناصر عدا العنصر ١، السياسات) ونقلوظيفتين في إطار العنصر ١ من نيويورك إلى بانكوك (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ جيم-١٣)؛

(ج) انخفاض قدره ٧٦ ٨٠٠ دولار في إطار التغييرات التي أدخلت على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات أخرى)، يتعلق بانخفاض الاحتياجات في بند سفر الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ جيم-١٢)؛

ثامنا-٥٣ وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامنا-٥٤ وزودت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار بالجدول أدناه، الذي يبين حسب بند الإنفاق توزيع التغييرات المجمع في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى الواردة أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ		
(٣,٩)	(١ ٧٤٤,٢)	٤٤ ٤٨٢,٨	الوظائف
-	-	٢ ٨٨٣,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٧٦,٦	الخبراء الاستشاريون
(٩,٦)	(٧٦,٨)	٧٩٩,١	سفر الموظفين
-	-	٢٦ ٤١٠,٣	الخدمات التعاقدية
(٠,٨)	(٥,٧)	٧٥٣,٧	مصروفات التشغيل العامة
(٨,٢)	(٥٠,١)	٦٠٧,٤	اللوازم والمواد
-	-	١٧٦,٧	الأثاث والمعدات
-	-	٣٩٤,٣	المنح والتبرعات
(٢,٥)	(١ ٨٧٦,٨)	٧٦ ٥٨٤,٢	المجموع

(أ) يعكس خفضاً نسبته ١٠ في المائة يطبق على الاعتمادات المنقحة، مخصوماً منها التعديلات التقنية واستبعاد بعض البنود.

ثامناً-٥٥ ومثلما هو مشار إليه في الفقرة ٢٩ جيم-١٤ من ملزمة الميزانية، سُنستكمل موارد الميزانية العادية في هذا الباب بموارد أخرى مقررة وخارجة عن الميزانية قدرها ٥٠٠ ٥٠١ ٢٢ دولار، تشمل ما يلي: (أ) موارد من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام (٥٠٠ ٥٠١ ١٤ ٠٧١ دولار)؛ (ب) إيرادات دعم البرامج المحصلة كمبالغ مسددة مقابل الخدمات التي تقدمها الإدارة المركزية للأنشطة والصناديق والبرامج الممولة بموارد خارجة عن الميزانية (٩٠٠ ٩٠٠ ٨ ٤٧٩ دولار). ومقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يعكس النقصان البالغ ٩٠٠ ٣١٣ ٨ دولار أساساً النقل المقترح لقسم نظم معلومات الموارد البشرية (العنصر ٥) إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثامناً-٥٦ ويوجز الجدول ثامناً-٣ موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنًا-٣
الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
١٧٣	٢٠١٥-٢٠١٤ السنتين ١٧٣ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٥ مد-١، و ١٧ ف-٥، و ٢٣ ف-٤، و ٢٠ ف-٣، و ١٤ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (ر ر)، و ٨٠ خ ع (ر أ)
١٦١	٢٠١٧-٢٠١٦ السنتين ١٦١ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٥ مد-١، و ١٥ ف-٥، و ٢٢ ف-٤، و ١٩ ف-٣، و ١٣ ف-١/٢، و ٩ خ ع (ر ر)، و ٧٤ خ ع (ر أ)
(١٢)	الوظائف المنقولة ٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ٦ خ ع (ر أ) من العنصر ٥ إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الباب ٢٩ هاء)
٧	١ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ٣ خ ع (ر أ) من العنصر ٥ إلى العنصر ٢
٢	١ ف-٥، و ١ ف-٣ من نيويورك إلى بانكوك ضمن العنصر ١
٤٣	٢ ف-٥، و ٢٢ ف-٤، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر ر)، و ١٧ خ ع (ر أ)
الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٦	
١٩	١ ف-٥، و ٥ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ٥ خ ع (ر ر)، و ٦ خ ع (ر أ)
الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٦	

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف المنقولة

ثامنًا-٥٧ مثلما هو مشار إليه في الفقرتين ٢٩ جيم-٤ و ٢٩ جيم-٥ من ملزمة الميزانية، أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩، الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصيغتها المقترحة في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/69/517). ولتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، التي تتضمن دمج المهام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حدود الموارد الموجودة، يقترح الأمين العام نقل العنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية، بما في ذلك ١٢ وظيفة (٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٦ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) والاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعرض الجدول ثامنًا-٤ تفاصيل الوظائف الـ ١٢ المقترح نقلها من مكتب

إدارة الموارد البشرية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث الفئة واللقب الوظيفي وحالة شغل الوظيفة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

الجدول ثامنًا-٤

الوظائف المقترح نقلها من مكتب إدارة الموارد البشرية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفئة	اللقب الوظيفي	حالة شغل الوظيفة
ف-٥	كبير موظفين مسؤولين عن نظم المعلومات/رئيس قسم	ملئت
ف-٥	منسق مشروع إنسبيرا	ملئت
ف-٤	موظف لشؤون نظم المعلومات	ملئت
ف-٣	موظف لشؤون نظم المعلومات	شاغرة/قيد التوظيف
ف-١/٢	موظف معاون لنظم المعلومات	ملئت
خ ع (ر ر)	مساعد تكنولوجيا معلومات بالموارد البشرية	ملئت
خ ع (ر أ)	مساعد شبكة محلية لتكنولوجيا المعلومات بالموارد البشرية	ملئت
خ ع (ر أ)	مساعد إداري لمعلوماتي للشبكة المحلية بالموارد البشرية	ملئت
خ ع (ر أ)	مساعد لشؤون مكتب المساعدة لتكنولوجيا المعلومات بالموارد البشرية	ملئت
خ ع (ر أ)	مساعد لشؤون مكتب المساعدة لتكنولوجيا المعلومات بالموارد البشرية	ملئت
خ ع (ر أ)	مساعد لشؤون مكتب المساعدة لتكنولوجيا المعلومات بالموارد البشرية	ملئت
خ ع (ر أ)	مساعد لشؤون مكتب المساعدة لتكنولوجيا المعلومات بالموارد البشرية	شاغرة/قيد التوظيف

ثامنًا-٥٨ ويقترح الأمين العام أيضاً نقل سبع وظائف داخليا (١ ف-٣ و ٢ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٣ من فئة الخدمات عامة (الرتب الأخرى)) من العنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية، إلى العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف. وتشمل مهام تلك الوظائف تحليل بيانات الموارد البشرية، وإعداد لوحات متابعة وتقارير عن سجل أداء إدارة الموارد البشرية على شبكة الإنترنت، والهدف من نقلها هو بيان التسلسل الإداري في المنظمة بشكل أفضل (انظر A/70/6 (Sect. 29C) و Corr.1، الفقرة ٢٩ جيم-١١). ويعرض الجدول ثامنًا-٥ تفاصيل الوظائف السبع المقترح نقلها داخليا من حيث الفئة واللقب الوظيفي وحالة شغل الوظيفة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

الجدول ثامنًا-٥

الوظائف المقترح نقلها من العنصر ٥ إلى العنصر ٢ في مكتب إدارة الموارد البشرية

الفئة	اللقب الوظيفي	حالة شغل الوظيفة
ف-٣	محلل أعمال الموارد البشرية	ملفت
ف-٢	محلل أعمال الموارد البشرية	ملفت
ف-٢	محلل أعمال الموارد البشرية	ملفت
خ ع (ر ر)	مساعد إعداد تقارير الموارد البشرية	ملفت
خ ع (ر أ)	مساعد إعداد تقارير الموارد البشرية	ملفت
خ ع (ر أ)	مساعد إعداد تقارير الموارد البشرية	ملفت
خ ع (ر أ)	مساعد إعداد تقارير الموارد البشرية	ملفت

ثامنًا-٥٩ ومثلما هو مشار إليه في الفقرة ثامنًا-٥٢ أعلاه، يقترح الأمين العام نقل وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) في قسم التعويض والتصنيف ضمن العنصر ١، السياسات، من نيويورك إلى بانكوك، لتحقيق أوجه كفاءة تتصل بإجراء أنشطة الدراسات الاستقصائية للمرتبات. ويقدر أن أوجه الكفاءة تلك ستبلغ ٨٨ ٩٠٠ دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ جيم-١٣).

ثامنًا-٦٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن نقل الوظائف المذكورة أعلاه.

تجميد التعيين

ثامنًا-٦١ مثلما هو مشار إليه في الفقرة ثامنًا-٥٢ أعلاه، تتضمن التخفيضات التي يقترحها الأمين العام في إطار الباب ٢٩ جيم تجميد التعيين في الوظائف المنشأة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة؛ والعنصر ٢، التخطيط والتوظيف الاستراتيجي؛ والعنصر ٣، خدمات التعلم والتطوير والموارد البشرية؛ والعنصر ٤، الخدمات الطبية. ومن شأن التجميد أن يحقق أوجه كفاءة تقدر بمبلغ ٣٠٠ ٦٥٥ دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ جيم-١٣). وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار أن الأمين العام حدد ١٠ وظائف يجمد التعيين فيها لمدد مختلفة، ترد في الجدول ثامنًا-٦.

الجدول ثامنًا-٦
الوظائف المقترح تجميد التعيين فيها

المدة (بالأشهر)	الرتبة	اللقب
١١	ف-٥	موظف موارد بشرية
١٠	ف-٤	موظف موارد بشرية
١٢	ف-٤	موظف موارد بشرية
٢٤	ف-٣	موظف تنمية قدرات الموظفين
٢٤	خ ع (ر ر)	مساعد فريق
٢٤	خ ع (ر أ)	مساعد فريق
٢٤	خ ع (ر أ)	مساعد امتحانات
٩	خ ع (ر أ)	مساعد فريق
٢٠	خ ع (ر أ)	مساعد موارد بشرية
١٩	خ ع (ر أ)	مساعد لشؤون التصميم الشكلي والمنشورات

ثامنًا-٦٢ وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار أن وظيفة موظف موارد بشرية (ف-٥) المقترح تجميد التعيين فيها لمدة ١١ شهرا ملاًها رئيس وحدة التواصل بشعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف، الذي كان من المقرر أن يتقاعد في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتثق اللجنة الاستشارية أن تجميد وظيفة رئيس وحدة التواصل لن يقوض الجهود الرامية إلى زيادة النسبة المئوية للمرشحين المختارين من الدول الأعضاء غير الممثلة أو قاصرة التمثيل أو بلوغ الأهداف التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.

ثامنًا-٦٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق الأمين العام على تجميد التعيين في الوظائف الواردة في الجدول ثامنًا-٦ للمدد المشار إليها وعلى التخفيضات ذات الصلة في إطار الموارد المتصلة بالوظائف. وينبغي أن تعدل أي موارد ذات علاقة غير متصلة بالوظائف بناء على ذلك.

عدد الأيام ملء الوظائف الشاغرة

ثامنًا-٦٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد جرى تحديد هدف الـ ١٨٠ يوماً، في إطار العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف، المتعلق بمؤشر الإنجاز (أ) '٣' فيما يتصل بالتخفيض في متوسط عدد الأيام من تاريخ صدور الإعلان عن الوظائف الشاغرة إلى تاريخ الاختيار لشغل جميع الشواغر المعلن عنها (المراجع نفسه، الجدول ٢٩ جيم-١١)، وهو عدد

يفوق العدد المستهدف البالغ ١٢٠ يوما الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٥٥. وكانت اللجنة الاستشارية تتوقع أن يكون المكتب قدوة ويسعى حثيثا لتحقيق الأهداف المؤسسية، بالنظر إلى أنه هو المسؤول عن وضع أهداف إدارة الموارد البشرية ورصد تحقيقها. بما يتوافق مع ولايات الجمعية العامة وأولوياتها على نطاق المنظمة.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-٦٥ أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ٨ وظائف كانت، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، شاغرة في مكتب إدارة الموارد البشرية (١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وكانت وظيفة واحدة في مرحلة بدء الخدمة وثلاث وظائف في مراحل مختلفة من عملية التوظيف، وكان شاغلو وظائف ثلاثة متدربين وتم تحديد وظيفة رابعة خاضعة للتجميد. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بألا وظيفة من هذه الوظائف ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

ثامنا-٦٦ ورهنا بأحكام الفقرة الثامنة-٦٣، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالموارد المخصصة للوظائف.

تعليقات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-٦٧ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قيمته ٦٣٧ ٧٠٠ ٤٣١ دولار، أي بنقصان قدره ٦٣٧ ٧٠٠ دولار ونسبته ١,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى التخفيض المقترح أساسا إلى ما يلي: (أ) مبلغ ١٠٠ ٦١٩ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية بسبب نقل العنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية، إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) مبلغ ١١٩ ٠٠٠ دولار تحت بند سفر الموظفين يتعلق بالأثر المتوقع للمعايير المعتمدة في تحديد درجات السفر بالطائرة؛ (ج) ٩٠ ٠٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة بسبب إعادة توزيع الموارد الخارجية للعنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية، وانخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية. ويقابل الانخفاض العام في الموارد غير المتعلقة بالوظائف جزئيا الزيادات التالية: (أ) مبلغ ١٢٦ ٠٠٠ دولار تحت بند الأثاث والمعدات، لاستبدال معدات الحواسيب العادية؛ (ب) ٧٩ ٧٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى بسبب الاحتياجات الإضافية للمساعدة المؤقتة العامة في إطار العنصر ٣، التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية، لتمويل فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ ولتقديم دعم إضافي خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته؛ (ج) مبلغ ٥٨ ٨٠٠ دولار تحت بند الخبراء

الاستشاريين بسبب الاستفادة من الخبرة الخارجية لتأمين ما يلي: '١' تنفيذ سياسة تنقل الموظفين ونظام أوموجا (العنصر ١، السياسة العامة)، '٢' العمليات المتعلقة بالامتحانات (العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف)، '٣' الخدمات الاستشارية المتخصصة التي يقدمها أخصائيو في مجال الصحة العقلية (العنصر ٤، الخدمات الطبية).

ثامنا-٦٨ ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لطبيب متخصص في الأمراض المعدية في إطار العنصر ٤، الخدمات الطبية، من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن التكلفة التقديرية لعملية إعادة التصنيف ستبلغ ٥٣ ٧٠٠ دولار خلال فترة السنتين. ويُقترح أن يجري توسيع مهام وظيفة الطبيب المتخصص من التركيز على استمرارية تقديم الخدمات الطبية/الأمراض المعدية إلى المزيد من التركيز الشامل على الصحة العامة. ويرى الأمين العام أن من الضروري توفير المزيد من الوظائف العليا لتولي القيادة على نطاق المنظومة وصياغة الاستراتيجيات التي تؤثر في جميع المرافق الطبية التي تقوم الأمم المتحدة بتشغيلها أو يتم تشغيلها نيابة عنها. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالمبررات التي قُدِّمت لاقتراح إعادة التصنيف وهي تعتقد أن بالإمكان الاضطلاع بالمهام الجديدة في الرتبة ف-٤. ولذا توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام بإعادة تصنيف وظيفة الطبيب الأخصائي إلى الرتبة ف-٥ وتوصي بتخفيض اقتراح الأمين العام في إطار تكاليف الموظفين الأخرى وفقا لذلك بمبلغ ٥٣ ٧٠٠ دولار.

ثامنا-٦٩ وفيما يتعلق بالمقترحات تحت بند الخبراء الاستشاريين، تؤكد اللجنة الاستشارية رأيها بأن الاعتماد على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ينبغي أن يُحصر في أدنى حد ممكن مطلقا وأن استخدام المنظمة لقدراتها ينبغي أن يتم داخلها للقيام بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل، وذلك على الرغم من تسليمها بأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين قد تكون ضرورية للحصول على الخبرات المتخصصة غير المتاحة بسهولة داخل المنظمة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض مقداره ١٠ ٠٠٠ دولار في اقتراح الأمين العام تحت بند الخبراء الاستشاريين. وتعتزم اللجنة أن تعود إلى هذه المسألة في سياق النظر الدوري في مسائل إدارة الموارد البشرية (انظر أيضا الباب دال من الفصل الأول أعلاه).

ثامنا-٧٠ ورهنا بأحكام الفقرات ثامنا-٦٣ و ثامنا-٦٨ و ثامنا-٦٩ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

حالات تجاوز النفقات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

ثامنا-٧١ تشير المعلومات التكميلية إلى أن النفقات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى وتكاليف الاستشاريين تجاوزت، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية:

(أ) في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، نتج تجاوز النفقات البالغة ٦٦٠ ٨٩٨ دولاراً عن احتياجات من أجل تنفيذ مشاريع ذات أولوية على نطاق المنظمة من قبيل الإطار الجديد لتنقل الموظفين ونظام أوموجا، وكذلك الاحتياجات الإضافية للمساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بإدارة برنامج التدريب؛

(ب) تحت بند الخبراء الاستشاريين، نجم تجاوز النفقات البالغة ٦١٣ ٣٠٠ دولار عن الاستعانة بالخبرات الخارجية لتحليل الإطار الجديد لتنقل الموظفين والتخطيط له. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الخبرات الخاصة بمشروع التنقل في مجالات التخطيط للمشروع وعملية الترسيم التفصيلي لتدفق العمليات وهيكله البيانات وتقييمها، لم تكن متاحة داخل المنظمة. وعلاوة على ذلك، لأغراض التخطيط للمشروع وبالنظر إلى اتساع نطاق المعايير المتوخاة في إطار التنقل، خلص الأمين العام إلى أن الخبرات الخارجية كانت ضرورية لتقييم تدفق العمليات وللتخطيط المفصل. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن عنصراً أساسياً من عمل الخبير الاستشاري يتمثل، وفقاً للأمين العام، في توفير التدريب على هذه المهارات للموظفين العاملين في الفريق المعني بالتنقل بهدف بناء القدرات داخل المنظمة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن ثقتها في أن الأمين العام سيتولى تعقب جميع الموارد المالية المستخدمة لتنفيذ الإطار الجديد لتنقل الموظفين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٥.

إعادة توزيع الموارد المتعلقة بالخدمات التعاقدية

ثامنا-٧٢ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن إعادة توزيع الموارد داخل مكتب إدارة الموارد البشرية بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل نقل الخدمات التعاقدية بمبلغ ٧٠٠ ٨٩٨ ١ دولار من العنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية، إلى العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف. وتلاحظ اللجنة أن الموارد التشغيلية للمكتب التي كانت مدرجة في إطار العنصر ٥ تتعلق بالاحتياجات المتصلة بصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات على أساس الاتفاقات الموحدة

لمستوى الخدمات التي وضعها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكاليف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات المركزية. وتشمل عملية إعادة التوزيع أيضا الاحتياجات المتعلقة بتكاليف صيانة وتحديد البرمجيات الحالية التي تستخدم لتشغيل تطبيقات غير تطبيقات نظام إنسبيرا، وتكاليف تراخيص نظام سبيريكس للمكاتب المتنقلة للموظفين الذين يؤدون مهام بالغة الأهمية، والخدمات التعاقدية من أجل دعم الموارد البشرية وما يتصل بها من أنشطة. ويبين الجدول الثامن-٧ توزيع الخدمات التعاقدية حسب وجه الإنفاق.

الجدول الثامن-٧

الخدمات التعاقدية المقرر إعادة توزيع مواردها داخليا

(بدولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	المبلغ
خدمات تجهيز البيانات	٩٦ ٩٠٠
البرمجيات المشمولة بحق الملكية	٤٨ ٩٠٠
الاشتراكات اللازمة لدعم خدمات التجهيز المركزي للبيانات	٤٥٠ ٢٠٠
الاشتراكات اللازمة لدعم معدات التشغيل الآلي للمكاتب	١ ١٠٤ ٩٠٠
الخدمات التعاقدية الأخرى	١٩٧ ٨٠٠
المجموع	١ ٨٩٨ ٧٠٠

نظام إنسبيرا

ثامنا-٧٣ أُبلغت اللجنة الاستشارية بنباء على استفسارها أن تجارب المستخدمين للنسخة ٩-٠ من تطبيق نظام "بيبول سوفت" (PeopleSoft)، وهي النسخة المستخدمة في نظام إنسبيرا، كانت سلبية عموما في العديد من المؤسسات والمنظمات. ومنذ إصدار هذه النسخة من نظام بيبول سوفت في عام ٢٠٠٦، أنشئ عدد من الصيغ المتكررة لتيسير استعماله على المستخدمين. وفي عام ٢٠١٤، شرع مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروع يهدف إلى تحديث نظام إنسبيرا ليصبح النسخة ٩-٢ من نظام "بيبول سوفت" التي وفرت واجهة تفاعلية للمستخدمين أيسر للفهم وسهولة الاستخدام. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود الرامية إلى تعهد نظام إنسبيرا الذي يشكل أداة لإدارة الموارد البشرية وتحديثه.

تصنيف الوظائف

ثامنا-٧٤ عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن قسم التعويض والتصنيف التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية هو المسؤول عن وضع سياسات التصنيف ومعاييرها على مستوى النظام الموحد. والقسم الذي يتألف من ١٢ وظيفة هو المسؤول أيضا عن جميع تصنيفات الوظائف في نيويورك فضلا عن جميع الوظائف من الرتبة مد-٢ في المنظمة. وتتمتع المكاتب الموجودة خارج المقر وإدارة الدعم الميداني واللجان الإقليمية (التي تمثل أنماطا شتى من تفويض السلطات) أيضا بسلطة تصنيف الوظائف في مجالات المسؤولية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الأمانة العامة لا تملك في الوقت الحاضر خاصية وظيفية لإدارة الوظائف تدمج البيانات المتعلقة بالميزانية والتصنيف من مختلف الكيانات، وبالتالي، فإن تحديد عدد وظائف الأمانة العامة غير المصنفة كان صعبا. ويمكن التغلب على هذا القصور عندما يُطبق نظام أوموجا بالكامل وتُنفذ خطة عمل تستند إلى التصنيف. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن من شأن تصنيف جميع الوظائف الحالية بشكل سليم أن ييسر إلى حد كبير تنفيذ إطار التنقل، لأنه سيضمن أن تنزيل الوظائف سيتم في الموقع المناسب في شبكة الوظائف، وأن المهام والمسؤوليات المرتبطة بها تتوافق بالفعل مع المستويات المحددة لها. وأُبلغت اللجنة، ردا على توصية واردة في التقرير عن ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بأنه يجري إعداد الأمر الإداري المنقح المتعلق بالتصنيف وسيضمن دليلا بشأن المعايير المتعلقة بالهيكل التنظيمي للأمانة العامة.

ثامنا-٧٥ وعلى النحو المبين في الفصل الأول أعلاه، تعتزم اللجنة الاستشارية الإبقاء على مسألة تصنيف الوظائف قيد الاستعراض، وهي تتطلع إلى استعراض هذه التفاصيل فيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتعلقة بتصميم التنظيمي، وإدارة الوظائف، والتنقل في سياق الاستعراض المقبل للتقارير ذات الصلة بالموارد البشرية أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة.

تكاليف الاتصالات

ثامنا-٧٦ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٢١٢ دولار تحت بند نفقات التشغيل العامة سيغطي تكاليف الاتصالات لمكتب الأمين العام المساعد وأمانات لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة، واتحاد موظفي الأمم المتحدة، ولجنة التنسيق للنقابات والرابطة المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة، ورابطة الموظفين المدنيين الدوليين السابقين. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن المبالغ ذات الصلة باتحاد موظفي الأمم المتحدة، ورابطة الموظفين المدنيين الدوليين السابقين ستكون

بما قيمته ٢٠ ٤٠٠ دولار و ١٤ ٨٠٠ دولار، على التوالي. ويبين الجدول ثامنًا-٨ توزيع النفقات على هذين الكيانين خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنًا-٨

توزيع تكاليف الاتصالات لاتحاد موظفي الأمم المتحدة ورابطة الموظفين المدنيين الدوليين السابقين (بدولارات الولايات المتحدة)

اتحاد موظفي الأمم المتحدة	رابطة الموظفين المدنيين الدوليين السابقين	تكلفة الوحدة/ السنة	المبلغ
٤	١	٣٦٠	٣ ٦٠٠
٤	٣	٢ ١٠٠	٢٩ ٤٠٠
١	١	٥٥٠	٢ ٢٠٠
المجموع			٣٥ ٢٠٠

ثامنًا-٧٧ وطلبت اللجنة الاستشارية مزيدًا من المبررات فيما يتعلق بالتمويلات في إطار الميزانية العادية للاحتياجات من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الكيانات الوارد ذكرها في الفقرة ثامنًا-٧٦ أعلاه، ولكن تعذر تقديم المعلومات المطلوبة وقت إعداد التقرير. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن هذه المعلومات كاملة ستعرض على الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٢٩ جيم.

الباب ٢٩ دال

مكتب خدمات الدعم المركزية

٢٠١٥-٢٠١٤	الاعتماد المنقح للفترة	٢٠١٥-٢٠١٤	١٩٣ ٠٤٢ ٨٠٠ دولار
٢٠١٧-٢٠١٦	مقترح الأمين العام للفترة	٢٠١٧-٢٠١٦	١٧٣ ٧٩٩ ٩٠٠ دولار
٢٠١٧-٢٠١٦	الموارد المقترحة للفترة	٢٠١٧-٢٠١٦	بعد إعادة التقدير الأولية
	للتكاليف		١٨٥ ٥٣٩ ٢٠٠ دولار
	الموارد المقررة الأخرى		٧٢ ٦٤٣ ٤٠٠ دولار ^(١)
	الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة		١٣١ ٤٠٦ ٣٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بمعدلات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.			
(أ) لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.			

ثامنا-٧٨ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٢٩ دال، من أجل فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ٩٠٠ ٧٩٩ ١٧٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٩٠٠ ٢٤٢ ١٩ دولار، أو بنسبة ١٠ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (sect. 29D) A/70/6، الجدول ٢٩ دال-٣).

ثامنا-٧٩ ويرجع الأمين العام النقصان الإجمالي البالغ ٩٠٠ ٢٤٢ ١٩ دولار إلى أربعة عوامل، جاء تفصيلها كما يلي:

(أ) نقصان قدره ١ ٥٠٥ ٠٠٠ دولار في إطار التسويات الفنية، فيما يتعلق بالاحتياجات غير المتكررة لدعم الوظائف الجديدة المنشأة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع السابق، الفقرة ٢٩ دال-١١)؛

(ب) نقصان صاف قدره ٢٠٠ ٦٥٥ ١٤ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات المتعلقة بتوزيع الموارد فيما بين العناصر، يتعلق بالنقل الخارجي لـ ٢٩ وظيفة وما يرتبط بها من موارد غير متصلة بالوظائف من قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تنفيذ الصيغة المنقحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٤٠٠ ١٦ ٧٠٦ دولار)، تقابله جزئيا زيادة في الاعتمادات المتكررة (٦٠٠ ٩٥٢ دولار) والاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترح إنشاؤها (٦٠٠ ١ ٠٩٨ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ دال-١٢)؛

(ج) نقصان قدره ٨٠٠ ٣٠٦٩ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع القرار ٦٩/٢٦٤ (أوجه الكفاءة)، يتعلق بما يلي: (أ) ١ ٢٣٥ ٧٠٠ دولار تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف، بما في ذلك التجميد المقترح لتعيين الموظفين تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف (٩٠٠ ٥٧٦ دولار) وإلغاء أربع وظائف (٨٠٠ ٦٥٨ دولار)؛ (ب) ١٠٠ ٨٣٤ ١ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف، يتعلق أساسا بالخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات (المرجع السابق، الفقرتان ٢٩ دال-١٤ و ٢٩ دال-١٥)؛

(د) نقصان قدره ١٢ ٩٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (تخفيضات إضافية)، يتعلق بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (المرجع السابق، الفقرة ٢٩ دال-١٣) استنادا إلى الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة.

ثامنا- ٨٠ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامنا- ٨١ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه، الذي يبين تفصيلاً حسب وجه الإنفاق للتغييرات الموحدة في الموارد المقترحة في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٦-٢٠١٧ التخفيض المقترح		الاعتماد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ		
(١,٩)	(١ ٢٣٥,٧)	٦٦ ٠٦٠,٨	الوظائف
-	-	٢ ٨٢٩,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
(٤,٤)	(١٦,٠)	٣٦٣,٢	الخبراء الاستشاريون
(١٣,٩)	(١٨,١)	١٢٩,٩	سفر الموظفين
(١,٠)	(١٠٦,٣)	١٠ ٩٦٤,٧	الخدمات التعاقدية
(١,١)	(١ ١٤١,٧)	١٠٧ ٠٥٤,٣	مصرفوات التشغيل العامة
-	-	٥,٣	الضيافة
(١٩,٨)	(٥٤٠,٩)	٢ ٧٢٦,٤	اللوازم والمواد
(٠,٨)	(٢٤,٠)	٢ ٩٠٨,٩	الأثاث والمعدات
(١,٦)	(٣ ٠٨٢,٧)	١٩٣ ٠٤٢,٨	المجموع

ثامنا- ٨٢ على النحو المبين في الفقرتين ٢٩ دال-١٦ و ٢٩ دال-١٧ من ملزمة الميزانية، يكمل موارد الميزانية العادية تحت هذا الباب ما يلي: (أ) الأنصبة المقررة الأخرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التي يتوقع أن تبلغ ٤٠٠ ٦٤٣ ٧٢ دولار (يشمل ٢٥ ٠٣٩ ٠٠٠ دولار من أجل الوظائف، و ٤٠٠ ٦٠٤ ٤٧ دولار من أجل الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف)، فيما يتعلق بحساب دعم عمليات حفظ السلام؛ (ب) التمويل الخارج عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي يتوقع أن يبلغ ٣٠٠ ٤٠٦ ١٣١ دولار (يشمل ٤ ١٦٨ ٢٠٠ دولار من أجل الوظائف و ١٠٠ ٢٣٨ ١٢٧ دولار من أجل الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف)، ويستمد من إيرادات دعم البرامج المحصلة كمصرفوات مستردة عن دعم الهياكل الإدارية الممولة من خارج الميزانية، والأنشطة الفنية الممولة من خارج الميزانية، والموارد المتأتية من سداد تكاليف التعاون التقني، والحسابات الخاصة لخدمات السفر، والخدمات المشتركة وتكاليف صيانة المباني في المقر. وتعزى الزيادة البالغة ٧٠٠ ٢٥٢ ٣٢ دولار في إطار الأنصبة المقررة الأخرى بالمقارنة

مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في المقام الأول إلى نقل عرض الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بالتكاليف القياسية لاستئجار أماكن العمل وإجراء التعديلات والتحسينات عليها وتأثيرها في إطار حساب الدعم من الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة، إلى الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية.

ثامنا-٨٣ ويلخص الجدول ثامنا-٩ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يبين الوظائف المتوقعة تحت بندي الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنا-٩

الموارد من الموظفين

الرتبة	العدد	
		الميزانية العادية
١ أ ع م، ٢ مد-٣، ٢ مد-٨، ١ ف-٥، ١٣ ف-٤، ١٥ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ١٣ خ ع (ر)، ١٧٥ خ ع (ر أ)، ٩٦ ح	٣٣٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٧ ف-٥، ١١ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ٨٥ خ ع (ر)، ١٥٣ خ ع (ر أ)، ٩٦ ح	٣٠١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
نقل إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:	٢٩	نقل
٢٩ وظيفة: ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ ع (ر)، ١٨ خ ع (ر)، يتعين نقلها من المرافق والخدمات التجارية (العنصر ١) إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الباب ٢٩ هاء)		
٤ خ ع (ر أ) في إطار المرافق والخدمات التجارية (العنصر ١)	(٤)	إلغاء
		الموارد المقررة الأخرى
١ مد-١، ٤ ف-٥، ٤٧ ف-٤/٣، ٥ ف-١/٢، ٢ خ ع (ر)، ٢٦ خ ع (ر أ)	٨٥	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
		الموارد الخارجة عن الميزانية
١ ف-٤/٣، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر)، ١٦ خ ع (ر أ)، ٣ ح	٢٢	الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

إلغاء الوظائف

ثامنا-٨٤ يقترح إلغاء ما مجموعه أربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٤، العنصر ١، المرافق والخدمات التجارية (انظر الفقرة ثامنا-٧٩ ج)

أعلاه). ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن المهام المتصلة بهذه الوظائف وأسباب إلغائها المقترح، وفيما يلي بياناها:

(أ) وظيفة واحدة لمساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، مسؤول عن توفير الدعم الإداري العام لقسم دعم الإذاعة والمؤتمرات. ويقترح نقل القسم إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ثامنا-٨٦ أدناه)؛

(ب) وظيفة واحدة لمساعد لإدارة المعلومات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في قسم إدارة المحفوظات والسجلات، مسؤول عن مجموعة من المهام التشغيلية، بما في ذلك نقل السجلات من مكاتب الأمم المتحدة إلى القسم فضلا عن استخراج السجلات وإعادةها إلى ملفاتها. ويقترح إلغاء الوظيفة نظرا للانخفاض المتوقع في حجم السجلات الورقية التي يتعين نقلها إلى القسم عقب تنفيذ نظام أوموجا؛

(ج) وظيفتان لساعين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في قسم الخدمات الخاصة، مخصصتين لتوفير خدمات تسلّم البريد وتسليمه داخل مجمع الأمم المتحدة. ويعزى إلغاء هاتينوظيفتين إلى الانخفاض المتوقع في حجم السجلات الورقية التي سيتم نقلها إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات بعد تنفيذ نظام أوموجا، فضلا عن الانخفاض في عدد مواقع العمل التي ستقدم لها الخدمات في مرحلة ما بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. ثامنا-٨٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بإلغاء الوظائف الأربع المشار إليها أعلاه.

نقل الوظائف

ثامنا-٨٦ يقترح نقل ما مجموعه ٢٩ وظيفة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، تمثل جميع الوظائف في قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات، من المرافق والخدمات التجارية (البرنامج الفرعي ٤، العنصر ١) إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعها كل ما يتعلق بها من موارد غير متصلة بالوظائف (انظر الفقرة ثامنا-٩١ أدناه). وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ دال-٦ من ملزمة الميزانية، يقترح نقل القسم في إطار الجهود الرامية إلى مواءمة وجمع مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الشؤون الإدارية في إطار مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ الذي أيدت فيه جميع عناصر الصيغة المنقحة من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اقترحتها الأمين العام (انظر A/69/517). وتوصي اللجنة بالموافقة على

اقتراحات الأمين العام نقل الوظائف الـ ٢٩ في قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدم اللجنة المزيد من التعليقات على هذه المسألة في الباب ٢٩ هاء أدناه.

تجميد تعيين الموظفين

ثامنا-٨٧ على النحو المشار إليه في الفقرة ثامنا-٧٩ (ج) أعلاه، تشمل اقتراحات الأمين العام في إطار الباب ٢٩ دال تخفيضات تتعلق بتجميد تعيين الموظفين في وظائف ثابتة (٩٠٠ ٥٧٦ دولار) في إطار العنصر ١، المرافق والخدمات التجارية (٩٠٠ ٢٧٩ دولار)، وفي إطار العنصر ٢، خدمات المشتريات (٢٩٧ ٠٠٠ دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد حدد الوظائف الأربع التالية لتجميد تعيين الموظفين فيها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧:

(أ) وظيفة واحدة لمساعد للشؤون المالية (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، لمدة ١٨ شهرا، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات، لمدة ٢٤ شهرا، في إطار دائرة إدارة المرافق (البرنامج الفرعي ٤، العنصر ١)؛

(ب) وظيفة واحدة لمحلل نظم (ف-٣)، لمدة ١٦ شهرا، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون المشتريات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، لمدة ١٥ شهرا، في إطار خدمات المشتريات (البرنامج الفرعي ٤، العنصر ٢).

ثامنا-٨٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجميد تعيين الموظفين فيما يتعلق بالوظائف الأربع المذكورة أعلاه للمدد المشار إليها وما يتصل بذلك من تخفيضات في إطار الموارد المتصلة بالوظائف. وينبغي تعديل أي موارد غير متصلة بالوظائف ترتبط بالوظائف الأربع المذكورة وفقا لذلك.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-٨٩ أبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء قيامها بالاستعراض، بأنه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت هناك ٣١ وظيفة شاغرة في مكتب خدمات الدعم المركزية، تشمل وظيفتين من الفئة الفنية (ف-٣) و ١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٢ وظيفة من فئة الحرف اليدوية. وحتى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن أصل الوظائف الـ ٣١ الشاغرة، تم ملء ثلاث وظائف، ويجري إلحاق موظفين بالخدمة فيما يتعلق بست وظائف، واختير مرشح لوظيفة واحدة، فيما تم الوصول إلى مراحل مختلفة في عملية الاستقدام

فيما يتعلق بالوظائف المتبقية، وعددها ٢١ وظيفة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أيا من الوظائف الشاغرة لم تظل شاغرة لأكثر من سنتين.

ثامنا-٩٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالموارد المتصلة بالوظائف رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثامنا-٨٨ أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف

ثامنا-٩١ تصل تقديرات الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٥٠٠ ٩٨٠ ١١٤ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٥٠٠ ٠٠١ ١٢ دولار أو بنسبة ٩,٥ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتعلق النقصان المقترح أساسا بنقل قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات، بموارده المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ثامنا-٨٦ أعلاه)، ويشمل النقل الخارجي لمبلغ إجمالي قدره ٧٠٠ ٧٠٠ ١٠ دولار، يتكون مما يلي: (أ) ٣٠٠ ٣٠٠ ٥٧٥٣ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، يتعلق بتوفير خدمات الهندسة السمعية البصرية والهندسة المتعلقة بالمؤتمرات من أجل الاجتماعات التي تعقد في أماكن العمل؛ (ب) ٦٠٠ ٦٠٠ ٢٧٨٧ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة، أساسا من أجل الاتصالات؛ (ج) ١٠٠٠ ٥١٩ ١٥١٩ دولار تحت بند الأثاث والمعدات، لدعم الخدمات السمعية والبصرية وخدمات البث الإذاعي؛ (د) ٨٠٠ ١٧٢ ١٧٢ دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، من أجل العمل الإضافي في القسم؛ (هـ) ٤٦٨ ٠٠٠ ٤٦٨ دولار، في إطار اللوازم والمواد.

ثامنا-٩٢ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ثامنا-٨٨ أعلاه.

تعليقات وتوصيات عامة

الولاية والنتائج المقررة

ثامنا-٩٣ ترد الأهداف والأولويات الرئيسية للمكتب للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الفقرات من ٢٩ دال-١ إلى ٢٩ دال-٦ من ملزمة الميزانية. وعلى النحو المشار إليه، يكفل المكتب تقديم الدعم في مجالات المشتريات، والسفر والنقل، وإدارة الأصول، والمرافق والمحفوظات وعمليات البريد وإدارة السجلات وإدارة الأنشطة التجارية. ويشار أيضا إلى أنه في المقر، ستولى إدارة الشؤون الإدارية تشغيل مجمع المقر المحدد بالكامل عقب انتهاء أعمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك تقديم الخدمات الشاملة للتحديثات في مجال التكنولوجيا

والتصميم. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أشارت في الجزء الثامن من قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف إلى إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر الوشيك ونقل مهامه إلى مكتب خدمات الدعم المركزية، وطلبت إلى الأمين العام كفالة وضع آليات مناسبة للمساءلة، فضلا عن تسلسل إداري واضح بعد إغلاق المكتب، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق التقرير السنوي الثالث عشر عن التقدم المحرز في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وطلبت الجمعية أيضا إلى اللجنة أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يواصل تقديم تقارير سنويا عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك الأنشطة المتبقية للمشروع، حتى الإغلاق النهائي للحسابات. وتورد اللجنة الاستشارية المزيد من التعليقات بشأن هذه المسألة في الباب ٣٣ أدناه.

الوفورات في تكاليف السفر

ثامنا-٩٤ في الجدول ٢٩ دال-٩ من ملزمة الميزانية، تظهر مقاييس الأداء المتصلة بمؤشر الإنجاز (د)، "تحقيق وفورات نتيجة استخدام الخصومات التي تفاوضت بشأنها الأمم المتحدة مع الخطوط الجوية" أن الهدف المحدد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انخفاض بنسبة ٢١ في المائة) هو أدنى من الهدف الذي حدد لكل من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (٢٩ في المائة) والانخفاض الفعلي المحرز في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (٢٩ في المائة). وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن الأساس المنطقي لانخفاض الهدف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت أن النسبة المئوية للوفورات التي تحققت آخذة في التناقض في أعقاب تنفيذ، اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٣، سياسة السفر المنقحة (انظر ST/AI/2013/3) لأن المزيج العام للحجم المتعلق بدرجة السفر أخذ في التغيير، مع ازدياد السفر بالدرجة الاقتصادية، الذي هو أقل تكلفة نسبيا، ويوفر خصومات أقل، وخصومات أدنى في درجة رجال الأعمال، التي كانت مكلفة نسبيا وتوفر خصومات أعلى. وترى اللجنة الاستشارية أن تدابير الأداء ينبغي أن تكون واضحة لا لبس فيها، وينبغي أن تكون مصممة أيضا لتيسير تقييم التقدم المحرز وتتيح إجراء مقارنات ذات مغزى على مر الزمن. وفي ضوء تبادل الآراء مع ممثلي الأمين العام، ترى اللجنة ضرورة النظر في استخدام تدابير أداء بديلة من قبيل، على سبيل المثال، متوسط التكلفة لكل ميل بالسفر الجوي التي يمكن مقارنتها بسهولة أكبر عبر فترات الميزانية. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة هذه الجهود بهدف تزويد الجمعية العامة ببيانات جيدة النوعية لقياس التقدم المحرز ودعم اتخاذ القرارات بشأن الاحتياجات من موارد السفر. وتناقش اللجنة تكاليف السفر على نحو أوسع في الفرع دال من الفصل الأول أعلاه.

خدمات المشتريات

ثامنا-٩٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية من مقاييس الأداء المتصلة بمؤشر الإنجاز (د) "زيادة عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشاركين في عملية مشتريات الأمم المتحدة، بما يكفل المنافسة الدولية، وفقا للبند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة"، في الجدول ٢٩ دال-١١ من ملزمة الميزانية بأن شعبة المشتريات قد حددت هدف ١٠٠٠ بائع للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو أقل من العدد الفعلي البالغ ١٢٦٧ المحرز في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الهدف ١٠٠٠ بائع للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد استند إلى التقديرات الأولية لـ ٩٧١ بائعاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأن المكتب كان يتوقع أن يتجاوز العدد الفعلي للبائعين لكل من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧، ١٢٦٧ من البائعين المشاركين في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تحديد الأهداف في أنه، في حين تظل واقعية وقابلة للتحقيق، أن تكون أيضا طموحة وتهدف إلى دعم التقدم المحرز. وتأمل اللجنة أن يقوم الأمين العام بتحديث الهدف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمؤشر الإنجاز (د) في الجدول ٢٩ دال-١١، وإبلاغ الجمعية العامة بالهدف الجديد عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

تكاليف المرافق

ثامنا-٩٦ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات من الكهرباء في المقر لا يتوقع أن تنخفض وأن الاعتماد البالغ ٩٠٠ ٩٢٩ ٢٥ دولار المدرج في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لتلك التكاليف. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الأمين العام توقع في تقريره المرحلي السنوي التاسع عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/66/527) أن ينخفض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بالمقارنة مع الاستهلاك السابق، وانبعثات غازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن ٤٥ في المائة، واستهلاك مياه الشرب بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة. وطلبت اللجنة توضيحا بشأن الافتقار إلى إحراز تقدم للوفاء بأهداف استدامة الطاقة في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر. وأبلغت اللجنة أنه على الرغم من تسجيل انخفاض عام في استهلاك الطاقة، فإنه يتوقع أن تظل نفقات الكهرباء عند مستوياتها الحالية بسبب التحول من التبريد البخار إلى التبريد بالكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة الكهرباء مرتفعة نسبيا أكثر من تكلفة البخار، مع تزايد استهلاك الكهرباء والطلب عليها خلال فترات الذروة في فترة الصيف. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع المكتب أن يكون لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتشبيد الحرارية في عام ٢٠١٦ تأثيراً مرتفعاً

على استهلاك الطاقة. إن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة من التوضيحات المقدمة وتنوي العودة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

أسطول المركبات في المقر

ثامنا-٩٧ طلبت اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات عن أسطول المركبات في المقر والتغيرات التي طرأت على تكوين وعدد المركبات في فترات السنتين الأخيرتين، وتفاصيل تتعلق بشراء المركبات والنسب الموحدة المستخدمة في تحديد الاحتياجات. وأبلغت اللجنة بأن قسم السفر والنقل هو الذي يدير أسطول المركبات في المقر، ويتألف من ٤٩ مركبة، بما في ذلك مركبتا خدمات: واحدة تستخدمها ورشة البستنة في دائرة إدارة المرافق والأخرى تستخدمها إدارة شؤون السلامة داخل مجمع الأمانة العامة. وفي ما يتعلق بتكوين وعدد مركبات الأسطول في المقر، أبلغت اللجنة بأنه في فترات السنتين الأخيرتين، استعرض قسم السفر والنقل الاحتياجات ووسع نطاق استخدام المركبات إلى أكثر من السنوات الخمس الموصى بها، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات التشغيلية فضلاً عن حالة المركبات والمسافات التي قطعتها. وفي ضوء هذا الاستعراض، انخفض عدد أسطول مركبات نقل الركاب الخاصة (الشاحنات الصغيرة) من ما مجموعه ٢٩ مركبة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٣ في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثامنا-٩٨ أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه تم شراء جميع المركبات الرسمية بواسطة إعلان عن مناقصة بالتنسيق مع شعبة المشتريات. ويحكم الاستعاضة عن جميع المركبات الرسمية في المكاتب الدائمة للأمم المتحدة، المادة ٣-٢ "استبدال المركبات الحالية" من الأمر الإداري بشأن السياسة العامة المتعلقة بتوفير السيارات واستخدامها (ST/AI/2006/1)^(١٨) التي تنص على أن الاستعاضة عن المركبات الحالية غير المتضررة المستخدمة أساساً في المناطق الحضرية سوف يبحث فيها بعد استخدامها لمدة خمس سنوات أو تجري قيادتها لمسافة ١٢٨ ٠٠٠ كيلومتر (٨٠ ٠٠٠ ميل)، أيهما أسبق.

ثامنا-٩٩ واستعرضت اللجنة الاستشارية أيضاً المركبات التي يجوزتها في مراكز العمل الأخرى. وعلى أساس الاستعراض الذي أجرته، تلاحظ اللجنة وجود شيء من التفاوت فيما يتعلق بتكوين وحجم أساطيل المركبات في مختلف مراكز العمل. ومع التسليم

(١٨) على النحو المبين في الفقرة ١-١ من الأمر الإداري، فإن السياسة العامة لا تنطبق على عمليات حفظ السلام أو على مشاريع المساعدة التقنية التي تطبق عليها سياسات منفصلة.

بالاختلافات المتعلقة بالظروف المحلية، فضلا عن إتاحة بعض أنواع المركبات، ترى اللجنة الاستشارية أن الفوارق قد تعزى إلى الافتقار إلى وجود المعايير والسياسات (أو تطبيقها) فيما يتعلق بالاستحقاقات وأنواع/نماذج المركبات، ولا سيما المخصصة لاستخدام كبار المسؤولين، وكذلك أساس تحديد العدد المأذون به من المركبات في أسطول كل مركز من مراكز العمل. وبالنظر إلى عدد السنوات منذ إصدار الأمر الإداري (انظر أعلاه)، ترى اللجنة أنه ربما يكون الوقت قد حان لاستعراض السياسة العامة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض، وإذا اقتضى الأمر، تحديث وتوسيع نطاق السياسات المتعلقة بتقديم واستخدام السيارات في الواقع في جميع المكاتب الدائمة للأمم المتحدة بهدف كفالة أقصى قدر اقتصادي يتسم بالكفاءة في استخدام المركبات الرسمية. وينبغي أيضا الطلب إلى الأمين العام أن يدرج في الاستعراض إجراء تقييم لمدى تطبيق الأمر الإداري ومستوى الامتثال للاحتياجات الواردة فيه.

استئجار أماكن العمل

ثامنا- ١٠٠ لدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول ثامنا- ١٠ الذي يبين تطور المعدلات القياسية المطبقة والمتوقعة لكل موظف في ما يتعلق باستئجار أماكن العمل في المقر على مدى ١٦ سنة منذ عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٧.

الجدول ثامنا- ١٠

المعدلات القياسية المتعلقة باستئجار الأماكن منذ عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٧ في نيويورك

(بدولارات الولايات المتحدة)

المستوى الوظيفي	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦ (ب)٢٠٠٧	٢٠٠٨ (ب)٢٠٠٩	٢٠١٠ (ب)٢٠١١	٢٠١٢ (ب)٢٠١٣	٢٠١٤ (ب)٢٠١٥	٢٠١٦ (ب)٢٠١٦
وكيل أمين عام/ مساعد أمين عام	٧٥٠٠٠	٧٦٧٠٠	٧٨٣٠٠	٨٠١٠٠	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠
مد-٢	٢٦٨٠٠	٢٧٤٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٦٠٠	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠
مد-١	٢٠٥٠٠	٢١٠٠٠	٢١٤٠٠	٢١٩٠٠	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠
ف-٥	١١٤٠٠	١١٧٠٠	١١٩٠٠	١٢٢٠٠	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠
من ف-١ إلى ف-٤	٧٧٠٠	٧٩٠٠	٨١٠٠	٨٣٠٠	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠

المستوى الوظيفي	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦
فئة الخدمات العامة	٦٨٠٠	٧٠٠٠	٧٢٠٠	٧٤٠٠	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠
غير الموظفين والموظفين المعارين ^(١)	١١٠٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٤٣٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٠٠

(أ) يشمل المتعاقدون والخبراء والخبراء الاستشاريون، والموظفون الفنيون المبتدئون والموظفون المعارون. وكانت المعدلات المطبقة على هذه الفئة من الموظفين في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ تعتمد على رتبة الشخص المعني.

(ب) المعدلات المقدمة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ هي المعدلات السنوية.

ثامنا-١٠١ أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المعدل الموحد المطبق لكل موظف في ما يتعلق باستئجار الأماكن في المقر قد حسب على أساس حافظة إيجار المقر وتكاليف الصيانة ومعايير تخصيص الحيز. وجرى تنقيح المعدل بصفة دورية على نحو يعكس التغيرات في التكاليف الفعلية لالتزامات الإيجار وازدياد التزامات عقود إيجار المنظمة. وقد أنشئت الممارسة المتبعة في ميزنة تكاليف أماكن المكاتب باستخدام معدلات موحدة للشخص لكفالة أن جميع مصادر التمويل - الميزانية العادية، وحساب دعم عمليات حفظ السلام والموارد الخارجة عن الميزانية تسهم بما يكفي لتلبية جميع التزامات المنظمة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المعدل القياسي البالغ ١٥٩٠٠ دولار المقترح لكل موظف في ما يتعلق باستئجار الأماكن في المقر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول ثامنا-١٠) استند إلى المعايير التالية: (أ) متوسط إيجار القدم المربع ٤٠,٣٩ دولار؛ (ب) متوسط تكاليف الصيانة للقدم المربع ١٧,٤٠ دولار؛ وتخصيص متوسط حيز قدره ٢٦٠ قدما مربعا لكل موظف، بزيادة ٦ في المائة لحساب عدم الكفاءة العامة لكل طابق. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم بصورة منهجية، في مشاريع الميزانيات المقبلة، معلومات بشأن المنهجية ومعايير التكلفة المستخدمة في حساب المعدلات الموحدة المقترحة لكل موظف في ما يتعلق باستئجار الأماكن في المقر. وينبغي أيضا تقديم معلومات مماثلة عن تكاليف أماكن العمل في مراكز العمل الأخرى.

ثامنا-١٠٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى أن المعدل القياسي يُحسب استنادا إلى حافظة المباني المستأجرة، فلم يتأثر بمشاريع التجديد/التشييد مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر. بيد أنه في ضوء الاعتماد المقرر لترتيبات الاستخدام المرنة لأماكن العمل في المقر^(١٩)،

(١٩) انظر الجزء السابع من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤ ألف؛ انظر أيضا الوثيقتين A/69/749 و A/69/810.

تعزز الأمانة العامة استعراض منهجيتها ومعدلها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمرعاة التحسينات المتوقعة في إدارة الأماكن. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة جمع بيانات شاملة ومفصلة فيما يتعلق باستخدام الأماكن والتكاليف المرتبطة به في إطار الترتيبات الحالية قبل بدء تنفيذ المبادرة المتعلقة بترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وسيسهل ذلك تحديد الأهداف وغايات الأداء لترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل وكذلك وضع خط أساس واضح يقاس عليه التقدم المحرز في المستقبل.

مسائل أخرى

ثامنا-١٠٣ واستنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فإن الموارد المقترحة لنفقات التشغيل العامة تشمل اعتمادات لإجراء تعديلات طفيفة في أماكن العمل. وعند الاستفسار، زودت اللجنة بالمعلومات التالية فيما يتعلق بالفرق بين التعديلات الطفيفة في المباني وأعمال الصيانة والتعديلات الرئيسية المقترحة في إطار الباب ٣٣، أعمال التشييد:

(أ) تشير التعديلات الطفيفة في أماكن العمل على النحو المطلوب في إطار الباب ٢٩ دال إلى إعادة تشكيل المكاتب الموجودة لتحسين أداء الأماكن، وتعديل نظم المباني لاستيعاب التجهيزات الثابتة القائمة. ومن هذه التعديلات الطفيفة المدخلة على أثاث النظام وإضافة أو نقل تجهيزات الإضاءة والسقوف. وإضافة إلى ذلك، يشمل التمويل في إطار الباب ٢٩ دال الاعتماد غير المتكرر لإجراء تعديلات طفيفة في أماكن العمل لأغراض الوظائف الجديدة المقترحة؛

(ب) ترمي أعمال الصيانة والتعديلات الرئيسية في إطار الباب ٣٣، التشييد، إلى دعم الأنشطة التي تنطوي على إدخال تحسينات في المباني والأعمال الرئيسية على المدى الطويل. وتستخدم منذ وقت طويل لتحديد ما إذا كان المشروع يندرج في إطار أعمال التعديل والتحسين أو في إطار أعمال الصيانة الرئيسية، على النحو التالي: (أ) تندرج في بند أعمال التعديل والتحسين المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كثيفة، وذات الطبيعة الهيكلية التي من شأنها أن تغير أو تحسن بشكل ملموس المرافق أو الهياكل الأساسية، المادية منها أو غير المادية، مثل تكنولوجيا المعلومات؛ (ب) تندرج في بند أعمال الصيانة الرئيسية المشاريع الرامية إلى إصلاح أو استبدال التركيبات (مثل التدفئة والتهوية وتكييف الهواء) والنظم (مثل الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والأمن) القائمة أو إلى المحافظة بوجه عام على المرافق والخدمات في حالة تشغيلية جيدة.

الباب ٢٩ هاء
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٤ ٤٥٣ ١٠٠ دولار	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١٠٠ ٧٠٤ ٣٠٠ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١٠٤ ٦٠٢ ١٠٠ دولار	الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف
١٠ ٢٩٧ ٨٠٠ دولار ^(١)	الموارد المقررة الأخرى
٣٥ ٢٤١ ١٠٠ دولار	الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي معدلات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) لا يعكس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثامنا-١٠٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ بقاء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٣٠٠ ٧٠٤ ١٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٥١ ٢٦ دولار، أو ٣٥,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الوثيقة (A/70/6 (Sect. 29E)، الجدول ٢٩ هاء-٣).

ثامنا-١٠٥ يعزو الأمين العام الزيادة الصافية البالغة ٢٠٠ ٢٥١ ٢٦ دولار إلى أربعة عوامل، مع التوزيع التالي:

(أ) انخفاض قدره ٥٠ ٨٠٠ دولار في بند التعديلات التقنية، يتعلق بشطب الاحتياجات غير المتكررة من الخدمات التعاقدية لتنفيذ أمن المعلومات (المرجع السابق، الفقرة ٢٩ هاء-٢٢)؛

(ب) زيادة قدرها ٢٩ ١٨٦ ٣٠٠ دولار في بند الولايات الجديدة والتغييرات في توزيع الموارد بين العناصر، وتشمل ما يلي: (أ) مبلغ قدره ٦ ٣٢٣ ٨٠٠ دولار لتغطية تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانتته ودعمه، على النحو المبين في التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/69/385 و Corr.1)، عملاً بالجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ ألف؛ و (ب) مبلغ قدره ٢ ٩٤٤ ٠٠٠ دولار، يتصل بتنفيذ استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الوارد في التقرير ذي الصلة للأمين العام (A/69/517) وعملاً بالجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧؛ و (ج) مبلغ

قدره ١٩ ٩١٨ ٥٠٠ دولار لتنفيذ إدماج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حدود الموارد المتاحة، دعماً للاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق نقل الموارد المتصلة وغير المتصلة بالوظائف من مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الوثيقتين A/70/6 (Sect. 29)، الجدول ٢٩-٤، و A/70/6 (Sect. 29E)، الفقرات ٢٩ هاء-٢٣ و ٢٩ هاء-٣٧ و ٢٩ هاء-٤٠)؛

(ج) انخفاض قدره ٢ ٨٣٨ ٣٠٠ دولار في بند التغييرات المدخلة على الموارد تمسحياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، وتشمل تخفيضات قدرها ٢٠٠ ٦٤٧ دولار تتناول الاقتراحات المتعلقة بتجميد التعيين في الوظائف الثابتة في بند التوجيه التنفيذي والإدارة (١٣٠ ٨٠٠ دولار) والبرنامج الفرعي ٥ (١٢٤ ٠٠٠ دولار) والبرنامج الفرعي ٦ (٣٩٢ ٤٠٠ دولار) ومبلغ ١٠٠ ١٩١ ٢ دولار في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩ هاء-٢٥ و ٢٩ هاء-٢٦)؛

(د) انخفاض قدره ٤٦ ٠٠٠ دولار تحت بند التغييرات المدخلة على الموارد تمسحياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)، يتصل بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين استناداً إلى الأثر المتوقع من المعايير المعتمدة في تحديد درجات السفر بالطائرة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ هاء - ٢٤).

ثامناً-١٠٦ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامناً-١٠٧ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين التوزيع حسب وجه الإنفاق للتغييرات الموحدة المقترحة في الموارد في بندي أوجه الكفاءة والتخفيضات الإضافية المشار إليهما أعلاه.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		٢٠١٦-٢٠١٧ التخفيض المقترح		
المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	
٣٦ ٦٤٦,٢	(١,٧)	(٦٢٧,١)	(١,٧)	الوظائف
٥ ٨٣٥,٧	(٥,١)	(٢٩٩,٨)	(٥,١)	تكاليف الموظفين الأخرى
٤٦٠,٢	(٢٠,١)	(٩٢,٦)	(٢٠,١)	سفر الموظفين
١٣ ١٥١,٥	(١٤,٢)	(١ ٨٦٤,٨)	(١٤,٢)	الخدمات التعاقدية

اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٦-٢٠١٧ التخفيض المقترح	
المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
١٧ ١٦٧,٧	-	-	-
٢٠٩,٦	-	-	-
٩٨٢,٢	-	-	-
٧٤ ٤٥٣,١	(٢ ٨٨٤,٣)	(٣,٩)	

ثامنا-١٠٨ كما ذكر في الفقرة ٢٩ ب-٢٧ من ملزمة الميزانية (انظر أيضا الوثيقة A/70/6 (Sect. 29E)، الجدول ٢٩ هاء-٣)، تكمل موارد الميزانية العادية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تحت هذا الباب بموارد مقدرة أخرى تبلغ ٩٠٠ ٥٣٨ ٤٥ دولار، تتألف من: (أ) الموارد المقررة الأخرى البالغ قدرها ٨٠٠ ٢٩٧ ١٠ دولار، تتصل بحساب دعم عمليات حفظ السلام؛ و (ب) الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ قدرها ١٠٠ ٢٤١ ٣٥ دولار، الممولة من الحساب الخاص لتكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في المقر، والصندوق الخاص لدعم الهياكل الإدارية الممولة من خارج الميزانية، والصندوق الخاص لدعم الأنشطة الفنية الموارد الخارجة عن الميزانية.

ثامنا-١٠٩ ويرد في الجدول ثامنا-١١ موجز الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين أيضا الوظائف التي يُتوقع أن تُموَّل من مصادر مقررة أخرى ومصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنا-١١

الموارد من الموظفين

العدد الرتبة		الميزانية العادية	
١٣٦	٢٠١٥-٢٠١٤	١٣٦	٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤			
١ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ١٣ ف-٥، ٢١ ف-٤، ٣٠ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر ر)، ٤٧ خ ع (ر أ)، ح م ١			
١٨١	٢٠١٦-٢٠١٧	١٨١	٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧			
١ ع م، ٢ مد-٢، ٦ مد-١، ١٥ ف-٥، ٢٢ ف-٤، ٣٥ ف-٣، ١٢ ف-١/٢، ١٧ خ ع (ر ر)، ٧٠ خ ع (ر أ)، ح م ١			
٦		٦	
الوظائف المعاد تصنيفها			
١ مد-١ إلى مد-٢ تحت البرنامج الفرعي ٦			
٢ ف-٥ إلى مد-١ تحت البرنامج الفرعي ٥			
١ ف-٤ إلى ف-٥ تحت البرنامج الفرعي ٥			

العدد الرتبة	
١ ف-٥ إلى مد-١ تحت البرنامج الفرعي ٦	
١ ف-٤ إلى ف-٥ تحت البرنامج الفرعي ٦	
١ ف-٣ تحت البرنامج الفرعي ٥	٥
٤ ف-٢ تحت البرنامج الفرعي ٥	
٢ (٢) خ ع (ر أ) تحت البرنامج الفرعي ٦	
٢٢ الوظائف المنقولة داخل المكتب (٣ ف-٤، ٧ ف-٣، ٢ ف-٢، ١ خ ع (ر ر)، ٩ خ ع (ر أ)) بين التوجيه التنفيذي والإدارة، في البرنامج الفرعي ٥ والبرنامج الفرعي ٦	
١٢ وظائف المنقولة من الباب ٢٩ بء ١ (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات)	
١٢ وظائف المنقولة من الباب ٢٩ جيم ١٢ (مكتب إدارة الموارد البشرية)	
٢٩ وظائف المنقولة من الباب ٢٩ دال ٢٩ (مكتب خدمات الدعم المركزية)	
١٨ ٩ ف-٤/٣، ٣ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر ر)، ٣ خ ع (ر أ)	
١٥ ٩ ف-٤/٣، ٢ خ ع (ر ر)، ١٠ خ ع (ر أ)	

الموارد المقررة الأخرى

١٨	٢٠١٧-٢٠١٦	وظائف المتوقعة للفترة
		الموارد الخارجة عن الميزانية
١٥	٢٠١٧-٢٠١٦	وظائف المتوقعة للفترة

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

إعادة التنظيم المقترحة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثامنا- ١١٠ يقترح الأمين العام إعادة تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزه بحيث يعكس الأنشطة الشاملة التي يضطلع بها في إطار ولايته على نطاق المنظمة المبينة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أقرت الجمعية العامة جميع عناصرها في القرار ٢٦٢/٦٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ هاء-١٠). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن أحد الأهداف الرئيسية من استراتيجية الأمين العام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الحد من درجة تجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وازدواجيتها في الأمم المتحدة مع الحفاظ على التوازن بين الرقابة المركزية والحرية التنفيذية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٩/٦٣، كفالة أن تستخدم الأمم المتحدة، قدر الإمكان، مراكز البيانات المؤسسية بدلا من مراكز البيانات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية،

تقترح الاستراتيجية إحداث تحول في طريقة توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبسيط نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومواءمة وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الاستفادة، حيثما أمكن وعند الاقتضاء، من تطبيقات المؤسسة بدلا من الطلبات المطورة محليا، ومكاتب المساعدة المؤسسية بدلا من مكاتب المساعدة المحلية، ومراكز بيانات المؤسسة أو مراكز التكنولوجيا الإقليمية بدلا من مراكز البيانات المحلية. وتقترح استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنشاء مراكز موحدة استنادا إلى مراكز البيانات القائمة باعتبارها أنجع وسيلة للقضاء على أوجه القصور، ودمج العديد من بيئات التجهيز الواسعة في عدد قليل من البيئات المؤسسية المترابطة بدرجة عالية القادرة على دعم المهام أو الأنشطة المؤسسية الهامة والمتعددة بقدرات أمنية عالية، وهياكل أساسية قادرة على التكيف، وقدرة قوية على استعادة القدرة على العمل. ومن بين هذه الأنشطة المؤسسية البالغة الأهمية تطوير التطبيقات ودعمها، ودعم مكاتب المساعدة، ودعم الهياكل الأساسية، واستضافة النظم (A/69/517، الفقرات ٢٤-٣١).

ثامنا-١١١ ويستعرض المرفق الأول للملزمة الميزانية الهيكل المقترح للمكتب من منظور كلي، أما المرفق الثاني للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فيتضمن مخططات تنظيمية أكثر تفصيلا على صعيدي الشعب والمراكز. وتوفر المعلومات التكميلية أيضا تفاصيل بشأن الوحدات التنظيمية التابعة لكل برنامج فرعي أو عنصر، وكذلك بشأن أدوار كل منها ومسؤولياته وتكوينه واحتياجاته المقترحة من الوظائف. وترد في المرفق الأول للمعلومات التكميلية مقارنة بين الهياكل الإدارية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القائم منها والمقترح.

ثامنا-١١٢ وتجمع مقترحات الأمين العام المتعلقة بإعادة تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما بين التغييرات الهيكلية والنقل الداخلي للموارد، إلى جانب تعزيز القدرات من خلال مقترح إنشاء ٥ وظائف جديدة ونقل ٤٢ وظيفة داخليا من مكاتب أخرى تابعة لإدارة الشؤون الإدارية وزيادة عدد كبار الموظفين برفع رتبة ٦ وظائف. وتشتمل السمات الرئيسية لمقترحات الأمين العام على الآتي:

(أ) تعزيز عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة بزيادة ملاكه الوظيفي الإجمالي من ١٧ وظيفة إلى ٢٣ وظيفة عن طريق نقل الوظائف إليه داخليا من البرنامج الفرعي ٦ وإجراء التغييرات الهيكلية التالية:

١' إنشاء مكتب مركزي لإدارة البرامج ليتولى مسؤولية وضع السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة برامج/مشاريع تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وتتبع البرامج/المشاريع واستعراض مدى الامتثال فيها، وإدارة
حافطة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

‘٢’ وإعادة هيكلة قسم دعم العمليات الحالي لتحويله إلى قسم تنسيق العمليات،
لكي يقدم هذا القسم، بجانب دوره الحالي في مساعدة مديري المكتب في
تنفيذ مهام الشراء وإدارة العقود وتجهيز الفواتير والدعم الإداري، المساعدة
إلى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات في الإشراف على إعداد المقترحات
الواردة من جميع إدارات ومكاتب الأمانة العامة بشأن استخدام موارد
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي تحليل مقترحات الاستثمار
ودراسات الجدوى والتحقق من صحتها، ووضع وتنفيذ سياسات إدارة
مصادر الإمداد العالمية والأصول العالمية، من أجل ضمان الاستفادة المثلى
من القوة الشرائية للمنظمة؛

(ب) وتوسيع نطاق البرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يضم حاليا دائرة الإدارة الاستراتيجية فقط، بحيث
تُضاف إليه العناصر التالية: ‘١’ هياكل إدارة التكنولوجيا؛ ‘٢’ ومواءمة التكنولوجيا مع
الأعمال الأساسية للأمم المتحدة؛ ‘٣’ والدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال؛
‘٤’ واستحداث التطبيقات والمواقع الشبكية ودعمها؛ ‘٥’ وتعزيز أمن المعلومات. وسيزيد
الملاك الوظيفي لهذا البرنامج الفرعي من ٥٦ وظيفة إلى ٨٩ وظيفة، وسوف تُنشط المسؤولية
الفنية عن تنفيذه بالهياكل التنظيمية التالية:

‘١’ شعبة الخدمات العالمية، التي سوف تضم مكتب المدير وقسم وضع
السياسات ودائرة الحلول التنفيذية وإدارة المعارف وقسم إدارة علاقات
العمل وقسم الأمن العالمي وبنية النظم العالمية، والتي يُفترض إنشاؤها بملاك
وظيفي مجموعه ٣٥ وظيفة يتم توفيرها بنقل الوظائف إليها داخليا من دائرة
الإدارة الاستراتيجية، القائمة حاليا (البرنامج الفرعي ٥) ومن دائرة إدارة
المعارف (البرنامج الفرعي ٦)، إلى جانب إنشاء ٥ وظائف ثابتة (١ برتبة
ف-٣ و ٤ برتبة ف-٢) (انظر الفقرة ثامنا-١١٣ أدناه)؛

‘٢’ ومركز تطبيقات المؤسسة في نيويورك، الذي سوف يضم وحدة النظم المالية
واللوجستية ووحدة إنشاء المواقع الشبكية ووحدة تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات للموارد البشرية ووحدة دعم التطبيقات ووحدة نظم الموارد
البشرية وكشوف المرتبات وقسم البنية الهندسية للتطبيقات/التعاون ووحدة

الإدارة المركزية للمحتوى، والذي يُقترح إنشاؤه بملاك وظيفي بمجموعه ٢٩ وظيفة عن طريق نقل الوظائف إليه داخليا من دائرة إدارة الموارد ودائرة النظم الميدانية في إطار شعبة إدارة البرامج القائمة حاليا (البرنامج الفرعي ٦)؛

٣' ومركز تطبيقات المؤسسة في بانكوك، الذي سوف يضم قسم الاحتياجات والمواصفات وقسم التصميم والتطوير وقسم النشر والدعم وقسم الحلول المتصلة بالموارد البشرية، والذي يُقترح إنشاؤه بملاك وظيفي بمجموعه ٢٥ وظيفة من خلال نقل الوظائف إليه داخليا من قسم نظم معلومات الموارد البشرية في إطار الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، وكذلك نقل الوظائف إليه داخليا من دائرة إدارة الموارد ودائرة النظم الميدانية في إطار شعبة إدارة البرامج، القائمة حاليا (البرنامج الفرعي ٦)؛

(ج) وإعادة تنظيم البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تضاف إليه العناصر التالية: '١' الاستضافة المركزية؛ '٢' وتعزيز الشبكة؛ '٣' ومكتب خدمات المؤسسة؛ '٤' وتعميم نظام أوموجا؛ '٥' ودعم البث الإذاعي والمؤتمرات. وسيزيد الملاك الوظيفي لهذا البرنامج الفرعي من ٦٣ وظيفة إلى ٦٩ وظيفة. وسوف تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بشعبة العمليات العالمية، التي يُقترح إنشاؤها من خلال نقل الوظائف إليها داخليا من دائرة البنى التحتية ودائرة الإدارة الاستراتيجية، القائمتين حاليا، وكذلك من قسم دعم البث الإذاعي والمؤتمرات في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية. وسوف تضم الشعبة مكتب المدير، وعمليات الشبكة المركزية والأمن، وعمليات البنى التحتية العالمية، ومكتب خدمات المؤسسة، والمركز الإقليمي للتكنولوجيا في الأمريكتين.

الوظائف الثابتة الجديدة

ثامنا- ١١٣ يُقترح إنشاء ما مجموعه خمس وظائف ثابتة (١ برتبة ف-٣ و ٤ برتبة ف-٢) في إطار البرنامج الفرعي ٥ لدعم تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الوثيقة A/70/6 (Sect. 29E) الفقرة ٢٩ هاء-٦٣ (أ) '٣'). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية بشأن مهام الوظائف المقترحة إنشاؤها، على النحو الآتي بيانه:

(أ) وظيفة واحدة لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) في قسم الأمن العالمي وبنية النظم العالمية، من أجل تقديم الدعم لبرنامج معالجة مكامن الضعف ولتقييم أمن أصول

وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك إنشاء وتعهد سجل لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، وتوثيق حالتها الأمنية؛

(ب) ووظيفة واحدة لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) في مكتب مدير شعبة الخدمات العالمية، لدعم تنفيذ المهام التي تنطوي عليها مجالات المسؤولية الموكلة إلى المكتب، والتي تشمل أنشطة من قبيل ما يلي: قيادة التحول في طرق عمل المنظمة، وضمان اتباع نهج موحد في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المبادرات الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإشراف عليها بصفة عامة، والإشراف الاستراتيجي على المهام المتعلقة بأمن المعلومات واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وضمان الامتثال للمعايير التقنية وآليات الحوكمة، وتعزيز الابتكار وضمان إسهام برامج التكنولوجيا في الأمم المتحدة بقيمة مضافة في الأعمال الأساسية للمنظمة؛

(ج) ووظيفتان لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) في مكتب دائرة الحلول التنفيذية وإدارة المعارف التابع لشعبة الخدمات العالمية، لدعم المهام التي تنطوي عليها مجالات المسؤولية الموكلة إلى الدائرة، ومنها المهام الآتية: الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية العامة للدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال في الأمانة العامة، المحافظة على الاتصال بالإدارة العليا لإدارات والمكاتب من أجل تعزيز الابتكار والدراسات التحليلية ونظم دعم اتخاذ القرارات، وقيادة جهود إدارة المعارف الرامية إلى توفير الخدمات المعلوماتية والدعم المعلوماتي للدول الأعضاء والأمانة العامة، وضمان التنسيق مع عملاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) ووظيفة لموظف تكنولوجيا المعلومات (ف-٣) في وحدة دعم التطبيقات التابعة لمركز تطبيقات المؤسسة في نيويورك، ليتولى شغلها مسؤولية المهام الآتية: إعداد وصيانة البرامج الحاسوبية التي تتطلب إدماج العديد من النظم المترابطة، وحل مشاكل نظم المستخدمين الحالية وصيانتها وتحديثها وتعزيزها، وضمان تطبيق ضوابط ملائمة لأمن البيانات ومراقبة الدخول، وتقديم الدعم للمستخدمين، ورصد أداء النظم، وتصميم اختبارات النظم والمستخدمين وتطويرها وإجرائها، ووضع الأدلة العملية للمستخدمين، وإعداد مواد تدريبية وتقديم التدريب إلى المستخدمين، وتقديم المشورة بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة، وتقديم التوجيه والتدريب للموظفين الجدد/المبتدئين والخبراء الاستشاريين والإشراف عليهم.

ثامنا- ١١٤ وترحب اللجنة الاستشارية بالنهج الذي اتبعه الأمين العام بشأن المقترحات المتعلقة بالوظائف الجديدة، التي يتركز معظمها في الرتبة ف-٢. وترى اللجنة أن هذا

النهج يمكنه أن يسهم في تحسين التوازن في الملاك الوظيفي للمكتب وتجديد حيويته بعناصر شابة، وليس ذلك فحسب، بل يمكنه أيضا أن ييسر تعيين موظفين مدربين على أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشجع اللجنة الأمين العام على أن يستمر في اتباع مثل هذا النهج حيثما كان ذلك ممكنا، حيث إن ذلك سيترتب عليه زيادة فرص استقدام موظفين في إطار برنامج الفنيين الشباب، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أوجه تحسّن في الهيكل الوظيفي.

ثامنا-١١٥ وتوصي اللجنة بالموافقة على أربع وظائف من الوظائف الخمس المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٥، وهي وظيفة لموظف تكنولوجيا المعلومات (ف-٣) وثلاث وظائف لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢). وفيما يتعلق بمقترح إنشاء وظيفة لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) في مكتب مدير شعبة الخدمات العالمية (انظر الفقرة ثامنا-١١٣ (ب) أعلاه)، ففي ظل عدم وجود تحديد واضح للمهام المعينة المرتبطة بهذه الوظيفة أو للاحتياجات التي تستلزم وجود هذه القدرة الإضافية، فإن اللجنة لم تقتنع بضرورة إنشاء وظيفة إضافية لتقديم الدعم العام لأنشطة المكتب عموما. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) في مكتب مدير شعبة الخدمات العالمية. وينبغي أن تعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة في بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

إعادة تصنيف الوظائف

ثامنا-١١٦ يُقترح رفع رتبة ما مجموعه ست وظائف، منها أربع وظائف في إطار البرنامج الفرعي ٥ (١ من رتبة مد-١ إلى رتبة مد-٢، و ٢ من رتبة ف-٥، إلى رتبة مد-١، و ١ من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥) ورفع رتبة وظيفتين في إطار البرنامج الفرعي ٦ (١ من رتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١، و ١ من رتبة ف-٤ إلى ف-٥) من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩ هاء-٦٣ (أ) '٤' و ٢٩ هاء-٧٦ (أ) '١'). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية بشأن الوظائف المقترحة إعادة تصنيفها، على النحو الآتي بيانه:

(أ) يُقترح رفع رتبة وظيفة واحدة لمدير شعبة الخدمات العالمية (مد-١) (البرنامج الفرعي ٥) إلى رتبة مد-٢. وسيتولى شاغل الوظيفة مسؤولية قيادة التحول في طرق العمل والإدارة العامة للمبادرات الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير القيادة في داخل الأمانة العامة وفيما بين عناصرها، وضمان اتباع نهج موحد للمواءمة بين الأنشطة وتنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) ويُقترح رفع رتبة وظيفة واحدة لرئيس دائرة الحلول التنفيذية وإدارة المعارف (ف-٥) (البرنامج الفرعي ٥) إلى رتبة مد-١. وسيتولى شاغل الوظيفة مسؤولية الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية العامة للدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال في الأمانة العامة، والمحافظة على التواصل مع الإدارة العليا لإدارات الأمانة العامة ومكاتبها من أجل تعزيز الابتكار والدراسات التحليلية ونظم دعم اتخاذ القرارات، وقيادة جهود إدارة المعارف الرامية إلى توفير الخدمات المعلوماتية والدعم المعلوماتي للدول الأعضاء والأمانة العامة؛

(ج) ويُقترح رفع رتبة وظيفة واحدة لمدير مركز تطبيقات المؤسسة (ف-٥) (البرنامج الفرعي ٥) إلى رتبة مد-١. وسيتولى شاغل الوظيفة الإشراف على مركز تطبيقات المؤسسة في نيويورك وضمان تنفيذ استراتيجية لإدارة التطبيقات، والمحافظة على دقة حافظة التطبيقات. وسيتولى شاغل الوظيفة أيضا، في جملة أمور، الإشراف على تعميم نظام أوموجا ودمج وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبعثرة في المقر، وضمان استمرار الدائرة في تفكيك التطبيقات التي سيحل نظام أوموجا محلها، مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، علاوة على تعزيز التطبيقات التي سوف يستمر تشغيلها، وضمان استيفاء جميع مواقع الأمم المتحدة الشبكية لمعايير الأمن وسهولة الاستخدام والتعددية اللغوية؛

(د) ويُقترح رفع رتبة وظيفة واحدة لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات (ف-٤) في دائرة الحلول التنفيذية وإدارة المعارف (البرنامج الفرعي ٥) إلى رتبة ف-٥، من أجل دعم رئيس الدائرة في تنفيذ الاستراتيجية العامة للدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال في الأمانة العامة وفي توجيه جهود إدارة المعارف؛

(هـ) ويُقترح رفع رتبة وظيفة واحدة لرئيس المركز الإقليمي للتكنولوجيا في الأمريكتين (ف-٥) (البرنامج الفرعي ٦)، إلى رتبة مد-١ (انظر الفقرات من ثامننا-١٢٣ إلى ثامننا-١٢٥ أدناه). وسيتولى شاغل الوظيفة الإشراف على عمل المركز الإقليمي للتكنولوجيا في الأمريكتين في نيويورك، وسيكون مسؤولا عن تنسيق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي، ووضع تدابير الحوكمة الإقليمية، وضمان الاتساق بين بنيات النظم وضمان الامتثال للسياسات في المنطقة الإقليمية، ومواءمة مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأمن المعلومات، وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع وفي المناطق المتروبولية من أجل دعم عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر في نيويورك، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب خدمات؛

(و) ويُقترح رفع رتبة وظيفة واحدة لمدير عمليات البنى التحتية (ف-٥) (البرنامج الفرعي ٦) إلى رتبة مد-١. وسيتولى شاغل الوظيفة رصد ومراقبة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ المهام الروتينية اليومية المتصلة بتشغيل وصيانة هذه البنى التحتية في المراكز التقنية الرئيسية والثانوية في نيويورك.

ثامنا-١١٧ وتقر اللجنة الاستشارية بأنه سوف يلزم توفير قيادة قوية لكي يتسنى تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنجاح، وتعزيز الالتزام بمعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، ومواءمة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها من أجل ضمان استخدام الموارد بكفاءة، وتلبية طلبات المنظمة المتزايدة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة برفع رتبة الوظائف الست المشار إليها في الفقرة الثامنة-١١٦ أعلاه (انظر أيضا الفقرات من ثامنا-١٢٣ إلى ثامنا-١٢٥ أدناه).

نقل الوظائف

ثامنا-١١٨ في الفقرة ٢٩ هاء-٢٣ من ملزمة الميزانية، يذكر الأمين العام أنه، في إطار جهود التنسيق التي تبذلها إدارة الشؤون الإدارية، تمشيا مع موافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ على جميع عناصر الاستراتيجية المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يُقترح توحيد مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة ضمن الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (انظر الفقرات ثامنا-٣٤ - ثامنا-٣٧ أعلاه)، والباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، تحت الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُقترح نقل ما مجموعه ٤٢ وظيفة وما يتصل بها من احتياجات غير متعلقة بالوظائف من الأبواب ٢٩ باء و ٢٩ جيم و ٢٩ دال إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمختلف الوحدات التنظيمية في مركزي تطبيقات المؤسسة في نيويورك وبانكوك، ومكتب خدمات المؤسسة التابع لشعبة الخدمات العالمية، وشعبة العمليات العالمية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بنقل الوظائف على النحو الوارد موجزه في الجدول ثامنا-١١.

إلغاء الوظائف

ثامنا-١١٩ من المقترح إلغاء وظيفتين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الجدول ثامنا-١١). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بإلغاء الوظيفتين.

تجميد استقدام الموظفين

ثامنا-١٢٠ حسب المشار إليه في الفقرة ثامنا-١٠٥ (ج) أعلاه، فإن التخفيضات التي اقترحها الأمين العام في إطار الباب ٢٩ هاء تشمل تجميد التعيين في الوظائف الثابتة، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة (٨٠٠ ١٣٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٥ (٠٠٠ ١٢٤ دولار) والبرنامج الفرعي ٦ (٤٠٠ ٣٩٢ دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قد حدد خمس وظائف يجمد التعيين فيها، وهي:

(أ) وظيفة مساعد للأعمال المكتبية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار دعم العمليات، التوجيه التنفيذي والإدارة، لمدة إجماليها ١٩ شهرا؛

(ب) وظيفة مساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار العمليات العالمية، لمدة إجماليها ١٩ شهرا؛

(ج) وظيفتان لمساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار العمليات العالمية، لمدة إجماليها ١٩ شهرا لكل منوظيفتين (انظر الفقرتين ثامنا-١٢٣ و ثامنا-١٢٤ أدناه)؛

(د) وظيفة مساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة الخدمات العالمية، لمدة إجماليها ١٨ شهرا.

ثامنا-١٢١ وتوصي اللجنة الاستشارية، في ضوء توصيتها الواردة في الفقرة ثامنا-١٢٤ أدناه فيما يتعلق بإلغاء وظيفة المساعد الإداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار العمليات العالمية، التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، بأن توافق الجمعية العامة على تجميد التعيين في الوظائف الأربع المتبقية من الوظائف الخمس الثابتة المذكورة أعلاه للمدد المشار إليها، وعلى التخفيضات المتصلة بذلك في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أن تعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-١٢٢ عند الاستعراض، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ١٦ وظيفة شاغرة في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتألف من ٩ وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٥ ف-٣) و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٦ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبحلول ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت ثمان وظائف (٥ من الفئة الفنية

و ٣ من فئة الخدمات العامة) لا تزال شاغرة؛ ومن بين هذه الوظائف، كان هناك وظيفتان تقرر تجميد التعيين فيهما، وثلاث وظائف شاغلوها معينون لمهام خاصة مؤقتة، ووظيفة واحدة (ف-٥) من المقترح إعادة تصنيفها لتصبح برتبة مد-١ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. أما الوظيفتان المتبقيتان من الوظائف الشاغرة، فكانتا في مراحل مختلفة من مراحل عملية التوظيف.

ثامنا-١٢٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن هناك وظيفتين ظلتا شاغرتين لأكثر من سنتين، وهما: (أ) وظيفة موظف أقدم لتنظيم المعلومات (ف-٥) في دائرة إدارة الهياكل الأساسية، وهي شاغرة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويقترح الآن إعادة تصنيفها لتصبح وظيفة لرئيس مركز التكنولوجيا الإقليمية للأمريكتين (مد-١) (انظر الفقرة ثامنا-١١٦ (هـ) أعلاه)؛ و (ب) وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة) (الرتب الأخرى) في إطار العمليات العالمية، وهي شاغرة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويقترح تجميد التعيين فيها (انظر الفقرة ثامنا-١٢٠ (ج) أعلاه).

ثامنا-١٢٤ وفي ذلك الصدد، تشير اللجنة إلى ما ذهبت إليه من ضرورة النظر فيما إذا كانت الوظائف التي تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر لا تزال مطلوبة، وتقديم المبررات التي تسوغ الاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة، أو اقتراح إلغائها. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بأن تلغي الجمعية العامة الوظيفة التي لا تزال شاغرة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في إطار العمليات العالمية، من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وينبغي أن تعدل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

ثامنا-١٢٥ وفيما يتعلق بوظيفة الموظف الأقدم لتنظيم المعلومات في دائرة إدارة الهياكل الأساسية (ف-٥) الشاغرة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي أن يقترح إلغاؤها، وإذا اقتضى الأمر، أن يقدم اقتراح بإنشاء وظيفة جديدة برتبة مد-١ مشفوعا بالمبررات الكاملة. وفي حين أن اللجنة تلاحظ غياب أي إجراءات في هذا الصدد، فإنها تسلم بالحاجة إلى المهام المقترح أن يؤديها رئيس لمركز التكنولوجيا الإقليمية للأمريكتين من أجل تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ثامنا-١١٦ (هـ) أعلاه)، ولن تعترض، في هذه الحالة، على الإبقاء على الوظيفة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحسن رصد حالة الوظائف الشاغرة تفاديا لتكرار هذا الوضع.

ثامنا-١٢٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثامنا-١١٥، و ثامنا-١٢١، و ثامنا-١٢٤ أعلاه.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٢٧ تقدر الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٤٠٠ ٨٦٣ ٥٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ١٧ ٠٥٦ ٥٠٠ دولار، أي ٤٥,١ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وحسب المبين في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، تعكس الزيادة الصافية المقترحة زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الخدمات التعاقدية (٤٠٠ ٧٢٠ دولار)، وهو ما يمثل أساسا زيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات دعم نظام أوموجا؛ و (ب) مصروفات التشغيل العامة (٦٠٠ ٥٩٠٠ دولار)، وهو ما يمثل الموارد المنقولة من الباب ٢٩ دال وزيادة تخصيص الموارد لنظام أوموجا؛ و (ج) اللوازم والمواد (٤٩٥ ٦٠٠ دولار)؛ و (د) الأثاث والمعدات (٣٥٣ ٩٠٠ دولار)، وهو ما يمثل النقل الداخلي للموارد من الباب ٢٩ دال، فضلا عن زيادة الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات البث الإذاعي وخدمات المؤتمرات. وسوف يقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض في الاحتياجات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (٦١٢ ٣٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٥٧ ٠٠٠ دولار).

ثامنا-١٢٨ وفي الفقرة ٢٩ هاء-١٧ من ملزمة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقترحة تعكس مستويات النقل الداخلي للموارد غير المتعلقة بالوظائف من البابين ٢٩ باء (انظر الفقرة ثامنا-٤٣ أعلاه) و ٢٩ جيم و ٢٩ دال إلى الباب ٢٩ هاء في إطار جهود التنسيق التي تبذلها إدارة الشؤون الإدارية، والتوحيد المقترح لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، تحت مظلة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرد في الجدول ثامنا-١٢ موجز للموارد المنقولة غير المتعلقة بالوظائف، حسب الأبواب.

الجدول ثامنا-١٢

الموارد غير المتعلقة بالوظائف المنقولة إلى الباب ٢٩ هاء

(بدولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الباب ٢٩ باء ^١	الباب ٢٩ جيم	الباب ٢٩ دال
تكاليف الموظفين الأخرى	-	٤٠ ٨٠٠	١٧٢ ٨٠٠
سفر الموظفين	-	١٨ ١٠٠	-
خدمات تعاقدية	-	٣٧٩ ٠٠٠	٥٧٥٣ ٣٠٠

وجه الإنفاق	الباب ٢٩ باء ^١	الباب ٢٩ جيم	الباب ٢٩ دال
مصروفات تشغيل عامة	-	٤٢٥٠٠	٢٧٨٧٦٠٠
اللوازم والمواد	-	٢٠٧٠٠	٤٦٨٠٠٠
الأثاث والمعدات	-	٤٠٠٠	١٥١٩٠٠٠
المجموع	-	٥٠٥١٠٠	١٠٧٠٠٧٠٠

(أ) انظر الفقرة ثامنا-٤٣ أعلاه.

ثامنا-١٢٩ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثامنا-١١٥، واثامنا-١٢١، واثامنا-١٢٤ أعلاه.

ثامنا-١٣٠ وقد وجدت اللجنة الاستشارية بعض الصعوبات عند النظر في المقترحات الخاصة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار هذا الباب. فعلى سبيل المثال، تلاحظ اللجنة أن الموارد المقترحة للمعدات مدرجة في الميزانية في إطار فئات مختلفة من فئات النفقات، ومنها مصروفات التشغيل العامة والأثاث واللوازم والمواد. وبالمثل، فإن الاحتياجات من تراخيص البرمجيات قد تكون مدرجة في الميزانية تحت بند الأثاث والمعدات أو بند الخدمات التعاقدية. كذلك وجدت اللجنة أن بعض الإيضاحات الواردة في المعلومات التكميلية بشأن التغييرات في الموارد تفتقر إلى الدقة. على سبيل المثال، يشار في المعلومات التكميلية إلى أن الزيادة الإجمالية البالغة ٩,٩ ملايين دولار المقترحة تحت البرنامج الفرعي ٥ للخدمات التعاقدية تتصل بزيادة الاحتياجات من خدمات دعم نظام أوموجا، ولكن لم تقدم معلومات تذكر عن المنتجات والخدمات المعينة المقرر الحصول عليها أو توفيرها، أو تكاليفها ذات الصلة، أو الكيفية التي تغيرت بها الاحتياجات من هذا الدعم بالمقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين الحالية. وبالنظر إلى حجم الموارد المقترحة، فضلا عن الطائفة الواسعة من المنتجات والخدمات المشمولة في إطار فئات الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي النظر في زيادة الوضوح والشفافية في عرض الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار هذا الباب، بغية تيسير نظر الجمعية العامة في المقترحات المقدمة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يأخذ الاعتبارات المذكورة آنفا في الاعتبار في سياق مرحلة تصميم نظام أوموجا الموسع ٢، التي تتناول، في جملة أمور، مسألة إعداد الميزانية.

تعليقات عامة وتوصيات

تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثامنا-١٣١ أقرت الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من الجزء الثاني من قرارها ٢٦٢/٦٩، جميع عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقترحة (انظر A/69/517)، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها، مع مراعاة التعليقات والملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/67/651)، وعن اللجنة الاستشارية (انظر A/69/610)، رهنا بما تتخذه الجمعية العامة من قرارات في المستقبل. وفي الفقرة ٨ من الفرع الثاني من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها السبعين، معلومات مفصلة عن تنفيذ جميع عناصر الاستراتيجية الجديدة المقترحة. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى أن الأمين العام سيقدم، بالإضافة إلى ذلك التقرير، تقريرين آخرين وثيقي الصلة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتضمن فيهما الجمعية العامة في دورتها السبعين، وهما: تقريره المرحلي السابع عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (أوموجا)، والمقترحات المتعلقة بوضع نموذج للأمم المتحدة لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

ثامنا-١٣٢ وحسب ما ورد في ملزمة الميزانية، قام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، بتنفيذ واقتراح عدد من الأنشطة المتصلة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منها ما يلي: (أ) تقديم الدعم التقني اللازم لعمليات نظام أوموجا وصيانته؛ (ب) إعادة تنظيم المكتب؛ و (ج) دمج وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بإدارة الشؤون الإدارية، من خلال نقل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالوظائف وبغيرها من مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن. وترى عموماً أن الخطوات التي اتخذت، والتي اقترحت، لتنفيذ عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتماشى مع الاقتراحات المقدمة في تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (A/69/517) والطلبات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩. وتشق اللجنة في أن العملية المقترحة لإعادة تنظيم المكتب ومواءمة وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، التي تتألف في هذه المرحلة من نقل الموارد والوحدات إلى الهياكل الجديدة للمكتب، ستزداد تكاملاً وسيجري النهوض بها إلى الحد الأمثل في أثناء فترة الخمس سنوات التي سيستغرقها تنفيذ الاستراتيجية، مما سيؤدي إلى مزيد من تعزيز القدرات.

ثامنا-١٣٣ وتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي التقرير المفصل المقبل السالف الذكر عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ينبغي أن توفر، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٨ من الجزء "ثانياً" من قرارها ٢٦٢/٦٩، في جملة أمور، خطة مفصلة لتنفيذ هذه الاستراتيجية خلال فترة السنوات الخمس القادمة. وتأمل اللجنة أن يتضمن التقرير، في جملة أمور، معلومات مستكملة عن حالة التقدم المحرز في معالجة القضايا التالية:

(أ) تفويض السلطة: معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٨ من الجزء "ثانياً"، من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩^(٢٠)، بما في ذلك تفاصيل عن حالة صدور نشرة الأمين العام لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليمات الإدارية بشأن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وعن الإجراءات اللازمة لتفويض السلطة لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتؤكد اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، على ضرورة قيام الأمين العام بكفالة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، بما في ذلك الطلب المقدم في الفقرتين ١٦ و ١٨ من الجزء "ثانياً"، من القرار؛

(ب) النظم القديمة التي سيحل أو موحا محلها: معلومات محدثة عن ما يقرب من ٧٠٠ من الأنظمة التي سيحل أو موحا محلها (A/67/360)، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وملاك الوظائف وغيرها من الموارد المخصصة حالياً لصيانة هذه الأنظمة، وجدول زمني لتفكيكها (انظر أيضاً الفقرتان ثامنا-١٣٤ و ثامنا-١٣٥ أدناه)

(ج) مراكز التكنولوجيا الإقليمية: معلومات مفصلة عن المواقع التي يجري النظر في إنشاء مراكز تكنولوجيا إقليمية فيها ومبرراتها، بما في ذلك تحليل لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الوظائف وغير الوظائف المتاحة في مراكز العمل التي توجد فيها وحدات كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يمكن أن ينظر في توليها لهذا الدور. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة من جديد أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل الأمانة العامة برمتها وأن مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحفظ السلام ينبغي

(٢٠) في الفقرة ١٦ من الجزء "ثانياً" من القرار ٢٦٢/٦٩، تشير الجمعية العامة إلى قرارها ٢٦٢/٦٣، وتقر بمسؤوليات رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات وبأهمية دوره المحوري القومي في التوجيه العام لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظمة وأدائها، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى تفويض مناسب للصلاحيات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية للاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة، في جملة أمور، بالعمليات والأمن والاستثمار والرقابة في مكاتب الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتصلة بالميدان.

أن تدرج في تحليل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة التي يمكن تطويرها لتكون بمثابة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للتكنولوجيا، بهدف تعزيز مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجنب أي ازدواجية للهياكل التي تتسم بكثافة التكلفة (انظر أيضا A/69/874)؛

(د) تعميم دعم أوموجا: استكمال للخطة التي يجري وضعها لتعميم دعم أوموجا من أجل كفاءة تسليم المشروع بشكل سلس وناجح إلى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كما هو مخطط له (انظر A/69/385 و Corr.1، الفقرات ٧٥-٩٠). وتؤكد اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، على ضرورة استمرار التعاون الوثيق بين كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات والجهة المالكة لمشروع أوموجا، ومدير المشروع والجهات المالكة للعمليات، من أجل التأكد من إمكانية تنفيذ المشروع في حدود الميزانية المنقحة والجدول الزمني الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف وتحقيق الفوائد النوعية والكمية المتوقعة أيضاً.

نظام المعلومات الإدارية المتكامل

ثامناً-١٣٤ فيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، تم إبلاغ اللجنة الاستشارية بأنه على الرغم من أن وظائف النظام ستخفض إلى حد كبير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عقب نشر أوموجا في باقي كيانات المجموعة ٤، فإنه ستظل هناك حاجة إلى النظام لإنتاج البيانات المالية لعام ٢٠١٥ وكذلك لتجهيز معاملات الموظفين التي لها تأثير على الأجور بأثر رجعي. وبالإضافة إلى ذلك، شرع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ خطة مشروع تفكيك نظام المعلومات الإدارية المتكامل لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه وكذلك مسألة الاحتياجات المتعلقة بحفظ البيانات القديمة والإبلاغ عنها، الواردة في نظم المعلومات الإدارية المتكاملة التي تم تنفيذها في ثمانية من مراكز العمل.

ثامناً-١٣٥ وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن وظائف نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مراكز العمل الثمانية التي ينفذ فيها (المقر والمكاتب خارج المقر واللجان الإقليمية). ويرد في الجدول أدناه موجز للمعلومات المقدمة التي لا تشمل جميع مراكز العمل، وكما هو مبين، يقترح إلغاء عدد من الوظائف أو تجميد التوظيف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ويتوقع أن ينقل بعضها إلى دعم أوموجا. وفيما يتعلق بنيويورك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من أصل الوظائف الـ ٣٤ الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل موارد المقر في نيويورك المخصصة لدعم نظام

المعلومات الإدارية المتكامل، وأوموجا ومكتب المساعدة الحاسوبية لتنظيم الموارد البشرية، ١٢ وظيفة (٤ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ووظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وتأمل اللجنة بأن تتضمن التقارير المقبلة عن أوموجا وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيانات شاملة عن جميع الوظائف التي أنشئت لدعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل على مر الزمن في جميع مراكز العمل وفي إطار جميع مصادر التمويل، بالإضافة إلى معلومات عن مهامها الحالية.

مركز العمل	الوظائف	المهام	ملاحظات
نيويورك	٢ ف-٤، و ٢ ف-٣	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/أوموجا	
	٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ) (بما في ذلك ١ ف-٣ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)	نظام المعلومات الإدارية المتكامل	
	١ خ ع (ر ر)، و ٣ خ ع (رأ)	مكتب المساعدة الحاسوبية لتنظيم الموارد البشرية	
جنيف	١ ف-٣، و ٤ خ ع	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/أوموجا	يقترح إلغاء وظيفتين خ ع (رأ) من أصل ٤ وظائف اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
فيينا	١ ف-٤، و ١ خ ع (رأ)	نظام المعلومات الإدارية المتكامل	يقترح إلغاء الوظيفتين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
نيروبي	١ ف-٤، و ١ ف-٢	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/وضع النظم العامة ودعمها	يقترح تجريد تعيين الوظيفتين اعتباراً من ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١ ف-٤، و ١ (م)	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/أوموجا	يقترح تجريد تعيين الوظيفة خ ع (م) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١ ف-٤، و ١ خ ع (ر ر)، و ١ خ ع (رأ)	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/أوموجا والاتصالات/أوموجا	تم نقل الوظائف الثلاث إلى دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/أوموجا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	١ ف-٤، و ١ (م)	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/أوموجا	يقترح إلغاء وظيفة خ ع (م) في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثامنا-١٣٦ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قدم في المرفق الثالث لتقريره عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (A/69/517)، لمحة عامة عن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفترات السنتين من ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٠١٤-٢٠١٥.

وقدّرت الموارد الإجمالية بمبلغ ١ ٤٦٩,٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ١ ٤٣٦,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة جميع مصادر التمويل، بما في ذلك الميزانية العادية، وحساب دعم عمليات حفظ السلام وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وأوموجا، بالإضافة إلى الموارد من خارج الميزانية. وأشار الأمين العام إلى أن التقديرات تستند إلى تحليل الميزانيات الحالية والتاريخية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى عدد من الافتراضات بشأن تكاليف الموظفين على وجه الخصوص بسبب البيانات المحدودة المتاحة. وتؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة التأكد من توفير معلومات شاملة ومفصلة ودقيقة عن استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن تسجيل التكاليف في جميع مصادر التمويل لدعم تقييم الأداء وعملية اتخاذ القرارات في الجمعية العامة. وتأمل اللجنة بأن يتم إيلاء الاهتمام الواجب لكفالة قيام أوموجا بدمج القدرات اللازمة لتقديم هذه التقارير. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في التقرير القادم للأمين العام عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الباب ٢٩ واو الإدارة، جنيف

الاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	١ ٥٥ ٨٠٢ ٧٠٠ دولار
الاعتماد المقترح من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٥٢ ٣٢١ ٧٠٠ دولار
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير	
التكاليف بصورة أولية	١ ٥١ ٩٨٨ ٧٠٠ دولار
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	٤٥ ٢٧٦ ٥٠٠ دولار
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك، هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قبل إعادة تقدير التكاليف	

ثامنا-١٣٧ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ واو لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ١ ٥٢ ٣٢١ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٣ ٤٨١ ٠٠٠ دولار أو ٢,٢ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 (Sect. 29F) و Corr.1، الجدول ٢٩ واو-٣)

ثامنا-١٣٨ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي بمبلغ ٣ ٤٨١ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية إلى أربعة عوامل، يرد تفصيلها على النحو التالي:

(أ) نقصان صاف بمبلغ ٨٠٠ ١٨٥ دولار في إطار التعديلات التقنية، مما يعكس شطب الاحتياجات غير المتكررة لـ: (أ) الأثاث والمعدات لدعم نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛ (ب) المساعدة المؤقتة العامة المقدمة كتكملة للوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويقابل هذا النقصان جزئياً توفير الوظائف الجديدة التي أنشئت في عام ٢٠١٥ عملاً بقرار الجمعية العامة لدعم نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان لمدة سنتين؛

(ب) زيادة قدرها ٥٠٠ ١٥٤ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات بين العناصر، التي تعكس احتياجات إضافية: (أ) لدعم مجلس حقوق الإنسان ونظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛ (ب) لاقتراح إعادة تصنيف وظيفة رئيس دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برتبة (ف-٥)، إلى وظيفة من رتبة مد-١ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤؛

(ج) نقصان صاف قدره ٣٠٠ ٤٣٦ ٣ دولار في إطار التغييرات في الموارد بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (الكفاءة)، يعكس الإلغاء المقترح لـ ١٣ وظيفة في إطار موارد الوظائف وانخفاضها في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ويقابل هذا الانخفاض جزئياً الترفيع المقترح لوظيفة واحدة من رتبة ف-٣ إلى وظيفة برتبة ف-٤؛

(د) نقصان قدره ٤٠٠ ١٣ دولار في إطار التغييرات في الموارد بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الإضافية)، المتعلقة بسفر الموظفين.

ثامناً-١٣٩ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامناً-١٤٠ وقد زُودت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بالجدول أدناه، الذي يتضمن تفصيلاً لتغييرات الموارد الموحدة المقترحة في إطار الكفاءة المذكور أعلاه، حسب أوجه الإنفاق، والتخفيضات الإضافية، التي تلاحظ اللجنة، أنها تشمل زيادات في إطار الخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة والمنح والتبرعات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	مخصصات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التخفيض المقترح	
	المبلغ	نسبة مئوية
٩٥ ٤٧٧,١	(٣ ٣٨٧,٩)	(٣,٥)
٦ ٢١٩,١	(٢٠٦,٣)	(٣,٣)
١٣٤,١	(١٣,٤)	(١٠,٠)
٦ ٤٣١,٦	٤٧٠,٦	٧,٣
٣٨ ٢٧٢,٧	٣٣٩,٢	٠,٩
٣,٧	-	-
٢ ٤٧٧,٥	(٥٦٠,١)	(٢٢,٦)
٢ ٨٧١,٤	(١٨١,٢)	(٦,٣)
٣ ٩١٥,٥	٨٩,٤	٢,٣
١٥٥ ٨٠٢,٧	(٣ ٤٤٩,٧)	(٢,٢)

ثامنا-١٤١ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سوف تستكمل موارد الميزانية العادية بموارد من خارج الميزانية تقدر بمبلغ ٤٥ ٢٧٦ ٥٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٠ ٧٢٣ دولار بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وستتيح الموارد من خارج الميزانية تمويل استمرار ١٤٥ من الوظائف الدائمة أو المؤقتة. ويعرض الجدول الثامن-١٣ موجزا لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يعرض الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول الثامن-١٣

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة	الميزانية العادية
٣٢٩	١ مد-٢، ٤ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ١٨ خ ع (رر)، ٢٤٠ خ ع (رأ)	الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤
٣١٦	١ مد-٢، ٥ مد-١، ٩ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٨ ف-٣، ٢١ ف-١/٢، ١٨ خ ع (رر)، ٢٢٧ خ ع (رأ)	الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٢	١ من ف-٥ إلى مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٦	الوظائف المعاد تصنيفها
	١ من ف-٣ إلى ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٤	

العدد	الرتبة	الوظائف الملغاة
(١٣)	١ خ ع (رأ) في إطار البرنامج الفرعي ٣	
	٩ خ ع (رأ) في إطار البرنامج الفرعي ٤	
	٢ خ ع (رأ) في إطار البرنامج الفرعي ٦	
	١ خ ع (رأ) في إطار البرنامج الفرعي ٧	
الوظائف الممولة من خارج الميزانية		
١٤٥	٣ ف-٥، ٣٣ ف-٣/٤، ٣ خ ع (رر)، ١٠٦ خ ع (رأ)	الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

إعادة التصنيف

ثامنا-١٤٢ يقترح الأمين العام إعادة التصنيف إلى رتبة أعلى لوظيفة رئيس دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الرتبة (ف-٥) إلى الرتبة مد-١ تحت البرنامج الفرعي ٦ لتعكس الزيادة في مسؤوليات الدائرة عن تنسيق السياسات وتقديم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويشير الأمين العام إلى أنه، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، الذي أيدت فيه الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/69/517)، فإن دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ستعمل بمثابة مركز إقليمي محوري لتنسيق ومراقبة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

ثامنا-١٤٣ وتبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن رئيس دائرة المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف سوف يضطلع بدور رئيس مركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا، وسيتولى توجيه الإدارة لتحقيق الأهداف التالية لمركز التكنولوجيا الإقليمي: (أ) إنشاء صلة ربط واضحة بين التوجيه الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ البرامج؛ (ب) تعزيز تبسيط البرامج، بما يكفل اتساقها مع التوجه الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ج) توفير خدمات التنسيق وقابلية التشغيل البيئي على المستوى الأفقي، وبالتالي يتم التغلب على حالة الانعزال القائمة؛ (د) توحيد تقديم الخدمات والدعم إلى موظفي الأمم المتحدة على الصعيد العالمي؛ (هـ) تبسيط الأدوار والمسؤوليات وإزالة الازدواجية؛ (و) تعزيز الإشراف على الموارد والمساءلة عنها وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة ووفورات الحجم في الوقت نفسه؛ (ز) تعزيز أمن المعلومات والقدرة على التكيف.

ثامنا-١٤٤ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن رئيس مركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا سيكون مسؤولاً أمام مدير شعبة الشؤون الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وسيسهم في صياغة الاستراتيجيات والسياسات العالمية والمحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق المشاركة في اللجان مثل لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنيف، والمجلس الاستشاري لمركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا، ولجنة السياسات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار الدور الذي يضطلع به رئيس مركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا كأمين للجنة المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه يعمل أيضا كمستشار لتلك الهيئات.

ثامنا-١٤٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٥)، بمكتب الأمم المتحدة في جنيف لتصبح وظيفة برتبة مد-١. وستقدم اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق نظرها في التقرير المتعلق بهذا الموضوع (انظر أيضا الباب ٢٩ هاء أعلاه، و ٢٩ حاء أدناه).

ثامنا-١٤٦ ويقترح الأمين العام أيضا إعادة تصنيف وظيفة يشغلها رئيس وحدة السفر والتأشيرات والنقل من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ (انظر A/70/6 (Sect. 29F) و Corr.1، الفقرة ٢٩ و-٤٨). وعلى نحو ما أشير إليه، فإن هذا الاقتراح هو جزء من إعادة تنظيم خدمات الدعم المركزية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والذي سيؤثر على مجالين من مجالات العمليات: هما قسم المشتريات والنقل ووحدة دعم العمليات. ومن المتوقع أن تؤدي إعادة التنظيم إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يترتب عليها الإلغاء المقترح لتسع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (انظر الجدول ثامنا-١٣). ويقترح تحويل وحدة النقل والتأشيرات والسفر التابعة لقسم المشتريات والنقل، التي يرأسها حاليا شاغل الوظيفة برتبة ف-٣ لتصبح وحدة السفر واللوجستيات ويرأسها رئيس للوحدة برتبة ف-٤.

ثامنا-١٤٧ وستقوم وحدة السفر واللوجستيات الجديدة، في جملة أمور، بإنشاء قدرة لوجستية مركزية لإدارة جميع جوانب سلسلة الإمداد ومواءمة مهام العمليات التي توفرها خدمات الدعم المركزية مع نظام أوموجا ومع أنشطة الدعم المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويشير الأمين العام إلى الزيادة الكبيرة في المسؤوليات التي ستقع على رئيس الوحدة الجديد والتي ستنشأ عما يلي: (أ) زيادة عدد الموظفين تحت إشرافه؛ (ب) اتساع نطاق المجالات التي تخضع لإدارته، وبالتالي تزايد حجم وتعقيد القواعد والأنظمة

المطبقة؛ (ج) تزايد المسؤوليات المالية المرتبطة بالوظيفة. وسيكون رئيس وحدة السفر واللوجستيات المقترح إنشاؤها مسؤولاً عن أعمال ٤٢ من مرؤوسيه، يعاونه في ذلك موظف واحد فقط من الفئة الفنية برتبة ف-٢. ويتراوح نطاق الأنشطة التي تديرها الوحدة بين خدمات السفر والشحن، والامتيازات الدبلوماسية، والعمليات البريدية، والنقل المحلي، وإدارة أسطول المركبات المحلية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن رفع رتبة رئيس الوحدة بعد التصنيف ستترتب عليه زيادة قدرها ٧٥ ٠٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوصي اللجنة بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة النقل والتأشيرات والسفر (ف-٣)، إلى الرتبة ف-٤ وتغيير اسم الوحدة إلى وحدة السفر واللوجستيات.

نقل الوظائف

ثامنا-١٤٨ يقترح الأمين العام إنشاء وحدة فرعية للخدمات الدبلوماسية وخدمات العملاء داخل وحدة السفر واللوجستيات يرأسها شاغل الوظيفة برتبة ف-٢. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة من الرتبة ف-٢ ستنتقل داخليا من فريق العمليات البريدية، وأن هناك الآن فريقين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يشاركان في إعداد الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ذات الصلة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية هما: الوحدة الفرعية للتأشيرات، والوحدة الفرعية للنقل والجمارك. ويقوم هذان الفريقان بتقديم الخدمات للأفراد، والمنظمات الدولية، والبعثات الدائمة. وبغية تعزيز أوجه التآزر، والاستغلال الأمثل للاحتياجات من موارد الموظفين، وإنشاء قدرة لمواجهة حالات الضغط في العمل، وتحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء، يقترح الأمين العام إنشاء مكتب مركزي لخدمات العملاء. وسيعمل الفريق الجديد كنقطة اتصال أولى لجميع العملاء المتعاملين مع مسائل ذات صلة بالسفر واللوجستيات. وسيقوم في جملة أمور بإدارة المعاملات الرسمية المتصلة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية والضرائب، وتجهيز وثائق السفر وطلبات التأشيرات، واستكمال بيانات الشبكة الداخلية (الانترانت). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضا بأن الوحدة الفرعية الجديدة للخدمات الدبلوماسية وخدمات العملاء ستضم ثمانية موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوحدة الفرعية الجديدة وتعتبر أن توحيد المهام التي يقوم بها الفريقان السابقان الموجودان أصلا من شأنه أن يعزز من أوجه التآزر على نحو يبرر تبسيط هيكل القوة العاملة بالوحدة الفرعية. وفي هذا الصدد، تعتقد اللجنة أن المهام المسندة إلى الوحدة الفرعية يمكن أن يؤديها عدد أقل من الموظفين، ولذلك توصي بإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب

الأخرى) في الوحدة الفرعية الجديدة للخدمات الدبلوماسية وخدمات العملاء. وينبغي تسوية أي موارد غير متعلقة بالوظائف بناء على ذلك.

ثامنا-١٤٩ وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة الاستشارية في أن يبقى الأمين العام على عملية إعادة تنظيم خدمات الدعم المركزي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف قيد الاستعراض من حيث ملاك الموظفين وعبء العمل.

الوظائف المقترح إلغاؤها

ثامنا-١٥٠ يقترح إلغاء ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تشمل وظيفة واحدة في إطار البرنامج الفرعي ٣، و ٩ في إطار البرنامج الفرعي ٤ (كجزء من عملية إعادة التنظيم المذكورة أعلاه لخدمات الدعم المركزية)، ووظيفتين في إطار البرنامج الفرعي ٦، ووظيفة واحدة في إطار البرنامج الفرعي ٧ (انظر A/70/6 (Sect. 29F) و Corr.1، الفقرة ٢٩ و١٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شعبة الشؤون الإدارية في جنيف قامت، في سياق إعدادها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بإجراء استعراض واف للعمليات التجارية القائمة. ومن خلال التركيز بوجه خاص على الفوائد المتوقعة من تنفيذ نظام أوموجا، الذي ينتظر أن يحقق عمليات تجارية معاد تصميمها وموحدة ومتكاملة تماما، فقد استهدف الاستعراض تحديد الفرص المتاحة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاستفادة من أوجه التآزر. ونتيجة لذلك، تمكن مكتب الأمم المتحدة في جنيف من تحديد أوجه الكفاءة الناجمة عن تبسيط العمليات في مجالات تنفيذية محددة، مثل قسم المشتريات والنقل، ووحدة دعم العمليات في إطار خدمات الدعم المركزية، وفريق دعم التطبيقات في دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، فإن شعبة الشؤون الإدارية في جنيف قررت أن تقترح إلغاء تجريد تعيين الموظفين فيما يتعلق بالوظائف، الأمر الذي سيمكن المكتب من الشروع في التركيز على إعادة الهيكلة اللازمة لتنفيذ تدابير الكفاءة المحددة في تلك المجالات قبل بداية فترة السنتين. وقد زُودت اللجنة بالجدول ثامنا - ١٤، الذي يحدد تكاليف الوظائف المقترح إلغاؤها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنا-١٤

تكاليف الوظائف المقترح إلغاؤها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	العدد والرتبة	
		البرنامج الفرعي ٣
٢٦٦ ٠٠٠	١ خ ع (رأ)	دائرة إدارة الموارد البشرية
		البرنامج الفرعي ٤
٢ ٣٩٤ ٠٠٠	٩ خ ع (رأ)	خدمات الدعم المركزية
		البرنامج الفرعي ٦
٥٣٢ ٠٠٠	٢ خ ع (رأ)	دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
		البرنامج الفرعي ٧
٢٦٦ ٠٠٠	١ خ ع (رأ)	مكتب رئيس المكتبة
٣ ٤٥٨ ٠٠٠	١٣ خ ع (رأ)	المجموع

خ ع = خدمة عامة
ر أ = الرتب الأخرى

ثامنا-١٥١ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الإلغاء المقترح لما يبلغ عددها ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-١٥٢ أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها، بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت هناك ثلاث وظائف شاغرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ١ برتبة مد-١، و ١ برتبة ف-١/٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وتم اختيار المرشح للوظيفة برتبة مد-١، أما الوظيفتان الأخرى فلا تزالان في مراحل مختلفة من عملية استقدام الموظفين. ولم تظل أي من هذه الوظائف شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

ثامنا-١٥٣ ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ثامنا-١٤٨ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بإعادة تصنيف الوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٥٤ تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٣٠٠ ٠٣٧ ٦٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٣٠٠ ٢٨٨ دولار بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعكس النقصان الأثر المشترك لانخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٣٣٤ ٧٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (١٣ ٤٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (٥٦٠ ١٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٢٩٧ ٨٠٠ دولار)، وتقابله جزئيا

زيادة في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (١٠٠ ٤٨٩ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٢٠٠ ٣٣٩ دولار). وتشير المعلومات التكميلية التي زودت بها اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية تتعلق بما يلي: (أ) مبلغ ٥٠٠ ٤٤ دولار يمثل احتياجات جديدة من مهندسي الصوت، بما يعكس ولايات إضافية لمجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان؛ (ب) مبلغ ٢٠٠ ٣٩٧ دولار يمثل احتياجات إضافية من الخدمات التعاقدية مع السائقين. وكجزء من إعادة تنظيم خدمات الدعم المركزية، فإن الزيادة في الاستعانة بالخدمات التعاقدية للسائقين ستعوض عن إلغاء وظيفتين لسائقين. ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ثامنًا-١٤٨ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بالموارد غير المتعلقة بالموظفين.

تعليقات عامة

الدائرة الطبية المشتركة

ثامنًا-١٥٥ أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن تكاليف تشغيل الدائرة الطبية المشتركة في جنيف استردت كاملة من المنظمات المشاركة. واستند في استرداد التكاليف إلى مبدأ دفع كل منظمة مقابل ما استهلكته خلال السنة المتمثل أساسًا في الوقت الذي ينفقه الموظفون، وهو ما شكل بفارق كبير أعلى عنصر من عناصر تكاليف الدائرة الطبية (١١ وظيفة). وجمعت الدائرة الطبية على مدى العام إحصاءات عبء العمل، بما في ذلك عدد الساعات التي خصصت كل فئة من الموظفين (الأطباء والمرضون وفتوى المختبرات والموظفون الإداريون) لكل منظمة، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة باللوازم الطبية المستخدمة (مثل عدد اللقاحات والأدوية)، واستخدمت تلك الإحصاءات لإسناد التكاليف لكل منظمة وتحديد حصة كل منها من التكاليف الإجمالية للدائرة الطبية. وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن ميزانية الدائرة الطبية المشتركة في جنيف ترد موجزة في الجدول ثامنًا-١٥.

الجدول ثامنًا-١٥

معلومات عن ميزانية الدائرة الطبية المشتركة في جنيف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٦-٢٠١٧ (الميزانية البرنامجية المقترحة)	٢٠١٤-٢٠١٥ (الاعتماد المنقح)	٢٠١٢-٢٠١٣ (الاعتماد النهائي)	
			احتياجات الميزانية
٤ ٣٢٥,٧	٤ ٢٧٢,١	٣ ٩٧٥,٧	الميزانية الكاملة
٧٨,٩٠	٧٨,٩٠	٨٠,٥٩	الميزانية العادية، حصة مكتب الأمم المتحدة في جنيف (بالنسبة المئوية)
٣ ٤١٣,٠	٣ ٣٧٠,٧	٣ ٢٠٤,٠	الميزانية العادية، حصة مكتب الأمم المتحدة في جنيف
٢١,١٠	٢١,١٠	١٩,٤١	حصة العملاء الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية (بالنسبة المئوية)
٩١٢,٧	٩٠١,٤	٧٧١,٧	حصة العملاء الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية
			١ كانون الثاني/يناير ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢-٣١ كانون ١ كانون الثاني/يناير الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥
-	٢ ٣١٧,٩	٣ ٢٣٠,٣	النفقات، الميزانية العادية، حصة مكتب الأمم المتحدة في جنيف
-	٧٥٤,٤	١ ٣٢٧,١	النفقات، حصة العملاء الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية

التصنيف

ثامنًا-١٥٦ أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف له سلطة مفوضة بتصنيف الوظائف حتى الرتبة مد-١. وفي إطار تلك السلطة المفوضة، يقدم قسم إدارة الموارد البشرية في المكتب خدمات تصنيف الوظائف، بما في ذلك استعراض التصنيف الرسمي واستحداث الرتب فيما يخص وظائف الفئة الفنية والفئات العليا حتى الرتبة مد-١ ووظائف فئة الخدمات العامة لأجل جميع كيانات الأمم المتحدة العميلة الموجودة في جنيف وبون وتورينو. وأبلغت اللجنة أيضا بأن استعراضات تصنيف الوظائف تجرى على أساس المعايير التي اعتمدها وأصدرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لأجل المنظمات التابعة لنظام الأمم المتحدة الموحد، وبأن مسؤولية استعراض تصنيف الوظائف يتحملها موظفان من كبار موظفي الموارد البشرية على أساس العمل بدوام جزئي، يدعمهما مساعد لشؤون الموارد البشرية.

الباب ٢٩ زاي

الإدارة، فيينا

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٠ ٩٢٩ ٨٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٠ ٠٢٢ ٧٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة تقدير	
التكاليف الأولية	٤٠ ٤٦١ ٤٠٠ دولار
الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة	٢٥ ٦٥٨ ٨٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك، وفقا للمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي بعد إعادة تقدير التكاليف).	

ثامنا-١٥٧ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٩ زاي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٠ ٠٢٢ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل نقصانا قدره ٩٠٧ ١٠٠ دولار، أو ٢,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6 (Sect.29G)، الجدول ٢٩ زاي-٤).

ثامنا-١٥٨ ويعزو الأمين العام النقصان العام البالغ ٩٠٧ ١٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية إلى عاملين، مع توزيعه على النحو التالي:

(أ) نقصان قدره ٨٩٩ ٧٠٠ دولار يعزى إلى التغييرات المدخلة على الموارد وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)، ويعكس اقتراح إلغاء وظيفتين ثابتتين في إطار البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٩٠٠ ٥٢٨ دولار)، وموارد غير متعلقة بالوظائف ناتجة عن سحب أنظمة المعلومات القديمة من الخدمة (٣٧٠ ٨٠٠ دولار)؛

(ب) نقصان قدره ٧ ٤٠٠ دولار في إطار التغييرات المدخلة على الموارد وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الأخرى)، ناتج عن انخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين.

ثامنا-١٥٩ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامنا-١٦٠ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين تصنيفا، حسب وجه الإنفاق، للتغييرات الموحدة المدخلة على الموارد المقترحة في إطار عنصري أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليهما أعلاه، والتي تشمل، حسبما تلاحظ اللجنة، زيادة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		
النسبة المئوية	المبلغ			
(٢,٦)	(٥٢٨,٩)	٢٠ ٦١٢,٩		الوظائف
١٥,٠	٢٠٢,٤	١ ٣٤٤,٩		تكاليف الموظفين الأخرى
(٩,٩) ^(أ)	(٧,٤)	٧٤,٩		سفر الموظفين
(٢٩,٢)	(٢١٤,٤)	٧٣٤,١		الخدمات التعاقدية
(٠,٢)	(٤,٩)	٣ ١٤٠,٥		مصرفات التشغيل العامة
-	-	١,٤		الضيافة
(١٥,٩)	(١٣٧,٦)	٨٦٧,١		اللوازم والمواد
(١,٥)	(١٩,٧)	١ ٣٤٠,٥		الأثاث والمعدات
(١,٥)	(١٩٦,٦)	١٢ ٨١٣,٥		المنح والترعات
(٢,٢)	(٩٠٧,١)	٤٠ ٩٢٩,٨		المجموع

(أ) يعكس انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة مطبقا على الاعتماد المنقح، ناقصا التسويات التقنية وبعض الاستثناءات.

ثامنا-١٦١ وسترصد خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ موارد متوقعة خارجة عن الميزانية قدرها ٨٠٠ ٦٥٨ ٢٥ دولار لشعبة الإدارة من ميزانية دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن إيرادات دعم البرامج المتأتمية من سداد تكاليف خدمات الدعم المقدمة للأنشطة والصناديق والبرامج الممولة من خارج الميزانية. ويمثل ذلك زيادة بالمقارنة مع تقديرات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قدرها ٢ ٦١٦ ٥٠٠ دولار سستيح تمويل استمرار ٨٠ وظيفة.

ثامنا-١٦٢ ويوجز الجدول ثامنا-١٦ الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الممولة من الميزانية العادية، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين أيضا الوظائف الممولة من خارج الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ثامنًا-١٦
الموارد من الموظفين

الرتبة	العدد	
الميزانية العادية		
١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٦ ف-٤، ٧ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٦٢ خ ع (ر أ)	٩٠	الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٧ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٦١ خ ع (ر أ)	٨٨	الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ) في إطار البرنامج الفرعي ٦	(٢)	إلغاء الوظائف
الموارد الخارجة عن الميزانية		
٢ مد-١، ٢ ف-٥، ١٨ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٥١ خ ع (ر أ)	٨٠	الموارد المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

إلغاء الوظائف

ثامنًا-١٦٣ على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ زاي-٥٨ من ملزمة الميزانية، يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإلغاءوظيفتين المقترح يأتي في إطار التغييرات المدخلة على الموارد وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (أوجه الكفاءة) وينشأ عنه تخفيض يبلغ ٩٠٠ ٥٢٨ دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إلغاءوظيفتين هو نتيجة للسحب المتوقع لنظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي يقدم له الدعم محليا ولبدء العمل بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة الخاضع للإدارة المركزية، أو موجا، في أواخر عام ٢٠١٥. والمهام اللازمة حاليا لصيانة نظام المعلومات الإدارية المتكامل سيستغنى عنها حينما يسحب النظام من الخدمة؛ ومن ثم يقترح إلغاءوظيفتين. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إلغاء وظيفتي عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

الوظائف الشاغرة

ثامنًا-١٦٤ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى وجود سبع وظائف كانت شاغرة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وعند الاستفسار، أبلغت

اللجنة الاستشارية بأن الوظائف بلغت مراحل مختلفة من عملية استقدام الموظفين، وأنه لم يظل أي منها شاغرا لمدة سنتين أو أكثر.

ثامنا-١٦٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالموارد من الوظائف.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٦٦ تقترح موارد غير متعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قدرها ٧٠٠ ٩٣٨ ١٩ دولار، مما يمثل نقصانا صافيا قدره ٣٧٨ ٢٠٠ دولار، أو ١,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعكس هذا النقصان انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (٧ ٤٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٢١٤ ٤٠٠ دولار)، ونفقات التشغيل العامة (٤ ٩٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (١٣٧ ٦٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (١٩ ٧٠٠ دولار)، والمنح والتبرعات (١٩٦ ٦٠٠ دولار). وتقابل هذه الانخفاضات جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٢٠٢ ٤٠٠ دولار). وتشمل الزيادة المقترحة ما يلي: (أ) ٥ ٨٠٠ دولار لأجر العمل الإضافي المخصص للمساعدة في أنشطة إقفال الحسابات المالية لنهاية السنة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في إطار البرنامج الفرعي ٢؛ (ب) ١٩٦ ٦٠٠ دولار لتوفير المساعدة المؤقتة العامة وأجر العمل الإضافي في إطار البرنامج الفرعي ٦. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

ترتيبات تقاسم التكاليف

ثامنا-١٦٧ عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الميزانية وآليات تقاسم التكاليف عن كل من الخدمات المشتركة في مركز فيينا الدولي، على النحو الموجز في الجدول ثامنا-١٧.

الجدول ثامننا-١٧
ترتيبات تقاسم التكاليف في فيينا
(بدولارات الولايات المتحدة)

الخدمة	الجهة التي تقدمها	حصة مكتب الأمم المتحدة في فيينا (بالنسبة المئوية)	نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	اعتماد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	نفقات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ حتى ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦
السلامة والأمن	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٢٢,٦٧	٦٧٦٠ ٤١٥	٧٠١١ ٦٠٠	٧٠١١ ٦٠٠
الترجمة الشفوية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٦٢ في المائة	٧٢١٠ ٧٢٤	٧٨٩٣ ٦٠١	٧٣٣٤ ٢٩٠
خدمات المؤتمرات الأخرى	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٨٦-٧٧	٤١٠٩٩ ٩٤٥	٤٢٥٨٠ ٢٩٩	٣٨٧٤٤ ٤١٠
تشغيل المرآب	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٢٢,٦٧	٥٤٥٣٤	٤٢٨٧٥	٤٢٨٧٥
التدريب اللغوي	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	(أ)	٥٨٠ ٩٢٦	٩٥٩٨٠٠	٩٥٩٨٠٠
الاتصالات	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٦٢,٣٠	٨٩٩ ٧٥٩	٩٢٠ ٨٠٠	٩١٥٨٠٠
خدمات المطاعم الصناعية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	(ب)			
إدارة المباني الصناعية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	(ج)	١١ ٣٥٥ ٤٠٠	١١ ٤٨٨ ٨٠٠	١١ ٧٢٥ ١٠٠
الخدمات الطبية الطباعة والنسخ مخزن التمويل	الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٣,٩٧ (د) تمويل ذاتي	١٠٠١ ٧٩٣	٩٩٨ ٦٠٠	١١٤٤ ٠٠٠

- (أ) تعكس المبالغ حصة مكتب الأمم المتحدة في فيينا من برنامج التدريب اللغوي. ويتاح برنامج التدريب الموحد (اللغات الرسمية الست) بالبحر لموظفي الأمم المتحدة. ويقدم مقابل رسوم إلى الطلاب الآخرين (موظفو المنظمات الأخرى، والمتقاعدون، وغيرهم).
- (ب) لا توجد آثار مترتبة على مكتب الأمم المتحدة في فيينا من حيث التكاليف.
- (ج) صيغة تقاسم التكاليف تأخذ في الاعتبار عدد الموظفين في كل منظمة، والفضاء المستخدم من قبل كل منظمة، والفضاء المشترك، واستخدام الخدمات المشتركة الأخرى.
- (د) عملاء خدمة الطباعة والنسخ يدفعون مقابلا عن كل وثيقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أسعار محددة.

الدائرة الطبية

ثامننا-١٦٨ عند الاستفسار، زودت اللجنة بمعلومات محددة بشأن الدائرة الصحية في فيينا. وتتألف الدائرة التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ١٦ موظفا: ثلاثة أطباء، وستة ممرضين، وخمسة مساعدين طبيين، ومعاونان اثنان للخدمة الطبية. وتبعث الوكالة فواتير شهرية إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وفقا لترتيب تقاسم التكاليف القائم على أساس عدد الموظفين. وقد بلغت حصة المكتب في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ حوالي ٢٤ في المائة من مجموع الميزانية. ويرد المبلغ الفعلي الذي دفعه المكتب في الجدول ثامننا-١٨.

الجدول ثامنًا-١٨

المبلغ الذي دفعه مكتب الأمم المتحدة في فيينا لأجل الدائرة الطبية

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	المبلغ الفعلي
٢٠١٢	٥١٩ ٣٢٢
٢٠١٣	٥٣٠ ٢٧٧
٢٠١٤	٥٢٨ ٦١٥

ثامنًا-١٦٩ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات عن المبلغ الفعلي الذي دفعه مكتب الأمم المتحدة في فيينا لأجل إدارة المباني والذي يرد في الجدول ثامنًا-١٩.

الجدول ثامنًا-١٩

المبلغ الذي دفعه مكتب الأمم المتحدة في فيينا لدائرة إدارة المباني

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	المبلغ الفعلي
٢٠١٢	٥ ٥٥٩ ٤٢١
٢٠١٣	٥ ٧٣٢ ٧٠١
٢٠١٤	٥ ٠٥٦ ٤٣٧

نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإضافية

ثامنًا-١٧٠ بناء على استفسار اللجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة أنه، وفقا للممارسة المتبعة، فإن جميع نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحيوية المصممة والمنشورة بواسطة مكتب الأمم المتحدة في فيينا/دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يجري تشغيلها بقدرة إضافية للحد قدر الإمكان من خطر انقطاع عمليات التشغيل في حالة تعطل البرامج أو الأجهزة الحاسوبية، وتم تقدير التكاليف بمبلغ ١١٠ ٠٠٠ دولار في إطار فئة الإنفاق على الأثاث والمعدات. وفي ذلك الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، في إطار الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوف يعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنسيق أنشطة التخطيط للتعافي من الكوارث لجميع إدارات/مكاتب الأمم المتحدة، وتدعيم جميع التطبيقات المؤسسية القائمة في مركز البيانات المؤسسية في فالنسيا (انظر (A/70/6 (Sect. 29E)). وسوف تقدم

اللجنة الاستشارية تعليقات أخرى بشأن هذه المسألة في سياق النظر في التقرير المقبل للأمين العام بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر أيضا الباب ٢٩ هاء).

التصنيف

ثامنا-١٧١ وبناء على استفسار اللجنة الاستشارية، أُبلغت اللجنة بأن شعبة الشؤون الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا مفوضة بسلطة كاملة لتصنيف الوظائف في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة، فضلا عن الفئات الفنية وما فوقها حتى الرتبة مد-١ وبما يشمل تلك الرتبة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وسائر كيانات الأمانة العامة التي يدعمها المكتب.

ثامنا-١٧٢ وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير شعبة الشؤون الإدارية وهو برتبة مد-٢ في فيينا يعمل نائبا للمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ونائبا للمدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

الباب ٢٩ حاء

الإدارة، نيروبي

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٩٠٠ ٤٦٧ ٣١ دولار
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٦٠٣ ٣٠ دولار
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد الإعادة الأولية	٦٠٠ ٦٣٨ ٣٢ دولار
لتقدير التكاليف	
الموارد المتوقعة من خارج الميزانية	١٠٠ ٥٢٢ ٢٩ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف، ما لم يشر إلى خلاف ذلك).

ثامنا-١٧٣ الموارد التي طلبها الأمين العام من الميزانية العادية للباب ٢٩ حاء للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ قيمتها ٣٠٠ ٦٠٣ ٣٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا صافيا مقداره ٦٠٠ ٨٦٤ دولار أو ٢,٧ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/70/6، الباب ٢٩ حاء، الجدول ٢٩ حاء-٣).

ثامنا-١٧٤ ويعزو الأمين العام الانخفاض الصافي الذي مقداره ٣ ٤٨١ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية إلى ثلاثة عوامل، مفصلة على النحو التالي:

(أ) زيادة بمقدار ٥٤ ٠٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة والتغييرات في توزيع الموارد بين العناصر، مما يعكس رفع رتبة وظيفة رئيس دائرة المعلومات والتكنولوجيا (ف-٥) إلى رتبة مد-١ عملاً بالجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩؛

(ب) انخفاض مقداره ٩١٦ ٢٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (مكاسب في الكفاءة)، مما يعكس التجميد المقترح للتوظيف فيما يتعلق بالوظائف الأربع المنشأة وانخفاض في النفقات غير المتعلقة بالوظائف؛

(ج) انخفاض مقداره ٢ ٤٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (التخفيضات الإضافية)، فيما يتعلق بسفر الموظفين في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

ثامناً-١٧٥ تقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها على عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثامناً-١٧٦ وبناء على استفسار اللجنة الاستشارية، قُدم إلى اللجنة الجدول الوارد أدناه، الذي يعرض توزيعاً بحسب وجه الإنفاق للتغييرات الموحدة في الموارد للمكاسب في الكفاءة والتخفيضات الإضافية المذكورة أعلاه، والتي تلاحظ اللجنة أنها تشمل زيادة في إطار الخدمات التعاقدية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	النسبة المئوية
٢١ ٨٨٤,٢	(٦٢٤,١)	(٢,٩)
٦٣٧,٢	-	-
٦,٢	-	-
٢٥,٠	(٢,٤)	(٩,٦)
٢٥٧,٢	١ ١١٣,٩	٤٣٣,١
٨ ١١٦,٠	(١ ١٦٤,١)	(١٤,٣)
٣٠٧,٨	(١٠١,٢)	(٣٢,٩)
٢٣٤,٣	(١٤٠,٧)	(٦٠,١)
٣١ ٤٦٧,٩	(٩١٨,٦)	(٢,٩)

(أ) يمثل تخفيضاً بنسبة ١٠ في المائة طبق على الاعتماد المنقح، ناقصاً التعديلات التقنية وبعض الاستثناءات.

ثامنا-١٧٧ خلال فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٧ سوف تكمل موارد الميزانية العادية موارد من خارج الميزانية تقدر بمبلغ ١٠٠ ٥٢٢ ٢٩ دولار، مما يمثل زيادة بمقدار ٩٦٦ ٠٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويمثل هذا المبلغ ٤٧,٥ في المائة من الاحتياجات الإجمالية من الموارد للمكتب. وتتصل الموارد الخارجة عن الميزانية بخدمات الدعم المشتركة التي يقدمها المكتب، بعنصر رئيسي للتمويل المتأتي من المبالغ المردودة لقاء خدمات قدمت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وتتيح الموارد المتأتية من خارج الميزانية استمرار تمويل ٢١٠ وظائف.

ثامنا-١٧٨ يوجز الجدول ثامنا-٢٠ الوظائف المعتمدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومقترحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يبين الجدول الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الممولة من خارج الميزانية العادية.

الجدول ثامنا-٢٠

موارد الموظفين

الرتبة	العدد	
١ مد ٢، ٣ مد-١، ٧ ف-٥، ١١ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ٧٨ بالرتبة المحلية، موظف في وطني واحد	١٢٦	الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤
١ مد-٢، ٤ مد-١، ٦ ف-٥، ١١ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ٧٨ بالرتبة المحلية، موظف في وطني واحد	١٢٦	الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
١ ف-٥ إلى مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٦	١	إعادة تصنيف وظيفة واحدة
٤ ف-٤/٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-٢/١، ١٩٦ بالرتبة المحلية، ٨ موظفين فنيين وطنيين	٢١٠	الوظائف المتوقع تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

إعادة التصنيف

ثامنا-١٧٩ يقترح الأمين العام رفع رتبة رئيس دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٥) إلى مد-١ (٥٤ ٠٠٠ دولار). بما يعكس زيادة مسؤولية الدائرة عن تنسيق وتقديم سياسات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الدعم لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وكما هو موضح في الفقرة ٢٩ حاء-٤٩ للزممة الميزانية، ووفقا لاستراتيجية الأمين

العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (انظر A/69/517)، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩، فإن دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيروبي سوف تعمل بوصفها مركزا إقليميا للتكنولوجيا، وسوف تكون بمثابة مركز لتنسيق ومراقبة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنطقة.

ثامنا-١٨٠ وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن مهام رئيس دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل دعم الجهود العامة لأن المعلومات بإشراف مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة أوجه القصور التي حددها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره بشأن تناول شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/671/651). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أن المركز الإقليمي للتكنولوجيا في أفريقيا سوف يدعم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا/الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومكاتب إدارات الأمانة العامة في المنطقة (مثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمكاتب التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أفريقيا).

ثامنا-١٨١ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٥) التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتصبح مد-١. وسوف تقدم اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق النظر في التقرير المتعلق بذلك الموضوع (انظر أيضا الباب ٢٩ هاء أعلاه).

تجميد التوظيف

ثامنا-١٨٢ في الفقرة ٢٩ حاء من ملزمة الميزانية، يقترح الأمين العام تجميد التوظيف فيما يتعلق بالوظائف المنشأة في إطار البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن المقترح يشمل تجميد التوظيف لمدة ١٥ شهرا فيما يتعلق بوظيفة رئيس وحدة دعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل (ف-٤) و ١٩ شهرا فيما يتعلق بوظيفة المنسق اللغوي (ف-٣)، و ٢٠ شهرا فيما يتعلق بالميرمج (ف-١/٢) و ٥ أشهر فيما يتعلق بوظيفة تقني الاتصالات السلوكية واللاسلكية (بالترتبة المحلية). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تجميد التوظيف فيما يتعلق بالوظائف المذكورة آنفا للمدد الموضحة وما يتصل بها من

تخفيضات في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي تسوية أي موارد غير متعلقة بالوظائف وفقا لذلك.

الوظائف الشاغرة

ثامنا-١٨٣ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن هناك وظيفتين كانتا شاغرتين في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (١ مد-١ و ١ ف-٥). وأُبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن الإعلانات عن الوظائف الشاغرة كانت في المرحلة السابقة على الإعلان بالنسبة لوظيفتي رئيس خدمات الدعم (مد-١) في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، ورئيس إدارة شؤون الموظفين (ف-٥)، في إطار البرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية. ولم يبق أي من هاتين الوظيفتين شاغرا لأكثر من عامين.

ثامنا-١٨٤ رهنا بأحكام الفقرة الثامنة - ١٨٢ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام الخاصة بالموارد المتعلقة بالوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا-١٨٥ الموارد غير المتعلقة بالوظائف وقيمتها ٢٠٠ ٢٨٩ ٩ دولار في إطار الميزانية العادية، هي مقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتمثل انخفاضا صافيا مقداره ٥٠٠ ٢٩٤ دولار أو ٣ في المائة مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. والانخفاضات في إطار معظم أوجه الإنفاق يقابلها جزئيا زيادة الاحتياجات في إطار الخدمات التعاقدية بمبلغ ٩٠٠ ١١٣ ١ دولار. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن هذا المبلغ يعكس، في معظمه، نقل موارد من مصروفات التشغيل إلى الخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم. ورهنا بأحكام الفقرة ثامنا-١٨٢ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

ترتيبات تقاسم التكاليف

ثامنا-١٨٦ أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه قد تم إنشاء آليتين مستقلتين لتقاسم التكاليف من أجل الخدمات الأساسية إحداهما مخصصة لبرنامج البيئة وبرنامج المستوطنات البشرية، والأخرى مخصصة للخدمات المشتركة المقدمة إلى جميع مكاتب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في نيروبي. وتقاسم التكاليف للخدمات الأساسية (الشؤون المالية، والموارد البشرية، والسفر، والمشتريات) تحدده اللجنة الاستشارية

للعلماء (بما يشمل مديري العمليات في برنامج البيئة والموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، على أساس إحصاءات عبء العمل المتعلقة بالمعاملات التي تؤدّى نيابة عن برنامج البيئة والموئل، على حين يشرف على ترتيبات تقديم الخدمات وتقاسم التكاليف للخدمات المشتركة (مثل الدائرة الطبية المشتركة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووحدة البريد والحقيية الدبلوماسية، والعمليات التجارية) مجلسُ الخدمات المشتركة (المؤلف من رؤساء مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها). والخدمات المشتركة تنظمها اتفاقات مستوى الخدمة لمختلف عناصر الخدمة في المجالات المعنية. وتقوم معدلات استرداد التكاليف بموجب اتفاقات مستوى الخدمة على أساس الوحدات الفعلية للخدمة (مثل عدد الحواسيب، وأجهزة الهواتف والموظفين وحيز المكاتب المشغول) أو على أساس الاستهلاك (مثل استخدام وسائل النقل والبريد).

الجزء التاسع

الرقابة الداخلية

الباب ٣٠

الرقابة الداخلية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٠ ٦٣٢ ١٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤١ ٤٨٢ ٦٠٠ دولار
الاقتراح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٤٢ ٥٢٠ ٠٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	٦٢ ٥١٧ ٠٠٠ دولار ^(١)
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٢١ ٨٦٩ ٣٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تاسعا-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣٠ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤١ ٤٨٢ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٨٥٠ ٥٠٠ دولار أو ٢,١ في المائة بالمقارنة إلى الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (Sect.30) A/70/6، الجدول ٣٠-٣).

تاسعا-٢ ويعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ٣٨٤ ٢٠٠ دولار المقترح في إطار الميزانية العادية إلى عاملين، فيما يلي تفصيلهما (انظر المرجع نفسه، الفقرات من ٣٠-١١ إلى ٣٠-١٤):

(أ) نقصان صاف قدره ٦٥ ٢٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تحقيق الكفاءة) فيما يتصل بالوظائف، بسبب اقتراح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار دعم البرامج، تقابله جزئيا زيادة تحت بند الموارد من غير الوظائف ناجمة أساسا عن زيادة في المساعدة المؤقتة العامة، وبخاصة خلال فترات ذروة العمل، وبالنظر إلى ما يتصل بذلك من إلغاء الوظائف؛ ويقابل الزيادة المقترحة في جزء منها أيضا انخفاض في الاحتياجات في إطار الخدمات التعاقدية، يُعزى إلى مكاسب الكفاءة التي سيحققها المكتب في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

(ب) نقصان صاف قدره ٣١٩ ٠٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية) ذو صلة بالموارد من الوظائف وغير الوظائف في سياق اقتراح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣ - التحقيقات، وفي إطار سفر الموظفين، تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة في إطار البرنامج الفرعي ٣ - التحقيقات، لا سيما خلال فترات ذروة العمل، وبالنظر إلى ما يتصل بذلك من إلغاء الوظائف.

تاسعا-٣ وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها بشأن عرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

تاسعا-٤ وزُودت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بالجدول التالي الذي يبين توزيع التغييرات الموحدة المقترحة في الموارد حسب أوجه الإنفاق، في إطار تحقيق مكاسب الكفاءة المذكورة أعلاه والتخفيضات الإضافية، وهي تغييرات تلاحظ للجنة أنهما تشمل زيادات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات.

التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥		وجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد		
(١,٣)	(٤٦٠,٣)	٣٥٧٠٨,٦		الوظائف
٥١,٩	٢٦٠,٦	٥٠١,٩		تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٧٧٤,٩		الخبراء الاستشاريون
(١٠,٠)	(١٦٦,٦)	١٦٦٧,٣		سفر الموظفين
(٣,٤)	(٤١,٦)	١٢٢٨,٢		الخدمات التعاقدية
٣,٥	١٦,٣	٤٦١,٩		مصروفات التشغيل العامة
-	-	٢,٤		الضيافة
٤,٣	٦,٩	١٥٩,٩		اللوازم والمواد
٠,٤	٠,٥	١٢٧,٠		الأثاث والمعدات
(٠,٩)	(٣٨٤,٢)	٤٠٦٣٢,١		المجموع

تاسعا-٥ ويتضمن الجدول تاسعا-١-أدناه الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتلك المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف التي يُتوقع أن تُموّل من مصادر مقررة أخرى أو من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول تاسعا- ١
الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ١١٨	١ وأع، ١ أع م، ٣ مد-٢، ١٣ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ٢٣ خ ع (ر أ)، ١ ر م
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١١٦	١ وأع، ١ أع م، ٣ مد-٢، ١٣ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٢٢ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ٢٢ خ ع (ر أ)، ١ ر م
الوظائف الجديدة	٢ ف-٤ في إطار البرنامج الفرعي ٣
الوظائف المنقولة	١ ف-٥ من فيينا إلى نيويورك، ١ ف-٤ من نيويورك إلى نيروبي في إطار البرنامج الفرعي ٣
الوظائف الملغاة	٢ ف-٤ و ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٣ ١ خ ع (ر أ) في إطار دعم البرامج
الموارد المقررة الأخرى ^(١)	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ^(ب) ١٣٢	٢ مد-١، ١٨ ف-٥، ٨٠ ف-٣/٤، ٢ خ ع (ر)، ٩ خ ع (ر أ)، ٦ ر م
الموارد الخارجة عن الميزانية	
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ^(ج) ١٦	٢ ف-٥، ٧ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر أ)، ٢ ر م

المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة؛ ر ر: رتبة رئيسية؛
ر أ: رتب أخرى؛ ر م: رتبة ميدانية؛ خ م: خدمة ميدانية.

(أ) لا يعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

(ب) يشمل الوظائف الخاصة بأنشطة الرقابة المقررة الأخرى على النحو التالي: المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (١ ف-٤ و ١ ف-٣)؛ حساب دعم أنشطة حفظ السلام (٢ مد-١، ١٨ ف-٥، ٤٦ ف-٤، ٣٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر)، ٩ خ ع (ر أ)، ١٥ خ م، ٦ ر م).

(ج) يشمل ١٦ وظيفة مخصصة لأنشطة الرقابة الخارجة عن الميزانية على النحو التالي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١ ف-٤ و ١ ر م)؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١ ف-٣، ١ ر م)؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١ ف-٤)؛ الأنشطة المشتركة التمويل (١ ف-٢)؛ حساب دعم تسديد نفقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ))؛ تكاليف دعم البرامج لأنشطة الفنية الأخرى الممولة من خارج الميزانية (٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ خ ع (ر أ)).

تاسعا-٦ وتعلق الزيادة في موارد الميزانية العادية المقترحة تحت الباب ٣٠ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أساسا بنقل مهام مراجعي الحسابات المقيمين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إطار الباب ٣ - الشؤون السياسية، إلى البرنامج الفرعي ١ - المراجعة الداخلية للحسابات، (١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار)، تقابله جزئيا تعديلات فنية تتعلق بشطب احتياجات غير متكررة (٥٦٥ ٣٠٠ دولار)، فضلا عن التغيرات في الموارد بموجب قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (٢٠٠ ٣٨٤ دولار).

تاسعا-٧ وتمثل الموارد من الأنصبة المقررة الأخرى في إطار الباب ٣٠ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ نسبة ٤٩,٣ في المائة من مجموع الاحتياجات من الموارد، وتقدر بمبلغ ٦٢ ٥١٧ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠١ ٥٠٠ دولار، أو ١ في المائة عن تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي زيادة تُعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات في إطار حساب الدعم بسبب تحويل ١٣ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة في سياق ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر A/69/860، الفقرة ٣٧). ولا تعكس الموارد المقدرة المذكورة سابقا من الاشتراكات المقررة الأخرى ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٣٠٨ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام. وتمثل الموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية ١٧,٢ في المائة من مجموع الاحتياجات من الموارد، وتقدر بمبلغ ٢١ ٨٦٩ ٣٠٠ دولار.

تاسعا-٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وفقا للفقرة ٢ (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٥، المرفق) قدمت تقريرا عن استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/86). وتبادلت اللجنة الآراء مع رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وزُودت بمزيد من الإيضاحات الخطية بخصوص توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

تاسعا-٩ تعكس الموارد المقترحة للوظائف في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، البالغة ٤٠٠ ٢٠٨ ٣٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، نقصانا قدره ٢٠٠ ٥٠٠ دولار أو ١,٤ في المائة بالمقارنة إلى الموارد المخصصة لنفس الغرض في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

تاسعا-١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب اقترح إلغاء أربع وظائف عوضا عن "تجميد" بعض هذه الوظائف أو جميعها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، إذ تبين بعد استعراض الملاك التكميلي الحالي للموظفين، وفقا لما ذكره المكتب، أنه يمكن توزيع مهام الوظائف المعنية على الموظفين الموجودين، مع زيادة طفيفة في موارد المساعدة المؤقتة العامة.

البرنامج الفرعي ٣ - التحقيقات

تاسعا-١١ ستغطي الموارد من الموظفين التي اقترحها الأمين العام في إطار البرنامج الفرعي ٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغة ٩ ٨٢٦ ٩٠٠ دولار تكاليف ٣٣ وظيفة (٢٥ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا، و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية). ويتعلق التخفيض المقترح البالغ ٣٣٥ ٥٠٠ دولار عن الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمحقق في نيويورك (انظر الفقرة تاسعا-١٥ أدناه).

تاسعا-١٢ وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام القيام بتغييرات أخرى في ملاك الموظفين على أساس عدم تكبد تكاليف، في إطار البرنامج الفرعي ٣. وفي مكتب التحقيقات في فيينا سيقابل التكاليف الناجمة عن إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف تدريب إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف تحقيقات (انظر A/70/6 (Sect. 30)، الفقرات من ٣٠-٥٠ إلى ٣٠-٥٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن موظف التدريب سيعمل في فيينا، حيث تنظم شعبة التحقيقات تدريبات إقليمية لموظفي الكيانات التي تتولى إجراء تحقيقاتها بنفسها. وبالإضافة إلى ذلك يقترح الأمين العام أيضا القيام على أساس عدم تكبد تكاليف بتعزيز قدرات مكتب التحقيقات في نيويورك في مجال التحقيقات، عن طريق نقل وظيفة موظف تحقيقات برتبة ف-٤ من نيويورك توضع تحت إشراف كبير موظفي التحقيقات في نيويورك، وذلك لإجراء البحوث وتقديم المعلومات التكتيكية لدعم أفرقة التحقيقات، لا سيما في حالات التحقيقات الأشد تعقيدا (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٠-٥٠).

تاسعا-١٣ ويقترح الأمين العام أيضا إنشاء وحدة لاستباق المخاطر على أساس عدم تكبد تكاليف من أجل تقييم وتحليل احتمال وقوع الغش وغيره من الانتهاكات في مجالات البرامج وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها لتقليل مخاطر ارتكاب تلك المخالفات في المستقبل إلى أدنى حد ممكن (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٣٠-٤٨ و ٣٠-٤٩). ويقترح الأمين العام كذلك أن يكون مقر الوحدة في مكتب نيويورك، وأن يتم إنشاؤها من خلال الإجراءات التالية:

(أ) نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لكبير محققين من فيينا إلى نيويورك لتولي رئاسة الوحدة؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة جديدة برتبة ف-٤ لمدقق جنائي يتولى وضع خطط التدقيق الجنائي ومراجعة الحسابات، تُعوض تكاليفها بإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف تحقيقات في نيويورك؛

(ج) استخداموظيفتين موجودتين في نيويورك، واحدة برتبة ف-٤ لتحليل تحقيقات وأخرى برتبة ف-٢ لموظف تحقيقات معاون.

تاسعا- ١٤ وزُودت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بموجز للآثار المترتبة من حيث التكاليف على عمليات نقل الوظائف وإلغائها وإنشاء المقترح للوظائف، على النحو التالي:

الجدول تاسعا-٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوظائف المنقولة	مركز العمل	الرتبة	اللقب الوظيفي	المجموع
من	فيينا	ف-٥	كبير محققين	٣٩٠,٥
إلى	نيويورك	ف-٥	كبير محققين	٤١٨,٦
الفرق الصافي				٢٨,١
من	نيويورك	ف-٤	موظف تحقيقات	٣٥٧,٦
إلى	نيروبي	ف-٤	موظف تحقيقات	٣٢٣,٦
الفرق الصافي				(٣٤,٠)
مجموع الوظائف المنقولة (١)				(٥,٩)
الوظائف المنقولة	مركز العمل	الرتبة	اللقب الوظيفي	المجموع
إلغاء	نيويورك	ف-٤	موظف تحقيقات	٣٥٧,٦
إنشاء	نيروبي	ف-٤	مدقق جنائي	٣٢٣,٦
الفرق الصافي				(٣٤,٠)
إلغاء	فيينا	ف-٤	موظف تحقيقات	٣٣٤,٢
إنشاء	فيينا	ف-٤	موظف تدريب	٣٣٤,٢
الفرق الصافي				-
مجموع الوظائف المنقولة (٢)				(٣٤,٠)
المجموع (١)+(٢)				(٣٩,٩)

تاسعا-١٥ وعلى النحو الوارد في الفقرة تاسعا-٢ أعلاه، يقترح الأمين العام أيضا إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ لمحقق في إطار البرنامج الفرعي ٣ التحقيقات، في نيويورك، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤.

تاسعا-١٦ وبخصوص المسألة الأعم المتعلقة بقدرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التحقيق، تلاحظ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قلق اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وتشاؤها ذلك القلق بخصوص عدم الاتساق المزمّن الذي تعاني منه الاستراتيجية الإدارية لشعبة التحقيقات، ولا سيما عدم استطاعة إدارة الشعبة إيجاد وتطبيق حلول لعدد من القضايا التي ظلت عالقة منذ فترة طويلة وأعاقت عمليات الشعبة على مدى عدة فترات من فترات السنتين على النحو التالي:

(أ) القضايا العالقة وطول مدة التحقيقات - في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أعربت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن قلقها إزاء المدة المطولة التي يستغرقها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للانتهاء من إجراء التحقيقات (انظر A/68/86، الفقرتين ٢٣ و ٢٤). وتكرر اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في تقريرها ذي الصلة بشأن مقترحات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ توصيتها ببذل جهود متضافرة ومعززة لتقليص متوسط المدة اللازمة لإتمام التحقيق، من المدة الحالية البالغة ١٤ شهرا إلى المدة المستهدفة البالغة ٦ أشهر (انظر A/70/86 الفقرات ٢٨-٣١). وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى أن الشعبة أوضحت في مشروع ميزانيتها لفترة السنتين الحالية أن الحاجة تدعو إلى إتمام النقل المقترح لعدة وظائف لتحقيق أهداف منها الاضطلاع بعبء عمل الشعبة عموما بصورة أفضل (انظر A/68/7 (sect.30)، الفقرات من تاسعا-١٣ إلى تاسعا-١٨). وترى اللجنة، حيث إن الهدف من عمليات النقل هذه هو توزيع موارد الشعبة من الموظفين عموما بمزيد من الكفاءة والفعالية، أنه كان من المنتظر أن تقلص الشعبة تدريجيا طول مدة التحقيقات على مدى فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وأن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في ذلك الصدد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتأسف اللجنة الاستشارية لعدم تحقيق أي تقدم على ما يبدو في هذا الصدد، وتتساءل عما إذا كانت الجولات المتتالية لإعادة الهيكلة ونقل الوظائف تحقق النتائج المرجوة.

(ب) القدرة على توفير التدريب في مجال التحقيق - تتفق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في رأيها الذي مفاده أن القرارات المتعلقة بزيادة قدرات شعبة التحقيقات على توفير التدريب في مجال التحقيق

للوحدات الأخرى ينبغي أن تُتخذ في سياق القرارات الأعم بخصوص التنظيم والأدوار والمسؤوليات عموماً فيما يتعلق بإجراء التحقيقات على نطاق الأمانة العامة برمتها (انظر A/70/86، الفقرات ٣٢-٣٥). وتأسف اللجنة الاستشارية لكون الدور المتوخى للتوظيف المقترحة برتبة ف-٤ لموظف تدريب لا ترتبط بوضع خطة عامة للتدريب في مجال التحقيق على نطاق الأمانة العامة وتحسين قدرات المنظمة واستجابتها في هذا السياق.

(ج) ارتفاع معدلات الشغور باستمرار - أُبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسارها بأن معدل الشغور في شعبة التحقيقات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ بلغ ٢٣,١ في المائة بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا و ٥٠ في المائة بالنسبة للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة؛ وهذه المعدلات أعلى بكثير من معدلات الشغور على نطاق المنظمة بالنسبة للمكاتب الدائمة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية استقدم أربعة موظفين بصورة مؤقتة خصيصاً لمعالجة هذه المسألة ولتسريع عملية التوظيف وإعداد قوائم للمرشحين النهائيين من المحققين. وتشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة شاغلها الطويل الأجل بهذا الخصوص، وتعرب عن أسفها لكون الخطوات المتخذة حتى الآن لم تؤثر على ما يبدو بصورة مستدامة على الارتفاع المستمر لمعدلات الشغور في الشعبة. وتتفق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أيضاً مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على أن استمرار معدل الشغور العالي يثير الشكوك حول ما إذا كانت شعبة التحقيقات قادرة على الاضطلاع بولايتها بفعالية، على النحو الذي حدده الجمعية العامة. ولذلك تتوقع اللجنة الاستشارية أن تُتخذ مجموعة من التدابير لتحديد ومعالجة الأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدلات الشغور، وهو ارتفاع يبدو وكأنه ذو طابع بُنيوي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ مبادرات توعية هادفة ووضع استراتيجيات أكثر فعالية لاستبقاء الموظفين المؤهلين على المدى الطويل (انظر أيضاً A/70/86، الفقرة ٨).

(د) تقييم المخاطر ودور وحدة استباق المخاطر - كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أبلغ اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في سياق ميزانيته المقترحة لفترة السنتين الحالية أنه يعتزم إنشاء وحدة للتحقيقات الاستباقية من أجل مواصلة تقييم الشواغل المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك مسائل المشتريات العالية المخاطر التي تنشأ في مكاتب الأمانة العامة وعملياتها (انظر A/68/86، الفقرة ٢٥). وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأنه بغض النظر عن أعمال وحدة استباق المخاطر، لا تزال أنشطة شعبة التحقيقات تستند بدرجة كبيرة إلى طبيعة عملها القائم على رد الفعل، وأنه

استُخدم تحليل للاتجاهات على مدى خمس سنوات كأساس لتقدير عدد القضايا التي ستتأهلها الشعبة، وأن الشعبة استرشدت بتلك التقديرات في تحديد احتياجاتها من الموارد (انظر A/70/86، الفقرة ٣٨). وتؤيد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الطلبات المتكررة للجنة المستقلة للمراجعة بآلا تستند الميزانية البرنامجية المقترحة لشعبة التحقيقات إلى التجارب والاتجاهات الماضية فقط ولكن بصورة أساسية إلى مزيج من خطة عمل تستند إلى تقييم المخاطر والمستويات الفعلية للموارد المتاحة للشعبة من الموظفين على مر الزمن (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٩).

تاسعا-١٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لم تتمكن من تقديم ضمان عام فيما يتعلق بكفاية مستوى الموارد المقترحة للتحقيقات، مع مراعاة أن الميزانية المقترحة لشعبة التحقيقات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لا تزال تستند إلى تحليل الاتجاهات فيما يتعلق بالقضايا الواردة^(٢١) على مدى السنوات الخمس، بدلا من أن تستند إلى خطة عمل تقوم على تقييم المخاطر وتأخذ في الاعتبار ارتفاع معدل الشغور (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩). ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن يضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية استراتيجية شاملة لمعالجة الشواغل المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات واعتماد معايير لقياس التقدم، وبأن تدرج جميع التفاصيل ذات الصلة في تقرير الأمين العام الأول عن الأداء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

دعم البرامج

تاسعا-١٨ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري في نيويورك (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار دعم البرامج، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (انظر الفقرة تاسعا-٢ أعلاه).

الوظائف الشاغرة

تاسعا-١٩ أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بلغ مجموع الوظائف الشاغرة ١٣ وظيفة (١٠ وظائف من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة). ومن هذه الوظائف الشاغرة كانت وظيفة واحدة قد شُغلت في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥ واقترح إلغاء وظيفة أخرى؛ أما الوظائف الشاغرة الإحدى عشرة المتبقية فكانت في مختلف مراحل استقدام الموظفين، ولم يظل أي منها شاغرا لمدة سنتين أو أكثر.

(٢١) تُعرّف القضايا الواردة بأنها عدد الشكاوى التي يتم تلقيها، سواء أدت إلى فتح تحقيق أم لا.

تاسعا-٢٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد من الوظائف.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد من غير الوظائف

تاسعا-٢١ تعكس الموارد من غير الوظائف البالغة ٢٠٠ ٢٧٤ ٦ دولار التي اقترحتها الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ زيادة قدرها ١ ٣٥٠ ٧٠٠ دولار أو ٢٧,٤ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. والسبب في هذه الزيادة هو ازدياد الاحتياجات المقترحة تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (١ ٧٦٢ ٧٠٠ دولار) ونفقات التشغيل العامة (١٤ ٤٠٠ دولار) والأثاث والمعدات (١٥ ٦٠٠ دولار)، تقابله جزئياً تخفيضات تحت بنود سفر الموظفين (١٦٦ ٦٠٠ دولار) والخدمات التعاقدية (٢٦٣ ٣٠٠ دولار) واللوازم والمواد (١٢ ١٠٠ دولار). وتشمل الزيادة الكلية، بحسب العناصر، زيادة في الاحتياجات المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ١ (١ ٧٣٢ ٠٠٠ دولار)، والبرنامج الفرعي ٣ (٢٧ ٧٠٠ دولار) وفي إطار دعم البرامج (٣٤ ٥٠٠ دولار)، يقابلها انخفاض في إطار البرنامج الفرعي ٢ (٢٦٨ ٤٠٠ دولار) والتوجيه التنفيذي والإدارة (١٧٥ ١٠٠ دولار).

التوجيه التنفيذي والإدارة

تاسعا-٢٢ يتعلق النقصان المقترح في الموارد من غير الوظائف في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة في المقام الأول بشطب التكاليف غير المتكررة لاقتناء نظام إدارة مراجعة الحسابات وتتبع التوصيات الخاص بمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن العقد دخل مرحلة التفاوض النهائي لاقتناء النظام الجديد، وأن برنامج "تيم ميت (TeamMate)" هو نظام يعمل على الإنترنت.

البرنامج الفرعي ١ - المراجعة الداخلية للحسابات

تاسعا-٢٣ تعكس الموارد التي اقترحتها الأمين العام في إطار البرنامج الفرعي ١ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ احتياجات إلى موارد من غير الوظائف (٣ ٠٢٦ ١٠٠ دولار)، تشمل التكاليف المرتبطة بالنقل المقترح لمهام مراجعي الحسابات المقيمين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إطار الباب ٣- الشؤون السياسية، إلى الباب ٣٠- الرقابة الداخلية، ودمج مكثي مراجعي الحسابات المقيمين في البعثتين (انظر A/68/7 (sect.30)، الفقرات ٣٠-٩ ومن ٣٠-٣٢ إلى ٣٠-٣٥).

تاسعا-٢٤ وفيما يختص بالتمويل المقترح لهذا الاقتراح، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراح دمج مكنتي مراجعي الحسابات المقيمين نشأ عقب اتخاذ الجمعية العامة قرار تقليص المستوى المقترح للبعثات السياسية الخاصة، بما يشمل النقل المقترح للموارد من الباب ٣- الشؤون السياسية إلى الباب ٣٠- الرقابة الداخلية، والتعويض عن تكلفة ذلك النقل بتخفيضات مقترحة في أقسام أخرى، مع تخصيص حصة متناسبة من التخفيضات لكل من الأقسام في إطار الميزانية العادية بناء على النسبة المئوية لحصة ذلك القسم من التخفيضات الإضافية تمثيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩. وتعرب اللجنة الاستشارية في الفرع بء من الفصل الأول من هذا التقرير عن قلقها إزاء التمويل المقترح لهذه المبادرة وعرضها في الميزانية المقترحة.

تاسعا-٢٥ وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح صُنف كـ "ولاية جديدة" في مقترح الأمين العام. بيد أن اللجنة ترى أن نقل الموارد ينبغي تصنيفه عوضا عن ذلك كـ "نقل للموارد بين العناصر".

تاسعا-٢٦ ويتوخى الأمين العام دمج المكتبين الحاليين لمراجعي الحسابات المقيمين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مكتب واحد في الكويت من أجل إضفاء الطابع المركزي على الإدارة وتقديم خدمات مراجعة الحسابات. وفي هذا الصدد يقترح أيضا ترقية وظيفة واحدة برتبة ف-٤ مراجع حسابات في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة مؤقتة برتبة ف-٥ مراجع حسابات مقيم، وإلغاء وظيفة مؤقتة واحدة لموظف فني وطني موجودة في حاليا كأبل (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٠-٣٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن مهاموظيفيتين الحاليتين برتبة ف-٤ لكبير مراجعي الحسابات المقيمين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سُدججان في ضوء المسؤوليات الإضافية المتعلقة بملاك الموظفين في مكتب مراجع الحسابات المقيم المقترح في الكويت، ولذلك يُقترح ترقية وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ لكفالة توافرها مع مستوى كبار مراجعي الحسابات المقيمين وكبار المحققين المقيمين الآخرين التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

تاسعا-٢٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموظفين الموجودين في الكويت يضطلعون بالفعل بخدمات مراجعي الحسابات المقيمين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتلاحظ اللجنة أيضا أن المكتب لم يقدم في نظر اللجنة إيضاها لكيفية كفالة أداء المهام الميدانية لمراجعة الحسابات في منطقة البعثة بصورة مناسبة في حال إغلاق المكتب في

كابل وإلغاء وظيفتي مراجعي الحسابات المقيمين في بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان برتبة ف-٤ و برتبة موظف وطني من الفئة الفنية. وكمبدأ عام، ترى اللجنة أن مهام مراجع الحسابات المقيم ينبغي أن تغطي في نفس الموقع الذي تُقدم فيه خدمات مراجعة الحسابات. وترى اللجنة علاوة على ذلك أن تكبد مراجعي حسابات مقيمين في الكويت تكاليف السفر للتخطيط لمهام مراجعة الحسابات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وإجرائها ومتابعتها لن يكون إجراء عمليا من الناحية اللوجستية أو فعالا من حيث التكلفة. وأخيرا تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراح دمج المكتبين لا يبدو أنه يسفر عن تحقيق أي اقتصاد في التكاليف أو وفورات في الحجم.

تاسعا-٢٨ وفي ضوء الحجج المذكورة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام دمج المكتبين وإدخال التغييرات ذات الصلة في ملاك الموظفين في غياب أية فوائد عملية أو متعلقة بالموارد، وتوصي بتخفيض قدره ١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار في الموارد المقترحة لتكاليف الموظفين الأخرى في إطار البرنامج الفرعي ١ - المراجعة الداخلية للحسابات. وتعترم اللجنة إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض في سياق مقترح الأمين العام المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة.

تاسعا-٢٩ وفيما يتعلق بطلب منفصل قُدم في إطار البرنامج الفرعي ١ - المراجعة الداخلية للحسابات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن الموارد المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية البالغة ٩٠٠ ٩٦٤ دولار تشمل مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لاستئجار المرافق لعقد معتكف لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات بغرض مناقشة التغييرات الحالية والمقبلة في منهجية مراجعة الحسابات وممارسات التخطيط للعمل، ولمعالجة أوجه عدم الاتساق الناشئة في ممارسات مراجعة الحسابات التي نوه بها استعراض نوعية عملية مراجعة الحسابات. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعقد مؤتمرا سنويا مدته ثلاثة أيام في مرفق مؤتمرات خارج المقر لصالح ستين موظفا يعملون في نيويورك.

تاسعا-٣٠ وترى اللجنة الاستشارية أن على المكتب استخدام غرف الاجتماع المتاحة في مقر الأمم المتحدة عوضا عن استخدام مرفق تجاري. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لا تضم في المجموع سوى ٤٦ وظيفة ممولة من الميزانية العادية، في حين خُصص هذا المعتكف الذي مدته ثلاثة أيام عمل لستين مشاركا.

تاسعا-٣١ وكمبدأ عام، ترى اللجنة الاستشارية أنه لا ينبغي تخصيص موارد محددة من الميزانية العادية لهذا الغرض، لا سيما في ضوء توافر مرافق اجتماعات مجددة في مقر الأمم المتحدة. ولذلك توصي بتخفيض قدره ٥٠.٠٠٠ دولار في الموارد المقترحة للخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ١ - المراجعة الداخلية للحسابات.

البرنامج الفرعي ٢- التفتيش والتقييم

تاسعا-٣٢ فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢- التفتيش والتقييم، يقترح الأمين العام زيادة مستوى الموارد المخصصة لمصروفات التشغيل العامة بمقدار ٢٩ ٦٠٠ دولار، أو ٢٨٤,٦ في المائة، إلى ٤٠.٠٠٠ دولار لتغطية الزيادة في رسم العضوية السنوي في فريق الأمم المتحدة للتقييم. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن فريق الأمم المتحدة للتقييم عبارة عن شبكة طوعية تجمع بين الوحدات المسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة، وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بوصفه عضوا نشطا في الفريق، يعتمد إلى حد كبير على العمل مع الفريق لتنفيذ ولايته بوصفه وحدة تقييم مركزية للأمانة العامة، ولإعداد وتقديم إرشادات تتعلق بمنهجية التقييم، ولدعم تنمية القدرات وإضفاء الطابع المهني على مهمة التقييم. وعلاوة على ذلك، فإن العضوية في الفريق من شأنها أن تيسر للمكتب الانضمام إلى شبكة أوسع نطاقا تُعنى بالقواعد والمعايير والمنهجيات على نطاق المنظومة والتوجيهات المتعلقة بالتقييم. وأبلغت اللجنة بأن فريق الأمم المتحدة للتقييم يضم أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأن رسم العضوية في الفريق غير في عام ٢٠١٤ من رسم سنوي ثابت قدره ٥.٠٠٠ دولار لكل وكالة إلى هيكل رسوم يعتمد على حجم الوكالة، حيث حددت العضوية المقترحة للمكتب بمبلغ ٢٠.٠٠٠ دولار سنويا. ومع تسليم اللجنة الاستشارية بأهمية وظيفة التقييم، لا سيما بالنسبة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وبالحاجة إلى كفالة التنسيق المستمر ورسم السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، فإنها ترى أن تحديد رسوم عضوية فريق الأمم المتحدة للتقييم وأية زيادات دورية في تلك الرسوم ينبغي أن يكونا شفافين ومبررين تبريرا جيدا (انظر أيضا الفرع ألف من الفصل الأول أعلاه بشأن ملاحظات اللجنة وتوصياتها فيما يتعلق بعمليات الرصد والتقييم).

البرنامج الفرعي ٣ - التحقيقات

تاسعا-٣٣ تعكس الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار تكاليف الموظفين الأخرى البالغة ٢٠٠ ٢١٥ دولار زيادة قدرها ١٣٧ ٠٠٠ دولار تحت بند المساعدة المؤقتة العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بناء على المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الغرض من هذه الزيادة هو كفالة استمرارية خدمات التحقيق، لا سيما خلال فترات ذروة العمل، في ظل الإلغاء المقترح للوظيفة برتبة ف-٣ المشار إليها أعلاه، وللاستعاضة عن الموظفين الحاصلين على إجازات مرضية طويلة أو إجازات أمومة؛ وتعلق الزيادة المقترحة في الموارد بالحاجة إلى كفالة تغطية الخدمات مؤقتا خلال فترات ذروة عبء العمل. وتتساءل اللجنة الاستشارية عن أساس هذه الزيادة من حيث العمليات، وترى أن شعبة التحقيقات ينبغي ألا تضطر إلى الاعتماد على موظفين مُستقدمين من خلال المساعدة المؤقتة العامة، بل ينبغي لها أن تركز بدلا من ذلك على ملء الوظائف الشاغرة وتخفيض معدل الشغور المرتفع فيها في الأجل الطويل. ولذلك، فنظرا لكون الزيادة المقترحة في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى في إطار البرنامج الفرعي ٣ زيادة غير مبررة تبريرا كافيا، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٢٠ في المائة في هذا المبلغ. وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وتوصياتها بشأن منهجية الميزنة بخصوص الإجازات المرضية وإجازات الأمومة في الفرع جيم من الفصل الأول أعلاه.

تاسعا-٣٤ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار الموارد من غير الوظائف، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات تاسعا-٢٧ وتاسعا-٢٨ وتاسعا-٣١ وتاسعا-٣٣ أعلاه.

الجزء العاشر الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

الباب ٣١ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

الاعتماد الممنوح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٠٧٦٥٠٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الميزانية الكاملة)	٣٩١٤٨٨٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	١١٤١١٤٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١١٨٨٩٨٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا-١ يطلب تخصيص موارد تحت الباب ٣١ لثلاث هيئات تابعة للأمم المتحدة تموّل تمويلًا مشتركًا بين الوكالات وهي:

(أ) لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانتها؛

(ب) وحدة التفيتيش المشتركة وأمانتها؛

(ج) مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

عاشرا-٢ تعرض الميزانيتين الكاملتان للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفيتيش المشتركة على الجمعية العامة للنظر فيهما والموافقة عليهما وفقا للترتيبات المتبعة. أما الميزانية الكاملة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فهي معروضة لغرض العلم، بينما تعرض حصة الأمم المتحدة فيها للموافقة عليها.

عاشرا-٣ وترد تعليقات المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين على الميزانيات المقترحة للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفيتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في المرفق الأول للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية. ويشير ذلك المرفق إلى أن المنظمات الأعضاء في الأمم المتحدة تدرك أهمية العمل الذي يضطلع به كل واحد من تلك الكيانات، إلا أنه يسلب الضوء على القيود المالية التي تواجهها جميعها. وتشير المنظمات إلى

أنه لا يمكن في ظل تلك الظروف دعم أي زيادة في الميزانيات المقترحة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير المرفق على وجه الخصوص إلى أن الطلب المقدم من وحدة التفتيش المشتركة من أجل زيادة في الميزانية قدرها ٢٠٠ ١٨٥ دولار في إطار بند الخدمات التعاقدية لدعم نظام التتبع الإلكتروني لتنفيذ توصيات الوحدة لم يحظ بالتأييد وأنه ينبغي إيجاد الموارد من داخل اعتمادات ميزانية الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تخفض بنسبة ١٠ في المائة المخصصات التي أدرجتها في الميزانية لأغراض السفر. وأقرت المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين الميزانيات المقترحة للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمبالغ التالية: (أ) لجنة الخدمة المدنية الدولية: ١٠٠ ٥٨٩ ١٨ دولار؛ (ب) وحدة التفتيش المشتركة: ٠٠٠ ٠٩٢ ١٤ دولار؛ (ج) مجلس الرؤساء التنفيذيين: ٧٠٠ ٤٦٧ ٦ دولار.

عاشرا-٤ وتبلغ موارد الميزانية الكاملة المطلوبة للهيئات الثلاث المشتركة التمويل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بما في ذلك الموارد المطلوبة في إطار الميزانية العادية) ما قدره ٨٠٠ ١٤٨ ٣٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويمثل ذلك المبلغ نقصانا قدره ٢٠٠ ٦١٦ ١ دولار، أو ٤ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٥ من (A/70/6 (Sect. 31)). وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٣١ ما قدره ٨٠٠ ٨٨٩ ١١ دولار قبل إعادة التكاليف. ويمثل ذلك المبلغ زيادة قدرها ٤٠٠ ٤٧٨ دولار، أو ٢،٤ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٤ من المرجع نفسه). ويشار في ملزمة الميزانية إلى أن الزيادة الصافية البالغة ٤٠٠ ٤٧٨ دولار في إطار الاحتياجات المدرجة في الميزانية العادية تعكس حاصل أثر الزيادة في حصة الأمم المتحدة من الاحتياجات المشتركة التمويل للجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويقابل ذلك جزئيا التخفيض الحاصل في الميزانيتين المقترحتين للجنة الخدمة المدنية الدولية والعنصر المتصل بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من ميزانية مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣١-٨).

عاشرا-٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن منهجية توزيع تكاليف الكيانات المشتركة التمويل فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هي على النحو التالي: (أ) بالنسبة للجنة الخدمة المدنية الدولية، فإن صيغة تقاسم التكاليف المطبقة منذ عام ١٩٧٤ تستند إلى عدد موظفي كل منظمة مشاركة على النحو الوارد في إحصاءات الموظفين التي تنشرها سنويا أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ (ب) أما بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة،

فإن صيغة تقاسم التكاليف المطبقة منذ الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تستند إلى نفقات كل كيان حسب ما يرد في الحسابات المراجعة للمنظمات المشاركة، باستثناء النفقات المتصلة بحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والمحاكم، والنفقات العينية ونسبة ٥٠ في المائة من نفقات مركز التجارة الدولية^(٢٢)؛ (ج) وأما بالنسبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، فإن صيغة تقاسم التكاليف المطبقة منذ الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تستند إلى ٥٠ في المائة من الموظفين على النحو الوارد في أحدث إحصاءات الموظفين و ٥٠ في المائة من النفقات المبلغ عنها في آخر بيانات مالية مراجعة، باستثناء النفقات العينية وتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمحاكم.

عاشرا-٦ وقد زودت اللجنة الاستشارية أيضا بمداول تبين الحصص الإرشادية لكل واحدة من المنظمات المشاركة فيما يتعلق بالكيانات المشتركة التمويل. وترى اللجنة الاستشارية أن تلك المعلومات تيسر النظر في الميزانية المقترحة للباب ٣١، وتطلب إلى الأمين العام أن يتيح للجمعية العامة الجداول نفسها لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في مشاريع الميزانيات المقبلة، معلومات موجزة بشأن منهجية تقاسم التكاليف المطبقة في تحديد حصة الأمم المتحدة في الأنشطة المشتركة التمويل^(٢٣).

لجنة الخدمة المدنية الدولية

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٤
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الميزانية الكاملة)	٢٠١٧-٢٠١٦
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٤
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٦
١٩٢٤٥٢٠٠ دولار	
١٨٥٨٩١٠٠ دولار	
٦٢١٨١٠٠ دولار	
٦٥٤٣٤٠٠ دولار	

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٢٢) على أساس أن الميزانية العادية لمركز التجارة الدولية ممولة مناصفة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وهي كيان لا يشارك في عمل وحدة التفتيش المشتركة.

(٢٣) ترد مناقشة منهجية وصيغ تقاسم التكاليف المستخدمة في تحديد حصة الأمم المتحدة في الأنشطة المشتركة التمويل في إطار باب الميزانية ذي الصلة.

عاشرا-٧) تبلغ موارد الميزانية الكاملة المطلوبة للجنة الخدمة المدنية الدولية (بما في ذلك الموارد المطلوبة في إطار الميزانية العادية) ما قدره ١٠٠ ٥٨٩ ١٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويمثل ذلك المبلغ نقصانا قدره ١٠٠ ٦٥٦ دولار، أو ٣,٤ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٥ من المرجع نفسه). وعلى النحو المبين في الجدول ٣١-١٠، والفقرة ٣١-١٩ من ملزمة الميزانية، فإن النقصان يتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف، وخاصة في إطار أوجه الإنفاق المتعلقة بالخبراء الاستشاريين، وسفر الممثلين وسفر الموظفين، مما يعكس: (أ) إلغاء الاعتماد غير المتكرر المتعلق بالاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر (٦٠٥ ٠٠٠ دولار)؛ و (ب) الانخفاض تحت بند سفر الموظفين بمراعاة أوجه الكفاءة التي يزعم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (١٠٠ ٥١ دولار).

عاشرا-٨) وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للجنة الخدمة المدنية الدولية ما قدره ٤٠٠ ٤٣٣ ٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويمثل ذلك المبلغ زيادة قدرها ٣٢٥ ٣٠٠ دولار، أو ٥,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٤ من المرجع نفسه). وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٣١-٢٠ من ملزمة الميزانية (انظر أيضا الفقرات من عاشرا-٤ إلى عاشرا-٦ أعلاه)، فإن الزيادة في تكاليف الأمم المتحدة في إطار هذا الباب هي نتيجة صافية لزيادة حصة الأمم المتحدة في ميزانية لجنة الخدمة المدنية الدولية من ٣٢,٣ في المائة (لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) إلى ٣٥,٢ في المائة (المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧). بما يبلغ ٢٠٠ ٥٥٦ دولار، يقابلها جزئيا انخفاض في احتياجات لجنة الخدمة المدنية الدولية من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ المتعلقة بإلغاء الاحتياجات غير المتكررة وانخفاض الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف المتعلقة بسفر الموظفين (٩٠٠ ٢٣٠ دولار).

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف

الجدول عاشرا-١

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية الكاملة		
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٧	١ مـد-٢، ٣ مـد-١، ٤ ف-٥، ٩ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-١/٢، ٣ خ ع (الرتبة الرئيسية)، ٢٠ خ ع (الرتب الأخرى)
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٧	١ مـد-٢، ٣ مـد-١، ٤ ف-٥، ٩ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-١/٢، ٣ خ ع (الرتبة الرئيسية)، ٢٠ خ ع (الرتب الأخرى)

عاشرا-٩ عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥، كان هناك أربع وظائف شاغرة في لجنة الخدمة المدنية الدولية: (أ) وظيفة مساعد في شؤون الإحصاء (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ووظيفة لمساعد شخصي ظلت شاغرة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وقد تم الشروع في إجراءات الاستقدام لشغل الوظيفة؛ (ب) ووظيفة لمساعد في شؤون الإحصاء (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ظلت شاغرة منذ ١ أيار/مايو ٢٠١٣، وقد تم الشروع في إجراءات الاستقدام لشغل الوظيفة؛ (ج) ووظيفة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ظلت شاغرة منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، وتتخذ حاليا إجراءات الاستقدام لشغلها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة المساعد الإداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) هي من بين الوظائف الست التي أُبلغ عن شغورها عند تقديم الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

عاشرا-١٠ وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى رأيها القاضي بضرورة إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة عامين أو أكثر وتقديم مسوغات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة أو اقتراح إلغائها. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بأن تلغي الجمعية العامة الوظيفتين اللتين ظلتا شاغرتين لمدة تفوق عامين. وبناء عليه، ينبغي تعديل ما يتصل بذلك من الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

عاشرا-١١ وجاء في المعلومات التكميلية للمزمنة الميزانية أن الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (٩٨٨ ٨٠٠ دولار) تشمل مخصصات قدرها ١٨٧ ٥٠٠ دولار للخدمات الاستشارية المتصلة باستعراض مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد. وبناء على التوضيحات التي طلبت اللجنة الاستشارية الحصول عليها بشأن هذه الاحتياجات، أبلغت اللجنة بأنه عقب الاستعراض الحالي لمجموعة عناصر الأجر الخاص بموظفي الفئة الفنية وما فوقها، الذي أجري بناء على قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٧، تتوقع لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تواصل استعراض مجموعة عناصر الأجر الخاصة بفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أحاطت في قرارها ٢٥١/٦٩ باعتماد لجنة الخدمة المدنية الدولية استعراض مجموعة عناصر الأجر الخاص بموظفي فئة الخدمات العامة وفئة الموظفين الفنيين الوطنيين. بمجرد إتمام الاستعراض المتعلق بمجموعة عناصر الأجر الخاص بموظفي الفئة الفنية وما فوقها.

عاشرا-١٢ وتبلغ الموارد المقترحة رسدها لسفر الموظفين ما قدره ٤٥٩ ٨٠٠ دولار، وهي تمثل نقصانا قدره ٩٩ ٠٠٠ دولار، أو ١٧,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص

لفترة السنتين الحالية. ويتصل ذلك النقصان جزئياً بإلغاء المخصصات غير المتكررة الموافق عليها للأنشطة المتصلة بالاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر الخاص بموظفي الفئة الفنية وما فوقها (٤٧ ٩٠٠ دولار). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية تبذل جهوداً من أجل استخدام الموارد على الوجه الأمثل من خلال الجمع بين السفر لأغراض مختلفة، كالقيام بزيارات ميدانية إلى جانب حلقات دراسية. وترحب اللجنة الاستشارية بتلك الجهود، وتشجع أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية على مواصلة استكشاف المزيد من الفرص في سبيل تحقيق الكفاءة في استخدام موارد السفر.

تعليقات عامة وتوصيات

عاشرا-١٣ طلبت اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات عن الموعد المتوقع لإنجاز "تحسين منهجية قياس تكلفة المعيشة" المشار إليه في الجدول ٣١-٩ (ج) الوارد في ملزمة الميزانية. وأبلغت اللجنة أنه على حين تواصل أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية صقل منهجية تحديد تسوية المقر والإجراءات المتعلقة بالدراسات الاستقصائية، فقد أدخلت تغييرات كبرى تنفذ على دورات تتألف من خمس سنوات. وتجري حالياً الأعمال التحضيرية للدورة القادمة والجلولة الجديدة من الدراسات الاستقصائية التي تبدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وتنجز على مدى فترة خمس سنوات تنتهي في ٢٠٢١. ومن بين التغييرات التي ستعرض على اللجنة للموافقة عليها تنقيح قائمة البنود المدرجة في سلة السلع والخدمات التي تقوم اللجنة بجمع بيانات الأسعار المتعلقة بها (تتألف حالياً من حوالي ٣٠٠ بند) وما يتصل بذلك من مواصفات، وكذلك إجراءات اللجنة ومبادئها التوجيهية لجمع البيانات، وعلى وجه الخصوص، توسيع نطاق الإدارة الإلكترونية للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالنفقات ليشمل الموظفين في مراكز العمل الميدانية.

وحدة التفتيش المشتركة

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	١٤ ٠٩٢ ٠٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الميزانية الكاملة)	١٤ ٠٩٢ ٠٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٣ ١٥٦ ٤٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣ ٤٢٤ ٤٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا-١٤ بقيت موارد الميزانية الكاملة المقترحة من الأمين العام لوحدة التفتيش المشتركة (بما في ذلك موارد الميزانية العادية المطلوبة) دون تغيير بمبلغ قدره ٠٩٢ ٠٠٠ ١٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٥ من المرجع نفسه). وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للوحدة ما قدره ٤٠٠ ٤٢٤ ٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويمثل ذلك المبلغ زيادة قدرها ٢٦٨ ٠٠٠ دولار، أو ٨,٥ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٤ من المرجع نفسه). وتعزى الزيادة إلى زيادة في حصة الأمم المتحدة في ميزانية الوحدة من ٤,٤ في المائة (لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) إلى ٣,٣ في المائة (الحصة التقديرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧) (انظر الفقرة ٣١-٣٤؛ وأيضا الفقرات من عاشرا-٤ إلى عاشرا-٦ من المرجع نفسه).

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف

الجدول عاشرا-٢

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية الكاملة			
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠	١ مــــد-٢، ٢ ف-٥، ٧ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (الرتبة الرئيسية)، ٨ خ ع (الرتب الأخرى)	
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠	١ مــــد-٢، ٢ ف-٥، ٧ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (الرتبة الرئيسية)، ٨ خ ع (الرتب الأخرى)	

عاشرا-١٥ تشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه بالإضافة إلى موارد التوظيف الواردة في الجدول عاشرا-٢ أعلاه، جرى إقرار ١١ وظيفة من الرتبة مد-٢ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وهي تقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة البالغ عددهم ١١ مفتشا، الذين تعينهم الجمعية العامة بموجب الأحكام الموافق عليها في القرار ١٩٢/٣١. ووفقا للمادتين ١٣ و ١٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، لا يعتبر المفتشون موظفين تابعين للأمم المتحدة، ولكنهم يتقاضون المرتبات والبدايات التي تدفع لموظفي الأمم المتحدة من الرتبة مد-٢، الدرجة الرابعة.

تعليقات عامة وتوصيات

عاشرا-١٦ لدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن تطبيق نظام التتبع الإلكتروني المشار إليه في الفقرة عاشرا-٣ أعلاه قد بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويتيح النظام للدول الأعضاء والمفتشين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة المأذونين رصد ومتابعة الوضع فيما يتعلق بقبول التوصيات التي توجهها وحدة التفتيش المشتركة للمنظمات المشاركة وتنفيذها وتأثيرها، فضلا عن المعلومات الإحصائية وأدوات الإبلاغ المعززة. ويتيح النظام أيضا للمستعملين التابعين لوحدة التفتيش المشتركة وللنظمات المشاركة تحديث المعلومات إلكترونيا، وتجنب ازدواجية إدخال البيانات وحفظ السجلات من قبل كل من وحدة التفتيش المشتركة والمنظمات المشاركة، كما كان الحال قبل بدء العمل بالنظام. وأبلغت اللجنة كذلك بأن نظام التتبع الإلكتروني قد أثبت جدواه في سياق استعراض الأقران الذي أجري في عام ٢٠١٣ (انظر الفقرة عاشرا-١٩). وفيما يتعلق بتعهد النظام، أبلغت اللجنة أن شركة محلية تتولى احتضانه وتعهده. ويرد في المرفق الرابع للمعلومات التكميلية أن تكاليف الدعم البالغ قدرها ١٨٥ ٢٠٠ دولار تشمل مبلغا إجماليا قدره ١٣٠ ٩٠٠ دولار لتعهد النظام واحتضانه والارتقاء به، ومبلغا قدره ٥٤ ٣٠٠ دولار لاحتضان الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة. وأبلغت اللجنة أن الموارد المخصصة لوضع النظام جرى توفيرها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر الفقرة ٣١-٢٩ من (A/68/6 (Sect. 31)، وأن الوحدة أمنت تمويل النظام من خارج الميزانية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

عاشرا-١٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة في آخر تقرير لها عن وحدة التفتيش المشتركة (القرار ٢٧٥/٦٩)، رحبت بفائدة النظام الإلكتروني وجدواه في تتبع توصيات الوحدة، وأبرزت أهمية تعهد النظام بالصيانة، وشجعت الوحدة على أن تضع مؤشرات إنجاز لقياس دور النظام في تحسين تتبع التوصيات وأن تبلغ عن ذلك في تقريرها المقبل. وتشدد اللجنة على أهمية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة والإبلاغ عنه، وتعتبر من الضروري أن يتواصل تشغيل النظام الإلكتروني لتتبع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظر في خيارات احتضان الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة داخليا، وأن يقدم تقريرا عن هذه المسألة في سياق التقرير المقبل عن تنفيذ استراتيجية المعلومات والاتصالات للأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي ضوء القيود المالية التي تواجهها المنظمات المشاركة، ترى اللجنة أن على وحدة التفتيش المشتركة أن تبذل كل جهد ممكن

لاستيعاب تكاليف تعهد النظام في حدود مواردها الحالية، وأن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تأمين التمويل اللازم لتعهد النظام من خارج الميزانية.

عاشرا-١٨ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت في تقريرها السابق (انظر الفقرة عاشرا-٢٥ من A/68/7، الفقرة تاسعا-٢٥)، بأن يبحث الأمين العام إمكانية تمكين جميع هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة من العمل على تتبع التوصيات باستخدام موقع إلكتروني واحد. وبناء على طلبها، زودت اللجنة بمعلومات مستجدة عن الإجراءات والنظم التي تستخدمها الأمانة العامة لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الأمانة العامة وهيئات الرقابة المختلفة، تبين أن كل هيئة من الهيئات تستخدم نظاما وإجراءات مختلفة لتسجيل وتتبع تنفيذ توصياتها، وأن إدارتي الشؤون الإدارية والدعم الميداني يستخدمان نظاما وإجراءات خاصة بهما لتسجيل وتتبع تنفيذ التوصيات نفسها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النظم والإجراءات القائمة لتسجيل التوصيات الصادرة وتتبع حالة تنفيذها مجزأة، وتفضي إلى ازدواجية في إدخال البيانات. وفيما تدرك اللجنة خصوصية احتياجات مختلف هيئات الرقابة، فإن تواصل التشديد على الحاجة إلى مزيد من المواءمة والاتساق في رصد وتتبع تنفيذ توصيات هيئات الرقابة، وكذلك استخدام الموارد بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وتكرر تأكيد توصيتها السابقة (انظر الفقرة تاسعا-٢٥ من A/68/7).

عاشرا-١٩ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن وحدة التفتيش المشتركة أجرت في عام ٢٠١٣ عملية داخلية للتقييم الذاتي، وأنها كانت تعزم إجراء استعراض للأقران يشمل الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (انظر الفقرة عاشرا-١٩ من A/68/7). وأبلغت اللجنة أنه تم إجراء استعراض الأقران في عام ٢٠١٣ على يد فريق يتألف من ثلاثة خبراء خارجيين مستقلين أكدوا سلامة النتائج التي توصل إليها للتقييم الذاتي الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة، واقترحوا إجراء عملية جديدة تشمل التقييم الذاتي واستعراض الأقران بعد فترة أربع سنوات، في عام ٢٠١٧.

عاشرا-٢٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن نظراً لاتساع نطاق المواضيع التي تتناولها وحدة التفتيش المشتركة، فإن الوحدة تلجأ إلى خبراء متخصصين لتوفير الخدمات الاستشارية في المجالات المتخصصة. وفي هذا الصدد، قد ترغب الوحدة في دراسة التوازن بين موارد الموظفين والخدمات الاستشارية في سياق العملية المقبلة للتقييم الذاتي واستعراض الأقران، والنظر في إمكانية تخفيض عدد وظائف فئة الخدمات العامة لتحرير الموارد اللازمة لزيادة مستويات الخبرة المتخصصة.

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

دولار ٧ ٤٢٧ ٨٠٠	الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
دولار ٦ ٤٦٧ ٧٠٠	الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الميزانية الكاملة)
دولار ٢ ٠٣٦ ٩٠٠	حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
دولار ١ ٩٢٢ ٠٠٠	حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا-٢١ تبلغ موارد الميزانية الكاملة المطلوبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك الموارد المطلوبة في إطار الميزانية العادية) ما قدره ٦ ٤٦٧ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويمثل ذلك المبلغ نقصانا قدره ٩٦٠ ١٠٠ دولار، أو ١٢,٩ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجدول ٣١-٥ من A/70/6 (Sect. 31)). وتشمل الموارد المقترحة وقدرها ٦ ٤٦٧ ٧٠٠ دولار مبلغا قدره ٥ ٨٨١ ٣٠٠ دولار لاحتياجات أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، التي ستظل دون تغيير مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ومبلغا إجماليًا قدره ٥٨٦ ٤٠٠ دولار لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكما هو مبين في الفقرة ٣١-٤٤ من ملزمة الميزانية، فإن النقصان البالغ ٩٦٠ ١٠٠ دولار يندرج في إطار الاحتياجات المتعلقة بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويتصل بـ (أ) انخفاض في إطار المساعدة المؤقتة العامة، يعادل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظيفة مؤقتة واحدة من فئة الخدمات العامة، مما يعكس تقليص أنشطة ما بعد عام ٢٠١٥ (٧٣٦ ٦٠٠ دولار)؛ و (ب) نقصان في الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين واللوازم والمواد (٢٦٢ ٨٠٠ دولار)، يقابله جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة والخدمات التعاقدية والسفر (٣٩ ٣٠٠ دولار). وكما هو مبين في الفقرة ٣١-٤٥ من ملزمة الميزانية، فإن الاحتياجات المدرجة في الميزانية العادية تبلغ ١ ٩٢٢ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يجسد نقصانا صافيا قدره ١١٤ ٩٠٠ دولار (أو ٥,٦ في المائة)، وتستند إلى حصة الأمم المتحدة (٢٩,٧ في المائة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين و ٢٩,٩ في المائة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على التوالي) في تكاليف أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والتكاليف المرتبطة بتنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعكس النقصان البالغ ١١٤ ٩٠٠ دولار حاصل أثر تخفيض التكاليف الإجمالية لمشروع المعايير

الحاسبية الدولية للقطاع العام (٢٨٧ ١٠٠ دولار)، يقابله جزئياً (أ) الزيادة في حصة الأمم المتحدة في تكاليف أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، من ٢٧,٤ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٩,٧ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (١٣٥ ١٠٠ دولار)؛ (ب) والزيادة في حصة الأمم المتحدة في تكاليف مشروع المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام من ٢٧,٥ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٩,٩ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (٣٧ ١٠٠ دولار) (انظر أيضا الفقرات من عاشر-٤ إلى عاشر-٦ أعلاه)

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف

الجدول عاشر-٣

الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	الميزانية الكاملة
١٤	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٤ ف-٣/٤، ٥ خ ع (ر أ)	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١٤	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٤ ف-٣/٤، ٥ خ ع (ر أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

عاشر-٢٢ يشار في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أنه من المقترح تخصيص موارد بقيمة ٧١ ٩٠٠ دولار تحت بند سفر الموظفين لصالح مشروع المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن حالة النفقات، ويتضح منها أنه أنفق حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ مبلغ إجمالي قدره ١٢ ٠٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٦٨ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين الحالية. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن النفقات الفعلية المتكبدة لسفر الموظفين في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغت ٣٨ ٧٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٩٠ ٠٠٠ دولار. وبالنظر إلى نمط الإنفاق، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن خفض الاحتياجات المقترحة تحت بند سفر الموظفين والبالغة ٧١ ٩٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتوصي بالموافقة على مبلغ ٣٨ ٧٠٠ دولار بدلا من المبلغ المقترح البالغ ٧١ ٩٠٠ دولار.

تعليقات عامة وتوصيات

عاشر-٢٣ أبلغت اللجنة الاستشارية، عند طلب مزيد من التفاصيل عن الوفورات التي تحققت نتيجة لتنفيذ خدمات الخزانة المشتركة المشار إليها في الفقرة ٣١-٣٩ من ملزمة الميزانية، أن الوفورات المذكورة قد حققتها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

وبعثات حفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، أتاحت مبادرة مشروع مواءمة خدمات الخزانة المتعلقة بصرف العملات الأجنبية لمراكز العمل الميدانية المشاركة إمكانية الحصول على أفضل أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق عن طريق منصة لأسعار الصرف استحدثتها الأمم المتحدة. والمنظمات التي تستخدم هذه المنصة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية) قد تمكنت من توفير ما يقدر بمبلغ ٣٩,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤ مقابل مجموع المعاملات البالغ ٧,٦ بلايين دولار. واستندت تقديرات الوفورات على الفرق بين سعر الصرف الفعلي المطبق على المعاملات وسعر الصرف الرسمي المعمول به في الأمم المتحدة في وقت المعاملة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الوفورات المذكورة أعلاه لم تنطبق في عام ٢٠١٤ على الأمانة العامة للأمم المتحدة، باستثناء عمليات حفظ السلام، لأن العملة الوظيفية للأمانة العامة هي الدولار، ومن ثم فإنها تباع في الغالب دولارات الولايات المتحدة ومزيج العملات لديها يختلف بدرجة كبيرة عن غيرها من المنظمات التي تستخدم منصة سعر الصرف (انظر أيضا الفقرة عاشر-٤٣ أدناه).

عاشر-٢٤ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول معنون "إحصاءات الموظفين" (انظر CEB/2014/HLCM/HR/21) يتضمن معلومات عن عدد الموظفين الفنيين مصنفين حسب المنظمة والرتبة والجنسية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأثناء المناقشات التي أجرتها اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام، طلبت إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تنظر في تحسين عرض الجدول عن طريق ما يلي: (أ) التمييز بين عدد الموظفين برتبة وكيل الأمين العام ورتبة الأمين العام المساعد؛ (ب) توضيح استخدام رتبة "ف-صفر"؛ (ج) توسيع نطاق محتوى الجدول ليشمل معلومات مماثلة عن موظفي فئة الخدمات العامة؛ (د) إيراد قائمة بعدد الموظفين حسب الجنسية والمنظمة، بالإضافة إلى التوزيع الحالي حسب المنظمة والجنسية. وأبلغت اللجنة بأن التغييرات المطلوب إدخالها يمكن إدراجها في الإصدار المقبل من الجدول. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تدعو الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى مواصلة تعزيز إحصاءات منظومة الأمم المتحدة المتاحة للدول الأعضاء، بجملة وسائل منها توفير مزيد من المعلومات المستكملة.

عاشر-٢٥ وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الباب ٣١ رهنا بتوصياتها في الفقرتين عاشر-١٠ وعاشر-٢٢ أعلاه.

الباب ٣٢ المصروفات الخاصة

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠٠ ٢٦٠ ١٤٣ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠٠ ٢٦٠ ١٤٣ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٨٠٠ ٢٤٤ ١٥٣ دولار
الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية	٦٠٠ ٦٥٤ ٣٤ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا-٢٦ يطلب تخصيص موارد تحت الباب ٣٢ لتغطية احتياجات الإنفاق المحددة للأغراض التالية: (أ) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ (ب) والمدفوعات التعويضية؛ (ج) ورسوم التأمين العام؛ (د) والرسوم المصرفية؛ (هـ) ومدفوعات المعاش التقاعدي للأمناء العاميين السابقين.

عاشرا-٢٧ وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٣٢ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٠٠ ٢٦٠ ١٤٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعادل مستوى الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر [A/70/6 \(Sect. 32\)](#)، الجدول ٣٢-٢).

عاشرا-٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقديرات الموارد للباب ٣٢ لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لا تعكس أي تخفيضات في الموارد ناتجة عن تنفيذ الأمين العام قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

عاشرا-٢٩ على النحو المبين في الجدول ٣٢-٢ من ملزمة الميزانية، فإن الاحتياجات من الموارد في إطار التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تبلغ ٨٠٠ ١٢٢ ١٣١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعادل مستوى الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويبين الجدول أيضا أنه بعد إعادة تقدير أولية للتكاليف بمبلغ ٦٠٠ ٥٨٤ ٩ دولار، أو ٧,٣ في المائة، تبلغ الاحتياجات من الموارد ٤٠٠ ٧٠٧ ١٤٠ دولار (انظر الفقرة عاشرا-٣١ أدناه). ويشير الأمين العام، في الفقرة ٣٢-٧ من الملزمة، إلى أن اشتراط مشاركة جميع المستفيدين من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الموجودين في الولايات المتحدة في الجزء بـ

من الضمان الصحي Medicare إن كانوا يستوفون شروط الاستفادة منه، الذي عُمل به في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، قد ساعد على الحد من تزايد تكاليف أقساط خطط التأمين التي تدار في المقر، ومن المتوقع أن يستمر في التأثير على الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشار كذلك في الفقرة ٣٢-١٠ إلى أنه، نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد المشتركين في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، يتوقع حدوث زيادة في الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وأن النفقات الفعلية في هذا الصدد ستعرض في سياق تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

عاشرا-٣٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في مقترحات الميزانية، أنه تم تقدير الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية، فيما يتعلق بالمتقاعدين من عمليات حفظ السلام وأنشطة المنظمة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية، بمبلغ ٦٠٠ ٦٥٤ ٣٤ دولار، أي بزيادة قدرها ٤,٥ ملايين دولار على الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

عاشرا-٣١ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إعادة تقدير التكاليف بمبلغ ٦٠٠ ٥٨٤ ٩ دولار يعزى إلى معدلات تضخم التكاليف الطبية في نيويورك (١٠٠ ٦٤٧ ٦ دولار) وجنيف (٥٠٠ ٩٣٧ ٢ دولار). وأبلغت اللجنة أيضا بأن المبلغ الخاص بنيويورك وقدره ١٠٠ ٦٤٧ ٦ دولار يوازي تضخم التكاليف الطبية المتوقع بنسبة ٦,٢٥ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أو ٣,١ في المائة سنويا تقريبا، والذي يستند إلى التجربة الأخيرة للمنظمة، وهي أن بعض الخطط شهدت زيادات في الأقساط أقل من معدلات تضخم التكاليف الطبية المتوقعة. وبالمثل، أبلغت اللجنة بأن المبلغ الخاص بجنيف وقدره ٥٠٠ ٩٣٧ ٢ راعى الزيادات في معدل اشتراك المنظمة الذي وافق عليه المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف اعتبارا من ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، بما في ذلك زيادة معدل الاشتراك سنويا بمقدار ٥,٣٤ في المائة تطبق على الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

عاشرا-٣٢ ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن معدلات تضخم التكاليف الطبية التي استخدمها الخبير الاكتواري الذي تعاقبت معه المنظمة لتقييم التزامات التأمين بعد انتهاء الخدمة استنادا إلى مؤشرات واتجاهات السوق في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى (انظر الجدول عاشرا-٤ أدناه). وأوضح أن تلك المعدلات قائمة على السوق وليس خاصة بالأمم المتحدة. وأوضح أيضا أن تدابير احتواء التكاليف التي اعتمدها الأمم المتحدة، بما في ذلك شرط الجزء بء من الضمان الصحي Medicare، وإدارة الأمراض، والتعديلات على تصميم الخطة، أسهمت في انخفاض معدلات تضخم التكاليف الطبية الذي

شهدته المنظمة والمتوقع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستندة إلى التقييم الاكتواري تبين أنه، في معظم الحالات، كانت زيادة الأقساط السنوية في خطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي في نيويورك خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ أقل من معدلات تضخم التكاليف الطبية في سوق الولايات المتحدة في الفترات ذاتها. وبالمثل، أظهرت المعلومات أن الزيادات المتوقعة في الأقساط لفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بالنسبة للخطة الموجودة في نيويورك كانت أقل من التوقعات الاكتوارية لمعدلات تضخم التكاليف الطبية في الولايات المتحدة (انظر الجدول عاشر-٥ أدناه).

الجدول عاشر-٤

معدلات تضخم التكاليف الطبية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦
(النسبة المئوية)

حسب التقييم الاكتواري					
السنة التقويمية	الخدمات الطبية خارج الولايات المتحدة	الخدمات الطبية في الولايات المتحدة (بخلاف Medicare)	الخدمات الطبية في الولايات المتحدة (بما في ذلك Medicare)	الخدمات الطبية في الولايات المتحدة	التضخم العام
٢٠١٢	٨,٠٠	٨,٠٠	٧,٠٠	٥,٠٠	٢,٥٠
٢٠١٣	٧,٧٠	٨,٢٠	٦,٩٠	٤,٩٠	٢,٥٠
٢٠١٤	٥,٠٠	٧,٣٠	٦,٣٠	٥,٠٠	٢,٢٥
٢٠١٥	٥,٠٠	٦,٨٠	٦,١٠	٥,٠٠	٢,٢٥
٢٠١٦	٥,٠٠	٦,٤٠	٦,١٠	٥,٠٠	٢,٢٥

الجدول عاشر-٥

الزيادات المعلنة في أقساط خطط التأمين الصحي التي يديرها مقر الأمم المتحدة
(النسبة المئوية)

سنة الخطة	الخدمات الطبية في الولايات المتحدة	خططة الأمم المتحدة			
٢٠١٢/٢٠١١	٨,٠٠	١٠,١٧	٦,٥٩	١,١٦	١,٠٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٤,٨٩	٨,٢٥	٨,٤٥	٧,٣٥	٠,٠٠

سنة الخطة	(الخدمات الطبية في الولايات المتحدة)	(الخدمات الطبية خارج الولايات المتحدة)			
٢٠١٤/٢٠١٣	٣,٢٨	٤,٧٨	٥,٥٤	٢,٥٥	٩,٨٥
٢٠١٥/٢٠١٤	٠,٠٠	٩,٧٣	١,٢٢	٠,٠٠	٤,٥١
٢٠١٦/٢٠١٥	١,٠٠	٥,٠٠	٤,٧٧	٠,٠٠	٢,٦٢

عاشرا-٣٣ وتوقع اللجنة الاستشارية أن يواصل الأمين العام استكشاف جميع التدابير المتاحة لاحتواء تكاليف المنظمة المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن المعلومات المهمة المتعلقة بالعناصر الرئيسية، مثل إعادة تقدير التكاليف المطبق على الاحتياجات من الموارد للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ينبغي أن تُعرض بمزيد من التفصيل من أجل تيسير نظر الجمعية العامة في الميزانية المقترحة.

المدفوعات التعويضية

عاشرا-٣٤ تبلغ الاحتياجات من الموارد تحت بند المدفوعات التعويضية ما قدره ٥٠٠ ٨٤١ ٢ دولار، وهو ما يعادل مبلغ الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى أنه يجري الإبقاء على تقديرات الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على المستوى السابق تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤. ويشير أيضا إلى أن أنماط الإنفاق السابقة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، تبين اتجاهها تصاعديا طفيفا في التكاليف، مما يشير إلى إمكانية زيادة الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام إلى أن النفقات الفعلية ستعرض عند تقديم تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

عاشرا-٣٥ وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن النفقات الفعلية تحت بند المدفوعات التعويضية منذ فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (انظر الجدول عاشرا-٦ أدناه). ومن المعلومات المقدمة، تلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة مطردة في الاعتماد تحت بند المدفوعات التعويضية، من مبلغ ١,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى مبلغ ٢,٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة عدم وجود اتجاه واضح خلال الفترة نفسها في نمط الإنفاق لفترة السنتين تحت بند المدفوعات التعويضية.

الجدول عاشر-٦

مقارنة بين الموارد المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية تحت بند المدفوعات التعويضية،
من الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	الاعتماد	النفقات	ملاحظات
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٨٤١٥٠٠	٢١٤٦٠٤٦	حتى أيار/مايو ٢٠١٥
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٨٤٧٦٠٠	٢٧٤٢١٦٣	
٢٠١١-٢٠١٠	٢٥٢٣٠٠٠	٢٧٨١٩٩٤	
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٧٨٨٣٠٠	٣٠١٢٦٤٢	
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٧٠٦١٠٠	٢٠٧٣٢٦٢	
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٦٩٩٥٠٠	٢٢١٥٨٣٤	

عاشر-٣٦ ويشار أيضا إلى أنه ستقدم إلى الجمعية العامة نسخة منقحة من التذييل دال للنظام الإداري للموظفين، الذي ينظم تعويض الموظفين في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المتصلة بالعمل. ومع ذلك، يشير الأمين العام إلى أنه إذا تمت الموافقة على التنقيح، فإن تأثير التغييرات على النفقات تحت بند المدفوعات التعويضية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سيكون شبه معدوم، ولن تبدأ ملاحظته إلا في فترات السنتين اللاحقة.

التأمين العام

عاشر-٣٧ على النحو المبين في الجدول ٣٢-٢ من ملزمة الميزانية، فإن الاحتياجات من الموارد في إطار بند التأمين العام تبلغ ٧٥٤٧٠٠٠ دولار، وهو ما يعادل مبلغ الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويرد في الجدول عاشر-٧ أدناه بيان تفصيلي للاحتياجات حسب وثيقة التأمين/العقد. ويشار إلى أن الاعتمادات المطلوبة تحت بند التأمين العام ترتبط أساسا بالتأمين على المباني والممتلكات في مقر الأمم المتحدة، وفي أديس أبابا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وسانتياغو (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبيروت (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الاحتياجات المقترحة تغطي تكاليف وثيقة تأمين مستقلة فيما يتعلق بأعمال الإرهاب، بدأ نفاذها في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اعتباراً من عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة للقيود في مجال التغطية التأمينية المتعلقة بمخاطر من قبيل الأعمال الإرهابية التي تكون مشمولة عادة بوثائق التأمين العام.

الجدول عاشر-٧

موجز الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تحت بند التأمين العام

(بدولارات الولايات المتحدة)

وثيقة التأمين/العقد	المبلغ	الموقع
السفر الجوي	٢٧٥٠٠٠	موظفو الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم
تأمين المسؤولية العامة الأجنبية ضد الغير	٢١٠٠٠	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
تأمين المسؤولية العامة ضد الغير في نيويورك/الولايات المتحدة	١٣٥٠٠٠	مكاتب الولايات المتحدة فقط
تأمين المركبات في المقر وتأمين المسؤولية العامة ضد الغير للمكاتب المستأجرة	٢٢١٠٠٠	الولايات المتحدة فقط
رسوم خطاب الاعتماد	١٥٠٠٠	الولايات المتحدة فقط
الخدمات الاكتوارية الخارجية (وثيقة التأمين على السفر الجوي)	٢٠٠٠٠	موظفو الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم
الخدمات القانونية الخارجية	٤٠٠٠٠	في جميع أنحاء العالم
التأمين الجوي الرئيسي (الأمين العام)	٢٠٠٠٠	تأمين المسؤولية قبل الغير لتغطية سفر الأمين العام على متن الطائرات المستأجرة أو المتبرع بها - في جميع أنحاء العالم
تأمين الممتلكات، بما في ذلك تغطية أضرار الفيضانات	٤٧٠٠٠٠٠	ممتلكات الأمم المتحدة في المقر، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
تأمين الممتلكات (التأمين ضد أعمال الإرهاب)	١٧٠٠٠٠٠	ممتلكات الأمم المتحدة الموجودة في الولايات المتحدة
صندوق التأمين الذاتي	٤٠٠٠٠٠	تأمين المسؤولية قبل الغير في المباني المملوكة للمقر
بمجموع الاحتياجات	٧٥٤٧٠٠٠	

عاشر-٣٨ وفي الفقرة ٣٢-١٩ من ملزمة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أنه كان من المتوقع، في الأصل، حدوث زيادة في مستويات التأمين على الممتلكات وتكاليفه بالنسبة للمقر لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عقب نقل المباني المحددة التي كانت مشمولة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى وثيقة التأمين على الممتلكات بقيم أعلى وأضرار الفيضانات في عام ٢٠١٢ التي لحقت بمبنى الأمانة العامة في نيويورك نتيجة للعاصفة ساندي. ويشير أيضا، في الفقرة ٣٢-٢٠، إلى أن هذه الزيادة كُبحت إثر اتخاذ مبادرة دعوة قوية استهدفت أسواق التأمين على نطاق العالم، ونتيجة لذلك، تمكنت الأمانة العامة من الحصول على عروض أسعار تنافسية للغاية.

عاشرا-٣٩ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن نسبة مجموع الأقساط إلى مجموع القيمة المؤمنة بالنسبة للمواقع الأربعة (مقر الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) التي تغطيها وثائق التأمين العام التي يديرها المقر. ويبين الجدول عاشرا-٨ أدناه النسبة الموحدة لمجموع الأقساط إلى مجموع قيمة الممتلكات المؤمنة في المواقع الأربعة، والتغيرات في النسبة الإجمالية للأقساط إلى قيمة الممتلكات المؤمنة من سنة وثيقة التأمين ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفيضانات التي غمرت الطابق السفلي الثالث من مبنى الأمانة العامة في نيويورك جراء العاصفة ساندي في عام ٢٠١٢ أفضت إلى نسبة خسارة غير مواتية مما أدى إلى زيادة النسبة من ٠,٠٠١٩٢ في سنة وثيقة التأمين ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٠,٠٠٢٣٩ في سنة وثيقة التأمين ٢٠١٣/٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه نتيجة للتحسينات التي أدخلتها الأمانة العامة على السلامة والأمن وجهود التوعية التي بذلتها، انخفضت النسبة من ٠,٠٠٢٣٩ في سنة وثيقة التأمين ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٠,٠٠١٩٩ في سنة وثيقة التأمين ٢٠١٤/٢٠١٥. وواصلت انخفاضها إلى ٠,٠٠١٢٠ في سنة وثيقة التأمين ٢٠١٥/٢٠١٦، وهي أقل حتى من النسبة في ٢٠١٢/٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة أنه، في حين تضاعف مجموع القيمة المؤمنة بين سنتي وثيقة التأمين ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٥/٢٠١٦، ازداد مجموع الأقساط بنسبة ٢٥ في المائة فقط. وتثني اللجنة الاستشارية على الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للحصول على أفضل أسعار التأمين.

الجدول عاشرا-٨

مقارنة بين أقساط التأمين العامة قبل العاصفة ساندي وبعدها، وبعده التحسينات التي أدخلت على المخطط العام لتجديد مباني المقر

(بدولارات الولايات المتحدة)

سنة وثيقة التأمين	مجموع الأقساط	مجموع القيمة المؤمنة	النسبة
٢٠١٢/٢٠١٣	٢ ٣٦٢ ٦٠٤	١ ٢٣٠ ٦٨٦ ٢١٨	٠,٠٠١٩٢
٢٠١٣/٢٠١٤	٣ ١٣٠ ٦٦٥	١ ٣٠٩ ٣٩٣ ٢٩٦	٠,٠٠٢٣٩
٢٠١٤/٢٠١٥	٣ ٣٣١ ٣٩٦	١ ٦٧٢ ٩٢٥ ٥٨٥	٠,٠٠١٩٩
٢٠١٥/٢٠١٦	٢ ٩٧١ ٤٢٤	٢ ٤٧٦ ٦٥٤ ١٣٩	٠,٠٠١٢٠

بعد التحسينات التي أدخلت على المخطط العام لتجديد مباني المقر

عاشرا-٤٠ وفيما يتعلق بالسبب في عدم تغطية وثائق تأمين المقر للممتلكات في المواقع الموجودة خارج المقر، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار آخر، بأن مبادي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا مؤمن عليها محليا، وبأن هذا النهج أكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة للمنظمة. وفي هذا الصدد، زودت اللجنة بمعلومات تبين أن نسب أقساط التأمين على الممتلكات إلى مجموع القيم المؤمنة في مواقع الأمانة العامة تلك أقل بصفة عامة من النسب في المقر (انظر الجدول عاشرا-٩ أدناه).

الجدول عاشرا-٩

نسب أقساط التأمين إلى مجموع القيم المؤمنة في مكاتب محددة خارج المقر
(بدولارات الولايات المتحدة)

الموقع	القسط	مجموع القيم المؤمنة	نسبة أقساط التأمين/مجموع القيم المؤمنة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٦١ ٣٣١	١٧٢ ٤٠٧ ١٠٨	٠,٠٠٠٣٦
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٣٨٢ ٨٤٩	١١٠٦ ٤٢٠ ٣٩٤	٠,٠٠٠٣٥
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٧٢ ٨١٤	١٤٤ ٠٠٠ ٥٧٦	٠,٠٠٠٥١
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٢٢ ٧٧٣	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٠٠١٣٤

عاشرا-٤١ وتتضمن الاحتياجات من الموارد تحت بند التأمين العام وثيقة تأمين مستقلة فيما يتعلق بأعمال الإرهاب، بدأ نفاذها في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اعتباراً من عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة للقيود في مجال التغطية التأمينية المتعلقة بمخاطر من قبيل الأعمال الإرهابية التي تكون مشمولة عادة بوثائق التأمين العام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، على الرغم من أن مجموع القيمة المؤمنة شهدت زيادة كبيرة، فإن شركات التأمين نظرت مع التأييد في تقييمها لتعرض المنظمة للمخاطر إلى التدابير المكثفة المتعلقة بالسلامة والأمن التي نفذتها المنظمة والحكومة المضيفة. ونتيجة لذلك، فإن أقساط التأمين المتعلقة بالأعمال الإرهابية لسنة وثيقة التأمين ٢٠١٦/٢٠١٥ كان أقل بنسبة ٧,٤ في المائة من السنة السابقة (انظر الجدول عاشرا-١٠ أدناه).

الجدول عاشر-١٠.

أقساط التأمين ضد أعمال الإرهاب، ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

سنة وثيقة التأمين	موارد من الباب ٣٢، المصروفات الخاصة	موارد من المخطط العام لتحديد مبانى المقر	مجموع أقساط التأمين ضد أعمال الإرهاب
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٤١ ٣١٢	٢٨٥ ٦٣٩	٩٢٦ ٩٥١
٢٠١٤/٢٠١٣	٧٠٦ ٩٧٣	٢٠٢ ٨٩٢	٩٠٩ ٨٦٥
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٥٣ ٥٢٢	١٨٨ ٥٦٣	٨٤٢ ٠٨٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٧٧٩ ٦٤٩	-	٧٧٩ ٦٤٩

الرسوم المصرفية

عاشر-٤٢ تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة تحت بند الرسوم المصرفية ما قدره ٨٥٦ ٥٠٠ دولار، وهو ما يعادل مستوى الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقترحة من الموارد لا تمثل تغييرا عن المستوى السابق، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩، وأن الرسوم المصرفية يعوضها، بل يتجاوزها، الدخل المتأتي من الفائدة المحصلة على الأرصدة النقدية، التي ترد في الميزانية تحت باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة. ويتوقع الأمين العام أن تبلغ الإيرادات من الفوائد المتحققة على أرصدة الحسابات المصرفية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالصندوق العام خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مبلغا قدره ٢ ٥٠٨ ٧٠٠ دولار (انظر [A/70/6 \(Income sect. 2\)](#)، الجدول ب إ ٢-١).

عاشر-٤٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين العام في إطار الباب ٣١، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، تشير إلى أن التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال خدمات الخزانة المشتركة قد حقق وفورات كبيرة (انظر [A/70/6 \(sect. 31\)](#)، الفقرة ٣١-٣٩) ولدى الاستفسار عن سبب عدم ورود هذه الوفورات في مقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت اللجنة بأن هذه الوفورات لا تتعلق بالميزانية العادية، بل بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبعثات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الاعتماد المخصص لبند الرسوم المصرفية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ هو في المقام الأول للمصارف الرئيسية في الولايات المتحدة، التي تستخدم للمدفوعات الداخلية والمدفوعات عبر الحدود بدولارات الولايات المتحدة، وللإبقاء على حسابات الاشتراكات. وأبلغت اللجنة

كذلك بأنه لا يمكن تحديد الأثر الكامل لنظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد على الرسوم المصرفية والفائدة إلا بعد البدء بتنفيذ المجموعة ٤ من النظام في وقت لاحق من هذا العام. وبناء على ذلك، أبلغت اللجنة بأنه اقترح أن تظل الرسوم المصرفية دون تغيير عن المستوى السابق.

عاشرا-٤٤ وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات عن تأثير التعاون فيما بين الوكالات وبدء تنفيذ نظام أوموجا على كفاءة وفعالية العمليات المصرفية للأمم المتحدة لدى تقديم مشاريع الميزانية في المستقبل.

مدفوعات المعاش التقاعدي للأمناء العامين السابقين

عاشرا-٤٥ تبلغ الاحتياجات من الموارد تحت بند مدفوعات المعاش التقاعدي للأمناء العامين السابقين ما قدره ٤٠٠ ٢٩٢ ١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعادل مستوى الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومع أن الاعتماد المخصص لمدفوعات المعاشات التقاعدية لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لا يمثل تغييرا عن المستوى السابق، يشير الأمين العام إلى أنه يُتوقع حدوث زيادة في الاحتياجات، حيث يُتوقع إضافة أمين عام سابق آخر في عام ٢٠١٧ إلى القائمة الحالية التي تضم ثلاثة أمناء عامين سابقين وأرملة أمين عام سابق واحد بمقدار نصف البدل. وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام إلى أن النفقات الفعلية ستعرض عند تقديم تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

عاشرا-٤٦ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأ بتعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة، بالموافقة على مقترحات الأمين العام في إطار الباب ٣٢.

الجزء الحادي عشر النفقات الرأسمالية

الباب ٣٣

التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	١٠٩ ٨٦٤ ٥٠٠ دولار
الاعتماد المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٧٩ ٣١٨ ٦٠٠ دولار
الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٨٥ ٠٢٣ ٣٠٠ دولار

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

حادي عشر- ١ تطلب موارد النفقات الرأسمالية مركزيا في إطار الباب ٣٣ من أجل ضمان اتباع نهج متماسك ومنظم. ولا يشمل الباب الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين والتكاليف ذات الصلة. وترد تكاليف إدارة وتنظيم الأنشطة المقترحة في هذا الباب تحت الأبواب الرئيسية الخاصة بكل منها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بالنسبة لمراكز نيويورك، وجنيف، وفيينا، ونيروبي، واللجان الإقليمية (A/70/6 (Sect. 33)، الفقرة ٣٣-١).

حادي عشر- ٢ وتصنف مشاريع التشييد الكبرى المقترحة في إطار هذا الباب تحت ثلاثة عناصر: (أ) التعديلات والتحسينات؛ و (ب) أعمال الصيانة الرئيسية؛ و (ج) الشبكة المؤسسية للأمم المتحدة. ويرد في الفقرتين ٣٣-٢ و ٣٣-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان المشروع يندرج في فئة التعديلات والتحسينات أو أعمال الصيانة الرئيسية. ويبين الجدولان ٣٣-٢ و ٣٣-٣ من ملزمة الميزانية (A/70/6 (Sect. 33)) توزيع الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب العنصر، في حين يبين الجدول ٣٣-٤ توزيع الموارد حسب مركز العمل. وجرى تزويد اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بقائمة مفصلة بالمشاريع المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب العنصر والموقع والمبلغ والفئة (انظر الجدول حادي عشر-٧ أدناه).

حادي عشر- ٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من ملزمة الميزانية أن الأمين العام يقدم التغييرات المقترحة في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ باعتبارها "إعادة توزيع/نقل" للموارد بين التعديلات والتحسينات (العنصر ألف) وأعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء) والشبكة المؤسسية للأمم المتحدة (العنصر جيم) على نحو يعكس الاحتياجات التشغيلية

المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، دون أن يكون لذلك أي تأثير صاف على الاعتماد الإجمالي المطلوب (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٣-١٥ و ٣٣-٥٩). وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، معلومات عن "إعادة توزيع/نقل" الموارد بين العناصر الثلاثة في كل مركز من مراكز العمل في الجدول حادي عشر-١ أدناه (بالنسبة للمقر، انظر أيضا الفقرة حادي عشر-٣٠ أدناه). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أنه لم يطرأ أي تغيير على المعايير المطبقة منذ وقت طويل لتحديد ما إذا كان مشروع ما يصنف في إطار التعديلات والتحسينات أو في إطار أعمال الصيانة الرئيسية؛ وبدلاً من ذلك، يستند تغيير الموارد في كل عنصر إلى الاحتياجات المقدرة وإلى تحديد أولويات الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، يعكس نقل الموارد بين العناصر قيام كل مكتب بتحديد أولوياته للموارد ضمن حدود مستوى ميزانيته. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل مبلغ قدره ١٠٩ ٨٠٠ دولار من مكتب الأمم المتحدة في فيينا لكي يستخدم في دعم وتعزيز السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويتضمن الفصل الأول أعلاه الملاحظات الشاملة المقدمة من اللجنة الاستشارية بشأن تصنيف تغيرات الموارد الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

الجدول حادي عشر-١

التغيرات المقترحة في الموارد فيما بين العناصر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات في التوزيع بين العناصر: التعديلات والتحسينات	التغيرات في التوزيع بين العناصر: أعمال الصيانة الرئيسية	التغيرات في التوزيع بين العناصر: الشبكة المؤسسية	الأثر الإجمالي للتغيرات في التوزيع بين العناصر
(أ)	(ب)	(ج)	(د)=(أ)+(ب)+(ج)
١١٣٨,٢	١١٧٣,٤	(٢٣١١,٦)	-
(٣٠٣,٥)	٣٠٣,٥	-	-
(٥٥,٦)	(٥٤,٢)	-	(١٠٩,٨)
(٧٥٠,١)	٧٥٠,١	-	-
(٥٨٣,٤)	٥٨٣,٤	-	-
٣٨٥,٨	(٣٨٥,٨)	-	-
٦٩٨,٩	(٦٩٨,٩)	-	-
٥٢,٨	٥٧,٠	-	١٠٩,٨

حادي عشر- ٤ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٦٠٠ ٣١٨ ٧٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي بزيادة قدرها ٩٠٠ ٥٤٥ ٣٠ دولار أو ٢٧,٨ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (A/70/6 (Sect. 33)، الجدول ٣٣-٢). ويعكس الانخفاض الصافي البالغ ٩٠٠ ٥٤٥ ٣٠ دولار حذف الموارد "غير المتكررة" المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل (أ) مكتب الأمم المتحدة في جنيف (١٠٠ ٥٣٢ ٤٤ دولار)؛ و (ب) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠ ١٢٦ ٢ دولار) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٨٠٠ ٣٥٣ ٥ دولار)، ويقابل ذلك أساسا الزيادات البالغة ٠٠٠ ٧٤٨ ٢١ دولار من أجل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة حادي عشر-٥ أدناه).

حادي عشر- ٥ ويشير الأمين العام إلى أن الموارد المطلوبة في إطار "الولايات الجديدة" بلغت ٠٠٠ ٧٤٨ ٢١ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١٥) وتعكس ما يلي:

(أ) الموارد الإضافية المقترحة لتجديد مبنى قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٠٠٠ ٧٤٨ ١٢ دولار)، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ (انظر الجدول حادي عشر-٦ أدناه)؛

(ب) مخصصات مشروع تخفيف مخاطر الزلازل واستبدال الأصول المتضررة منها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٠٠٠ ٠٠٠ ٩ دولار)، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ (انظر الجدول حادي عشر-١٤ أدناه).

تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

حادي عشر- ٦ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في القرار ٢٦٢/٦٩، في جملة أمور، أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات مفصلة عن النفقات وتقديرات التكلفة الكلية لمشروع تجديد قاعة أفريقيا، وقررت اتخاذ قرار نهائي بشأن إنشاء حساب منفصل متعدد السنوات لتجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها السبعين في سياق نظرها في الميزانية المقترحة^(٢٤). وتشير اللجنة كذلك إلى أن الأمين العام قد قدم التقارير المرحلية السنوية إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تشييد مرافق

(٢٤) في القرار نفسه قررت الجمعية العامة أيضا العودة إلى إنشاء حساب منفصل متعدد السنوات للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين للجمعية العامة.

إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا والاقتراحات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا، وكان آخرها المقدم في الوثيقة A/69/359.

حادي عشر-٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد البالغة ١٢ ٧٤٨ ٠٠٠ دولار المقترحة لتجديد قاعة أفريقيا في إطار الباب ٣٣، في حين سيقدم الأمين العام معلومات مفصلة عن التكلفة الإجمالية التقديرية للمشروع في تقريره المرحلي السنوي المقبل حسبما طلبته الجمعية العامة. وعند التوضيح أُبلغت اللجنة أنه يطلب إليها أن تحيط علما بالموارد المطلوبة في إطار الباب ٣٣ إلى حين تقديم الأمين العام تقريره بشأن المعلومات المفصلة عن نطاق المشروع المقترح لقاعة أفريقيا وجدوله الزمني ومجموع كلفته، من أجل عرضه على الجمعية العامة لكي تنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها السبعين.

حادي عشر-٨ وفيما يتعلق بإنشاء حساب منفصل متعدد السنوات لمشروع تجديد قاعة أفريقيا في المستقبل، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أنه من المفيد إدارياً أن تدار المشاريع كبيرة الحجم التي تستمر لأمد طويل في إطار حساب منفصل متعدد السنوات خاص بأعمال التشييد الجارية لكي يتسنى تنفيذ الرصد والحوكمة على نحو فعال. ويتيح هذا الحساب المرونة في إدارة الموارد للأجل الطويل تمثيلاً مع الاحتياجات المقررة لكل مشروع (بدلاً من تقييدها بتوقيت تمويل دورة الميزانية البرنامجية) ويتجنب أيضاً إعادة الأرصدة غير المتلزم بها في إطار الميزانية البرنامجية إلى الدول الأعضاء ثم طلبها مجدداً في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة. وأبلغت اللجنة أن إنشاء حساب منفصل متعدد السنوات لا يقلل من متطلبات تقديم التقارير إلى الجمعية العامة.

حادي عشر-٩ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لم يدرج الأمين العام في إطار الباب ٣٣ أية احتياجات محتملة من الموارد لتجديد مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (بما في ذلك قاعة أفريقيا) والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في جنيف (A/68/6 (Sect. 33)، الفقرتان ٣٣-١٤ و ٣٣-١٨)؛ انظر أيضاً A/68/7، الفقرات حادي عشر-٤ وحادي عشر-٢٥ وحادي عشر-٣٠. ووافقت الجمعية العامة بعد ذلك على الموارد ذات الصلة بالمشروعين في إطار الباب ٣٣ من خلال الإجراءات المتخذة بشأن التقارير المرحلية السنوية التي يقدمها الأمين العام عن المشاريع. ولكن اللجنة تلاحظ أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى الرغم من أن الاحتياجات المحتملة اللازمة لتجديد قاعة أفريقيا أدرجت في إطار الباب ٣٣، لا يوجد في الباب نفسه ما يشير إلى الاحتياجات المحتملة من الموارد اللازمة لتمويل خطة حفظ التراث. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها أنه من المتوقع أن يقترح التقرير المعد بشأن الخطة الاستراتيجية

لحفظ التراث خارج سياق الميزانية العادية (انظر أيضا الفقرة حادي عشر-٦ والحاشية ١ أعلاه)^(٢٥). وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقدم الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ اللازمة لتمويل تجديد قاعة أفريقيا، ومشاريع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث على نحو متسق.

حادي عشر-١٠ ومع مراعاة أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن مجموع تقديرات تكاليف مشروع تجديد قاعة أفريقيا في تقريره المرحلي السنوي المقبل المقدم في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين، وهو الموعد الذي ستنظر فيه أيضا في حساب منفصل متعدد السنوات للمشروع، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي في هذه المرحلة عدم إدراج الاحتياجات البالغة ١٢ ٧٤٨ ٠٠٠ دولار والمقترحة لمشروع تجديد قاعة أفريقيا في إطار الباب ٣٣. وبالتالي، توصي اللجنة بعدم إدراج الموارد المقترحة البالغة ١٢ ٧٤٨ ٠٠٠ دولار. وستعود اللجنة إلى احتياجات المشاريع لكي تقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة في سياق نظرها في التقرير المرحلي السنوي المقبل الذي يقدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع.

الاستعراض الاستراتيجي للمرافق والمشاريع التي تم تحديدها في اللجان الإقليمية الأربع لفترات السنتين من ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٠٢٦-٢٠٢٧

حادي عشر-١١ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قدم تقريره الأخير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (مبادرة إدارة ممتلكات الأمانة العامة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي) إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من الدورة التاسعة والستين المستأنفة، إلى جانب برنامج صيانة الأصول العقارية الممتد على مدى ٢٠ عاما للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٣٧ (A/69/760). وتشير اللجنة كذلك إلى أن الأمين العام قدم في ذلك التقرير موجزا للمشاريع الأولية المقررة للتنفيذ في أديس أبابا، وبانكوك، وسانتياغو، ونيروبي بالنسبة لفترات السنتين من ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مع تقديرات التكلفة ذات الصلة بالموضوع لكل فترة من تلك الفترات الخمس المعنية، وذلك دون إشارة إلى الاحتياجات من الموارد المالية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/69/760، الشكل ١، الجزء ٤).

(٢٥) ترد التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في إطار الخيار ألف (التمويل عن طريق الأنصبة المقررة) وبموجب الخيار باء (التمويل من خلال الجمع بين الأنصبة المقررة ومجموعة قروض) في تقرير الأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/69/417، الجداول ٦-٨) وسيقدم الأمين العام التقرير المرحلي السنوي المقبل إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين، عندما تناقش آليات التمويل (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢، ثالثا).

حادي عشر- ١٢ وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يطلب موارد قدرها ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل المرحلة الأولى المقترحة من المشروع في بانكوك^(٢٦)، الذي اعتبر أحد المشاريع المقررة في خطة الاستعراض (انظر الفقرة حادي عشر- ١١ أعلاه). ويشير الأمين العام إلى أن المعلومات المفصلة عن نطاق المشروع المقترح وجدوله الزمني ومجموع كلفته ستدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها السبعين (A/70/6 (Sect.33)، الفقرة ٣٣-٤٥).

حادي عشر- ١٣ وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن مجمل الموارد المطلوبة في إطار الباب ٣٣ لتمويل المشاريع المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي للمرافق، لأن الطلبات المتعلقة بهذه الاحتياجات في مراكز العمل الثلاثة الأخرى ليست محددة بوضوح في هذا الباب من الميزانية. وتلقت اللجنة الجدول حادي عشر- ٢ أدناه (انظر الفقرة حادي عشر- ١٨ أدناه).

الجدول حادي عشر- ٢

التقديرات الأولية للتكاليف في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	المشروع المتعلق بالبرج/ الحماية من الزلازل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ^(١)	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي استبدال الأبنية من (A) إلى (D) ^(ب) لأفريقيا ^(ج)	تجديد المكتبة والمطعم الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ^(١)	التكاليف لكل فترة سنتين
٢٠١٧-٢٠١٦	٩ ٠٠٠,٠	٥٥٠,٠	٤٠٠,٠	٥٠,٨	١٠ ٠٠٠,٨
٢٠١٩-٢٠١٨	٥ ٥٢٦,٦	٢١ ٧٨٢,٠	٢ ٣٢٣,٣	١ ٦١٢,٦	٣١ ٢٤٤,٥
٢٠٢١-٢٠٢٠	٥ ٨٨٦,٦	٢١ ٧٨٢,٠	٤ ٧١٦,٣	٥ ٤٥٠,١	٣٧ ٨٣٥,٠
٢٠٢٣-٢٠٢٢	٤ ٥٥٦,٧	-	٢ ٥٣٨,٧	-	٢ ٥٣٨,٧

(٢٦) عقب الاستعراض الذي أجري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بأعمال تحديث تتعلق بمقاومة الاهتزازات الأرضية، وذلك لأنه تم تحديد مدينة بانكوك مدينة معرضة للمخاطر المرتبطة بالنشاط الزلزالي (A/68/7، الفقرة حادي عشر- ٢٠). وأشار الأمين العام في تقريره عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق إلى أن المشروع المقترح في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يمكن تنفيذه بأكثر الطرق اقتصادا بالاقتران مع التدابير المطلوبة لتخفيف مخاطر الزلازل (A/69/760، الفقرة ٣٩).

فترة السنتين	المشروع المتعلق بالبرج/ الحماية من الزلازل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ^(ب)	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي استبدال الأبنية من (A) إلى (J) ^(ب)	تجديد المكتبة والمطعم في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ^(ب)	تجديد المبني الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	التكاليف لكل فترة سنتين
٢٠٢٥-٢٠٢٤	٥٠٧١,٥	-	٢٥٣٨,٧	-	٢٥٣٨,٧
٢٠٢٧-٢٠٢٦	٥٠٧١,٥	-	-	-	٥٠٧١,٥
مجموع التكاليف	٣٥١١٢,٩	٤٤١١٤,٠	١٢٥١٧,٠	٧١١٣,٥	٨٩٢٢٩,٢

(أ) يشمل مجموع الاحتياجات من الموارد ومقدارها ٣٥ ١١٢ ٩٠٠ دولار، مبلغ ٩ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومبلغ ٢٦ ١١٢ ٩٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧.

(ب) لم تشمل التوقعات الأولية للاحتياجات من الموارد البالغة ٣٩,٨ مليون دولار والواردة في تقرير الاستعراض الاستراتيجي للمرافق رسوم التصميم. في حين تشمل التقديرات الواردة في الجدول أعلاه رسوم التصميم البالغة ٤,٣ ملايين دولار، بما في ذلك مبلغ ٥٥٠.٠٠٠ دولار المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

(ج) تمثل الاحتياجات من الموارد المبينة في الجدول أعلاه أحدث التوقعات المتاحة، وهي تختلف عن المبلغ الأولي المتوقع وقدره ٩,٦ ملايين دولار الوارد في تقرير الاستعراض الاستراتيجي للمرافق.

حادي عشر-١٤ طلبت اللجنة الاستشارية ميررات لإدراج الاحتياجات الأولية من الموارد المتعلقة بالمشاريع التي جرى تحديدها في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ولكنها لم تتلق ردوداً مرضية. وفيما يتعلق بالمخصص المقترح لمشروع تخفيف مخاطر الزلازل واستبدال الأصول المتضررة منها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) (انظر الفقرة حادي عشر-٥ (ب) أعلاه)، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه على الرغم من أن مرفق تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/416) يتضمن احتياجات إجمالية قدرها ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (بدون تخصيص الموارد لمراكز عمل معينة)، لم يقدم الأمين العام أية احتياجات من الموارد فيما يتعلق بذلك لفترة السنتين في تقريره الأخير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/69/760).

حادي عشر-١٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، إبان نظرها في آخر تقرير للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، بجملة أمور، منها ما يلي: (A/69/811)، الفقرات ٣٢ و ٣٧ و ٣٨):

(أ) أن عملية وضع المشاريع المقررة مبدئياً شملت ما يلي: '١' تحديد الاحتياجات؛ '٢' البرمجة المفاهيمية؛ '٣' تخطيط التنفيذ المفاهيمي؛ '٤' تقديرات التكاليف المفاهيمية؛

(ب) أن الأمانة العامة تعتزم مواصلة تطوير هذه المشاريع من المستوى المفاهيمي إلى مستوى أكثر تحديداً، وهو مستوى يمكنها أن تبلغ بها فيه الدول الأعضاء لتواصل النظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة السبعين المستأنفة للجمعية العامة، وللموافقة عليها في نهاية المطاف؛

(ج) كان من المتوخى أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق مزيداً من المعلومات عن المشاريع المقررة مبدئياً، ولا سيما المشاريع التي يمكن أن يُنظر فيها في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(د) أن خيارات تمويل المشاريع المقررة مبدئياً ستكون موضوع تقارير مقبلة تنتظر فيها الجمعية العامة، لأن هذه المشاريع ما زالت في مراحل التخطيط ولأن الاستعراض ركز أساساً على تحديد الاحتياجات.

حادي عشر-١٦ وبناء على ذلك، التمسّت اللجنة الاستشارية توضيحاً فيما يتصل بخطط الأمين العام الحالية المتعلقة بوضع الميزانيات في المستقبل، وتقديم التقارير وإدارة الاحتياجات من الموارد اللازمة للمشاريع المحددة في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، من قبيل الحاجة إلى تقديم تقارير مرحلية سنوية وحسابات متعددة السنوات. وأبلغت اللجنة، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) أن الأمين العام يعتزم تقديم مقترح لكل مشروع من "المشاريع المتوقعة" المحددة في الاستعراض، تمثيلاً مع النظام المالي والقواعد المالية المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ب) أن العديد من المشاريع المحددة مبدئياً في الاستعراض بلغت مراحل إعداد مبكرة متفاوتة، ومن صارت لها جداول زمنية للإبلاغ مختلفة: '١' سيُعرض المشروع المقرر تنفيذه في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين للجمعية العامة؛ '٢' أن مشاريع استبدال الأبنية من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتجديد مبنى المكاتب القديم ومبنى الكافيتريا ومبنى المكتبة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يُتوقع أن تُعرض في الدورات اللاحقة، ولكن ليس قبل الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة؛

(ج) في حال الموافقة على هذه المشاريع، سيقدم الأمين العام تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذها وفقاً للممارسة المعهودة في الآونة الأخيرة. وبالنظر إلى أن عدد هذه التقارير قد يكون كبيراً إلى حد يجعل من الصعب على الجمعية العامة استعراضها في حدود

الوقت المتاح، ربما يكون من المفيد تجميع هذه التقارير وتصنيفها حسب الموقع أو المنطقة مثلا؛

(د) أن الأمين العام سيقترح إنشاء حساب متعدد السنوات لكل مشروع تتم الموافقة عليه، وذلك لإتاحة قدر من المرونة في إدارة الموارد (انظر أيضا الفقرة حادي عشر- ٨ أعلاه).

حادي عشر- ١٧ ومع مراعاة المعلومات الواردة في الفقرتين حادي عشر- ١١ وحادي عشر- ١٦ أعلاه، ترى اللجنة الاستشارية أنه من غير المناسب إدراج التقديرات الأولية من الموارد للمشاريع المحددة في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض الموارد ذات الصلة البالغة ٨٠٠ ٠٠٠ دولار (انظر الجدول حادي عشر- ٢ أعلاه).

حادي عشر- ١٨ وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول حادي عشر- ٢ أعلاه ارتفاع تقديرات تكاليف ثلاثة مشاريع من أصل المشاريع الأربعة المحددة في اللجان الإقليمية (بمبلغ ٩ ملايين دولار في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبمبلغ ٤,٣ ملايين دولار في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبمبلغ ٢,٩ مليون دولار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، بالمقارنة مع التقديرات الأولية الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/69/760، الشكل ١، الفرع ٤)، رغم أن الفترة الفاصلة بين التاريخين اللذين صدر فيهما تقرير الأمين العام، شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٥، على التوالي، تزيد بقليل على شهرين من الزمن. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقديرات تكاليف المشاريع المقرر تنفيذها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما زالت تقديرات أولية، فإنها تتوقع أن تُفسّر التغييرات المدخلة على الموارد وتبرر بشكل واف.

حادي عشر- ١٩ وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى نظرها في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/69/760)، أن تقرير الأمين العام قد أُعد لتستخدمه الجمعية العامة في المقام الأول كوثيقة تخطيط (A/69/811، الفقرة ٣٨). ولاحظت اللجنة الاستشارية حيثئذ أن المنظمة وضعت، للمرة الأولى، برنامجا طويل الأجل وواسع النطاق لصيانة المرافق، سيكون بمثابة أداة تخطيط مستدامة وسييسر نظر الجمعية العامة في الموضوع واتخاذ قرارات بشأنه. وأتنت اللجنة على الأمين العام للجهود التي يبذلها في هذا الصدد (المرجع نفسه، الفقرة ١٠). وبناء على ذلك، ولكي يحقق هذا البرنامج الفوائد المرجوة منه بوصفه أداة تخطيط مستدامة وييسر نظر الجمعية العامة في الموضوع واتخاذ قرارات

بشأنه، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة التقيد بنهج متسق في عرض المشاريع والتقديرات المتصلة بها وتقديم المبررات المناسبة التي تثبت تقديرات التكاليف وتنقيحاتها (انظر الفقرات حادي عشر - ١١، وحادي عشر - ١٤، وحادي عشر - ١٨ أعلاه).

حادي عشر - ٢٠ وفيما يخص اعتمادات الطوارئ المرصودة للمشاريع الأربعة المحددة في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن اعتمادات الطوارئ قد أُدرجت في تقديرات احتياجات المشاريع (انظر الجدول حادي عشر - ٣ أدناه). ومع أن الأمانة العامة لا تتبع في الوقت الراهن نهجا موحدًا في تحديد وإدارة مستويات الطوارئ فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة الجاري تنفيذها في إطار الباب ٣٣، فإنها بصدده وضع "مبادئ توجيهية لإدارة مشاريع التشييد" ستضمن فرعًا مفصلاً خاصًا بإدارة المخاطر يشمل تحديد المخاطر، والتحليل الكمي و/أو النوعي للمخاطر، وتخطيط سبل التصدي للمخاطر. وأبلغت اللجنة أيضًا أنه من المتوقع الانتهاء من وضع تلك المبادئ التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأن الأمانة العامة ستضع بعد ذلك نهجًا موحدًا لِيُتبع في التخطيط للطوارئ وإدارتها. غير أنه لم يتقرر بعد، في هذه المرحلة من وضع المبادئ التوجيهية، ما إذا كان ينبغي تحديد عتبة لتطبيق هذا النهج تستند إلى حد أدنى لحجم المشروع أو مدى تعقيده. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وضع النهج الموحد للتخطيط للطوارئ سيتم بعد الانتهاء من إعداد المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه. وتشدد اللجنة على أن جميع اعتمادات الطوارئ المرصودة لمشاريع التشييد الكبرى ينبغي أن تُعرض بشكل منفصل ويتسم بالشفافية، وأن تبرر على نحو واف (انظر أيضا A/69/580، الفقرة ٣٠).

الجدول حادي عشر - ٣

توزيع تكاليف المشاريع ومخصصات الطوارئ المرصودة لها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	مكتب الأمم المتحدة	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	بند
برج الأمانة/مشروع التخفيف من حدة مخاطر الزلازل	استبدال الأبنية من A إلى J	تجديد المكتبة والكافتيريا	تجديد المكتبة الشمالي	مكتب الأمم المتحدة	(١) التكاليف التجارية
٢٤ ٩١٨,٤	٣٣ ٧٩٩,١	٩ ١٢٦,٩	٥ ٤٦٩,٨		
(٢) أتعاب الخبراء الاستشاريين، وتكاليف إدارة المشروع، والتكاليف الأخرى	٦ ٣٠٤,٥	١ ٦٨١,٥	١ ٥٢٣,٧		

اللجنة الاقتصادية للأمريكتا اللاتينية والبحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	البند
تجديد المبني الشمالي	تجديد المكتبة والكافيتريا	استبدال الأبنية من A إلى J	برج الأمانة/مشروع التخفيف من حدة مخاطر الزلازل	برج الأمانة/مشروع التخفيف من حدة مخاطر الزلازل	
٦ ٩٩٣,٥	١٠ ٨٠٨,٤	٤٠ ١٠٣,٦	٣١ ١٢٨,٣	(٢) و (١)	المجموع الفرعي لكل من (١) و (٢)
١٢٠,٠	١٧٠٨,٦	٤٠١٠,٤	٣ ٩٨٤,٦	(٣)	(٣) الطوارئ
				(٤)	(٤) النسبة المئوية للطوارئ
٢ في المائة	١٦ في المائة	١٠ في المائة	١٣ في المائة	[٣]/(١)+(٢)	
٧ ١١٣,٥	١٢ ٥١٧,٠	٤٤ ١١٤,٠	٣٥ ١١٢,٩	(٣)+(٢)+(١)	مجموع التكاليف = (٣)+(٢)+(١)

حادي عشر- ٢١ وفيما يخص آليات الرقابة على هذه المشاريع، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٦٩/٢٧٤ ألف بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، أن يضع آلية الرقابة المناسبة فيما يتعلق بتنفيذ هذه المشاريع. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه لم يتم وضع أو تنفيذ أي آلية رقابة واضحة فيما يخص الأنشطة المنفذة في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية في المرحلة الراهنة. وعلاوة على ذلك، ورغم أنه ليس هناك مشروع واحد كبير يستحق آلية رقابة خاصة به، فإن ميزانيتها الإجمالية لكل فترة سنتين ستمثل استثمارا كبيرا من جانب الدول الأعضاء. وأبلغت اللجنة أيضا أن الأمين العام أشار إلى أن الخطوة القادمة المقررة في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق ستمثل في وضع أداة لرصد المشاريع (A/69/760، الفقرة ٦٨ هـ)، وأن التقدم المحرز في هذا الصدد سيبلغ عنه في التقرير المقبل عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق المقرر تقديمه إلى الجزء الأول من الدورة السبعين المستأنفة للجمعية العامة. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الاطلاع على مقترحات الأمين العام بشأن آليات رقابة المشاريع التي سيتضمنها تقريره المقبل إلى الجمعية العامة عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق.

حادي عشر- ٢٢ ومع مراعاة أهمية المشاريع المحددة في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق والاحتياجات من الموارد المالية، ترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري أن يقوم الأمين العام، قبل عرض الموارد الخاصة بكل مشروع والمنتقاة من الاستعراض للموافقة عليها، بموافقة الجمعية العامة بمعلومات شاملة ومستوفاة في تقريره المقبل عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، حسبما قرره في وقت سابق (انظر الفقرات الفرعية من (ب) إلى (د) من الفقرة حادي عشر- ١٥ أعلاه)، وذلك تيسيرا لاسترشاد الجمعية العامة بما فيما تتخذه من قرارات وتجنباً لاتباع نهج متجزئ. وينبغي أن تشمل تلك

المعلومات تقديرات تكاليف المشاريع ونطاقها، وخيارات التمويل، ومخصصات الطوارئ وسبل إدارتها، وآليات الرقابة.

حادي عشر-٢٣ وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن المشاريع المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي للمرافق ينبغي أن تُعرض في مجموعة منفصلة عن الأنشطة الجاري تنفيذها في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية، وهو ما يضيف المزيد من الوضوح على مختلف مجموعات الأنشطة والموارد المطلوبة (انظر الفقرة حادي عشر-١٣ أعلاه). وتؤكد اللجنة مجدداً على أن جميع مشاريع التشييد ينبغي أن تُعرض بطريقة واضحة في المقترحات التي يقدمها الأمين العام في المستقبل (انظر A/69/811، الفقرة ٢٦).

شق طريق ثان للوصول إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

حادي عشر-٢٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية أن ثمة اعتماداً قدره ٦٠٠ ٦٢٧ دولار مطلوب لبناء مدخل جديد وشق طريق ثان للوصول إلى مجمع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي ليس له حالياً سوى مدخل رئيسي واحد. ويشير الأمين العام إلى أن هذا الوضع أصبح يشكل خطراً كبيراً على السلامة والأمن بسبب زيادة الازدحام وعرقلة سبل الوصول إلى المبنى في حالة وقوع حوادث تتصل بالأمن أو بالسلامة من الحرائق. وزُودت اللجنة، بناءً على طلبها، بتوزيع لذلك الاعتماد في الجدول حادي عشر-٤ أدناه.

الجدول حادي عشر-٤

توزيع الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٦٢٧ دولار

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٠٨ ٩٠٠	(أ) خدمات النظم الكهربائية والنظم ذات الجهد الكهربائي المنخفض
١٦٩ ٢٠٠	(ب) الهياكل الأساسية وتخطيط المساحات الخضراء
٢٥٥ ٢٠٠	(ج) أعمال التشييد والهدم الخاصة
٥٣٣ ٣٠٠	المجموع الفرعي لتكاليف التشييد
٩٤ ٣٠٠	(د) رسوم التصميم والإدارة
٦٢٧ ٦٠٠	المجموع

حادي عشر-٢٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المشروع المقترح يشمل تشييد طريق ثان للوصول إلى المجمع، ومبنى أميني جديد ومقصورة جديدة قرب بوابة الدخول، ومرافق أمنية للفصل بين الموظفين والزوار، ومجاري لتصريف مياه الأمطار، ورصيف للمشاة وما يتصل بذلك من أعمدة لإنارة الشارع، وتركيب معدات سلامة وأمن

إضافية عند الاقتضاء. غير أن هذا الاقتراح لا يشمل التكاليف المتصلة بمشآت السلامة والأمن الإضافية والتكاليف التشغيلية المحتملة نظرا إلى أنه لا يتوقع دخول هذا المرفق طور التشغيل الكامل بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضا أن التكاليف المتصلة بتشغيله ستُقدم في إطار الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

صيانة وتنظيف واجهة المبنى الرئيسي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

حادي عشر-٢٦ يشير التقرير إلى أن الاعتماد البالغ ٢٠٠ ١٧٧ دولار المرصود في إطار أعمال الصيانة الرئيسية سيغطي تكاليف صيانة وتنظيف واجهة المبنى الرئيسي التي لم تخضع لأعمال صيانة وتنظيف لائقة منذ حوالي ٤٥ عاما. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية، في جملة أمور، بما يلي: (أ) أن الواجهات الخرسانية المكشوفة لم تخضع لأي صيانة وقائية دورية إلا قبل عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن، وأن معظم أعمال الصيانة كانت لإصلاح الأضرار وأنها ركزت على سد الشقوق بالجبس وترميم الأماكن التي تدهور فيها الطلاء على سطح الواجهة؛ (ب) وأن أحد الأهداف الرئيسية المتوخاة من كشف الطبقة التحتية للواجهة هو تقييم الأضرار الواضحة الناجمة عن عوامل خارجية و/أو مشاكل متصلة في المبنى، وهو ما سيتيح تقييم الإصلاحات الإضافية الضرورية لضمان سلامة وأمن شاغلي المبنى؛ (ج) وأنه لا ينصح باستمرار التأخير لأن المنطقة معرضة للزلازل. وتعرب اللجنة الاستشارية عن ثقتها في أن يكفل الأمين العام صيانة وتنظيف واجهة المبنى الرئيسي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المستقبل.

المخطط العام لتجديد مباني المقر

حادي عشر-٢٧ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لاحظت، في الجزء الثامن من قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، اقتراب موعد إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ونقل المهام إلى مكتب خدمات الدعم المركزية، ودعت الأمين العام إلى التعجيل بتصفية الأنشطة المتبقية وإقفال الحساب المالي للمشروع بصفة نهائية. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يكفل توافر الآليات المناسبة للمساءلة، فضلا عن تحديد خطوط المسؤولية بوضوح، بعد إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأن يبلغ عن ذلك في سياق التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سيُغلق في تموز/يوليه ٢٠١٥، وأن الأنشطة المتبقية المتعلقة بأعمال تشييد المرافق الأمنية في الجادة الأولى وفي الشارعين ٤٢ و ٤٨ وهدم مبنى المرج الشمالي المؤقت وما سيليهها من أعمال لتصميم المساحات الخضراء،

ستسَلَّم إلى مكتب خدمات الدعم المركزية. وعلاوة على ذلك، ستُغطى تكاليف الأنشطة المتبقية باستخدام الموارد الحالية المعتمدة لمشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر.

حادي عشر-٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا يزال هناك عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالمشروع، منها الأنشطة المتبقية، والتكاليف النهائية، وإقفال الحساب المالي للمشروع نهائياً. وستعود اللجنة الاستشارية إلى هذه المسائل في سياق التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام عن المخطط العام لتحديد مباني المقر.

الشبكة المؤسسية للأمم المتحدة

حادي عشر-٢٩ يشير الأمين العام إلى أن مشروع الشبكة المؤسسية، التي يديرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لإدارة الشؤون الإدارية، سينتهي في نهاية عام ٢٠١٥ (A/70/6 (Sect.33)، الفقرة ٣٣-٥٨). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المشروع يتضمن مبادرة على نطاق المنظمة ترمي إلى الانتقال من نظم الهاتف التقليدية إلى نظام اتصال هاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت (A/68/7، الفقرة حادي عشر-٢٢). وبناء على الطلب، تلقت اللجنة معلومات مستجدة عن حالة تنفيذ المشروع (انظر الجدولين حادي عشر-٥ وحادي عشر-٦ أدناه).

الجدول حادي عشر-٥

حالة تنفيذ نظام الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت حسب مراكز العمل

مركز العمل	المراحل	تاريخ التركيب
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	ألكاتيل (في نهاية دورة الحياة)	١٩٩٤
	مبنى جيوزي ي موتا - تم تركيب مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت	٢٠٠٦
	قصر ويلسون - مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت قيد التنفيذ	٢٠١٢-٢٠١٣
	قصر الأمم - تنفيذ الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت مقرر في الميزانية المقبلة	٢٠١٤-٢٠١٥
	استبدال المعدات العتيقة والتي انتهت دورة حياتها	٢٠١٦-٢٠١٧ ^(١)
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	نورتيل (في نهاية دورة الحياة)	١٩٩٤
	الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكول الإنترنت، شركة سيسكو (أُنجزت المرحلة الأولى)	٢٠٠٦
	المرحلة الثانية قيد التنفيذ	٢٠١٢-٢٠١٣
	استبدال المعدات العتيقة والتي انتهت دورة حياتها	٢٠١٦-٢٠١٧ ^(١)
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	نورتيل (في نهاية دورة الحياة)	١٩٩٦
	تم تركيب المرحلة الأولى من مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت	٢٠١٠-٢٠١١

مركز العمل	المراحل	تاريخ التركيب
	المرحلة الثانية من مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت مقرر (في طلب ٢٠١٤-٢٠١٥ الميزانية الحالية)	
	استبدال المعدات العتيقة والتي انتهت دورة حياتها	٢٠١٦-٢٠١٧ ^١
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	إريكسون (في نهاية دورة الحياة)	٢٠٠٤
	المرحلة الأولى من مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت قيد التنفيذ	٢٠١٢-٢٠١٣
	استبدال المعدات العتيقة والتي انتهت دورة حياتها	٢٠١٦-٢٠١٧ ^١
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	نورتيل (في نهاية دورة الحياة)	١٩٩٦
	تم تركيب المرحلة الأولى من مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت	٢٠١٠-٢٠١١
	المرحلة الأولى من مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت قيد التنفيذ	٢٠١٢-٢٠١٣
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	نورتيل (في نهاية دورة الحياة)	١٩٩٥
	الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكول الإنترنت، شركة سيسكو (أُنجزت المرحلتان الأولى والثانية)	٢٠١٠
	المرحلة الأولى من مشروع الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت الاتصال قيد التنفيذ	٢٠١٢-٢٠١٣
	استبدال المعدات العتيقة والتي انتهت دورة حياتها	٢٠١٦-٢٠١٧ ^١
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	ألكاتيل (في نهاية دورة الحياة)	٢٠٠٠
	تم تركيب الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكول الإنترنت، شركة سيسكو	٢٠١٠
	استبدال المعدات العتيقة والتي انتهت دورة حياتها	٢٠١٦-٢٠١٧ ^١

(أ) سينتهي تنفيذ المشروع في جميع مراكز العمل بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتتصل الموارد المطلوبة باستبدال المعدات العتيقة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الفقرة حادي عشر - ٣١ (أ) أدناه).

الجدول حادي عشر-٦

حالة تنفيذ نظام الاتصال الهاتفي باستخدام بروتوكولات الإنترنت في المقر

٢٠٠٧	آسترا (في نهاية دورة الحياة)
	تصميم المرحلة الأولى: نُفذ
٢٠٠٨-٢٠٠٩	أُنجزت المرحلة الأولى
٢٠١٠	تأخر المشروع بسبب المخطط العام لتحديد مباني المقر
٢٠١١-٢٠١٢	المرحلة الثانية، ترحيل الهواتف
٢٠١٣	أُنجزت المرحلة الثانية

حادي عشر- ٣٠ يشير الأمين العام إلى أن الاعتماد المقترح وقدره ١٥١ ٠٠٠ ٤ دولار في بند الشبكة المؤسسية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يعكس انخفاضا قدره ٢ ٣٧٤ ٨٠٠ دولار يُعزى، في جملة أمور، إلى النقل الخارجي لموارد يبلغ مجموعها ٢ ٣١١ ٦٠٠ دولار، بعد الانتهاء من مشروع الشبكة المؤسسية في عام ٢٠١٥ إلى البنود التالية: (أ) التعديلات والتحسينات (العنصر ألف) لتغطية الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بتحسين نظم تخزين البيانات في المنظمة واستبدال الخوادم (٢٠٠ ١٣٨ ١ دولار)؛ و (ب) أعمال الصيانة الرئيسية (العنصر باء) لتغطية الزيادة في تكاليف صيانة عناصر تكنولوجيا المعلومات الخاصة بنظم الأمن والسلامة في مُجمّع مقر الأمم المتحدة (٤٠٠ ١٧٣ ١ دولار) ((A/70/6 (Sect.33)، الفقرة ٣٣-٥٩؛ انظر أيضا الفقرة حادي عشر- ٣ أعلاه).

حادي عشر- ٣١ يُقترح الاعتماد البالغ ١٥١ ٠٠٠ ٤ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لتغطية ثلاثة احتياجات رئيسية، عقب استعراض أجراه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحالة الراهنة في الهياكل الأساسية للشبكة والاحتياجات التقنية في جميع المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٥٨):

(أ) استبدال المعدات التي اشترت في فترة السنتين السابقة والتي أصبحت عتيقة (١ ٥٦٦ ٦٠٠ دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المقصود من المعلومات الواردة في الفقرة ٣٣-٥٨ هو الإشارة إلى معدات المعلومات والتكنولوجيا التي تم اقتنائها وشراؤها خلال فترات السنتين السابقة (وليس في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) والتي من المقرر استبدالها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ب) وتغطية تكاليف عقد الصيانة الشامل الموحد الحالي (٢٠٠ ٢ ٣٠٠ دولار)؛ وسيستمر تمويل الجزء الخاص بالمقر من العقد في إطار الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) وصيانة وتجديد برامجيات الحاجز الوقائي في نقاط التفتيش في سبعة مراكز عمل (٢٠٠ ٢٨٤ دولار)، إذ يجب على المنظمة أن تحدث باستمرار برمجياتها للحاجز الوقائي من أجل حماية الشبكة بكاملها من الهجمات وتسرب البيانات.

توصية

حادي عشر-٣٢ توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرتين حادي عشر- ١٠ وحادي عشر - ١٧ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام للباب ٣٣.

الجدول حادي عشر-٧

المشاريع المقترحة حسب الفئة في إطار الباب ٣٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	المبلغ	الفئة
١ - المقر		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
استبدال المبردات القديمة	١٩٩,٤	جديد
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
تحديث نظم تخزين البيانات في المنظمة واستبدال الخوادم	٢ ٤٩٩,٥	متكرر
مواصلة استبدال مفاتيح البيانات في المباني الواقعة خارج المجمع	٣ ١٦٠,٠	متعدد السنوات
تحسين وتركيب معدات الاتصال اللاسلكي بشبكة الإنترنت (WiFi)	٤٧٠,٠	متعدد السنوات
المجموع الفرعي	٦ ٣٢٨,٩	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
التدفئة والتهوية وتكييف الهواء وورشنة الآلات	٤ ٠٣٢,٩	متكرر
الصيانة الكهربائية	١ ٧٦٠,٦	متكرر
أعمال الصيانة المتعلقة بالسباكة	١١٧,٦	متكرر
استبدال السجاد والتنجيد والستائر	٤٠٧,٤	متكرر
أعمال النجارة	٢٠,٧	متكرر
أعمال الدهان	٦٢,٢	متكرر
الصيانة العامة	٦٠٦,٥	متكرر
رصد نوعية البيئة وإخماد الأسيستوس	٢١٠,٠	متكرر
أعمال الصيانة الاعتيادية للسطوح	٢٠٠,٠	متكرر
إعادة تصميم أماكن المكاتب	٥٥٣,٢	متكرر
صيانة مقر إقامة الأمين العام	٢٥٨,٨	متكرر
أعمال الصيانة الرئيسية لمرافق المؤتمرات والهياكل الأساسية العامة ذات الصلة		

المشروع	المبلغ	الفئة
أعمال الصيانة لقسم دعم البث والمؤتمرات		متكرر
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت السلامة والأمن	٤٠٤,٢	
صيانة عنصر تكنولوجيا المعلومات في النظم الأمنية لمجمع مقر الأمم المتحدة	٢ ٥٢٠,٥	متكرر
صيانة الحواجز الهيدروليكية وصيانة نظم الإنذار بالحريق واختبارها	١ ١٦١,٩	متكرر
المجموع الفرعي	١٢ ٣١٦,٥	
المجموع، المقر	١٨ ٦٤٥,٤	
٢ - مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تحسين نظام التدفئة والعزل الحراري في فيلا بوكاج	١ ٠١٥,٠	جديدة
تحسين الإمداد بالطاقة والتبريد في الغرفة المركزية للمعدات التقنية	٩٩٠,٠	جديد
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
مواصلة استبدال مفاتيح الشبكة	١ ٣١٧,٤	متعدد السنوات
تحسين المرافق المعدة للأشخاص ذوي الإعاقة		
الأعمال العاجلة لتحسين إمكانية دخول الأشخاص ذوي الإعاقة	٤٣٠,٠	متعدد السنوات
المجموع الفرعي	٣ ٧٥٢,٤	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
جمع المواد الخطرة والتخلص منها وفقا لأنظمة البلد المضيف	٤٠٢,٥	متكرر
تجديد المضاعد	٧٦٨,٨	متعدد السنوات
الأعمال العاجلة لاستبدال اللوحات الكهربائية	٥١١,٠	متعدد السنوات
استبدال وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مناطق غرف الاجتماعات	١ ١٧٢,٧	متكرر
تجديد المراحيض وأعمدة المياه والصرف في المبنى باء، والجناح ألف-باء	١ ٣٧٦,٥	متعدد السنوات
إصلاح التلف في الواجهات الخارجية	١ ٤٧٨,٠	متعدد السنوات
تفتيش سطوح المباني الملحقمة وإصلاحها	٢٢٠,٠	متعدد السنوات
صيانة الطرق ومواقف السيارات	٤٥٠,٠	جديد
منع تسرب المياه والعزل الحراري في مستودع آريانا	١ ٤٠٧,٥	جديد
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت السلامة والأمن		
صيانة نظم ومعدات السلامة والأمن	٣ ٥٧٦,٩	متكرر
المجموع الفرعي	١١ ٣٦٣,٩	
المجموع، مكتب الأمم المتحدة في جنيف	١٥ ١١٦,٣	

المشروع	المبلغ	الفئة
٣ - مكتب الأمم المتحدة في فيينا التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة	٢ ٠٩٤,١	متكرر
المجموع الفرعي	٢ ٠٩٤,١	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
استمرار برنامج الصيانة الرئيسية	١ ٢٣٤,٩	متكرر
المجموع الفرعي	١ ٢٣٤,٩	
المجموع، مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٣ ٣٢٩,٠	
٤ - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
استبدال مباني المكاتب من ألف إلى ياء	٥٥٥,٠	متعدد السنوات (جديد)
مدخل جديد تمهيدا لشقّ طريق وصول جديد	٦٢٧,٦	جديد
تحسين تركيب المباني وهيكلها	١٢٥,٠	متعدد السنوات (جديد)
القياس والقياس الفرعي	٢٠٦,٤	متعدد السنوات (جديد)
تجديد وتقسيم الحيز الداخلي للمكاتب	٥٠,٠	متكرر
المرحلة الثانية من المشروع المتعدد السنوات للتحسينات الكهربائية	٩٩١,٠	متعدد السنوات
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
توسيع شبكة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٢٠٠,٠	متكرر
المجموع الفرعي	٢ ٧٥٥,٠	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
إعادة تأهيل حوض الأكسدة	٣٩١,٠	جديد
الصيانة والإصلاحات الكهربائية	٥٤١,٦	متكرر
الصيانة الهيكلية والصيانة المتعلقة بالهندسة المدنية والسباكة	٨٢٠,٦	متكرر
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت السلامة والأمن		
تجهيزات مكافحة الحرائق	٢٣٣,٠	متعدد السنوات (جديد)
تحديث التجهيزات المحمولة للإطفاء بالماء	٧٢٦,٠	متعدد السنوات (جديد)
أعمال الصيانة ذات الصلة بالسلامة والأمن	٩٧٧,٦	متكرر
المجموع الفرعي	٣ ٦٨٩,٨	
المجموع، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٦ ٤٤٤,٨	

المشروع	المبلغ	الفئة
٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		
التعديلات والتحسينات		
مشروع تخفيف مخاطر الزلازل والاستبدال المستند إلى دورة الحياة	٩ ٠٠٠,٠	متعدد السنوات
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
إعادة هيكلة مكتب البريد والسجلات	٥٠,٠	جديد
توسيع منشآت الطاقة الشمسية القائمة في المجموع	٩٨,٠	جديد
تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
تحسين الهياكل الأساسية لشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢١٨,٤	جديد
تحسين مرافق المؤتمرات والهياكل الأساسية العامة ذات الصلة		
تركيب وحدات ثانوية لتكييف الهواء في مركز المؤتمرات	٤٠,٠	جديد
استبدال وتحديث وحدات معالجة الهواء القديمة في مركز المؤتمرات	٣٠٠,٠	متعدد السنوات (جديد)
تحسين خمسة من شبكات الإمداد المتواصل بالطاقة في مركز المؤتمرات	١٠٠,٠	جديد
تحسين منشآت السلامة والأمن		
الأعمال المتعلقة بامثال المعايير الأمنية الدنيا للعمل في مجمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في نيودلهي	٢٠٠,٠	جديد
التحسينات في أجهزة الأمن المادي ومراقبة الدخول	٤٥٠,٠	جديدة
المجموع الفرعي	١٠ ٤٥٦,٤	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
استبدال أنبوب توزيع الماء المبرد	١٠٠,٠	جديد
استبدال وحدات تكييف الهواء ووحدات إزالة الرطوبة في مركز البيانات	١٢٥,٤	جديد
استبدال خزانات التعفين الرئيسية في مبنى الأمانة	١٠٠,٠	جديد
أعمال الصيانة الرئيسية لمرافق المؤتمرات والهياكل الأساسية العامة ذات الصلة		
إصلاح سطح مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات	٣٠٠,٠	جديد
إصلاح القاعدة الهيكلية لمركز مؤتمرات الأمم المتحدة	٢٢٥,٠	جديد
استبدال نظام الترجمة الفورية في غرفة الاجتماعات ٣	٣١٦,٠	جديد
المجموع الفرعي	١ ١٦٦,٤	
المجموع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١١ ٦٢٢,٨	
٦ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
التعديلات والتحسينات		
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تجديد المبنى الشمالي	٥٠,٨	متعدد السنوات (جديد)

المشروع	المبلغ	الفئة
تحسين نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى مركز التوثيق الاقتصادي والاجتماعي	٣٢٩,٢	جديد
حفر آبار المياه والتشييد	٣٩٣,٢	جديد
إعادة تجهيز حيز المكاتب الداخلي في المناطق الإدارية من المبنى الرئيسي، ومبنى مركز التوثيق الاقتصادي والاجتماعي	٤٨٦,٦	متعدد السنوات (جديد)
تحسين المرافق للأشخاص ذوي الإعاقة		
تحسين المرافق المعدة للأشخاص ذوي الإعاقة	٥٥,٧	متعدد السنوات
تحسين منشآت السلامة والأمن		
تحسين مركز الرقابة الأمنية وغرف الملابس في قسم الأمن والسلامة	٥٥,٠	متكرر
المجموع الفرعي	١ ٣٧٠,٥	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والهياكل الأساسية العامة		
صيانة وتنظيف واجهة المبنى الرئيسي	١٧٧,٢	جديد
إدخال تحسينات عملية على مبنى الطباعة	٢٣٣,٧	جديد
استبدال الهياكل الأساسية للساكنة والصرف الصحي	١٠٧,٦	متعدد السنوات (جديد)
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت السلامة والأمن		
صيانة العنصر المادي في نظام مراقبة الدخول	٣٨٨,٤	متكرر
صيانة المعدات والبرمجيات الحاسوبية لنظام مراقبة الدخول	١٢٥,٦	متكرر (جديد)
صيانة منافذ الطوارئ	١٢٥,٠	متعدد السنوات (جديد)
المجموع الفرعي	١ ١٥٧,٥	
المجموع، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ٥٢٨,٠	
٧ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		
التعديلات والتحسينات		
مشروع تجديد قاعة أفريقيا		
مشروع تجديد قاعة أفريقيا - المرحلة ٣	١٢ ٧٤٨,٠	متعدد السنوات
تحسين المرافق والهياكل الأساسية العامة		
تحليل تصميم مبنى المكاتب القديم ومجمع المكتبة والكافيتريا	٤٠٠,٠	متعدد السنوات (جديد)
تجديد المبنى القديم في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في ياوندي	٢٠٠,٠	متعدد السنوات
تحسين نظام إدارة الطاقة (المرحلة ٣ من أصل ٤ مراحل)	٢٠٠,٠	متعدد السنوات
تحسين طرق الدخول والأرصفت والصرف المدني	٢٠٠,٠	متعدد السنوات
أعمال الصيانة الرئيسية لمرافق المؤتمرات والهياكل الأساسية العامة ذات الصلة		
تحسين قاعات المؤتمرات - المرحلة ٣	١ ٣١٥,٣	متعدد السنوات
تحسين شبكات البث الإذاعي في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة	٣٠٠,٠	متعدد السنوات (جديد)

المشروع	المبلغ	الفئة
إدخال تحسينات على المنشآت ذات الصلة بالسلامة والأمن		
أعمال مختلفة لتحسين الأمن في المقر بأديس أبابا	٢٠٠,٠	متكرر
مشاريع مختلفة متعلقة بالأمن في المكاتب دون الإقليمية	١٢٥,٠	متكرر
المجموع الفرعي	١٥ ٦٨٨,٣	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية للمرافق والمباني الأساسية العامة		
إصلاح الشبكة الكهربائية في المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في نيامي	٣٠٣,٦	جديدة
تحسين نظام ضبط المصاعد في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات والمكتبة	٢٥٠,٠	جديد
استبدال معدات المطبخ في مجمع مركز المؤتمرات والكافتيريا	٣٠٠,٠	جديد
أعمال الصيانة الرئيسية في المكاتب دون الإقليمية الثلاثة	١٠٠,٠	متكرر
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت السلامة والأمن		
أعمال الصيانة ذات الصلة بالسلامة والأمن	٢٥٠,٠	متكرر
المجموع الفرعي	١ ٢٠٣,٦	
المجموع، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٦ ٨٩١,٩	
٨ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		
التعديلات والتحسينات		
تحسين منشآت السلامة والأمن		
تحسين وصيانة العناصر المادية من مشروع النظم الموحدة لمراقبة الدخول	١٢٥,٦	متكرر
المجموع الفرعي	١٢٥,٦	
أعمال الصيانة الرئيسية		
أعمال الصيانة الرئيسية لمنشآت السلامة والأمن		
صيانة المرافق الأمنية المركبة في إطار المشروع الموحد لمراقبة الدخول	٤٦٣,٨	متكرر
المجموع الفرعي	٤٦٣,٨	
المجموع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٥٨٩,٤	
٩ - الشبكة المؤسسية		
استبدال المعدات العتيقة التي انتهت دورة حياتها والتي تم شراؤها في فترات الستين السابقة	١ ٥٦٦,٦	متكرر
استمرار عقد الصيانة الموحد الحالي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية	٢ ٣٠٠,٢	متكرر
صيانة وتحديد برامج الحاجز الوقائي في نقاط التفتيش في سبعة مراكز عمل	٢٨٤,٢	متكرر
المجموع، الشبكة المؤسسية	٤ ١٥١,٠	
المجموع	٧٩ ٣١٨,٦	

الجزء الثاني عشر السلامة والأمن

الباب ٣٤ السلامة والأمن

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٤٣٧٥١٢٠٠ دولار
الموارد المقترحة التي قدمها الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٤٢٧٦١٣٠٠ دولار
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٢٥٣٤٠٣٥٠٠ دولار
الموارد المقررة الأخرى	١٨٠٦٥٠٠* دولار
الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة	٥٧٥٠٣٠٠ دولار

ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بمعدلات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

* لا تعكس ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٩ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثاني عشر-١ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣٤ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٤٢٧٦١٣٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، حيث تعكس انخفاضاً صافياً قدره ٩٨٩٩٠٠ دولار، أي بنسبة ٤,٠ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر (A/70/6 (Sect.34)، الجدول ٣٤-٣).

ثاني عشر-٢ يعزو الأمين العام النقصان الصافي البالغ ٩٨٩٩٠٠ دولار إلى أربعة عوامل، تفصيلها كما يلي:

(أ) زيادة قدرها ٤٠٧٤٠٠ دولار في إطار التعديلات الفنية، مما يعكس الاقتراح الداعي إلى توفير ١٨ وظيفة جديدة من الرتبة المحلية لمرافق المكاتب الجديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا؛

(ب) زيادة قدرها ١٣٩٥٠٠ دولار في إطار التعديلات الفنية، مما يعكس الاقتراح الداعي إلى تجديد مبنى قاعة أفريقيا؛

(ج) انخفاض قدره ٢٧٣٢٠٠ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (بشأن تحقيق الكفاءة) فيما يتصل بتحديد تعيين الموظفين في أي وظيفة ثابتة في عنصر دعم البرامج وانخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار المصروفات العامة واللوازم والمواد؛

(د) انخفاض قدره ٦٠٠ ٢٦٣ ١ دولار في إطار التغييرات في الموارد تمشياً مع القرار ٢٦٤/٦٩ (المزيد من التخفيضات) فيما يتصل بتجميد التعيين في وظائف ثابتة.

ثاني عشر-٣ وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها المتعلقة بعرض التخفيضات المقترحة في الفصل الأول أعلاه.

ثاني عشر-٤ وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين التصنيف بحسب وجه الإنفاق لتجميع التغييرات المقترحة في الموارد في إطار أوجه الكفاءة والتخفيضات الأخرى المشار إليها أعلاه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	النسبة المئوية
	المبلغ	المبلغ	
الوظائف	١٥١ ٢٧١,٨	(٧٠٠,٨)	(٠,٥)
تكاليف الموظفين الأخرى	١٢ ٥٠٤,٤	(٢٢٨,٠)	(١,٨)
الخبراء الاستشاريون	١٣٣,١	-	-
سفر الموظفين	٢ ٦١٠,١	(٢٦٠,٨)	(١٠,٠)
الخدمات التعاقدية	٣ ٨٧٢,٦	-	-
مصرفات التشغيل العامة	٥ ٧٩٨,٤	(١١٨,٨)	(٢,٠)
اللوازم والمواد	٢ ٦٧٦,٠	(٨٤,٤)	(٣,٢)
الأثاث والمعدات	٢ ٤٨٤,٣	(١٤٤,٠)	(٥,٨)
المنح والمساهمات	٦٢ ٤٠٠,٥	-	-
المجموع	٢٤٣ ٧٥١,٢	(١ ٥٣٦,٨)	(٠,٦)

ثاني عشر-٥ على النحو المبين في الحاشية (أ) المدرجة في أسفل الجدول ٣٤-٣ من ملزمة الميزانية، تشمل الميزانية العادية المقترحة للباب ٣٤ حصة الأمم المتحدة في تكاليف السلامة والأمن المشتركة التمويل بمبلغ قدره ٦٢ ٦٧٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشار كذلك، في الفقرة ٣٤-١٧ من ملزمة الميزانية، إلى أنه نظراً للمسؤولية المزدوجة التي تضطلع إدارة شؤون السلامة والأمن والتي تشمل (أ) توفير السلامة والأمن للموظفين وأعضاء الوفود والزوار في المواقع الرئيسية للأمم المتحدة ولمبانيها؛ (ب) وتوفير السلامة والأمن لعمليات منظومة الأمم المتحدة في الميدان، يجري تمويل أنشطة الإدارة من الميزانية العادية والموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية، وكذلك على أساس تقاسم التكاليف مع المنظمات الأخرى المشمولة بنظام إدارة الأمن في الميدان.

ثاني عشر- ٦ وتبلغ الميزانية الإجمالية للأنشطة المشتركة التمويل لإدارة شؤون السلامة والأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٨٠٠ ٠٧٢ ٢٦٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وعلى النحو المبين في الجدول ٣٤-٨ من ملزمة الميزانية، فهذا المبلغ المقترح مطابق للاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويبين الجدول ٣٤-٩ من ملزمة الميزانية أن ميزانية الأنشطة المشتركة التمويل توفر التمويل لما مجموعه ٩٧٠ وظيفة بما فيها وظائف المساعدة المؤقتة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على غرار عدد الوظائف الممولة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثاني عشر- ٧ ويوجز الجدول الثاني عشر- ١ أدناه وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، والوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول الثاني عشر- ١ الموارد من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	١ ٠٥٨	١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ١٩ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ٨ ع (ر)، ١٧٠ ع (ر أ)، ٣٠٨ خ أ، ٥١٥ م
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١ ٠٥٨	١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ١٩ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ٨ ع (ر)، ١٧٠ ع (ر أ)، ٣٠٨ خ أ، ٥١٥ م
الوظائف المنقولة	١	١ ع (ر أ) في البرنامج الفرعي ١ إلى وحدة الأمن المادي الجديدة
الموارد المقررة الأخرى		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٨	١ ف-٥، ٦ ف-٤، ٥ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٢ ع (ر أ)، ٣ خ أ
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢١	١٢ ع (ر أ) و ٩ خ أ
الأنشطة المشتركة التمويل		
الوظائف المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٩٧٠	١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٩ ف-٥، ٣٢٢ ف-٣/٤، ١٤ ف-١/٢، ٤ ع (ر)، ٢٨ ع (ر أ)، ١٥٣ خ أ، ٤١٠ م

الوظائف	الرتبة
الوظائف المعاد تصنيفها	٢
١ ف-٥ إلى مد-١ في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، و ١ ف-٥ إلى مد-١ في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	
الوظائف المنقولة	٢
١ ف-٤ و ١ ف-٣ من عمليات الأمن الميداني إلى وحدة الأمن المادي الجديدة في مقر الأمم المتحدة	

تعليقات على الوظائف وتوصيات بشأنها

الوظائف المعاد تصنيفها

ثاني عشر-٨ يقترح الأمين العام إعادة تصنيف الوظيفتين المشتركتي التمويل لرئيسي مستشاري الأمن في العراق وفي مالي بترقيع رتبتهما من ف-٥ إلى مد-١ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-٥١). وتبين المعلومات التكميلية أن تكاليف إعادة التصنيف المقترحة (٩٩ ٠٠٠ دولار) سيتم استيعابها عن طريق إعادة توزيع الموارد داخليا. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أربع بعثات تابعة للأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لديها بالفعل وظائف رؤساء مستشاري أمن مصنفة بالرتبة مد-١. وتتسم هذه البعثات بولايات معقدة، ولها تأثير كبير، وتغطي مناطق جغرافية واسعة، وتواجه مستويات عالية من التهديدات الأمنية والمخاطر المرتبطة بها، ولديها مستويات مسؤولية عالية. ووفقا للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فإن ولاية البعثتين، وحجم العمليات في العراق وفي مالي، والتطورات الأمنية في هذين البلدين، بما في ذلك تدفق الجماعات المتطرفة، تضع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على نفس مستوى التعقيد وانعدام الأمن الذي تواجهه البعثات التي لديها بالفعل وظائف رؤساء مستشاري أمن برتبة مد-١ وتسوّغ من ثم رفع مستوى وظيفتي رئيسي مستشاري الأمن. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بإعادة تصنيف وظيفتي رئيسي مستشاري الأمن في العراق وفي مالي من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيستعرض مستوى جميع وظائف رؤساء مستشاري الأمن بالرتبة مد-١ على أساس تطور التهديدات في المناطق المعنية.

الوظائف المنقولة

ثاني عشر- ٩ يقترح الأمين العام إنشاء وحدة للأمن المادي في مكتب مدير شعبة خدمات الأمن والسلامة في المقر (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٣٤-٣٥ و ٣٤-٣٧). وستقدم هذه الوحدة القيادة والإرشاد الاستراتيجي فيما يتعلق بالأمن المادي لمباني الأمم المتحدة وستتولى توحيد وتقييم وتنفيذ تدابير التحقق من الأمن المادي في جميع أماكن العمل التي تقع ضمن نطاق مسؤولية المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك البعثات الميدانية. ومن المتوخى أن تكون الوحدة المقترحة "مركز امتياز" في مجال الأمن المادي، حيث توفر الرقابة والتوجيه وتضع المفاهيم والتصميمات والمواصفات ذات الصلة بالأمن المادي وتوفر المواد المرجعية للتدريب. كما ستتولى الوحدة إدارة قدرة المنظومة بأسرها على نشر عنصر عملياتي قادر على إجراء عمليات تقييم محددة وعلى تقديم المساعدة في تنفيذ تدابير الأمن المادي المقترحة، حسب الاقتضاء. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوحدة المقترحة ستتولى تنسيق موارد الخبراء المتاحة، ونشر المعلومات، وتنظيم هذه الموارد ونشرها إلى الميدان عندما يتسنى ذلك.

ثاني عشر- ١٠ وستضم وحدة الأمن المادي المقترحة أربع وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ع (ر أ)). وستتولى الإشراف على الوحدة الرئيس الحالي لوحدة تنسيق الحماية (ف-٥). وستنقل وظيفتين لأخصائيي أمن مادي (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من عمليات الأمن الميداني إلى المقر لتقديم المشورة الأمنية والتوجيه والمساعدة في مراكز العمل الميدانية، وسيستمر تمويلهما من الموارد المشتركة التمويل. وستنقل وظيفة المساعد الإداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) الممولة من الميزانية العادية من داخل البرنامج الفرعي ١. وتبين المعلومات التكميلية أن نقل الوظيفتين الميدانيتين من شأنه أن يتيح مبلغ ٨٤ ٨٠٠ دولار كوفورات في التكاليف خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الاستحقاقات المتصلة بالميدان. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة للأمن المادي في المقر وبنقل وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من عمليات الأمن الميداني إلى وحدة الأمن المادي الجديدة المقترحة. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام قد اقترح إنشاء وظيفة جديدة لإخصائي أمن مادي (ف-٤) في شعبة خدمات الأمن والسلامة بالمقر في مقترحات الميزانية المتصلة بحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولم توافق الجمعية العامة على هذا الاقتراح (انظر A/68/742 وقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٨٣).

تحميد التوظيف

ثاني عشر- ١١ التغييرات في الموارد التي يقترحها الأمين العام تشمل تحميد التعيين في وظائف ثابتة على النحو المذكور في الفقرة ثاني عشر-٢ أعلاه. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قد حدد أربع وظائف ثابتة سيكون التوظيف فيها محمدا: سٌجُمّد لمدة ٢٤ شهرا ووظيفة ضابط أمن واحدة في خدمات الأمن ووظيفة مساعد إداري واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في البرنامج الفرعي ١، تنسيق شؤون الأمن والسلامة؛ وستُجُمّد لمدة ٢٠ شهرا ووظيفة مساعد إداري واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٢، الدعم الميداني؛ وستُجُمّد لمدة ١٨ شهرا ووظيفة مساعد إداري واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في عنصر الدعم البرنامجي. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تحميد التعيين في الوظائف المذكورة أعلاه للفترات المذكورة وعلى التخفيضات ذات الصلة في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. وينبغي أن تُعدّل وفقا لذلك أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

الوظائف الشاغرة

ثاني عشر- ١٢ تبين المعلومات التكميلية أنه، حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، كان لدى إدارة شؤون السلامة والأمن ٤٥ وظيفة شاغرة (٢ ف-٥، و ٢ ف-٣، و ١ ف-٢/١، و ٤ ع (ر أ)، و ٢٥ ر م، و ١١ خ أ). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الوظائف ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، وأن وظيفتين برتبة ف-٥ في مرحلة الإحاق بالخدمة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن التعيينات في الوظائف المحلية تستهل إجراءاتها وتديرها المكاتب الميدانية المحلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثاني عشر- ١٣ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة الثانية عشرة- ١١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثاني عشر- ١٤ يعكس اقتراح الأمين العام المتعلق بمبلغ ٤٠٠ ٧٧٦ ٩١ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضا قدره ٧٠٣ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٠,٧٦ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية أن الأمين العام يقترح تخفيض جميع أوجه الإنفاق، أو الحفاظ على مستوياتها الحالية. ويتعلق أهم التخفيضات بسفر الموظفين (١٠ في المائة) والأثاث والمعدات (٨,٥ في

المائة)، في حين أن النفقات المقترحة في إطار بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية والمنح والمساهمات لا تزال على ما كانت عليه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثاني عشر- ١٥ وحسبما يرد في المعلومات التكميلية، يتضمن اقتراح الأمين العام اعتمادا بمبلغ ١٠٠ ٢٢٨ دولار للخبراء الاستشاريين في إطار الأنشطة المشتركة التمويل. وتتساءل اللجنة الاستشارية عن الحاجة إلى خبرات فنية خارجية فيما يتعلق بالسلامة والأمن وتشير إلى أن الجمعية العامة قد أعربت عن قلقها في قرارها ٦٧/٢٥٥، فيما يتعلق بالزيادة في استخدام الخبراء الاستشاريين، وبخاصة في الأنشطة الرئيسية للمنظمة (انظر القرار ٦٧/٢٥٥، الفقرة ٦٧، والقرار ٦٥/٢٤٧، الفقرة ٧٠). وتشير اللجنة أيضا إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يستعين إلى أقصى قدر ممكن بالقدرات المتوافرة داخل المنظمة. وعلى النحو المبين في الفصل الأول أعلاه، ترى اللجنة أن الاعتماد على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ينبغي أن ينحصر في أدنى حد ممكن على الإطلاق. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٥٠ في المائة في الميزانية المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار الأنشطة المشتركة التمويل. وتعزم اللجنة أن تبقي هذه المسألة قيد نظرها الدوري في سياق النظر في مسائل إدارة الموارد البشرية.

ثاني عشر- ١٦ وتبين المعلومات التكميلية أيضا أن اقتراح الأمين العام يتضمن اعتمادا بمبلغ ٣٠٠ ٢٤٧ ١١ دولار لسفر الموظفين في إطار الأنشطة المشتركة التمويل. وترى اللجنة الاستشارية أن التغييرات المدخلة على الموارد تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (المزيد من التخفيضات) فيما يتصل بالأثر المتوقع للمعايير التي تمت الموافقة عليها لتحديد درجات السفر بالطائرة ينبغي أن يكون تطبيقها واسع النطاق. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ١٠ في المائة في الميزانية المقترحة لسفر الموظفين في إطار الأنشطة المشتركة التمويل.

وثيقة التأمين ضد الأفعال الكيدية

ثاني عشر- ١٧ تبين المعلومات التكميلية أن الموارد المقترحة في إطار الأنشطة المشتركة التمويل تشمل تكلفة وثيقة منظومة الأمم المتحدة للتأمين ضد الأفعال الكيدية، والتي تبلغ قيمتها ١١٩ ٥٠٠ ١٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتبلغ حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذه التكلفة ٩٩٤ ٥٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وثيقة التأمين تغطي العاملين في الميدان (عن في ذلك الموظفون الدوليون والوطنيون، وفردى المتعاقدين، واتفاقيات الخدمة الخاصة) في حالة الوفاة أو العجز الدائم

نتيجة لأعمال كيدية. وتشمل التغطية جميع أنحاء العالم وتتوافر على مدار الساعة. وتقسم التكلفة الإجمالية للتأمين على الكيانات المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ثاني عشر- ١٨ أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن اشتراء وثيقة التأمين ضد الأفعال الكيدية يتبع إجراءات الاشتراء المعمول بها في مجال التأمين التجاري. ويتولى التماس العروض وسيط التأمين الخاص بالأمم المتحدة، بناء على المواصفات التي تضعها المنظمة. وتبين المعلومات التكميلية أن الوثيقة الحالية من المقرر أن ينتهي أجلها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأنه سيُعاد التفاوض بشأن شروطها، حيث ستصبح وثيقة جديدة نافذة المفعول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يتوقع الأمين العام أنه نظرا لتوالي وقوع خسائر كبيرة في السنوات الأخيرة ووجود معدل أقساط تنافسي للفترة الحالية، فمن الممكن أن يزيد مقدار القسط المتوقع.

ثاني عشر- ١٩ وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ثاني عشر- ١١ وثاني عشر- ١٥ وثاني عشر- ١٦ أعلاه، بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

الأنشطة المشتركة التمويل

ثاني عشر- ٢٠ تبين الميزانية المقترحة أن المسؤولية المالية لكل كيان مشارك في الأنشطة المشتركة التمويل تستند إلى حصته التناسبية من الموظفين العاملين في الميدان، والمعيار لذلك هو النسبة المتوية الفعلية للموظفين الميدانيين على نحو ما يقرره مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (انظر (Sect.34) A/70/6، الفقرة ٣٤-٢٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموظفين الميدانيين يشملون جميع فئات الموظفين الذين يعملون في البلدان التي يشملها النظام، بصرف النظر عن نوع العقد أو مدته. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستبلغ حصة الأمانة العامة للأمم المتحدة ما نسبته ٢٢,٣٨٢ في المائة، وتستند هذه النسبة إلى تعداد للموظفين الميدانيين (بمن فيهم الموظفون والأفراد المرتبطون بالمنظمة الذين يعملون في بعثات الأمم المتحدة الميدانية) أجرته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

المتطلبات الأمنية الجديدة في أديس أبابا

ثاني عشر- ٢١ مثلما ذكر في الفقرة ثالث عشر-٢ أعلاه، تعكس التغييرات في الموارد البالغة ٤٠٧ ٤٠٠ دولار التي اقترحها الأمين العام اعتماد فترة السنتين لـ ١٨ وظيفة جديدة بالرتبة المحلية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-١٠). وقد ووفق على إنشاء هذه الوظائف في عام ٢٠١٥، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢، لدعم عمليات السلامة والأمن مرافق المكاتب الجديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد يغطي التمويل الكامل للوظائف الـ ١٨ الجديدة وأنه، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قد شغلت ١٤ وظيفة منها، في حين أن الوظائف الأربع الأخرى قد أعلن عنها في نظام إنسبيرا. وتلاحظ اللجنة أن الاعتماد البالغ ٦ ٥٠٠ دولار لهذه الوظائف الجديدة، الذي أُدرج في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يعتبر اعتمادا غير متكرر وحذف من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-١٠).

ثاني عشر- ٢٢ وتشمل الميزانية المقترحة أيضا اعتمادا بمبلغ ١٣٩ ٥٠٠ دولار في إطار الولايات الجديدة لتجديد مبنى قاعة أفريقيا في أديس أبابا، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-١١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالاقتراح إلى حين تقديم تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالمعلومات المفصلة المتعلقة بالنطاق والجدول الزمني والتكاليف الإجمالية للمشروع المقترح، التي ستعرض على الجمعية العامة لتتخذ فيها في الجزء الرئيسي من دورتها السبعين. ومراعاة لأن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن مجموع تقديرات تكاليف مشروع تجديد قاعة أفريقيا، بما في ذلك التكاليف المتصلة به، في تقريره المرحلي السنوي المقبل في الجزء الرئيسي من الدورة السبعين، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إدراج الموارد البالغ قدرها ١٣٩ ٥٠٠ دولار المقترحة في إطار الباب ٣٤ لتجديد مبنى قاعة أفريقيا في هذه المرحلة. وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقات وتوصيات بشأن مشروع التجديد في الباب ١٨ ألف، اللجنة الإقليمية، الجزء الخامس، التعاون الإقليمي لأغراض التنمية، والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، الجزء الحادي عشر، النفقات الرأسمالية، أعلاه.

حالات تجاوز الإنفاق خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

ثاني عشر-٢٣ تبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة أن الميزانية العادية قد أظهرت، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، تجاوزا في الإنفاق في إطار بند تكاليف الموظفين الأخرى وسفر الموظفين بمبلغ ٤٠٠ ٦٨٤ دولار و ١٠٠ ٤٧٠ دولار، على التوالي. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تجاوز الإنفاق في إطار بند تكاليف الموظفين الأخرى يُعزى في معظمه إلى العمل الإضافي. ويعتبر العمل الإضافي جزءا لا يتجزأ من متطلبات السلامة والأمن لأن موظفي الأمن يطلب منهم تقديم العمليات والخدمات الأمنية دون انقطاع في مقر الأمم المتحدة. وتعمل دائرة الأمن والسلامة في نيويورك على أساس ثلاث نوبات، على مدار الساعة والأسبوع والسنة. وفي هذا السياق، يُعزى تجاوز الإنفاق أساسا إلى توفير خدمات السلامة والأمن للجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة، وتوفير الدعم للمؤتمرات الرئيسية، وتوفير الحماية للمسؤولين التنفيذيين، وتغطية الإجازات المرضية وإجازات الأمومة/الأبوة، والسفر للالتدابير في بعثات إلى الخارج، وزيادة الاحتياجات الأمنية في فترات اشتداد الأمن. كما يشمل العمل الإضافي الإجازات التعويضية وبدل العمل الليلي. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن تجاوز الإنفاق فيما يتعلق بوقت العمل الإضافي قد حدث في فترات السنوات الخمس الماضية.

ثاني عشر-٢٤ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تجاوز الإنفاق في إطار بند سفر الموظفين يعزى أساسا إلى الحماية المباشرة لكبار المسؤولين أثناء زيارتهم الرسمية. ويبين الجدول أدناه توزيع النفقات في إطار بند سفر الموظفين (٢٠٠ ٣٠٨٠ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ١٠٠ ٦١٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥)، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، بحسب البرنامج الفرعي.

(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	المبلغ
التوجيه التنفيذي والإدارة	٤٢٨ ٨٠٠
البرنامج الفرعي ١ - تنسيق شؤون الأمن والسلامة	٢ ١٢٨ ٠٠٠
دعم البرامج	٥٢٣ ٤٠٠
المجموع	٣ ٠٨٠ ٢٠٠

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية
الباب ٣٥
حساب التنمية

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار
الموارد المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار
ملاحظة: ترد الأرقام في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

ثالث عشر-١ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٣٥ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار، وهو نفس مستوى الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وترد في تذييل ملزمة الميزانية (A/70/6 (Sect. 35)؛ انظر الفقرات ثالث عشر-٧ إلى ثالث عشر-١٣ أدناه) قائمة موجزة بالمشاريع المقترحة في إطار الشريحة العاشرة للتمويل من حساب التنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وتورد ملزمة الميزانية موجزا مقتضيا لعملية إنشاء حساب التنمية (المرجع نفسه، ٣٥-٢ إلى ٣٥-٤). ويتضمن الجدول ثالث عشر-١ معلومات عن تطور الموارد المقدمة إلى هذا الحساب (انظر أيضا A/70/97، المرفق الأول).

الجدول ثالث عشر-١
الموارد المقدمة لحساب التنمية، حسب كل فترة سنتين
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية البرنامجية حسب كل فترة سنتين	المشاريع حسب الشريحة	مقترح الأمين العام	الاعتماد	قرارات الجمعية العامة ذات الصلة/ملزمة الميزانية
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩	١	١٣٠٦٥,٠	١٣٠٦٥,٠	٢٢١/٥٢
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١	٢	١٣٠٦٥,٠	١٣٠٦٥,٠	٢٥٠/٥٤
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٣	١٣٠٦٥,٠	١٣٠٦٥,٠	٢٥٤/٥٦
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٤	١٣٠٦٥,٠	١٣٠٦٥,٠	٢٧١/٥٨
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥ ألف، ٥ باء	١٣٠٦٥,٠	٢٠٥٦٥,٠	٢٥٢/٦١؛ ٢٤٧/٦٠ ٢٣٥/٦٢
إعادة تقدير التكاليف للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ^(١)		٩٨٦,٩		٢٤٦/٦٠

الميزانية البرنامجية حسب كل فترة سنتين	المشاريع حسب الشريحة	مقترح الأمين العام	قرارات الجمعية العامة ذات الصلة/ملزمة الميزانية
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٦، ٦ ألف، ٦ باء	١٦ ٤٨٠,٩	٢٦ ١٥١,٣
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٧، ٧ ألف، ٧ باء	١٨ ٦٥١,٣	٢٣ ٦٥١,٣
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	٨، ٨ ألف	٢٣ ٦٥١,٣	٢٩ ٢٤٣,٢
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	٩، ٩ ألف	٢٨ ٣٩٨,٨	٢٨ ٣٩٨,٨
المجموع (التراكمي) للفترة ٢٠١٥-١٩٩٨		١٨١ ٢٥٦,٥	
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	١٠	٢٨ ٣٩٨,٨	A/70/6 (Sect. 35)

(أ) التسويات المتعلقة بأسعار الصرف ومعدلات التضخم وتسويات أخرى.

ثالث عشر-٢ يتضح من الجدول ثالث عشر-١ أن مستوى الموارد، تمشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة لاعتماد موارد إضافية وإعادة تقدير التكاليف لحساب التنمية، قد ارتفع ليصل إلى ٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار، مقارنة بمبلغ ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار الذي اعتمده الجمعية العامة عند إنشاء الحساب في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(٢٧). ولم تخضع الاحتياحات المقترحة البالغة ٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لإعادة تقدير التكاليف.

ثالث عشر-٣ وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى اقتراح الأمين العام إنشاء حساب التنمية بتمويل من الوفورات المتأتية من انخفاض التكاليف غير البرنامجية وأوجه الكفاءة الإدارية الأخرى، اعتباراً من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر A/52/303 و Corr.1، الفقرة ٣٤-١). وقد أوضح الأمين العام وقت إنشاء الحساب أنه عندما يتحقق مكسب ناجم عن الكفاءة، يصبح تحويله، في حال موافقة الجمعية العامة عليه، جزءاً دائماً من قاعدة مواصلة الاعتماد المرصود في باب الميزانية المتعلقة بحساب التنمية (انظر A/53/7/Add.1، الفقرة ٩). وكان المتوخى آنذاك أن تستمر عملية تحويل المبالغ إلى الحساب خلال كل فترة سنتين إلى أن تبلغ القاعدة التراكمية المستوى المأمول على نحو ما حددته الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أعربت اللجنة عن رأي مفاده أن قاعدة مواصلة الاعتماد المرصود للحساب ينبغي ألا تخضع لإعادة تقدير التكاليف. لكن نظراً لتعذر تحديد وفورات

(٢٧) ألح الأمين العام في البداية إلى تحقيق وفورات تراكمية تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار بحلول فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بيد أن اللجنة الاستشارية ارتأت أن هذا الهدف طموح للغاية. وأفادت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٥٢ أنه لا ينبغي تحديد إطار زمني للوصول إلى هذا الهدف (A/53/7/Add.1، الفقرة ٧).

أخرى يمكن تحقيقها من أوجه الكفاءة وتحويلها إلى حساب التنمية منذ إنشائه، ترى اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد ترغب في اتخاذ قرار بشأن مسألة إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية في الميزانيات البرنامجية المقبلة لفترات السنتين.

التقرير المرحلي التاسع للأمين العام

ثالث عشر-٤ يعرض التقرير المرحلي التاسع للأمين العام بشأن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/70/97) معلومات مستكملة عن أداء الحساب وإدارته منذ صدور التقرير المرحلي الثامن (A/68/92). ومنذ بدء أنشطة المشاريع في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تمت الموافقة على ٣١٥ مشروعاً في إطار عشر شرائح^(٢٨). بميزانية إجمالية قدرها ١٨١ ٢٥٦ ٥٠٠ دولار، منها ١١١ مشروعاً جارياً في الوقت الراهن (في إطار الشريحتين الثامنة والتاسعة). ويرد في المرفقين الأول والثاني للتقرير المرحلي التاسع موجز للمشاريع المضطلع بها في إطار جميع الشرائح ومعلومات مستكملة عن حالة المشاريع المصنفة في إطار الشريحتين الثامنة والتاسعة على التوالي.

ثالث عشر-٥ ويتضمن الفرع رابعا من التقرير المرحلي التاسع عرضاً عاماً وتقييماً لمجموع ٦٦ مشروعاً مصنفاً في إطار الشريحة السابعة، نُفذت جميعها في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. وتتضمن الأشكال من الأول إلى السادس في التقرير المرحلي معلومات تتعلق بجملة أمور منها المناطق وفئات البلدان والمجموعات المواضيعية الرئيسية المشمولة بالمشاريع وأنواع الشركاء المرتبطين بها. ويخلص الأمين العام إلى أن مشاريع الشريحة السابعة قد أُهيت بنجاح (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخبرة المكتسبة من الشرائح السابقة لحساب التنمية قد أظهرت وجود ارتباط قوي بين المقترحات بصيغتها الواردة في ملزمات الميزانية والتنفيذ الفعلي للمشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة أنه، بالرغم من قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٦ الذي أعلنت فيه الجمعية إمكانية إعادة رصد الأموال من المشاريع التي لا يرتقي أدائها إلى المستوى المطلوب بغية تحقيق نتائج أفضل، تندر الحالات التي أعيدت فيها برمجة الأموال المرصودة للمشاريع التي واجهت صعوبات في إحراز تقدم، بحيث استُخدمت لتمويل مشاريع بديلة.

(٢٨) أنشئ حساب التنمية بوصفه حساباً متعدد السنوات يعاد برمجة أرصده المالية. وقد دعا مدير البرنامج حتى الآن إلى عمليتين اثنتين لإعادة برمجة الأرصدة المتبقية من عدة شرائح، ونتج عن ذلك ٢٥ مشروعاً جديداً (وأضيف ١٢ مشروعاً إلى الشريحة السابعة، بينما أُضيف ١٣ مشروعاً إلى الشريحة التاسعة) (A/70/6 (Sect.35)، الفقرة ٣٥-١٤).

ثالث عشر-٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير المرحلي التاسع للأمين العام.

المشاريع المقترحة في إطار الشريحة العاشرة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

ثالث عشر-٧ إن الموضوع العام للشريحة العاشرة من المشاريع المقرر تمويلها في إطار حساب التنمية، والذي أقرته اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ووافق عليه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه مدير برنامج الحساب، هو ”دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تعزيز الإحصاءات والبيانات والسياسات القائمة على أدلة والمساءلة“ (انظر A/70/6 (Sect.35)، الفقرة ٣٥-٨). وترد في مرفق الميزانية المقترحة معلومات عن المشاريع، بما في ذلك المعلومات الأساسية والأهداف وموجز الميزانية والأنشطة الرئيسية. وسيتولى تنفيذ المشاريع ١٠ من الكيانات التابعة للأمانة العامة وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجان الإقليمية الخمس (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥-٦).

ثالث عشر-٨ ويرد فيما يلي توزيع موارد الاعتماد المقترحة بمبلغ ٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تمويل ٣٣ مشروعاً في إطار الشريحة العاشرة (المرجع نفسه، الفقرات من ٣٥-٩ إلى ٣٥-١١):

(أ) برنامج مكرس للإحصاءات والبيانات (١٠ ملايين دولار) سينفذ باعتباره كلاً موحدًا ومهيكلًا (بدلاً من أن يكون مزيجاً من المشاريع/المقترحات المنفردة)، وهو ما يمثل، حسبما ذكره الأمين العام، نهجاً برنامجياً جديداً ومبتكراً (انظر الفقرة ثامنًا-٩ أدناه)؛

(ب) وستُصدّ الأموال المتبقية (١٨ ٣٩٨ ٨٠٠ دولار) لما عدده ٣٢ مشروعاً وستوزع على الكيانات وفقاً لصيغ توزيع الحساب في الماضي، حسبما أقرته اللجنة التوجيهية.

ثالث عشر-٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من ملزمة الميزانية أنه سيجري تحديد وتطوير برنامج الإحصاءات والبيانات المشار إليه أعلاه تمثيلاً مع توصيات اللجنة الإحصائية (المرجع نفسه، المرفق الأول، الفقرة ٢٩). ويشير الأمين العام إلى أن البرنامج سيجمع الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ، مستفيداً من الخبرات التقنية المتاحة لدى كل منها ومن مزاياها

النسبية، سعياً إلى تحقيق هدف مشترك هو مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات المتعلقة بالبيانات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تعزيز النظم الإحصائية الوطنية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥-٩). وبالإضافة إلى ذلك، شدد فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الحاجة إلى البيانات، وانتهى إلى أن ثورة حقيقية في مجال البيانات هي التي تستند إلى مصادر البيانات القائمة والجديدة لتدمج الإحصاءات إدماجاً كاملاً في عملية صنع القرارات، وتعزز سبل الوصول المفتوح إلى البيانات واستخدامها وتكفل زيادة الدعم المقدم للنظم الإحصائية (المرجع نفسه، المرفق الأول، الفقرة ٣٦). وفيما يلي بعض تفاصيل الاقتراح (المرجع نفسه، المرفق الأول، الفقرات ٢٦ إلى ٣٣):

أ - سيقوم فريق استشاري تقني يتألف من كبار إحصائيي الكيانات المنفذة العشرة بتحديد عناصر البرنامج الموضوعية التي يوافق عليها مدير برنامج حساب التنمية فور إقرارها من قبل فريق إدارة البرنامج التابع للكيانات المنفذة؛

ب - تؤدي الكيانات العالمية دوراً رئيسياً في وضع معايير ومنهجيات إحصائية جديدة في مجالات قطاعية محددة في حين تتولى اللجان الإقليمية الخمس المسؤولية الأساسية عن نشر المنهجيات والمعايير الإحصائية الجديدة في البلدان كل في منطقتها الخاصة؛

ج - يكون لكل عنصر من عناصر البرنامج كيان رائد معين يتولى مسؤولية العمل عن كثب مع الكيانات الأخرى في إطار البرنامج؛

د - يتوقع أن ينفذ البرنامج على مرحلتين: '١' المرحلة الأولى تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع التركيز بوجه خاص على التوعية والتطوير المنهجي؛ و '٢' وتركز المرحلة الثانية أكثر على تنفيذ وتوسيع نطاق التدريب وبناء القدرات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيساعد تقييم المنتصف المدة يجرى خلال الجزء الثاني من عام ٢٠١٧ على تحديد وتوجيه عملية تنفيذ المرحلة الثانية.

ثالث عشر- ١٠ تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على أن يتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المتوخاة في إطار البرنامج المكرس للإحصاءات والبيانات، بما في ذلك تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

ثالث عشر- ١١ والتمست اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات بشأن المشاريع المدرجة في إطار الشريحة العاشرة وأبلغت بما يلي: (أ) فيما يتعلق بتوزيعها الإقليمي، يجري تنفيذ ١٤ مشروعاً في أفريقيا، و ١٤ مشروعاً في آسيا والمحيط الهادئ، و ٩ مشاريع في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣ مشاريع في أوروبا وآسيا الوسطى، ومشروعين على الصعيد العالمي؛ و (ب) فيما يتعلق بالموضوعات التي تركز عليها هذه المشاريع، يتناول ١١ مشروعاً موضوع وضع سياسات تستند إلى الأدلة، وتعالج ٧ مشاريع موضوع المساواة، وتتعلق ٣ مشاريع بمسألة الإحصاءات وينصبّ تركيز ١٢ مشروعاً على مسائل أخرى. و (ج) فيما يتعلق بالمجموعات المواضيعية التي تتناولها هذه المشاريع، يركز ١٥ منها على التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والطاقة، وتركز ٩ مشاريع أخرى على الحوكمة، و ٧ مشاريع على التنمية الاجتماعية، و ٥ مشاريع على التجارة الدولية و ٣ مشاريع على الإحصاءات، فيما يركز مشروعان على المالية والتنمية الاقتصادية. وزُودت اللجنة أيضاً بمعلومات عن نطاق المشاريع حسب الكيان (انظر الجدول ثالث عشر-٢). وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مستقبلاً إدراج مثل هذه المعلومات الموجزة عن الشريحة التالية من المشاريع المزمع تمويلها من حساب التنمية في الميزانية البرنامجية المقترحة بغية تحسين المحتوى المعلوماتي لعرض الميزانية. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً تحسين طريقة عرض الميزانية من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالشريحة التالية من المشاريع بشكل منفصل عن المعلومات العامة المتعلقة بالحساب.

الجدول ثالث عشر ٢

نطاق المشاريع حسب الكيان

(عدد المشاريع)

الكيان	إقليمي	أقليمي	عالمي	المجموع
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣	٣	١	٧
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٣	-	-	٣
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١	٢	-	٣
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣	-	-	٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٣	-	-	٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٣	-	-	٣
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٣	٢	-	٥
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١	١	-	٢
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢	-	-	٢
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	-	١	-	١
جميع الكيانات مجتمعة (برنامج الإحصاءات والبيانات)	-	-	١	١
المجموع	٢٢	٩	٢	٣٣

ثالث عشر- ١٢ وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقديرات المتعلقة بسفر الموظفين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تستند إلى البيانات المتاحة من البعثات السابقة لدى الكيانات المنفذة وأن تفاصيل التكاليف ستتوافر بمزيد من الدقة عندما تُعرف الجهات المقصودة أثناء إعداد ووضع الصيغة النهائية لوثائق المشاريع. وأُبلغت اللجنة أيضا، في سياق التوضيح الذي تلقته، أن الكيانات المنفذة تطبق، عند اتخاذ ترتيبات السفر الرسمي، الأحكام الواردة في الجزء ٤ من الأمر الإداري ST/AI/2013/3 الذي يتضمن معايير السفر المحدثة التي أقرتها الجمعية العامة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يساهم تطبيق معايير تحديد درجات السفر بالطائرة المشار إليها أعلاه، ولا سيما حجز التذاكر مقدما، في تحقيق وفورات في إطار بند السفر في تنفيذ مشاريع حساب التنمية (انظر أيضا الفرع دال من الفصل الأول أعلاه).

ثالث عشر- ١٣ وفيما يتعلق بتخصيص الموارد للمساعدة المؤقتة العامة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المساعدة المؤقتة العامة تُستخدم لاستقدام موظفين مؤقتين للمساعدة في الدعم الإداري ودعم المهام الفنية خلال أوقات الذروة. ولما كانت مشاريع حساب التنمية تقوم على افتراض أن الكيانات المنفذة لديها ما يكفي من الموظفين لتنفيذ المشاريع، فإن الاعتماد المطلوب في إطار المساعدة المؤقتة العامة يقتصر على فترة محدودة (لا تتجاوز في معظم الأحيان ١٢ شهر عمل لكل مشروع خلال دورة مدتها أربع سنوات). وأُبلغت اللجنة أيضا بأن نسبة تناهز ٤ في المائة من مجموع الميزانية المقترحة للشريحة العاشرة مرصودة للمساعدة المؤقتة العامة، بمعدل ثمانية أشهر عمل (٣٣ ٠٠٠ دولار) لكل مشروع خلال فترة الأربع سنوات. وتلقت اللجنة بناء على طلبها، تحليلا مفصلا للاعتمادات المرصودة لكيان منفذ والمدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتستنتج اللجنة من هذه المعلومات أن عددا من الاعتمادات مرصودة على ما يبدو لأنشطة تتعلق بالولايات الأساسية للكيانات المنفذة، وهي بالتالي أنشطة ينبغي أن يضطلع بها موظفو تلك الكيانات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم مزيد من المعلومات عن الموارد المرصودة للمساعدة المؤقتة العامة في مشروع الميزانية المقبل.

إدارة حساب التنمية

ثالث عشر- ١٤ استجابة لطلب اللجنة الاستشارية الرامي إلى الحصول على المزيد من المعلومات عن إدارة حساب التنمية (انظر A/68/7، الفقرة ثالث عشر-٧)، يفيد الأمين العام بأن الإدارة اليومية للحساب معهودة إلى فريق مكرس يشمل ثلاثة من أخصائيي البرامج (ف-٥ و ف-٤ و ف-٢). وقد أنشئت هذه الوظائف بموجب قرار الجمعية العامة

٢٤٣/٦٤ و ٢٤٦/٦٨ (انظر Sect.35A/70/6)، المرفق الثاني. ويعمل هذا الفريق في إطار مكتب تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويتلقى دعماً إضافياً من رئيس المكتب وكبير الموظفين الماليين. ويتم تعزيز قدرة الفريق من خلال الدعم المقدم من المدربين الداخليين. ويشير الأمين العام إلى أن وظيفة موظف البرامج المعاون التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٨ قد ساهمت بشكل ملحوظ في التعجيل ببرمجة المشاريع عن طريق زيادة الموارد المحدودة من الموظفين، وأنه نتيجة لذلك، تسنى حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إقرار ٤٠ مشروعاً من بين مشاريع الشريحة التاسعة البالغ عددها ٤٦ مشروعاً وتخصيص ميزانية لها، مقارنة بإقرار ١٥ مشروعاً من مشاريع الشريحة الثامنة البالغ عددها ٥٢ مشروعاً في نهاية السنة الأولى من الدورة المعنية (انظر Sect.35 A/70/6، الفقرة ٣٥-١٥).

ثالث عشر- ١٥ وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أنه جرى تعزيز الفريق مؤقتاً بتعيين موظف معاون للرصد والتقييم مُوَلَّت وظيفته عن طريق أحد البلدان المانحة حتى نهاية عام ٢٠١٤ (انظر A/70/97، الفقرة ٣١). ويشير الأمين العام مع ذلك إلى أنه على إثر انصراف هذا الموظف، سيتعين توفير وسائل جديدة لمواصلة الاضطلاع بمهام الرصد والتقييم دون دعم من موظف متفرغ للتقييم (انظر Sect.35 A/70/6)، الفقرتان ٣٥-١٦ و ٣٥-١٧). وتعرب اللجنة الاستشارية مرة أخرى عن مشاطرتها الأمين العام رأيه بشأن أهمية رصد المشاريع وتقييمها، وما يتوقعه من استمرار إيلاء الاهتمام الواجب لهذه الأنشطة (انظر A/68/7، الفقرة ثالث عشر-٨). وبالتالي، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم لمدى كفاية الترتيبات الحالية فيما يتعلق بإدارة حساب التنمية، ولا سيما المهام المتصلة برصد المشاريع وتقييمها، وتقديم المقترحات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ثالث عشر-٧).

ثالث عشر- ١٦ وفيما يتعلق بعملية تقييم مشاريع حساب التنمية، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن جميع المشاريع تخضع لتقييم إلزامي ابتداءً من الشريحة الخامسة من الحساب (٢٠٠٧-٢٠٠٦) وأن الكيانات المنفذة تخصص نسبة ٢ في المائة من ميزانية المشروع لإجراء تقييم خارجي يضطلع به خبير استشاري مستقل يستقدمه الكيان المنفذ بشكل مباشر. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذ عمليات تقييم المشاريع بطريقة تكفل استقلال الجهة التي تجري التقييم من أجل تجنب أي تضارب محتمل في المصالح (انظر A/68/7، الفقرة ثالث عشر-٨). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين

العام تقديم معلومات مستكملة عن عملية التقييم فيما يتعلق بمشاريع حساب التنمية في سياق مشروع الميزانية المقبل.

ثالث عشر- ١٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى ما تحقق من تحسين وإحكام لإدارة حساب التنمية وتنظيمه على مدى السنوات الماضية، بوسائل منها تشكيل لجنة توجيهية تتألف من ممثلين عن الكيانات المنفذة توفر إطارا داخليا للتنسيق (انظر A/64/7، الفقرة ثالث عشر-٧). ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنه ربما يكون من المفيد إنشاء آلية أكثر فعالية لإدارة الحساب تشارك فيها الدول الأعضاء على نحو يكفل التنسيق الملائم للأموال المرصودة لحساب التنمية ويكفل أكبر قدر ممكن من التكامل مع سائر مصادر التمويل القائمة.

ثالث عشر- ١٨ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترح الأمين العام بشأن حساب التنمية.

الجزء الرابع عشر
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
الباب ٣٦
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٤٩٧ ٨٤٠ ٨٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤٩٦ ٠٧٠ ٠٠٠ دولار
الاقتراح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	٥٠٨ ٥٥٨ ٤٠٠ دولار
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

رابع عشر- ١- تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٣٦ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٩٦ ٠٧٠ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ١ ٧٧٠ ٨٠٠ دولار أو ٠,٤ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ (انظر (Sect.36) A/70/6، الجدول). ويعكس الانخفاض النقصان الصافي في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ذات الصلة بالتسويات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى، يقابله جزئيا الأثر المؤجل لوظائف الجديدة المعتمدة في عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦-٣).

رابع عشر- ٢- ويشير الأمين العام إلى أنه، عملا بإجراءات الميزانية المتبعة في الأمم المتحدة، تخضع مرتبات موظفي الأمم المتحدة وما يتصل بها من مكافآت للاقتطاعات الإلزامية الواردة في البند ٣-٣ من النظامين الأساسيين والإداريين لموظفي الأمم المتحدة. ولتيسير المقارنة مع برنامج العمل ومقترحات ميزانيات كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ترد في مختلف أبواب النفقات في الميزانية البرنامجية تكاليف الموظفين مخصوما منها الاقتطاعات الإلزامية من المرتبات. وبالتالي يُطلب الفرق بين إجمالي المكافآت وصافيها كـمبلغ إجمالي في إطار البواب ذي الصلة. وتُعد المبالغ المحتجزة في شكل اقتطاعات إلزامية من مرتبات الموظفين إيرادات للمنظمة. وتبعاً لذلك، فإن المبلغ المطلوب تحت هذا البواب مدرج أيضاً في باب الإيرادات ١ - الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، على النحو المبين أدناه (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٦-١ و ٣٦-٢). وزُودت اللجنة الاستشارية أيضاً بنساء على طلبها بمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمنشأ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

تقديرات الإيرادات
باب الإيرادات ١ - الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من
مرتبات الموظفين

الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة	٥٠٢ ٣٠٣ ٣٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٥١٣ ٢٢٤ ٤٠٠ دولار

ب ١-١ يقدر المبلغ الإجمالي للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بـ ٥١٣ ٢٢٤ ٤٠٠ دولار، يشمل ما يلي: (أ) الاعتماد الكلي المطلوب في إطار الباب ٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٤٠٠ ٥٥٨ ٥٠٨ دولار)؛ (ب) الجزء الوارد ضمن تقديرات النفقات تحت باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور، المتعلق بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٤ ٦٦٦ ٠٠٠ دولار) (انظر Income sect. 6/A/70، الفقرة ب ١-١).

ب ١-٢ ويرد في ملزمة الميزانية أن جميع الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، التي لا يتم التصرف فيها بطريقة أخرى. بموجب قرار محدد من الجمعية العامة، يتم تقييمها لحساب صندوق معادلة الضرائب الذي أنشأته الجمعية العامة بقرارها ٩٧٣ ألف (د-١٠). وتُفيد لحساب الدول الأعضاء أرصدة في ذلك الصندوق حسب جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية للسنة المالية المعنية (المرجع نفسه، الفقرة ب ١-٢).

باب الإيرادات ٢
الإيرادات العامة

التقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٣٧ ٨٩٧ ١٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٤١ ٢٢٦ ٧٠٠ دولار

ب ١-٢ تبلغ الإيرادات المقدرة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ((Income sect. 2/A/70)) مبلغ ٤١ ٢٢٦ ٧٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣ ٣٢٩ ٦٠٠ دولار مقارنة بالتقديرات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعلق الإيرادات المقدرة بإيجار أماكن العمل، والمبالغ المستردة مقابل الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها، والفوائد المصرفية، وبيع المعدات المستعملة، والمبالغ المستعادة

من نفقات السنوات السابقة، واشتراكات الدول غير الأعضاء، والتلفزيون والخدمات المماثلة، والإيرادات المتنوعة. وكما يرد في الجدول ب إ ٢-١ من ملزمة الميزانية، فإن الزيادة المقدرة في إيرادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تعود أساسا إلى الزيادات المتوقعة تحت بند المبالغ المستعادة من نفقات السنوات السابقة (٤٣٧ ٣٠٠ دولار)، واشتراكات الدول غير الأعضاء (١٦٢ ٨٠٠ دولار)، والتلفزيون والخدمات المماثلة (٢٠ ٠٠٠ دولار) والإيرادات المتنوعة (٥ ٦٨٩ ٧٠٠ دولار)، يقابلها جزئيا الانخفاض المتوقع تحت بند إيجار أماكن العمل (١٨١ ٧٠٠ دولار) والمبالغ المستردة مقابل الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها (٥١٧ ١٠٠ دولار)، والفوائد المصرفية (٢٠١٤ ٢٠٠ دولار) وبيع المعدات المستعملة (٢٦٧ ٢٠٠ دولار).

ب إ ٢-٢ ويرد في ملزمة الميزانية إيضاح للزيادة المقدرة في الإيرادات العامة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بالتقديرات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على النحو التالي: '١' زيادة قدرها ٤٣٧ ٣٠٠ دولار في المبالغ المستردة من نفقات السنوات السابقة استنادا إلى الإيرادات المسجلة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وهي مبالغ يفيد الأمين العام بأن الصعب التبوؤها بدقة (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٦)؛ '٢' زيادة قدرها ١٦٢ ٨٠٠ دولار في الاشتراكات الواردة من الدول غير الأعضاء، وفقا لقرار الجمعية العامة ١/٥٨ ب، ومقرها ٥٤٨/٦٨ (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٧)؛ '٣' زيادة قدرها ٢٠ ٠٠٠ دولار تحت بند الإيرادات الآتية من التلفزيون والخدمات المماثلة، بسبب المقترح الداعي إلى تنقيح رسوم الخدمات المفروضة على العملاء الخارجيين لقاء استخدام التسجيلات من المحفوظات السمعية البصرية (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٨)؛ '٤' زيادة قدرها ٥ ٦٨٩ ٧٠٠ دولار تحت بند الإيرادات المتنوعة، استنادا إلى الإيرادات المتنوعة المسجلة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٩).

ب إ ٢-٣ ويرد في ملزمة الميزانية إيضاح للنقصان المقدر في الإيرادات العامة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بالتقديرات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على النحو التالي: '١' نقصان مقدر بمبلغ ١٨١ ٧٠٠ دولار في إيرادات الإيجار مقابل التقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بسبب النقصان المتراكم في أديس أبابا (١٦ ٠٠٠ دولار) وبانكوك (١٢٥ ١٠٠ دولار) والمقر (٤٨ ٠٠٠ دولار)، تقابله جزئيا زيادة في سانتياغو (٧ ٤٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٢)؛ '٢' نقصان مقدر بمبلغ ٥١٧ ١٠٠ دولار في المبالغ المستردة مقابل الخدمات المقدمة للوكالات المتخصصة وغيرها، وذلك بسبب نقصان صاف في المبالغ المسددة من الوكالات المتخصصة مقابل خدمات

المؤتمرات والتدريب اللغوي في جنيف، استنادا إلى الإيرادات الفعلية في عام ٢٠١٤، ونقصان صاف في فيينا استنادا إلى الإيرادات الفعلية المعدلة في عام ٢٠١٤، وتقابل النقصان حزيا زيادة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (المرجع السابق، الفقرة ب إ ٢-٣)؛ '٣' نقصان مقدر بمبلغ ٢٠٠ ٢٠١٤ دولار في إيرادات الفوائد على أرصدة الحسابات المصرفية للأمم المتحدة بسبب سوء المناخ الاقتصادي العالمي والانخفاض المتوقع للأرصدة النقدية للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ '٤' نقصان مقدر بمبلغ ٢٠٠ ٢٦٧ دولار في مبيعات المعدات المستعملة، استنادا إلى الإيرادات المتحققة في عام ٢٠١٤، ونقصان مقدر في كمية المعدات التي قد تباع في فترة السنتين (انظر المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٢-٥).

باب الإيرادات ٣

الخدمات المقدمة إلى الجمهور

ب إ ٣-١ يشمل باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور ما يلي: (أ) برنامج العمل؛ (ب) دعم البرامج. ويغطي برنامج العمل الأنشطة ذات الصلة بعمليات إدارة بريد الأمم المتحدة، وبيع منشورات الأمم المتحدة، والخدمات المقدمة للزوار، وخدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات، وبيع الهدايا، وتشغيل المرآب، وعمليات خدمات المطاعم، وغير ذلك من العمليات التجارية. ويغطي دعم البرامج استمرار ثلاث وظائف في وحدة حسابات الإيرادات التابعة لشعبة الحسابات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

صافي الإيرادات

(٤ ٩٥٤ ٥٠٠ دولار)

التقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١ ١٥١ ٨٠٠ دولار

الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

ب إ ٣-٢ كما يرد في الجدول ب إ ٣-١ من ملزمة الميزانية (Income sect.3) (A/70/6)، يبلغ صافي الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ١ ١٥١ ٨٠٠ دولار، حيث يبلغ إجمالي النفقات ٤٠٠ ٨٢٠ ٣٨ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف، مقابل إيرادات متوقعة إجماليها ٢٠٠ ٩٧٢ ٣٩ دولار. وهذا يعكس زيادة كلية قدرها ٣٠٠ ١٠٦ ٦ دولار في صافي الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بالعجز الصافي البالغ ٤ ٩٥٤ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتضمن الجدول

ب إ ٣-٤ موجزا حسب كل نشاط لتقديرات إجمالي وصافي الإيرادات في إطار الباب ٤، على النحو المبين في الفقرة ب إ ٣-٥ من ملزمة الميزانية.

عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة

ب إ ٣-٣ كما يرد في الجدول ب إ ٣-٨ من ملزمة الميزانية، يُقدر مجموع إجمالي إيرادات عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٣٠٠ ٦٣٧ ١٠ دولار وصافيها بمبلغ ٢٠٠ ٤٧٠ دولار. ويقارن هذا المبلغ بإجمالي الإيرادات المقدرة البالغة ٣٠٠ ١٢٦ ٩ دولار والعجز الصافي البالغ ٨٠٠ ٢٨٤ ٣ دولار المعتمدين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ولذلك يقدر بأن صافي الإيرادات سيزداد بمقدار ٣٣٣٢ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هنالك زيادة متوقعة قدرها ١٠٠٠ ٥١١ ١ دولار في إجمالي الإيرادات المقدرة تحت بند إدارة بريد الأمم المتحدة، يمكن عزو جزء منها إلى استئناف الخدمات المقدمة للجمهور في المقر بسبب إكمال أعمال التشييد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر.

ب إ ٣-٤ ويرد في الفقرتين ب إ ٣-١٧ و ب إ ٣-٢٤ من ملزمة الميزانية أن إدارة بريد الأمم المتحدة ستواصل أيضا تمثيل المنظمة في عدد من معارض الطوابع الرئيسية التي تُنظم في شتى أنحاء العالم، وذلك بهدف زيادة تعريف الجمهور بمنتجات الأمم المتحدة من الطوابع التذكارية والإسهام في التوعية بأهداف المنظمة. ويقدر بأنه سيتعين تخصيص مبلغ قدره ٢٠٠ ١٢٢ ٢ دولار، يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ١١ دولار مقارنة باعتمادات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لتغطية تكاليف سفر موظفي إدارة بريد الأمم المتحدة في نيويورك (٨٠٠ ٣٣ دولار) وفيينا (٤٠٠ ٨٨ دولار) للقيام بأنشطة الترويج والتمثيل في المعارض الدولية الرئيسية لهواة جمع الطوابع، والمشاركة في اجتماعات التنسيق التي تُعقد في فيينا وحنيف لمواصلة الاتصال بالاتحاد البريدي العالمي وغيره من المنظمات الدولية والوطنية المعنية بهواية جمع الطوابع.

ب إ ٣-٥ وقد زُودت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بموجزٍ لخطة السفر المقترحة وما يقابلها من تكاليف، وتتضمن الخطة ٢٦ رحلة مقررة إلى وجهات شتى، أغلبها لمشاركة الموظفين في العروض والمعارض الدولية الرئيسية للطوابع. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مشاركة إدارة بريد الأمم المتحدة في هذه المعارض لها أهمية بالغة لاستمرار التواصل المباشر مع العملاء والتجار. وتشجع اللجنة الاستشارية إدارة بريد الأمم المتحدة على زيادة

قدرتها على إدرار الدخل وتحقيق وفورات أكبر في تكلفة عملياتها، حيث من المتوقع أن تستمر الأنشطة المدرة للدخل في زيادة إيراداتها عن طريق ترشيد النفقات. وتؤكد اللجنة مجدداً أنها تؤمن بجدوى إجراء استعراض لإمكانات إدارة بريد الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدرار الدخل (انظر A/68/7، الفقرة ب ٣-٣).

ب ٣-٦ وتعتبر اللجنة الاستشارية أن هناك فرصاً لتقليص مستويات إنفاق إدارة بريد الأمم المتحدة على السفر في مهام رسمية لغرض حضور المناسبات الرئيسية لهواة جمع الطوابع، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل تخفيض عدد الرحلات المقررة وعدد الموظفين الذين يسافرون في كل رحلة. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض قدره ٣٠ في المائة في نفقات السفر المقترحة تحت بند إدارة بريد الأمم المتحدة. وتوصي أيضاً بأن تواصل إدارة البريد التخطيط لنفقاتها بعناية بهدف تحسين قدرتها على إدرار الدخل.

الخدمات المقدمة للزوار

ب ٣-٧ من المتوقع أن تدر عملية الجولات المصحوبة بمُرشدين في المقر مزيداً من الدخل في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ نظراً لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٥، الأمر الذي سيسمح باستئناف الجولات بصورة عادية. ويشار إلى أن الزيادة المتوقعة في عدد الزوار يتم حسابها استناداً إلى ساعات العمل المطولة ضمن جدول يغطي خمسة أيام عمل، بالإضافة إلى حملة التسويق والترويج. ويبلغ عدد الزوار المقدر ٦٠٠ ٢٨٢ زائر في عام ٢٠١٦ و ٢٩٦ ٧٣٠ زائراً في عام ٢٠١٧ (انظر Income sect.3 (A/70/6)، الفقرة ب ٣-٤٧ والجدول ب ٣-١٧).

ب ٣-٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الجدول ب ٣-١٧ من ملزمة الميزانية أن عدد زوار المقر في السنوات السابقة لبدء التشييد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر (٤٤٦ ٥٦٦ زائراً في عام ٢٠٠٧) أكبر من عدد الزوار المتوقع للسنتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن عدد زوار المقر شهد زيادة مطردة منذ استئناف العمليات العادية في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولكنه ظل دون العدد المسجل قبل بدء المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مجموع عدد زوار المقر في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥ بلغ ٥٨ ٥٣٤ زائراً، وأن من المتوقع أن يعود ذلك العدد في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ إلى المستويات المسجلة قبل بدء المخطط العام، وذلك بفضل حملة جارية للتسويق والترويج. وترى اللجنة الاستشارية أن التوقعات الصادرة لعدد زوار المقر في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ قد تكون مفرطة في

التحفظ، وترى أن عدد الزوار يمكن أن يعود إلى المستويات المحققة قبل بدء المخطط العام، بالنظر إلى مجموع عددهم المسجل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥ وحملات الترويج المقررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولذلك ترى اللجنة ضرورة إعادة النظر في توقعات عدد الزوار في المقر وما يقابله من مستويات الدخل، وأنه ينبغي وفقا لذلك إدراج أي تعديل لمستويات الإيرادات المتوقعة في تقرير الأداء الأول للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات

ب إ ٣-٩ من المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أن تشكل أنشطة المبيعات التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مبيعات المنشورات الإحصائية والبيانات الإحصائية والديمغرافية وحزم برمجيات الحاسوب وخدماتها، تكملة لعمل البرنامج الفرعيين ٤ - الإحصاءات و ٥ - السكان التابعين لتلك الإدارة. ويشار إلى أن إجمالي الإيرادات، ولا سيما الإيرادات من أنشطة البيع التي تكمل عمل البرنامج الفرعي ٥، من المتوقع أن ينخفض من المبلغ المقدر بـ ٢٥ ٠٠٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى مبلغ ٧٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الجدول ب إ ٣-١٨ من ملزمة الميزانية). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن الانخفاض المقدر في الإيرادات يعزى أساسا إلى الانخفاض المتوقع في مبيعات المنشورات المطبوعة والمعلومات المتضمنة في قواعد البيانات المتصلة بالبرنامج الفرعي ٥، حيث إن المعلومات المتضمنة في تلك المنشورات وقواعد البيانات متاح بصورة متزايدة في الموقع الشبكي للإدارة مجانا.

ب إ ٣-١٠ وتقدر بمبلغ ٢٠٠ ١٨٣ دولار الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين في مهام رسمية لحضور اجتماعات شتى للتشاور مع الوكالات والمؤسسات الأخرى بشأن البيانات وقواعد البيانات والمنتجات الإحصائية، أو سفرهم للحضور بصفة خبراء في شتى حلقات العمل والحلقات الدراسية (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-٦٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن الاحتياجات المقترحة للسفر تتعلق بموظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذين حضروا حلقات عمل أو حلقات دراسية تدريبية نظمتها اللجان الإقليمية ومنظمات أخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي بغرض نقل المعارف وتعزيز التعاون في ميدان التجارة وما يتصل بها من إحصاءات، بالإضافة إلى حضور اجتماعات أخرى عقدتها فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية. وترى اللجنة الاستشارية أن التكاليف المتصلة بسفر

الموظفين بصفتهم خبراء للمشاركة في حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تنظمها إدارات أو كيانات غير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تتحملها الوكالات المعنية. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء مشاورات مع الإدارات أو الكيانات ذات الصلة بهدف جعلها تتحمل تكاليف السفر ذات الصلة بالخدمات التي تتلقاها.

تشغيل المرآب

ب إ ٣-١١ تستند توقعات الإيرادات المقترحة من تشغيل المرآب في المقر إلى سعة المرآب المعاد تشكيله بعد إكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد أشار الأمين العام إلى أن حيز وقوف السيارات المتاح خُفض بأكثر من ٣٥ في المائة، ومن المتوقع أن يستمر خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نقصان الملحوظ في الإيرادات المتأتية من عمليات المرآب على مدى فترتي السنتين الماضيتين (المرجع السابق، الفقرة ب إ ٣-٧٤). ويشير الجدول ب إ ٣-٢١ من ملزمة الميزانية إلى نقصان مقدر بـ ٤٨ ٧٠٠ دولار في صافي الإيرادات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بالتقديرات المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ب إ ٣-١٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن مرآب المقر كان يحتوي على ١٩٣ مكانا لوقوف السيارات قبل الشروع في المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر A/58/712)، وهو عدد خُفض بنحو ٣٥٠ مكانا نتيجة لإلغاء أماكن وقوف السيارات تحت مبنى الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أجهزة ومنشآت جديدة، مثل محطة تبريد احتياطية وغرفة كهرباء، أُضيفت خلال تنفيذ المخطط العام، مما أدى إلى تخفيض آخر في مجموع عدد أماكن وقوف السيارات إلى ٧٥٠ مكانا. وبالإضافة إلى ذلك أُبلغت اللجنة بأن الانخفاض في صافي الإيرادات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يعزى إلى الآثار المجتمعة للانخفاض في عدد أماكن وقوف السيارات في المقر وتكاليف التشغيل الثابتة للمرآب. وأبلغت اللجنة في هذا الصدد بأن التطبيق الجديد لتبسيط عمليات إدارة المرآب سيبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأن منافعه المباشرة ستتحقق من خلال تعزيز الأمن وانخفاض تكاليف التشغيل وتحسين عمليتي تسجيل بيانات الاستخدام وإصدار الفواتير.

ب إ ٣-١٣ وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنها على ثقة من أن جميع الجهود الممكنة ستبذل لكفالة أن تغطي الإيرادات المتأتية من استخدام المرآب كامل تكاليف تشغيله. واللجنة على ثقة أيضا من أن فعالية إدارة المرآب ستزداد من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن عن طريق الاستخدام الأمثل لأماكن وقوف السيارات وترشيد التكاليف في نفس الوقت.

عمليات خدمات المطاعم

ب إ ٣-١٤ يُقدر بأن إجمالي الإيرادات من عمليات خدمات المطاعم في المقر ستبلغ ١ ٣٢٢ ٨٠٠ دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مما سيُولد إيرادات صافية قدرها ٤٦٧٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٢٠٤ ٥٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى إبرام عقد جديد لخدمات المطاعم في المقر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لفترة أولية مدتها خمسة أعوام، وبموجب العقد الجديد تتأني العائدات المالية للأمم المتحدة من المبلغ الأكبر الذي إما أن يكون مبلغاً سنوياً مضموناً أو نسبة مئوية محددة من إجمالي المبيعات السنوية (انظر (Income sect.3) A/70/6)، الفقرة ب إ ٣-٧٩). وترحب اللجنة الاستشارية بالزيادة المقدرة في قدرات تحصيل الإيرادات من عمليات خدمات المطاعم في المقر خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي على ثقة من أن جميع الجهود الممكنة ستُبذل لكفالة التحسين المستمر لنوعية خدمات المطاعم.

النفقات المقدرة

الموارد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ بالمعدلات المنقحة	٣٩ ١٦٥ ٦٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٧ ٤١٥ ٣٠٠ دولار
ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بمعدلات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ المنقحة (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	

ب إ ٣-١٥ تبلغ موارد الميزانية العادية المطلوبة لباب الإيرادات ٣ ما قدره ٣٧ ٤١٥ ٣٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل نقصاناً قدره ١ ٧٥٠ ٣٠٠ دولار أو ٤,٥ في المائة مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعود النقصان المقترح أساساً إلى انخفاض في الاحتياجات تحت بنود الوظائف (١٠٠ ٦٨٠ دولار أو ٨,٤ في المائة)، والخدمات التعاقدية (٢٠٠ ٤٦٨ دولار أو ١١,٩ في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة (٩٠٠ ١٧٦ دولار أو ٣٢,٤ في المائة)، واللوازم والمواد (٥٣ ٠٠٠ دولار أو ٩,٨ في المائة) وتكاليف السلع المباعة (٢٠٠ ٤١١ دولار أو ١٧,٤ في المائة). ويورد الجدول ب إ ٣-٦ من ملزمة الميزانية موجزاً للاحتياجات حسب وجه الإنفاق.

ب إ ٣-١٦ ويضمن الجدول ب إ ٣-١ موجزاً لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لهذا الباب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومقترحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ب إ ٣-١

الموارد من الموظفين

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ٨٠	٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر)، ٥٦ خ ع (ر أ)، ٢ خ أ
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٨٠	٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر)، ٥٦ خ ع (ر أ)، ٢ خ أ

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

ب إ ٣-١٧ يقترح الأمين العام التجميد المؤقت لسبع وظائف خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تخفيض التكاليف وتحقيق إيرادات يعادل مستواها مستوى النفقات (المرجع نفسه، الفقرتان ب إ ٣-٢١ و ب إ ٣-٥٥)^(٢٩). وفيما يلي الوظائف المقترحة بتجميدها:

(أ) ست وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ضمن إدارة بريد الأمم المتحدة، تشمل ما يلي: '١' ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب نيويورك (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-٢١)؛ '٢' ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في المكتب الأوروبي (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-٢١)؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ في إطار الخدمات المقدمة للزوار في نيويورك (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-٥٥).

ب إ ٣-١٨ وفيما يتعلق بالوظائف الست من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المقترح بتجميدها ضمن إدارة بريد الأمم المتحدة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن وظيفتين منها مشغولتان حالياً وتتسمان بأهمية بالغة لتمكين الأمم المتحدة من تلبية الطلب في مجالات رئيسية للعمليات خلال فترات ذروة العمل. وأُبلغت اللجنة، عقب مزيد من الاستفسارات بخصوص ما إذا تم النظر في إلغاء تلك الوظائف، بأن إدارة البريد تسعى

(٢٩) تجدر الإشارة إلى أن اقتراح تجميد وظائف ثابتة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار هذا الباب مستقل عن الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام لتجميد عمليات استقدام الموظفين لشغل وظائف ثابتة في إطار عدة أبواب أخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة (انظر مثلاً الأبواب من ٣ إلى ٥ و ٩ ومن ١٨ إلى ٢٢ و ٢٨ و ٣٥) تحت بند التغييرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

لإجراء استعراض شامل للحاجة إليها، وأنها تتوقع أن يُصبح بعضها شاغرا بسبب عملية التناقص الطبيعي خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير اللجنة إلى توصيتها السابقة (انظر A/68/7، الفقرة ب إ ٣-١٤)، وترى أن الممارسة الرشيدة في مجال الميزنة تُملي إلغاء الوظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ضمن إدارة بريد الأمم المتحدة وتبريرها تبريرا كاملا في المستقبل إذا اعتُبرت مهامها ضرورية. وعليه توصي اللجنة بعدم تجميد هذه الوظائف الست مؤقتا وإنما إلغاؤها.

ب إ ٣-١٩ وفيما يتعلق بالوظيفة الواحدة برتبة ف-٣ في إطار الخدمات المقدمة للزوار في نيويورك المقترح تجميدها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن استئناف العمليات الاعتيادية بعد إكمال أعمال التجديد وفقا للمخطط العام، وعودة خدمات الزوار إلى مبنى الجمعية العامة في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، يؤديان بصورة تدريجية إلى زيادة في الإيرادات المتأتية من الجولات المصحوبة بمرشدين. غير أن اللجنة أُبلغت بأنه لا عدد الزوار ولا عدد برامج الإحاطات الإعلامية بلغ المستويات المسجلة قبل بدء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، ولذلك يُقترح تجميد الوظيفة برتبة ف-٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ كإجراء لتوفير التكاليف. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه سيُقترح تمويل الوظيفة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لكفالة استمرار التوسع المتوقع في عمليات الخدمات المقدمة للزوار. وتعتبر اللجنة مرة أخرى أن الممارسة الرشيدة في مجال الميزنة تُملي إلغاء الوظيفة في إطار الخدمات المقدمة للزوار في نيويورك، وتبريرها تبريرا كاملا في المستقبل إذا اعتُبرت مهامها ضرورية. ولذلك توصي اللجنة بعدم تجميد الوظيفة برتبة ف-٣ تجميدا مؤقتا وإنما إلغاؤها.

التعليقات والتوصيات بشأن الموارد من غير الوظائف

ب إ ٣-٢٠ يورد الجدول ب إ ٣-٦ من ملزمة الميزانية موجزا للاحتياجات حسب وجه الإنفاق. وتبلغ الموارد المقترحة من غير الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مبلغ ٣٠٠ ١٦٧ ١٩ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالموارد من غير الوظائف، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ب إ ٣-٦ أعلاه.

المرفق الأول

موجز الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
(بعد إعادة تقدير التكاليف)

الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظائف الثابتة والمؤقتة	
اعتمادات الفترة	تقديرات الفترة	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٦
الجزء الأول			
تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً			
٧٩٢ ٧٣٩,٥	٧٧٦ ٨٩٧,٥	١ ٩٦٦	١ ٩٥٠
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً			
١١٩ ٢٢٩,٣	١١٩ ٧٠٧,٧	٢ ٢٥	٢ ٢٤
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات			
٦٧٣ ٥١٠,٢	٦٥٧ ١٨٩,٨	١ ٧٤١	١ ٧٢٦
الجزء الثاني			
الشؤون السياسية			
١ ٣٧٩ ١٥٥,٢	١ ٣٩٣ ٤٥٤,٤	٨ ٣٤	٨ ٢١
٣ - الشؤون السياسية			
١ ٢٣٢ ٦٥٩,٧	١ ٢٤٣ ٩٦٧,٤	٣ ٧٠	٣ ٦٩
٤ - نزع السلاح			
٢٥ ٣٧٩,٧	٢٥ ٢٤١,٤	٦ ١	٦ ١
٥ - عمليات حفظ السلام			
١١٢ ٩٥٦,٢	١١٦ ١١٩,٩	٣ ٨٠	٣ ٦٨
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية			
٨ ١٥٩,٦	٨ ١٢٥,٧	٢ ٣	٢ ٣
الجزء الثالث			
العدل والقانون الدوليان			
٩٩ ٣٩٠,٠	١٠٣ ٥٩٣,٣	٢ ٦٤	٢ ٦٤
٧ - محكمة العدل الدولية			
٥١ ٤٠٣,١	٥٢ ٧٢٣,٤	١ ١٩	١ ١٩
٨ - الشؤون القانونية			
٤٧ ٩٨٦,٩	٥٠ ٨٦٩,٩	١ ٤٥	١ ٤٥
الجزء الرابع			
التعاون الدولي لأغراض التنمية			
٤٩٦ ٦٨٤,٥	٥١٧ ٧٣٠,٥	١ ٢٩١	١ ٣٢٦
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية			
١٦٣ ٧٨٩,٠	١٧٥ ٨٠٦,٧	٤ ٩٥	٤ ٩٤
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية			
١١ ٥٧٩,١	١١ ٢٦٠,٩	٢ ٨	٢ ٨
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا			
١٧ ٠١٠,٤	١٧ ٣٧٢,٦	٤ ٤	٤ ٤
١٢ - التجارة والتنمية			
١٤٧ ٩١٥,٣	١٤٥ ٠٠٤,٥	٣ ٨٥	٣ ٨٥
١٣ - مركز التجارة الدولية			
٣٩ ٤٥٤,٩	٣٩ ٥٢٧,٢	-	-
١٤ - البيئة			
٣٤ ٥١٠,٧	٤٦ ٣٩٥,٤	٩ ٥	١ ٣٢
١٥ - المستوطنات البشرية			
٢٣ ١٣٠,٣	٢٣ ٣٢٣,٢	٧ ٥	٧ ٥
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية			
٤٣ ٩٣٨,٣	٤٣ ٣٤٧,٢	١ ٢٤	١ ٢٣

الوظائف الثابتة والمؤقتة		الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	
٤٥	٤٥	١٥ ٦٩٢,٨	١٥ ٣٥٦,٥	١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجزء الخامس
١ ٩٢٣	١ ٩٢٦	٥٨٦ ٠٣٠,٢	٥٦٩ ٩١٦,٢	التعاون الإقليمي من أجل التنمية
٥٥٤	٥٥٤	١٦١ ٢٤٢,٦	١٥٠ ٩٥١,٩	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٤٢٨	٤٢٨	١٠٥ ٢٨٠,٦	١٠٢ ٥١٥,٧	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
١٩٦	١٩٦	٧٠ ٨٩٠,٦	٧٢ ٥٣٢,٦	٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
٤٨٧	٤٨٨	١١٥ ٠٠٣,٥	١١٤ ٠٥٠,٠	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٥٨	٢٦٠	٧٣ ٤٥٢,٥	٧٢ ٠٧٣,٨	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
-	-	٦٠ ١٦٠,٤	٥٧ ٧٩٢,٢	٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني الجزء السادس
٦٢٧	٦٢٨	٣٧٦ ٧٧٩,٤	٣٨٩ ٧٩١,٢	حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
٤٠٤	٤٠٤	١٩٨ ٧٣٩,٦	٢٠٨ ٣٨١,٧	٢٤ - حقوق الإنسان
٢	٢	٩٠ ٩٥٨,٠	٩٠ ٨٦٨,٩	٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
١٤٩	١٥٠	٥٥ ٤٧٩,٧	٥٥ ٣٠٢,٤	٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون
٧٢	٧٢	٣١ ٦٠٢,١	٣٥ ٢٣٨,٢	٢٧ - المساعدة الإنسانية الجزء السابع
٧٦٣	٧٣٤	٢٠٦ ٤٦٠,٤	١٩٠ ٠٧٩,٩	الإعلام
٧٦٣	٧٣٤	٢٠٦ ٤٦٠,٤	١٩٠ ٠٧٩,٩	٢٨ - الإعلام الجزء الثامن
١ ٣٥٠	١ ٣٦٧	٦٤٩ ٣٢٣,٧	٦٦٦ ٠٤٦,٠	خدمات الدعم المشتركة
١ ٣٥٠	١ ٣٦٧	٦٤٩ ٣٢٣,٧	٦٦٦ ٠٤٦,٠	٢٩ - خدمات الإدارة والدعم
٤٨	٤٩	٢٣ ٣٥٨,٦	٥٦ ٧٣٦,٢	ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
١٢٩	١٣٠	٣٦ ٨٠٨,٩	٣٧ ٠٢٩,٣	باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
١٦١	١٧٣	٧٣ ٩٢٦,٢	٧٦ ٥٨٤,٢	جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
٣٠١	٣٣٤	١٨٥ ٥٣٩,٢	١٩٣ ٠٤٢,٨	دال - مكتب خدمات الدعم المركزية
١٨١	١٣٦	١٠٤ ٦٠٢,١	٧٤ ٤٥٣,١	هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣١٦	٣٢٩	١٥١ ٩٨٨,٧	١٥٥ ٨٠٢,٧	واو - الإدارة، جنيف
٨٨	٩٠	٤٠ ٤٦١,٤	٤٠ ٩٢٩,٨	زاي - الإدارة، فيينا
١٢٦	١٢٦	٣٢ ٦٣٨,٦	٣١ ٤٦٧,٩	حاء - الإدارة، نيروبي

الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظائف الثابتة والمؤقتة		
		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	
		تقديرات الفترة	اعتمادات الفترة	
		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	
الجزء التاسع				
				الرقابة الداخلية
١١٦	١١٨	٤٢٥٢٠,٠	٤٠٦٣٢,١	
١١٦	١١٨	٤٢٥٢٠,٠	٤٠٦٣٢,١	٣٠ - الرقابة الداخلية
الجزء العاشر				
				الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة
-	-	١٦٥٣٣٤,٨	١٥٥٠٧١,٦	
-	-	١٢٠٩٠,٠	١١٤١١,٤	٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
-	-	١٥٣٢٤٤,٨	١٤٣٦٦٠,٢	٣٢ - المصروفات الخاصة
الجزء الحادي عشر				
				النفقات الرأسمالية
-	-	٨٥٠٢٣,٣	١٠٩٨٦٤,٥	
-	-	٨٥٠٢٣,٣	١٠٩٨٦٤,٥	٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
الجزء الثاني عشر				
				السلامة والأمن
١٠٥٨	١٠٥٨	٢٥٣٤٠٣,٥	٢٤٣٧٥١,٢	
١٠٥٨	١٠٥٨	٢٥٣٤٠٣,٥	٢٤٣٧٥١,٢	٣٤ - السلامة والأمن
الجزء الثالث عشر				
				حساب التنمية
-	-	٢٨٣٩٨,٨	٢٨٣٩٨,٨	
-	-	٢٨٣٩٨,٨	٢٨٣٩٨,٨	٣٥ - حساب التنمية
الجزء الرابع عشر				
				الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
-	-	٥٠٨٥٥٨,٤	٤٩٧٨٤٠,٨	
-	-	٥٠٨٥٥٨,٤	٤٩٧٨٤٠,٨	٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١٠١٩٨	١٠١٨٦	٥٦٩٣٥٠٨,٢	٥٦٥٩٣٦١,٥	المجموع، الميزانية العادية

المرفق الثاني

تقديرات الأموال الخارجة عن الميزانية وغيرها من الأموال المقررة لفترة
السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والنسبة المقدرة من مجموع الاحتياجات من
الموارد بحسب أبواب الميزانية البرنامجية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب	الميزانية العاديةية قبل إعادة تقدير التكاليف	الموارد المقررة الأخرى	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع الكلي		النسبة المئوية للحصة
				ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الميزانية العاديةية الأخرى	
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	١١٦٠٢٤,٦	١٩٢٠٠,١	٦٣٩٩٤,٢	١٩٩٢١٨,٩	٥٨,٢	٣٢,١
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٦٤٧٧٦٣,٠	-	٣٥١٠٥,٧	٦٨٢٨٦٨,٧	٩٤,٩	٥,١
٣ - الشؤون السياسية	١٢٤١٠٣٢,٥	١٤١٩٩,٠	٧٩٥٩٣,٤	١٣٣٤٨٢٤,٩	٩٣,٠	٦,٠
٤ - نزع السلاح	٢٤٥٧٢,٨	-	٢٥٦٠٦,٢	٥٠١٧٩,٠	٤٩,٠	٥١,٠
٥ - عمليات حفظ السلام	١١١٧٧٦,٤	٣٢١٨٢٢,٩ ^١	١٠٦٢٦٩,٤	٥٣٩٨٦٨,٧	٢٠,٧	١٩,٧
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٨١٠١,٤	-	١٥٣٧,٠	٩٦٣٨,٤	٨٤,١	١٥,٩
٧ - محكمة العدل الدولية	٥٢٥٤٣,٩	-	-	٥٢٥٤٣,٩	١٠٠,٠	-
٨ - الشؤون القانونية	٤٩٥١٤,٦	٧٧٣٩,٨	٨٤٩٧,٩	٦٥٧٥٢,٣	٧٥,٣	١٢,٩
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٧٠٥٧٨,٥	-	١٥٠١٦٥,١	٣٢٠٧٤٣,٦	٥٣,٢	٤٦,٨
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٠٩٥٩,٢	-	٣٥٠٠,٠	١٤٤٥٩,٢	٧٥,٨	٢٤,٢
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٦٨٣٧,٥	-	٥٠٠,٠	١٧٣٣٧,٥	٩٧,١	٢,٩
١٢ - التجارة والتنمية	١٤٦٧١٤,٩	-	٧٣٨٣٣,٩	٢٢٠٥٤٨,٨	٦٦,٥	٣٣,٥
١٣ - مركز التجارة الدولية	٣٩٤٥٤,٩	-	-	٣٩٤٥٤,٩	١٠٠,٠	-
١٤ - البيئة	٤٥٢٦٣,٨	-	٦٣٧٨٤٣,٥	٦٨٣١٠٧,٣	٦,٦	٩٣,٤

(أ) التقديرات المتعلقة بعمليات حفظ السلام في إطار الموارد المقررة الأخرى للفترتين من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ و من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لا تشمل التقديرات الخاصة بفرادى البعثات

الباب	الميزانية العادية قبل إعادة تقدير التكاليف	الموارد المقررة الأخرى	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع الكلي لميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	الميزانية العادية	الموارد المقررة الأخرى	الموارد الخارجة عن الميزانية	النسبة المئوية للحصة
١٥ - المستوطنات البشرية	٢٢ ٢٧٠,٠	-	٤٥٩ ٨٢٣,٤	٤٨٢ ٠٩٣,٤	٤,٦	-	٩٥,٤	
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجرعة والإرهاب، والعدالة الجنائية	٤٣ ١٤٨,٤	-	٦٥٦ ٧٧٤,٤	٦٩٩ ٩٢٢,٨	٦,٢	-	٩٣,٨	
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٥ ٢٧٦,٢	-	٧٥٠ ٠٦١,٤	٧٦٥ ٣٣٧,٦	٢,٠	-	٩٨,٠	
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٤٩ ١٢٠,٩	-	٥١ ٦٧١,٤	٢٠٠ ٧٩٢,٣	٧٤,٣	-	٢٥,٧	
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١٠٠ ٧٥٠,٨	-	٣٠ ٢٤٥,٧	١٣٠ ٩٩٦,٥	٧٦,٩	-	٢٣,١	
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٧١ ٧٧٠,٠	-	٣٢ ٢٤٠,٦	١٠٤ ٠١٠,٦	٦٩,٠	-	٣١,٠	
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي	١١٢ ٠٧٦,٠	-	٢٥ ٥٠٨,٩	١٣٧ ٥٨٤,٩	٨١,٥	-	١٨,٥	
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧٠ ٢٣٢,٨	-	٩ ٨٠٢,٤	٨٠ ٠٣٥,٢	٨٧,٨	-	١٢,٢	
٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني	٥٦ ٩٣٦,٢	-	-	٥٦ ٩٣٦,٢	١٠٠,٠	-	-	
٢٤ - حقوق الإنسان	١٩٧ ٩٦٣,٢	٤ ٣٥٧,٦	٢٥٧ ٢٣٤,٠	٤٥٩ ٥٥٤,٨	٤٣,١	٠,٩	٥٦,٠	
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٩٠ ٨٦٨,٩	-	١٢ ٣٧٩ ٧١٠,٦	١٢ ٤٧٠ ٥٧٩,٥	٠,٧	-	٩٩,٣	
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون	٥٥ ٠٦١,٩	-	١ ٩٥٥ ٨٣١,٥	٢ ٠١٠ ٨٩٣,٤	٢,٧	-	٩٧,٣	
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٣١ ٢٨٣,٨	-	٧٥١ ١٧١,٠	٧٨٢ ٤٥٤,٨	٤,٠	-	٩٦,٠	
٢٨ - الإعلام	١٩٩ ٧٥٠,٢	١ ٥٩٠,٦	٦ ٠٤١,٠	٢ ٠٧٣ ٨١,٨	٩٦,٣	٠,٨	٢,٩	
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢٢ ٩١٣,٢	٦٣ ٤٠٣,١	١٨ ٣٥٧,٩	١٠٤ ٦٧٤,٢	٢١,٩	٦٠,٦	١٧,٥	
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٣٥ ٧٢٣,٠	٤١ ٥٢٩,٢	٢٥ ٥٧١,٩	١٠٢ ٨٢٤,١	٣٤,٧	٤٠,٤	٢٤,٩	
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	٧١ ٢٧٩,١	١٤ ٠٧١,٥	٨ ٤٧٩,٩	٩٣ ٨٣٠,٥	٧٦,٠	١٥,٠	٩,٠	
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	١٧٣ ٧٩٩,٩	٧٢ ٦٤٣,٤	١٣١ ٤٠٦,٣	٣٧٧ ٨٤٩,٦	٤٦,٠	١٩,٢	٣٤,٨	
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٠٠ ٧٠٤,٣	١٠ ٢٩٧,٨	٣٥ ٩٩٧,٠	١٤٦ ٩٩٩,١	٦٨,٥	٧,٠	٢٤,٥	
٢٩ واء - الإدارة، جنيف	١٥٢ ٣٢١,٧	-	٤٥ ٢٧٦,٥	١٩٧ ٥٩٨,٢	٧٧,١	-	٢٢,٩	
٢٩ زاي - الإدارة، فيينا	٤٠ ٠٢٢,٧	-	٢٥ ٦٥٨,٨	٦٥ ٦٨١,٥	٦٠,٩	-	٣٩,١	
٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	٣٠ ٦٠٣,٣	-	٢٩ ٥٢٢,١	٦٠ ١٢٥,٤	٥٠,٩	-	٤٩,١	

الباب	الميزانية العادية قبل إعادة تقدير التكاليف	الموارد المقررة الأخرى	الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية المقررة عن الميزانية	الميزانية العادية المقررة عن الميزانية	النسبة المئوية للحصة
٣٠ - الرقابة الداخلية	٤١ ٤٨٢,٦	٦٢ ٥١٧,٠	٢١ ٨٦٩,٣	١٢٥ ٨٦٨,٩	٣٣,٠	١٧,٤
٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	١١ ٨٨٩,٨	-	-	١١ ٨٨٩,٨	١٠٠,٠	-
٣٢ - المصروفات الخاصة	١٤٣ ٦٦٠,٢	-	-	١٤٣ ٦٦٠,٢	١٠٠,٠	-
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	٧٩ ٣١٨,٦	-	-	٧٩ ٣١٨,٦	١٠٠,٠	-
٣٤ - السلامة والأمن	٢٤٢ ٧٦١,٣	٧٥ ٢٧,٩	٦ ٢٦٦,٠	٢٥٦ ٥٥٥,٢	٩٤,٦	٢,٤
٣٥ - حساب التنمية	٢٨ ٣٩٨,٨	-	-	٢٨ ٣٩٨,٨	١٠٠,٠	-
٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٩٦ ٠٧٠,٠	-	-	٤٩٦ ٠٧٠,٠	١٠٠,٠	-
المجموع	٥٥٦٨ ٥٩٥,٨	٦٤٠ ٨٩٩,٩	١٨٩٠٠ ٩٦٨,٣	٢٥١١٠ ٤٦٤,٠	٢٢,٢	٧٥,٣

المرفق الثالث

الجدول الموحد للتخفيضات المقترحة في إطار تحقيق الكفاءة
والتخفيضات الأخرى بحسب فئة الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥		الباب ووجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد		
				١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
		٦٩ ٣٧٥,٩		الوظائف
		٤ ٩٠٩,٣	(٤٨,٤)	تكاليف الموظفين الأخرى
(١,٠)		٥ ٥٤٧,٣		التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
		١ ٤٣٥,٨	(١٧,٨)	الخبراء الاستشاريون
(١,٢)		٩ ٧٥٦,٣		سفر الممثلين
		٤ ٣١٩,٩	(٤٢٩,٥)	سفر الموظفين
(٩,٩)		٨ ٠٥٧,٠	(٧٧,٩)	الخدمات التعاقدية
(١,٠)		١ ٤٨٩,٢	(١١٥,٢)	مصرفات التشغيل العامة
(٧,٧)		٥٣٣,٩	(١٠,٤)	الضيافة
(١,٩)		٣٢٠,١	(٦,٠)	اللوازم والمواد
(١,٩)		٢٦٢,٣	(٤٠,٥)	الأثاث والمعدات
(١٥,٤)		١٣ ٢٢٢,٣		المنح والتبرعات
		١١٩ ٢٢٩,٣	(٧٤٥,٧)	المجموع
(٠,٦)				٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
		٥١٥ ٤٧١,٣	(٢ ١٠٣,٥)	الوظائف
(٠,٤)		٦٨ ٠٧٤,٥	(٥٤٨,٠)	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٨)		٣٠٧,٢		سفر الممثلين
		٣٦٢,٤	(٢٨,٧)	سفر الموظفين
(٧,٩)		٣٠ ٢٤٨,٣		الخدمات التعاقدية
		٣ ٠٥٠,١		مصرفات التشغيل العامة
		٧,٩		الضيافة
		٢ ٤٤٥,٠	٠,١	اللوازم والمواد
		٣ ٠٦٩,٦		الأثاث والمعدات
		٥٠ ٤٧٣,٩	(٢١٢,٩)	المنح والتبرعات
(٠,٤)		٦٧٣ ٥١٠,٢	(٢ ٨٩٣,٠)	المجموع
(٠,٤)				

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥		الباب ووجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد		
				٣ - الشؤون السياسية
				الوظائف
(٠,٥)	(٥٠٠,٦)	١٠٤ ١٧١,٦		تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٠)	(٢٠,٨)	٦٥٣ ٤٦٧,٩		الخبراء الاستشاريون
(٠,٢)	(١٥,٠)	٩ ٢٠٤,٢		الخبراء
-	-	٣٢ ٥٤٠,٠		سفر الممثلين
-	-	١ ٧٨٩,٩		سفر الموظفين
(٠,٦)	(٣٠٣,٢)	٥١ ٢٨١,٣		الخدمات التعاقدية
-	-	٢٩ ٤٠٩,٢		مصرفات التشغيل العامة
(٠,٠)	(٩٨,٢)	٢٣٧ ٦٧٧,٦		الضيافة
-	-	٧٤١,٥		اللوازم والمواد
(٠,٢)	(٦٧,٦)	٣٥ ٤٧٦,٤		الأثاث والمعدات
-	-	٥٠ ٢٣٧,٣		تحسين أماكن العمل
-	-	٢٢ ٣٤٠,٩		المنح والتبرعات
-	-	٤ ٣٢١,٩		نفقات أخرى
	(٦ ٠٠٠,٠)	-		المجموع
(٠,٦)	(٧ ٠٠٥,٤)	١ ٢٣٢ ٦٥٩,٧		٤ - نزع السلاح
				الوظائف
(٠,٢)	(٣٣,٧)	١٨ ٢٧٩,٤		تكاليف الموظفين الأخرى
(٩,٧)	(٥٦,٣)	٥٨٠,٥		الخبراء الاستشاريون
(٢٥,٤)	(٥٠,٠)	١٩٧,٢		الخبراء
-	-	٢ ٦١١,٤		سفر الموظفين
(٩,٧)	(٣٥,٧)	٣٦٦,٤		الخدمات التعاقدية
(٢,٤)	(٦,٨)	٢٧٩,٨		مصرفات التشغيل العامة
-	-	٩٨٩,٨		الضيافة
-	-	٥,٨		اللوازم والمواد
(٢٠,٩)	(٦,٦)	٣١,٦		الأثاث والمعدات
-	-	٣٥,٦		المنح والتبرعات
-	-	٢ ٠٠٢,٢		المجموع
(٠,٧)	(١٨٩,١)	٢٥ ٣٧٩,٧		٥ - عمليات حفظ السلام
				الوظائف
(٠,٦)	(٤٢٣,٣)	٧٤ ٦٩٠,٣		

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
(٠,٠)	(٤,٣)	١٦ ٩٥٢,٦	تكاليف الموظفين الأخرى
(٢,١)	(٧٩,١)	٣ ٨٠٢,٣	سفر الموظفين
(٠,٧)	(٩,٤)	١ ٣٠٦,٧	الخدمات التعاقدية
-	-	٦ ٩٨٥,١	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٣٠,٩	الضيافة
(٠,٤)	(١٣,٣)	٣ ٢١٤,٣	اللوازم والمواد
(٤,٤)	(٨٦,٤)	١ ٩٧١,٩	الأثاث والمعدات
-	-	٣ ٥٦٩,٣	تحسين أماكن العمل
-	-	٤٣٢,٨	المنح والتبرعات
(٠,٥)	(٦١٥,٨)	١١٢ ٩٥٦,٢	المجموع
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية			
-	-	٦ ٧٦٦,٩	الوظائف
(٢٣,٧)	(٣١,٧)	١٣٣,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٨٢,١	الخبراء
(١٠,٠)	(١٨,٥)	١٨٥,٧	سفر الموظفين
(٦,٨)	(٨,٠)	١١٨,٠	الخدمات التعاقدية
-	-	٤,٦	الضيافة
-	-	١٠,٤	اللوازم والمواد
-	-	١٩,٥	الأثاث والمعدات
-	-	٨٣٨,٧	المنح والتبرعات
(٠,٧)	(٥٨,٢)	٨ ١٥٩,٦	المجموع
٨ - الشؤون القانونية			
(٠,٨)	(٣٢٤,٤)	٤١ ٤٠٧,٧	الوظائف
٢٢٣,١	١١١,١	٤٩,٨	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٠,١	التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
-	-	٥٦,٤	الخبراء الاستشاريون
-	-	١٩٩,٨	الخبراء
-	-	٢ ٥٩٠,٢	سفر الممثلين
(١٠,٠)	(٩٨,١)	٩٨٢,١	سفر الموظفين
(٠,٢)	(٤,٠)	١ ٦٥٦,٣	الخدمات التعاقدية
-	-	٢٢٧,٧	مصروفات التشغيل العامة

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
-	-	٣,٤	الضيافة
(٢,٣)	(٤,٢)	١٨٠,٢	اللوازم والمواد
-	-	١٨٠,٣	الأثاث والمعدات
-	-	٤٥٢,٩	المنح والتبرعات
(٠,٧)	(٣١٩,٦)	٤٧ ٩٨٦,٩	المجموع
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية			
(٠,٥)	(٧٤٣,٢)	١٤١ ٤٢١,٩	الوظائف
٠,٥	٣٠,٠	٥ ٩٠٧,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
(١,٢)	(٢٦,٣)	٢ ١٥٢,٨	الخبراء الاستشاريون
-	-	٢ ٩١٤,١	الخبراء
-	-	٣ ٤٠٥,٣	سفر الممثلين
(٨,٩)	(١٩٤,١)	٢ ١٩٠,٦	سفر الموظفين
(١,٧)	(٥٣,٧)	٣ ٠٩٩,٤	الخدمات التعاقدية
(٢,٨)	(٢٨,٧)	١ ٠٣٨,٦	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٢٣,٤	الضيافة
-	-	٣٢٤,٠	اللوازم والمواد
(٦,٣)	(٤٩,٢)	٧٨١,٩	الأثاث والمعدات
-	-	٥٢٩,٧	المنح والتبرعات
(٠,٧)	(١ ٠٦٥,٢)	١٦٣ ٧٨٩,٠	المجموع
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية			
-	-	٩ ٣٨٣,٩	الوظائف
-	-	١ ٠٤٢,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
(٥,٣)	(١٤,٢)	٢٦٥,٦	الخبراء الاستشاريون
(٩,٩)	(١٠,٥)	١٠٥,٦	الخبراء
(١٠,٠)	(٢٣,٧)	٢٣٦,٤	سفر الموظفين
(٤,٧)	(١٧,٥)	٣٦٩,٤	الخدمات التعاقدية
-	-	٧٧,٦	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٢,٤	الضيافة
(٣٦,٣)	(١١,٦)	٣٢,٠	اللوازم والمواد
-	-	٦٣,٥	الأثاث والمعدات
(٠,٧)	(٧٧,٥)	١١ ٥٧٩,١	المجموع

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
			١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
-	-	١٣٧٤٢,٩	الوظائف
(٣,٧)	(١٥,٣)	٤١٧,١	تكاليف الموظفين الأخرى
(٣,٣)	(١٥,٠)	٤٦١,٤	الخبراء الاستشاريون
(٣,٥)	(٣٠,٠)	٨٤٩,٠	الخبراء
(١٠,٠)	(٧١,٩)	٧٢٠,٢	سفر الموظفين
(٠,٨)	(٥,٠)	٥٩٠,٤	الخدمات التعاقدية
(٩,٢)	(١١,٧)	١٢٧,٤	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٢,٧	الضيافة
(٩,٢)	(٣,٠)	٣٢,٦	اللوازم والمواد
(٤,٠)	(٢,٧)	٦٦,٧	الأثاث والمعدات
(٠,٩)	(١٥٤,٦)	١٧٠١٠,٤	المجموع
			١٢ - التجارة والتنمية
(٠,٧)	(٩٨٤,٧)	١٣٣٧٣١,٣	الوظائف
١,٧	٣٢,٠	١٩٠٧,١	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	١٢٤٣,٤	الخبراء الاستشاريون
-	-	٨٣٣,٨	الخبراء
-	-	٤٣٩,٥	سفر الممثلين
(١٠,٠)	(١٣٥,١)	١٣٥٣,٣	سفر الموظفين
-	-	١٣٠,٩	الخدمات التعاقدية
-	-	٢٦٥٠,٥	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٥٤,١	الضيافة
(٠,٤)	(٧,٢)	٢٠٣٧,٤	اللوازم والمواد
-	-	١١١٩,٧	الأثاث والمعدات
-	-	٢٤١٤,٣	المنح والتبرعات
(٠,٧)	(١٠٩٥,٠)	١٤٧٩١٥,٣	المجموع
			١٤ - البيئة
(٠,٨)	(٢٣١,٢)	٣٠٠٤٥,٩	الوظائف
-	-	١١٢,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٢١٤٢,٨	الخبراء الاستشاريون
-	-	١٦٥,٤	سفر الممثلين

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
(١٠,٠)	(٦١,٩)	٦٢٠,٧	سفر الموظفين
-	-	٧٨٧,٧	الخدمات التعاقدية
-	-	٤٠٨,٩	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٢٠,٨	الضيافة
-	-	٩٦,٩	اللوازم والمواد
-	-	١٠٩,١	الأثاث والمعدات
(٠,٨)	(٢٩٣,١)	٣٤ ٥١٠,٧	المجموع
١٥ - المستوطنات البشرية			
-	-	١٨ ٥٢٧,٠	الوظائف
(٤,٦)	(٥٢,٨)	١ ١٥٣,١	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٦)	(٥,٣)	٨٩٨,٤	الخبراء الاستشاريون
-	-	٤٥٩,٢	الخبراء
(٨,٨)	(٤٠,٨)	٤٦٥,١	سفر الموظفين
(٧,١)	(٤٠,٠)	٥٦٤,١	الخدمات التعاقدية
(٦,٦)	(٥٦,٠)	٨٥٣,٤	مصروفات التشغيل العامة
-	-	١٤,٩	الضيافة
(٢,٦)	(٢,٢)	٨٥,٧	اللوازم والمواد
-	-	١٠٩,٤	الأثاث والمعدات
(٠,٩)	(١٩٧,١)	٢٣ ١٣٠,٣	المجموع
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية			
(٠,٣)	(٩٤,٣)	٣٦ ٦٠٣,٠	الوظائف
(٣,٠)	(٢٣,٠)	٧٧٥,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,١)	(٠,٤)	٥٦٤,٤	الخبراء الاستشاريون
(٥,٧)	(٦٣,٨)	١ ١١٧,٩	الخبراء
-	-	١ ٨١٥,٣	سفر الممثلين
(٩,٢)	(٧٥,٣)	٨٢١,٩	سفر الموظفين
(٠,٣)	(٣,٤)	١ ٠٥٠,١	الخدمات التعاقدية
-	-	٦١٢,٠	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٦,٠	الضيافة
-	-	١٥٥,٧	اللوازم والمواد
-	-	٣٥٠,٦	الأثاث والمعدات

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
-	-	٦٥,٥	المنح والتبرعات
(٠,٦)	(٢٦٠,٢)	٤٣ ٩٣٨,٣	المجموع
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة			
-	-	١٤ ٠٥٧,٥	الوظائف
-	-	٤١,٢	تكاليف الموظفين الأخرى
(٢٤,٥)	(٤٠,٣)	١٦٤,٦	الخبراء الاستشاريون
-	-	٢٧٩,٨	الخبراء
-	-	٢٥٣,٠	سفر الممثلين
(٢٥,٣)	(٢٧,٧)	١٠٩,٤	سفر الموظفين
-	-	٢٦٣,٤	الخدمات التعاقدية
-	-	١٦٣,٨	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٢,٥	الضيافة
(٥٧,٧)	(١٢,٣)	٢١,٣	اللوازم والمواد
(٠,٥)	(٨٠,٣)	١٥ ٣٥٦,٥	المجموع
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا			
(٠,٩)	(٨٦٩,٠)	٩٦ ٢٤٥,١	الوظائف
-	-	٥ ٩٥١,٦	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٢ ٠٠٥,١	الخبراء الاستشاريون
-	-	٥ ٣٦٥,١	الخبراء
(١٠,٠)	(٣٢٣,٥)	٣ ٢٤٥,٩	سفر الموظفين
(١,٣)	(١٠٩,٢)	٨ ١٢٩,٥	الخدمات التعاقدية
(٠,٢)	(٢٧,١)	١٣ ٩٦٨,٧	مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٠٩,١	الضيافة
(٩,٠)	(٤٥٣,٦)	٥ ٠٣٥,٧	اللوازم والمواد
(٣,٣)	(٢٥٠,٠)	٧ ٥٨٥,٦	الأثاث والمعدات
-	-	٣ ٣١٠,٥	المنح والتبرعات
(١,٣)	(٢ ٠٣٢,٤)	١٥٠ ٩٥١,٩	المجموع
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ			
(١,٢)	(١ ٠٦٢,٦)	٨٨ ٦٩٥,٥	الوظائف
-	-	٢ ٠٤٤,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
٣,٣	١٣,٨	٤١٨,٠	الخبراء الاستشاريون

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥		الباب ووجه الإنفاق
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد		
-	-	٩٠٣,١		الخبراء
(١٠,٠)	(١٤٤,٢)	١ ٤٤٤,٨		سفر الموظفين
١,١	١٣,٨	١ ٢٨١,٩		الخدمات التعاقدية
(١,٤)	(٧٥,٥)	٥ ٢١٣,٦		مصرفات التشغيل العامة
-	-	٣٥,٧		الضيافة
-	-	٨٩٣,٠		اللوازم والمواد
-	-	١ ٥٧٨,٠		الأثاث والمعدات
-	-	٧,٢		المنح والتبرعات
(١,٢)	(١ ٢٥٤,٧)	١٠٢ ٥١٥,٧		المجموع
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا				
(٠,٧)	(٤٥٥,٤)	٦٨ ١٩١,٥		الوظائف
٢,٩	١٣,٢	٤٥٨,٤		تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٣٤٠,٥		الخبراء الاستشاريون
-	-	٣٢,٣		الخبراء
(١٠,٠)	(٩٣,٧)	٩٣٩,٨		سفر الموظفين
-	-	٥٩١,٢		الخدمات التعاقدية
-	-	٦٩,٣		مصرفات التشغيل العامة
-	-	٢٥,٧		الضيافة
-	-	١٥٢,١		اللوازم والمواد
-	-	٤٦٠,٩		الأثاث والمعدات
-	-	١ ٢٧٠,٩		المنح والتبرعات
(٠,٧)	(٥٣٥,٩)	٧٢ ٥٣٢,٦		المجموع
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
(١,١)	(١ ٠٦٤,٩)	٩٣ ٩٨١,٧		الوظائف
(٠,٦)	(١٨,٧)	٣ ١٨٤,١		تكاليف الموظفين الأخرى
٣,٦	٣١,٣	٨٧٥,٨		الخبراء الاستشاريون
-	-	١ ٠٥٧,٣		الخبراء
(٩,٩)	(١٩٢,٨)	١ ٩٥٣,٠		سفر الموظفين
(٢,٧)	(٥٩,٤)	٢ ٢١٥,٤		الخدمات التعاقدية
(٠,٧)	(٥١,٠)	٧ ٦١٧,٩		مصرفات التشغيل العامة
-	-	٣٣,٦		الضيافة

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
(٦,٨)	(٨٣,٠)	١ ٢٢٣,٠	اللوازم والمواد
٤,٢	٨٠,٦	١ ٩٠٨,٢	الأثاث والمعدات
(١,٢)	(١ ٣٥٧,٩)	١١٤ ٠٥٠,٠	المجموع
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا			
(٠,٩)	(٥٧٠,٥)	٦٠ ٠٥٤,٩	الوظائف
(٩,٣)	(١٨١,٤)	١ ٩٤٢,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٣)	(٣,١)	٩٦٧,٩	الخبراء الاستشاريون
-	-	١ ٤١٠,٩	الخبراء
(٩,٤)	(٦٨,١)	٧٢٤,٠	سفر الموظفين
-	-	٢ ٠٥٩,٠	الخدمات التعاقدية
-	-	٣ ٦٠٤,٣	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٣٠,٠	الضيافة
-	-	٨٧٥,٨	اللوازم والمواد
-	-	٤٠٥,٠	الأثاث والمعدات
(١,١)	(٨٢٣,١)	٧٢ ٠٧٣,٨	المجموع
٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني			
(٠,١)	(٣٣,٦)	٣١ ٦٧١,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٢)	(١٢,٢)	٦ ٢٦٩,٦	الخبراء الاستشاريون
(١٠,٦)	(٦١٠,٣)	٥ ٧٥١,٢	سفر الموظفين
-	-	١٦٤,١	الخدمات التعاقدية
(٥,٢)	(٤,٦)	٨٩,٣	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٤,٣	اللوازم والمواد
(٥,٤)	(٧,٢)	١٣٣,٢	الأثاث والمعدات
(١,٤)	(١٨٨,١)	١٣ ٧٠٨,٦	المنح والتبرعات
(١,٥)	(٨٥٦,٠)	٥٧ ٧٩٢,٢	المجموع
٢٤ - حقوق الإنسان			
(٠,٦)	(٧٩٥,٩)	١٣٢ ٣٤٢,٦	الوظائف
-	-	٢٧ ٣٣٧,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
(٩,٠)	(٢١٢,٧)	٢ ٣٦٩,٣	الخبراء الاستشاريون
-	-	٢٧ ٢٠٢,٩	سفر الممثلين
(٥,٩)	(٤١٧,٣)	٧ ٠٦٠,٤	سفر الموظفين

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
-	-	١ ٨٠٨,٧	الخدمات التعاقدية
-	-	٤ ٢٢٠,٧	مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٥,١	الضيافة
-	-	٦٩٢,٤	اللوازم والمواد
-	-	١ ٣٦٢,٤	الأثاث والمعدات
(٢,٧)	(١٠٨,٦)	٣ ٩٦٩,٩	المنح والتبرعات
(٠,٧)	(١ ٥٣٤,٥)	٢٠٨ ٣٨١,٧	المجموع
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون			
(٠,٥)	(٢٩٩,٣)	٥٥ ٢٤٥,٧	الوظائف
١٠٣,٧	٥٨,٨	٥٦,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
(٠,٤)	(٢٤٠,٥)	٥٥ ٣٠٢,٤	المجموع
٢٧ - المساعدة الإنسانية			
-	-	٢٤ ٤٩١,٧	الوظائف
(٤,٦)	(١١٥,٥)	٢ ٥٠٦,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
(٣,٧)	(٤,٨)	١٢٨,٥	الخبراء الاستشاريون
(١٢,٢)	(١٨٢,٣)	١ ٤٩٠,٤	سفر الموظفين
-	-	٣٥٧,٢	الخدمات التعاقدية
(٠,٦)	(٦,٩)	١ ٢٣٨,٨	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٢٣,٥	الضيافة
(٣,٠)	(٤,٩)	١٦٣,٧	اللوازم والمواد
(٣,٥)	(٢٨,١)	٨٠٤,١	الأثاث والمعدات
(١,٣)	(٥٠,٩)	٤ ٠٣٤,٣	المنح والتبرعات
(١,١)	(٣٩٣,٤)	٣٥ ٢٣٨,٢	المجموع
٢٨ - الإعلام			
(٠,٦)	(٩٠٥,٦)	١٥٥ ٨١٧,١	الوظائف
-	-	٤ ٩٦١,٨	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٦٥٠,١	سفر الممثلين
(٩,٢)	(١٣٦,٣)	١ ٤٧٨,٨	سفر الموظفين
(٠,٦)	(٨٣,٦)	١٣ ٦٦٦,٤	الخدمات التعاقدية
-	-	٩ ٥١٥,٣	مصرفات التشغيل العامة
-	-	١٤٠,٣	الضيافة

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
-	-	١ ٦٠١,٠	اللوازم والمواد
(٠,٣)	(٤,٥)	١ ٥١٩,٩	الأثاث والمعدات
-	-	٧٢٩,٢	المنح والتبرعات
(٠,٦)	(١ ١٣٠,٠)	١٩٠ ٠٧٩,٩	المجموع
٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية			
(٣,٣)	(٤٧٤,٢)	١٤ ٣٨١,٤	الوظائف
-	-	٢٧١,٢	تكاليف الموظفين الأخرى
(٧,٩)	(٤,٨)	٦١,١	الخبراء الاستشاريون
(٩,٩)	(٦,٢)	٦٢,٩	سفر الموظفين
(٤,٨)	(١٥,٤)	٣١٩,٠	الخدمات التعاقدية
-	-	٨٩,٩	مصروفات التشغيل العامة
-	-	٠,٨	الضيافة
-	-	٣٦,٠	اللوازم والمواد
-	-	٤٧,٨	الأثاث والمعدات
-	-	٤١ ٤٦٦,١	المنح والتبرعات
(٠,٩)	(٥٠٠,٦)	٥٦ ٧٣٦,٢	المجموع
٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات			
(٣,٣)	(١ ١٤١,١)	٣٤ ٤٧٤,٠	الوظائف
٢,٥	٢٠,٦	٨٠٨,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
(١٠,٠)	(٢١,١)	٢١١,٩	سفر الموظفين
-	-	١ ٠٠٥,٧	الخدمات التعاقدية
-	-	٢٧١,٨	مصروفات التشغيل العامة
-	-	١٢٧,٢	اللوازم والمواد
-	-	١٣٠,٢	الأثاث والمعدات
(٣,١)	(١ ١٤١,٦)	٣٧ ٠٢٩,٣	المجموع
٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية			
(٣,٩)	(١ ٧٤٤,٢)	٤٤ ٤٨٢,٨	الوظائف
-	-	٢ ٨٨٣,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٧٦,٦	الخبراء الاستشاريون
(٩,٦)	(٧٦,٨)	٧٩٩,١	سفر الموظفين
-	-	٢٦ ٤١٠,٣	الخدمات التعاقدية

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
(٠,٨)	(٥,٧)	٧٥٣,٧	مصرفات التشغيل العامة
(٨,٢)	(٥٠,١)	٦٠٧,٤	اللوازم والمواد
-	-	١٧٦,٧	الأثاث والمعدات
-	-	٣٩٤,٣	المنح والتبرعات
(٢,٥)	(١ ٨٧٦,٨)	٧٦ ٥٨٤,٢	المجموع
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية			
(١,٩)	(١ ٢٣٥,٧)	٦٦ ٠٦٠,٨	الوظائف
-	-	٢ ٨٢٩,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
(٤,٤)	(١٦,٠)	٣٦٣,٢	الخبراء الاستشاريون
(١٣,٩)	(١٨,١)	١٢٩,٩	سفر الموظفين
(١,٠)	(١٠٦,٣)	١٠ ٩٦٤,٧	الخدمات التعاقدية
(١,١)	(١ ١٤١,٧)	١٠٧ ٠٥٤,٣	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٥,٣	الضيافة
(١٩,٨)	(٥٤٠,٩)	٢ ٧٢٦,٤	اللوازم والمواد
(٠,٨)	(٢٤,٠)	٢ ٩٠٨,٩	الأثاث والمعدات
(١,٦)	(٣ ٠٨٢,٧)	١٩٣ ٠٤٢,٨	المجموع
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
(١,٧)	(٦٢٧,١)	٣٦ ٦٤٦,٢	الوظائف
(٥,١)	(٢٩٩,٨)	٥ ٨٣٥,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
(٢٠,١)	(٩٢,٦)	٤٦٠,٢	سفر الموظفين
(١٤,٢)	(١ ٨٦٤,٨)	١٣ ١٥١,٥	الخدمات التعاقدية
-	-	١٧ ١٦٧,٧	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٢٠٩,٦	اللوازم والمواد
-	-	٩٨٢,٢	الأثاث والمعدات
(٣,٩)	(٢ ٨٨٤,٣)	٧٤ ٤٥٣,١	المجموع
٢٩ واو - الإدارة، جنيف			
(٣,٥)	(٣ ٣٨٧,٩)	٩٥ ٤٧٧,١	الوظائف
(٣,٣)	(٢٠٦,٣)	٦ ٢١٩,١	تكاليف الموظفين الأخرى
(١٠,٠)	(١٣,٤)	١٣٤,١	سفر الموظفين
٧,٣	٤٧٠,٦	٦ ٤٣١,٦	الخدمات التعاقدية
٠,٩	٣٣٩,٢	٣٨ ٢٧٢,٧	مصرفات التشغيل العامة

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
-	-	٣,٧	الضيافة
(٢٢,٦)	(٥٦٠,١)	٢ ٤٧٧,٥	اللوازم والمواد
(٦,٣)	(١٨١,٢)	٢ ٨٧١,٤	الأثاث والمعدات
٢,٣	٨٩,٤	٣ ٩١٥,٥	المنح والتبرعات
(٢,٢)	(٣ ٤٤٩,٧)	١٥٥ ٨٠٢,٧	المجموع
٢٩ زاي - الإدارة، فيينا			
(٢,٦)	(٥٢٨,٩)	٢٠ ٦١٢,٩	الوظائف
١٥,٠	٢٠٢,٤	١ ٣٤٤,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
(٩,٩)	(٧,٤)	٧٤,٩	سفر الموظفين
(٢٩,٢)	(٢١٤,٤)	٧٣٤,١	الخدمات التعاقدية
(٠,٢)	(٤,٩)	٣ ١٤٠,٥	مصرفات التشغيل العامة
-	-	١,٤	الضيافة
(١٥,٩)	(١٣٧,٦)	٨٦٧,١	اللوازم والمواد
(١,٥)	(١٩,٧)	١ ٣٤٠,٥	الأثاث والمعدات
(١,٥)	(١٩٦,٦)	١٢ ٨١٣,٥	المنح والتبرعات
(٢,٢)	(٩٠٧,١)	٤٠ ٩٢٩,٨	المجموع
٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي			
(٢,٩)	(٦٢٤,١)	٢١ ٨٨٤,٢	الوظائف
-	-	٦٣٧,٢	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٦,٢	الخبراء الاستشاريون
(٩,٦)	(٢,٤)	٢٥,٠	سفر الموظفين
٤٣٣,١	١ ١١٣,٩	٢٥٧,٢	الخدمات التعاقدية
(١٤,٣)	(١ ١٦٤,١)	٨ ١١٦,٠	مصرفات التشغيل العامة
(٣٢,٩)	(١٠١,٢)	٣٠٧,٨	اللوازم والمواد
(٦٠,١)	(١٤٠,٧)	٢٣٤,٣	الأثاث والمعدات
(٢,٩)	(٩١٨,٦)	٣١ ٤٦٧,٩	المجموع
٣٠ - الرقابة الداخلية			
(١,٣)	(٤٦٠,٣)	٣٥ ٧٠٨,٦	الوظائف
٥١,٩	٢٦٠,٦	٥٠١,٩	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	٧٧٤,٩	الخبراء الاستشاريون
(١٠,٠)	(١٦٦,٦)	١ ٦٦٧,٣	سفر الموظفين

التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٤-٢٠١٥	
النسبة المئوية	المبلغ	الاعتماد	الباب ووجه الإنفاق
(٣,٤)	(٤١,٦)	١ ٢٢٨,٢	الخدمات التعاقدية
٣,٥	١٦,٣	٤٦١,٩	مصرفات التشغيل العامة
-	-	٢,٤	الضيافة
٤,٣	٦,٩	١٥٩,٩	اللوازم والمواد
٠,٤	٠,٥	١٢٧,٠	الأثاث والمعدات
(٠,٩)	(٣٨٤,٢)	٤٠ ٦٣٢,١	المجموع
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية			
-	-	٤ ٤٤٠,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	١١١,٥	سفر الموظفين
-	-	٤٢ ١٠٦,٣	الخدمات التعاقدية
(٠,٤)	(٢٨١,٨)	٦٣ ٢٠٦,٢	تحسين أماكن العمل
(٠,٣)	(٢٨١,٨)	١٠٩ ٨٦٤,٥	المجموع
٣٤ - السلامة والأمن			
(٠,٥)	(٧٠٠,٨)	١٥١ ٢٧١,٨	الوظائف
(١,٨)	(٢٢٨,٠)	١٢ ٥٠٤,٤	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	١٣٣,١	الخبراء الاستشاريون
(١٠,٠)	(٢٦٠,٨)	٢ ٦١٠,١	سفر الموظفين
-	-	٣ ٨٧٢,٦	الخدمات التعاقدية
(٢,٠)	(١١٨,٨)	٥ ٧٩٨,٤	مصرفات التشغيل العامة
(٣,٢)	(٨٤,٤)	٢ ٦٧٦,٠	اللوازم والمواد
(٥,٨)	(١٤٤,٠)	٢ ٤٨٤,٣	الأثاث والمعدات
-	-	٦٢ ٤٠٠,٥	المنح والترعاات
(٠,٦)	(١ ٥٣٦,٨)	٢٤٣ ٧٥١,٢	المجموع
٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين			
(٠,٩)	(٤ ٦٢٧,٦)	٤٩٧ ٨٤٠,٨	نفقات أخرى
(٠,٩)	(٤ ٦٢٧,٦)	٤٩٧ ٨٤٠,٨	المجموع
	(٤٦ ٨٠٠)		مجموع التخفيضات المقترحة في الموارد

المرفق الرابع

قائمة أولية بالوظائف التي حددها الأمين العام لتجديدها خلال فترة
السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

عدد الأشهر	اللقب الوظيفي	العنصر أو البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	الباب	سبب التجميد
١٤	مساعد لشؤون المالية والميزانية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٣ - الشؤون السياسية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٥	مساعد للشؤون المالية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٤ - نزع السلاح	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٨ - الشؤون القانونية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون المالية والميزانية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون السجلات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	١٢ - التجارة والتنمية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون المشتريات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	١٢ - التجارة والتنمية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٩	مساعد شخصي	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٤ - البيئة	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	موظف اتصالات	دعم البرامج	الخدمة الميدانية	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٢	مساعد للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	رئيس وحدة دعم العمليات	دعم البرامج	الرتبة ف-٤	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد للشؤون المالية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لخدمات البريد	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لتنظيم الحاسوب	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	فني أجهزة سمعية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون الوثائق	دعم البرامج	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٨	مساعد لتنظيم المعلومات الحاسوبية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	تحقيق مكاسب في الكفاءة

عدد الأشهر	اللقب الوظيفي	العنصر أو البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	الباب	سبب التجميد
٢٤	مساعد لتنظيم المعلومات الحاسوبية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	موظف للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة ف-١/٢	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	موظف لشؤون النظم الحاسوبية	دعم البرامج	الرتبة ف-٤	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لخدمات البريد	دعم البرامج	الرتبة المحلية	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتبة المحلية	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لعمليات الحاسوب	دعم البرامج	الرتبة المحلية	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٢	مساعد لشؤون المراجع اللغوية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	موظف لتكنولوجيا المعلومات	دعم البرامج	الرتبة ف-١/٢	٢٤ - حقوق الإنسان	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٨ - الإعلام	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٢	مساعد لعمليات الحاسوب	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٨	مساعد لشؤون المحاسبة	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون المحاسبة	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٥	مساعد للشؤون المالية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٠	مساعد لشؤون الاستحقاقات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	موظف للشؤون المالية	دعم البرامج	الرتبة ف-٣	٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون الامتحانات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة

عدد الأشهر	اللقب الوظيفي	العنصر أو البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	الباب	سبب التجميد
٩	مساعد فريق	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	موظف مسؤول عن التطوير الوظيفي	دعم البرامج	الرتبة ف-٣	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٠	موظف للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة ف-٤	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٢	موظف للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة ف-٤	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد فريق	دعم البرامج	الرتبة الرئيسية	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد فريق	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٠	مساعد للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١١	موظف للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة ف-٥	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٩	مساعد لشؤون التصميم والمنشورات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٨	مساعد للشؤون المالية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٤	مساعد لشؤون نظم المعلومات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٥	مساعد لشؤون المشتريات	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٦	محلل نظم	دعم البرامج	الرتبة ف-٣	٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٥	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	دعم البرامج	الرتبة المحلية	٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
٢٠	ميرمج	دعم البرامج	الرتبة ف-١/٢	٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٩	منسق لغوي	دعم البرامج	الرتبة ف-٣	٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٥	رئيس وحدة نظام المعلومات الإدارية المتكامل	دعم البرامج	الرتبة ف-٤	٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٩	مساعد للأعمال المكتبية	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٩	مساعد فريق	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحقيق مكاسب في الكفاءة

عدد الأشهر	اللقب الوظيفي	العنصر أو البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	الباب	سبب التجميد
١٩	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٩	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٨	مساعد فريق	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٨	مساعد إداري	دعم البرامج	الرتب الأخرى	٣٥ - السلامة والأمن	تحقيق مكاسب في الكفاءة
١٧	موظف شؤون سياسية	٥ - قضية فلسطين	الرتبة ف-٤	٣ - الشؤون السياسية	تحفيضات أخرى
٩	موظف للموارد البشرية	دعم البرامج	الرتبة ف-٤	٥ - عمليات حفظ السلام	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد لشؤون الموظفين	٦ - حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها	الرتب الأخرى	٨ - الشؤون القانونية	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد لشؤون الإحصاء	١ - العولمة والاعتماد المتبادل والتنمية	الرتب الأخرى	١٢ - التجارة والتنمية	تحفيضات أخرى
١٧	مساعد لشؤون الإحصاء	٢ - الاستثمار والمشاريع	الرتب الأخرى	١٢ - التجارة والتنمية	تحفيضات أخرى
٢٣	مساعد لشؤون الموظفين	التوجيه التنفيذي والإدارة	الرتب الأخرى	١٤ - البيئة	تحفيضات أخرى
٢٤	موظف للشؤون الاقتصادية	٧ - الأنشطة الإقليمية من أجل التنمية الاقتصادية	الرتبة ف-٣	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد إداري	١ - سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد	٤ - البيئة والتنمية	الرتبة المحلية	١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تحفيضات أخرى
٢٢	سكرتير	التوجيه التنفيذي والإدارة	الرتب الأخرى	٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد لشؤون الموظفين	٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	الرتبة المحلية	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد لشؤون المكتبات	٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	الرتبة المحلية	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	تحفيضات أخرى
٢٠	مساعد إداري	٢ - التنمية الاجتماعية	الرتبة المحلية	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	تحفيضات أخرى
٦	مساعد لشؤون الإحصاء	٥ - استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة	الرتبة المحلية	٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	تحفيضات أخرى
٢٤	مساعد لشؤون البرامج	٣ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية	الرتب الأخرى	٢٤ - حقوق الإنسان	تحفيضات أخرى

عدد الأشهر	اللقب الوظيفي	العنصر أو البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	الباب	سبب التجميد
٢٤	مساعد لشؤون البرامج	٣ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية	الرتب الأخرى	٢٤ - حقوق الإنسان	تخفيضات أخرى
٢٤	مساعد إداري	١ - خدمات الاتصال الاستراتيجي	الرتب الأخرى	٢٨ - الإعلام	تخفيضات أخرى
٢٢	موظف إعلام	٢ - الخدمات الإخبارية	الرتبة ف-٣	٢٨ - الإعلام	تخفيضات أخرى
٢٤	مساعد لشؤون الإعلام	٤ - خدمات التوعية وتبادل المعارف	الرتب الأخرى	٢٨ - الإعلام	تخفيضات أخرى
٢٤	موظف إعلام وطني	١ - خدمات الاتصال الاستراتيجي	موظف وطني من الفئة الفنية	٢٨ - الإعلام	تخفيضات أخرى
٢٤	موظف أمن	١ - تنسيق شؤون الأمن والسلامة	فئة الخدمات الأمنية	٣٤ - السلامة والأمن	تخفيضات أخرى
٢٠	مساعد إداري	٢ - التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان	الرتب الأخرى	٣٤ - السلامة والأمن	تخفيضات أخرى
٢٤	مساعد إداري	١ - تنسيق شؤون الأمن والسلامة	الرتب الأخرى	٣٤ - السلامة والأمن	تخفيضات أخرى

المرفق الخامس

الوظائف الثابتة والمؤقتة المدرجة في الميزانية العادية المقترحة، موزعة
حسب أجزاء الميزانية البرنامجية

٢٠١٧-٢٠١٦			المقترحات					٢٠١٥-٢٠١٤		
وظائف مؤقتة	وظائف ثابتة	المجموع	وظائف صافي التغير	وظائف محولة	وظائف معاد ملغاة	وظائف تصنيفها/منقولة	وظائف جديدة	وظائف مؤقتة	وظائف ثابتة	المجموع
أولاً - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً										
١١٣٤	٧	١١٢٧	٥	-	(١)	١	٥	١١٢٩	٧	١١٢٢
٨١٦	٣	٨١٣	(٢١)	-	(٢٠)	(١)	-	٨٣٧	٣	٨٣٤
١٩٥٠	١٠	١٩٤٠	(١٦)	-	(٢١)	-	٥	١٩٦٦	١٠	١٩٥٦
ثانياً - الشؤون السياسية										
٣٢٤	٣٠	٢٩٤	٢	-	-	-	٢	٣٢٢	٣٠	٢٩٢
٤٩٧	٥٩	٤٣٨	(١٥)	-	(١٥)	-	-	٥١٢	٥٩	٤٥٣
٨٢١	٨٩	٧٣٢	(١٣)	-	(١٥)	-	٢	٨٣٤	٨٩	٧٤٥
ثالثاً - العدل والقانون الدوليان										
١٤٩	-	١٤٩	-	-	-	-	-	١٤٩	-	١٤٩
١١٥	٢	١١٣	-	-	-	-	-	١١٥	٢	١١٣
٢٦٤	٢	٢٦٢	-	-	-	-	-	٢٦٤	٢	٢٦٢
رابعاً - التعاون الدولي من أجل التنمية										
٨٨٤	-	٨٨٤	٣١	٣٢	(٢)	-	١	٨٥٣	-	٨٥٣
٤٤٢	-	٤٤٢	٤	٦	(٢)	-	-	٤٣٨	-	٤٣٨
١٣٢٦	-	١٣٢٦	٣٥	٣٨	(٤)	-	١	١٢٩١	-	١٢٩١
خامساً - التعاون الإقليمي من أجل التنمية										
٨٩٥	١	٨٩٤	١	-	(٧)	-	٨	٨٩٤	١	٨٩٣
١٠٢٨	٠	١٠٢٨	(٤)	-	(٥)	-	١	١٠٣٢	١	١٠٣١
١٩٢٣	١	١٩٢٢	(٣)	-	(١٢)	-	٩	١٩٢٦	٢	١٩٢٤
سادساً - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية										
٥١٠	٥	٥٠٥	٢	-	(١)	-	٣	٥٠٨	٥	٥٠٣
١١٧	٢	١١٥	(٣)	-	(٣)	-	-	١٢٠	٢	١١٨
٦٢٧	٧	٦٢٠	(١)	-	(٤)	-	٣	٦٢٨	٧	٦٢١

٢٠١٧-٢٠١٦		المقترحات					٢٠١٥-٢٠١٤				
المجموع	وظائف مؤقتة	وظائف ثابتة	صايفي التغير	وظائف محولة	وظائف معاد ملغاة	وظائف تصنيفها/منقولة	وظائف جديدة	المجموع	وظائف مؤقتة	وظائف ثابتة	
سابعاً - الإعلام											
٣١١	-	٣١١	١٣	-	-	-	١٣	٢٩٨	-	٢٩٨	الفئة الفنية
٤٥٢	-	٤٥٢	١٦	-	-	-	١٦	٤٣٦	-	٤٣٦	فئة الخدمات العامة
٧٦٣	-	٧٦٣	٢٩	-	-	-	٢٩	٧٣٤	-	٧٣٤	المجموع
ثامناً - خدمات الدعم المشتركة											
٤٤٣	٢	٤٤١	٣	-	(٢)	-	٥	٤٤٠	٤	٤٣٦	الفئة الفنية
٩٠٧	٢	٩٠٥	(٢٠)	-	(٢٠)	-	-	٩٢٧	٢	٩٢٥	فئة الخدمات العامة
١٣٥٠	٤	١٣٤٦	(١٧)	-	(٢٢)	-	٥	١٣٦٧	٦	١٣٦١	المجموع
تاسعاً - الرقابة الداخلية											
٨٥	-	٨٥	(١)	-	(٣)	-	٢	٨٦	-	٨٦	الفئة الفنية
٣١	-	٣١	(١)	-	(١)	-	-	٣٢	-	٣٢	فئة الخدمات العامة
١١٦	-	١١٦	(٢)	-	(٤)	-	٢	١١٨	-	١١٨	المجموع
ثاني عشر - السلامة والأمن											
٥٧	-	٥٧	-	-	-	-	-	٥٧	-	٥٧	الفئة الفنية
١٠٠١	-	١٠٠١	-	-	-	-	-	١٠٠١	-	١٠٠١	فئة الخدمات العامة
١٠٥٨	-	١٠٥٨	-	-	-	-	-	١٠٥٨	-	١٠٥٨	المجموع
المجموع الفرعي، الميزانية العادية											
٥٧	-	٥٧	-	-	-	-	-	٥٧	-	٥٧	الفئة الفنية
١٠٠١	-	١٠٠١	-	-	-	-	-	١٠٠١	-	١٠٠١	فئة الخدمات العامة
١٠٥٨	-	١٠٥٨	-	-	-	-	-	١٠٥٨	-	١٠٥٨	المجموع
باب الإيرادات ٣ - الأنشطة المدرة للإيرادات											
١٣	-	١٣	-	-	-	-	-	١٣	-	١٣	الفئة الفنية
٦٧	-	٦٧	-	-	-	-	-	٦٧	-	٦٧	فئة الخدمات العامة
٨٠	-	٨٠	-	-	-	-	-	٨٠	-	٨٠	المجموع
المجموع											
٤٨٠٥	٤٥	٤٧٦٠	٥٦	٣٢	(١٦)	١	٣٩	٤٧٤٩	٤٧	٤٧٠٢	الفئة الفنية
٥٤٧٣	٦٨	٥٤٠٥	(٤٤)	٦	(٦٦)	(١)	١٧	٥٥١٧	٦٩	٥٤٤٨	فئة الخدمات العامة
١٠٢٧٨	١١٣	١٠١٦٥	١٢	٣٨	(٨٢)	صفر	٥٦	١٠٢٦٦	١١٦	١٠١٥٠	المجموع

المرفق السادس

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب أبواب الميزانية

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً			
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة (١)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري	يعكس الاقتراح إعادة توزيع بنود عبر أوجه الإنفاق على أساس عدم تكبد أي تكاليف، بما يشمل الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) والزيادة في إطار عدد من البنود غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك المساعدة المؤقتة العامة والعمل الإضافي لمواجهة الزيادة الطارئة في الاحتياجات، والأثاث والمعدات، ومصروفات التشغيل العامة، ويقابل ذلك الانخفاض في بنود أخرى غير متعلقة بالوظائف.
المجموع الفرعي (١)			
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات			
تخطيط وتنسيق خدمات المؤتمرات، (٢)	ع (ر أ)	إعادة تصنيف وظيفتين لمساعدَي تحرير لتصبحا وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	
٢	ع (ر ر)	إعادة تصنيف وظيفتين لمساعدَي تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) سابقاً)	
(٢)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفتين لمساعدَي تحرير	من شأن التعديلات المقترحة أن تتيح زيادة القدرة على الرصد والتنبؤ بعبء العمل فيما يتعلق بالوثائق، وأن تسمح بتقديم الخدمات خارج ساعات العمل العادية من خلال تشكيل أفرقة تعمل بنظام ساعات العمل المتداخلة.
(١)	ف-٥	إلغاء وظيفة رئيس قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية	
(٦)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد تحرير ونشر مكثبي وثلاث وظائف لمساعدَي تحرير ونشر مكثبي ووظيفة واحدة لمساعد تحرير وأخرى لكاتب لشؤون الوثائق	يتمشى إلغاء هذه الوظائف مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
(١)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري	يتمشى الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
١	ف-٥	كبير مترجمين	
١	ف-٤	مراجع	
٢	ف-٣	مترجم تحريري/مدون محاضر موجزة	
			الغرض من الوظائف المقترحة إنشاؤها (وظيفة واحدة لكل لغة) هو ضمان جودة الترجمة التعاقبية وتشكيل فريق جديد معني بتحرير المحاضر الموجزة وذلك في أعقاب الإصلاح الذي تم في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات واستوجب إضافة ٢٠ أسبوعاً من الاجتماعات الإضافية المسموح بتدوين محاضر موجزة عنها.

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
	(١)	ف-٣	إعادة تصنيف
	١	ف-٤	إعادة تصنيف
	(٥)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفتين لمساعدين لتجهيز النصوص وآخرين لمساعدين لشؤون المراجع ووظيفة واحدة لكاتب لتجهيز النصوص يتماشى إلغاء هذه الوظائف مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
خدمات الاجتماعات والنشر، جنيف	١	ف-٣	موظف نشر رقمي الغرض من الوظيفة المقترح إنشاؤها لموظف للنشر الرقمي (ف-٣) هو توفير القدرات اللازمة من أجل وحدة جديدة لتصميم المحتوى تُعنى بإنتاج المحتوى الإلكتروني للأجهزة المحمولة، استجابة للطلب المتزايد على النشر الرقمي.
	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف
	١	ف-٥	إعادة تصنيف
	(٥)	ع (ر أ)	إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس قسم التوزيع (ف-٤) لتصبح وظيفة رئيس لقسم التصميم والإنتاج (ف-٥) تهدف إلى تلبية الاحتياج المتزايد للمنشورات الإلكترونية عن طريق الجمع بين مهام التصميم التخطيطي والتنضيد والطباعة والتوزيع في قسم جديد للتصميم والإنتاج، يضم قدرات مخصصة لإنتاج المحتوى الإلكتروني لأجل الأجهزة المحمولة ولأجل مهام الطباعة والتوزيع التقليدية.
	(٥)	ع (ر أ)	إلغاء ثلاث وظائف لمساعدين للطباعة ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون التوزيع وأخرى لمساعد لشؤون الوثائق يتماشى إلغاء هذه الوظائف مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
خدمات الوثائق، نيروبي	(١)	الرتبة المحلية	إعادة تصنيف
	١	ف-٣	إعادة تصنيف
			إعادة تصنيف وظيفة أحصائي المصطلحات (الرتبة المحلية) لتصبح وظيفة برتبة ف-٣ يعكس موازنة الرتبة الوظيفية لكي تتناسب مع مهام شاغل الوظيفة.
المجموع الفرعي (١٥)			
٣ - الشؤون السياسية			
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	(٦)		خدمات الأمن إعادة تصنيف (وظائف لضباط الحماية للصيقة (فئة خدمات الأمن) سابقا)
	٦		الخدمة الميدانية إعادة تصنيف
	(١)	ف-٥	تستند إعادة تصنيف ست وظائف لضباط الحماية للصيقة (فئة خدمات الأمن) لتصبح وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى الحالة الأمنية في المنطقة.
	١	ف-٤	إعادة تصنيف
			إعادة تصنيف

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
			تتمشى إعادة تصنيف وظيفة موظف الاتصال (ف-٥) لتصبح برتبة ف-٤ مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	(١)	أ ع م	إعادة تصنيف (وظيفة رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (برتبة أمين عام مساعد) سابقاً)
	١	و أ ع	إعادة تصنيف وظيفة لتصبح وظيفة لرئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (برتبة وكيل للأمين العام)
شؤون مجلس الأمن	(١)	ع (ر أ)	الغرض من إعادة تصنيف وظيفة لأمين عام مساعد لتصبح وظيفة برتبة وكيل للأمين العام هو تعزيز قيادة المكتب ومعالجة الاختلال المتمثل في عدم الانساق مع مكثي غرب ووسط أفريقيا اللذين يرأس كلا منهما وكيل للأمين العام.
	(١)		إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للعلوم الاجتماعية يتماشى إلغاء الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
المجموع الفرعي (١)			
٥ - عمليات حفظ السلام			
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	١	ف-٤	رئيس لإدارة سلسلة الإمدادات يتولى التخطيط والتوجيه وتنفيذ المشاريع المعقدة في البعثة
	١	ف-٣	موظف للشؤون السياسية، لتعزيز مهمة الاتصال الإقليمي
	(٥)		إعادة تصنيف وظيفة واحدة لصراف وأخرى لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات الميدانية وثلاث وظائف لضباط أمن لتصبح وظائف من الرتبة المحلية
	٥		إعادة تصنيف وظيفة واحدة لصراف وأخرى لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات وثلاث وظائف لضباط أمن (من فئة الخدمة الميدانية سابقاً)
	(٣)		إلغاء وظيفة واحدة لرئيس قسم الخدمات التقنية وأخرى لفني مركبات وثلاثة لمساعد إداري
	(١١)		إلغاء وظيفة واحدة لعمال صيانة وأخرى لكاتب لشؤون الشحن ووظيفتين لفنيي مركبات ووظيفة واحدة لميكانيكي مركبات وأخرى لعمال صيانة عامة وثلاثة لمساعد لشؤون المطالبات ورابعة لعمال صيانة وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الأمن
			يُطلب إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) من أجل تبسيط هيكل الدعم وإعادة توزيع عبء العمل ونتيجة للاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الأمن.
المجموع الفرعي (١٢)			
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية			
التنمية المستدامة	١	ف-٤	موظف لشؤون التنمية المستدامة
			يُطلب إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٤ في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذاً للقرار ١٥/٦٩ المتعلق بنتائج المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).
	(١)	ف-٥	إلغاء وظيفة واحدة لكبير موظفي شؤون التنمية المستدامة

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
الإحصاءات	(١)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين يتمشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
المجموع الفرعي	(١)		
الباب ١٤ - البيئة			تحويل ٣٧ وظيفة (ممولة سابقا من موارد خارجة عن الميزانية)
التوجيه التنفيذي والإدارة	١	ع (ر أ)	مساعد إداري
تغير المناخ	١	الرتبة المحلية	مساعد إداري
الكوارث والزراعات	٣	ف-٤	منسق إقليمي
	١	ف-٤	منسق إقليمي للشؤون الإنسانية
	٢	ف-٣	منسق إقليمي للشؤون الإنسانية
إدارة النظم الإيكولوجية	٣	ف-٤	منسق إقليمي
الإدارة البيئية	٦	ف-٤	وظيفتان يشغلهما موظفان لتنسيق شؤون التنمية على الصعيد الإقليمي وثلاث وظائف لمنسقين إقليميين ووظيفة واحدة لموظف إعلام إقليمي
	١	ف-٣	منسق إقليمي
	٣	ع (ر أ)	مساعد لشؤون البرامج
المواد الكيميائية والنفايات	١	ف-٤	منسق إقليمي
	٢	ف-٣	منسق إقليمي
الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان	١	ف-٤	موظف برامج
	١	ف-٣	منسق إقليمي
إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	٦	ف-٤	وظيفتان لموظفي إعلام إقليميين وأربع وظائف لمنسقين إقليميين
	٣	ف-٣	وظيفة واحدة لموظف إعلام إقليمي وأخرى لمنسق إقليمي وثلاثة لموظف إعلام
	١	ع (ر أ)	مساعد إداري
دعم البرامج	١	ف-١/٢	موظف إداري معاون
	٣٧		يُقترح تحويل الوظائف المذكورة تمثيا مع ما يلي: (أ) تعزيز ورفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧؛ (ب) قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٨ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي أقرت فيه الجمعية الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة التي أوردتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/68/7). وقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن يقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أساس الاستعراض الذي يجريه، المرحلة الثانية من الموارد المتعلقة بالوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويقترح البرنامج بالنسبة للمرحلة الثانية، وعقب إجراء الاستعراض، تحويل ٣٧ وظيفة من الرتبة ف-٤ فما دونها لكي يتوقف تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية وتُمول من موارد الميزانية العادية، وتشمل هذه الوظائف ٢١ من الرتبة ف-٤، و ٩ من الرتبة ف-٣، و ١ من الرتبة ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١ من الرتبة المحلية.
المجموع الفرعي	٣٧		

البيان	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية			
إعادة تصنيف وظيفة رئيس الأمانة العامة لمجلس الإدارة لتصبح وظيفة برتبة مد-١	١	ف-٥	البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية (١)
إعادة تصنيف وظيفة رئيس الأمانة العامة لمجلس الإدارة (من الرتبة ف-٥ سابقا)	١	مد-١	
من شأن رفع مستوى المسؤولية الموكلة إلى شاغل هذه الوظيفة أن يعزز أدوار ومهام التوجيه السياساتي والقيادة البرنامجية التي تضطلع بها هيئات تقرير السياسات (لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فضلا عن مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي تُعقد كل خمس سنوات).			
إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون البرامج	١	ع (ر أ)	البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية (١)
يتماشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.			
تحويل وظيفة مدير شعبة العمليات من وظيفة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظيفة من وظائف الميزانية العادية	١	مد-٢	التعاون التقني والدعم الميداني
إلغاء وظيفة نائب مدير شعبة العمليات/رئيس فرع البرمجة المتكاملة	١	مد-١	(١)
هذه التغييرات في الملاك الوظيفي ناجمة عن عمليات الترشيد والتسوية اللازمة في إطار عملية الانتقال إلى نموذج التمويل الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.			
المجموع الفرعي (١)			
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا			
موظف برامج	١	ف-٤	التوجيه التنفيذي والإدارة
موظف برامج	١	ف-٣	
الغرض من إنشاء وظيفتين إضافيتين في مكتب الأمين التنفيذي هو زيادة الدعم المقدم إلى شاغل وظيفة نائب الأمين التنفيذي (مد-٢) التي ووفق عليها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.			
إلغاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية	١	ف-٣	سياسات الاقتصاد الكلي
إلغاء وظيفة واحدة لموظف برامج معاون	١	ف-١/٢	الإحصاءات
يتماشى إلغاء هاتين الوظيفتين مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.			
موظف للشؤون الجنسانية	١	ف-٤	الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية
موظف للشؤون الجنسانية	١	ف-٣	
موظف معاون للشؤون الجنسانية	١	ف-١/٢	
تقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء الوظائف الثلاث لكفالة توافر الموارد المتعلقة بالوظائف التي يحتاجها البرنامج الفرعي من أجل الاضطلاع بولايته.			
إلغاء وظيفتين لموظفين للشؤون الاقتصادية	٢	ف-٤	الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (٢)
إلغاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية	١	ف-٣	(١)
إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين	١	الرتبة المحلية	سياسات التنمية الاجتماعية (١)

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
دعم البرامج	١	الرتبة المحلية	يتماشى إلغاء هذه الوظائف مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
			سيقوم شاغل هذه الوظيفة المصنفة في الرتبة المحلية بتقديم المساعدة في إدارة وتشغيل آلات طباعة الأوفست ذات الألوان الأربعة المملوكة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك استلام الملفات الرقمية واستنساخ المعلومات المحفوظة في ملفات حاسوبية في نسخ ورقية وفقا لسياسة الطباعة حسب الطلب، وفحص وتعديل جميع المواصفات لضمان جودة الألوان والتسجيل والمواءمة أثناء عملية التجهيز للطباعة، وفحص الكثافة وتقابل الألوان وسلامة الأشكال في الصور المطبوعة، وإجراء التعديلات المناسبة للتزويد بالحبر والماء، والاحتفاظ بسجلات عن استهلاك وإهدار الورق امتثالا لمعيار الأيزو ١٤٠٠١:٢٠٠٤
المجموع الفرعي -			
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٤	إعادة تصنيف (من الرتبة ف-٤ سابقا)
	١	ف-٥	إعادة تصنيف كوظيفة يشغلها كبير لموظفي الإعلام (ف-٥)
			يقوم شاغل هذه الوظيفة المصنفة في الرتبة ف-٥ بإنشاء وتعهد شبكات اتصال رفيعة المستوى مع وسائط البث الإذاعي والتلفزيوني والصحافة والوكالات الحكومية والمؤسسات الدولية وغيرها من المجموعات والمنظمات المنتمة للمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية والمنظمات المجتمعية والجماعات النسائية، وما إلى ذلك).
دعم البرامج	(١)	الرتبة المحلية	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد مختص بنظم المعلومات الحاسوبية
			يتماشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
المجموع الفرعي (١)			
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا			
التنمية والتكامل الاقتصاديان	١	ف-٣	موظف للشؤون الاقتصادية
			يكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن تعهد نظم المعلومات وقواعد البيانات والنماذج المتعلقة بالحكومة، وعن تقديم تحليل سليم للإصلاحات في مجال الحوكمة، وتوفير المساعدة في تصميم المشاريع وإدارتها في المجالات ذات الصلة من البرنامج الفرعي.
دعم البرامج	٢	ف-٣	موظف إداري وموظف لإدارة الأصول الثابتة
			يكون الموظف الإداري مسؤولا عن تيسير الأداء السلس للعمليات التي يقوم بها مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية، وعن تنسيق الأنشطة الإدارية في جميع مجالات عمل الشعبة بهدف تقديم خدمات دعم للبرامج تتسم بالكفاءة والفعالية. وسيضطلع الموظف بدور رئيسي في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية من منطلق إداري. وسيؤدي موظف إدارة الأصول الثابتة مهام تتعلق حصرا بإدارة الأصول الثابتة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وسيكون مسؤولا عن الاحتفاظ بسجل للأصول الثابتة لضمان دقة وسلامة جميع القيود وتحسين استخدام الأصول والموارد الإنتاجية وإدارتها.
	(٢)	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف لشؤون الميزانية والمالية (ف-٣) وأخرى لموظف لشؤون الموارد البشرية (ف-٣) لتصبحا رتبة ف-٤

البيان	عدد الوظائف	الرتبة	الباب
إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف لشؤون الميزانية والمالية وأخرى لموظف لشؤون الموارد البشرية	٢	ف-٤	
تعيين الفجوة الفاصلة على المستوى الإداري بين رتبي ف-٥ وف-٣ تقديم الدعم بكفاءة وفعالية من أجل تنفيذ برنامج عمل اللجنة، وهو ما أدى إلى اقتراح إعادة تصنيف الوظيفتين برفع رتبيهما.			
إلغاء وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج	(١)	ف-٣	
إلغاء وظيفة واحدة لموظفٍ مطبوعي معاون	(١)	ف-١/٢	
إلغاء وظائف مساعد لشؤون التعاون التقني ومساعد لشؤون المراجع اللغوية ومساعد لشؤون السفر	(٣)	الرتبة المحلية	
يُقتراح إلغاء هذه الوظائف لمعادلة التمويل اللازم لإنشاء ثلاث وظائف جديدة وإعادة تصنيف وظيفتين قائمتين برفع رتبيهما.			
	(٢)		المجموع الفرعي
			٢٤ - حقوق الإنسان
رئيس المكتب الإقليمي	١	مد-١	الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية
كبير موظفين لشؤون حقوق الإنسان	٢	ف-٥	
إعادة تصنيف وظائف لكبري موظفين لشؤون حقوق الإنسان لكي تصبح وظائف لرؤساء مكاتب إقليمية	(٥)	ف-٥	
إعادة تصنيف وظائف لكبري موظفين لشؤون حقوق الإنسان لكي تصبح وظائف لرؤساء مكاتب إقليمية	٥	مد-١	
إعادة تصنيف وظائف لموظفين لشؤون حقوق الإنسان لتصبح برتبة ف-٤	(٤)	ف-٣	
إعادة تصنيف وظائف لموظفين لشؤون حقوق الإنسان (من الرتبة ف-٣ سابقا)	٤	ف-٤	
ستتيح التغييرات التالية توحيد الهيكل الرئيسي للمراكز الإقليمية الثمانية كلها. ومع نقل قدرات من جنيف إلى الميدان، يُقترح أيضا إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في جنيف. ولن تترتب موارد إضافية على اقتراح إعادة الهيكلة المذكور لأن تعزيز الوجود الميداني يعوضه بالكامل نقل ١٨ وظيفة من جنيف إلى مراكز عمل أقل تكلفة في المراكز الإقليمية، إلى جانب إلغاء وظائف الخدمات العامة الثلاث.			
إلغاء وظائف سكرتير/مساعد إداري	(٣)	ع (ر أ)	
يتماشى إلغاء هذه الوظائف مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧.	-		
	-		المجموع الفرعي
			الباب ٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون
إلغاء وظيفة واحدة لضابط أمن في مكتب غزة الميداني	(١)	ف-٣	برنامج العمل
يتماشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.			
	(١)		المجموع الفرعي

البيان	عدد الوظائف	الرتبة	الباب
			٢٨ - الإعلام
موظف إعلام	٥	ف-٣	خدمات الاتصال الاستراتيجية
مساعد لشؤون الإعلام	٥	ع (ر أ)	
موظف صحفي	٤	ف-٣	الخدمات الإخبارية
منتج معاون للوسائط المتعددة	٤	ف-٢	
أربع وظائف لمساعدتي تحرير وخمس وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام	٩	ع (ر أ)	
يتسق الإنشاء المقترح للوظائف الجديدة مع الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٩٦/٦٩ بء، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل توفير القوام اللازم من الموظفين للإدارة في جميع اللغات الرسمية للاضطلاع بجميع أنشطتها، وطلبت كذلك إدراج هذا الجانب في مقترحات الميزانية البرنامجية للإدارة في المستقبل، على أن يؤخذ في الاعتبار مبدأ المساواة بين جميع اللغات الرسمية الست مع مراعاة أعباء العمل المتعلقة بكل لغة رسمية.			
مساعد إداري	٢	ع (ر أ)	دعم البرامج
من أجل توفير الدعم الإداري للإدارة في ضوء الزيادة المقترحة في الموارد.			
	٢٩		المجموع الفرعي
			٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
إلغاء وظيفة رئيس الدائرة	(١)	مد-١	دائرة الدعم الإداري
يتمشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.			
	(١)		المجموع الفرعي
			٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(١)	ع (ر أ)	دائرة عمليات المعلومات المالية
يُدعم نقل هذه الوظيفة الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩.			
	(١)		المجموع الفرعي
			٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
			السياسات
نقل وظيفة واحدة لرئيس قسم نظم معلومات الموارد البشرية ووظيفة أخرى لمنسق مشروع إنسبيرا إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(٢)	ف-٥	نظم معلومات الموارد البشرية
نقل وظيفة واحدة لموظف لنظم المعلومات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(١)	ف-٤	
نقل وظيفة واحدة لموظف لنظم المعلومات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(١)	ف-٣	
نقل وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون نظم المعلومات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(١)	ف-١/٢	

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
	(١)	ع (ر ر)	نقل وظيفة واحدة لمساعد لمُظَم المعلومات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(٦)	ع (ر أ)	نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية معني بالشبكة المحلية لتكنولوجيا المعلومات وأخرى لمساعد إداري لشؤون الموارد البشرية معني بالشبكة المحلية لتكنولوجيا المعلومات وأربع وظائف لمساعدين في مكتب تقديم المساعدة إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
			يدعم نقل هذه الوظائف الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩.
المجموع الفرعي (١٢)			
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية			
الخدمات الخاصة			
	(١)	ف-٥	نقل وظيفة رئيس دائرة إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(٢)	ف-٤	نقل وظيفة واحدة لمدير للعمليات وأخرى لمدير للشؤون الهندسية إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(٣)	ف-٣	نقل وظيفة واحدة لموظف لعمليات خدمة المؤتمرات ووظيفة أخرى لموظف معني بنظم البث الإذاعي والتلفزيوني وثلاثة لموظف للصيانة الهندسية إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(٥)	ع (ر ر)	نقل وظيفة واحدة لمشرف إنتاج وأخرى لمشرف على عمليات ما بعد الإنتاج وثلاثة لمشرف على عمليات المؤتمرات ورابعة لمشرف على نظم البث الإذاعي والتلفزيوني وخامسة لمشرف على الصيانة الهندسية إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(١٨)	ع (ر أ)	نقل وظيفة واحدة لفني اتصالات سلكية ولاسلكية وأخرى لمساعد لشؤون الجرد والإمدادات وثلاثة لمساعد فريق ووظيفتين لكاتب ووظيفة واحدة لمساعد إداري وأخرى لكاتب لشؤون الجرد والإمدادات وثلاثة لمهندس اتصالات سلكية ولاسلكية ورابعة لمساعد لشؤون البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤتمرات ووظيفتين لمساعد لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤتمرات ووظيفة واحدة لمساعد فريق وست وظائف لفنيين لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤتمرات إلى الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
			يدعم نقل هذه الوظائف الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩. والنقل المقترح للموارد العملياتية المركزية لمكتب إدارة الموارد البشرية التي ترد في البند الخاص بقسم نُظَم معلومات الموارد البشرية (العنصر ٥) لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وإعادة توزيع الموارد بين العناصر وأوجه الإنفاق المختلفة تشكل جزءا من الجهود الرامية إلى تنفيذ الولايات القائمة بشكل أفضل دون أن تنجم عن ذلك آثار مالية.
دائرة إدارة المرافق	(٤)	ع (ر أ)	الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة لمساعد لإدارة المعلومات ووظيفتي ساع ووظيفة واحدة لمساعد فريق يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
المجموع الفرعي (٣٣)			

البيان	عدد الوظائف	الرتبة	الباب
٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
موظف لتكنولوجيا المعلومات	٣-ف	١	الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
موظف معاون لتكنولوجيا المعلومات	١/٢-ف	٤	
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح وظيفة رئيس لشعبة الخدمات العالمية	٢-مد	١	
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح برتبة مد-٢	١-مد	(١)	
إعادة تصنيف وظيفة لتصبح وظيفة مدير مركز تطبيقات المؤسسة بنيويورك وأخرى لتصبح وظيفة مدير دائرة الحلول التنفيذية والخدمات التحليلية والابتكارية	١-مد	٢	
إعادة تصنيفوظيفتين برفع رتبتهما إلى مد-١	٥-ف	(٢)	
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح وظيفة كبير لموظفي تكنولوجيا المعلومات (ف-٥)	٥-ف	١	
إعادة تصنيف الوظيفة برفع رتبتهما إلى ف-٥	٤-ف	(١)	
نقل وظيفة واحدة لرئيس قسم نظم معلومات الموارد البشرية وأخرى لمنسق مشروع إنسيبرا من الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية	٥-ف	٢	
نقل وظيفة واحدة لموظف نظم المعلومات من الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية	٤-ف	١	
نقل وظيفة واحدة لموظف نظم المعلومات من الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية	٣-ف	١	
نقل وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون نظم المعلومات من الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية	١/٢-ف	١	
نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات من الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية	ع (ر ر)	١	
نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية معني بالشبكة المحلية لتكنولوجيا المعلومات وأخرى لمساعد إداري لشؤون الموارد البشرية معني بالشبكة المحلية لتكنولوجيا المعلومات وأربع وظائف لمساعدين في مكتب تقديم المساعدة من الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الشؤون البشرية	ع (ر أ)	٦	
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح وظيفة مدير المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات بالأمريكتين	١-مد	١	عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح برتبة مد-١	٥-ف	(١)	
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح وظيفة كبير للموظفين، المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات بالأمريكتين	٥-ف	١	
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح برتبة ف-٥	٤-ف	(١)	
إلغاء وظيفتين لمساعد إداري	ع (ر أ)	(٢)	
نقل وظيفة واحدة لمساعد إداري من الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	ع (ر أ)	١	
نقل وظيفة رئيس من الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية	٥-ف	١	
نقل وظيفة لمدير للعمليات وأخرى لمدير للشؤون الهندسية من الباب ٢٩ دال،	٤-ف	٢	

الباب	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
			مكتب خدمات الدعم المركزية
	٣	ف-٣	نقل وظيفة واحدة لموظف لعمليات المؤتمرات وأخرى لموظف لشؤون نُظم البث الإذاعي والتلفزيوني وثالثة لموظف للصيانة الهندسية من الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية
	٥	ع (ر ر)	نقل وظيفة واحدة لمشرف إنتاج وأخرى لمشرف على عمليات ما بعد الإنتاج وثالثة لمشرف على عمليات المؤتمرات ورابعة لمشرف على نظم البث الإذاعي والتلفزيوني وخامسة لمشرف على الصيانة الهندسية من الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية
	١٨	ع (ر أ)	نقل وظيفة واحدة لفني اتصالات سلكية ولاسلكية وأخرى لمساعد لشؤون الجرد والإمدادات وثالثة لمساعد فريق ووظيفتين لكتاب ووظيفة واحدة لمساعد إداري وأخرى لكتاب لشؤون الجرد والإمدادات وثالثة لمهندس اتصالات سلكية ولاسلكية ورابعة لمساعد لشؤون البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤتمرات ووظيفتين لمساعد لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤتمرات ووظيفة واحدة لمساعد فريق وست وظائف لفنيين لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤتمرات من الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية
			تدعم إعادة توزيع هذه الوظائف الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩.
	٤٥		المجموع الفرعي
			٢٩ واو - الإدارة، جنيف
	(١)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفة واحدة لإداري/مساعد لشؤون الموارد البشرية، بسبب توقع تطبيق أوجه كفاءة إضافية وأساليب عمل محسنة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.
	(١)	ف-٣	إعادة تصنيف (رئيس وحدة النقل والتأثيرات والسفر سابقا)
	١	ف-٤	إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح وظيفة لرئيس وحدة السفر واللوجستيات
	(٩)	ع (ر أ)	إلغاء تسع وظائف لمساعدين إداريين
			التغييرات في الملاك الوظيفي تُعزى إلى إعادة تنظيم قسم المشتريات والنقل وقسم العمليات.
	(٢)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفتين لمساعدين مختصين بنظم المعلومات الحاسوبية
	(١)	ف-٥	إعادة تصنيف وظيفة رئيس دائرة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح برتبة مد-١
	١	مد-١	إعادة تصنيف
			تدعم إعادة تصنيف الوظائف الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩.
	(١)	ع (ر أ)	إلغاء وظيفة واحدة لأمين مكتبة
			يتماشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.
	(١٣)		المجموع الفرعي

البيان	عدد الوظائف	الرتبة	الباب
			٢٩ زاي - الإدارة، فيينا
إلغاء وظيفة واحدة لموظف لنظم المعلومات (رئيس)	٤-ف	(١)	عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات يتماشى إلغاء هذه الوظيفة مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.	ع (رأ)	(١)	
		(٢)	المجموع الفرعي
			الباب ٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي
إعادة تصنيف وظيفة (رئيس دائرة سابقا)	٥-ف	(١)	عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إعادة تصنيف الوظيفة لتصبح وظيفة لرئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات تدعم إعادة تصنيف هاتين الوظيفتين الاستراتيجيتين الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩.	١-مد	١	
		-	المجموع الفرعي
			٣٠ - الرقابة الداخلية
وظيفة واحدة جديدة لمدقق جنائي في نيروبي ووظيفة أخرى جديدة لموظف لشؤون التدريب في فيينا	٤-ف	٢	التحقيقات
إلغاء وظيفتي محققين في نيويورك	٤-ف	(٢)	
التغيرات في الملاك الوظيفي أعلاه ضرورية لتعزيز مهام التحقيقات لأغراض التدريب في فيينا والتحقيقات في نيروبي.			
إلغاء وظيفة محقق واحدة في نيويورك	٣-ف	(١)	
إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري	ع (رأ)	(١)	دعم البرامج
يتماشى إلغاء هذه الوظائف مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.			
		(٢)	المجموع الفرعي
		١٢	المجموع

المرفق السابع

تكاليف الموظفين الأخرى بحسب الباب لفترة السنتين
٢٠١٧-٢٠١٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب	المؤقتة للمؤتمرات والاجتماعات	المساعدة المؤقتة العامة	بدل العمل الإضافي والعمل الليلي	اتفاق تعاقد فردي	تكاليف التغطية الطبية أخرى متصلة بالموظفين	المجموع
١	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	٣٧٨٠,٦	٣٥٢,٨	-	-	٤١٣٣,٤
٢	شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٤١٠٠٣,٧	٢٣٨٣,٢	٢٩٩٠,٢	-	٤٦٣٧٧,١
٣	الشؤون السياسية	١٢٣,٤	٨٥٥,١	٣٧٨,٣	١١,٣	١٣٦٨,١
٤	نزع السلاح	٢٨,٠	٤٩٣,٥	٤٣,٤	-	٧٣٧,١
٥	عمليات حفظ السلام	-	٢٤٩,١	٣٠٧,٧	١٦٠٦٦,٤	١٦٦٢٣,٢
٦	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	-	١٠٢,٠	-	-	١٠٢,٠
٧	محكمة العدل الدولية	١٦٤٢,١	٢٨٦,٢	١٠٣,٦	٥٤٥,٢	٢٥٧٧,١
٨	الشؤون القانونية	-	٦٠٧,٤	٨,٠	-	٦١٥,٤
٩	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	-	٢٣٥٤,٧	١٠٢,٥	-	٢٤٥٧,٢
١٠	أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	-	٧٤١,٤	١٩,٠	-	٧٦٠,٤
١١	دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٤٢,٦	٩٩,١	٢٢,٠	١٦٠,٦	٤٢٤,٣
١٢	التجارة والتنمية	-	١٦٨١,٩	٩٥,٦	-	١٧٧٧,٥
١٤	البيئة	-	٣٠,٦	٨١,٩	-	١١٢,٥
١٥	المستوطنات البشرية	٧,٤	٦٣١,٦	٨١,٧	-	٧٢٠,٧
١٦	المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	-	٥٤٠,٩	٦٣,٥	-	٦٠٤,٤
١٧	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	-	٢٨,٦	١٢,٦	-	٤١,٢
١٨	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٩١٧,٥	٢٨٩٣,٢	٣٩٣,٩	-	٦٢٠٤,٦
١٩	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٦٣٢,٨	٦٣٩,٤	١٩٦,٦	٤٥٦,٩	١٩٢٥,٧

الباب	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	المساعدة المؤقتة العامة	بدل العمل الإضافي والعمل الليلي	اتفاق تعاقد فردى	تكاليف أخرى متصلة بالموظفين	التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	المجموع
٢٠	-	٢٣٦,٦	٨,٣	-	-	-	٢٤٤,٩
٢١	٦١٩,٣	١٨٣٧,٥	١٥٥,١	-	-	-	٢٦١١,٩
٢٢	١١٧,٣	١٥١٦,٢	٩٦,٨	-	-	-	١٧٣٠,٣
٢٣	-	٣٣٣٦٢,٤	-	-	-	-	٣٣٣٦٢,٤
٢٤	-	١٦٠٢٦,٩	١٦٠,٠	١٣٧,٦	-	-	١٦٣٢٤,٥
٢٦	-	١١٥,٥	-	-	-	-	١١٥,٥
٢٧	٧,٦	٤٧٢,٨	٧٨,٦	-	-	-	٥٥٩,٠
٢٨	-	٤٤٤٠,١	٢١١,٨	٨٢٦,٢	-	-	٥٤٧٨,١
٢٩	١٦٥٢,٢	١٦٤٧٢,٤	١٨٩٧,٧	٥,٨	-	-	٢٠٠٢٨,١
٢٩ ألف	-	٢٢٨,٢	٤٣,٠	-	-	-	٢٧١,٢
٢٩ باء	-	٦٨٠,٠	١٦٥,١	-	-	-	٨٤٥,١
٢٩ جيم	-	٢٩٥٧,٢	-	٥,٨	-	-	٢٩٦٣,٠
٢٩ دال	-	١٨٠٦,١	٨٥٠,٤	-	-	-	٢٦٥٦,٥
٢٩ هاء	-	٥١٩٢,٥	٣٠,٩	-	-	-	٥٢٢٣,٤
٢٩ واو	١٦٥٢,٢	٣٦٥٧,١	٥٧٥,١	-	-	-	٥٨٨٤,٤
٢٩ زاي	-	١٣٨٣,١	١٦٤,٢	-	-	-	١٥٤٧,٣
٢٩ حاء	-	٥٦٨,٢	٦٩,٠	-	-	-	٦٣٧,٢
٣٠	-	٢٢٥٦,١	٨,٥	-	-	-	٢٢٦٤,٦
٣٢	-	-	-	-	٢٨٤١,٥	١٣٠٩١٢,٦	١٣٣٧٥٤,١
٣٣	-	-	-	-	-	-	-
٣٤	-	٥٠٨٠,٤	٦٣٤١,٠	-	٩٩٤,٥	-	١٢٤١٥,٩
المجموع	٤٨٨٩٣,٩	١٠٠١٥,٤	١٤٢١١,١	١٧٥٩,٣	٢٠٤٥٨,٩	١٣٠٩١٢,٦	٣١٦٤٥١,٢

المرفق الثامن

تقرير عن الامتثال لسياسة الشراء المسبق في عام ٢٠١٤

الإدارة	النسبة المتوية للامتثال		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	٪١٠٠	٪٩٧	٪٩٣
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	٪٤٦	٪٣٤	٪٣٨
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٪٥٠	٪٦٠	٪٤٢
إدارة الدعم الميداني	٪٣٥	٪٢٠	٪٣٨
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	٪٥٤	٪٧١	٪٥٥
إدارة الشؤون الإدارية (مكتب وكيل الأمين العام، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، مكتب إدارة الموارد البشرية، مكتب خدمات الدعم المركزية، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظام أوموجا، المخطط العام لتجديد مباني المقر)	٪٥٥	٪٦٠	٪٤٨
إدارة الشؤون السياسية	٪٣٢	٪٣٠	٪٤٣
إدارة شؤون الإعلام	٪٦٠	٪٧٦	٪٧٣
إدارة عمليات حفظ السلام	٪٣٦	٪٤٧	٪٣٣
إدارة شؤون السلامة والأمن	٪٣٩	٪٥٧	٪٦٤
لجنة الخدمة المدنية الدولية	٪٨٩	٪٩٠	٪٦٣
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٪٣٩	٪٥٢	٪٤٦
مكتب شؤون نزع السلاح	٪٧٣	٪٥٧	٪٦٢
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٪٨٦	٪٦١	٪٧٨
مكتب الشؤون القانونية	٪٣٣	٪٦٢	٪٩١
مكتب الأمين العام	٪٤٩	٪٤٥	٪٤٢
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٪٣٨	٪٢٤	٪٨
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٪٢٥	٪٣٣	صفر٪
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٪٨٦	٪٨٨	٪٧٠

النسبة المئوية للامتثال			
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير
١٧,٢%	٢١,١%	١٩,٥%	لا ينطبق ^١
٥٥,٩%	٦١,٥%	٦٤,٩%	لا ينطبق ^١
٧,٢%	لا ينطبق	٤١,٥%	٤٢,٨%
٢٣,١%	١٧,٩%	٤٦,٦%	٥٩,١%
لا ينطبق ^١	لا ينطبق ^١	٤,٢%	لا ينطبق ^١
١٢,٨%	٨,٧%	٧٧,٨%	٥٣,٨%
٨,٣%	٥,٧%	٧٨,١%	لا ينطبق ^١
٣٠,٣%	١٧,٨%	٢٠,٢%	٤٠,٩%
٤٢,١%	٢٦,٩%	لا ينطبق ^١	٢٥,٠%
٨٠,٤%	٦٦,٧%	٧٦,٧%	٦٤,٧%
٤٤,١%	٦٤,٤%	٥٩,٨%	٦٠,٢%
٤١,٣%	١٩,٠%	٤٦,٧%	لا ينطبق
٧٢,٦%	٧٢,٢%	٩٣,٩%	٧١,٧%
٦٧,١%	٦٠,٦%	٢٢,٧%	لا ينطبق ^١
٤٥,٨%	٤١,٢%	٥٦,٨%	٧٦,٣%
٩٣,٨%	٣٣,٣%	٨٩,٤%	٧٩,٣%
١٦,٧%	٣٣,٠%	٣٥,٤%	٩,٤%
٤٥,٨%	٤٢,١%	٥٤,٤%	٤٦,٢%
٥١,٢%	٥٤,٦%	٥٧,٣%	٤٩,٢%

النسبة المئوية للممثال				البعثة السياسية الخاصة
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	
%٤٠,٢٥	%٦٠,٣٦	%١٠,٥٠	%٣٠,٢٦	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
%٠٠,٣٨	%٨٠,٤٢	%٩٠,٤١	%٢٠,٣٤	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
%٤٠,٥٣	%٨٠,٤٣	%٢٠,٦٦	%٥٠,٤٦	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
%٢٠,٣٢	%٢٠,٣٦	%٥٠,٥٨	%٦٠,٤٤	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
%٠٠,٥٢	%٠٠,٥٧	%٠٠,٤٦	%٠٠,٥٣	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
%٧٠,٤٨	%٤٠,٦٠	%٦٠,٧٤	%٠٠,٥٣	مكتب الأمم المتحدة في فيينا

المرفق التاسع

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى

قدمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، منذ صدور تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تقاريراً إلى هيئات الأمم المتحدة المدرجة أدناه

ألف - المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: مواكبة التغييرات الحاصلة في العالم؛ مساعدة البلدان على التوصل للقضاء على الفقر مع العمل في الوقت نفسه على التقليل الملموس من حالات اللا مساواة والإقصاء (DP/2013/40)

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/OPS/2015/5)

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ واستعراض الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2013/7)

تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/9)

باء - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الميزانية البرنامجية (المنقحة) لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/AC.96/1136 و Corr.1)

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/69/5/Add.6)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/1125/Add.1)

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين (A/68/5/Add.5)

جيم - المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

- الحسابات السنوية المراجعة لعام ٢٠١٤ (WFP/EB.A/2015/6-A/1)
- تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2015/6-B/1)
- التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشر
(WFP/EB.A/2015/6-C/1)
- الاستخدام الاستراتيجي لحساب المعادلة في ما يتعلق بدعم وإدارة برامج برنامج الأغذية
العالمي (WFP/EB.A/2015/6-D/1)
- السياسة العامة في مجال مكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد (WFP/EB.A/2015/5-E/1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2015/6-E/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2015/6-F/1)
- مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي
(WFP/EB.A/2015/6-F/1/Add.1)
- تقرير المراجع الخارجي للحسابات بشأن إدارة حالات الطوارئ في المنظمة
(WFP/EB.A/2015/6-G/1)
- خطة إدارة برنامج الأغذية العالمي (٢٠١٥-٢٠١٧) (WFP/EB.2/2014/5-A/1)
- طريقة تحديد تكلفة الدعم غير المباشرة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.2/2014/5-D/1)
- زيادة بدل أتعاب المراجع الخارجي للحسابات (WFP/EB.2/2014/5-B/1)
- عملية اختيار وتعيين المراجع الخارجي لحسابات برنامج الأغذية العالمي للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ (WFP/EB.2/2014/5-C/1)
- خطة عمل المراجع الخارجي للحسابات للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/
يونيه ٢٠١٥ (WFP/EB.2/2014/5-E/1)
- الحسابات السنوية المراجعة لعام ٢٠١٣ (WFP/EB.A/2014/6-A/1 و Corr.1)

استعراض الإطار المالي (WFP/EB.A/2014/6-D/1)

تعيين اثنين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-B/1)

تعيين اثنين من أعضاء المجلس التنفيذي في فريق الاختيار لتعيين ثلاثة أعضاء في لجنة مراجعة

الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-C/1)

استعراض الإطار المالي (WFP/EB.A/2014/6-D/1)

استعراض الإطار المالي: تمويل رأس المال التشغيلي (WFP/EB.1/2014/4-A/1)

طريقة احتساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٤-٢٠١٧)

(WFP/EB.1/2014/4-B/1)

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2-13/5-A/1)

خطة عمل المراجع الخارجي للحسابات للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤

(WFP/EB.2/2013/5-B/1)

دال - المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
(هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة

السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (UNW/2013/7)

هاء - لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(E/CN.7/2013/15-E/CN.15/2013/28)

واو - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

التنقيح المقترح للميزانية البرنامجية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥ (UNITAR/BT/55/02)

الميزانية البرنامجية المقترحة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

(UNITAR/BT/54/2)

- زاي - اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- حاء - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/68/7/Add.19)
برنامج العمل المقترح لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والميزانية المقترحة لموئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (HSP/GC/25/5/Add.1)
- طاء - مكتب الأمم المتحدة للشراكات
الميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات لعام ٢٠١٥ (A/CN.I/R.1218)
الميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات لعام ٢٠١٤ (A/CN.I/R.1217)
- ياء - جامعة الأمم المتحدة
برنامج العمل وتقديرات الميزانية لجامعة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
- كاف - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وبرنامج عمله المقترح والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (A/69/176)
مشروع تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وبرنامج العمل المقترح والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

المرفق العاشر

استعراض طرائق تمويل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم نظام
المنسق المقيم

مذكرة موجزة

أجرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضاً لطرائق التمويل المتبعة حالياً في تمويل نظام المنسق المقيم لدعم نظام المنسق المقيم بهدف الخروج بتوصيات لتحسين توفير الموارد والدعم للنظام على أساس تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة. وطلبت الدول الأعضاء من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذه التوصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

ألف - الولاية

دعت الدول الأعضاء إلى إجراء هذا الاستعراض في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١ وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

وتستجيب أيضاً التوصيات المنبثقة من هذا الاستعراض لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٨، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، وكذلك لنظام الإدارة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم، الذي طلبت الدول الأعضاء من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذه على نحو تام في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تحت الجمعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني والتنظيمي لنظام المنسق المقيم، وتطلب من الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي ضوء استعراض طرائق تمويل الدعم المقدم لنظام المنسق المقيم الذي أجري مؤخراً تلبية لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٧/٢٠١١، مقترحات محددة لينظر فيها المجلس والجمعية في عام ٢٠١٣، بشأن طرائق تمويل نظام المنسق المقيم بما يكفل للمنسقين المقيمين الحصول على الموارد اللازمة بشكل ثابت يمكن التنبؤ به لكي يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم بفعالية، من دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة

البرنامجية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف، وبشكل يجسد الدور الذي تسهم به كل وكالة بناء على نسبة ما تستفيد به من خدمات (الفقرة ١٢٨).

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

يدعو المجلس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إجراء استعراض لطرائق التمويل القائمة دعماً لنظام المنسق المقيم، بما في ذلك الترتيبات المناسبة لتقاسم العبء بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، وتضمينه توصيات لتحسين توفير الموارد والدعم لنظام المنسق المقيم، على الصعيد القطري، على أن يقدم الأمين العام تقريراً عن ذلك إلى المجلس (الفقرة ٨).

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٨، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢

يطلب المجلس من رؤساء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أن تدرج في التقارير السنوية المقدمة إلى مجالس إدارتها أي تدابير مقترحة لتعزيز مشاركة منظمة كل منهم في الدعم المالي والتقني والتنظيمي المقدم إلى نظام المنسق المقيم (الفقرة ١٤).

باء - التوصيات

وافقت المجموعة الإنمائية على التوصيات التالية لتحسين توفير الموارد والدعم لنظام المنسق المقيم على أساس تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة، على أن يقدم الأمين العام تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

١ - ضرورة توفير تمويل كافٍ للتنسيق على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وإيلاء الأولوية لدعم نظام المنسق المقيم على الصعيد القطري من خلال تقديم دعم متسم بالكفاءة وفعال من حيث التكلفة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، يتحلى بالمرونة والحفة والقدرة على الاستجابة في السياق القطري، ويوفر القدرة على التخطيط الاستراتيجي الملائم في جميع البلدان؛

- ٢ - استبدال الترتيبات الراهنة والظرفية وطلبات الحصول على الأموال بطريقة تمويل مركزية يمكن التنبؤ بها في دعم نظام المنسق المقيم على كل من الصعد القطري والإقليمي والعالمي؛
- ٣ - سيبلغ سيناريو التمويل العالمي نحو ١٢١ مليون دولار سنويا، محتسبا وفق معدل التضخم للسنوات المقبلة. وهو مبلغ يعادل نحو ٠,٨ في المائة من الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛
- ٤ - سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مدير نظام المنسق المقيم، تغطية التكاليف "الأساسية" للنظام على كل من الصعد العالمي والإقليمي والقطري، بما يناهز ٨٨ مليون دولار؛
- ٥ - ستشارك المجموعة الإنمائية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقاسم التكاليف المتبقية وقدرها ٣٣ مليون دولار؛
- ٦ - من المتوقع أن تشارك جميع الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية في تقاسم التكاليف على أساس صيغة تراعي ما يلي:
- (أ) رسم أساسي سنوي - بما يبيّن أن جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هم الجهة القِيّمة على نظام المنسق المقيم والمستفيدون منه وأن جميع الأعضاء يُلقون حدا أدنى من العبء على كاهل هذا النظام: مبلغ ١٧٥ ٠٠٠ دولار للكيانات التي لا تفوق نفقاتها السنوية ٥٠٠ مليون دولار و ٣٥٠ ٠٠٠ دولار للمنظمات الأكبر حجما. وستُجرى مراجعة وتعديل عتبات التمويل هذه بانتظام وحسب الاقتضاء؛
- (ب) حجم ونفقات موظفي الوكالات - بما يراعي مبدأ الإنصاف ويكفل مساهمة الوكالات تبعاً لقدراتها؛
- (ج) العبء على النظام - اعترافا بأن الكيانات المختلفة تلقي أعباء مختلفة على النظام وتستفيد من استحقاقات متفاوتة الحجم قياسا على مشاركة الوكالات في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري.
- ٧ - تسدد المنظمات الإنسانية، التي تساهم أصلا في آليات التنسيق الإنسانية، بمعدلات مخفضة، تُستثنى فيها النفقات الإنسانية وأعداد الموظفين من احتساب حجم الوكالة. ويستفيد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري، اعترافاً بدوره التنسيق الفريد، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/١٩٩٤، من نسبة خصم مقطوع تبلغ ٢٠ في المائة؛

٨ - ويُتوقع من أعضاء المجموعة الإنمائية أن تبدأ المساهمة بالمبلغ الذي وافقوا ومجالس إدارتها عليه بدءاً من عام ٢٠١٤، أو، بالنسبة إلى الوكالات التي تبدأ دورة ميزانيتها المقبلة بعد ذلك التاريخ، في أول فرصة ميزانية لاحقة؛

٩ - وبالنسبة إلى المرحلة الأولية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ستعتمد طريقة التمويل على المساهمات النقدية إلى أقصى حد ممكن. وفي ما يتعلق بالأجل المتوسط، ستستحدث المجموعة الإنمائية أيضاً منهجية لقياس واحتساب المساهمات العينية.

١٠ - وعلى الصعيد القطري، أُنْفَقَ على ١٠ مهام تشكل أنشطة التنسيق الأساسي التي يقوم بها المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تستفيد من الدعم الذي يوفره هذا التمويل:

- (أ) التحليل والتخطيط الاستراتيجيان؛
- (ب) الرقابة على دورة البرمجة القطرية للأمم المتحدة؛
- (ج) تمثيل ودعم الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة/الوكالات غير المقيمة؛
- (د) دعم آليات وعمليات التنسيق الوطنية؛
- (هـ) تطوير وإدارة خدمات دعم العمليات المشتركة؛
- (و) الجاهزية لإدارة الأزمات ومواجهتها؛
- (ز) الاتصال الخارجي والدعوة؛
- (ح) حقوق الإنسان والتنمية؛
- (ط) المشاركة في تعبئة الموارد وإدارة الصناديق؛
- (ي) ممارسة الرقابة والتنسيق بشكل عام لفريق الأمم المتحدة القطري.

١١ - وعلى الصعيد الإقليمي، يدعم التمويل المهام الأربع التي تؤديها الأفرقة القطرية التابعة للمجموعة الإنمائية المنصوص عليها في نظام الإدارة والمساءلة

لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المذكور أعلاه وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهو يغطي أيضا تكاليف أمانة المجموعة الإنمائية.

١٢ - سُبستحدث نظام لإدارة المالية بما يكفل مساءلة وشفافية النظام المالي المركزي ويتيح قياس عائدات الاستثمار.

١٣ - وستواصل المجموعة الإنمائية استعراض نموذج تسيير أعمالها وسعيها إلى تحقيق أوجه كفاءة تكفل أن نظام المنسق المقيم ما زال فعالا قدر الإمكان.

المرفق الحادي عشر

تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بنظام
المنسق المقيم

صيغة تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

سيتم تقاسم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تكاليف نظام الأمم المتحدة للمنسق المقيم على النحو المبين في المذكرة الموجزة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن مراجعة المجموعة الإنمائية لطرائق التمويل في دعم نظام المنسق المقيم (انظر المرفق العاشر).

وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مدير نظام المنسق المقيم، تغطية التكاليف "الأساسية" للنظام على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بما يناهز ٨٨ مليون دولار. وستشارك المجموعة الإنمائية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقاسم التكاليف المتبقية وقدرها ٣٣ مليون دولار. ويستند هذان المبلغان إلى التكاليف المرتبطة بمهما لعام ٢٠١٢.

وستشارك جميع الكيانات الأعضاء والمراقبة في المجموعة الإنمائية في تقاسم التكاليف على أساس الصيغة التالية الثلاثية الخطوات:

١ - رسم أساسي سنوي - يساهم فيه جميع الأعضاء والمراقبون في المجموعة الإنمائية بما يبين أن جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هم الجهة القِيمة على نظام المنسق المقيم والمستفيدون منه وأن جميع الأعضاء يُلقون حداً أدنى من العبء على كاهل النظام:

(أ) مبلغ ١٧٥ ٠٠٠ دولار لكيانات المجموعة الإنمائية التي لا يفوق متوسط نفقاتها السنوية ٥٠٠ مليون دولار؛

(ب) و ٣٥٠ ٠٠٠ دولار للوكالات التي يفوق متوسط نفقاتها السنوية ٥٠٠ مليون دولار.

وستجرى مراجعة وتعديل عتبات التمويل هذه بانتظام وحسب الاقتضاء.

وستساهم كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة في دفع رسم أساسي تجميعي موحد يوازي الرسم الأساسي للوكالات التي يفوق متوسط نفقاتها السنوية ٥٠٠ مليون دولار.

واستُقيمت النفقات السنوية للمجموعة الإنمائية من الإحصاءات المالية التي يستخدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. واحتُسب متوسط النفقات

السوية لكيانات المجموعة الإنمائية على أساس متوسط النفقات لكل من الكيانات في العامين الأخيرين اللذين يملك مجلس الرؤساء التنفيذيين بيانات بشأنهما (أي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في ما يتعلق بمساهمات عام ٢٠١٤).

واستناداً إلى الخطوة ١، تُخصم مساهمات الرسم الأساسي المقدمة من الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية من مجموع الاحتياجات من التمويل. ويوزع الاحتياج المتبقي من التمويل بالتساوي على الخطوة ٢ والخطوة ٣، اللتين يسهم فيهما أعضاء المجموعة الإنمائية في الأنشطة التنفيذية والتمثيل في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢ - حجم ونفقات موظفي الوكالة - بما يعكس مبدأ الإنصاف ويكفل مساهمة الوكالات تبعاً لقدراتها. وستساهم الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما يتناسب مع حصتها من مجموع نفقات المجموعة الإنمائية (الخطوة ٢ أ) وعدد الموظفين (الخطوة ٢ ب).

تسدّد المنظمات الإنسانية، التي تساهم أصلاً في آليات التنسيق الإنسانية، بمعدل مخفض، تُستثنى بموجبه النفقات الإنسانية (الخطوة ٢ أ) وعدد الموظفين (الخطوة ٢ ب) من احتساب حجم الوكالة.

تُستثنى أيضاً نفقات حفظ السلام وأعداد الموظفين من احتساب حجم الوكالة.

واستُقيمت إحصاءات نفقات الوكالات، بما فيها النفقات الإنسانية، من آخر الإحصاءات المالية المتوفرة التي يستخدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما يبين متوسط نفقات كل من الكيانات في العامين الأخيرين اللذين يملك مجلس الرؤساء التنفيذيين بيانات بشأنهما (الخطوة ٢ أ).

كما استُقيمت الإحصاءات المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة (الخطوة ٢ ب) من آخر الإحصاءات المتوفرة لمجلس الرؤساء التنفيذيين عن موظفي مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة المعينين لمدة سنة واحدة أو أكثر (أي اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في ما يتعلق بمساهمات عام ٢٠١٤).

وستعدّل الخطوة ٢ ب في ما يتعلق بالأفراد العاملين في المجال الإنساني وحفظ السلام من خلال تطبيق نسبي النفقات الإنسانية ونفقات حفظ السلام في الخطوة ٢ أ على أرقام الموظفين في الخطوة ٢ ب.

٣ - العبء على النظام - اعترافاً بأن الكيانات المختلفة تلقي أعباء مختلفة على النظام وتستفيد من استحقاقات متفاوتة الحجم.

وتساهم الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما يتناسب مع حصتها من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الاستراتيجية المتكاملة، التي تشارك فيها على الصعيد القطري.

وقدم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية الإحصاءات عن مشاركة الوكالات في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اعترافاً بدوره بالتنسيقي الفريد على الصعيد القطري، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/١٩٩٤، من نسبة خصم مقطوع تبلغ ٢٠ في المائة عن مساهمته العادية على النحو المحتسب وفقاً للخطوات ١-٣ أعلاه.

تعديل اشتراكات الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية

ستعدّل احتياجات نظام المنسق المقيم من التمويل سنوياً بما يراعي التضخم على أساس جداول المرتبات المعتمدة لدى لجنة الخدمة المدنية الدولية. كما ستعدّل هذه الاحتياجات سنوياً لعدد من البلدان التي تمرّ بأزمة ومرتين في السنة لدى حصول أي تغييرات في تصنيفات البلدان التي لا تمرّ بأزمة.

وستعدّل اشتراكات الكيانات الأعضاء والمراقبة في المجموعة الإنمائية وفقاً للخطوات ١-٣ أعلاه لكل فترة سنتين على أساس آخر الإحصاءات المالية والمتعلقة بالموظفين المتوفرة لدى مجلس الرؤساء التنفيذيين، وكذلك على أساس إحصاءات مكتب تنسيق العمليات الإنمائية عن مشاركة الوكالات في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الاستراتيجية المتكاملة.

وستُجرى مراجعة وتعديل عتبات التمويل لهذه المنظمات الصغيرة والكبيرة في الخطوة ١، بانتظام وحسب الاقتضاء.

هيئات الأمم المتحدة المشاركة

يُتوقع من جميع الكيانات أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشارك في تحمّل تكاليف نظام المنسق المقيم، وهي: الأمانة العامة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هيئة

الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة السياحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.



040915 170915 15-13129 (A)

